

الاستشار

إيهاب عبد المطلب

نائب رئيس محكمة النقض

الموسوعة الجنائية الحديثة

لأحكام محكمة النقض

الصادرة من جميع الدوائر الجنائية

الجزء الأول

من يناير إلى ديسمبر

١٩٩٥

الطبعة الأولى

٢٠٠٣

المركز القومي للإصدارات القانونية

٤٩ ش. الشيخ ربحان - بجوار وزارة الداخلية

٠١٢/٢٢٨٧٦١١ - ٧٩٥٩٢٠٠

٠١٠/٦٠٣٠٦٥٢ - ٠١٠/٦٠٣٠٦٥٣

المستشار
إيهاب عبد المطلب
نائب رئيس محكمة النقض

الموسوعة الجنائية الحديثة لأحكام محكمة النقض الصادرة من جميع الدوائر الجنائية

الجزء الأول
من يناير إلى ديسمبر
١٩٩٥

الطبعة الأولى
٢٠٠٣

المركز القومي للإصدارات القانونية
٤٩ ش الشيخ ربحان - بجوار وزارة الداخلية
٧٩٥٩٢٠٠ - ١٢/٢٣٨٧٦١١
٠١٠/٦٠٣٠٦٥٢ - ٠١٠/٦٠٣٠٦٥٣

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل أعملوا فليسير في الله عملكم

ورسوله والمؤمنون

صطق الله العظيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

نتقدم بخالص الشكر والتقدير للمركز القومي للإصدارات القانونية على ما بذله من جهد في سبيل إخراج هذا الأصدار على هذه الصورة ونخص بالشكر السيد / **وليد مصطفى** رئيس مجلس إدارة المركز.
متمنيه له التوفيق فيما ينشره المركز من إصدارات تساهم في نشر الثقافة والمعرفة القانونية.

المستشار

إيهاب عبد المطلب

نائب رئيس محكمة النقض

مقدمة

من أجل تمكين رجال القضاء والمشتغلين بالقانون من أداء رسالتهم على أكمل وجه وفى أمتل صورة ، فقد رأينا امثالاً لحقهم علينا أن تسهل لهم مهمتهم بإخراج مجموعة وافية من أحكام محكمة النقض تحمل بين دفتيها مجموعة الأحكام الصادرة خلال ثمانى سنوات من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٢ تم عرضها فى يسر وسهولة فى موسوعة مكونة من ستة أجزاء .. آملين أن تكون عوناً لكل باحث فى مجال القانون ومرجعاً شاملاً لكل ما يريدون .

راجين من الله العلى القدير أن تحظى بالتوفيق فى تحقيق بعض ما نصبوا إليه من تقدير يد العون للأخوة رجال القانون فى عملهم الجليل وأن تنال منهم هذه المجموعة التناء المحمود والنع المنشود .

والله نسأل أن ينفع القضاة وكل المعنيين بالحق والعدل بهذا العطاء الزاخر لمحكمة النقض بقدر ما بذل فيه من جهد ، فالعدل معنى جليل ترتاح إليه الأفئدة وتتصان به القيم وهو قيمة يتحقق بها التوازن اللازم بين الصالح المتعارضة .

إن تحقيق العدل بين الناس رسالة مستوحاة من تعاليم السماء التى تدعو إلى الحق والخير والعدل والانصاف .

المستشار

إيهاب السيد عبد المطلب

نائب رئيس محكمة النقض

الطعن رقم ٢٥٠٦٤ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة الأول من يناير سنة ١٩٩٥

١. من المقرر أن حكم الإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وكان من المقرر أنه ينبغي ألا يكون الحكم مشوبا بإجمال أو إبهام مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من فساد في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه محنة أو غامضة فيما أثبتته أو نفتته من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها أو بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة ، أو كانت متصلة بعناصر الإدانة على وجه العموم ، أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذي ينبئ عن اختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء منها ما يتعلق بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ويعجز بالتالي محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح .

٢. من المقرر أن الإزعاج وفقا لنص المادة ١٦٦ مكررا من قانون العقوبات لا يقتصر على السب والقذف لأن المشرع قد عالجها بالمادة ٣٠٨ مكررا . بل يتسع لكل قول أو فعل تعمد به الجاني يضيق به صدر المواطن ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين ما صدر من الطاعن من أقوال أو أفعال تعد إزعاجا وكيف أنه اعتبر اتصال الطاعن بالشخصيات العامة للحصول على توصيات منهم لقضاء مصالح شخصية إزعاجا لهم - باعتبار أن هذه الجريمة من الجرائم العمدية - ولم يبين مؤدى أقوال المجنى عليهم ومضمون تقرير خبير الأصوات حتى يتضح وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة فإنه يكون معيبا بالقصور .

٣. لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن دفع أمام درجتي التقاضى ببطلان إذن مراقبة تليفونه والتسجيلات ، ولم يعرض الحكم برد على هذا الدفع رغم جوهريته لاتصاله بمشروعية الدليل المطروح فى الدعوى ورغم أنه عول فى قضائه على الدليل المستمد من هذا الإجراء فإنه يكون معيبا بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب عمدا فى إزعاج غيره وإساءة استعمال أجهزة المواصلات التليفونية وذلك على النحو المبين بالأوراق ، وطلبت عقابه بالمادة ١٦٦ مكررا من قانون العقوبات ، ومحكمة جناح الوايلى قضت حضوريا عملا بمادة الاقحام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لإيقاف التنفيذ . استأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . علرض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه والإيقاف .

فطعن الأستاذ الخامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرعة إزعاج الغير بإساءة استعمال أجهزة المواصلات التليفونية قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع ذلك أن ما صدر من الطاعن من أفعال لا تعد إزعاجا فى حكم المادة ١٦٦ مكررا من قانون العقوبات هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه لم يعرض برد على ما دفع به الطاعن من بطلان الإذن بمراقبة

الحمد لله

الحمد لله الذي علم الإنسار بعد الجهل ، وحكماء بعد ضلال ،
وفقهه بعد غفلة .

حكم العمل أقداره تحية وأعزاز وإكثار لقضاة مصر ورجال القانون
وجميع المشغلين به .

المستشار

إيهاب السيد عبد المطلب
نائب رئيس محكمة النقض

تليفونه وتسجيل المكالمات لمخالفته لقواعد الاختصاص المحلى مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد وصف التهمة من أن الطاعن تسبب عمداً فى إزعاج غيره باستعمال أجهزة المواصلات التليفونية وذلك على النحو المبين بالأوراق وطلبها عقابه بالمادة ١٦٦ مكرراً من قانون العقوبات اقتصر فى بيانه واقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعن على قوله " وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم مما جاء بمحضر جمع الاستدلالات وأقوال المجنى عليه ومن تطابق صوت المتهم مع التسجيلات والذى جاء بخبر الأصوات ، ولما كانت المحكمة ترى أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً وكما ترى من تقرير خبر الأصوات أن المتهم دأب على الاتصال بالعديد من الشخصيات العامة والمهمين للحصول على توصيات ومنافع شخصية وترى المحكمة أن مسلكه هذا تعدى واعتداء على حريات الآخرين - إزعاجاً بإساءة استعمال أجهزة المواصلات التليفونية " . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن حكم الإدانة يجب أن يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وكان من المقرر أنه ينبغى ألا يكون الحكم مشوباً بإجمال أو إهمال مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من فساد فى التطبيق القانونى على واقعة الدعوى وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه مجملة أو غامضة فيما اثبتته أو نفتته من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها أو بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة ، أو كانت متصلة بعناصر الإدانة على وجه العموم ، أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذى ينبى عن اختلال فكرته من حيث تركيزها فى موضوع وعناصر الواقعة الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء منها ما يتعلق بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانونى ويعجز بالتالى محكمة النقض عن إعمال

رقاتها على الوجه الصحيح ، وكان البين من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ - بإضافة المادتين ١٦٦ مكررا ، ٣٠٨ مكررا إلى قانون العقوبات أن إضافة هاتين المادتين كل بسبب كثرة الاعتداءات على الناس بالسب والقذف بطريق التليفون واستفحال مشكلة ازعاجهم ليلا ونهارا واسماعهم أقذع الألفاظ وأقبح العبارات واحتماء المعتدين بسرية المحادثات التليفونية واطمئنانهم إلى أن القانون لا يعاقب على السب والقذف بعقوبة رادعة إلا إذا توافر شرط العلانية وهو غير متوافر فقد تدخل المشرع لوضع حد لهذا العبث وللضرب على أيدي هؤلاء المستهترين ، ولما كان ذلك ، وكان الإزعاج وفقا لنص المادة ١٦٦ مكررا من قانون العقوبات لا يقتصر على السب والقذف لأن المشرع قد عاجلها بالمادة ٣٠٨ مكررا بل يتسع لكل قول أو فعل تعمده الجاني يضيق به صدر المواطن ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين ما صدر من الطاعن من أقوال أو أفعال تعد إزعاجا وكيف أنه اعتبر اتصال الطاعن بالشخصيات العامة للحصول على توصيات منهم لقضاء مصالح شخصية إزعاجا لهم - باعتبار أن هذه الجريمة من الجرائم العمدية - ولم يبين مؤدى أقوال الجاني عليه ومضمون تقرير خبير الأصوات حتى يتضح وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة فإنه يكون معيبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم مما يتسع له وجه الطعن ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة . هذا فضلا عن أن البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن دفع أمام درجتي التقاضى ببطلان إذن مراقبة تليفونه والتسجيلات ولم يعرض الحكم برد على هذا الدفع رغم جوهريته لاتصاله بمشروعية الدليل المطروح فى الدعوى ورغم أنه عول فى قضائه على الدليل المستمد من هذا الإجراء فإنه يكون معيبا بالقصور . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ٩٨٩٤ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٩٥

١. من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون .

٢. من المقرر أن العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه ، وقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأى دليل أو قرينة يرتاح إليها ، ولا يصح مصادرتة في شئ من ذلك ، وكان الحكم قد أفصح عن اطمئنانه لأقوال شهود الإثبات الذين حددوا محدث إصابات كل من المجنى عليهما ، وكان الطاعنون لا ينازعون في صحة ما حصله الحكم من أقوال هؤلاء الشهود ، فإن ما يثبته بشأن تعذر تحديد محدث هذه الإصابات ينحل جسدا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل وفي استنباط معتقدها مما لا يجوز الخوض فيه لدى محكمة النقض .

٣. لما كان ما اثبته الحكم في مدوناته كافيا بذاته للتدليل على توافر الاتفاق بين الطاعنين الثلاثة الأول على قتل المجنى عليه الأول من معيهم في الزمان والمكان ، ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها ، وأن كلا منهم قصد قصد الآخر في إيقاعها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه ، ومن ثم يصح طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار كل منهم فاعلا أصليا في تلك الجريمة .

٤. من المقرر أن عدم قيام ظرف سبق الإصرار لدى المتهمين لا ينفي قيام الاتفاق بينهم ، إذ الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضى في الواقع أكثر من تقابل إرادة

المشاركين فيه ، ولا يشترط لتوافره مضي وقت معين ، ومن الجائز عقلا وقانونا أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك بينهم هو الغاية النهائية من الجريمة ومن ثم فلا تعارض بين انتفاء سبق الإصرار وثبوت الاتفاق بين الطاعنين الثلاثة الأول على قتل المجنى عليه الأول ، هذا فضلا عما أثبتته الحكم المطعون فيه نقلا عن تقرير الصفة التشريحية - وهو ما لم ينازع فيه الطاعن - أن المجنى عليه المذكور قد تعرض لست إصابات طعنية بالصدر والبطن وبمين الظهر وخمسة إصابات رضية حيوية حديثة ، وأن وفاته تعزى إلى هذه الإصابات وما أحدثته من كسور بالعظام وتمتكات بالأحشاء الداخلية ونزيف داخلي ، ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعنون الثلاثة الأول على إسناد الاتفاق إليهم في وصف الحكم للجريمة التي دأبوا بها يكون غير منتج لأن مفاد ما حصله الحكم من تقرير الصفة التشريحية أن الإصابات التي ألحقوها بالمجنى عليه الأول قد ساهمت مجتمعة في إحداث الوفاة .

٥. من المقرر أن محكمة النقض لا تنظر القضية إلا بالحالة التي كانت عليها أمام محكمة الموضوع ، وكان الثابت أن النيابة العامة قد أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعنين عن جرمي قتل عمدا وضرب ضربا أفضى إلى موته ، وهو ما مفاده أن واقعة مقتل كانت خارج نطاق الدعوى المطروحة على محكمة الموضوع ، ولم تكن محل اتهام فلم تعرض لها المحكمة أو تتصدى لتكييفها ، ولم يرد لهذه الواقعة ذكر بالحكم المطعون فيه إلا على لسان شهود الإثبات الذين قرروا أن الطاعن الأول قد ضرب المجنى عليه على ذراعه فسقط السلاح من يده وانطلق منه عيارا ناريا أصاب ، ولم تشر المحكمة إلى وفاته أو تدلى برأيها في تصوير هذه الوفاة حتى يسوغ القول بأنها مست بحجية الأمر بعدم وجود وجه الصادر من النيابة أو تناقضت مع تصويره

لتلك الواقعة بأنها قتل عمد ، ومفاد ذلك أن تلك الواقعة كانت حارجة عن مجال استدلال الحكم ، ومن ثم يضحى ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن لا محل له . ٦. من المقرر أن الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى من الدفع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ، ولا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به فى القانون أو ترشح لقيامها ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين لم يشر البتة إلى قيام حالة الدفاع الشرعى فى حقهم ، كما أن مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام هذه الحالة بل أنها على العكس أثبتت أن الطاعنين هم الذين بادروا الجنى عليهما بالاعتداء وأن اشهار الجنى عليه الأول لسلاحه لم يكن إلا بعد مشاهدته لواقعة مطاردة الطاعنين لابنه الجنى عليه الثانى وضرب الطاعن الرابع له الضربة التى أفضت إلى موته ، ومن ثم ينتفى موجب الدفاع الشرعى ، ويكون منعى الطاعنين ياغفال المحكمة بحث توافر حالة الدفاع الشرعى فى حقهم على غير أساس .

٧. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لنية القتل واستقاها ثبوتا بقوله " وحيث إنه عن نية القتل لدى المتهمين الثلاثة الأول فهى متوافرة ، ذلك أنها وإن كانت أمرا خفيا يضممه المتهمون ولا يدرك بالحس الظاهر وإنما تكشف عنها دلائل وأمارات خارجية ، ومن ثم فهى متوافرة لدى المتهمين الثلاثة الأول من استعمالهم لأدوات قاتلة بطبيعتها أو فيما لو استعملت من أجل القتل ، ومن تعدد الاعتداء على الجنى عليه وشدة هذا الاعتداء وقسوته ، وإصابة مقاتل من الجنى عليه سواء من المتهم الأول الذى ضربه على رأسه وكتفه الأيمن ويده اليمنى بالآلة الرضاة ، أو من المتهمين الثانى والثالث اللذين واليا الاعتداء عليه بآلات حادة والذى بان بتقرير الصفة التشريحية أن بالجنى عليه أربعة عشر إصابة بين رضية وحدية ومشردمة ، وجميعها حيوية حديثة على النحر الذى

بينته المحكمة آنفا وهو ما يقطع في التدليل على توافر تلك النية لدى المتهمين " .
لما كان ذلك ، وكان المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان ما أورده الحكم فيما سلف يكفى في استظهار نية القتل ومن ثم تنحسر عن الحكم قالة القصور في هذا المنحى .

٨ . لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد فحوى ما تضمنه تقرير الصفة التشريحية لجثة كل من المجنى عليهما وكذا التقرير الطبى الشرعى التكميلية الذى أثبت أن إصابات المجنى عليهما يجوز حدوثها من مثل السكينتين والعصا المضبوطة ، وبين الإصابات التى لحقت بكل منهما من واقع هذين التقريرين ووصفها وسبب الوفاة وبين مضمون تلك التقارير الطبية التى عول عليها في قضائه ، فإن هذا حسه كما يتم تدليله ويستقيم قضائه ، ذلك بأنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكل نحواه وأجزائه ، ومن ثم تنتفى عن الحكم دعوى القصور في هذا الخبر بكل فحواه وأجزائه ، ومن ثم تنتفى عن الحكم دعوى القصور في هذا الخصوص .

٩ . من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة مادامت تلك التحريات قد عرضت على بساط البحث .

١٠ . من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر طالما أن اقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

١١ . من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها

أطرح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، كما أن تأخر الشاهد في الإدلاء بشهادته لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله مادامت قد اطمأنت إليها ، ذلك أن تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع .

١٢ . لما كان من المقرر أنه لا يشترط في شهادة الشهود أن تكون واردة على الحقيقة المراد اتباعها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون من شأنه تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه المحكمة يتلاءم به ما قاله الشهود بالقدر الذي روه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها ، بل أن تناقض أقوال الشهود مع بعضها أو تضاربها - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم بما لا تناقض فيه - كما هو الحال في هذه الدعوى - وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من أقوال شهود الإثبات أن الطاعن الأول هو الذي ضرب المجنى عليه الأول بالعصا مما أدى إلى سقوطه على الأرض وأحدث به الإصابات الرضية الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ، وأن الطاعنين الثاني والثالث قد تعديا عليه بآلات حادة فأحدثا به الإصابات الطعنية والمشرذمة التي أثبت تقرير الصفة التشريحية وجودها به ، وكان الطاعنون لا ينازعون في صحة ما حصله الحكم من أقوال الشهود ، كما حصل الحكم ما أثبتته تقرير الصفة التشريحية من أنه يوجد بالمجنى عليه إصابة مشرذمة الحواف ، كما يوجد بملابسه قطوع مشرذمة الحواف أيضا مما يقطع بأن الإصابات الطعنية التي لحقت بالمجنى عليه لم تحدث كلها من آلة حادة مدببة - كما ذهب إليه الطاعنون بأسباب طعنهم - وهو منتفى به حالة التناقض بين الدليل الفنى والدليل القولى ، ويضحى ما يشتره الطاعنون في هذا الصدد وفي خصوص تعويل الحكم على أقوال شهود الإثبات غير مقبول .

١٣ . من المقرر أن إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه يتضمن بذاته^{١٦} الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما مما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض ، ولا على المحكمة - من بعد - إن هي لم تبين الضرر الذى حاق بالمدعى بالحقوق المدنية بنوعيه المادى والأدبى ، وذلك لما هو مقرر من أنه إذا كانت المحكمة قد حكمت للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت الذى طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذى سيطالب به بانية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذى ارتكب الفعل الضار المسند إليه ، فهذا يكفى تبريرا للقضاء بالتعويض المؤقت ، أما بيان الضرر فإنما يستتوجه النهائى الذى يطالب به فيما بعد ، وهذا يكون على المحكمة التى ترفع أمامها الدعوى به ، ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعنون على الحكم المطعون فيه هذا المقام لا يكون مقبولا .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنه المتهمون الثلاثة الأول : قتلوا عمدا من غير سبق إصرار ولا ترصد بأن أهالوا عليه طعنا وضربا بأدوات حادة وراضة قاصدين من ذلك قتله فحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته ، وكان ذلك عن اتفاق بينهم ، المتهم الرابع / ضرب : بعضا (شوم) على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إذا الموت ، واحالتهم إلى محكمة جنايات أسيوط لمعاقبتهم طبقا القيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، وادعى مدنيا قبل المتهمين الثلاثة الأول متضامين بمبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت وقبل المتهم الرابع بمبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٢٣٤ ، ١/٢٣٦ من قانون العقوبات مع أعمال المادة ٣٠ من ذات القانون . أولا : بمعاقبة كل من

المتهمين الثلاثة الأول بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وألزمهم بأن يؤدوا متضامين للمدعى بالحق المدنى مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ثانيا : بمعاقبة المتهم الرابع بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وألزمته بأن يؤدى للمدعى بالحق المدنى مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت وأمرت بمصادرة الأدوات المضبوطة .

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن حاصل أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين الثلاثة الأول بجريمة القتل العمد ودان الطاعن الرابع بجريمة الضرب المفضى إلى موت قد شابه القصور والتناقض فى التسبيب والفساد فى الاستدلال واعتوره الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن بيانه للواقعة جاء مبتورا ، إذ اقتصر على إيراد واقعة الاعتداء على المجنى عليهما و رغم ما كشفت عنه التحقيقات من أن الحادث كان مشاجرة بين عائلتين اشترك فيها كثيرون ، وأسفر عن قتل ثالث (....) وعديد من المصابين ، وهى ظروف يتعذر معها تحديد محدث إصابات كل من المجنى عليهم ، كما أن تحصيل المحكمة للواقعة خلا مما يفيد وجود ثمة اتفاق بين الطاعنين الثلاثة الأول ، ولكنها انتهت فى وصفها لما ارتكبه إلى أن جريمة القتل التى دأهم الحكم بها وقعت بناء على اتفاق بينهم على ارتكابهم رغم أنها استبعدت ظرفى سبق الإصرار والترصد عن الواقعة ، هذا إلى أن النيابة العامة اسندت مقتل إلى المجنى عليه الأول باعتباره قتلا عمدا وأمرت بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية عن تلك الواقعة لانقضاء الدعوى بوفاة المتهم ، ورغم ما لهذا الأمر من حجية بعد صيرورته نهائيا ، فإن الحكم حصل هذه الواقعة على أن المقذوف الى اصاب القتيلى المذكور قد انطلق عرضا لدى سقوط السلاح النارى من المجنى عليه الأول إثر ضربه على يده من الطاعن الأول ، وهى صورة تختلف عما انتهى إليه الأمر بعدم وجود

وجد وتتضمن مساسا بحجيته ، فضلا عن أن هذا التشوير قد حجب المحكمة عن بحث حالة الدفاع الشرعى التى تترشح لها واقعة مقتل إذا ما انتهت المحكمة إلى أنها تشكل قتلا عمدا ، كما أن ما ساقه الحكم تدليلا على نية القتل لدى الطاعنين الثلاثة الأول لا يعدو أن يكون تحديدا للفعال المادية التى قاموا بها ، وهو ما لا يصلح لإثبات توافر هذه النية لديهم ، كما أنه اقتصر على إيراد نتيجة تقريرى الصفة التشريحية دون بيان فحوى كل منهما وسنده فيما انتهى إليه ولم يبين اصابلت الجنى عليهما من واقع هذين التقريرين ، وعول الحكم على شهادة الرائد دون إيراد مضمونها ، وأطرح الدفاع بأن الشاهد الأول لم يكن موجودا بمكان الحادث بدليل تأخره فى الإبلاغ لمدة يوم كامل معولا على افتراضات ظنية لا سند لها من الواقع وهى أنه قام بنقل والده وشقيقه الجنى عليهما إلى المستشفى وباتخاذ اجراءات دفن أولهما ثم قام بعد ذلك بالإدلاء بشهادته ، دون تحقيق هذا الدفاع أو إيراد اسباب سائغة لاطراحه ، كما عول على اقوال الشهود رغم تناقضهم فى عدد الضربات التى وجهها الطاعن الأول إلى الجنى عليه الأول وأماكنها من جسده ، إذ قرر الشاهد الأول أنه ضربه ضربة واحدة على يده ، بينما قرر الشاهدان الثانى والثالث أنه ضربه ضربتين على ذراعه الأيمن وعلى رأسه ، كما أن الدفاع عن الطاعنين تمسك بتناقض الدليل القولى مع الدليل الفنى إذ قرر الشهود أن الطاعن الأول قد ضرب الجنى عليه الأول بالعصا مرتين وأن الطاعنين الثانى والثالث هما الذى ضربه عليه بعد ذلك طعنا بآلات حادة ، فى حين أثبت تقرير الصفة التشريحية أن بالجنى عليه المذكور خمسة إصابات رضية برأسه ، كما أثبت تقرير الصفة التشريحية لجثة أن اصابته كانت من مسافة قريبة تصل إلى حد الملامسة وهو ما يخالف نصوير الشهود لصابته من أنها نجمت عن سقوط السلاح النارى من الجنى عليه الأول وأن المسافة بينهما فى تلك اللحظة كانت ثلاثة أمتار ، كما قرر الشهود أن الطاعنين الثانى والثالث قد طعوا الجنى عليه الأول بآلات مختلفة كالخشب أو الهوك أو السكين فى حين

اثبت تقرير الصفة التشريحية أنه مصاب بست طعنات تحدث من آلة حادة مدببة وهو ما لا ينطبق على الحش أو الهوك ، ولكن ولكن المحكمة أطرحت هذا الدفاع تأسيسا على أنها تطمئن لأقوال الشهود - وهو ما ينطوي على مصادرة لهذا الدفاع - وأقحمت نفسها في أمور فنية بحتة دون أن تستعين فيها بالطبيب الشرعي ، هذا فضلا عن أن الحكم قضى بإلزام الطاعنين بالتعويض المدنى المؤقت دون أن يستظهر توافر الضرر المادى ، وكل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعنين بهما ، وساق على صحة اسنادهما إلى كل منهما ، وثبوتهما في حقه أدلة استمدتها من شهادة كل من و و والرائد ، وما ورد بتقارير الصفة التشريحية للمجنى عليهما ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليهما . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كافيا فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون ، وكان تحصيل المحكمة للواقعة - فى حدود الدعوى المطروحة عليها - قد جاء وافيا ، فإن ما يثيره الطاعنون بشأن هذا التحصيل يكون على غير اساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العبرة فى الإثبات فى المواد الجنائية هى باقتناع القاضى واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه ، وقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأى دليل أو قرينة يرتاح إليها ، ولا يصح مصادرتها فى شئ من ذلك ، وكان الحكم قد أفصح عن اطمئنانه لأقوال شهود الإثبات الذين حددوا محدث إصابات كل من المجنى عليهما ، وكان الطاعنون لا ينازعون فى صحة ما حصله الحكم من أقوال هؤلاء الشهود ، فإن ما يثيرونه بشأن تعذر تحديد محدث هذه الاصابات ينحل جدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الدليل وفى

استنباط معتقدها مما لا يجوز الخوض فيه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما اثبتته المحكمة في مدوناته كافيا بذاته للتدليل على توافر الاتفاق بين الطاعنين الثلاثة الأول على قتل المجنى عليه الأول من معيَّتهم في الزمان والمكان ، ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها ، وأن كلا منهم قصد قصد الآخر في إيقاعها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه ، ومن ثمَّ يصح طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار كل منهم فاعلا أصليا في تلك الجريمة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن عدم قيام ظرف سبق الإصرار لدى المتهمين لا ينفي قيام الاتفاق بينهم ، إذ الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضى في الواقع أكثر من تقابل إرادة المشتركين فيه ، ولا يشترط لتوافره مضي وقت معين ، ومن الجائز عقلا وقانونا أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك بينهم هو الغاية النهائية من الجريمة ومن ثمَّ فلا تعارض بين انتفاء سبق الإصرار وثبوت الاتفاق بين الطاعنين الثلاثة الأول على قتل المجنى عليه الأول ، هذا فضلا عما اثبتته المحكمة المطعون فيه نقلا عن تقرير الصفة التشريحية - وهو ما لم ينازع فيه الطاعنون - أن المجنى عليه المذكور قد تعرض لست إصابات طعنية بالصدر والبطن ويمين الظهر وخمسة إصابات رضية حيوية حديثة ، وأن وفاته تعزى إلى هذه الإصابات وما أحدثته من كسور بالعظام وتمتكات بالأحشاء الداخلية ونزيف داخلي ، ومن ثمَّ فإن ما ينعاه الطاعنون الثلاثة الأول على إسناد الاتفاق إليهم في وصف الحكم للجريمة التي دأبوا بها يكون غير منتج لأن مفاد ما حصله الحكم من تقرير الصفة التشريحية أن الإصابات التي ألحقوها بالمجنى عليه الأول قد ساهمت مجتمعة في إحداث الوفاة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة النقض لا تنظر القضية إلا بالحالة التي كانت عليها أمام محكمة الموضوع ، وكان الثابت أن النيابة العامة قد أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعنين عن جرمي قتل عمدا وضرب ضربا أفضى إلى موته ، وهو ما مفاده أن واقعة مقتل كانت خارج نطاق

الدعوى المطروحة على محكمة الموضوع ، ولم تكن محل اتهام فلم تعرض لها المحكمة أو تتصدى لتكييفها ، ولم يرد لهذه الواقعة ذكر بالحكم المطعون فيه إلا على لسان شهود الانسات الذين قرروا أن الطاعن الأول قد ضرب الجنى عليه على ذراعه فسقط السلاح من يده وانطلق منه عيارا ناريا أصاب ، ولم تشر المحكمة إلى وفاته أو تدلى برأيها في تصوير هذه الوفاة حتى يسوغ القول بأنها مست بحجة الأمر بعدم وجود وجه الصادر من النيابة أو تناقضت مع تصوير لتلك الواقعة بأنها قتل عمد ، ومفاد ذلك أن تلك الواقعة كانت خارجة عن مجال استدلال الحكم ، ومن ثم يضحى ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن لا محل له . لما كان ذلك ، وكان المقرر أن الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى من الدفع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ، ولا تجوز انارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به فى القانون أو ترشح لقيامها ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين لم يتسرب البتة إلى قيام حالة الدفاع الشرعى فى حقهم ، كما أن مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام هذه الحالة بل أنها على العكس أثبتت أن الطاعنين هم الذين بادروا الجنى عليهما بالاعتداء وأن اتسهار الجنى عليه الأول لسلاحه لم يكن إلا بعد مشاهدته لواقعة مطاردة الطاعنين لابنه الجنى عليه الثانى وضرب الطاعن الرابع له الضربة التى أفضت إلى موته : ومن ثم يتفى موجب الدفاع الشرعى ، ويكون منعى الطاعنين بإغفال المحكمة بحث توافر حالة الدفاع الشرعى فى حقهم على غير اساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لنية القتل واستقاها ثبوتاً بقوله " وحيث إنه عن نية القتل لدى المتهمين الثلاثة الأول فهى متوافرة ، ذلك أنها وإن كانت أمراً خفياً يضممه المتهمون ولا يدرك بالحس الظاهر وإنما نكتشف عنها دلائل وأمارات حارجية ، ومن ثم فهى متوافرة لدى المتهمين الثلاثة الأول من استعمالهم لأدوات قاتلة بطبيعتها أو فيما لو استعملت من أجل القتل ، ومن تعدد الاعتداء على الجنى

عليه وشدة هذا الاعتداء وقسوته ، وإصابة مقاتل من المجنى عليه سواء من المتهم الأول الذي ضربه على رأسه وكتفه الأيمن ويده اليمنى بالآلة الرافضة ، أو من المتهمين الثاني والثالث اللذين واليا الاعتداء عليه بآلات حادة والذي بان تقرير الصفة التشريحية أن بالمجنى عليه أربعة عشر إصابة بين رضية وحدية ومشرذمة ، وجميعها حيوية حديثة على النحر الذي بينته المحكمة آنفا وهو ما يقطع في التدليل على توافر تلك النية لدى المتهمين " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيا الجاني وتتم عما يضره في نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان ما أورده الحكم فيما سلف يكفى في استظهار نية القتل ومن ثم تنحسر عن الحكم قالة القصور في هذا المنحى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون عليهما وكذا التقرير الطبى الشرعى التكميلى الذى أثبت أن إصابات المجنى عليهما يجوز حدوثها من مثل السكينتين والعصا المضبوطة ، وبين الإصابات التى لحقت بكل منهما من واقع هذين التقريرين ووصفهما وسبب الوفاة ، وبين مضمون تلك التقارير الطبية التى عول عليها فى قضائه ، فإن هذا حسبه كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه ، ذلك بأنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إرادته نص تقرير الخبير بكل فحواه وأجزائه ، ومن ثم تنفى عن الحكم دعوى القصور فى هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعول فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة مادامت تلك التحريات قد عرضت على بساط البحث ، وكان الحكم قد عول على أقوال الرائد والتى تضمنت منا اسفرت عنه تحرياته عن الواقعة ، وأحال فى بيان تلك الأقوال إلى ما شهد شهود الاثبات ، وكان المقرر أيضا أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر طالما أن اقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ،

وكان الطاعنون لا يدعون بوجود ثمة خلاف بين ما قرره الضابط المذكور بشأن تحرياته وبين ما ورد على لسان الشهود فإن ما يثرونه في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود ونقد الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بما ، كما أن تأخر الشاهد في الإدلاء بشهادته لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله ملائمت قد اطمأنت إليها ، ذلك أن تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع ، ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه إن عول على شهادة الشاهد الأول في قضائه بالإدانة بعد أن أفصحت المحكمة عن اطمئنانها إلى أقواله ، وأنها كانت على بينة بالظروف التي أحاطت بشهادته ، وينحل نعي الطاعنين في هذا الصدد إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . لما كان ذلك ، وكان المقرر أنه لا يشترط في شهادة الشهود أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجر به المحكمة يتلاءم به ما قاله الشهود بالقدر الذي روه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها ، بل أن تناقض أقوال الشهود مع بعضها أو تضاربها - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم ولا يقدر في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم بما لا تناقض فيه - كما هو الحال في هذه الدعوى - وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من أقوال شهود الإثبات أن الطاعن الأول هو الذي ضرب المجنى عليه الأول بالعصا مما أدى إلى سقوطه على الأرض وأحدث به الإصابات الرضية الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ، وأن الطاعنين الثاني والثالث قد تعدوا عليه آلات حادة فأحدثا به الإصابات الطعنية والمشرذمة التي أثبت بتقرير الصفة التشريحية وجودها به ، وكان الطاعنون لا ينازعون في صحة ما حصله الحكم من أقوال الشهود ، كما حصل الحكم ما أثبتته تقرير الصفة التشريحية من أنه يوجد بالمجنى

عليه اصابة مشرذمة الحواف ، كما يوجد بملابسه قطوع مشرذمة الحواف أيضا مما يقطع بأن الاصابات الطعنبة التي لحقت بالجنى عليه لم تحدث كلها من آلة حادة مدببة . كما ذهب إليه الطاعنون باسباب طعنهم وهو ما تنتفى به قالة التناقض بين الدليل الفنى والدليل القولى ، ويضحى ما يثيره الطاعنون فى هذا الصدد وفى خصوص تعويل الحكم على اقوال شهود الإثبات غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لواقعة مقتل التي لم ترفع بشأنها دعوى ولم تكن بالتالى مطروحة على المحكمة ، ومن ثم لا تصلح سندا للدفع بتناقض الدليلين الذى يتمسك به الطاعنون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن اثبات الحكم وقوع الفعل الضار من انحكوم عليه يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسئولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببة بينهما مما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض ، ولا على المحكمة - من بعد - إن هى لم تبين الضرر الذى حاق بالمدعى بالحقوق المدنية بنوعيه المادى والأدبى ، وذلك لما هو مقرر من أنه إذا كانت المحكمة قد حكمت للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت الذى طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذى سيطالب به بانية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذى ارتكب الفعل الضار المسند إليه ، فهذا يكفى تبريرا للقضاء بالتعويض المؤقت ، أما بيان الضرر فإنما يستوجبه التعويض النهائى الذى يطالب به فيما بعد ، وهذا يكون على المحكمة التى ترفع أمامها الدعوى به ، ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعنون على الحكم المطعون فيه هى هذا المقام لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٢٢٥٣٢ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٥

١. من المقرر أن الخطأ في الاسناد الذى يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التى خلصت إليها .
٢. من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .
٣. من المقرر أن اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التى لم يوردها الحكم لا يعيب ذلك أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تظمن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها وفي عدم إيراد الحكم لهذه التفاصيل ما يفيد اطراحه لها .
٤. من المقرر أن الدفع بحصول الضبط والتفتيش قبل صدور الإذن دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن اخذا منها بالأدلة السائغة التى أوردها .
٥. من المقرر أنه لا جدوى مما يشير الطاعنان من بطلان الاعتراف مادام البين من الواقعة كما صار اتبأها في الحكم من استدلاله أن الحكم لم يستند في الإدانة إلى دليل مستمد من الاعتراف المدعى بطلانه وإنما أقام قضاءه على الأدلة المستمدة من أقوال شاهدى الاثبات ومن تقرير المعمل الكيماوى وهى أدلة مستقلة عن الاعتراف .
٦. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره ، واقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك

فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت المحكمة قد
سوّغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم جدية التحريصات
التي سبقته بأدلة منتجة لها أصلها الثابت بالأوراق فإن ما يثيره الطاعنان في هذا
الصدد يكون غير سديد .

٧. لما كان الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع التي لا تستأهل من المحكمة ردا
خاصا ، إذ في قضائها بإدانة الطاعنين استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها في
حكمها ما يفيد إطراحها له .

٨. من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر
العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما
يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها
سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وأن وزن أقوال الشهود وتقدير
الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها
من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تتركه المترلة التي
تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب عليها ومتى أخذت المحكمة
بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع
لحملها على عدم الأخذ بها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة في الدعوى الماثلة قد
اطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة فإن ما يثيره
الطاعنان في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي حول تقدير الدليل وهو ما
تستقبل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرتها في شأنه أمام محكمة
النقض .

٩. لما كان ما يثيره الطاعنان في خصوص قعود النيابة عن سؤال مالك العقار الذي
يقطنان فيه وسائقه عن مكان ضبط الواقعة لا يعدو أن يكون تعيينا للتحقيق
الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن

على الحكم ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين قد طلبا إلى المحكمة تدارك هذا النقص فليس لهما من بعد أن ينعيا عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي حاجة إلى اجرائه بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها الشهود .

٢٠ . لما كان القانون لا يوجب أن يكون مع كل متهم بجناية أكثر من محام واحد يتولى الدفاع عنه فإن ما تثيره الطاعنة بدعوى الإخلال بحق الدفاع وبطلان الإجراءات يكون في غير محله .

١١ . من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، وكان المدافع عن الطاعنة قد تنازل صراحة عن سماع شاهدي الإثبات باكتفائه بتلاوة أقوالهما في التحقيقات فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعها ويكون منعه في هذا الصدد في غير محله .

١٢ . لما كان القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة أو نقل الجوهر المخدر يتحقق بعلم المخرز أو الحائز أو الناقل بأن ما يحزره أو يحوزه أو ينقله من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن هذا الركن إذا كان ما أوردته في حكمها من الوقائع والظروف كافيا في الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي كما هو الحال في الدعوى المطروحة فإن ما يثيره الطاعنان في شأن عدم استظهار الحكم علمهما بكنه العقار المخدر المضبوط يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دلل على ثبوت إحراز الطاعنين المخدر بركنيه المادى والمعنوى بما يكفى لحمل قضائه بإدانتهمما بالتطبيق لنص المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل السرى لا تستلزم قصدا خاصا من الإحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائي

العام وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر ، فإن الحكم إذ انتهى إلى تطبيق المادة المذكورة وأنزل عقوبتها على الطاعنين لا يكون قد خالف القانون ويكون ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن غير سديد .

١٣ . لما كان الأصل طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أنه لا يجوز إبداء اسباب أخرى أمام المحكمة - سواء من النيابة العامة أو غيرها من الخصوم غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون المذكور وأن تنقيد محكمة النقض بالاسباب المقدمة في الميعاد - وكان نقض المحكمة للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ سالفه الذكر ، على خلاف هذا الأصل ، هو رخصه استثنائية خولها القانون للمحكمة على سبيل الحصر في حالة ما إذا تبين لها مما هو ثابت في الحكم أنه مبني على مخالفة القانون أو على الخطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقاً للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى ، أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان منعى الطاعنة والمقدم بعد الميعاد المقرر لا يندرج تحت إحدى هذه الحالات بل يدخل ضمن حالات البطلان التي تفتح سبيل الطعن في الحكم دون أن ينعطف عليها وصف مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله المشار إليها في البند (أولاً) من المادة المذكورة والذي لا ينصرف إلا إلى مخالفة القانون الموضوعي سواء أكان قانون العقوبات والقوانين المكملة له أو قانون الإجراءات الجنائية فيما تضمنه من قواعد موضوعية ، ومن ثم فلا يلتفت إلى ما اثارته الطاعنة في هذا الشأن بعد فوات ميعاد الطعن ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات فيما يتعلق بالطعن في المواد المدنية والتجارية من أن الأسباب المبنية على النظام العام يمكن التمسك بها في أي

وقت وتأخذ المحكمة بها من تلقاء نفسها ، ذلك بأن الشارع فيما سنه من إجراءات في شأن الطعن في المواد الجنائية قد أراد عدم الأخذ بحكم هذا النص فحدد الأسباب التي تفس النظام العام وأفصحت المذكرة الإيضاحية للمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ حكمها عن مراد الشارع من الاستثناء الوارد على مبدأ التقييد بأسباب الطعن وعدم إبداء أسباب جديدة بعد الميعاد القانوني ، وذلك بقولها " أنه ليس من المقبول التغاضي عن الخطأ الملموس الذي يتعلق بأمور تفس النظام العام مما يجب على القاضي وفقا للقواعد العامة أن يراعيها من تلقاء نفسه وقد أثر المشرع في هذه الحالة تحديد الأسباب التي تفس النظام العام وتميز للمحكمة أن تستند إليها من تلقاء نفسها في نقض الحكم بدلا من ترك هذه المسألة لضابط النظام العام وحده فإن ذلك يؤدي إلى التوسع أكثر مما يجب .

١٤ . من المقرر أنه يشترط لاتصال محكمة النقض بالأسباب المتعلقة بالنظام العام التي حددتها الفقرة الثانية من المادة ٣٥ سالفه البيان أن تكون مقوماتها واضحة في مدونات الحكم المطعون فيه أو أن تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبولها بغير حاجة إلى اجراء تحقيق موضوعي لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما (١) جلبا إلى داخل جمهورية مصر العربية جوهر مخدرا "هيروين" وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا وقبل الحصول على ترخيص كتابي من الجهة المختصة . (٢) إحراز بقصد الإتجار جوهر مخدرا "هيروين" في غير الأحوال المصرح بها واحالتهما إلى محكمة جنابات القاهرة لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، وللمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٨ ، ١/٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٢ من القسم الأول من الجدول رقم ١

الملحق بالقانون الأول مع إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما وتغريمهما مائة ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن الجريمة هي إحراز مخدر بغير قصد من القصد الخاصة .
فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة إحراز مخدر الميروين بغير قصد من القصد المجرمة قد شابه الخطأ في الإسناد والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب وراى عليه البطلان ذلك أنه أحال في بيان شهادة الشاهد الثانى إلى مضمون ما حصله من شهادة الشاهد الأول رغم اختلاف أقوالهما ، كما دفعا ببطلان اجراءات الضبط والتفتيش لحصولهما قبل صجور إذن من النيابة العامة في غير حالات التلبس - وهو ما يبطل أيضا الاعتراف المستمد من القبض الباطل - وببطلان إذن التفتيش لابتناؤه على تحريات غير جديده بيد أن الحكم أغفل الرد على الدفع الأول ورد على الدفع الثانى برد غير سائغ ، كما أثارا دفعا حاصله شيوع التهمة وأن الضبط تم داخل الشقة المؤجرة لهما مفروشة وذلك في حضور مالك الشقة وسائقه اللذين لم تسمعهما النيابة - وليس خارجها كما ذهب شاهدا الإثبات في أقوالهما بيد أن الحكم اطرح هذا الدفاع بملا لا يسوغ به اطراحه ولم تسمع أقوال مالك الشقة وسائقه في هذا الشأن باعتبارهما ساهدى واقعة ، كما أن الحاضر عن الأستاذ الحامى الموكل للدفاع عن الطاعن طلب تأجيل نظر الدعوى لحضوره فضلا عن أنه تمسك بسماع شاهدى الإثبات وكان يتعين على المحكمة إجابته إلى طلبه ، ولا يغير من ذلك استغناء المحلّمين الآخرين للطاعنة عن ذلك ، هذا إلى أن الأستاذ الذى ترفع عن موكله لبنانى الجنسية وغير مقبول للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية ، كما دفع الطاعنان بانتفاء القصد الجنائى لديهما لعدم العلم بكنه المخدر المضبوط بيد أن

الحكم التفت عن هذا الدفاع رغم تجوهريته - ولم يعرض له إيرادا وردا كل ذلك يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة سائغة مستمدة من أقوال شاهدي الإثبات وتقرير المعامل الكيماوية . لما كان ذلك ، وكلن الحكم قد أورد مؤدى أقوال العقيد وعند إيراد الحكم لأقوال زميله الضابط أورد أنه شهد بمضمون ما شهد به الشاهد الأول ، وكان من المقرر أن الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها وأنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت اقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، وأن اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم لا يعيبه ذلك أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تظمن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ماعداها وفي عدم إيراد الحكم لهذه التفاصيل مما يفيد اطراحه لها ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكلن من المقرر أن الدفع بحصول الضبط والتفتيش قبل صدور الإذن دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها فإن النعي في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان لا جدوى مما يثيره الطاعنان من بطلان الاعتراف مادام البين من الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ومن استدلاله أن الحكم لم يستند في الإدانة إلى دليل مستمد من الاعتراف المدعى ببطلانه وإنما أقام قضاءه على الأدلة المستمدة من أقوال شاهدي الإثبات ومن تقرير المعمل الكيماوي وهي أدلة مستقلة عن الاعتراف فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدي من الطاعنين ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية

التحريرات وأطرحه في قوله " وحيث أنه عن الدفع بعدم جدية التحريات فمردود بأن
الثابت من أقوال العقيد التي أدلى بها في التحقيقات والتي هي محل
اطمئنان المحكمة أنه قام قبل استصدار الإذن بإجراء التحريات عن طريق مصادر
سرية وتأكد منها قبل استصدار إذن النيابة بما تطمئن معه المحكمة إلى جدية تلك
التحريرات فيما يتعلق بإحراز المتهمين للمخدر المضبوط وتقر المحكمة سلطة التحقيق
على إصدارها إذن التفتيش بما يكون معه الدفع ببطالان إذن النيابة وعدم جدية
التحريرات في غير محله جديرا بالرفض ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات
وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى
سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية
الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره ، وأقرت النيابة
على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ،
ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطالانه لعدم
جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لها أصلها الثابت بالأوراق فإن ما يثيره
الطاعنان في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الدفع بشيوع
التهمة هو من الدفوع التي لا تستأهل من المحكمة ردا خاصا ، إذ في قضائها بإدانة
الطاعنين استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها في حكمها ما يفيد اطراحها له ، ومن ثم
فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من
المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر
المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه
اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى
أدلة مقبولة في العقل والمنطق وأن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون
فيها الشهادة وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من
شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله منزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي

تطمئن إليه بغير معقب عليها ومتى أخذت المحكمة باقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة في الدعوى الماثلة قد اطمأنت إلى اقوال شاهدي الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد ينحل إلى جسد موضوعي حول تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعنان في خصوص قعود النيابة عن سؤال مالك العقار الذي يقطنان فيه وسائقه عن مكان ضبط الواقعة لا يعدو أن يكون تعيبا للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين قد طلبا إلى المحكمة تدارك هذا القرض فليس لهما من بعد أن ينعيا عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي حاجة إلى اجرائه بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها الشهود . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن حضر مع الطاعنة الأستاذ والأستاذة المحاميان وأن الأستاذ المحامي لم يكن من بين هيئة الدفاع التي حددتها الطاعنة ، كما أن المحامين اللذين ترافعا عنها لم يشر أى منهما إلى أنه بنى خطته في الدفاع عن الطاعنة على وجود زميل معه . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لم تشر بأسباب طعنهما إلى أن المحامين الموكلين عنها اتفقوا على المشاركة في الدفاع وتقسيمه بينهم ولا تنازع في أن الأستاذة من المحامين المقبولين أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية ، وكان القانون لا يوجب أن يكون مع كل متهم بجناية أكثر من محام واحد يتولى الدفاع عنه فإن ما يثيره الطاعنة بدعوى الإخلال بحق الدفاع وبطلان الإجراءات يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة والتي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن شاهدي الإثبات لم يحضرا وأن النيابة العامة والدفاع اكتفيا

بتلاوة أقوالهما الواردة بالتحقيقات ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، وكان المدافع عن الطاعة قد تناول صراحة عن سماع شهود الإثبات باكتفائه بتلاوة أقوالهما في التحقيقات فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعهما ويكون منعاه في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة أو نقل الجوهر المخدر يتحقق بعلم المخرز أو الحائز أو الناقل بأن ما يحرزه أو يحوزه أو ينقله من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أوردته في حكمها من الوقائع والظروف كافياً في الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، فإن ما يثيره الطاعنان في شأن عدم استظهار الحكم علمهما بكنه العقار المخدر المضبوط يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دُلل على ثبوت إحراز الطاعنين المخدر بركنيه المادى والمعنوى بما يكفى لحمل قضائه بإدانتهمما بالتطبيق لنص المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل التى لا تستلزم قصداً خاصاً من الإحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العلم وهو علم المخرز بحقيقة الجوهر المخدر ، فإن الحكم إذ انتهى إلى تطبيق المادة المذكورة وأنزل عقوبتها على الطاعنين لا يكون قد خالف القانون ويكون ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن غير سديد . لما كان ما تقدم فإن أسباب الطعن المقدمة في الميعاد تكون قائمة على غير أساس سليم .

وحيث إن المدافع عن الطاعة أثار أمام هذه المحكمة - محكمة النقض - بعد الميعاد القانونى - منعى آخر على الحكم المطعون فيه متعلقاً بالنظام العام مبناه بطلان اجراءات المحاكمة وانطوائها على إخلال بحق الدفاع على اعتبار أن الأستاذة

الطعن رقم ١٠١٠٦ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٥

١. لما كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم بها ، ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم ذلك أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها وفي عدم إيراد المحكمة لهذه التفاصيل ما يفيد اطراحها لها ، وكان البين من المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم من أقوال الشاهد الأول يتفق في جملته مع أقوال الشاهد الثاني فإن منعى الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

٢. لما كان من المقرر أن طريقة تنفيذ إذن التفتيش موكولة إلى رجل الضبط المأذون له به تحت اشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به وأن يستعين في ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو غيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصره ، وإذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه والمفردات المضمومة - أن من قام بضبط الطاعن وتفتيشه هو الضابط المأذون له بذلك من النيابة خلافا لما يدعيه الطاعن وكان معه زميله فإن الدفع ببطلان تنفيذ الإذن على فرض إثارته - لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان وبعيدا عن محجة الصواب لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عنه ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير مقبول .

٣. لما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن مناط الإعفاء الذي تتحقق به حكمة التشريع وفقا للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو تعدد الجناة

المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورود الإبلاغ على غير المبلغ — بما مفاده أنه حتى يتوافر موجب الإعفاء يتعين أولاً أن يثبت أن عدة جناة قد ساهموا في اقتراف الجريمة المبلغ عنها فاعلين كانوا أو شركاء وأن يقوم أحدهم بالإبلاغ السلطات العامة بما فيستحق بذلك منحه الإعفاء المقابل الذي قصده الشارع وهو تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي الجرائم الخطرة التي نص عليها القانون فإذا لم يتحقق صدق البلاغ بأن لم يثبت أصلاً أن هناك جناة آخريين ساهموا مع المبلغ في الجريمة فلا إعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع بعدم بلوغ النتيجة التي يجزى القانون عنها بالإبلاغ عنها ، وهو تمكين السلطات من الكشف عن تلك الجرائم الخطرة ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد اعتنى هذا النظر وخلص بحق — مما له معينة من الأوراق — إلى رفض تمتع الطاعن بالإعفاء المشار إليه لانتفاء مقوماته والحكمة من تشريعه فإن النعى عليه في هذا الشأن يكون غير سديد .

الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدراً "هيروين" في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وأحالته إلى محكمة جنايات الاسكندرية لمعاقبته لمعاقبته طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ ، أ ، ٣٦ ، ١/٤٣ مبنين القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبنود ٢ من القسم الأول من الجدول رقم (١) المرفق بالقانون الأخير مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه مائة ألف جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

..... الحماية التي حضرت مع الطاعنة أمام محكمة الجنايات وتولت الدفاع عنها غير مقبولة للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية وقدم اثباتا لذلك شهادة من نقابة المحامين مؤرخة ٣٠/١٠/١٩٩٤ تتضمن وجود إسم الأستاذة الحماية والمقيّدة أمام المحاكم الابتدائية بتاريخ ١٩٨١/٨/٦ واسمها مقيد حاليا بجدول المحامين المشتغلين تحت رقم ٣٠٧٢٥ ، وأيضا اسم سبق لها القيد تحت رقم ٣٤٧٨٨ بتاريخ ١٩٨٠/١٠/١٢ واستعد اسمها من الجدول وذلك لمرور أكثر من أربع سنوات على تاريخ قيدها بالجدول العام دون تعديله ابتدائي .

ومن حيث إنه لما كان الأصل طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أنه لا يجوز ابداء اسباب أخرى أمام المحكمة - سواء من النيابة العامة أو غيرها من الخصوم غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون المذكور وأن تنقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد ، وكان نقض المحكمة للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ سالفه الذكر ، على خلاف هذا الأصل ، هو رخصة استثنائية خولها القانون للمحكمة على سبيل الحصر في حالة ما إذا تبين لها مما هو ثابت في الحكم أنه مبني على مخالفة القانون أو على الخطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى ، أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان منعى الطاعنة والمقدم بعد الميعاد المقرر لا يندرج تحت إحدى هذه الحالات بل يدخل ضمن حالات البطلان التي تفتح سبيل الطعن في الحكم دون أن يعطف عليها وصف مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله المشار إليها في البند (أولا) من المادة المذكورة والذي لا ينصرف إلا إلى مخالفة القانون الموضوعي سواء أكان قانون العقوبات والقوانين المكملة له أو قانون الإجراءات الجنائية فيما تضمنه من قواعد موضوعية ، ومن ثم فلا

يلتفت إلى ما أثارته الطاعنة في هذا الشأن بعد فوات ميعاد الطعن ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات فيما يتعلق بالطعن في المواد المدنية والتجارية من أن الأسباب المبنية على النظام العام يمكن التمسك بها في أى وقت وتأخذ اخكمة بما من تلقاء نفسها ، ذلك بأن الشارع فيما سنه من إجراءات في شأن الطعن في المواد الجنائية قد أراد عدم الأخذ بحكم هذا النص فحدد الأسباب التي تمس النظام العام وأفصحت المذكرة الإيضاحية للمادة ٢٥٤/٢ من قانون الإجراءات الجنائية - التي رددت المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ حكمها عن مراد الشارع من الاستثناء الوارد على مبدأ التقييد بأسباب الطعن وعدم إيداء أسباب جديدة بعد الميعاد القانوني ، وذلك بقولها " أنه ليس من المقبول التغاضي عن الخطأ الملموس الذي يتعلق بأمر تمس النظام العام مما يجب على القاضى وفقا للقواعد العامة أن يراعيها من تلقاء نفسه وقد أثر المشرع في هذه الحالة تحديد الأسباب التي تمس النظام العام وتجزير للمحكمة أن تستند إليها من تلقاء نفسها في نقض الحكم بدلا من ترك هذه المسألة لضابط النظام العام وحده فإن ذلك يؤدي إلى التوسع أكثر مما يجب " فضلا عن أنه لما كان من المقرر أنه يشترط لاتصال محكمة النقض بالسباب المتعلقة بالنظام العام التي حددتها الفقرة الثانية من المادة ٣٥ سالفه البيان أن تكون مقوماتها واضحة في مدونات الحكم المطعون فيه أو أن تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبولها بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفتها ، وكان ما تثيره الطاعنة يقتضى في هذه الحالة تحقيق ما إذا كانت المحامية التي حضرت معها أمام محكمة الجنايات وتولت الدفاع عنها هي الأستاذة المقيدة أمام المحاكم الابتدائية أو الأستاذة الغير مقبولة أمام المحاكم الابتدائية والمستبعد اسمها من الجدول حسبما ورد بالتهادة الصادرة من نقابة المحامين وهو ما يخرج عن وظيفة محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإنه يتعين رفض الطعن موضوعا .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار قد شابه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون وفي الأسناد ذلك بأنه أحال في بيان شهادة الشاهد الثاني إلى مضمون ما حصله من شهادة الشاهد الأول رغم اختلاف أقوالهما في شأن وقت الضبط ولم يعرض الحكم لما دفع به الطاعن من بطلان التفتيش لأن من قام به لم يثبت نذبه لذلك من الضابط المأذون له بالتفتيش ، وتمسك الطاعن بالاعفاء من العقاب المقرر بنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا بلاغه عن المتهم آخر تم ضبطه ، إلا أن الحكم اطرح ذلك بما لا يسوغ كما نسب الحكم إلى شاهدي الإثبات أن الطاعن أقر لهما بإحرازه للمخدر المضبوط بقصد الاتجار خلافاً للثابت بالأوراق كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شاهدي الإثبات ومن تقرير التحليل وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد مؤدى أقوال الشاهد الأول ، وعند إيراده لأقوال الشاهد الثاني أورد أنه شهد بمضمون ما شهد به الشاهد الأول ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم ، ذلك أن محكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تظمن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها وفي عدم إيراد المحكمة لهذه التفاصيل ما يفيد اطراحها لها ، وكان البين من المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم من أقوال الشاهد الأول يتفق في جملة مع أقوال الشاهد الثاني فإن منعى الطاعن في هذا الصدد

لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن طريقة تنفيذ إذن التفتيش موكولة إلى رجل الضبط المأذون له به تحت اشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به وأن يستعين في ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو غيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصره ، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه والمفردات المضمومة . أن من قام بضبط الطاعن وتفتيشه هو الضابط المأذون له بذلك من النيابة خلافا لما يدعيه الطاعن - وكان معه زميله فإن الدفع ببطلان تنفيذ الاذن على فرض اثارته - لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان وبعيدا عن محجة الصواب لا يعيب الحكم المطعون فيه التفتيش عنه ويكون النعى عليه في هذا الخصوص غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن بشأن تمتعه بالاعفاء المقرر في المادة ٤٨/٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل واطرحه تأسيسا على ان ما قرره الطاعن هو مجرد قول مرسل في حق آخر عار من الدليل وغير متسم بالجدية ، إذ لم يوصل إلى كشف صلة المذكور بالجريمة المبلغ عنها . وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن مناط الاعفاء الذي تحقق به حكمة التشريع وفقا للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء ورود الابلاغ على غير المبلغ بما مفاده أنه حتى يتوافر موجب الاعفاء يتعين أولا ان يثبت ان عدة جناة قد ساءموا في اقتراف الجريمة المبلغ عنها فاعلين كانوا أو شركاء ، وأن يقوم أحدهم بإبلاغ السلطات العامة بما فيستحق بذلك منحه الاعفاء المقابل الذي قصده الشارع وهو تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي الجرائم الخطرة التي نص عليها القانون فإذا لم يتحقق صدق البلاغ بأن لم يثبت أصلا أن هناك جناة آخرين ساءموا مع المبلغ في الجريمة فلا إعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع بعدم بلوغ النتيجة التي يجزى القانون عنها بالابلاغ عنها ، وهو تمكين السلطات من

الكشف عن تلك الجرائم الخطره ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد اعتنق هذا النظر وخلص بحق - مما له معينه من الأوراق - الى رفض تمتع الطاعن بالاعفاء المشار اليه لانتفاء مقوماته والحكمة من تشريعه فإن النعى عليه في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم من أقوال الشاهدين بشأن اقرار الطاعن لهما بإحرازه المخدر المضبوط بقصد الاتجار له صداه في الأوراق فإن النعى على الحكم بالخطأ في الاسناد يكون في غير محله . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

الطعن رقم ١٥١٥ لسنة ٥٧ القضائية

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٩٥

١. لما كانت واقعة الدعوى حسبما استخلصتها المحكمة من مطالعة أوراقها وما تم فيها من تحقيقات وما دار بشأنها بالجلسة تتحصل في أن اتفاقا قد تم بين المتهم المائل - والمتهمين الثلاثة الآخرين الذين سبق الحكم عليهم على أن يكونوا فيما بينهم تشكلا عصابيا ينتحلون فيه صفة الرجال المباحث حتى يتمكنوا من الاستيلاء على نقود من يصادفهم من المواطنين وسرقتهم بالإكراه ، وتنفيذا لهذا الاتفاق فقد استقل الأربعة في ليلة ١٣ من أغسطس سنة ١٩٨٢ السيارة الأجرة رقم القاهرة بقيادة واحد منهم بعد أن وزعت الأدوار فيما بينهم بأن ينتحل المتهم المائل صفة ضابط المباحث وآخر صفة رقيب شرطة بينما يكون دور احدهم هو سب نظام الحكم القائم ، ليستدرج بذلك من يستقل معهم السيارة حتى يتم لهم تخويله ثم الاستيلاء على نقوده ، وفي مدينة كان الجنى عليه وصاحبه يغيان العودة إلى بلدتهم فاستقلا سيارة المتهمين وفي الطريق نفذ من كان عليه سب نظام الحكم ما تم الاتفاق عليه فانبرى له المنتحل من بينهم لصفة رقيب الشرطة وصفعه على وجهه معلنا أن ضابط المباحث يستقل السيارة - وحينئذ أمره المتهم المائل الموكول اليه القيام بهذا الدور الأخير أن يجعل الجنى عليه وصاحبه يخرجان مما معهما من أوراق وأمتعته ونقود ، فأخرج الأول مبلغ ألف وعشرين جنيها استولى عليها وسلمها للمتهم المائل الذي قام باحتجازه ورفض اعادته لصاحبه واما أصر الأخير على استرداده أمره بمغادرة السيارة ، فلما بشب بها أثناء نزوله منها طعنه من قام بدور رقيب الشرطة بمطواه وأحدث به اصابته الميمنة بالتقرير الطبى المرفق ، فخارت قواه وسقط أرضا ، وانطلقت السيارة بالمتهم

المائل والثلاثة الآخرين هاربين . وقد اعترف المتهم المائل والثلاثة الآخرون في تحقيقات النيابة العامة بارتكابهم الحادث وبالدور الذى قام به كل منهم خلال ارتكابه .

ومن حيث أن الواقعة على ذلك الصورة المتقدمة قام الدليل على صحتها وثبوتها بيقين فى حق المتهم المائل من شهادة كل من المجنى عليه ومن اعتراف المتهم وزملائه تفصيلا فى تحقيقات النيابة العامة بارتكاب الحادث ، وبما ثبت من التقرير الطبى الموقع على المجنى عليه ومما دلت عليه تحريات الشرطة . إذ شهد المجنى عليه بأنه وصاحبه كان يغيان العودة إلى بلدهما يوم ١٣ أغسطس سنة ١٩٨٢ ، وأثناء وقوفهما أمام المعهد الدينى بمدينة وكانت الساعة التاسعة والنصف مساء وقفت سيارة أجرة يستقلها أربعة - منهم المتهم المائل - وعرضوا توصيلهما الى بلدهما ، وفى الطريق دار حديث من أحد أولئك الأربعة أخذ فيه يسب نظام الحكم القائم ، وحينئذ انبرى له آخر من الباقين وصفعه على وجهه مخبرا إياه بأنه رقيب شرطة وأن المتهم المائل ضابط مباحث ، وهذا طلب هذا الأخير من سبقه أن يقوم بتفتيش من بالسيارة واذ فتش الشاهد الثانى - عثر معه على مبلغ جنيهين أعيد إليه بعد ذلك ، بينما عثر معه على مبلغ ألف وعشرين جنيها استولى عليها وسلمها للمتهم المائل الذى رفض إعادة هذا المبلغ إليه عندما طالبه بذلك ، لمدأصر على استرداده أمره بالتزول من السيارة إلا أنه تشبث بها أثناء نزوله منها مستغيثا ، فقام الذى تولى تفتيشه من أولئك الأربعة بطعنه بمطواه وأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبى المرفق فخارت قواه وسقط أرضا وانطلقت السيارة بالمتهم المائل ورفاقه الثلاثة هاربين بها . وشهد بركوبه وصاحبه الشاهد الأول للسيارة الأجرة التى كان يستقلها المتهم المائل وزملاؤه الثلاثة الآخرين وبفتيشه عثر معه على مبلغ جنيهين ردا إليه ، وأنه بتفتيش المجنى عليه عثر معه على

مبلغ ألف وعشرين جنيها تم الاستيلاء عليها وأنه أنزل من السيارة وأضطر لركوب
مبارة أخرى وفي الطريق ابصر بالمجنى عليه ملقى على الأرض مصابا فنقله الى
المستشفى وأضاف أن - المجنى عليه أخبره بما فعله المتهمون قبله على النحو الذى
أوراه فى شهادته . واعترف المتهم المائل بتحقيقات النيابة العامة أن اتفاقا تم بينه وبين
باقي المتهمين على أن يستقلوا سيارة يقودها أحدهم ، ووزعت بينهم الأدوار ، بأن
ينتحل هو صفة ضابط المباحث وآخر صفة رقيب شرطة ويقوم ثالثهم بسبب نظام
الحكم القائم ليستدرج من يستقل معهم السيارة ، ويتمكنوا بذلك من الاستيلاء على
نقوده ، وأن المجنى عليه وزميله استقلا السيارة من مدينة
المنصورة ونفذت الخطة فقام من كان عليه سب نظام الحكم بالسب فصفعه منتحلا
صفة رقيب الشرطة على وجهه منبها إلى وجوده كضابط مباحث - وقد أمره بتفتيش
الراكبين بحثا عن ممنوعات ، فنفذ المنتحل لصفة رقيب الشرطة الأمر ، واستولى من
المجنى عليه على مبلغ من المال كان معه وسلمه له ، ولما طالبه المجنى عليه برده أمره
بالنزول من السيارة - وكان قد أنزل صاحبه من قبل - فتثبت المجنى عليه بالسيارة
اتناء نزوله منها - فطعنه المنتحل لصفة رقيب الشرطة بمطواه وانزله عنوة فى الطريق
ثم قام هو بتوزيع المبلغ على زملائه الذين اعترفوا بالتحقيقات بهذا المضمون ودلت
تحريرات المباحث أن المتهم المائل وزملاءه الثلاثة الآخرين هم مرتكبوا الحادث وأنهم
قد أتفقوا فيما بينهم على تكوين تشكيل عصايب ينتحلون فيه صفة رجال المباحث
وذلك ليتمكنوا من الاستيلاء على نقود من يصادفهم من المواطنين وسرقتها
مستخدمين السيارة الأجرة قيادة أحدهم ونفاذا لهذا الاتفاق فقد استقلوا السيارة
الأجرة رقم القاهرة قيادة واحد منهم ، وزعت عليهم الادوار فيما بينهم بأن
انتحل المتهم المائل صفة ضابط المباحث وآخر صفة رقيب شرطة والأخير منهم يكون
دوره سب نظام الحكم القائم ليستدرج بذلك من يستقل معهم السيارة حتى يتم
تخوينه والاستيلاء على نقوده . ونفذ الاتفاق ، ووقع الحادث طبقا لتصوير الشاهدين

الأول والثاني المتقدم بيانه . وثبت من التقرير الطى أن انجنى عليهمصاب بجرح قطعى أعلى الجفن الأيسر العلوى طوله ٣سم ، وجرح أسفل الفك الأيسر طوله ٣سم. ومجلسات اغاكمة السابقة أنكر المتهم ما أسد إليه ، وأمام هذه المحكمة التزم الصمت وقال انحامى الحاضر معه أن تسليم انجنى عليه للمبلغ كان نتيجة خدعة وهى إيهام انجنى عليه بأن المتهم وزميله من رجال المباحث والتسليم على هذا الأساس اختياريا والتمس الحكم براءة المتهم واحتياطيا استعمال الرأفة معه . والمحكمة تلتفت عن انكار المتهم السابق اقتناعا منها بما أوردته من أدلة تستند إلى أصل ثابت فى أوراق الدعوى.

٢. من المقرر أن التسليم الذى ينفى ركن الاختلاس فى جريمة السرقة يجب أن يكون برضاء حقيقى من واضح اليد مقصودا به التخلّى عن الحيازة حقيقة ، وعدم الرضا - لاعدم العلم - هو الذى يهم فى جريمة السرقة ، والحاصل فى هذه الدعوى أن انجنى عليه لم يسلم نقوده برضاء منه بل أخذها أحد المتهمين قسرا عنه ولما طالب بما أجبر على ترك السيارة دونها باستعمال الإكراه الذى ترك به جروحا بينما هرب الجناة بالمسروقات ويستوى فى الإكراه أن يكون سابق السرقة أو لاحقا عليها مادام بقصد الهروب بالمسروقات.

٣. من المقرر أن ظرف الإكراه فى السرقة ظرف عيني متعلق بالأركان المادية للجريمة ولذلك فهو يسرى فى حق كل من أسهم فى الجريمة المقترنه ولو كان وقوعه من أحد المتهمين دون الباقيين.

٤. من المقرر أن ارتباط الجريمتين المستندتين الى المتهم ارتباطا لا يقبل التجزئة وجب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدهما عملا بنص المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات.

الوقائع

أتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه وآخرين سبق الحكم عليهم أولا : سرقوا النقود المينة قدرا بالتحقيقات المملوكة..... وآخر بطريق الإكراه الواقع عليه بأن استدرجوه لركوب سيارة يستقلونها وانتحل الأول صفة ضابط مباحث والثاني رقيباً للشرطة وقام الأخير بتفتيشه بهذه الصفة واستولى على المبلغ السالف الذكر ثم طعنه بمطواة وقد ترك الإكراه اثراً بالجنى عليه هو أصابته الموصوفة بالتقرير الطبى حالة كونه يحمل سلاحاً ظاهراً "مطواة" وكان ذلك فى إحدى وسائل النقل البرية . ثانياً : تداخل فى وظيفة عمومية بأن ادعى أنه ضابط مباحث وأن الثانى رقيب شرطه دون أن يكون لهما صفة رسمية من الحكومة وأحالتهم إلى محكمة جنائيات المنصورة لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٣١٤، ٣١٥، ١/٣ - ٢ - ٣، ١٥٥ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً أسند إليه . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (قيد بمداول محكمة النقض برقم لسنة ٥٥ القضائية) وقضت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنائيات المنصورة لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة الإعادة - بميزة أخرى - قضت حضورياً عملاً بالمادتين ١٥٥، ٣٣٦ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات عما أسند إليه . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية وقدمت أسباب الطعن بذات التاريخ موقعا عليها من رئيس بها) . فقضت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٨٨ لنظر الموضوع وفى ١١ من مايو ١٩٨٨ قضت هذه المحكمة بمعاينة المتهم

.....بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما عينا أسند اليه وألزمته المصاريف الجنائية.

ثم أعيدت المحاكمة مرة أخرى وحددت جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٩١ لنظر الدعوى الخ .

المحكمة

حيث إن واقعة الدعوى حسبما استخلصتها المحكمة من مطالعة أوراقها وما تم فيها من تحقيقات وما دار بشأنها بالجلسة في أن اتفاقا قد تم بين المتهم المائل والمتهمين الثلاثة الآخرين الذين سبق الحكم عليهم على أن يكونوا فيما بينهم تشكيلا عصايا يتحلون فيه صفة رجال المباحث حتى يتمكنوا من الاستيلاء على نقود من يصادفهم من المواطنين وسرقتهم بالإكراه . وتنفيذا لهذا الاتفاق فقد استقل الأربعة في ليلة ١٣ من أغسطس سنة ١٩٨٢ السيارة الأجرة رقم القاهرة بقيادة بعد أن وزعت الأدوار فيما بينهم بأن ينتحل المتهم المائل صفة ضابط المباحث . وآخر صفة رقيب شرطة بينما يكون دور أحدهم هو سب نظام الحكم القائم ، ليستدرج بذلك من يستقل معهم السيارة حتى يتم لهم تخويله تم الاستيلاء على نقوده ، وفي مدينة المنصورة كان المجنى عليه وصاحبه يغيان العودة الى بلدهما أجا فاستقلا سيارة المتهمين وفي الطريق نفذ من كان عليه سب نظام الحكم ما تم الاتفاق عليه فانبرى له المنتحل من بينهم لصفة رقيب الشرطة وصفعه على وجهه معلنا أن ضابط المباحث يستقل السيارة - وحينئذ أمره المتهم المائل الموكول اليه القيام بهذا الدور الأخير أن يجعل المجنى عليه وصاحبه يخرجان ما معها من أوراق وأمتعته ونقود ، فأخرج الأول مبلغ ألف وعشرين جنيها استولى عليها وسلمها للمتهم المائل الذي قام باحتجازه ورفض إعادته لصاحبه ولما أصر الأخير على استرداده أمره بمغادرة السيارة ، فلما تشبث بما أثناء نزوله منها طعنه من قام بدور رقيب الشرطة بمطواه وأحدث به اصابته الميمنة

بالتقرير الطبى المرفق ، فنخارت قواه وسقط أرضا ، وانطلقت السيارة بالمتهم المائل
والثلاثة الآخرين هاربين . وقد اعترف المتهم المائل والثلاثة الأخرى فى تحقيقات
النيابة العامة بإرتكابهم الحادث وبالدور الذى قام به كل منهم خلال ارتكابه .
ومن حيث إن الواقعة على تلك الصورة المتقدمة قام الدليل على صحتها
وثبوتهما بيقين فى حق المتهم المائل - - من شهادة كل من انجنى عليه
..... و..... ومن اعتراف المتهم وزملائه تفصيلا فى تحقيقات
النيابة العامة بارتكاب الحادث ، وبما ثبت من التقرير الطبى الموقع على انجنى عليه
..... ومما دلت عليه تحريات الشرطة . اذ شهد انجنى عليه بأنه
وصاحبه كانا يبغيان العودة الى بلدتهما أجا يوم ١٣ من أغسطس سنة
١٩٨٢ وأثناء وقوفهما أمام المعهد الدينى بمدينة المنصورة وكانت الساعة التاسعة
والنصف مساء وقفت سيارة أجرة يستقلها أربعة - منهم المتهم المائل - وعرضوا
توصيلهما إلى بلدهما ، وفى طريق دار حديث من أحد أولئك الأربعة أخذ فيه بسب
نظام الحكم القائم ، وحينئذ انبرى له آخر من الباقين وصفعه على وجهه مخبرا اياه
بأنه رقيب شرطة وأن المتهم المائل ضابط المباحث ، وهنا طلب هذا الأخير من سلبقه
أن يقوم بتفتيش من بالسيارة وإذ فتش الشاهد الثانى - عشر معه على مبلغ
جنيهين أعيد اليه بعد ذلك ، بينما عشر معه على مبلغ ألف وعشرين جنيها - استولى
عليها وسلمها للمتهم المائل الذى رفض إعادة المبلغ اليه عندما طالبه بذلك ، ولما
أصر على استرداده أمره بالتزول من السيارة إلا أنه تشبث بها أثناء نزوله منها مستغنيا
، فقام الذى تولى تفتيشه من أولئك الأربعة بطعنه بمطواه وأحدث به الاصابات الميينة .
بالتقرير الطبى المرفق فنخارت قواه وسقط أرضا وانطلقت السيارة بالمتهم المائل ورفاقه
الثلاثة هاربين بها . وشهد بركوبه وصاحبه الشاهد الأول للسيارة الأجرة
التي كان يستقلها المتهم المائل وزملاؤه الثلاثة الآخرون وبتفتيشه عشر معه على مبلغ
جنيهين ردا إليه ، وأنه بتفتيش انجنى عليه عشر معه على ألف وعشرين جنيها تم

الاستيلاء عليها وأنه أنزل من السيارة واضطر لركوب سيارة أخرى وفي الطريق أبصر بالجنى عليه ملقى على الأرض مصابا فنقله الى المستشفى وأضاف أن - الجنى عليه أخبره بما فعله المتهمون قبله على النحو الذى أوراه فى شهادته . واعترف المتهم المائل بتحقيقات النيابة العامة أن اتفاقا تم بينه وبين باقى المتهمين على أن يستقلوا سيارة يقودها أحدهم ، وفُزعت بينهم الأدوار ، بأن ينتحل هو صفة ضابط المباحث وآخر صفة رقيب شرطة ويقوم ثالثهم بسب نظام الحكم القائم ليستدرج من يستقل معهم السيارة ، ويتمكنوا بذلك من الاستيلاء على نقوده ، وأن الجنى عليه وزميله استقلا السيارة من مدينة المنصورة ونفذت الخطه فقام من كان عليه سب نظام الحكم بالسب فصفعه منتحل صفة رقيب الشرطة على وجهه منها إلى وجوده كضابط مباحث - وقد أمره بتفتيش الراكبين بحثا عن ممنوعات ، فنفذ المنتحل لصفة رقيب الشرطة الأمر ، واستولى من الجنى عليه على مبلغ من المال كان معه وسلمه له ، ولما طلبه الجنى عليه رده أمره بالتزول من السيارة - وكان قد أنزل صاحبه من قبل - فتشبت الجنى عليه بالسيارة أثناء نزوله منها - فطعنه المنتحل لصفة رقيب الشرطة بمطواه وأنزله عنوة فى الطريق ثم قام هو بتوزيع المبلغ على زملائه الذين اعترفوا بالتحقيقات بهذا المضمون ودلت تحريات المباحث أن المتهم المائل وزملاءه الثلاثة الآخرين هم مرتكبوا الحادث وأنهم قد اتفقوا فيما بينهم على تكوين تشكيل عصائى ينتحلون فيه صفة رجال المباحث وذلك ليتمكنوا من الاستيلاء على نقود من يصادفهم من المواطنين وسرقتها مستخدمين السيارة الأجرة قيادة أحدهم ونفاذا لهذا الاتفاق فقد استقلوا السيارة الأجرة رقم القاهرة قيادة واحد منهم ، وزعت عليه الأدوار فيما بينهم بأن أنتحل المتهم المائل صفة ضابط المباحث وآخر صفة رقيب شرطة والآخر مهم يكون دوره سب نظام الحكم القائم ليستدرج بذلك من يستقل معهم السيارة حتى يتم تخويله والاستيلاء على نقوده . ونفذ الاتفاق ، ووقع الحادث طبقا لتصوير الشاهدين الأول والثانى المتقدم

بيانه . وثبت من التقرير الطبي أن المجنى عليه صاحب مجرح قُطعى أعلى
الجفن الأيسر العلوى طوله ٣ سم ، وجرح أسفل الفك الأيسر طوله ٣ سم .
وبجلسات المحاكمة السابقة أكر المتهم ما أسند إليه ، وأمام هذه المحكمة التزم
الصمت وقال المحامى الحاضر معه أن تسليم المجنى عليه للبلع كان نتيجة خدعة وهى
إيهام المجنى عليها بأن المتهم وزميله من رجال المباحث والتسليم على هذا الاساس
اختياريا والتمس الحكم ببراءة المتهم واحتياطيا استعمال الرأفة معه . والمحكمة تلتفت
عن إنكار المتهم السابق اقتناعا منها بما أوردته من أدلة تستند إلى أصل ثابت فى
أوراق الدعوى وتكتفى المحكمة بالإشارة الى الآتى : ١- أن التسليم الذى ينفى ركن
الاختلاس فى جريمة السرقة يجب أن يكون برضاء حقيقى من واضع اليد مقصودا به
التخلى عن الحيازة حقيقة ، وعدم الرضا - لا عدم العلم - هو الذى يهمل فى جريمة
السرقة ، والحاصل فى هذه الدعوى أن المجنى عليه لم يسلم نقوده برضاء منه بل
أخذها أحد المتهمين قسرا عنه ولما طالب بما أجبر على ترك السيارة دونها باستعمال
الإكراه الذى ترك به جروحا بينما هرب الجناة بالمسروقات ويستوى فى الإكراه أن
يكون سابقا على السرقة أو لاحقا عليها مادام بقصد الهروب بالمسروقات وهو
الحال فى الدعوى . ٢- أن ظرف الإكراه فى السرقة ظرف عيى متعلق بالإركان
المادية للجريمة ولذلك فهو يسرى فى حق كل من أسهم فى الجريمة المترنة ولو كان
وقوعه من أحد المتهمين دون الباقين .

ومن حيث إنه لما تقدم ، يكون قد ثبت لدى المحكمة واستقر فى يقينها على
وجه جازم أن المتهم فى ليلة ١٣ من أغسطس سنة ١٩٨٢ بدائرة
مركز أجا- محافظة الدقهلية. أولا: سرق وآخرين سبق الحكم عليهم النقود المينة
قدرا بالتحقيقات والمملوكة بطريق الإكراه الواقع عليه بأن اتفقوا فيما
بينهم على اختلاس نقوده وتنفيذا لهذا الغرض وحال معينهم لهذا السبب انتزعها
أحدهم قسرا ثم طعنه بمطواة لشل مقاومته وقد تمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من

الاستيلاء على المبلغ سالف الذكر والفرار به ، وقد ترك الإكراه أثرار بانجنى عليه هو
اصابته الموصوفة بالتقرير الطبى وكان ذلك فى احدى وسائل النقل البرية . ثانيا :
تداخل هو وآخر - سبق الحكم عليه - فى وظيفة عمومية بأن ادعى هو أنه ضابط
مباحث والآخر أنه رقيب شرطة دون أن يكون لهما صفة رسمية من الحكومة وأجريا
عملا من أعمالها . ومن ثم تعين ادانة المتهم المائل عن هاتين الجريمتين عملا بنص المادة
٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ومعاقبته عنهما عملا بالمواد
١/٣١٤، ٢/٣١٥، ٣/١٥٥ من قانون العقوبات .

ومن حيث إنه بالنظر الى إرتباط الجريمتين المسندتين الى المتهم المائل إرتباطا لا
يقبل التجزئه وجب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاحدهما عملا
بنص المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات .

وحيث إنه عن المصروفات الجنائية فتلزم بما المحكمة المتهم عملا بنص المادة
٣١١ من قانون الإجراءات الجنائية .

الطعن رقم ٧٩٧٩ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٩٥

١. لما كان الدفع بطلان الاعتراف هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ردا سائغا يستوى فى ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى وقع عليه الإكراه أو يكون قد وقع على غيره من المتهمين ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالإدانة على هذا الاعتراف وأن الاعتراف الذى يعتد به يجب أن يكون اختياريا صادرا عن إرادة حرة فلا يصح التعويل على الاعتراف - ولو كان صادقا - متى كان وليد إكراه أو تهديد كائنا ما كان قدره وكان الوعيد أو الاغراء يعد قرين الإكراه والتهديد لأن له تأثيره على حرية المتهم فى الاختيار بين الإنكار أو الاعتراف ويؤدى إلى حمله على الاعتقاد بأنه قد يجنى من وراء الاعتراف فائدة أو يتجنب ضررا ، مما كان يتعين معه على المحكمة وقد دفع أمامها بأن اعتراف الطاعن الأول نتيجة إكراه ماضى تمثل فى تعذيبه وإكراه أدبى تعرض له تمثل فى التهديد باستحضار زوجته وشقيقاته إلى ديوان الشرطة إذا أنكر والوعد بتجنيبه ما هدد به فى حالة إدلائه بالاعتراف أن تتولى هى تحقيق هذا الدفاع وتبحث الصلة بين الإكراه وسببه وعلاقته بأقواله فإن هى نكلت عن ذلك ولم تعرض البتة للصلة بين التهديد والوعد وبين اعترافه الذى عولت عليه وتقول كلمتها فيه فإن حكمها يكون معيبا والإخلال بحق الدفاع فضلا عن القصور.

٢. من المقرر أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط إحداها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة.

٣. من المقرر أن النيابة العامة ولئن كانت قد عرضت هذه القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الستين يوماً في المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ - وطلبت إقرار الحكم إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ذلك لأن الشارع إنما أراد بتحديد مجرّد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحاً إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض في كل الأحوال متى صدر الحكم حضورياً.

٤. من المقرر أن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة مذكرة برأيها أو لم تقدم وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتتضمن بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه.

٥. لما كان من المقرر وجوب حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات يتبرأ الدفاع عنه وكانت المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن اغلبيين المقبولين للمرافعة أمام محكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين

دون غيرهم للمرافعة أمام محكمة الجنايات وكان بين من كتابي نقابة المحامين المرفقين عدم الاستدلال على التسمية هذين المحامين بجدول النقابة نظرا لأن الاسم نائى لكل منهما ومن تم تعذر لهذه المحكمة الوقوف على استيفاء كل منهما لشروط المرافعة أمام محكمة الجنايات فإن اجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلا بما يعيب الحكم.

الوقائع

اقتصت النيابة العامة الطاعنين بأنهما قتلا.....عمدا مع سبق الاصرار بأن عقدا العزم وببما النية على قتله وأعدا لذلك جرارا زراعيا ثم استدرجته المتهمة الثانية لتسبب بمكان الحادث وما أن اطمأنت لاستغراقه فى النوم حتى قام المتهم الأول بدهمه بالجرار الزراعى قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وأحالتهم إلى محكمة جنايات المنصورة لمعاقبتهما طبقا للتشريع والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعى شقيق الجنى عليه بصفته وصيا على أولاد أخيه القصر وهمو.....و.....مدنيا قبل التمتين بمبلغ ٢٥٠ جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قررت حضوريا إحالة المتهمين إلى فضيلة مفتى الجمهورية لابتداء الرأى فيها وجددت جلسة للنطق بالحكم ، وبالجلسة المحددة قضت حضوريا وباجماع الآراء عملا بالمادتين ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٣ من ذات القانون بمعاقبة المتهمين بالاعدام شنقا والزامهما بأن يؤديا إلى المدعى بالحقوق المدنية بصفته مبلغ ٢٥٠ جنيها على سبيل التعويض المؤقت.

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ، كما عرضت النيابة العامة القضية بمذكرة مشفوعة بالرأى.....الخ .

المحكمة

من حيث إن مما تنعاه الطاعنة الثانية على الحكم المطعون فيه أنه إذا دأبنا - والطاعن الأول - بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار فقد تنابه قصور في التسيب وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن المحكمة وقد عولت في إدانتهما ضمن ما عولت عليه على الدليل المستمد من اعتراف الطاعن الأول بالتحقيقات فإنها لم ترد على ما أثاره المدافع عنه من بطلان هذا الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه والتعذيب والتهديد وهذا مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة بتاريخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٩٣ أن المدافع عن الطاعن الأول قد دفع ببطلان كافة إجراءات الدعوى بما فيها اعتراف المتهم " على أساس ممارسة ضابط الشرطة التعذيب ضد المتهم " في فترة سابقة على تحرير محضر التحريات وممارسته الضغط عليه بتهديده باستحضار زوجته وتوقيقاته إلى ديوان الشرطة لفعل مالا يمكن أن يقال ولتواجده حال التحقيق مع المتهم وإفهامه بضرورة سرد الاعتراف وإلا سيتعرض لتنفيذ ما هدد به من قبل وألا يظن المتهم أنه أصبح بمنأى عنه وطلبه استدعاء الصابط لمناقشته في تلك الأمور وفي قوله " وإن الاعتراف للاحذ به له شروط أن يكون وليد إرادة حرة سليمة خالية من كل العيوب " وقوله " وإن المتهم أملت عليه أقواله أملسى عليه الاعتراف " ويبين من الحكم المطعون فيه أنه استند إليه في إدانة الطاعنين إلى اعتراف الطاعن الأول في تحقيق النيابة - لما كان ذلك وكان من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ردا سلثعا يستوى في ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى وقع عليه الإكراه أو يكون قد وقع على غيره من المتهمين مادام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على هذا الاعتراف وأن الاعتراف الذى يعتد به يجب أن يكون اختياريا صادرا عن إرادة حرة فلا يصح التعويل على الاعتراف - ولو كان صادقا - متى كان وليد إكراه أو تهديد كائنا ما

كان قدره وكان الوعيد أو الاغراء بعد قرين الاكراه والتهديد لأنه له تأثيره على حرية المتهم في الاختيار بين الانكار أو الاعتراف ويؤدي إلى حمله على الاعتقاد بأنه قد يجنى من وراء الاعتراف فائدة أو يتجنب ضررا مما كان يتعين معه على المحكمة وقد دفع أمامها بأن اعتراف الطاعن الأول نتيجة اكراه مادي تمثل في تعذيبه واكراه أدبي تعرض له تمثل في التهديد باستحضار زوجته وشقيقاته إلى ديوان الشرطة إذا أنكر والوعد بتجنيبه ما هدد به في حالة إدلائه بالاعتراف أن تتولى هي تحقيق هذا الدفاع وتبحث الصلة بين الاكراه وسببه وعلاقته بأقواله فإن هي نكلت عن ذلك ولم تعرض البتة للصلة بين التهديد والوعد وبين اعترافه الذي عولت عليه وتقول كلمتها فيه فإن حكمها يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع فضلا عن القصور ولا يغني في ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط إحداها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بالنسبة للطاعنين معا.

ومن حيث إن النيابة العامة ولئن كانت قد عرضت هذه القضية على المحكمة النقض مشفوعة بمذكرة رأيها في الحكم عملا بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الستين يوما المبين في المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ - وطلبت إقرار الحكم إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ذلك لأن الشارع إنما أراد بتحديد مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحا إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقا للمادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها

سواء قدمت النيابة مذكرة برأيها أو لم تقدم وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فترات الميعاد المحدد للطعن أو بعده - وينفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وتشكلية وتقضي بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بمحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة أنه حضر مع الطاعن الأول أمام محكمة الجنايات الأستاذ الخامي كما حضر مع الطاعنة الثانية الأستاذ الخامي وهما اللذان شهدا المحاكمة وقاما بالدفاع عنهما - ولما كان من المقرر وجوب حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات يتولى الدفاع عنه وكانت المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية تقضي بأن المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم للمرافعة أمام محكمة الجنايات وكان يبين من كتابي نقابة المحامين المرفقين عدم الاستدلال على اسمي هذين المحامين بمجسول النقابة نظرا لأن الاسم ثنائي لكل منهما ومن ثم تعذر لهذه المحكمة الوقوف على استيفاء كل منهم لشرائط المرافعة أمام محكمة الجنايات فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلة بما يعيب الحكم أيضا ويوفر سببا آخر لنقضه الأمر الذي يتعين معه قبول عرض النيابة العامة للقضية ونقض الحكم الصادر بإعدام الطاعنين والإعادة.

الطعن رقم ١٠٣١٩ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٩٥

١. لما كانت النيابة العامة قد عرضت القضية على هذه المحكمة مشفوعة بمذكرة - رأت فيها اقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه - اعمالاً لنص المادة ٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعي فيها عرض القضية في ميعاد الستين يوماً المحددة في المادة ٣٤ من ذلك القانون والمعدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل ان محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتبين من تلقاء نفسها ودون أن تتقيد بالرأى الذى ضمنته النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

٢. لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين أشار الى عدم وقوع الحادث فى الوقت الذى حدده الشهود ووقوعه فى وقت سابق بدلالة وجود الجثة فى حالة التيس الرمى التام رغم مضى أقل من يوم على القتل كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه نقل عن تقرير الصفة التشريحية أن إصابات الجنى عليه جائزة الحدوث وفق تصوير شهود الواقعة وفى تاريخ يتفق وتاريخ الحادث وأحال فى الرد على دفاع الطاعنين بشأن وقت وقوع الحادث إلى ما أورده من تقرير الصفة التشريحية . لما كان ذلك وكان الدفاع الذى أبداه الطاعنان فى الدعوى المطروحة - على ما سلف بيانه - يعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بالدليل المقدم فيها والمستمد من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير الصفة التشريحية وهو

دفاع قد يبنى عليه - لو صح - تغيير وجه الرأى فى الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة وهى مسألة فنية بحته أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فضلا عن الإخلال بحق الدفاع ولا يقدح فى هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن منازعة الطاعنين فى تحديد الوقت الذى وقع فيه الحادث وحدثت فيه الوفاة يتضمن فى ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه والرد عليه بما يفنده . ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم من رد قاصر لا يغنى فى مقام التحديد لأمر يتطلبه ذلك وأنه وإن كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة الدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا يستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقا لابتداء الرأى فيها كما هو الحال فى خصوصية الدعوى المطروحة .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما : (١) قتلا عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتا النية وعقدا العزم على قتله وأعدا لهذا الغرض سلاحا ناريا (مسدس) وتوجهها إليه فى المكان الذى أيقنا سلفا وجوده فيه وما أن ظفرا به حتى أطلق عليه الأول عدة أعيرة نارية بينما وقف الثانى ليشد من أزره قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته . (٢) المتهم الأول أيضا أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (مسدس) ، (٣) أحرز ذخائر (عدة طلقات) مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له فى حيازته أو إحرازه ، وأحالتهم إلى محكمة جنابات سوهاج لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، وادعى والد المجنى عليه مدنيا قبل

المتهمين بمبلغ ٥٠٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قررت إرسال أوراق القضية إلى فضيلة مفتي جمهورية مصر العربية لإبداء الرأى فيها وحددت جلسة للنطق بالحكم ، وبالجلسة المحددة قضت حضورياً وبإجماع الآراء عنلاً بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٦ ، ٢/٢٦ ، ٥ ، ١/٣٠ من القانون رقم ١٩٥٤/٣٩٤ المعدل بالقانونين رقمى ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة والبند (أ) من القسم الأول من الجدول رقم (٣) الملحق بالقانون الأول مع اعمال المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم الأول بالإعدام شنقاً وبمعاقة المتهم الثانى بالأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامهما بأن يؤديا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ خمسة آلاف وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ، كما عرضت النيابة العامة القضية مشفوعة بمذكرة بالرأى الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة قد عرضت القضية على هذه المحكمة مشفوعة بمذكرة - رأيت فيها إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه - اعمالاً لنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ دون إثبات تأريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى فيها عرض القضية فى ميعاد الستين يوماً المحددة فى المادة ٣٤ من ذلك القانون والمعدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتبين من تلقاء نفسها - ودون أن تتقيد بالرأى الذى ضمنته النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبما بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد قد شابه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع ذلك أنه أغفل دفاعهما القائم على عدم وقوع الحادث في الوقت الذي حدده الشهود بدلالة وجود الجثة في حالة التيبس الرمي التام رغم مضي أقل من يوم على الوفاة ولم يعن بتحقيقه عن طريق المختص فنيا مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين أشار إلى عدم وقوع الحادث في الوقت الذي حدده الشهود ووقعه في وقت سابق بدلالة وجود الجثة في حالة التيبس الرمي التام رغم مضي أقل من يوم على القتل كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه نقل عن تقرير الصفة التشريحية أن إصابات الجثى عليه جائزة الحدوث وفق تصوير الواقعة وفي تاريخ يتفق وتاريخ الحادث ، وأحال في الرد على دفاع الطاعنين بشأن وقت وقوع الحادث إلى ما أورده من تقرير الصفة التشريحية . لما كان ذلك ، وكان الدفاع الذي أبداه الطاعنان في الدعوى المطروحة - على ما سلف بيانه - يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بالدليل المقدم فيها والمستمد من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير الصفة التشريحية وهو دفاع قد يبنى عليه - لو صح - تغيير وجه الرأي في الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة وهي تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة وهي مسألة فنية بحتة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فضلا عن الإخلال بحق الدفاع ، ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن منازعة الطاعنين في تحديد الوقت الذي وقع فيه الحادث وحدثت فيه الوفاة يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه والرد عليه بما يفنده ، ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم من رد قاصر لا يغنى في مقام التحديد لأمر يتطلبه ذلك وأنه وإن كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى

المطروحة على بساط البحث إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقا لإبداء الرأى فيها كما هو واقع الحال فى خصوصية الدعوى المطروحة . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإعادة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

الطعن رقم ١٢٠٤٤ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٩٥

١. من المقرر أن التقرير بالطعن بطريق النقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يغني أحدهما عن الآخر ، وكان المحكوم عليه وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباب لطعنه فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

٢. لما كانت النيابة العامة عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشقوعة بمذكرة برأيها انتهت فيها إلى طلب إقرار الحكم الصادر حضوريا بإعدام المحكوم عليه ، وقد خلت الأوراق من تاريخ إيداع هذه المذكرة ، إلا أنه لما كان تجاوز ميعاد الستين يوما الذي أوجبت المادتان ٣٤ ، ٤٦ من القانون سالف الذكر على النيابة عرض القضية فيه على محكمة النقض مع مذكرة برأيها في الحكم لا يترتب عليه - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - عدم قبول عرض النيابة بل إن المحكمة تصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها مادام الحكم صادرا فيها حضوريا بعقوبة الإعدام وتفصل فيه لتستين من تلقاء نفسها ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من أخطاء أو عيوب ، يسرى في ذلك أن يكون عرض النيابة العامة حاصلا في الميعاد المحدد أو بعد فواته ، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية .

٣. لما كان نص الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى على أنه " ولا يجوز لمحكمة الجنايات أن تصدر حكما بالإعدام إلا بإجماع آراء أعضائها ويجب عليها قبل أن تصدر هذا الحكم أن تأخذ رأي مفتي الجمهورية

ويجب ارسال أوراق القضية إليه ، فإذا لم يصل رأيه إلى المحكمة خلال عشرة الأيام التالية لإرسال الأوراق حكمت المحكمة في الدعوى ، وإذا كان البين من الإطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن الحكم المعروض صدر حضوريا بمعاقبة المتهم بالاعدام دون أن تأخذ المحكمة رأي المفتي فإن الحكم يكون باطلا ، ولا يقدح في ذلك أن تكون محكمة الجنايات في المحاكمة الأولى قد استطلعت رأي المفتي قبل إصدار حكمها بالاعدام الذي قضى بنقضه ، ذلك أن مقتضى نقض هذا الحكم أن تعود الدعوى إلى محكمة الإعادة بحالتها قبل صدور الحكم المنقوض لتفصل فيها من جديد بما يستوجب إعادة الاجراءات أمامها ويستتبع بالتالي استطلاع رأي المفتي قبل أن تصدر حكمها بالاعدام باعتبار هذا الاجراء شرطا لازما لصحة الحكم بتوقيع تلك العقوبة قد أوجبه القانون لذاته إذ لم يقيد المحكمة بنتيجة بما لا يغني عنه سبق اتخاذه في المحاكمة الأولى .

٤. من المقرر أن المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه " مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المين بالمادة ٣٤ ، وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ " ، ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى بنقض الحكم في اية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة لتلك الأحكام ، وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ ، والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

وحيث إن نص الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية قد جرى على أنه " ولا يجوز لمحكمة الجنايات أن تصدر حكما بالاعدام إلا بإجماع آراء أعضائها ويجب عليها قبل أن تصدر هذا الحكم أن تأخذ رأى مفتى الجمهورية ويجب ارسال أوراق القضية إليه ، فإذا لم يصل رأيه إلى المحكمة خلال عشرة الأيام التالية لارسال الأوراق حكمت المحكمة في الدعوى " ، وإذا كان البين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن الحكم المعروض صدر حضوريا بمعاينة المتهم بالاعدام دون أن تأخذ المحكمة رأى المفتي فإن الحكم يكون باطلا ، ولا يقدح في ذلك أن تكون محكمة الجنايات في المحاكمة الأولى قد استطلعت رأى المفتي قبل اصدار حكمها بالاعدام الذى قضى بنقضه ، ذلك أن مقتضى نقض هذا الحكم أن تعود الدعوى إلى محكمة الاعادة بحالتها قبل صدور الحكم المنقوض لتفصل فيها من جديد بما يستوجب اعادة الاجراءات أمامها ويستتبع بالتالى استطلاع رأى المفتي قبل أن تصدر حكمها بالاعدام باعتبار هذا الاجراء شرطا لازما لصحة الحكم بتوقيع تلك العقوبة قد أوجبه القانون لذاته إذ لم يقيد المحكمة بنتيجة بما لا يغنى عنه سبق اتخاذ في المحاكمة الأولى . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان تنص على أنه " مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الاعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ ، وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية من المادة ٣٩ " ، ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وتشكيلية وتقتضى بنقض الحكم في أية حال من حالات الخطأ في القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بمحدود أوجه الطعن أو مبنى البرأى الذى تعرض به النيابة العامة لتلك الأحكام - وذلك هو المستفاد من الجمع بين

الفترة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه . لما كان ذلك ، وكان البطلان الذي لحق بالحكم المطعون فيه يدرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد أوجبت على هذه المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم إذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل ، فإنه يتعين نقض الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه ، ولما كان النقض لثاني مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع اعمالا لنص المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان .

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح مركز المراجعة ضد الطاعن بوصف أنه بدد المنقولات المبينة وصفا وقيمة بقائمة المنقولات المسلمة إليه على سبيل الأمانة فاختلسها لنفسه اضرار بها ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادة الأتمام بجس التهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت استأنف ، ومحكمة سوهاج الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم
بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إنه مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة خيانة أمانة قد شابه قصور في التسبيب ذلك بأن المحكمة لم تعرض لمحضر الصلح الموثق بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٩ والمقدم من الطاعن رغم دلالة على أن المدعية بالحقوق المدنية قد تسلمت منقولات الزوجية في تاريخ سابق على رفع الدعوى مع ما لذلك من أثر على عدم توافر أركان الجريمة المسندة إليه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه ، ومن حيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة الدرجة الثانية أن الطاعن قدم محضر صلح موثق وتمسك في دفاعه بذلك المخضر . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد التفت عن محضر الصلح ولم يورد مضمونه وكان ما يثيره الطاعن من دفاع بشأن محضر الصلح أن الثابت به أن المدعية بالحقوق المدنية قد تسلمت منقولات الزوجية قبل رفعها لهذه الدعوى بطريق الإدعاء المباشر يعد في خصوصية هذه الدعوى - دفاعا جوهريا - لتعلقه بتحقيق أدلتها والعناصر القانونية للجريمة التي دان الحكم الطاعن بما مما من شأنه لو صح أن يتغير وجه الرأى في الدعوى ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لمحضر الصلح ودفاع الطاعن المؤسس عليه ولم يعن ببحثه وتمحيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه فإنه يكون معيبا بالقصور الذى يبطله ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن وإلزام المدعية بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

✓ الطعن رقم ٩٦٧١ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٩٥

المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تحول هذه المحكمة أنه تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون أصلح يسوى على واقعة الدعوى

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه " ١) أقام بناء بدون ترخيص ٢) أقام بناء غير مطابق للمواصفات ٣) أقام بناء خارج خط التنظيم . و طلبت عقابه بمواد القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل ومحكمة البلدية قضت حضوريا بمواد الاقلم بتغريم المتهم أربعة عشر ألفا وخمسمائة وستين جنيها قيمة تكاليف الاعمال المخالفة وبتصحيح البناء المخالف " .

ومحكمة الابتدائية - بميزة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأكيده الحكم المستأنف فطعن الاستاذ المحلّمي نهاية عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

ومن حيث أن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه في يوم ٣٠ من مارس سنة ١٩٨٤ أقام بناء بدون ترخيص ومخالفا للرسوم الهندسية وخارج خط التنظيم وطلبت النيابة العامة معاقبته بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجية وتنظيم أعمال البناء الذي حدثت الواقعة في ظله ، ومحكمة أول درجة قضت بتغريمه أربعة عشر ألفا وخمسمائة وستين جنيها قيمة تكاليف الأعمال المخالفة ، فاستأنف ، ومحكمة ثاني درجة قضت حضوريا بجلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٩١ بتأييد الحكم

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينبغي على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطالان الاعتراف المعزى إليه لصدوره تحت تأثير اكراه لاجراء التحقيق بمقر الشرطة وفي حضور رجالها ودون تنبيه الطاعن أن النيابة العامة هي التي تباشر التحقيق ، إلا أن الحكم اطرح هذا الدفع بما لا يصلح لأطراحه وعول على اعتراف الطاعن - ضمن ما عول عليه - في ادانته ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة ساتعة مستمدة من أقوال شهود الاثبات واعتراف المتهم وتقرير المعمل الكيماوى والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطالان اعتراف الطاعن في التحقيقات لأنه وليد اكراه وأطرحه في قوله " وحيث إنه عما زعمه المتهم من أن الاعتراف كان وليد الاكراه ، وأن التحقيق قد تم بمكتب المخدرات وليس بسراى النيابة وبحضور رجال الضبط ولم يعرف أن النيابة العامة هي التي تباشر التحقيق فهذا الزعم لا يعدو أن يكون مجرد سقط قول فالثابت من الأوراق أن التحقيق قد تم بسراى النيابة وأن السيد وكيل النيابة المحقق قد أحاط المتهم بالتهمة المسندة إليه وأعلمه أن النيابة العامة هي التي تباشر التحقيق وثابت أن رجل الضبط الذى سئل عقب سؤال المتهم كان خارج غرفة التحقيق فبضلا على أنه من المقرر أن حضور ضابط الشرطة التحقيق لا يعيب اجراءاته إذ أن سلطان الوظيفة ذاته لا يعد اكراها طالما لم يستغل بأذى مادي أو معنوى ومجرد الخشية منه لا تعد قرينة الاكراه المبطل للاعتراف . لما كان ذلك ، وكان المتهم لم يزعم أن ثمة اكراها من أى نوع مادي أو معنوى قد وقع عليه فإن ما يزعمه من أن الاعتراف كان وليد اكراه لا يكون قائما على أساس " ، وهذا الذى أورده الحكم سائغ وكاف الرد على

هذا الدفع . لما هو مقرر من أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه كان نتيجة اكراه بغير معقب عليها مادامت تقيمه على أسباب سائغة - كما هو الحال في الدعوى - ومن ثم فإن النعى عليه في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ١٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن " عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق يجب على المحقق أن يثبت من شخصيته ثم يحيطه علما بالتهمة المنسوبة إليه ويثبت اقواله في المحضر " ، ومفاد ذلك أن المحقق هو الذي يثبت من شخصية المتهم ولم يرتب القانون واجبا على المحقق أن يبنى المتهم عن شخصيته كما لم يرتب بطلانا لاغفاله ذلك ، ومع ذلك فقد أورد الحكم أن وكيل النيابة أنبا المتهم أن النيابة العامة هي التي تباشر التحقيق وهو ما لا يمارى فيه الطاعن ، ومن ثم فإن منعله في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا وقضه موضوعا .

الطعن رقم ٥٦٤٥ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٩٥

١. لما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه يلزم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة انشاء تقسيم بالمخالفة لأحكام القانون أو إقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها أن يعنى الحكم باستظهار العناصر التي أوردتها المادة الحادية عشر سالفه الذكر وأن يثبت توافرها .

٢. الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند إليها ، وأن يبين مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة

الوقائع

أتمت النيابة العامة كلا من : (١) (٢) بأتهما في يوم .
أعدا مشروعا لتقسيم الأراضى من غير ترخيص ، وطلبت عقابهما بمواد القانون رقم
٣ لسنة ١٩٨٢ .

ومحكمة جنح قضت غيايا عملا بمواد الاقام بتغريم المتهمين
عشرة آلاف جنيه .

عارض المحكوم عليه الأول (الطاعن) وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفى
الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

استأنف المحكوم عليه الأول ، ومحكمة الابتدائية - هيئة استئنافية -
قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف
فطعن الأستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق
النقض .

المحكمة

وحيث أنه مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إنشلاء تقسيم دون الحصول على موافقة السلطة المختصة قد شابه قصور في التسبب ذلك بأنه لم يبين أركان الجريمة التي دانه بها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث أن المادة الحادية عشر من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني قد نصت على أنه " في تطبيق أحكام هذا القانون بقصد التقسيم كل تجزئة لقطعة أرض داخل نطاق المدن إلى أكثر من قطعتين . كما يعتبر تقسيما إقامة أكثر من مبنى واحد وملحقاته على قطعة الأرض سواء كانت هذه المباني متصلة أو منفصلة ، ومؤدى نص المادة أنه يجب لاسباغ وصف التقسيم على الأرض أن تتوافر عدة شروط هي أن تكون تجزئة الأرض داخل نطاق المدن ، وأن تكون التجزئة لأكثر من قطعتين ، أو إنشاء أكثر من مبنى واحد وملحقاته على قطعة الأرض سواء كانت هذه المباني متصلة أو منفصلة . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يلزم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة إنشاء تقسيم بالمخالفة لأحكام القانون أو إقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها أن يعنى الحكم باستظهار العناصر التي أوردتها المادة الحادية عشر سالفه الذكر وأن يثبت توافرها ، ولما كان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى والإدانة على ثبوتها في حق الطاعن على قوله " وحيث أن الواقعة تخلص في أن المتهم ارتكب المخالفة السابقة من محضر الضبط ، وحيث أن الاقحام ثابت قبل المتهم من محضر الضبط ومن عدم دفعه الاتهام بدفاع مقبول ومن ثم يتعين ادانته طبقا لمواد الاتهام وعملا بنص المادة ٤/٣٠ أ.ج دون أن يبين حقيقة الواقعة أو يستظهر ما إذا كان هناك تقسيم بالمعنى الذي عنته المادة الحادية عشر من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ سالفه البيان ، وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين أن الدعوى والأدلة التي استند إليها ، وأن يبين مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده

للواقعة كما اقتضت بما المحكمة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة وأدلة
الثبوت التي يقوم عليها قضاءه ومفردى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى
تأييده واقعة الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة
إلى بحث أوجه الطعن الأخرى . لما كان ما تقدم ، وكان وجه الطعن وأن اتصل
بالمتهم الآخر في الدعوى إلا أنه لا يفيد من نقض الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن طرفا
في الخصومة الاستئنافية التي صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن له أصلا حق
الطعن بالنقض فلا يمتد إليه أثره .

الطعن رقم ١٠٣٩٢ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٩٥

١. لما كان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة ، كان ذلك محققا لحكم القانون ، فإن دعوى القصور في التسبيب لا تكون لها محل في الحكم المطعون فيه .

٢. من المقرر أن المادة ٣٩ من قانون العقوبات قد نصت على أنه " يعد فاعلا للجريمة (أولا) من يرتكبها وحده أو مع غيره . (ثانيا) من يتدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أفعال فيأتي عمدا من الأعمال المكونة لها " والبين من نص هذه المادة في صريح لفظه وواضح دلالة ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة له ومن المصدر التشريعي الذي استمد منه وهو المادة ٣٩ من القانون الهندي أن الفاعل إما أن ينفرد بجريمته أو يسهم معه غيره في ارتكابها ، فإذا أسهم فإما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة ، وإما أن يأتي عمدا عملا تنفيذيا فيها إذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها وحينئذ يكون فاعلا مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها عرف أو لم يعرف اعتبارا بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه - على الأقل - ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده ، ويتحقق حتما قصد المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده ، ويتحقق حتما قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة لاتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ إلا لحظة تنفيذ

الجريمة تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة ، أى أن يكون كل منهم قصد قصد الآخر فى إيقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور فى تنفيذها بحسب الخطة التى وضعت أو تكونت لديهم فجأة ، وإن لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع ، ولما كان القصد أمرا باطنيا يضره الجاني وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التى تصدر عنه ، فإن العبرة هى بما يستظهره الحكم من الوقائع التى تشهد لقيامه ، ولما كانت نية تدخل الطاعنين فى اقتراح جريمة ضرب الجنى عليه تحقيقا لقصدتهما المشترك تستفاد من نوع الصلة بينهما ومعيتهما فى الزمان والمكان وصدورها فى مقارفة الجريمة عن باعث واحد واتجاههما معا وجهة واحدة فى تنفيذها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه وهو ما لم يقصر الحكم فى استظهاره - حسبما سلف بيانه - فإن ما ينعاه الطاعنان فى هذا الصدد يكون غير سديد .

٣. لما كان من المقرر أنه لا على الحكم من بعد إن لم يعرض برد مستقل للدفاع الطاعن الثانى بعدم تواجده على مسرح الحادث لكونه دفاعا موضوعيا لا يستوجب فى الأصل من المحكمة ردا صريحا مادام مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التى يوردها الحكم .

٤. لما كان الحكم المطعون فيه إذ عرض إلى ما أثاره الطاعن الأول بشأن قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس قد اطرحه فى قوله " أن ما أثاره المتهم الأول ومحاميه بأنه كان فى حالة دفاع شرعى مردود بما قال به شهود الاثبات جميعا واطمأنت إليه المحكمة من أن مشاجرة حصلت ، وكان المتهمان الأول والثانى طرفها الأول والجنى عليه واشقاؤه طرفها الثانى ، وفى كل شجار مادامت نية طرفيه تتجه إلى الاعتداء فلا مناحى من أن أحدهما سيبدأ بالضربة الأولى وبالتالي فإن يكون الطرف الآخر فى حالة دفاع شرعى لأنه عندما يعتدى على خصمه لن يكون قاصدا إلا الاعتداء الذى انتواه ، بما مفاده أن كل طرف من المشاجرة يقصد

الاعتداء لا الدفاع وذلك بغض النظر عن البادئ منهم بالاعتداء ، وكان مفاد ما أورده الحكم فيما تقدم أن كلا من الطرفين كان يقصد الاعتداء وايقاع الضرب على الطرف الآخر وهو ما لا يتوافر فيه حالة الدفاع الشرعى ، وذلك بغض النظر عن البادئ منهم بالاعتداء وهو رد صحيح فى القانون تنتفى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، فإن ما ينعاه الطاعنان فى هذا الوجه يكون غير سديد .

٥. لما كان من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على المواءمة والتوفيق ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن ما حصله من أقوال شهود الاثبات لا يتناقض مع ما نقله من التقرير الطبى الشرعى - بل يتلاءم معه - فإن دعوى التناقض بين الدليلين القولى والفنى تكون لا محل لها .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأفهما ضربا عمدا بأداة (قطعة حديدية) على رأسه فأحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته ، واحالتهما إلى محكمة جنايات الاسكندرية لمعاقبتهما طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة ، وادعت أرملته المجنى عليه عن نفسها وبصفتها وصية على ابنتها مدنيا قبل التهمين بمبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبالزامهما بأن يؤديا للمدعية بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفتها مبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعنين ينعين على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأهما بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه قصور في التسبب وأخطأ في تطبيق القانون وانطوى على فساد في الاستدلال . ذلك بأن الحكم لم يبين واقعة الدعوى بيانا كافيا ، وإقام مسئولية الطاعنين باعتبار كل منهما فاعلا أصليا على أساس من صلة القرابة بينهما وذلك دون أن يورد على دفاع الطاعن الثانى بعدم توافقه على مسرح الحادث إبان وقوعه هذا إلى أن الدفاع الطاعنين تمسك بحالة الدفاع الشرعى إذ كلن الطاعنان يردان الاعتداء عن والدهما المسن والذي خلف إصابات به اثبتها التقرير الطبي ، فضلا عن الإصابات الجسيمة التى لحقت بالطاعن الأول ، وقد رد الحكم على ذلك بما لا يصلح ردا ومن غير أن يستظهر الإصابات التى حدثت بالطاعن الأول والأب والصلة بينها وبين الاعتداء وعول الحكم على الدليلين القولى والفنى رغم وجود تعارض بينهما إثاره الدفاع فى مرافعته ، وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة مستقاه من أقوال شهود الإثبات وما أورده التقرير الطبي الشرعى وهو أدلة سائغة وكافية فى حمل قضائه ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم ببيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كافيا فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة ، كان ذلك محققا لحكم القانون ، فإن دعوى القصور فى التسبب لا تكون لها محل فى الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت أن الطاعنين باشرا معا - وهما أخوان - الاعتداء على

المنجنى عليه وأن الطاعن الأول ضربه بشوكة على رأسه من الأمام وضربه الثاني بشوكة على رأسه من الخلف ، ولما سقط أرضاً واليا معا ضربه ، ونقل من التقرير الشرعى أن وفاة المنجنى عليه حدثت من إصابات رضية ثلاث بالرأس مجتمعة بما أدت إليه من نزيف عام على سطح المخ ، وخلص إلى مسؤولية الطاعنين معا عن الوفاة في قوله " ولا مراء في مسؤولية المتهمين معا عن تلك النتيجة للصلة التي تربطها فضلا عن المعية بينهما في الزمان والمكان واتجاههما وجهة واحدة صوب المنجنى عليه والاعتداء عليه بالضرب دون أن يغير من ذلك كما أثاره الدفاع الحاضر مع المتهمين من أوجه دفاع أخرى غير ما سلف بقصد التشكيك في أدلة الإثبات التي اطمأنت إليها المحكمة وحصلتها آنفا وتجد فيها ما يكفى للرد عليها " وهو استخلاص سائغ من الحكم وصحيح في القانون ، ذلك أن المادة ٣٩ من قانون العقوبات قد نصت على أنه " يعد فاعلا للجريمة (أولا) من يرتكبها وحده أو مع غيره . (ثانيا) من يدخل في ارتكابها إذا كانت تكون من جملة أفعال فيأتى عمدا عملا من الأعمال المكونة لها " ، والبن من نص هذه المادة في صريح لفظه وواضح دلالة ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة له ومن المصدر التشريعى الذى استمد منه وهو المادة ٣٩ من القانون الهندى أن الفاعل إما أن ينفرد بجريمته أو يسهم معه غيره في ارتكابها ، فإذا أسهم فإما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة وإما أن يأتى عمدا عملا تنفيذيا فيها إذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها وحينئذ يكون فاعلا مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها عرف أو لم يعرف اعتبارا بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه - على الأقل ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده ، ويتحقق حتما قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة لاتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية

النهائية من الجريمة ، أى أن يكون كل منهم قصد قصد الآخر فى إيقاع الجريمة المعينة
واسهم فعلا بدور فى تنفيذها بحسب الخطة التى وضعت أو تكونت لديهم فجساة ،
وإن لم يبلغ دوره على مسرحها حد المشرع ، ولما كان القصد امرا باطنيا يضمـره
الحانى وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التى تصدر
عنه ، فإن العبرة هى بما يستظهره الحكم من الوقائع التى تشهد لقيامه ، ولما كانت نية
تدخل الطاعنين فى اقتراح جريمة ضرب الجنى عليه تحقيقا لقصدهما المشترك تستفاد
من نوع الصلة بينهما ومعيتهما فى الزمان والمكان وصدورها فى مقارفة الجريمة عن
باعث واحد واتجاههما معا وجهة واحدة فى تنفيذها بالاضافة إلى وحدة الحق المعتدى
عليه وهو ما لم يقصر الحكم فى استظهاره - حسبما سلف بيانه - فإن ما ينعاه
الطاعنان فى هذا الصدد يكون غير سديد ، ولا على الحكم من بعد إن لم يعرض بـرد
مستقل للدفاع الطاعن الثانى بعدم تواجده على مسرح الحادث لكونه دفاعا موضوعيا
لا يستوجب فى الأصل من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء
بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التى يوردها الحكم . ولما كان ذلك ، وكان الحكم
المطعون فيه إذ عرض إلى ما اثاره الطاعن الأول بشأن قيام حالة الدفاع الشرعى عن
النفس قد أطرحة فى قوله " إن ما اثاره المتهم الأول ومحاميه بأنه كان فى حالة دفاع
شرعى مردود بما قال به شهود الاتبات جميعا واطمأنت إليه المحكمة من أن مشاجرة
حصلت وكان المتهمان الأول والثانى طرفها الأول والجنى عليه واشقاؤه طرفها الثانى
، وفى كل شجار مادامت نية طرفيه تتجه الى الاعتداء فلا مناحى من ان احدهما
سيبدأ بالضربة الاولى وبالتالي فلن يكون الطرف الآخر فى حالة دفاع شرعى لأنه
عندما يعتدى على خصمه لن يكون قاصدا إلا الاعتداء الذى انتواه بما مفاده أن كل
طرف من المشاجرة يقصد الاعتداء لا الدفاع وذلك بغض النظر عن البادئ منهم
بالاعتداء " وكان مفاد ما أورده الحكم فيما تقدم أن كلا من الطرفين كان يقصد
الاعتداء وإيقاع الضرب على الطرف الآخر وهو ما لا يتوافر فيه حالة الدفاع

الشرعى ، وذلك بغض النظر عن البادئ منهم بالاعتداء وهو رد صحيح فى القانون
تنتفى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، فإن ما يتعاه الطاعنان فى هذا الوجه
يكون غير سديد ولا محل من بعد لما أثاره فى شأن عدم تحدث الحكم عن إصابات
الطاعن الأول وإصابات والدهما . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس بـ لازم أن
تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى
غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على المواءمة والتوفيق وكان بين من
الحكم المطعون فيه ان ما حصله من أقوال شهود الاثبات لا يتناقض مع ما نقله من
التقرير الطبى الشرعى - بل يتلاءم معه - فإن دعوى التناقض بين الدليلين القولى
والفنى تكون لا محل لها . ولما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا
رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٣٦٢٩ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٩٥

من المقرر أن إعطاء الشيك بتسليمه للمستفيد إنما يكون على وجه يتخلى فيه الساحب نهائيا عن حيازته بحيث تتصرف إرادة الساحب إلى تخلى عن حيازة الشيك فإذا انتفت تلك الارادة لسرقة الشيك من الساحب أو فقدته له أو تزويره عليه ، انهار الركن المادى للجريمة وعو فعل الاعطاء . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد قضت فى الدعوى دون أن تعرض لهذا الدفاع كى تبين حقيقة الأمر فيه مع أنه دفاع جوهري لو تحقق قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكان هذا الدفاع قد اصبحت واقعا مسطورا بأوراق الدعوى قائما مطروحا على المحكمة الاستئنافية وهو ما يوجب عليها إبداء الرأى بشأنه ، وإن لم تعاود المستأنفة إثارتة . ومن ثم فإن الحكم يكون قاصرا .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح فارسكور ضد الطاعة بوصف أنها أعطت له بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابها بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات وبالزامها بأن تدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائتى جنيه لوقف التنفيذ والزامها بأن تؤدى للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنفت ومحكمة دمياط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارضت وقضى فى معارضتها بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن الأستاذ /...../ المحامي نيابة عن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق
النقضالخ.

المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبها بجريمة إصدار
شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب قد شابه قصور في التسبب والإخلال بحق
الدفاع ، ذلك أن دفاعها قام على عدم توافر الركن المادى للجريمة لأنها لم تتخل عن
الشيك موضوع الاتهام وإنما تحصل عليه المدعى بالحقوق المدنية عن طريق السرقة من
منزل الزوجية قبل طلاقها منه ، إلا أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع الجوهرى إيرادا له
أوردا عليه . مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول
درجة أن محامى الطاعنة تمسك بجلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٠ بدفاع مؤداه عدم
توافر جريمة الشيك بدون رصيد في حق الطاعنة لتخلف فعل الاعطاء - رضاء -
فيها. لما كان ذلك ، وكان الأصل أن إعطاء الشيك بتسليمه للمستفيد إنما يكون
على وجه يتخلى فيه الساحب نهائيا عن حيازته بحيث تتصرف إرادة الساحب إلى
التخلى عن حيازة الشيك فإذا انتفت تلك الإرادة لسرقة الشيك من الساحب أو
فقدته له أو تزويره عليه إنهار الركن المادى للجريمة وهو فعل الاعطاء . لما كان ذلك
، وكانت المحكمة قد قضت في الدعوى دون أن تعرض لهذا الدفاع كى تبين حقيقة
الأمر فيه مع أنه دفاع جوهرى لو تحقق قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . لما كان
ذلك ، وكان هذا الدفاع قد أصبح واقعا مسطورا بأوراق الدعوى قائما مطروحا
على المحكمة الاستئنافية ، وهو ما يوجب عليها إبداء الرأى بشأنه ، وإن لم تعاود
المستأنفة إثارته ، ومن ثم فإن الحكم يكون قاصرا بما يوجب نقضه والاعادة دون
حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٩٥

١. من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق . وإذا كانت الصورة التي استخلصتها المحكمة من الأدلة التي استندت إليها في قضائها لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون في غير محله ، إذ هو في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدي إليه بما يستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان استخلاصها سائغا - كما هو الحال في واقعة الدعوى - فلا يجوز منازعتها في شأنها أمام محكمة النقض .

٢. من المقرر أن القانون لا يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة متى ثبتت صحتها واقتنعت بصدورها عن نقلت عنه ، فإن نعى الطاعن على الحكم أخذه بأقوال شاهد الأثبات مع أنها سماعية لا يكون مقبولا .

٣. لما كان تناقض أقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى - فإن منازعة الطاعن في القوة التدللية لشهادة المجنى عليه ووالده على النحو الذي ذهب إليه أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما لا يقلل التصدي له أمام محكمة النقض ، لما هو مقرر من أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تترله المترلة التي

تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة محكمة النقض ومن ثم يكون هذا الوجه من الطعن غير سديد .

٤ . من المقرر أن الدفع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه والرد عليه هو الذى يبدى صراحة أمامها دون غيره من القول المرسل الذى لم يقصد به سوى مجرد التشكيك فى مدى ما اطمأنت إليه من أدلة الثبوت ، وكان يبين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان اعترافه لصدوره نتيجة اكراه وكل ما قاله الدفاع عنه فى هذا الصدد " أنه ربما تعرض لإيحاءات أو إغراءات أثناء التحقيق معه لدفعه على الاعتراف بأن هذه العبارة المرسلة التى ساقها تشكل دفعا ببطلان الاعتراف أو تشير إلى الاكراه المبطل له وكل ما يمكن ان تتصرف إليه هو التشكيك فى الدليل المستمد من الاعتراف توصلا إلى عدم تعويل المحكمة عليه ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعن أن يثير أمام محكمة النقض لأول مرة بطلان الاعتراف ويكون منعا فى هذا الخصوص على غير أساس .

٥ . من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ، ولها سلطة مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، ولما كانت المحكمة قد خلصت إلى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف فإن مفاد ذلك أنها اطلحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فإنه لا يجوز الجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض لكونه من الأمور الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع.

٦ . لما كانت المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها ، فإنه لا محل لما ينعاه الطاعن من إغفال الحكم ما ورد بالتقرير الطبى الشرعى ودلالته على نفي التهمة عنه.

٧. من المقرر أنه يكفي لتوافر جريمة هتك العرض ان يقوم الجاني بكشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترب ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش ، لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضي للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبت بحرمتها والتي هي جزء داخل في خلق كل إنسان وكيانه الفطري ، وأنه لا يشترط قانونا لتوافر جريمة هتك العرض أن يترك الفعل أثرا في جسم المجنى عليه.

٨. من المقرر أنه يشترط لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه - وكان للمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه على المجنى عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذًا من أقوال المجنى عليه ووالده أن الطاعن جذب المجنى عليه واعتدى عليه بالضرب وحسر عنه ملابسه ووضع قضيبه في دبره وهدده بالضرب إن حاول الاستغاثة ، فإن هذا الذي أورده الحكم كاف لإثبات توافر جريمة هتك العرض بأركانها بما فيها ركن القوة ، ولا يلزم أن يحدث الحكم عنه على استقلال متى كان فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي لقيامه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل.

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه هتك العرضوالذي لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة بالقوة والتهديد بأن استدرجه إلى مدخل أحد المنازل ثم صفعه وهدده بالضرب وحسر عنه بنطاله وسرواله وحاول إيلاج قضيبه بدبره على النحو المبين بالتحقيقات . واحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة

٢٦٨/١, ٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات
عما أسند إليه.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة هتك عرض
صبي لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة بالقوة والتهديد قد شابه القصور في
التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المطعون
فيه اعتنق تصويرا للواقعة لا يتفق مع العقل والمنطق ، كما عول في إدانته على شهادة
والد المجنى عليه رغم افتقارها لدليل آخر يؤيدها . فضلا عن أنها شهادة سماعية
ومتناقضة ، هذا إلى أقوال المجنى عليه ملقنة له ، كما عول الحكم في إدانة الطاعن
على اعترافه رغم دفعه بطلانه لصدوره تحت تأثير الإكراه وعدوله عنه بجلسات
المحاكمة إلا أن المحكمة لم ترد على هذا الدفع فضلا عن أنه ليس صادقا لتناقضه مع
التقرير الطبى الشرعى ، كما التفت الحكم عن الثابت بهذا التقرير والذي يؤدي إلى
نفي التهمة عن الطاعن ، وأخيرا فإن الحكم لم يستظهر أركان الجريمة وخاصة ركن
القوة كل هذا يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة
العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة
من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من
حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها
على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن
تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في
العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق . وإذا كانت الصورة التي استخلصتها المحكمة
من الأدلة التي استندت إليها في قضائها لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي فإن

منعنى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن يكون فى غير محله ، إذ هو فى حقيقة لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدى إليه بما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان استخلاصها سائغا - كما هو الحال فى واقعة الدعوى - فلا يجوز منازعتها فى شأنها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان القانون لا يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة متى ثبتت صحتها واقتنعت بصدورها عن نقلت عنه ، فإن نعى الطاعن على الحكم أخذه بأقوال شاهد الإثبات مع أنها سماعية لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان تناقض أقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا بملا تناقض فيه - كما هو الحال فى الدعوى - فإن منازعة الطاعن فى القوة التدليلية لشهادة المجنى عليه ووالده على النحو الذى ذهب إليه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل مما لا يقبل التصدى له أمام محكمة النقض ، لما هو مقرر من أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تترله المترلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، ومن ثم يكون هذا الوجه من الطعن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه والرد عليه هو الذى يبدى صراحة أمامها دون غيره من القول المرسل الذى لم يقصد به سوى مجرد التشكيك فى مدى ما أطمأنت إليه من أدلة الثبوت وكان يبين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان اعترافه لصدوره نتيجة اكراه وكل ما قاله الدفاع عنه فى هذا الصدد " أنه ربما تعرض لإجاءات أو إغراءات أثناء التحقيق معه لدفعه على الاعتراف لمصلحته " دون أن يبين وجه ما ينعاه على اعترافه ، ولا يمكن القول بأن هذه العبارة المرسلة التى ساقها تشكلا دفعا ببطلان الاعتراف أو تشير إلى الاكراه المبطل له وكل ما يمكن أن تنصرف إليه هو التشكيك فى الدليل المستمد من

الاعتراف توصلنا إلى عدم تعويل المحكمة عليه ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعن أن يشير أمام محكمة النقض لأول مرة بطلان الاعتراف ويكون منعه في هذا الخصوص على غير أساس. لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، ولها سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى أطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، ولما كانت المحكمة قد خلصت إلى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف فإن مفاد ذلك أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فإنه لا يجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لكونه من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها فإنه لا محل لما ينعاه الطاعن من إغفال الحكم ما ورد بالتقرير الطبي الشرعي ودلالته على نفي التهمة عنه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يكفي لتوافر جريمة هتك العرض أن يقوم الجاني بكشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش ، لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرض للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبث بحرماتها والتي هي جزء داخل في خلق كل إنسان وكيانه الفطري ، وأنه لا يشترط قانوننا لتوافر جريمة هتك العرض أن يترك الفعل أثرا في جسم المجنى عليه ، كما أنه يشترط لتوافر ركن القوة في هذه الجريمة أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه - وكان للمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الاكراه على المجنى عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذا من أقوال المجنى عليه ووالده أن الطاعن جذب المجنى عليه واعتدى عليه بالضرب وحسر عنه ملابسه ووضع قضيه في دبره وهدده بالضرب إن حاول

الاستغائة ، فإن هذا الذى أورده الحكم كاف لاثبات توافر جريمة هتك العرض بأركانها بما فيها ركن القوة ، ولا يلزم أن يتحدث الحكم عنه على استقلال متى كلن فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى لقيامه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل ، لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٢٣٢٩ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٩٥

لما كان القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل الذى دين الطاعن بمقتضاه قد أوجب فى المادة ١٨١ فى فقرتها الأولى الزام المتهم بتعويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضرائب المستحقة ، وهذا الجزاء النسبى المشار اليه فى المادة سائلة الذكر يلزم عقوبة السجن التى يحكم بها على الجاني ويغلب عليه معنى العقوبة وإن انطوى على عنصر التعويض وينسب الى ما لم يدفع من الضرائب فى الميعاد المقرر وهو الجزء الذى كان عرضه للضياع على الدولة بسبب مخالفة الممول للقانون ، ويجب لكى يقضى بزيادة ما لم يدفع من الضريبة أن يعين الحكم مقدرا ما لم يدفع أو تقديره ما لم يكن مقدرا ، وإذا كان دفع الطاعن قد قام على أن هذا التقدير قد طعن فيه أمام مصلحة الضرائب ولم يصبح نهائيا وهو دفاع جوهري لتعلقه بالواقعة وكونه - اذا صح - منتجا فيها فقد كان من المتعين على المحكمة أن تحققه بلوغا الى غاية الأمر فيه أما وهى لم تفعل وبنت قضاءها بالزام الطاعن بالتعويض الذى فرضه القانون على أساس تقدير مكتب الخبراء للضريبة التى لم تدفع وردت على الدفاع المثار بشأنه على النحو السالف بيانه دون أن تستظهر فى حكمها أن تقدير الضريبة التى لم تدفع - والتى ينسب اليها التعويض المحكوم به - قد أصبح نهائيا ، فإن الحكم المطعون فيه فوق قصوره قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : بصفته ممولا خاضعا للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لم يخطر مصلحة الضرائب عند بدء مزاويلته نشاطه فى المقاولات المعمارية وتشغيل اللودرات وذلك فى خلال الميعاد المحدد وعلى النحو المقرر قانونا . ثانيا: بصفته سائلة الذكر تهرب من أداء الضريبة على الأرباح التجارية

والصناعية المستحقة على أرباحه المينة قدرا بالأوراق من نشاطيه سالفى الذكر عن كل من السنوات من سنة ١٩٧٨ حتى سنة ١٩٨٤ وذلك باستعمال إحدى الطرق الاحتمالية باخفاء هذين النشاطين عن علم مصلحة الضرائب . ثالثا: بصفته سالفقة الذكر لم يقدم إقرارا صحيحا وشاملا عن أرباحه من نشاطيه سالفى البيان عن كل من السنوات من سنة ١٩٧٨ حتى سنة ١٩٨٤ فى خلال الميعاد المحدد قانونا فى كل منها رابعا : بصفته ممولا خاضعا للضريبة العامة على الدخل لم يقدم الى مصلحة الضرائب إقرارا صحيحا وشاملا عن عناصر الإيراد العام الخاضع لذلك الضريبة عن كل من السنوات المشار اليها فى خلال الميعاد المحدد قانونا . واحالته الى محكمة جنايات الاسكندرية لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الوارد بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١٣ ، ١٤ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٢٣ ، ١٧٨ الفقرة الاولى والبند رقم ٦ من الفقرة الثانية ، ١٨١ ، ١٨٧ فقرة ثانيا من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ مع إعمال المادتين ١٧ ، ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبالزامه بأن يدفع لمصلحة الضرائب مبلغ ٣٣٠ ، ٢٣٨٩٢٠ وهى ثلاثة أمثال الضرائب المستحقة عليه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقضالخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ أدانه بعدة جرائم منها جريمة التهرب من أداء الضريبة المستحقة على أرباحه التجارية والصناعية قد شابه قصور فى التسبيب وخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن الطاعن تمسك فى دفاعه أمام محكمة بأن تقدير الضريبة الواجب أدائها لم يصبح نهائيا بعد لتقدمه بطعن فى هذا التقدير لدى مصلحة الضرائب ، غير أن المحكمة أصرحت هذا الدفاع برد غير سلغ

وقضت بالزامه بالتعويض الذى يسبب الى مالم يؤد من الضريبة قبل أن يصح هذا التقدير نهائيا مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه.

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة التى اختتمت بصدر الحكم المطعون فيه أن الطاعن أثار فى دفاعه أن تقدير الضريبة الواجب أدائها لم يصبح نهائيا بعد لتقدمه بطعن فى هذا التقدير لدى مصلحة الضرائب وقد عرض الحكم لهذا الدفاع ورد عليه بقوله " ومن حيث إنه عن القول بعدم صيرورة الضرائب موضوع الاتهام نهائية..... فإنه لا محل لهذا القول لان الدعوى الماثلة ليست دعوى مدنية موضوعها المطالبة بأداء تلك الضرائب حتى يمكن أن يثار فيها مثل هذا الدفاع وإنما هذه دعوى جنائية قوامها جرائم محددة توافرت أركانها..... ومن جهة أخرى فإن القانون لم يرسم طريقا معيناً لاثبات عناصر تلك الجرائم وأركانها ولم يلزم المحكمة باتباع وسيلة محددة لاثبات الضرائب المتهرب من أدائها ومقدارها ، واذ كانت المحكمة تطمئن الى ما انتهى اليه تقدير مكتب الخبراء فى هذا الصدد فلا وجه بالتالى لكافة ما يثيره الدفاع فى هذا الشأن ، لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب على الدخل الذى دين الطاعن بمقتضاه قد أوجب فى المادة ١٨١ فى فقرتها الأولى الزام المتهم بتعويض يعادل ثلاثة أمثال مالم يؤد من الضرائب المستحقة ، وهذا الجزء النسبى المشار اليه فى المادة سالفه الذكر يلزم عقوبة السجن التى يحكم بها على الجانى ويغلب عليه معنى العقوبة وإن انطوى على عنصر التعويض وينسب الى مالم يدفع من الضرائب فى الميعاد المقرر وهو الجزء الذى كان عرضه للضياع على الدولة بسبب مخالفة الممول للقانون ، ويجب لكى يقضى بزيادة مالم يدفع عن الضريبة أن يعين الحكم مقدار مالم يدفع أو تقديره مالم يكن مقدرا ، واذ كان دفاع الطاعن قد قام على أن هذا التقدير قد طعن فيه أمام مصلحة الضرائب ولم يصبح نهائيا وهو دفاع جوهري لتعلقه بالواقعة وكونه اذا صح - منتجا فيها فقد كان من المتعين على المحكمة أن تحققه بلوغا

الى غاية الأمر فيه أما وهى لم تفعل وبت قضاءها بالزام الطاعن بالتعويض الذى فرضه القانون على أساس تقدير مكتب الخبراء للضرية التى لم تدفع وردت على الدفاع المثار بشأنه على النحو السالف بيانه دون أن تستظهر فى حكمها أن تقدير الضرية التى لم تدفع - والتى ينسب اليها التعويض المحكوم به - قد أصبح نهائيا ، فإن الحكم المطعون فيه فوق قصوره قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ١٠٠١٥ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٩٥

١. لما كان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة وكانت المحكمة قد عولت فى تكوين عقيدتها على ما حاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ، من الطاعنين يتجران فى العقاقير التخليقية خاصة عقار ال - سى - دى وأقرت النيابة على تصريحها الاذن بالتفتيش الذى أسفر عن ضبطها بحوزان عقار ال - سى - دى فضلا عن أفراد الطاعنة باحراز كمية من نبات مخدر الحشيش فإذا ما خلصت المحكمة - بناء على الاعتبارات السائغة التى ساقتها - أن إحراز الطاعنة لهذا النبات المخدر كان بقصد التعاطى وأن إحراز الطاعن ال - سى - دى كان بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى فلا مجال لقالة التناقض فى التسبيب ، لما هو مقرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بمالها من سلطة تقديرية من أن ترى فى تحريات الشرطة ما يسوغ الاذن بالتفتيش ويكفى لاسناد واقعة إحراز الجوهر المخدر للمتهم ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الاحراز كان بقصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى دون أن بعد ذلك تناقضا فى حكمها .

٢. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاستصدار الأمر بالتفتيش وهو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وأن القانون لا يشترط شكلا معينا لاذن التفتيش ، فلا ينال من صحته حلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو نوع المادة المخدرة التى يحوزها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعنين ببطلان إذن التفتيش لابتناؤه على تحريات غير جدية واطرحه فى قوله "أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى

تجريه النيابة العامة أو تأذن باجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة " جنائية أو جنحة " قد وقعت من شخص معين وأن هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته أو لحرية مسكنه فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة ، ولا يوجب القانون حتما أن يتولى رجل الضبط القضائى بنفسه التحريات والأبحاث التى يؤسس عليها الطلب بالأذن بتفتيش ذلك الشخص أو أن يكون على معرفة سابقة به له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل النقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه اقتنع شخصا بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه من معلومات . لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وإذ كانت هذه المحكمة تقتنع بما جاء بمحضر التحريات وأقوال الرائد بالتحقيقات وأمام المحكمة وأقوال الشاهدين الثانى والثالث بجدية التحريات التى بنى عليها إذن التفتيش وتوافر مسوغات إصداره ، ولا ينال منه ما قاله الدفاع بقصور التحريات التى بنى الاذن عليها ذلك أن هذه التحريات جاءت محددة لأشخاص المتهمين ومحل إقامتهما والتهمة المستندة اليهما تحديدا كافيا نافيا للجهالة ولم يزعم الدفاع أنهما غير المقصودان بالاذن ، أما عن خلو محضر التحريات من بيان اسماء المترددين على شقة المتهمين أو بيان جهة ومصدر المخدر إلى غير ذلك فهى أمور لا تؤثر فى جدية التحريات المتعلقة بالمتهمين وترتبيا على ما تقدم يكون الدفع بطلان الاذن غير سديد. وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية التحريات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن وردت على شواهد الدفع

ببطلانه - على نحو ما سلف بيانه - بأدلة لا ينازع الطاعن في أن لها أصلها
الثابت بالأوراق وعلى نحو يتفق وصحيح القانون ، ومن ثم فإن منعى الطلعن في
هذا الشأن يكون غير سديد.

٣. لما كانت مجادلة الطاعنة في أن محضر التحريات الذى بنى عليه إذن التفتيش لم
يشر الى واقعة شراء أحد المرشدين السريين لمخدر منها يقتضى تحقيقا موضوعيا
وكانت الطاعنة لم تتمسك بذلك امام محكمة الموضوع ، ومن ثم فلا يقبل منها
اثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره المدافع عن الطاعنة من أن إذن
التفتيش قد صدر دون بيان وظيفة واختصاص من أصدره ولتوقيعه بتوقيع غير
مقروء وأنه قد صدر غير مسبب ورد عليه في قوله " أنه ولكن كان صحيحا أن
إذن النيابة لمأمور الضبطية القضائية باجراء التفتيش يجب أن يكون مكتوبا
وموقعا عليه يامضاء من أصدره باعتبار أن ورقة الاذن ورقة رسمية يجب أن تحمل
بذاتها دليل صحتها ومقومات وجودها بان يكون موقعا عليها وباعتبار أن
التوقيع هو السند الوحيد الذى يشهد بصدورها عن صدرت عنه على الوجه
المعتبر قانونا إلا أن القانون لم يستلزم شكلا معينا للتوقيع أو يوجب أن يكون
بالاسم كاملا وليس بطريقة الفورمة ولما كان الثابت أن إذن النيابة صدر
من الأستاذ وكيل النيابة وموقع عليه منه ومن ثم فإن ورقة الاذن تشهد
بصدورها منه على الوجه المعتبر قانونا ولا يجوز الطعن فيها إلا بسلوك طريق
الطعن بالتزوير في الأوراق الرسمية وكان المتهمان لا ينازعان في صفة مصادير
الاذن بأنه من وكلاء النيابة العامة وكان ما أثاره دفاع المتهم الأولى من مجادلة
في خصوص اختصاص مصدر الاذن باصداره بمقولة أنه صدر مجهلا الاختصاص
المكانى لمصدره في غير محله ، إذ من المقرر أن العبرة بما إذا كان من أعطى الاذن
مختصا باصداره إنما يكون بالواقع ولو تراخى لوقت المحاكمة وكان الثابت من

الأوراق يقينا أن مصدر الاذن هو الأستاذ/.....وكيل نيابة الدقي بدلالة أن
الثابت من محضر التحريات أن محرزه أثبت في نهاية محضره المذيل به الاذن
بالتفتيش عرضه على السيد الأستاذ / مدير نيابة الدقي لضبط المتهمين المذكورين
وتفتيشهما وتفتيش مسكنهما لضبط ما يحوزانه أو يحوزانه من مواد مخدرة وأن
الثابت أن محضر الضبط عرض عليه فأشر بعرضه على الأستاذ/.....وكيل
النيابة وفي ذلك ما يكفي لبيان أن الاذن صدر من وكيل نيابة الدقي ولم يزعم
الدفاع خلاف ذلك ومن ثم يكون التدب للفتيش صحيحاولما كانت
المادة ٤٤ من الدستور والمادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية لم تشترط أيهما
قدرا معينا من التسيب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر الصادر
بالتفتيش وكان لا يشترط صياغة إذن التفتيش في عبارات خاصة وإنما يكفي
لصحته أن يكون رجل الضبط قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت
وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الإذن بضبطه وتفتيش مسكنه
وأن يصدر الإذن بناء على ذلك وكان الثابت أن تفتيش المتهمين تم تنفيذا لإذن
صدر من وكيل النيابة على محضر التحريات وأثبت اطلاعه عليه واطمئنانه إلى
جدية التحريات وشخص مجريها وما أسفرت عنه من وقوع جريمة يعاقب عليها
القانون وقد اشتمل الإذن على ما يفيد حيازة المتهمين لمواد مخدرة طبقا لما
أسفرت عنه تحريات مأمور الضبط القضائي الذي طلب الإذن بإجراء الضبط
والتفتيش فإن في ذلك ما يكفي لاعتبار الإذن بالتفتيش مسببا حسبما تطلبه
المشروع " . لما كان ذلك ، وكان ما رد به الحكم على النحو السالف بيانه سائغا
وكافيا في اطراح دفاع الطاعنين ببطلان إذن التفتيش ، إذ من المقرر أنه ليس في
القانون ما يوجب على مصدر إذن التفتيش أن يبين فيه اختصاصه الوظيفي أو
المكاني أو يتبع شكلا خاصا لتسبيب إذن تفتيش المسكن ومن ثم فإن النعي على
الحكم في هذا الشأن يكون على غير أساس .

٥. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان تحقيقات النيابة العامة لخلوها من تزقيع مقروء للمحقق وأمين السر واطرحه في قوله " أن الثابت من محضر التحقيق أنه معنون ببيان اسم النيابة التي ينتمى إليها المحقق وهي نيابة الدقى وفي ذلك ما يكفى لبيان أن المحقق الذى باشر التحقيق هو وكيل نيابة الدقى المختص مكانيا بمباشرة ، أما ما اثاره الدفاع في شأن توقيع المحقق وسكرتير التحقيق على محضر التحقيق موقعا عليها من المحقق وسكرتير التحقيق باعتبارها أوراقا رسمية إلا أنه لما كان الدفاع لا ينازع في أن أوراق التحقيق موقعة من المحقق وسكرتير التحقيق ، وكان القانون لم يتطلب أن يكون التوقيع مقروءا مادام أن محضر التحقيق ثابت به اسم المحقق وسكرتير التحقيق ومن ثم فإن الدفع يكون في غير محله " ، وكان ما وردت به المحكمة على دفاع الطاعنين في هذا الصدد كافيا وسائغا لرفض دفاعهما دون حاجة منها لاستدعاء وكيل النيابة المحقق وأمين السر لاستجلاء حقيقة توقيعهما على محضر التحقيق إذ أن هذا الاستدعاء لا يكون إلا متى رأت المحكمة محلا لذلك ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة وسلامة التحقيقات ومباشرتها بمعرفة وكيل النيابة المختص وتحريرها بمعرفة أمين السر والتوقيع عليها منهما - وهو ما لا ينازع الطاعنان فيه - فإن ما ينهه الطاعنان يكون قد جانب الصواب .

٦. لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعنة بشأن بطلان التحقيق معها لعدم وحود مترجم متخصص يجيد اللغة الانجليزية واطرحه في قوله " أن النيابة العامة انتدبت أحد الخبراء من مترجمي اللغة الانجليزية من هيئة الاستعلامات أو قسم المراسلين الأجانب كى يتولى أعمال الترجمة إلا أن المهمة الأولى مثلت أمام المحقق ومعها مندوب من السفارة الأمريكية ليتولى أعمال الترجمة لها وقرر أمام المحقق أنه سبق له القيام بأعمال الترجمة فقام بتحليفه اليمين القانونية على أن يؤدي عمله بالصدق والأمانة . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة تطمئن من واقع

اطلاعها على أقوالها بالتحقيق أن الترجمة كانت تعبيراً صادقاً بقله المترجم عن أقوالها وليس فيه ما يثير الريبة والشك ومن ثم يكون ذلك الدفع في غير محله . هذا فضلاً عن أن المتهمة المذكورة هي التي اختارت المترجم فليس لها أن تنعى على أمر اختارته بإرادتها " لما كان ذلك ، وكان الأصل أن تجري المحاكمة باللغة الرسمية للدولة وهي اللغة العربية - ما لم يتعذر على إحدى سلطات التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعاً لتقديرها ، فإنه لا يعيب إجراءات التحقيق أن تكون الجهة القائمة به قد استعانت بمندوب من السفارة الأمريكية حضر مع المتهمة وارتضيت أن يكون مترجماً لها دون المترجم الذي انتدبته النيابة العامة من هيئة الاستعلامات أو قسم المراسلين الأجانب كي يتولى أعمال الترجمة ، إذ هو متعلق بظروف التحقيق ومقتضياته خاضع دائماً لتقدير من يباشره ، وإذا كانت الطاعة لم تذهب في وجه النعى إلى أن أقوالها قد نقلت على غير حقيقتها نتيجة الاستعانة بمندوب السفارة الذي حضر معها كمترجم لها بناءً على طلبها ، وكان رد الحكم على دفع الطاعة في هذا الخصوص كافياً ويستقيم به ما خلص إليه من أطراحه فإن منعى الطاعة عليه يكون غير سديد ، فضلاً عن أنه لا يعدو أن يكون تعييباً للإجراءات السابقة على المحاكمة بما لا يصلح سبباً للطعن على الحكم إذ العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تمصل أمام المحكمة .

٧. لما كان الحكم قد عرض للدفع ببطلان اعتراف الطاعة بالتحقيقات لأنه وليد اكراه مادي وأدبي ورد عليه في قوله " بأن الثابت أن المتهمة الأولى لم تقرر في أية مرحلة من مراحل الدعوى وقوع ثمة اكراه مادي عليها بل أنها (المحكمة) تطمئن إلى ما قرره الشاهد الأول أمام المحكمة من أنها عوملت أحسن معاملة لدرجة أنها مكنت من الاتصال بذويها من مكتبه بالولايات المتحدة ولم تنف المتهمة الأولى

ذلك كما أن الثابت أن وكيل النيابة اتفق انفراداً بالتهمة و مترجمها وبدأت
بانكار ما نسب إليها بالاتجار في المواد المخدرة و روت له تفاصيل ضبطها فلما
واجهها بالمضبوطات أقرت له باحراز و حيازة عقار ال - سى - دى وأنها
أحضرتة من سيناء وكان عدد الطوايع ثلثمائة طابع كما أقرت له باحراز نبات
الحشيش ثم عادت وانكرت علمها بوجوده لديها وكل ذلك يدحض ما تشدق
به الدفاع عن صدور ذلك الاعتراف من جراء الاكراه المادى أو المعنوى وهو
قول لم يبرز لحيز الوجود إلا بلسان محامى المتهم الثانى وبجلسة المحاكمة الأخيرة
لأول مرة ، وتضمن المحكمة إلى صدور هذه الأقوال من التهمة الأولى عن إرادة
حرة مدركة لما تشهد به على نفسها ولذا فإنها تعول عليها فى تكوين عقيدتها بعد
أن تساندت الأدلة وظروف الحال وقطعت فى ثبوت الجريمة فى حقها ودعمها
اعترافها بارتكابها " ، وكان من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من
عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها
وقيمتها فى الإثبات ولها أن تأخذ به متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة
والواقع ، كما لها أن تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى
إليه قد انتزع منه بطريق الاكراه بغير معقب عليها مادامت تقيم تقديرها على
أسباب سائغة . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد خلصت فى تسيب سائغ إلى
سلامة الدليل المستمد من اعتراف الطاعنة لما ارتأته من مطابقته للحقيقة والواقع
الذى استظهرته من باقى عناصر الدعوى وأدلتها وخلوه مما يشوبه وصدوره منها
عن طواعية واختيار ، ومن ثم فإن هذا الوجه من النعى يضحى لا محل له .

٨. لما كان الحكم قد عرض لما أثارت الطاعنة بشأن اقتصار التجريم فى احراز نبات
الحشيش على القمم الزهرية لإناث النبات خلافا لما ضبط معها ورد عليه فى قوله
" بأنه وإن كان صحيحا حسيما هو معلوم علميا أن المادة الفعالة فى نبات
الحشيش توجد بنسبة مرتفعة فى إناث النباتات إلا أنها توجد أيضا فى ذكور

النباتات ولكن بنسبة ضعيفة وليس صحيحا أن المادة الفعالة توجد فقط في القمم الزهرية المثمرة وإنما توجد أيضا في زهوره وأوراقه . لما كان ذلك ، وكان النبات من تقرير التحليل أن الأجزاء الباتية المضبوطة عبارة عن فروع تحمل أوراق قمم زهرية وندور تحتوي على المادة الفعالة لنبات الحشيش فإن ذلك يكفي لتراffer مسوغات تجريمها " وكان هذا الذى رد به الحكم كافيا وسائغا للرد على ما اثارته الطاعنة .

٩ . لما كان الحكم قد دان الطاعنة بجنايتي احراز عقار مخدر بقصد الاتجار واحراز نبات الحشيش بقصد التعاطي وأعمل في حقها المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عقوبة واحدة هى العقوبة المقررة لجريمة الاتجار باعتبارها الجريمة الأشد التى اثبتتها في حقها فإنه لا جدوى للطاعنة مما تثيره تعييا للحكم في شأن جريمة التعاطي لنبات الحشيش .

١٠ . لما كان الحكم قد عرض لما اثارته الطاعنة بشأن التلاعب في الاحراز واختلاف ما تم ضبطه من مواد عن ما تم تحليله بقوله " بأن الثابت من محضر الضبط وما رصدته النيابة عن عدد مربعات عقار ال - سى - دى التى ضبطت لدى المتهمة الأولى ٢٣٥ مربعا (١٨٠ + ٣٩ + ١٦) وأن وزن نبات الحشيش بلفافانه الذى تم بمعرفة الضابط بلغ بميزان غير حساس ١٢٠ جم بينما وزنه بمعرفة النيابة في إحدى الصيدليات بلغ ١٠٣,٥ جم . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن عدد مربعات عقار ال - سى - دى التى جرى تحليلها ٢٣٥ مربعا وهو ذات العدد المضبوط وأن اللفافات الأربعة التى تحوى نبات الحشيش بلغ وزنها ١٠٧,٨ جم ، وكانت المحكمة ترى أن ذلك الاختلاف مبررا لأن الوزن الذى قام به الضابط كان على ميزان غير حساس وأن الفرق بين وزن النيابة والمعمل يسير بالنسبة للكمية مرده إلى دقة الوزن في معامل التحليل ، وكان الثابت أن الاحراز السق أرسلت للتحليل لم يحدث بها ثمة عبث مما تطمئن معه المحكمة إلى أن ما أرسل إلى

التحليل هو بذاته الذى صار تحليله كما تطمئن المحكمة إلى النتيجة التى انتهى إليها التحليل ، ومن ثم تلتفت المحكمة عن ذلك الدفاع الذى لم يقصد به سوى إثارة الشبهة فى الدليل " ، وهو رد سائغ أوضح به الحكم اطمئنان المحكمة إلى سلامة كمية المخدر المضبوط دون حدوث أى عبث بما هذا فضلا عن أن جسد الطاعة والتشكيك فى القطاع الصلة بين المخدر المضبوط المثبت بمحضر الشرطة عن ذلك المقدم للنيابة والذى أجرى عليه التحليل إن هو إلا جسد فى تقدير الدليل المستمد من أقوال الضابط بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات وفى عملية التحليل التى اطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرتها فى عقيدتها فى تقدير الدليل وهو ما اطلاقاها .

١١ . من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة احراز أو حيازة مخدر يتحقق بعلم الجانى بأن ما يحزره أو يحوزه هو من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أوردته فى حكمها كافياً فى الدلالة على علم المتهم بأن ما يحزره أو يحوزه مخدر .

١٢ . من المقرر أن الجهل بالقانون أو الغلط فى فهم نصوصه لا يعدم القصد الجنائى باعتبار أن العلم بالقانون وفهمه على وجهه الصحيح أمر مفترض فى الناس كافة ، وإن كان هذا الافتراض يخالف الواقع فى بعض الأحيان بيد أنه افتراض تخليه الدواعى العملية مصلحة المجموع ، ولذا قد جرى قضاء هذه المحكمة على أن العلم بالقانون الجنائى والقوانين العقابية المكمل له مفترض فى حق الكافة ومن ثم فلا يقبل الدفع بالجهل أو الغلط فيه كذريعة لنفى القصد الجنائى .

١٣ . لما كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة ندبت مترجمان من وزارة العدل لإجراء الترجمة الفورية لكل ما يدور بالجلسة ونقله بالإنجليزية للطاعة وقد مثل المترجم المنتخب بالجلسات بعد أداء اليمين القانونية وقام بترجمة أمر الإحالة للطاعة وأثبت بمحاضر الجلسات المتعاقبة قيامه بالترجمة الفورية لها لما

يدور بالجلسات حتى كانت الجلسة ٢٠ من فبراير ١٩٩٣ وفيها مثلت الطاعنة والمدافع عنها كما حضر المترجم والمحكمة سألت أحد الشهود في حضور الجميع ولم تطلب الطاعنة أو محاميها الاستعانة بالمترجم لترجمة أقوال الشاهد المذكور ولم تدع الطاعنة في أسباب طعنها أنها طلبت هي أو محاميها من المحكمة اجراء ترجمة أقوال الشاهد ، فإنه لا يقبل منها بعد النعي على المحكمة بأنها أخلت بسلامة اجراءات محاكمتها .

١٤ . لما كانت المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية تجرى نصها على أنه " يسقط الحق في الدفع بطلان الاجراءات الخاصة بالتحقيق بالجلسة في للجنح والجنايات إذا كان للمتهم محام وحصل الإجراء بحضوره دون اعتراض منه " ، ولما كانت الطاعنة لا تدعى بأسباب طعنها بأن التحقيق بجلسة المحاكمة قد جرى في غير حضور محاميها الذي لم يبدئ بتمه اعتراض على اجراءات التحقيق فإن ما يثيره في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما المتهمة الأولى : أ) حازت وأحرزت بقصد الاتجار عقارا مخدرا ال - سي - دي في غير الأحوال المصرح بها قانونا . ب) أحرزت بقصد التعاطي نباتا مخدرا (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . المتهم الثاني : أحرز بقصد الاتجار عقارا مخدرا ال - سي - دي وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا ، واحالتهما إلى محكمة جنابات الجزية لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ٢٩ ، ١/٣٤ ، ٣٧ ، ١/٣٨ ، ٤١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٧٧ من القسم الثاني من الجدول رقم (١) المستبدل بالقانون الأخير والبند رقم (١) من الجدول رقم (٥) الملحق بالقانون الأول مع اعمال المادتين ١٧ ، ٣٢/٢ من قانون العقوبات .

أولا : بمعاقة المتهم الأولى بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبغريمها مبلغ مائة ألف جنيه هما اسند إليها ، ثانيا : بمعاقة المتهم الثانى بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبغريمه مبلغ خمسين ألف جنيه عما نسب إليه ، ثالثا : بمصادرة المخدرين المضبوطين باعتبار أن احراز المتهم الثانى للمخدر كان مجردا من القصد .
فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الأولى بجريمتى احراز وحيازة عقار ال - سى - دى ، المخدر بقصد الاتجار ونبات مخدر (حشيش) بقصد التعاطى وفى غير الأحوال المصرح بها قانونا ، ودان الثانى بجريمة احراز عقار ال - سى - دى المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى قد شابه التناقض والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال والخطأ فى القانون واران عليها البطلان والاخلال بحق الدفاع ذلك بأن المحكمة حصلت شهادة شاهدى الاثبات الأول والثانى وفقا للصورة التى اعتنقها لواقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعنة الأولى تنجر فى المواد المخدرة بمساعدة الطاعن الثانى ثم انتهت إلى أن ما أحرزته الطاعنة من مخدر الحشيش كان بقصد التعاطى وأن ما أحرزه الطاعن من مخدر كان بغير قصد محدد مما ينبئ عن اختلال صورة الواقعة لدى المحكمة وتناقضها فى حكمها ، كما أ طرح بما لا يسوغ الدفع ببطلان إذن النيابة العامة بضبط الطاعنين وتفتيشهما ومسكنهما لانعدام التحريات لعدم توصلها إلى أن الطاعنة طالبة بالجامعة الأمريكية وعدم تحديد نوع المخدر المقال باتجارها فيه واغفالها الإشارة إلى شراء أحد المرشدين السريين لمواد مخدرة من الطاعنة قبل ضبطها حسبما جاء بأقوال شهود الاثبات فيما بعد ، وقد جاء إذن التفتيش غير مسبب ودون بيان وظيفة واختصاص من أصدره ، وتوقع عليه وعلى التحقيقات بتوقيع غير مقروء سواء من المحقق أو من أمين السر ورغم تمسك الطاعنة عند محاكمتها بهذا الدفاع الذى ينطوى على الطعن

بالتزوير على هذه التوقيعات مما كان يتعين معه على المحكمة أن تجرى تحقيقا تستجلى به سلامة هذه التوقيعات، وصحة صدورها من مختص إلا أنها أغفلت احراز هذه التحقيقات وردت على ذلك الدفاع برد غير سائع ، كما دفع الحاضر مع الطاعنة بطلان تحقيقات النيابة العامة معها لأنها تمت من خلال مترجم غير مختص وهو لا يعدو أن يكون موظفا بالسفارة الأمريكية ومع ذلك ردت المحكمة على ذلك بمسا لا يواجهه ، كما دفع الحاضر مع الطاعنة بطلان اعترافها بالتحقيقات لصدوره وليد اكراه مادي وأدى إذ أن الطاعنة فوجئت بأن ما ضبط معها من مواد معاقب على احرازها طبقا للقانون المصرى وهو ما يباح حتى بالاتجار فيها في موطنها بالولايات المتحدة الأمريكية مما أوقع الرعب في نفسها عند القبض عليها وعليها وعرضها لضغوط معنوية شديدة سواء في الشرطة أو أمام النيابة العامة وقد رد الحكم على ذلك الدفع بما لا يسوغ ، وقد جرى دفاع الطاعنة على أن الاتفاقية الدولية في شأن المخدرات التي أخذت بها مصر لم تدرج مادة ال - سى - دى ، ضمن المواد المخدرة وبأن محل التجريم في احراز نبات الحشيش هو أجزاء القمم الزهرية لإنتاج النباتات فقط بما يخالف ما ضبط في الدعوى الراهنة وقد ردت المحكمة على هذا الدفاع بما لا يصلح ردا ، وإذ أبدت الطاعنة دفاعا مؤداه حدوث تلاعب في إحراز المضبوطات وبأن ما تم تحليله من مواد ليس ما ضبط معها بدلالة ختم المضبوطات بخاتم شخص مجهول واختلاف أعدادها وأوزانها في محضر الضبط عنها في التحقيقات وفي تقرير المعمل الكيماوى مما كان يتعين معه على المحكمة أن تجرى تحقيقا لاستجلاء حقيقة الأمر إلا أنها التفتت عن اجراء هذا التحقيق وردت على هذا الدفع برد قاصر ، كما لم تعرض المحكمة لدفاع الطاعنة بانعدام القصد الجنائى لديها لانتفاء علمها بأن المادة المضبوطة معها مدرجة بمجدول المخدرات ، وتمسكت بطلان اجراءات محاكتها إذ لم يثبت من محضر جلسة يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٩٣ أن المترجم اذى ندبته المحكمة للترجمة للطاعنة - التى تتكلم اللغة الانجليزية - قد قام بترجمة الاسئلة والاجابات من

الشاهد رئيس قسم الإدارة المركزية للشئون الصيدلية بوزارة الصحة والذي عولت المحكمة على شهادته لها الأمر الذي تكون معه الطاعة وكأنها لم تحضر اجراءات محاكمتها بما يبطل هذه الاجراءات التي تمت في غيبتها بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعنين بها وذلك في قوله " أن واقعة الدعوى حسبما استقرت في يقين المحكمة واطمأن إليها وجدانها مستقاه من سائر أوراقها وما تم فيها من تحقيقات وما دار بشأنها بجلسة المحاكمة تتحصل في أن التحريات السرية التي أجراها الشاهد الأول الرائد مفتش التحريات الدولية بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالاشتراك مع زميله الرائد والنقيب الشاهدين الثاني والثالث ، دلت على أن المتهمة الأولى العراقية الأصل والأمريكية الجنسية وابن خالتها وزوج شقيقتها العراقي الجنسية والمقيمان بشقة مفروشة بالطابق الثالث بالعقار يتجران في العقاقير التخلفية خاصة عقار (ال - سى - دى) وأنها يتخذان من الشقة المفروشة مسكنهما مركز لترويج سمومهما على عملائهما ، فاستصدر بتاريخ ١٩٩٢/٦/٣ الساعة الرابعة مساءً إذنًا من النيابة العامة بضبطهما وتفتيشهما وتفتيش مسكنهما ، ونفاذاً لذلك الإذن انتقل في نحو الساعة السابعة والنصف من مساء ذات اليوم وبرفقته الشهود من الثاني إلى الرابع وقوة من الشرطة السريين بسيارات الإدارة التي تحمل أرقاماً خاصة إلى المنطقة التي يقطن بها المتهمين فبلوغها في نحو الساعة الثامنة والنصف مساءً اليوم ذاته وتركوا السيارات في مكان غير ظاهر وانتشر الشاهدان الثالث والرابع وقوة الشرطة حول العقار الكائن به مسكن المتهمين بينما توجه " أى الشاهد الاول "وبرفقته الشاهد الثاني إلى شقة المتهمين فوجد بابها مغلقاً وبالطريق عليه فتح المتهم الثاني وعلم منه أن المتهمة الأولى في الخارج وستعود بعد وقت قصير وبفتيشه عثر بالجيب الأيسر العلوى لقميصه الذي يرتديه على لفافة مفضضة بداخلها طابعتان لعقار "ال - سى -

دى" المخدر ذو اللون البرتقالى مرسوم على كل من شفتان باللون الوردى الداكن واجهه بما فاقر له باحرازها وأثر ذلك أخطر زميله الموحدين بخارج العقار لاسلكيا بالاحيزة المزودين بها بالصعود لمسكن المتهمين فرداى وعلى فترات متباعدة حتى لا يشعر بمما أحد فحضرا وكمن ومرافقيه بالشقة مع المتهم الثانى دون أن يجرى تفتيش الشقة حين عودة المتهم الأولى وفى نحو الساعة الحادية عشر والثالث من مساء ذات اليوم دخلت الأخيرة الشقة بعد فتح بابها بمفتاح معها وبصحبتها "الشاهد الخامس" الذى أفاد بأنه خطيبها ، وبفتيش حقيبة يد المتهم الأولى الجلدية العالقة على كتفها بسير عشر بداخلها على أربع لفافات ورقية بكل منها نبات الحشيش وحواز سفر خاص بها صادر من فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية وكيس نقود من الجلد به مبلغ ثمانين جنيها - وأربعمائه وخمسين دولار أمريكى ، كما عشر بجيب مغلق بسوستة بالحقيبة على كيس شفاف بداخله لفافة مفضضة تحوى شريحتان من السورق برتقالى اللون مشبع بعقار (ال - سى - دى) مكون من مربعات مرسوم على كل منها رسم الشفتين باللون الوردى وعددها بأحد الشريحتين ٣٩ مربع وبالثانية ١٦ مربع وكذا مقصين معدنيين أحدهما ذو نصل حاد والآخر على شكل ملقاط وبفحص الشقة تبين أنها مكونة من ردهة فى مواجهة باب الشقة وعلى اليمين منها طريقة بها مطبخ وغرفة نوم وفى مواجهتها على اليسار غرفة نوم أخرى وبين الغرفتين وفى مواجهة الطريقة دورة المياه وقد قرر له كل من المتهمين أن الحجرة التى على اليمين خاصة بالمتهمة الأولى وأن الحجرة التى على اليسار خاصة بالمتهم الثانى وبفتيش حجرة الأخير عشر أعلى شفيرة على جواز سفر باسمه ومبلغ أربعين جنيها وبفتيش حجرة المتهم المكونة من سرير وشفيرة ومكتب صغير وصوان من أربع ضلف مغلقة بالمفاتيح قام بفتحه بمفاتيحه اللذين كانا مع مفتاحان آخران لباب الشقة فى حلقة مفاتيح بيد المتهم عشر بالف العلوى بالضلفة اليسرى أسفل مفرض من ورق الجرائد يعلوه ملابسها الداخلية على كيس من البلاستيك الشفاف بداخله شريحة من

الورق المشبع بعقار (ال - سى - دى) مكونة من مائة وثمانين مربع بذات الوصف السابق ذكره وإذ واجهها بالمضبوطات أقرت بجيازتها واحرازها لعقار (ال - سى - دى) مكونة من مائة وثمانين مربع بذات الوصف السابق ذكره وإذ واجهها بالمضبوطات أقرت بجيازتها واحرازها لعقار (ال - سى - دى) بقصد الاتجار وأن المقصين لاستخدامهما فى الامساك بطوابع العقار وتجزئتها وأن المبلغ المضبوط من حصيلة ذلك الاتجار وباحرازها لنبات الحشيش بقصد التعاطى " وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة فى حق الطاعنين أدلة مستمدة من أقوال كل من و والضباط بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات وأقوال وما أسفرت عنه معاينة النيابة لشقة المتهمين وما ثبت من تقرير الإدارة العامة للمعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى وأقوال الدكتور و وما تضمنته أقوال المتهم الثانى لدى استجوابه بتحقيقات النيابة واعتراف المتهم الأولى بالتحقيقات وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما اثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة وكانت المحكمة قد عولت فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة من أن الطاعنين يتجران فى العقاقير التخليقية خاصة عقار ال - سى - دى ، واقرت النيابة على تصريحها الإذن بالتفتيش الذى أسفر عن ضبطهما بحوزان عقار (ال - سى - دى) فضلا عن انفراد الطاعنة بإحراز كمية من نبات مخدر الحشيش فإذا ما خلصت المحكمة - بناء على الاعتبارات السائغة التى ساقتها - أن احراز الطاعنة لهذا النبات المخدر كان بقصد التعاطى وأن احراز الطاعن لعقار (ال - سى - دى) كان بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى فلا مجال لقالة التناقض فى التسبيب لما هو مقرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى فى تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفى لاسناد

واقعة احراز الجوهر المخدر للمتهم ولا ترى ما يقنعها بأن هذا الاحراز كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي دون أن يعد ذلك تناقضا في حكمها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاستصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وأن القانون لا يشترط شكلا معينا لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو نوع المادة المخدرة التي يحوزها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعنين بطلان إذن التفتيش لابتنائه على تحريات غير جدية واطرحه في قوله " أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة العامة أو تأذن باحرائه في مسكن المتهم وأما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة (جناية أو جنحة) قد وقعت من شخص معين وأن هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرية أو حرية مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة ، ولا يوجب القانون حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالإذن بتفتيش ذلك الشخص أو أن يكون على معرفة سابقة به بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين وما يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه اقتنع شخصا بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه من معلومات . لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاستصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق اشراف محكمة الموضوع وإذا كانت هذه المحكمة تقتنع بما جاء بمحضر التحريات وأقوال الرائد بالتحقيقات وأمام المحكمة وأقوال الشاهدين الثاني والثالث بجدية التحريات التي بنى عليها إذن التفتيش وتوافر مسوغات إصداره ولا ينال منه ما قاله الدفاع بقصور التحريات التي بنى الإذن عليها ذلك أن هذه

التحريرات جاءت محددة لأشخاص المتهمين ومحل اقامتها والتهمة المسندة إليهما تحديدا كافيا نافيا للجهالة ولم يزعم الدفاع أنهما غير المقصودان بالإذن أما عن حلو محضر التحريات من بيان اسماء المترددين على نقرة المتهمين أو بيان جهة ومصدر المخدر إلى غير ذلك فهي أمور لا تؤثر في جدية التحريات المتعلقة بالمتهمين ، وترتبط على ما تقدم يكون الدفع بطلان الإذن غير سديد " ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية التحريات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيازة على تصرفها في هذا الشأن وردت على شواهد الدفع ببطلانه - على نحو ما سلف بيانه - بأدلة لا ينزع الطاعن في أن لها أصلها الثابت بالأوراق وعلى نحو يتفق وصحيح القانون ومن ثم فإن معنى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت مجادلة الطاعنة في أن محضر التحريات الذي بنى عليه إذن التفتيش لم يتر إلى واقعة شراء أحد المرشدين السريين لمخدر منها يقتضى تحقيقا موضوعيا وكانت الطاعنة لم تتمسك بذلك أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا يقبل منها إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره المدافع عن الطاعنة من أن إذن التفتيش قد صدر دون بيان وظيفة واختصاص من أصدره ولتوقيعه توقيع غير مقروء وأنه قد صدر غير مسبب ورد عليه في قوله " أنه ولئن كان صحيحا أن إذن النيابة لأمر الضبطية القضائية بإجراء التفتيش يجب أن يكون مكتوبا وموقعا عليه بامضاء من أصدره باعتبار أن ورقة الإذن ورقة رسمية يجب أن تحمل بذاتها دليل صحتها ومقومات وجودها بأن يكون موقعا عليها وباعتبار أن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصدورها عن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا إلا أن القانون لم يستلزم شكلا معينا للتوقيع أو يوجب أن يكون بالاسم كاملا وليس بطريقة الفورمة ، ولما كان الثابت أن إذن النيابة صدر من الأستاذ وكيل النيابة وموقع عليه منه ومن ثم فإن ورقة الإذن تشهد بصدورها منه على الوجه المعتبر قانونا ولا يجوز الطعن فيها إلا بسلوك طريق الطعن

بالتزوير في الأوراق الرسمية : وكان المتهمان لا ينازعان في صفة مصدر الإذن بأنه من وكلاء النيابة العامة ، وكان ما أناره دفاع المتهم الأولى من مجادلة في خصوص اختصاص مصدر الإذن باصداره بمقولة أنه صدر مجهلا الاختصاص المكاني لمصدره في غير محله ، إذ من المقرر أن العبرة بما إذا كان من أعطى الإذن مختصا باصداره إنما يكون بالواقع ولو تراخى لوقت المحاكمة ، وكان الثابت من الأوراق يقينا أن مصدر الإذن هو الأستاذ وكيل نيابة الدقي بدلالة أن الثابت من محضر التحريات أن محرره أثبت في نهاية محضره المذيل به الإذن بالتفتيش عرضه على السيد الأستاذ/ مدير نيابة الدقي لضبط المتهمين المذكورين وتفتيشهما وتفتيش مسكنهما لضبط ملء بحوزانه أو يحوزانه من مواد مخدرة وأن الثابت أن محضر الضبط عرض عليه فأشعر بعرضه على الأستاذ وكيل النيابة وفي ذلك ما يكفي لبيان أن الإذن صدر من وكيل نيابة الدقي ولم يزعم الدفاع خلاف ذلك ومن ثم يكون الندب للتفتيش صحيحا ولما كانت المادة (٤٤) من الدستور والمادة (٩١) من قانون الاجراءات الجنائية لم تشترط أيهما قدرا معينا من التسيب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر الصادر بالتفتيش وكان لا يشترط صياغة إذن التفتيش في عبارات خاصة وإنما يكفي لصحته أن يكون رجل الضبط قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الإذن بضبطه وتفتيش مسكنه وأن يصدر الإذن بناء على ذلك ، وكان الثابت أن تفتيش المتهمين تم تنفيذا لإذن صدر من وكيل النيابة على محضر التحريات وأثبتت اطلاعه عليه وأطمئنانه إلى جدية التحريات وشخص مجريها وما أسفرت عنه من وقوع جريمة يعاقب عليها القانون وقد اشتمل الإذن على ما يفيد حيازة المتهمين لمواد مخدرة طبقا لما أسفرت عنه تحريات مأمور الضبط القضائي الذي طلب الإذن باجراء الضبط والتفتيش ، فإن ذلك ما يكفي لاعتبار الإذن بالتفتيش مسببا حسبما تطلبه المشرع . لما كان ذلك ، وكان ما ورد به الحكم على النحو السالف بيانه سائغا وكافيا في أطراح دفاع

الطاعنين بطلان إذن التفتيش ، إذ من المقرر أنه ليس في القانون ما يوجب على مصدر إذن التفتيش أن يبين فيه اختصاصه الوظيفة أو المكان أو يتبع شكلا خاصا لتسيب إذن تفتيش المسكن ، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بطلان تحقيقات النيابة العامة لخلوها من توقيع مقروء للمحقق وأمين السر وأطرحة في قوله " أن الثابت من محضر التحقيق أنه معنون ببيان اسم النيابة التي ينتمى إليها المحقق وهي نيابة الدقي وفي ذلك ما يكفي لبيان أن المحقق الذي باشر التحقيق هو وكيل نيابة الدقي المختص مكانيا بمباشرة ، أما ما أثاره الدفاع في شأن توقيع المحقق وسكرتير التحقيق بتوقيع غير مقروء وسكرتير التحقيق باعتبارها أوراقا رسمية إلا أنه لما كان الدفاع لا ينازع في أن أوراق التحقيق موقعة من المحقق وسكرتير التحقيق وكان القانون لم يتطلب أن يكون التوقيع مقروءا مادام أن محضر التحقيق ثابت به اسم المحقق وسكرتير التحقيق ومن ثم فإن الدفع يكون في غير محله " ، وكان ما وردت به المحكمة على دفاع الطاعنين في هذا الصدد كافيا وسائغا لرفض دفاعهما دون حاجة منها لاستدعاء وكيل النيابة المحقق وأمين السر لاستجلاء حقيقة توقيعهما على محضر التحقيق ، إذ هذا الاستدعاء لا يكون إلا متى رأت المحكمة محلا لذلك ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة وسلامة التحقيقات ومباشرتها بمعرفة وكيل النيابة المختص وتحريرها بمعرفة أمين السر والتوقيع عليها منهما - وهو ما لا ينازع الطاعنان فيه - فإن ما ينعاه الطاعنان يكون قد جانب الصواب . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعنة بشأن بطلان التحقيق معها لعدم وجود مترجم متخصص يجيد اللغة الانجليزية من هيئة الاستعلامات أو قسم المراسلين الأجانب كي يتولى أعمال الترجمة إلا أن المتهمة الأولى مثلت أمام المحقق أنه سبق له القيام بأعمال الترجمة فقام بتحليفه اليمين القانونية على أن يؤدي عمله بالصدق والأمانة . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة تظمن من واقع اطلاعها على أقوالها بالتحقيق أن الترجمة

كانت تعبيرا صادقا نقله المترجم عن اقوالها وليس فيه ما يثير الريبة والشك ومن ثم يكون ذلك الدفع في غير محله . هذا فضلا عن أن التهمة المذكورة هي التي اختارت المترجم فليس لها أن تنعى على أمر بارداتها " لما كان ذلك ، وكان الأصل أن تجري المحاكمة باللغة الرسمية للدولة وهي اللغة العربية - ما لم يتعذر على احدى سلطتي التحقيق أو المحاكمة مباشرة اجراءات التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعا لتقديرها ، فإنه لا يعيب اجراءات التحقيق أن تكون الجهة القائمة به قد استعانت بمندوب من السفارة الأمريكية حضر مع التهمة وارتضيت أن يكون مترجما لها دون المترجم الذي انتدبته النيابة العامة من هيئة الاستعلامات أو قسم المراسلين الأجانب كي يتولى أعمال الترجمة ، إذ هو متعلق بظروف التحقيق ومقتضياته خاضع دائما لتقدير من يباشره ، وإذا كانت الطاعنة لم تذهب في وجه النعى إلى أن اقوالها قد نقلت على غير حقيقتها نتيجة الاستعانة بمندوب السفارة الذي حضر معها كمترجم لها بناء على طلبها ، وكان رد الحكم على دفع الطاعنة في هذا الخصوص كافيا ويستقيم به ما خلص إليه من اطراحه فإن منعى الطاعنة عليه يكون غير سديد . فضلا عن أنه لا يعدو أن يكون تعيبا للاحراءات السابقة على المحاكمة بما لا يصلح سببا للطعن على الحكم إذ العبرة في الأحكام هي باجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان اعتراف الطاعنة بالتحقيقات لأنه كان وليد اكراه مادي وأدى ورد عليه في قوله " بأن الثابت أن التهمة الأولى لم تقرر في اية مرحلة من مراحل الدعوى وقوع ثمة اكراه مادة عليها بل أن المحكمة تظمنن إلى ما قرره الشاهد الأول أمام المحكمة من أنها عوملت أحسن معاملة لدرجة أنها مكنت من الاتصال بذويها من مكتبه بالولايات المتحدة ولم تنف التهمة الأولى ذلك كما أن الثابت أن وكيل النيابة المحقق انفراد بالتهمة ومترجمها وبدأت بانكار ما نسب إليها بالاتجار في المواد المخدرة وروت له تفاصيل ضبطها فلما واجهها بالمضبوطات

أقرت له باحراز وحيازة عقار (ال - سى - دى) وأنها أحضرت له من سيناء وكان عدد الطواع ثلثمائة طابع كما اقرت له باحراز نبات الحشيش ثم عادت وأنكرت علمها بوجوده لديها وكل ذلك يدحض ما تشدق به الدفاع عن صدور ذلك الاعتراف من جراء الاكراه المادى أو المعنوى وهو قول لم يبرر لحيز الوجود إلا بلسان محامى المتهم الثانى وبجلسة المحاكمة الأخيرة لأول مرة ، وتضمن المحكمة إلى صدور هذه الأقوال من المتهمة الأولى عن ارادة حرة مدركة لما تشهد به على نفسها ولذا فإنها تعمل عليها فى تكوين عقيدتها بعد أن تساندت الأدلة وظروف الحال وقطعت فى ثبوت الجريمة فى حقها ودعهما اعترافها بارتكابها " ، وكان من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ولها أن تأخذ به متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ، كما لها أن تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف العزى إليه قد انتزع منه بطريق الاكراه بغير معقب عليها ، مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد خلصت فى تسبيب سائغ إلى سلامة الدليل المستمد من اعتراف الطاعنة لما ارتأته من مطابقته للحقيقة والواقع الذى استظهرته من باقى عناصر الدعوى وأدلتها وخلوه مما يشوبه وصدوره منها عن طواعية واختيار ، ومن ثم فإن هذا الوجه من النعى يضحى لا محل له . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره المدافع مع الطاعنة الأولى من أن العقار المضبوط (ال - سى - دى) لم يدرج ضمن المواد المخدرة التى أوردتها الاتفاقية الدولية وأطرحه فى قوله " بأن الاتفاقية الدولية للمخدرات الموقعة فى نيويورك فى ١٩٦١/٣/٣٠ والتى صدر بشأنها القرار الجمهورى رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢ والذى نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٠ هى دعوى للدول للدول بصفته من أشخاص القانون الدولى العام إلى القيام بعمل منسق لضمان فاعلية التدابير المتخذة ضد اساءة استعمال المخدرات ويبين من الاطلاع على

نصوصها أنها لم بلغ أو نعدل - صراحة أو ضمنا - أحكام قوانين المخدرات في الدول المرفقة عليه وقد نصت المادة ٣٦ منها على الأحوال التي تدعو الدول إلى تجريمها والعقاب عليها دون أن نتعرض إلى تعريف الجرائم واحراءات المحاكمة والعقاب وتركت ذلك كله إلى القوانين المحلية في الدول المختصة إليها ، ويؤكد ذلك ما جرى به نص الفقرة الرابعة من تلك المادة من أنه " لا تتضمن هذه المادة أى حكم بمبدأ تعريف الجرائم التي ينص عليها ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم وفقا للقوانين المحلية في الدول الأطراف المعنية ، ومن ثم فإن تطبيق أحكام هذه الاتفاقية لا يؤثر في مجال تطبيق أحكام قانون المخدرات المعمول به في جمهورية مصر العربية . لما كان ذلك ، وكان المشرع أدرج البند رقم (٧٧) من القسم الثاني من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ - المنطبق على واقعة الدعوى - حمض يسار جيك ثنائي أيد قل - ال - سى - دى ، فإن النعى في هذا الصدد يكون غير سديد " لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في هذا الشأن كافيا وسائغا للرد على ما أثاره الدفاع ويتفق وصحيح القانون فإن ما ينعاه الطاعنة في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما اثارته الطاعنة بشأن اقتصار التجريم في إحراز نبات الحشيش على القمم الزهرية لإثبات النبات خلافا لما ضبط معها ورد عليه في قوله " بأنه وإن كان صحيحا حسبما هو معلوم علميا أن المادة الفعالة في نبات الحشيش توجد بنسبة مرتفعة في إناث النباتات إلا أنها توجد أيضا في ذكور النباتات ولكن النسبة ضعيفة وليس صحيحا أن المادة الفعالة توجد فقط في القمم الزهرية المثمرة وإنما توجد أيضا زهوره وأوراقه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من تقرير التحليل أن الاجزاء النباتية المضبوطة عبارة عن فروع تحمل أوراق وقمم زهرية وبذور تحتوى على المادة الفعالة لنبات الحشيش فإن ذلك يكفي لتوافر مسوغات تجريمها ، وكان هذا الذى رد به الحكم كافيا وسائغا للرد على ما أثارته الطاعنة ، فضلا عن أن هذا الحكم قد دان الطاعنة بخنايتي إحراز عقار مخدر بقصد الاتجار

وأحرار نبات الحشيش بقصد التعاطى وأعمل في حقها المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عقوبة واحدة هي العقوبة المقررة لجريمة الاتجار باعتبارها الجريمة الأشد التي أثبتتها في حقها فإنه لا جدوى للطاعة مما تشيره تعييبا للحكم في شأن جريمة التعاطى لنبات الحشيش . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثارته الطاعنة بشأن التلاعب في الأحرار واختلاف ما تم ضبطه من مواد عن ما تم تحليله بقوله " بأن الثابت من محضر الضبط وما رصدته النيابة عن عدد مربعات عقار ال - سى - دى التي ضبطت لدى المتهم الأولى ٢٣٥ مربعا (١٦ + ٣٩ + ١٨٠) وأن وزن نبات الحشيش بفاقاته الذي تم بمعرفة الضابط بلغ ميزان غير حساس ١٢٠ جم بينما وزنه بمعرفة النيابة في إحدى الصيدليات بلغ ١٠٣,٥ جم . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن عدد مربعات عقار ال - سى - دى التي جرى تحليلها ٢٣٥ مربعا وهو ذات العدد المضبوط وأن اللفافات الأربعة التي تحوى نبات الحشيش بلغ وزنها ١٠٧,٨ جم وكانت المحكمة ترى أن تلك الاختلاف مبررا لأن الوزن الذي قام به الضابط كان على ميزان غير حساس وأن الفرق بين وزن النيابة والمعمل يسير بالنسبة للكمية مرده الى دقة الوزن في معامل التحليل ، وكان الثابت أن الأحرار التي أرسلت للتحليل لم يحدث بها ثمة عبث مما تطمئن معه المحكمة إلى أن ما أرسل إلى التحليل هو بذاته الذي صار تحليله كما تطمئن المحكمة إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل ومن ثم تلتفت المحكمة عن ذلك الدفاع الذي لم يقصد به سوى إثارة الشبهة في الدليل ، وهو رد سائغ أوضح به الحكم اطمئنان المحكمة إلى سلامة كمية المخدر المضبوط دون حدوث أى عبث بها . هذا فضلا عن أن جدل الطاعنة والتشكيك في انقطاع الصلة بين المخدر المضبوط المثبت بمحضر الشرطة عن ذلك المقدم للنيابة والذي أجرى عليه التحليل إن هو إلا جدل في تقدير الدليل المستمد من أقوال الضابط بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات وفي عملية التحليل التي أطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرتها في عقيدتها في تقدير الدليل وهو من إطلاقها . لما كان ذلك

، وكان القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة مخدر يتحقق بعلم الجاني بأن ما يحزره ، أو يحوزه هو من المواد المخدرة وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن هذا الركن إذا كان ما أوردته في حكمها كافيا في الدلالة على علم المتهم بأن ما يحزره أو يحوزه مخدر ، ولما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن أيا من الطاعنة أو المدافع عنها لم يدفع بانتفاء هذا العلم ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه كافيا في الدلالة على حيازة الطاعنة للمخدر المضبوط وعلى علمها بكنهه فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم من قصور في هذا الصدد غير سديد، ولا يقدح في ذلك ما تنعاه الطاعنة من ادعاء جهلها بادراج عقار ال - سى - دى بجدول المخدرات وبأن إحراز هذا العقار في موطنها بالولايات المتحدة الأمريكية غير مجرم إذ أنه من المقرر أن الجهل بالقانون أو الغلط في فهم نصوصه لا يعدم القصد الجنائي باعتبار أن العلم بالقانون وفهمه على وجهه الصحيح أمر مفترض في الناس كافة ، وإن كان هذا الافتراض يخالف الواقع في بعض الأحيان بيد أنه افتراض تمليه الدواعي العملية لحماية مصلحة المجموع . ولذا قد جرى قضاء هذه المحكمة على أن العلم بالقانون الجنائي والقوانين العقابية المكملة له مفترض في حق الكافة ، ومن ثم فلا يقبل الدفع بالجهل أو الغلط فيه كذريعة لنفى القصد الجنائي . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة ندبت مترجمان من وزارة العدل لأجراء الترجمة الفورية لكل ما يدور بالجلسة ونقله بالانجليزية للطاعنة وقد مثل المترجم المنتخب بالجلسات بعد أداء اليمين القانونية وقام بترجمة أمر الاحالة للطاعنة واثبت بمحاضر الجلسات المتعاقبة قيامه بالترجمة الفورية لها لما يدور بالجلسات حتى كانت الجلسة ٢٠ من فبراير ١٩٩٣ وفيها مثلت الطاعنة والمدافع عنها كما حضر المترجم والمحكمة سألت أحد الشهود في حضور الجميع ولم تطلب الطاعنة أو محاميها الاستعانة بالمترجم لترجمة أقوال الشاهد المذكور ولم تدع الطاعنة في اسباب طعنها أنها طلبت هي أو محاميها من المحكمة إجراء ترجمة أقوال الشاهد ، فإنه لا يقبل منها من بعد النعى على المحكمة بأنها

أحلت بسلامة إجراءات محاكمتها كما أن المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية
يجرى نصها على أنه " يستقط الحبق في الدفع ببطلان الاجراءات الخاصة
.....بالتحقيق بالجلسة في الجنع والجنائيات إذا كان للمتهم محام وحصل الاجراء
بمضدوره دون اعتراض منه ، ولما كانت الطاعة لا تدعى بأسباب طعنها بأن التحقيق
بجلسة انحاكمة قد جرى في غير حضور محاميها الذي لم يبد ثمة اعتراض على
إجراءات التحقيق فإن ما تثيره في هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ،
فإن الطعن برمته يضحى على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

الطعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٩٥

لما كان القصد الجنائي في جريمة القتل العمد يتميز عن القصد العام في سائر جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكاب الفعل إزهاق روح المجنى عليه ، ولما كان هذا القصد بطبيعته أمرا داخليا في نفس الجاني ، فإنه يجب لصحة الحكم بإدانة متهم في هذه الجريمة أو بالشروع فيها أن تعنى المحكمة بالتحدث عنه استقلالاً وأن تورد الأدلة التي تكون قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادى المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه ، ولما كان ما استدل به الحكم على توافر نية القتل لدى الطاعن من استعماله آلة حادة وتعدد الضربات وإصابة المجنى عليها في مقتل وعلى مسافة قريبة لا يعد سوى مجرد تعمد الطاعن ارتكاب الفعل المادى وهو ما لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل مادام الحكم لم يكشف عن هذه النية بنفس الطاعن ، ولا يغني عن ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعن قصد قتل المجنى عليها ، إذ أن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بالقصور.

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه: قتل زوجته عمدا مع سبق الإصرار بأن عقد العزم وبيت النية على قتلها وأعد لذلك آلة حادة سكيناً وطعنها عدة طعنات في عنقها قاصدا قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التي أودت بحياتها . وأحالته الى محكمة جنايات دمنهور لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعى والد المجنى عليها مدنيا قبل المتهم طالبا تعويضا نهائيا قدره خمسون ألف جنية . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا

بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر سنة وأمرت بأحالة الدعوى المدنية الى محكمة دمنهور الابتدائية لنظرها أمام الدائرة المختصة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه دلى على توافر نية القتل فى حقه بما لا يسوغ سندا لقيامها مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه . وحيث إنه يبين من مطالعة مدونات الحكم المطعون فيه أنه تحدث عن نية القتل فى قوله " وحيث إنه من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر والأمارات الخارجية التى يأتىها الجاني وتتم عما يضمرة فى نفسه وأن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية . لما كان ذلك ، فإن المحكمة ترى أن نية القتل وإزهاق روح المجنى عليها متوفرة فى حق المتهم من استعماله سكيناً وطعنه المجنى عليها فى رقبته عدة طعنات منها طعنه ذبحية مما أدى الى قطع الأوعية الدموية الرئيسية ولم يتركها إلا جثة هامدة . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائى فى جريمة القتل العمد يتميز عن القصد العام فى سائر جرائم التعدى على النفس بعنصر خلاص هو أن يقصد الجاني من ارتكاب الفعل إزهاق روح المجنى عليه ولما كان هذا القصد بطبيعته أمراً داخلياً فى نفس الجاني ، فإنه يجب لصحة الحكم بإدانته متهم فى هذه الجريمة أو بالشروع فيها أن تعنى المحكمة بالتحدث عنه استقلالاً وأن تورد الأدلة التى تكون قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادى المسند إليه كان فى الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه ، ولما كان ما استدلى به الحكم على توافر نية القتل لدى الطاعن من استعماله سكيناً واحدة وتعدد الضربات وإصابة المجنى عليها فى

مقتل وعلى مسافة قريبة لا يعد سوى مجرد تعمد الطاعن إرتكاب الفعل المادى وهو ما لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل مادام الحكم لم يكشف عن هذه النية بنفس الطاعن ، ولا يغنى عن ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعن قصد قتل المجنى عليها ، إذ أن قصد ازهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى رأت المحكمة إنما تدل عليه ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بالقصور متعينا نقضه والاعادة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن الاخرى .

الطعن رقم ٢٤٢٤ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٩٥

لما كانت المصادرة في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة قهرا عن صاحبها وبغير مقابل وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجنح والمخالفات إلا إذا نص القانون على غير ذلك ، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهو على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة ، وكانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل لا توجب سوى القضاء بمصادرة المواد المخدرة والنباتات والآلات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون استخدمت في ارتكاب الجريمة ، وكانت النقود غير محرم إحرازها ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتضت على بيان واقعة ضبط المخدر والصديري والمطواة المضبوطة وخلت من بيان مبلغ النقود الذي قضى بمصادرته وكيفية ضبطه ومكانه ومقدراه وما إذا كانت هذه النقود متحصلة من الجريمة من عدمه وكان قصور الحكم في هذا الصدد من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم . وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا: أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا "حشيش" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . ثانيا : أحرز بغير ترخيص سلاحا أبيض "مطواة قرن غزال" . واحالته إلى محكمة جنايات المنيا لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١، ٢، ٧، ١٢٢، ١٣٤، أ، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢

لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٥٧ من القسم الثاني من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأخير والمواد ١/١، ٢٥، مكررا ١/٣٠، من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند ١٠ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأخير بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه مائة ألف جنيه عما أسند اليه ومصادرة المخدر والمطواة والصديري والمبلغ النقدي المضبوط .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

من حيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي إحراز جواهر مخدر " حشيش " بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا و إحراز سلاح أبيض " مطواة قرن غزال " بدون ترخيص قد شابه القصور في التسبب ذلك أن المحكمة قضت بمصادرة المبلغ النقدي المضبوط دون أن تورد الأسباب التي من أجلها قضت بتلك العقوبة ، الأمر الذي يؤكد أن المحكمة لم تحط بالدعوى الاحاطة الواجبة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة على ثبوت التهمة انتهى إلى عقاب الطاعن بالمواد ١، ٢، ٧، ١/٣٤ - أ، ١/٢٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٥٧ من القسم الثاني من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأخير والمواد ١/١، ٢٥، مكررا، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند رقم ١٠ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأخير - وأوقع عليه عقوبات الأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه مائة ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط والمطواة والصديري والمبلغ النقدي المضبوط . لما كان ذلك ، وكانت المصادرة في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات إحراء الغرض منه

تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة قهرا عن صاحبها وبغير مقابلوهى عقوبة اختيارية تكميلية فى الحنح والمخالفات إلا إذا نص القانون على غير ذلك ، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج عن دائرة التعامل ، وهى على هذا الاعتبار تدبير وقائى لا مفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة ، وكانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل لا توجب سوى القضاء بمصادرة المواد المخدرة والنباتات والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون استخدمت فى ارتكاب الجريمة ، وكانت النقود غير محرم إحرارها وكلنت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتصرت على بيان واقعة ضبط المخدر والصديرى والمطواة المضبوطة وخلت من بيان مبلغ النقود الذى قضى بمصادرته وكيفية ضبطه ومكانه ، ومقدراه وما إذا كانت هذه النقود متحصلة من الجريمة من عدمه وكان قصور الحكم فى هذا الصدد من شأنه ان يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها فى الحكم ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بما يوجب نقضه مع الاحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ١٠٨٥٧ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٩٥

١. من المقرر أن توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة من أجله هو من الأمور الموضوعية التي يترك تقديرها إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أصل ثابت في الأوراق.

٢. من المقرر أنه لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف الذي عرضت عليه أو طلب الرشوة هو وحده المختص بجميع العمل المتعلق بالرشوة ، بل يكفي أن يكون له علاقه به أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . وكان ما أورده الحكم في هذا الخصوص يتحقق به قدر من الاختصاص يسمح للطاعن بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ، وهو ما يستقيم به الرد على دفاع الطاعن في هذا الصدد ، ولم يكن الحكم بحاجة بعد هذا الذي أثبتته في حق الطاعن أن يرد استقلالا على هذا الدفاع لأنه لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة بمتابعة المتهم في مناحيها المختلفة طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم . ويكون ما يثيره في هذا الخصوص على غير أساس .

٣. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار بالتسجيل هو من المسائل الموضوعية التي يوكل المرفيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، فمتى كانت المحكمة - على ما أفصحت عنه فيما تقدم - قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن النيابة وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك وردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لها اصلها الثابت في الأوراق فإنه لا يجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض

للدفع بىطلان إذن النيابة العامة لانعدام التحريات واطرحه فى قوله " وحيث أنه فى خصوص الادعاء بىطلان إذن النيابة العامة الصادرين باستئخدام الاجهزة الفنية اللازمة لتصوير وتسجيل اللقاءات والاحاديث التى تدور بين الشاهد الأول والمتهم والتى تتصل بواقعة الرشوة وضبط المتهم فى مسكن الشاهد الرابع بعللة انعدام التحريات ، فإن الثابت من أوراق الدعوى والتحقيقات التى تمت فيها أن أمرى النيابة العامة سالفى الذكر قد بنى على تحريات جديدة سبقت صدورهما ، وآية ذلك أن الأوراق تكشف فى غير عناء عن أن عضو الرقابة الاداريةالذى استصدرهما قد جد فى تحريره عن الواقعة وعن المتهم . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضرى الاستدلالات المؤرخين فى،.... _- أنهما تضمنا مقومات جديتهما التى تبعث على الاطمئنان لصحة ما جاء بهما ، فإن إذن النيابة العامة يكونا قد صدرا بعد اقتناع سلطة التحقيق بمجدية التحريات واطمئنانها اليها وكفايتها لتسويغ اصدار الأمرين والمحكمة نقر سلطة التحقيق على اصدارهما.

٤. من المقرر فى القانون أنه لا يؤثر فى قيام جريمة عرض أو طلب الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة لضبطها ، وألا يكون الراشى جادا فى دفع الرشوة متى كان طلبها جديا فى ظاهره وكان الغرض منها العبث بمقتضيات الوظيفة لمصلحة الراشى.

٥. لما كان لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذة الصحيح من الأوراق ، وكانت الشهادة فى الأصل هى تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو اردكه على وجه العموم بحواسه ، وكان مدلول شهادة شاهدى الاثباتعضو الرقابة الادارية بالبحيرة و.....رئيس مكتب هيئة الرقابة الادارية بالبحيرة - كمل أوردها الحكم المطعون فيه لا يستفاد منها أنها جاءت حصيلة معلومات مستمدة

من تقرير التسجيل بل حصلها هما بنفسهما لحصول التسجيل تحت اشرافهما ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤذن فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تترله المترله التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن اليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنهما اطرحتا جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن منازعة الطاعن في القوة الدليلية لشهادة الشاهدين سالفى الذكر على النحو الذي أثاره بأسباب طعنه لا تعدو أن تكون جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

٦. لما كان الثابت بالحكم المطعون فيه - وعلى ما أفصحت عنه المحكمة بمدونات - أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على فحوى الدليل الناتج من تفريغ الحوار المسجل على الشريطين الكاسيت وتعليق الخبر الاذاعي على المشاهد المسجلة على الشريط الفيديو كاسيت ، وانما استندت إلى هذه التسجيلات كفريته تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها ، فإنه لا جناح على الحكم ان هو عول على تلك القرينة تأييدا وتعزيزا للأدلة الأخرى التي اعتمد عليها في قضائه ملدام لم يتخذ من نتيجة هذه التسجيلات دليلا أساسيا على تبوت الاتهام قبل الطاعن.

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عموميا " مدير ادارة التموين بـ....." قبل عطايا بعد أدائه لأعمال من أعمال وظيفته بقصد المكافأة على ذلك وبغري اتفاق سابق بأن طلب وقبل منمبالغ مالية جملتها ألف ومائتي جنيه على سبيل المكافأة اللاحقة مقابل ما قام به من اجراءات لتحويل مخبز الأخير من انتاج الخبز البلدى إلى الخبز الشامى واصداره موافقته على زيادة حصته من الدقيق . واحالته الى محكمة أمن الدولة العليا بدمنهوور لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين

بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١٠٥ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريمه مبلغ خمسمائة جنيه عملا أسند إليه.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض.....الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الرشوة قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن دفاع الطاعن قام على المنازعة في اختصاصه بالعمل الذى طلب المكافأة عليه ، وأنه لم يؤثر على الطلب المقدم من صاحب المخبز ، وكان أجازة يوم صرف الدقيق ورد الحكم عليه بما لا يسوغ به الرد ولم يستظهر اختصاص الطاعن الوظيفى . كما دفع الطاعن ببطلان اذن النيابة لانعدام التحريات وبتلان الضبط لوقوع الجريمة بتحريض من عضو الرقابة الادارية الذى دفع المبلغ وشاهد الاثبات لاستدراج الطاعن إلى الكمين لعرض الرشوة عليه ، ورد الحكم عليه بما لا يصلح ردا . كما دفع ببطلان تقرير خبير الأصوات ورد الحكم عليه ردا غير سائغ شابه التناقض ذلك بأن الحكم بعد أن أورد بمدوناته أنه اطرح الدليل المستمد من التسجيل عباد وأورد مضمون ذلك التسجيل وهو في معرض تحصيله لأقوال الشاهدينعضو الرقابة الادارية و.....رئيس فرع الرقابة الادارية.....وعول عليه في قضائه كما عول على أقوال الخبير الاذاعى مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة الأركان القانونية لجريمة الرشوة التى دان الطاعن بها وأورد على ثوبها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذى عرضت عليه الرشوة من أجله هو من الأمور

الموضوعية التي يترك تقديرها إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أصل ثابت في الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته - بما لا يمارى فيه الطاعن - أن الأخير يعمل مدير إدارة إدارة تموين وأنه طلب من مبلغ ألف ومائتى جنيه بقصد المكافأة على ما قام به من اجراءات تحويل مخزئه من انتاج الخبز البلدى إلى انتاج الخبز الشامى والموافقة على زيادة حصته من الدقيق الفاخر ، وكان من المقرر أن لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف الذى عرضت عليه أو طلب الرشوة هو وحده المختص بجميع العمل المتعلق بالرشوة ، بل يكفى أن يكون له علاقة به أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة ، وكان ما أورده الحكم في هذا الخصوص يتحقق به قدر من الاختصاص يسمح للطاعن بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ، وهو ما يستقيم به الرد على دفاع الطاعن في هذا الصدد ، ولم يكن الحكم بحاجة بعد هذا الذى أثبتته في حق الطاعن أن يرد استقلا على هذا الدفاع لأنه لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة بمتابعة المتهم في مناقيها المختلفة طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، ويكون ما يثيره في هذا الخصوص على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع بطلان إذن النيابة العامة لانعدام التحريات وأطرحه في قوله " وحيث أنه في خصوص الادعاء بطلان اذن النيابة العامة الصادرين باستخدام الأجهزة الفنية اللازمة لتصوير وتسجيل اللقاءات والأحاديث التي تدور بين الشاهد الأول والمتهم والتي تشمل بواقعة الرشوة وضبط المتهم في مسكن الشاهد الرابع بتعلله انعدام التحريات ، فإن التابت من أوراق الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها أن أمرى النيابة العامة سالفى الذكر قد بنيا على تحريات جدية سبقت صدورهما ، وآية ذلك أن الأوراق تكشف في غير عناء عن أن عضو الرقابة الإدارية الذى استصدرهما قد جد في تحريه عن الواقعة وعن المتهم . لما كان ذلك ، وكان الثابت

بمحضرى الاستدلالات المؤرخين فى ،/...../..... أنهما تضمنتا مقومات جديتهما التى تبعث على الاطمئنان لصحة ما جاء بكما ، فإن اذن النيابة العامة يكونا قد صدرا بعد اقتناع سلطة التحقيق بجدية التحريات واطمئنانها إليها وكفايتها لتسويغ اصدار الأمرين والمحكمة تقر سلطة التحقيق على اصدارها ، وكل من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتسجيل هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، فمضى كانت المحكمة - على ما أفصحت عنه فيما تقدم - قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن النيابة وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة على تصرفها فى شأن ذلك وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة منتجة لها اصلها الثابت فى الأوراق فإنه لا يجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر فى القانون أنه لا يؤثر فى قيام جريمة عرض أو طلب الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها ، وألا يكون الراشى جادا فى دفع الرشوة متى كان طلبها جديا فى ظاهره وكان الغرض منها العبت بمقتضيات الوظيفة لمصلحة الراشى ، ومن ثم فإن ما يدعيه الطاعن على خلاف ذلك يكون غير قائم على اساس يحمله قانونا . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن اليه طالما أن هذا الدليل له ملأخذه الصحيح من الأوراق ، وكانت الشهادة فى الصل هى تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو ادراكه على وجه العموم بحواسه ، وكان مدلول شهادة شاهدى الاثبات عضو الرقابة الإدارية ، و رئيس مكتب هيئة الرقابة الإدارية بـ كما أوردها الحكم المطعون فيه لا يستفاد منها أنها جاءت حصيلة معلومات مستمدة من تقرير التسجيل بل حصلها هما بنفسهما لحصول التسجيل تحت اشرافهما ، وكان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام

حولها من التبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تترله المترلة التي تراها
وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها
أطرح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها - كما هو
الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن منازعة الطاعن في القوة التدليلية لشهادة
الشاهدين سالفى الذكر على النحو الذى اثاره باسباب طعنه لا تعدو أن تكون جدلا
موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض ، ويضحى
النعى على الحكم بالفساد فى الاستدلال أو التناقض فى هذا الصدد فى غير محله . لما
كان ذلك ، وكان الثابت بالحكم المطعون فيه ، وعلى ما أفصحت عنه المحكمة
بمدوناته - أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة اصلية على فحوى الدليل الناتج من تفريغ
الحوار المسجل على الشريط الكاسيت وتعليق الخبر الإذاعى على
المشاهد المسجلة على الشريط الفيديو كاسيت ، وإنما استندت إلى هذه التسجيلات
كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التى أوردتها ، فإنه لا جناح على الحكم أن هو عول على
تلك القرينة تأييدا وتعزيزا للأدلة الأخرى التى اعتمد عليها فى قضائه مادام لم يتخذ
من نتيجة هذه التسجيلات دليلا أساسيا على ثبوت الاتهام قبل الطاعن ومن ثم فإن
ما ينعاه الطاعن من بطلان تقرير تفريغ التسجيلات يكون على غير اساس ، مادام أن
هذا الدفع ظاهر البطلان لعدم استناد المحكمة عليه كدليل من أدلة الدعوى . لما كلن
ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١١٠١١ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٩٥

١. لما كان الحكم بعد أن أورد واقعة الدعوى وحصل أقوال شهودها بما يتلاءم وتصويرها ، اردف ذلك بتحصيل اقرار الطاعن في قوله " أقر المتهم بتحقيقات النيابة العامة بمحيازته لنبات البانجو المخدر بقصد الاتجار فيها ، فإن ما أورده الحكم - فيما سلف - بالنسبة لاقرار الطاعن يحقق مراد الشارع الذي استوجبه في المادة (٣١٠) من قانون الاجراءات الجنائية من بيان مؤدى الأدلة التي يستند إليها الحكم الصادر بالإدانة بما ينحسر به هن الحكم المطعون فيه دعوى القصور في هذا الصدد .

٢. من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا أو غطا يصوع فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة فإن ذلك يكون محققا لحكم القانون .

٣. من المقرر أن القصد الجنائي ففى جريمة احراز أو حيازة أو نقل الجوهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز أو الناقل بأن ما يحزره أو يحوزه أو ينقله من المواد المخدرة وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن هذا الركن إذا كان ما أورده في حكمها من الوقائع والظروف كافيا في الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، والتي لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة فيها أن الطاعن دفع بانتفاء هذا العلم ، فإن ما يثيره في شأن عدم استظهار الحكم لأركان الجريمة وعلمه بكنة المادة المخدرة المضبوطة يكون على غير أساس .

٤. من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في ايراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

٥. من المقرر أن الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وهو أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا في موضع الريب والظن ، وكان هذا الوضع ينبى عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - والفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه من الأمور التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب مادام لاستنتاجه ما يسوغه .

٦. من المقرر أن التلبس على ما يبين من نص المادة (٣٠) من قانون الاجراءات الجنائية صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها وأن حالة التلبس بالجنائية تبيح لمأمور الضبط القضائى - طبقا للمادتين ٤٣ ، ٤٦ من هذا القانون - أن يقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه وأن يفتشه ، وتقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البحتة التى توكل بداءة لرجل الضبط القضائى على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب ، مادامت النتيجة التى انتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التى اثبتها فى حكمها .

٧. لما كانت المادة الثانية عشرة من القانون xxxxxx لسنة ١٩٦٦ قد حددت اعضاء الضبط القضائى العسكرى ومن بينهم ضباط المخابرات الحربية فى دائرة اختصاصهم ، وكانت المادة العشرون من القانون المذكور قد نصت على أن لأعضاء الضبط العسكرى كل فى دائرة اختصاصه تفتيش الداخلين أو الخارجين

- عسكريين كانوا أم مدنيين - من مناطق الأعمال العسكرية بمعرفة ضباط المخابرات الحربية هو أمر جائز قانونا ، ولم يتطلب الشارع بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في احدى الحالات المبررة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور ، بل أنه يكفي أن يكون الشخص داخلا أو خارجا من مناطق الأعمال العسكرية حتى يثبت لضابط المخابرات الحربية المختص حق تفتيشه ، فإذا هو عشر أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة معاقب عليها في القانون العام ، فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء اجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .

٨. من المقرر أنه لا يعيب الحكم اغفاله بيان صفة مأمور الضبط القضائي واختصاصه المكانى إذ ليس في القانون ما يوجب ذكر هذا البيان مقرونا بشهادته لأن الاصل في الاجراءات الصحة وان يباشر رجل الضبط القضائي اعماله في حدود اختصاصه وهو ما لم يجحده الطاعن أو ينازع فيه سواء أمام محكمة الموضوع أو في أسباب طعنه .

٩. لما كان الحكم قد ائتت صحة القبض على الطاعن وتفتيشه فإن في هذا ما يتضمن بذاته الرد على اثاره الطاعن في شأن بطلان الدليل المستمد مما أسفر عنه الضبط والتفتيش وكذلك بطلان اعترافه لكونه ناشئا عن هذا القبض بما يدل على اطراحه .

١٠. لما كان الحكم قد عرض لدفع الطاعن ببطلان اعترافه في التحقيقات بزعم أنه كان وليد اكراه أدبي كان يلاحقه ورد عليه بقوله أنه " قول غير سديد ولا تعول المحكمة عليه ، ذلك أنها تطمئن إلى ما قرره المتهم بالتحقيقات من سرد تفصيلي لحيازته للنبات المخدر المضبوط وشرائه بقصد بيعه والتكسب منه ، وهى

تقريرات صحيحة وصادرة من المتهم عن حرية وادراك وأن المتهم قرر
بالتحقيقات بأنه يعى ما يقول ولم يتوعده أحد بشئ لكى يقرر ذلك ، بل أنه
يذكر الحقيقة ، بل الأكثر من ذلك فقد أقر بالواقعة عند جلسة المعارضة فى أمر
حبسه الأمر الذى تطمئن معه المحكمة إلى صحة وصدق الاقرار الصادر منه
بالتحقيقات " ، وهو تدليل سائغ فى الرد على دفع الطاعن ببطلان اعترافه ؛ لما
هو مقرر من أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك
محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات فلها غير
معقب تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه وليد اكراه أو أنه صدر
عن غير ارادة حرة منه مادامت تقيمه على اسباب سائغة .

١١ . لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن وذلك
بقوله " وحيث أنه عن قصد الاتجار فهو ثابت فى حق المتهم من اقراره الذى
اطمأنت اليه المحكمة بتحقيقات النيابة العامة ومن كبر الكمية المضبوطة " ،
وكان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع
بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها ، وإذ كان البين مما سلف أن المحكمة
قد اقتنعت فى حدود سلطتها فى تقدير الدعوى والتى لا تخرج عن الاقتضاء
العقلى والمنطقى أن حيازة الطاعن للمخدر كانت بقصد الاتجار ، فإن ما يثيره
الطاعن بدعوى القصور فى التدليل على توافر هذا القصد فى حقه لا يكون
سديدا .

١٢ . من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات أو اقبل المتهم أو
المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن
تعتمد فى حكمها على اقوالهم التى أدلوا بها فى التحقيقات مادامت هذه الأقوال
مطروحة على بساط البحث ، وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة
١٥ من ديسمبر سنة ١٩٩٢ أن المدافع عن الطاعن قد تنازل عن سماع سائد

الاثبات الثالث النقيب بدلالة تأجيل الدعوى بناء على طلبه لمناقشة
تأهله للاثبات الأولين إلى جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٩٣ حيث استمعت
المحكمة لهما فيها وترافع المدافع عن الطاعن دون أن يطلب سماع تالتهم الضابط
المشار إليه فليس له من بعد أن ينبغي على المحكمة تَعَوُّدها عن سماعه .
١٣ . لما كان الثابت من المفدرات المضمومة أن ما حصله الحكم من أقوال الضابط
..... له صداه من أقواله بالتحقيقات ولم يجد الحكم فيما عول عليه منها عن
نص ما انبأت عنه أو فحواه فقد انحسرت عنه بذلك دعوى الخطأ في التحصيل
وفساد التدليل .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز بقصد الاتجار نباتا مخدرا (نبات البانجو)
في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وأحالته إلى محكمة جنايات الاسماعيلية لمعاقبته
طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا
بالمواد ٢٩ ، ٣٣ فقرة أولى/ح ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل
بالتقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبند رقم واحد من الجدول رقم (٥) الملحق
بالتقانون الأخير مع اعمال المادة (١٧) من قانون العقوبات بمعاقبته بالأشغال الشاقة
المؤبدة وبغريمه مائة ألف جنيه وبمصادرة المضبوطات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة مخدر
بتقصد الاتجار قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق
الدفاع والخطأ في الاسناد ذلك بأنه استند في ادانته الى اقراره بتحقيقات النيابة العامة
دون أن يبين مضمونه على نحو يكشف عن اشتهاد المحكمة به ، ولم يعن بساكنظار

أركان الجريمة التي دانه بها وعلمه بكنه المادة المضبوطة ، وأحال في بيان شهادة الشاهد الثاني إلى مضمون ما حصله من شهادة الشاهد الأول رغم اختلاف اقوالهما ، ودفع الطاعن بطلان القبض عليه وتفتيشه واهدار الاعتراف الناشئ عنهما تأسيسا على أنه لم يكن في حالة من حالات التلبس التي نص عليها القانون إلا أن الحكم أطرح هذا الدفع بما لا يتفق وصحيح القانون ، فضلا عن أن الحكم لم يدل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن تدليلا كافيا ، واستند في التدليل عليه إلى اعترافه رغم بطلان هذا الاعتراف ، وعول على اقوال شاهد الاثبات الثالث النقيب دون سماع شهادته وأسند إليه - خلافا للثابت بالأوراق - قوله بأن الطاعن أقر له بملكية المضبوطات مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " حال قيادة المتهم للسيارة نقل شرقية ، قادمًا من جهة القنطرة شرق مستخدما معدية سرايوم للجهة الغربية تم استيقافه بالسيارة للتحقق من شخصيته وحملته السيارة وإذ تلاحظ وجود جوالين من محتويات صندوق السيارة بمنا نباتات جافة وإذ وجه المتهم بها بدت عليه علامات الارتباك وتفتيش الجوالين عثر بكل منهما على سبعة وأربعين لفافة نبات يشبه نبات الحشيش المخدر وبمواجهته بما أقر بملكيته لها بقصد بيعها والتكسب منها ووزنت تلك النباتات المخدرة ٢٣,٣٥٠ كيلو " ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات وقرار الطاعن بتحقيقات النيابة العامة وتقرير المعمل الكيماوى . ثم حصل شهادة شهود الاثبات في قوله " فقد شهد المساعد أول بأنه حال وجوده بخدمته بمكان الضبط قدمت السيارة نقل شرقية ، قيادة المتهم وبصندوقها عدة أجولة وبسؤال قائدها عما إذا كان بحوزته مهمات أو أسلحة عسكرية فذكر له المتهم بأن جميع الأجولة بها محصول القمح وبفحص هذه الأجولة تبين أن جوالين منهما بهما نبات جافة وباتساعلامه من المتهم بدت عليه علامات الارتباك وتفتيشه لهذين الجوالين تبين أن كلا منهما يحوى سبعة وأربعون لفافة نبات يشبه نبات الحشيش المخدر وبمواجهته المتهم بما أقر بملكيته لها فقام بتسليمه للشاهد الثانى للتحفظ عليه ، وأضاف بأن المتهم يحوز المضبوطات بقصد الاتجار ، وشهد العريف بمضمون ما شهد به الشاهد الأول ، وشهد النقيب

بأن الشاهد الأول أبلغه بالواقعة فحضر لمكان الضبط ومواجهته المتهم بالمضبوطات أقر بملكيتها لها " . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن أورد واقعة الدعوى - على النحو المتقدم - وحصل أقوال شهودها بما يتلاءم تصويرها ، أردف ذلك بتحصيل اقرار الطاعن في قوله ط أقر المتهم بتحقيقات النيابة العامة بمجازته لنيابات البانجو المخدر بقصد الاتجار فيها " فإن ما أورده الحكم - فيما سلف - بالنسبة لاقرار الطاعن يحقق مراد الشارع الذى استوجبه فى المادة (٣١٠) من قانون الاجراءات الجنائية من بيان مؤدى الأدلة التى يستند إليها الحكم الصادر بالإدانة بما ينحسر به عن الحكم المطعون فيه دعوى القصور فى هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ومتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة فإن ذلك يكون محققا لحكم القانون ، ولما كان القصد الجنائى فى جريمة احراز أو حيازة أو نقل الجوهر المخدر يتحقق بعلم المخرز أو الحائز أو الناقل بأن ما يحوزه أو يحوزه أو ينقله من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلا عن هذا الركن إذا كان ما أوردته فى حكمها من الوقائع والظروف كافيا فى الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطقى كما هو الحال فى الدعوى المطروحة ، والتى لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة فيها أن الطاعن دفع بانتفاء هذا العلم ، فإن ما يثيره فى شأن عدم استظهار الحكم لأركان الجريمة وعلمه بكنه المادة المخدرة المضبوطة يكون على غير اساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد مؤدى أقوال المساعد أول وعند ايراده لأقوال زميله العريف أورد أنه شهد بمضمون ما شهد به الشاهد الأول ، وكان لا يعيب الحكم أن يحيل فى ايراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أنه لا يوجد تعارض بين أقوال كل من الشاهدين المذكورين بتحقيقات النيابة العامة بل جاءت أقوالهما خالية مما يظهر دعوى الخلاف أو التناقض بينهما ، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى الدفع بطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله " وحيث أنه فى شأن الدفع بطلان القبض والتفتيش بزعم أن الشاهد الأول ليس له حق التفتيش فغير صحيح إذ الثابت من أقوال هذا الشاهد والتى تطمئن إليها المحكمة أنه لم يقوم بتفتيش حافلة السيارة إلا بعد أن ساوره الشك

في الجوالين اللذين عثر بهما على النباتات المخدرة وقرر المتهم له بأن بهما دخانا أخضر وانتابته حالة ارتباك مما يبيح للشاهد عندئذ القبض عليه وتفتيشه لضبط ما عسى أن يكون معه من ممنوعات وهو الأمر الذي أسفر عنه ضبط النبات المخدر المضبوط " ، وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم صحيح في القانون ذلك بأن الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة على سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وهو أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا في موضع الريب والظن ، وكان هذا الوضع ينبى عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري والكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة (٢٤) من قانون الاجراءات الجنائية - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - والفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه من الأمور التي يستقل قاضي الموضوع بغير معقب مادام لاستنتاجه ما يسوغه ، كما أن التلبس على ما يبين من نص المادة (٣٠) من قانون الاجراءات الجنائية صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها وأن حالة التلبس بالجناية تبيح لمأمور الضبط القضائي - طبقا للمادتين ٤٣ ، ٤٦ من هذا القانون - أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه وأن يفتشه ، وتقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البحتة التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب ، مادامت النتيجة التي انتهت إليها تتفق منطقيا مع المدقمات والوقائع التي اثبتتها في حكمها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في منطق سليم ما انتاب رجل الضبط من ريب وظن بشأن تصرف الطاعن عندما سئل عن محتوى الجوالين من نباتات جافة وما ظهر عليه من ارتباك فإن مثل هذه الأمارات تبيح له استيقاف الطاعن ومنعه من السير بالسيارة قيادته للتحري والكشف عن حقيقة هذا الوضع ، كما يحق له القبض عليه وتفتيشه بعد ضبطه بارتكابه جنائية احراز المادة المخدرة وهي في حالة تلبس وتفتيش السيارة قيادته سواء كانت مملوكة أو مؤجرة له لأن حرمتها مستمدة من اتصالها بشخص حائزها ، وفضلا عن ذلك فقد تبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان شهود الاثبات من رجال المخابرات الحربية لحرس الحدود ، ولما كانت المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ قد حددت اعضاء الضبط القضائي العسكري ومن بينهم ضباط المخابرات الحربية في دائرة اختصاصهم ، وكانت المادة العشرون من القانون المذكور قد نصت

على أن لأعضاء الضبط القضائي العسكري كل في دائرة اختصاصه تفتيش الداخلين أو الخارجين - عسكريين كانوا أم مدنيين - من مناطق الأعمال العسكرية بمعرفة ضباط المخابرات الحربية هو أمر جائز قانوناً ، ولم يتطلب الشارع بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في احدى الحالات المبررة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور ، بل أنه يكفي أن يكون الشخص داخلاً أو خارجاً من مناطق الأعمال العسكرية حتى يثبت لضابط المخابرات الحربية المختص حق تفتيشه ، فغذا هو عشر أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة معاقب عليها في القانون العام ، فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء اجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول على أية مخالفة ، ولما كان الطاعن لا يمارى في أنه عند تفتيشه كان قادماً من احدى مناطق الأعمال العسكرية وأن التفتيش تم تحت اشراف ضابط المخابرات الحربية في دائرة اختصاصه ، فإن تفتيشه يكون صحيحاً ويكون الحكم إذ قضى برفض الدفع ببطلان الضبط والتفتيش قد اقترن بالصواب ، ولا يعيبه من بعد اغفاله بيان صفة مأمور الضبط القضائي واختصاصه المكاني إذ ليس في القانون ما يوجب ذكر هذا البيان مقروناً بشهادته لأن الأصل في الاجراءات الصحة وان يباشر رجل الضبط القضائي اعماله في حدود اختصاصه وهو ما لم يجحده الطاعن أو ينازع فيه سواء أمام محكمة الموضوع أو في اسباب طعنه ، ومتى كان الحكم - على ما سلف قد اثبت صحة القبض على الطاعن وتفتيشه فإن في هذا ما يتضمن بذاته الرد على ما اثاره الطاعن في شأن بطلان الدليل المستمد مما أسفر عنه الضبط والتفتيش وكذلك بطلان اعترافه لكونه ناشئاً عن هذا القبض بما يدل على اطراحه فضلاً عن أن الحكم قد عرض بعد ذلك لدفعه ببطلان اعترافه في التحقيقات بزعم أنه كان وليد اكراه أدبي كان يلاحقه ورد عليه بقوله أنه " قول غير سديد ولا تعول المحكمة عليه ، ذلك أنها تطمئن إلى ما قرره المتهم بالتحقيقات من سرد تفصيلي لحيازته للنبات المخدر المضبوط وشرائه بقصد بيعه والتكسب منه ، وهي تقارير صحيحة وصادرة من المتهم عن حرية وادراك وأن المتهم قرر بالتحقيقات بأنه يعي ما يقول ولم يتوعده أحد بشئ لكي يقرر ذلك ، بل أنه يذكر الحقيقة ، بل الأكثر من ذلك فقد أقر بالواقعة عند جلسة المعارضة في أمر حبسه الأمر الذي تطمئن معه المحكمة الى صحة صدق الاقرار الصادر منه بالتحقيقات " ، وهو تدليل سائغ في الرد على دفع الطاعن ببطلان اعترافه ، لما هو

مقرر من أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها بغير معقب تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه وليد اكراه أو أنه صدر من غير ارادة حرة منه مادامت تقيمه على اسباب سائغة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل - أشر ذلك - على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن وذلك بقوله " وحيث أنه عن قصد الاتجار فهو ثابت في حق المتهم من اقراره الذي اطمأنت إليه المحكمة بتحقيقات النيابة العامة ومن كبر الكمية المضبوطة ، وكان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية مستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها ، وإذا كان البين مما سلف أن المحكمة قد اقتنعت في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي أن حيازة الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار ، فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التدليل على توافر هذا القصد في حقه لا يكون سديدا ، كما أن المحكمة - على ما تقدم - قد استخلصت سلامة اعترافه بتحقيقات النيابة ، فليس له - من بعد - أن ينعي عليها استنادها الى اعترافه - ضمن ما تساندت اليه - في التدليل على توافر قصد الاتجار لديه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في كمها على اقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة في أن المدافع عن الطاعن قد تنازل عن سماع شاهد الإثبات الثالث النقيب بدلالة تأجيل الدعوى بناء على طلبه لمناقشة شهادتي الإثبات الأولين إلى جلسة حيث استمعت المحكمة لهما فيها وترافع المدافع عن الطاعن دون أن يطلب سماع ثالثهم الضابط المشار إليه . فليس له من بعد أن ينعي على المحكمة قعودها عن سماعه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم من اقوال الضابط له هو انه من اقواله بالتحقيقات ولم يعد الحكم فيما عول عليه منها من نص ما أنبأت عنه أو فحواه فقد انحسرت عنه بذلك دعوى الخطأ في التحصيل وفساد التدليل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٩٥

١. من المقرر أن المادة (٤٥٤) من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن " تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة إليه ، بصدر حكم نهائي فيها بالبراءة أو بالإدانة ، وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون " ، ومن ثم كان محظورا محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين .
٢. القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض .
٣. لما كانت محكمة الموضوع قد اكتفت في قبول الدفع المثار من المطعون ضدها - بقولها أن الصورة الرسمية المقدمة للمحضر مؤرخ بنفس تاريخ المحضر واسم المبلغ ومكان الواقعة دون بيان لوقائع الجنبحة الأخرى واساس وحدة الجريمة بينها وبين الجنبحة موضوع الطعن الحالي وما إذا كان الحكم الصادر في الدعوى الأولى نهائيا ، وبذلك جاء الحكم مشوبا بقصور في بيان العناصر الكافية والمؤدية الى قبول الدفع أو رفضه - يتسع له وجه الطعن - بما يعجز هذه المحكمة عن الفصل فيما هو مثار من خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ابتغاء الوقوف على وحدة الفصل في موضوع الدعويين أو تعدده على استقلال أو تعدده مع وحدة الغرض والارتباط .

الوقائع

اقيمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها اتلفت عمدا المنقول المبين الوصف والقيم بالأوراق المملوك لـ وترتب على ذلك ضرر مالي قيمته أكثر من خمسين جنيها ، وطلبت عقابها بالمادة ١/٣٦١ ، ٢ من قانون العقوبات ، ومحكمة

جنح قسم المنتزة قضت غيابيا عملا بمادة الاقحام بتغريم المتهمه مائة جنيه . عارضت وقضى في معارضتها بقبولها شكلا ، وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنفت ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

فطعنت النيابة العامة على هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجنبحة رقم قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك لاختلاف الواقعتين في الدعويين ولوقع كل منهما في زمان مختلف عن الأخرى ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه لما كانت المادة (٤٥٤) من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن " تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة إليه ، بصدر حكم نهائي فيها بالبراءة أو بالادانة ، وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون " ، ومن ثم كان محضورا محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين ، وكان القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد اكتفت في قبول الدفع المثار من المطعون ضدها - بقولها أن الصورة الرسمية المقدمة للمحضر مؤرخ بنفس تاريخ المحضر واسم المبلغ ومكان الواقعة دون بيان لوقائع الجنبحة الأخرى واساس وحدة الجريمة بينها وبين الجنبحة موضوع الطعن الحالي وما إذا كان الحكم الصادر في الدعوى الأولى نهائيا وبذلك جاء الحكم مشوبا بقصور في بيان العناصر الكافية والمؤدية إلى قبول الدفع أو رفضه - يتسع له وجه الطعن - بما يعجز هذه المحكمة عن الفصل فيما هو مشار من خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ابتغاء الوقوف على وحدة الفصل في موضوع الدعويين أو تعدده على استقلال أو تعدده مع وحدة الغرض والارتباط . الأمر الذي يعيب الحكم ويوجب نقضه وإعادة .

الطعن رقم ١٢٣٣٦ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٩٥

١. من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة ، كان ذلك محققا لحكم القانون .
٢. لما كان من المقرر أن التناقض في أقوال الشهود - بفرض وجوده - لا يعيب الحكم مادام أنه استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، فإن منعى الطاعن في شأن ما شاب أقوال الشهود من تناقض وتضارب ينحل في الواقع الى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب ولا يجوز اثارته امام محكمة النقض .
٣. لما كان من المقرر أنه يشترط في حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية أن تكون الجريمتان اللتان ارتكبهما الطاعن هما الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به ، وما كان دفع الخطر الحال به - بفرض وجوده - ليسوغ له الاعتداء على المجنى عليه بالضرب واتلاف زجاج محله خاصة وأن الطاعن لا يدعى أن المجنى عليه تشارك ابنه في الاعتداء عليه لم يرد بالأوراق ولا بمدونات الحكم أو تقرير اسباب الطعن شئ من ذلك . لما كان ذلك ، فإن دفاعه بقيام حالة الضرورة في هذه الصورة إنما يكون دفاعا ظاهر البطلان لا يستأهل ردا من المحكمة .
٤. من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص اسماء الخصوم في الدعوى والهيئة التي اصدرته وسائر بيانات الدياجة عدا التاريخ .

٥. لما كان البين من الحكم الابتدائي أنه حمل توقيع كاتب الجلسة هذا فضلا عن أن نص المادة (٣١٢) من قانون الاجراءات الجنائية لم يرتب بطلانا على خلو الحكم من توقيعه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه . أولا : أحدث عمدا —
الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى المرفق والتي اعجزته عن اعماله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما مستخدما فى ذلك اداة . ثانيا : أتلّف عمدا الأشياء المبيّنة وصفا وقيمة بالأوراق المملوكة للمجنى عليه سالف الذكر ، وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٤٢ - ٣ ، ٣٦١ من قانون العقوبات ، وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جناح الحقائق قضت حضوريا عملا بمادتى الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل عن التهمة الأولى وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ وبتغريمه خمسين جنيها عن التهمة الثانية والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحاكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن الأستاذ نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق

النقض فى الخ

المحكمة

لما كان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كافيا فى تفهم الواقعة بأركانها

وظروفها حسبما استخلصته المحكمة ، كان ذلك محققا لحكم القانون . لما كان ذلك ، وكان التناقض في أقوال الشهود - بفرض وجوده - لا يعيب الحكم مادام أنه استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، فإن منعى الطاعن في شأن ما شاب أقوال الشهود من تناقض وتضارب ينحل في الواقع الى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب ولا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يشترط في حالة الضرورة التي تستقطب المسؤولية أن تكون الجريمة اللتان ارتكبهما الطاعن هما الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به ، وما كان دفع الخطر الحال به - بفرض وجوده - ليسوغ له الاعتداء على المجنى عليه بالضرب واتلاف زجاج محله خاصة وأن الطاعن لا يدعى أن المجنى عليه شارك ابنه في الاعتداء عليه ولم يرد بالأوراق ولا بمدونات الحكم أو تقرير اسباب الطعن شئ من ذلك . لما كان ذلك ، فإن دفاعه بقيام حالة الضرورة في هذا الصورة إنما يكون دفاعا ظاهر البطلان لا يستأهل ردا من المحكمة . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة الحكم الصادر من محكمة أول درجة والذي اعتنق الحكم المطعون فيه بأسبابه ، أنه قد خلا من بيان الهيئة التي اصدرته ، إلا أن محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية قد تضمنت هذا البيان ، وإذ كان من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص اسماء الخصوم في الدعوى والهيئة التي اصدرته وسائر بيانات الدباجة عدا التاريخ ، وكان الطاعن لا يجادل في أن هذه الهيئة هي التي سمعت المرافعة أو أن النيابة العامة كانت ممثلة في مرحلة المحاكمة ، فإن ما ينعاه في هذا الخصوص لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الابتدائي أنه حمل توقيع كاتب الجلسة هذا فضلا عن أن نص المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية لم يرتب بطلانا على خلو الحكم من توقيع . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس بما يوجب التقرير بعدم قبوله والزام الطاعن المصاريف المدنية .

الطعن رقم ٤٦١٠ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٩٥

من المقرر أن التعويضات المنصوص عليها في القوانين المتعلقة والرسوم ومن بينها قانون الضريبة على الاستهلاك رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ هي من قبيل العقوبات التكميلية التي تنطوي على عنصر التعويض وأنه يسرى في شأنها القواعد القانونية العامة في شأن العقوبات ، وكانت هذه العقوبة التكميلية لا تقوم إلا على الدعوى الجنائية فإن الحكم ببراءة المتهم يشمل حتما عقوبة التعويض التكميلية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وبعد المداولة قانونا .

من حيث أن البين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه في تاريخ ١٩٨٦/٢/٦ قُرب من سداد الضريبة على الاستهلاك المقررة على السلعة التي يقوم ببيعها في محله (شرايط كاسيت) ، وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ١٤ ، ٤٨ ، ٥٣ ، ٥٤ من قانون الضريبة على الاستهلاك رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ وقد قضى الحكم المطعون فيه ببراءته من التهمة المسندة اليه تأسيسا على أن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ قد ألغى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ، وبذلك يعد قانونا أصلا للمتهم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التعويضات المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم ومن بينها قانون الضريبة على الاستهلاك رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ هي من قبيل العقوبات التكميلية التي تنطوي على عنصر التعويض وأنه يسرى في شأنها القواعد القانونية العامة في شأن العقوبات ، وكانت هذه العقوبة التكميلية لا تقوم إلا على الدعوى الجنائية فإن الحكم ببراءة المتهم يشمل حتما عقوبة التعويض التكميلية ، ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يجوز للخزانة

العامة أن تتدخل أمام المحكمة الجنائية بطلب الحكم بهذا التعويض ثم الطعن في الحكم الذي يصدره في شأنه ، ومن ثم فإن الطعن المائل يكون جائزا . لما كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من قانون العقوبات قد نصت على أن " يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره ، وكان قد صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات المعمول به اعتبارا من الثالث من مايو سنة ١٩٩١ وألغى العمل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة على الاستهلاك بموجب المادة الثانية من مواد اصداره ، وكانت التهمة التى نسبتها النيابة العامة هى فى وصفها الصحيح وتكييفها الحق حيازة سلعة خاضعة لهذه الضريبة (شرائط كاسي) بغرض التجارة دون أن تكون مصحوبة بمستندات تفيد سداد الضريبة - وهو ما يسلم به الطاعن فى اسباب طعنه - المعاقب عليها بالمادتين ٥٣ ، ٥٤ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨١ المار ذكره . لما كان ذلك ، وكان النص فى المادة الثانية من قانون الضريبة العامة على المبيعات على أن " تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلع المصنعة المحلية والسمتوردة إلا ما استثنى بنص خاص ، وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون " ، وفى المادة الثالثة على أن " يكون سعر الضريبة على السلع ١٠ ٪ وذلك عدا السلع المبينة فى الجدول رقم (١) الموافق فيكون سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل منها ، ويحدد الجدول رقم (٢) المرافق سعر الضريبة على الخدمات ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية اعفاء بعض السلع من الضريبة وتعديل سعر الضريبة على بعض السلع ، كما يجوز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقمي (١ ، ٢) المرافقين " ، وفى المادة السادسة على أن " تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقا لأحكام هذا القانون ويعتبر فى حكم البيع قيام المكلف باستعمال السلعة أو الاستفادة من الخدمة فى اغراض خاصة أو شخصيه أو

التصرف فيها بأى من التصرفات القانونية ... " ثم فى المادة (٤٣) على أنه " معد
عدم الإخلال بأية عقوبة أشد بقضى بها قانونا آخر يعاقب على التهرب من الضريبة
أو الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا
تجاوز خمسة آلاف أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وبحكم على الفاعلين والشركاء
متضامين بالضريبة والضريبة الإضافية وتعويض لا يجوز ثلاثة أمثال الضريبة وإذا
تعذر تقدير الضريبة قدرت المحكمة التعويض بما لا يجاوز خمسين ألف جنيه ... " ،
وفى المادة (٤٧) الواردة فى الباب الثانى عشر تحت عنوان (أحكام انتقالية) على أن "
تسرى أحكام هذا القانون على السلع المبينة فى الجدول رقم (١) الموافق وذلك لا
يتعارض مع الأحكام الواردة بهذا الجدول والأحكام الآتية : ١- ، ٢-
، ٤- ، ٥- ، ٦- ، ٧- ، ٨- ، ٩-
مع عدم الإخلال بحالات التهرب الواردة بالمادة (٤٤) من هذا القانون يعد تهربا
بالنسبة لهذه السلع يعاقب عليه بالعقوبات المقررة بتلك المادة الحالات الآتية : أ)
حيازة السلع الخاضعة للضريبة بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة ويفترض العلم إذا
لم يقدم من وجدت فى حيازته هذه السلع المستندات الدالة على سداد الضريبة... الخ
، كل ذلك يدل على أن الشارع قد قسم التهرب من أداء هذه الضريبة إلى
نوعين : تهرب فعلى يرد كافة السلع المصنعة المحلية والمستوردة إلا ما استثنى بنص
خاص ، ومن بينها السلع الواردة بالجدول رقم (١) المرافق للقانون وكذلك
الخدمات الواردة بالجدول رقم ٢٥ المرافق وحدد الواقعة المنشئة للضريبة أما بتمام
البيع للسلعة أو أداء الخدمة أو باستعمال السلعة أو التصرف فيها على النحو المبين
بالمادة السادسة آنفة البيان ، وتهرب حكى يقع بمجرد حيازة السلعة بقصد الاتجار
مع العلم بأنها مهربة ولو لم تتحقق الواقعة المنشئة للضريبة بتمام بيع السلعة
وبارتكاب فعل من الأفعال الأخرى المبينة بالمادة السادسة من القانون السالف
الإشارة إليها وفترض العلم إذا لم يقدم من وجدت فى حيازته هذه السلع المستندات

الدالة على سداد الضريبة ، وقصر هذا النوع من التهرب - التهرب الحكم - على السلع المبينة على سبيل الحصر في الجدول رقم (١) المرفق بالقانون . لما كان ذلك ، وكانت السلعة موضوع الاتهام في الدعوى الماثلة وهى (شرائط كاسيت) لم ترد بالجدول رقم (١) المرفق بقانون الضريبة العامة على المبيعات المشار إليه ، فإن حيازتها بقصد الاتجار دون تقديم المستندات الدالة على سداد الضريبة المستحقة عليها وأن كان معاقبا عليها بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ الملغى قد أوضحت بموجب قانونا الضريبة العامة على المبيعات فعلا غير مؤثم . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى الجنائية لما يفصل فيها بعد بحكم بات فإن القانون الأخير - باعتباره القانون الأصلح للمتتهم - يكون هو الواجب التطبيق عليها . لما كان ذلك ، وكان قضاء الحكم المطعون فيه يلتقى في نتيجته مع هذا النظر فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم يكون غير منتج طالما أن الفعل ذاته قد أضحى غير مؤثم ويكون طعنه برمته على غير اساس متعينا التقرير بعدم قبوله .

الطعن رقم ٢٧٤٢٧ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٩٥

من المقرر أن الحد المعاقب على نقله أو ازالته طبقا لنص المادة (٣٥٨) من قانون العقوبات هو الحد الثابت برضاء الطرفين أو بحكم القضاء أو المتعارف عليه من قديم الزمان على أنه هو الحد الفاصل بين ملكين متجاورين . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالادانة على مجرد الاستناد على ما انتهى اليه تقرير الخبير من إزالة الحد دون أن يستظهر الحكم ما إذا كان الحد محل الجريمة قد تم وضعه تنفيذا لحكم قضائي أو أن الطاعنين قد ارتضياه فإنه يكون معيا بالقصور .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما : ازالا الحد المنوه عنه بالمعينة والذي يفصل بينهما وبين بالأرض الموضحة بالمعينة المرفقة مخالفا بذلك القانون ، وطلبت عقابهما بالمادة (٣٥٨) من قانون العقوبات ، وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جناح ابشواى قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس كل منهما ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيها والزامهما بأن يؤديا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ز استأنفا . ومحكمة الفيوم الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا اعتباريا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . عارضا وقضى في معارضتهما بقبولها شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم الغيابي المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ نيابة عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض

..... الخ .

المحكمة

من حيث إن ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبما بجريمة إزالة حد فاصل بين ملكين متجاورين قد شابه القصور في التسبب ، ذلك أنه لم يستظهر أركان الجريمة التي نصت عليها المادة (٣٥٨) من قانون العقوبات ولم يستظهر ما إذا كان الحد الفاصل متعارفا عليه من قديم الزمان أو برضاء الطرفين أو بحكم قضائي ، مما يعيبه ويسوجب نقضه .

ومن حيث إنه من المقرر أن الحد المعاقب على نقله أو ازالته طبقا لنص المادة (٣٥٨) من قانون العقوبات هو الحد الثابت برضاء الطرفين أو بحكم القضاء أو المتعارف عليه من قديم الزمان على أنه هو الحد الفاصل بين ملكين متجاورين . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالإدالة على مجرد الاستناد على ما انتهى إليه تقرير الخبير من إزالة الحد دون أن يستظهر الحكم ما إذا كان الحد محل الجريمة قد تم وضعه تنفيذا لحكم قضائي أو أن الطاعنين قد ارتضياه ، فإنه يكون معيبا بالقصور الذي لا تستطيع معه محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها مما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ٢٩٨١٠ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٩٥

لما كانت المادة (٣١٢) من قانون العقوبات تنص على أنه " لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب المجنى عليه ، وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها . كما أن له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أى وقت شاء " ، وكانت هذه المادة تضع قيوداً على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بمجعله متوقفاً على طلب المجنى عليه كما تضع حداً لتنفيذها الحكم النهائي على الجاني بتحويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم في أى وقت شاء ، وإذا كانت الغاية من كل من هذا الحد وذلك القيد الواردين في باب هي الحفاظ على الأواصر العائلية التي تربط بين المجنى عليه والجاني ، فلزم أن ينسب أثرهما إلى جريمة التبديد - مثار الطعن - لوقوعها كالسرقة اضراراً بمال من ورد ذكرهم بذلك النص ، وهو ما استقر عليه قضاء النقض . لما كان ذلك ، وكانت الزوجة المجنى عليها قد نسبت إلى زوجها الطاعن تبديد منقولاتها ، وحضرت أمام المحكمة الاستئنافية بجلسته وأقرت بأنها تسلمت جميع أعيان جهازها وبالصلح والتنازل الموثق المقدم من الطاعن بذات الجلسة والمرفق بملف الطعن ، فإن هذا التزول يرتب أثره القانوني وهو انقضاء الدعوى الجنائية عملاً بحكم المادة ٣١٢ سالفة الذكر - ولا ينال من ذلك ما أفصحت عنه المجنى عليها بمحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية من انفصام العلاقة الزوجية بينها وبين الطاعن بالطلاق لأن تحويل المجنى عليه حق التنازل جاء صريحاً وغير مقيّد ببقاء الزوجية وقت التنازل ، وهو ما يتمشى مع المحكمة التي تغيها الشارع وأشير إليها في تقرير لجنة الشؤون التشريعية والمذكورة التفسيرية وهي التستر على أسرار العائلات صوتاً لسمعتها وحفظاً لكيان الأسرة وهي معنى يفيد منه باقى اقراها بعد وقوع

الطلاق . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بتنازل المجنى عليها عن دعواها.

الوقائع

اقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بالطريق المباشر أمام محكمة جناح مركز طنطا بوصف أن الطاعن بدد المنقولات المبينة بقائمة جهازها والمسلمة اليه على سبيل عارية الاستعمال فاختلسها لنفسه اضرارا بها. وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات والزامه بأن تؤدي لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حذوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت استأنف ومحكمة طنطا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حذوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تبديد منقولات اضرارا بزوجه وألزمه بالتعويض قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم لم يعرض لدفاع الطاعن - المؤيد بالمستندات - من أن المجنى عليها أقرت امام محكمة ثانى درجة باستلام من الطاعن وتصالحت معه وتنازلت عن دعواها قبله، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث إنه لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه " لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب المجنى عليه وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في اية حالة كانت عليها .

كما أن له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أى وقت شاء" . وكانت هذه المادة تضع قيودا على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بجعله متوقفا على طلب المجنى عليه كما تضع حدا لتنفيذها الحكم النهائي على الجاني بتحويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم في أى وقت شاء" وإذا كانت الغاية من كل من هذا الحد وذلك القيد الواردين في باب السرقة هي الحفاظ على الأواصر العائلية التي تربط بين المجنى عليه والجاني ، فلزم أن ينسب أثرهما الى جريمة التبديد - مثار الطعن - لوقوعها كالسرقة اضرارا بمال من ورد ذكرهم بذلك النص ، وهو ما استقر عليه قضاء النقض . لما كان ذلك ، وكانت الزوجة المجنى عليها قد نسبت الى زوجها الطاعن تبديد منقولاتها ، وحضرت أمام المحكمة الاستئنافية بجلسة وأقرت بأنها تسلمت جميع أعيان جهازها وبالصلح والتنازل الموثق المقدم من الطاعن بذات الجلسة والمرفق بملف الطعن ، فإن هذا التزول يربط أثره القانوني وهو انقضاء الدعوى الجنائية عملا بحكم المادة ٣١٢ سالفه الذكر - ولا ينال من ذلك ما أفصحت عنه المجنى عليها بمحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية من انفصام العلاقة الزوجية بينها وبين الطاعن بالطلاق لأن تحويل المجنى عليه حق التنازل جاء صريحا وغير مقيد ببقاء الزوجية وقت التنازل ، وهو ما يتمشى مع المحكمة التي تغيها الشارع وأشير إليها في تقرير لجنة الشئون التشريعية والمذكورة التفسيرية وهي التستر على أسرار العائلات صونا لسمعتها وحفظا لكيان الأسرة وهي معنى يفيد منه باقى أفرادها بعد وقوع الطلاق . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بتنازل المجنى عليها عن دعواها.

الطعن رقم ٦٤٩٢ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٩٥

من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى بمضى المدة من الدفع الجوهري المتعلقة بالنظام العام مما يتعين معه على المحكمة أن ترد عليه ردا كافيا سائغا ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه ردا على الدفع سالف الإشارة قد جاء مخالفا لصحيح القانون ذلك انه اعتبر الجريمة المسندة إلى الطاعن قد وقعت في تاريخ تقديم الشيك إلى البنك مع أن التقادم المنهي للدعوى الجنائية يبدأ سريانه من وقت التسليم لما هو مقرر من ان جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات أما تقديم الشيك إلى البنك فلا شأن له في توافر أركان الجريمة بل هو اجراء مبادئ متجه إلى استيفاء مقابل الشيك ، وما إفادة البنك بعدم وجود الرصيد إلا إجراء كاشفا للجريمة التي تحققت بإعطاء الشيك للمستفيد مع قيام القصد الجنائي سواء عاصر هذا الإجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها.

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح قسم قصر النيل ضد الطاعن بوصف أنه أعطى له شيكا لا يقابله رصيد قائم وقائم للسحب مع علمه بذلك . وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع له مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غاييا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة ألف جنيه لوقف التنفيذ وبإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه

على سبيل التعويض المؤقت . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه . أستأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بميزة استثنائية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إعطاء شيك بدون رصيد ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه دفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة إلا أن المحكمة ردت على دفعه بما لا يتفق وصحيح القانون ، بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل الدفع المبدى من الطاعن بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة اطرحه في قوله " وحيث أنه عن الدفع المبدى من الحاضر مع المتهم بانقضاء الدعوى الجنائية لمضى ثلاث سنوات على تاريخ سحب الشيك في ١٩٨٣/٣/٢٤ حيث أقيمت الدعوى في ١٩٨٦/٨/٢١ فهذا الدفع في غير محله ذلك لأنه من المقرر قانونا طبقا لنص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن الدعوى الجنائية تنقضى في مواد الجرح بمضى ثلاث سنين ، وكان من المقرر أن جريمة إصدار الشيك بدون رصيد تتم بمجرد سحب الشيك دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب ، على أن هذه الجريمة يتحقق وقوعها عند تقديم الشيك للمسحوب عليه دون وجود رصيد للساحب في هذا التاريخ مادام الشيك لم يسقط بالتقادم الخمسى المنصوص عليه في القانون المدنى ، ولما كان البين من أوراق الدعوى أن الشيك محل الدعوى قدم إلى البنك في ١٩٨٤/٤/٣٠ وجاء رد البنك بالرجوع على الساحب لعدم مطابقة التوقيع وأن الرصيد لا يسمح فمئذ ذلك التاريخ تتحقق أركان جريمة الشيك بدون رصيد ويبدأ التقادم الثلاثى المنصوص عليه في المادة ١٥

من قانون الاجراءات الجنائية سالف الإشارة من تاريخ تقديم الشيك للبنك في ١٩٨٤/٤/٣٠ ، وإذا أقيمت الدعوى في ١٩٨٦/٨/٢١ قبل مضي مدة التقادم الثلاثي فمن ثم يكون الدفع على غير أساس متعينا القضاء برفضه وكان لا ينال من ذلك أن يقوم المدعى بالحق المدني بتغيير تاريخ سحب الشيك من ١٩٨٣/٣/٢٤ الى ١٩٨٤/٣/٢٤ لأنه كما سلف لا تبدأ مدة التقادم إلا من تاريخ تقديم الشيك للبنك والذي تم في ١٩٨٤/٤/٣٠ ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى بمضي المدة من الدفوع الجوهرية المتعلقة بالنظام العام مما يتعين معه على المحكمة أن ترد عليه ردا كافيا سائغا ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه ردا على الدفع سالف الإشارة قد جاء مخالفا لصحيح القانون ذلك أنه اعتبر الجريمة المسندة إلى الطاعن قد وقعت في تاريخ تقديم الشيك إلى البنك مع أن التقادم المنهى للدعوى الجنائية يبدأ سريانه من وقت التسليم لما هو مقرر من أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات أما تقديم الشيك إلى البنك فلا شأن له في توافر أركان الجريمة بل هو إجراء مادي متجه إلى استيفاء مقابل الشيك، وما افادة البنك بعدم وجود الرصيد إلا إجراء كاشفا للجريمة التي تحققت بإعطاء الشيك للمستفيد مع قيام القصد الجنائي سواء عاصر هذا الإجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإعادة وإلزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

الطعن رقم ٥٤٨٦ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٩٥

١. من المقرر أن الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة إلا بالنسبة إلى الموظفين أو المستخدمين العامين دون غيرهم لما يرتكبونه من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها.
٢. من المقرر أن الموظف العام الذي يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق .
٣. من المقرر أنه لكي يكتسب العاملون في خدمة مرفق عام صفة الموظف العام يجب أن يكون المرفق مدارا بمعرفة الدولة عن طريق الاستغلال المباشر.
٤. لما كان الحكم المطعون فيه قد أطلق القول بأن المطعون ضده موظف عام وأسبغ عليه الحماية المقررة في المادة ٦٣/٣ من قانون الإجراءات الجنائية دون أن يفصح عن مسمى العمل الذي يباشره وهو ما لا يكفي للتدليل على توافر صفة الموظف العام أو المستخدم العام للمطعون ضده كي تنعطف عليه الحماية المقررة بنص المادة سالفه الين ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن بما يعجز النقض عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح والتقرير برأى فيما تثيره النيابة العامة من دعوى الخطأ في تطبيق القانون ، وإذ كان هذا القصور له الصدارة على وجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده - وآخرين - بأنه حاز بقصد البيع شيئاً من أغذية الانسان " زيت طعام " مغشوشاً مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ١،٢/٥،٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ، ١/٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ . ومحكمة جناح شربين قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة جنيه ونشر ملخص الحكم في جريدتين رسميتين على نفقته . عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف ومحكمة المنصورة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني ز فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض فيالخ.

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه إذ قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن اعتبر المطعون ضده - وهو أمين مخزن بالشركة العامة لتجارة السلع الغذائية بالجملة في حكم الموظف العام يتمتع بالحماية المقررة في المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية حال أنه ليس موظفاً عاماً ، بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه اقام قضاءه بعدم قبول الدعوى الجنائية على قوله " وحيث أن الثابت من الأوراق أن المتهم موظف عام وأن الواقعة وقعت أثناء وبسبب العمل فضلاً عن أنه لا يوجد إذن من النيابة العامة برفع الدعوى قبل المتهم فيتعين عدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني طبقاً للمادة ٦٣ أ.ج " . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من النائب العام

أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة إلا بالنسبة إلى الموظفين أو المستخدمين العاملين دون غيرهم لما يرتكبونه من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها ، وكان من المقرر أن الموظف العام هو الذي يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق وأنه لكي يكتسب العاملون في خدمة مرفق عام صفة الموظف العام يجب أن يكون المرفق مدارا بمعرفة الدولة عن طريق الاستغلال المباشر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق القول بأن المطعون ضده موظف عام وأسبغ عليه الحماية المقررة في المادة ٣/٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية دون أن يفصح عن مسمى العمل الذي يباشره وهو ما لا يكفي للتدليل على توافر صفة الموظف العام أو المستخدم العام للمطعون ضده كي تنعطف عليه الحماية المقررة بنص المادة سالفه البيان ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح والتقرير برأى فيما تثيره النيابة العامة من دعوى الخطأ في تطبيق القانون ، وإذا كان هذا القصور له الصدارة على وجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٩٥

١. لما كان بين من محاضر جلسات المحكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور الإذن ، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفع لم يبد أمامها . هذا فضلا عما هو مقرر من أن الدفع بصدر الإذن بعد الضبط والتفتيش هو دفاع موضوعي يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها في حكمها.

٢. من المقرر أنه لا يلزم وجود ورقة الإذن بالقبض والتفتيش بيد مأمور الضبط القضائي وقت لإجرائهما . إذ لا يشترط القانون إلا أن يكون الإذن ثابتا بالكتابة وهو ما لا يجادل الطاعن في حصوله ، فإنه لا جناح على المحكمة إن هي التفتت عن الدفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم اطلاع الطاعن على الإذن قبل البدء في تنفيذه ، إذ هو لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ، فلا يستأهل ردا من المحكمة .

٣. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأنه متى كانت المحكمة قد أقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره واقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

٤. من المقرر أن الادعاء بتلفيق الاتهام هو من الأمور الموضوعية التي لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض.

٥. لما كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة التي اختتمت بصدوره الحكم المطعون فيه أن الطاعن اقتصر على القول بقصور تحقیقات النيابة في عبارة عامة مرسله لا تشتمل على بيان مقصده منها ، ودون أن يطلب إلى محكمة اتخاذ إجراء معين في هذا الشأن ، فإن النعی على الحكم إغفاله الرد على هذا الدفاع يكون غير قويم ، هذا فضلا عن أن ما أثاره الدفاع فيما سلف لا يعدو أن يكون تعيبا للتحقیق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم .

٦. من المقرر أن تعيب التحقيق الذي تجريه النيابة لا تأثير له على سلامة الحكم ، والأصل أن العبرة عند المحاكمة هي بالتحقیق الذي تجريه المحكمة بنفسها ، ومادام لم يطلب الدفاع إليها استكمال ما قد يكون بالتحقیقات الابتدائية من نقص أو عيب ، فليس له أن يتخذ من ذلك سببا لمنعاه.

٧. لما كان الطاعن لم يثر شيئا بخصوص وصف التهمة أمام محكمة الموضوع ، فلا يجوز له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

٨. لما كان أفراد الضابط بالشهادة على واقعة الضبط لا ينال من سلامة أقواله كدليل في الدعوى لما هو مقرر من أن وزن أقوال الشاهد وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تزلها المنزلة التي تراها وتقديرها التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب، وهي متى أخذت بشهادته ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون سليما .

٩. لما كان الدليل المستمد من أقوال الضابط - شاهد الاتبات الأول - الذي أخذت به محكمة الموضوع واطمأنت إليه غير متعارض مع الدليل المستمد من تقرير المعمل الكيماوى ، فإن دعوى التناقض بين هذين تكون ولا محل لها . هذا إلى أنه لا جدوى من النعی على الحكم في هذا الخصوص ، مادام قد أثبت العثر على

آثار لمخدر الحشيش في جيوب الطاعن الثلاثة ، وهو ما لا يجادل فيه - بل يسلم به في أسباب طعنه ، مما يصح قانونا حمل العقوبة المحكوم بها على إحراز هذه الآثار.

- ١٠ . من المقرر أن إجراءات التحريز إنما قص بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ، ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا، بل ترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وإذ كان مفاد ما أورده الحكم هو أن المحكمة اطمأنت إلى أن المخدر الذي ضبط مع الطاعن هو بذاته الذي سلم إلى النيابة العامة وتم تحليله وثقت بسلامة إجراءات التحريز ، فإن النعى على الحكم في هذا الوجه ينحل الى جدل موضوعي لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض.
- ١١ . لما كان لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان الطاعن مصلحة فيه باعتبار أن المصلحة مناط الطعن ، فحيث تنتفى لا يكون الطعن مقبولا.

الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا " حشيش " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وأحالته إلى محكمة جنايات الجيزة لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بالمواد ١، ٢، ٣٨، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند ٥٧ من القسم الثاني من الجدول رقم ١ الملحق به مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ست سنوات وتغريمه خمسين ألف جنيه وبمصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن إحراز المخدر مجرد من أي قصد من القصد .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد من القصد قد شابه القصور في السبب والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه تمسك في دفاعه أمام المحكمة ببطلان إجراءات القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور إذن النيابة العامة بذلك ، ولأن الضابط - شاهد الإثبات الأول - لم يطلع على هذا الإذن قبل البدء في تنفيذه ، وبعدم جدية التحريات التي بنى عليها أمر التفتيش ، وبتلفيق الاتهام وقصور تحقيقات النيابة ، وبأن الفعل المسند إليه لا يخضع للوصف الذي اسبغته النيابة العامة عليه ، فضلا عن انفراد الضابط المذكور بالشهادة ، وتناقض أقواله مع تقرير المعمل الكيماوى في خصوص مكان العثور على المخدر المضبوط ، وانقطاع صلة الطاعن بالحرز المرسل إلى النيابة لامتداد يد العبث إليه إلا أن المحكمة التفتت عن أوجه الدفاع إيرادا لها وردا عليها ، هذا إلى أن الحكم نفى قصد الاتجار لديه برغم ما أثبتته التحريات من أنه يتجر في المواد المخدرة ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور الإذن ، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفع لم يبد أمامها . هذا فضلا عما هو مقرر من أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش هو دفاع موضوعي يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن اخذا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها في حكمها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يلزم وجود ورقة الإذن بالقبض والتفتيش بيد مأمور الضبط القضائي وقت إجرائهما ، إذ لا يشترط القانون إلا أن يكون ثابتا بالكتابة ، وهو ما لا يجادل

الطاعن في حصوله ، فإنه لا جناح على المحكمة إن هي التفت عن الدفع بطلان القبض والتفتيش لعدم اطلاع الطاعن على الإذن قبل البدء في تنفيذه ، إذ هو لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ، فلا يستأهل ردا من المحكمة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره واقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش اطمئنانا منها إلى جدية الاستدلالات التي بنى عليها ، فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الادعاء بتلفيق الاتهام هو من الأمور الموضوعية التي لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض ، فإن منعى الطاعن في هذا المقام يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة التي اختتمت بصدر الحكم المطعون فيه أن الطاعن اقتصر على القول بقصور تحقیقات النيابة في عبارة عامة مرسلة لا تشتمل على بيان مقصده منها ، ودون أن يطلب إلى المحكمة اتخاذ اجراء معين هذا في هذا الشأن ، فإن النعى على الحكم اغفاله الرد على هذا الدفاع يكون غير قويم . هذا فضلا عن أن ما اثاره الدفاع فيما سلف لا يعدو أن يكون تعيبا للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، إذ من المقرر أن تعيب التحقيق الذي تجريه النيابة لا تأثير له على سلامة الحكم ، والأصل أن العبرة عند المحاكمة هي بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها ، ومادام لم يطلب الدفاع إليها استكمال ما قد يكون بالتحقيقات الابتدائية من نقص أو عيب ، فليس له أن يتخذ من ذلك سببا لمنعاه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يثر شيئا بخصوص وصف التهمة أمام محكمة الموضوع ، فلا يجوز له أن يثر ذلك لأول مرة أمام محكمة

النقض ، هذا الى أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تسير النيابة العامة في الوصف الذى اسبغته النيابة العامة على الفعل المسند إلى الطاعن ، وإنما ردت الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذى رأت هي أنه الوصف القانونى السليم فاستبعدت قصد الاتجار واعتبرت الاحراز مجردا من أى قصد من القصد الخاصة ، فإن النعى على الحكم فى هذا المنحى يكون على غير اساس . لما كان ذلك ، وكان انفراد الضابط بالشهادة على واقعة الضبط والتفتيش لا ينال من سلامة أقواله كدليل فى الدعوى لما هو مقرر من أن وزن اقوال الشاهد وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تتركها المترلة التى تراها وتقدرها التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب ، وهى متى أخذت بشهادته ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سليما . لما كان ذلك ، وكان الدليل المستمد من اقوال الضابط - شاهد الاثبات الأول - الذى أخذت به محكمة الموضوع واطمأنت إليه غير متعارض مع الدليل المستمد من تقرير العمل الكيماوى ، فإن دعوى التناقض بين هذين الدليلين تكون ولا محل لها . هذا إلى أنه لا جدوى من النعى على الحكم فى هذا الخصوص ، مادام قد أثبت العثور على آثار المخدر الحشيش فى جيوب الطاعن الثلاثة . وهو ما لا يجادل فيه - بل يسلم به فى اسباب طعنه ، مما بصح قانونا حمل العفونة المحكوم بها على احراز هذه الآثار . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن احراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ، ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا ، بل ترك الأمر فى ذلك إلى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل ، وإذا كان مفاد ما أورده الحكم هو أن المحكمة اطمأنت الى أن المخدر الذى ضبط مع الطاعن هو بذاته الذى سلم الى النيابة العامة وتم تحليله ووثقت بسلامة اجراءات التحريز ، فإن النعى على الحكم فى هذا الوجه ينحل الى جدل موضوعى لا يقبل اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم

إلا ما كان للطاعن مصلحة فيه باعتبار أن المصلحة مناط الطعن ، فحيث تنتفى لا يكون الطعن مقبولا ، فإن ما يثيره الطاعن من نفى الحكم قصد الاتجار لديه برغم ما أثبتته التحريات من أنه يتجر بالمواد المخدرة لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٦٠٣٩٨ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٥

من المقرر أنه إذا صدر حكم في الدعوى الجنائية بانقضائها لوفاة المتهم ثم تبين أن المتهم لا يزال على قيد الحياة فإن ما وقعت فيه المحكمة إنما هو مجرد خطأ مادي . من سلطة محكمة الموضوع اصلاحه ، وسبيل ذلك الرجوع إلى المحكمة نفسها التي اصدرته لتستدرك هي خطأها . إذ لا يجوز أن يلجأ إلى محكمة النقض لتصحيح مثل هذا الخطأ . ذلك لأن محكمة النقض ليست سلطة عليا فيما يتعلق بالوقائع وتصحيحها ، ولأن طريق الطعن لديها غير اعتيادي لا يسار فيه إلا حيث لا يكون هناك سبيل لمحكمة الموضوع لتصحيح ما وقع من خطأ ، كما لا يصح القول بأن هناك حكما حاز قوة الشيء المحكوم فيه لا يصح الغدول عنه . لأنه لا يصدر في دعوى مرددة بين خصمين معلنين بالحضور أو حاضرين يدلي كل منهما بحجته للمحكمة ثم تفضل هي فيها باعتبارها خصومة بين متخاصمين . بل هو يصدر غيابيا بغير اعلان لا فاصلا في خصومه أو دعوى . لما كان ما تقدم - فإن الطعن يكون غير جائزا لتوجيهه الى حكم غير قابل له والنيابة العامة وشأنها أن تطلب إلى المحكمة التي حكمت بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم ارجاع الأمر إلى نصابه إذا كان المتهم على قيد الحياة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها وآخرين بأنها : (١) فتحت وأدارت منزل للفجور والدعرة . (٢) اعتادت ممارسة الدعارة مع الرجال دون تمييز . (٣) حرضت أنثى لا يتجاوز عمرها الحادى والعشرين عاما على ارتكاب الدعارة ، وطلبت عقابها بالمواد ١/١ ، ١/٨ ، ٩/٩ هـ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٠ ، ومحكمة جناح بندر أسوان قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهمه سنة مع

الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ وغلق المنزل المدار للدعارة لمدة ثلاثة اشهر . استأنفت كل من النيابة العامة والمطعون ضدها والآخرين ومحكمة اسوان الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بحبس المطعون ضدها سنة وتغريمها مائة جنية وغلق المنزل ومصادرة الأمتعة والأثاث . عارضت (المطعون ضدها) وقضى في معارضتها بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاتها .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض في الخ

المحكمة

حيث إنه من المقرر أنه إذا صدر حكم في الدعوى الجنائية بانقضاء لوفاة المتهم ثم تبين أن المتهم لا يزال على قيد الحياة فإن ما وقعت فيه المحكمة إنما هو مجرد خطأ مادي . من سلطة محكمة الموضوع اصلاحه ، وسبيل ذلك الرجوع الى المحكمة نفسها التي اصدرته لتستدرك هي خطأها . إذ لا يجوز أن يلجأ إلى محكمة النقض لتصحيح مثل هذا الخطأ ز ذلك لأن محكمة النقض ليست سلطة عليا فيما يتعلق بالوقائع وتصحيحها ، ولأن طريق الطعن لديها غير اعتيادي لا يسار فيه الا حيث لا يكون هناك سبيل لمحكمة الموضوع لتصحيح ما وقع من خطأ ، كما لا يصح القول بأن هناك ح . كما حاز قوة الشيء المحكوم فيه لا يصح العدول عنه . لأنه لا يصدر في دعوى مرددة بين خصمين معلنين بالحضور أو حاضرين يدلي كل منهما بحجته للمحكمة ثم تفصل هي فيها باعتبارها خصومة بين متخاصمين . بل هو يصدر غيابيا بغير اعلان لا فاصلا في خصومة أو دعوى . لما كان ما تقدم . فإن الطعن يكون غير جائزا لتوجيهه الى حكم غير قابل له والنيابة العامة وشأنها أن تطلب الى المحكمة التي حكمت بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم ارجاع الأمر الى نصابه إذا كان المتهم على قيد الحياة مما يفصح عن عدم قبول الطعن ويتعين التقرير بذلك .

الطعن رقم ١٠٥٦٤ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٩٥

من المقرر أن الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية له حجته التي تمتع العودة الى الدعوى الجنائية مادام قائما لم يبلغ فلا يجوز مع بقاءه قائما اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر الأمر فيها لأن له في نطاق حجته المؤقتة ما لأحكام من قوة الأمر المقضى . لما كان ذلك وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور قرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية . جوهريا . إذ من شأنه - ان صح - ان يتغير به وجه الرأى فى قبول الدعويين الجنائية والمدنية ، مما كان ينبغى معه على محكمة ثانى درجة حتى ولو لم يدفع به امامها - باعتباره دفاعا مسطورا - ان تصححه بلوغا الى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما يدفعه أما وهى لم تفعل فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح قسم أول المحلة ضد الطاعن بوصف انه توصل الى الاستيلاء على مبلغ ستة آلاف وخمسمائة جنيه المملوك لـ وذلك باستخدامه طرقا احتيالية بأن أوهمه بوجود شركة وهمية للتجارة واستثمار الأموال بينه و وأظهر له مستندات تؤيد ذلك وتمكن بهذه الوسيلة من الاستيلاء على المبلغ سالف الذكر وطلب عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادة الاقمام بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة عشرة آلاف جنيه لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة طنطا الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت

حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بحبس المتهم
سنة اشهر مع الشغل والنفاذ وتأيدته فيما عدا ذلك .

فطعن الاستاذ نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض

الخ

المحكمة

حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجريمة النصب قد
شابه القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يرد على دفعه بعدم
جواز نظر الدعوى لسبق صدور قرار من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى
الجنائية في الجنبه رقم لسنة ١٩٨٨ قسم أول المحلة . بما يعيبه ويستوجب نقضه
ومن حيث ان البين من محضر جلسة امام محكمة اول درجة أن
المدافع عن الطاعن ابدى الدفع المبين بوجه الطعن ، إلا أن كلا من الحكم الابتدائي
والمطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع ايرادا وردا . لما كان ذلك ، وكان الأمر الصادر
من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية له حججه التي تمنع العودة
الى الدعوى الجنائية مادام قائما لم بلغ فلا يجوز مع بقاءه قائما اقامة الدعوى عن ذات
الواقعة التي صدر الأمر فيها لأن له في نطاق حججه المؤقتة ما لأحكام من قوة الأمر
المقضى . لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور قرار بأن
لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية . جوهريا . إذ من شأنه - ان صح - ان يتغير به وجه
الرأى في قبول الدعيين الجنائية والمدنية . مما كان ينبغي معه على محكمة ثاني درجة
حتى ولو لم يدفع به امامها - باعتباره دفاعا مسطورا - ان تمحصه بلوغا الى غاية
الأمر فيه أو ترد عليه بما يدفعه ، أما وهى لم تفعل فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا
بما يوجب نقضه والاعادة وذلك دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن والزام
المطعون ضده المصاريف المدنية .

الطعن رقم ٣٠٣٩ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٩٥

١. من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين اسبابه بحيث يثبت البعض ما ينفيه البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة .

٢. لما كان الخطأ فى الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة ، وكان الاختلاف فى بيان مساحة الأرض التى نسب الحكم لكل من الطاعين زراعتها - على النحو المشار إليه فى اسباب الطعن - بفرض ان الحكم قد اخطأ فى بيانها - فإن هذه الأمور ليست من أركان الجريمة التى دين بها الطاعنان ، وبفرض وقوع هذا الخطأ فإنه لا أثر له فى منطق الحكم واستدلالة على زراعة الطاعين للنباتات المخدرة ومن ثم فإن دعوى التناقض فى التسبب تكون منتفية .

٣. لما كان الحكم قد عرض لدفع الطاعين بطلان اذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم جدية التحريات واطرحه فى قوله " ليس له محل ذلك أن ضبط . المزروعات بالحقل والتحفظ عليها ليس بحاجة الى إذن من النيابة العامة أصلاً إذ أن المشرع قد أحاط فقط المسكن ، والمكان الخاص بوجه هام بضمانات حماية لحرمة الحياة الخاصة فجعل دخول المنازل وما فى حكمها وتفتيشها غير جائز إلا بأمر قضائى والحقل ليس مكانا خاصا فلا حاجة لمأمور الضبط القضائى لإذن من النيابة العامة قبل دخوله أو التحفظ به على المضبوطات يتوافر بوجودها حالة التلبس بجناية زراعة نباتات مخدرة . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار لإذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت

النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن يكون غير سديد .

٤. لما كان من المقرر أن إيجاب إذن النيابة في تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون إنما أراد حماية المسكن فقط ، ومن ثم فتفتيش المزارع بدون إذن لا غبار عليه إذا كانت غير متصلة بالمساكن ، وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن شجيرات الخشخاش والقنب الهندي ضبطت بحقل الطاعنين وهو غير ملحق بمسكنهما فإن ضبطهما لم يكن بحلجة لاستصدار إذن من النيابة العامة بذلك .

٥. لما كان القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات من النباتات الممنوعة زراعتها هو علم الزراع بأن النبات الذي يزرعه هو من النباتات الممنوع زراعتها كما أن القصد الجنائي في جريمة حيازة المواد المخدرة إنما هو علم الجائر بأن المادة التي يحوزها هي من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة في الأصل بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة النبات أو المادة المضبوطة إذا كان ما أوردته في حكمها كافياً في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يزرعه ممنوع زراعته أو بأن ما يحوزه مخدر . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في معرض بيانه لواقعة الدعوى والظروف التي احاطت بها وإيراده لأقوال شاهدي الاثبات الأول والثاني من أن التحريات دلت على أن الطاعنين يقومان بزراعة نباتات مخدرة بالأرض المملوكة لهما وسط زراعات الفول ومن ضبط النباتات المخدرة بحقلهما وإقرارهما لهما بملكيتها للمزروعات وأنهما يزرعانها بقصد استخراج مخدر الأفيون والخشيش للاتجار فيهما ، فإن ما ينعاه الطاعنان في هذا الشأن يكون على غير سند .

٦. لما كان من المقرر أن اجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ، ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً بل ترك الأمر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل ، وكان جدل الطاعنين في هذا الشأن إن هو إلا جدل في تقدير الدليل المستمد من اقوال شهود الواقعة ومن عملية التحليل التي اطمأنت اليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتهما أو مصادرتهما في عقديتهما في تقدير الدليل وهو من اطلاقهما .

٧. لما كان ما يثيره الطاعنان بقالة أنه تم نقل الشجيرات المضبوطة الى مركز الشرطة واخذت عينات منها لتحليلها دون ان تثبت تلك الاجراءات ... وفي غيبة الطاعنين ، فلا يعدو أن يكون تعيباً للاجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم .

٨. لما كان ما يثيره الطاعنان بشأن أن التحليل لم يشمل جميع الشجيرات المضبوطة هو منازعة موضوعية في كنه النباتات المضبوطة وليس من شأنه أن ينفي عن الطاعنين زراعتهمما لكمية الشجيرات التي ارسلت للتحليل فمسئوليتهمما الجنائية قائمة في زراعة هذه النباتات قل ما ضبط منها أو أكثر ، ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن يكون في غير محله .

٩. لما كان من المقرر أن زراعة نبات مخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها مادام استخلاصه سائغا تؤدي اليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الاحوال منها ، وكان ما اورده الحكم في تحصيله للواقعة وسرده لمؤدي اقوال شاهدي الاثبات مستخلصا من ذلك ومرتباً عليه القول " ان قصد الاتجار ثابت لدى المحكمة من سعة المساحة المزروعة بالنباتات المخدرة (الخشخاش والقنب الهندي) وضخامة عدد النباتات المزروعة بهذه المساحة " ... فإن ما أورده الحكم في ذلك يكون كاف لاثبات هذا القصد وفي اظهار اقتناع المحكمة

بشوته من ظروف الواقعة التي أوردتها وأدلتها التي عولت عليها ومن ثم فإن النعى على الحكم بالقصور في التسبب لا يكون له محل .

١٠ . من المقرر أن نفي التهمة أو الدفع بشيوعها من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

١١ . من المقرر أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ، وإذا كانت المحكمة قد اطمأنت الى ما قرره الشهود من حيازة الطاعنين للأرض المزروعة بالمضبوطات ، فإن كل ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما زرعا بقصد الاتجار نباتين مخدرين (قنب هندی - خشخاش) في غير الأحوال المصرح بها قانونا واحالتهما الى محكمة جنائيات الزقازيق لمقابتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٣/ج ، ٣٦ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبندين ١ ، ٢ من الجدول رقم (٥) الملحق مع اعمال المادة (١٧) من قانون العقوبات بمعاينة المتهمين بالشغال الشاقة المؤبدة وبتغريم كل منهما مائة ألف جنيه ومصادرة النباتات المخدرة المضبوطة والأرض التي زرعت عليها .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث أن الطاعنين ينعين على الحكم المطعون فيه أن إذ ذاهما بجريمة زراعة نباتين مخدرين (قنب هندی وخشخاش) بقصد الاتجار قد شابه تناقض وقصور في التسبب وفساد في الاستدلال وانطوى على خطأ في تطبيق القانون واختلال بحق الدفاع ، ذلك أنه أورد في مقام تحصيل واقعة الدعوى أن مساحة الفول المزروعة بمعرفة المتهم الثاني فدان وإن مساحة الفول المزروعة بمعرفة المتهم الأول ستو قراريط وأن مساحة القمح المزروعة بمعرفة المتهم الأول اثنا عشر قيراطا ثم أورد في مقام بيان الأدلة أن مساحة القمح المزروعة بمعرفة المتهم الأول فدانان وأن مساحة الفول المزروعة بمعرفة المتهم الثاني ستة قراريط مما ينبى عن عدم صحة اجراءات الضبط ويدل على شيوع الاقحام كما أن الدفع عن الطاعنين دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي سبقتها ، إلا أن المحكمة رفضت الدفع بما لا يؤدي إليه ، اطرح الحكم دفاعهما - المبني على أنهما ليسا مالكين للأرض وأنهما لم يزرعا النباتات المخدرة ولا يعلمان نوعها وأنهما يؤجران الأرض لآخرين بما لا يصلح ردا ، والتفتت عن دفاعهما القائم على أن النباتات المضبوطة لم يتم تحريزها ولا يطمئن الى أن ما تم ارساله لمعامل التحليل هو جزء منها ، إذ تم قلعها ونقلها الى مركز الشرطة حيث تركت في العراء وقد اخذت العينة من شيكارتين دون التأكد من عدم امتداد أيدي العبث إليهما ، وبغير أن يثبت في الأوراق اجراءات التحميل والنقل والتفريغ وايداع المضبوطات بالشيكارتين ، وقد حصل ذلك في غير حضور النيابة أو الطاعنين ، فضلا عن أن التحليل جرى على عينة من النباتات المضبوطة وليس على جميعها ، وقصر الحكم في التدليل على توافر قصد الاتجار في حق الطاعنين ، هذا الى أن المدافع عنهما أثار دفاعا مؤداه أن لهما حيازتين منفصلتين ولكل منهما مساحة مستقلة عن الأخرى وأن النباتات ضبطت في الأرض التي يزرعها الطاعن وليس شقيقه الذي ليس له حيازة مادية على تلك الأرض ، بيد أن الحكم اغفال هذا الدفاع ايرادا

وردا ، ولم يفتن الى ما ترشح به أوراق الدعوى من شيوع الحيازة بينهما ، وكل هذا يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان بها وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة سائغة تؤدى الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين اسبابه بحيث يثبت البعض ما ينفيه البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ، وأن الخطأ فى الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة وكان الاختلاف فى بيان مساحة الأرض التى نسب الحكم لكل من الطاعنين زراعتها - على النحو المشار إليه فى اسباب الطعن - بفرض أن الحكم قد أخطأ فى بيانها - فإن هذه الأمور ليست من أركان الجريمة التى دين بها الطاعنان ، وبفرض وقوع هذا الخطأ فإنه لا أثر له فى منطق الحكم واستدلالة على زراعة الطاعنين للنباتات المخدرة ومن ثم فإن دعوى التناقض فى التسبب تكون منتفية . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعنين بطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم جدية التحريات واطرحه فى قوله " ليس له محل ذلك أن شبط المزروعات بالحقل والتحفظ عليها ليس بحاجة إلى إذن من النيابة العامة اصلا إذ أن المشرع قد أحاط فقط المسكن والمكان الخاص بوجه عام بضمانات حماية لحرمة الحياة الخاصة فجعل دخول المنازل وما فى حكمها وتفتيشها غير جائز إلا بأمر قضائى والحقل ليس مكانا خاصا فلا حاجة لمأمور الضبط القضائى لإذن من النيابة العامة قبل دخوله أو التحفظ به على المضبوطات يتوافر بوجودها حالة التلبس بجناية زراعة نباتات مخدرة " . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فإنه لا معقب

عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن يكون غير سديد . هذا الى أنه من المقرر ان يجاب إذن النيابة في تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون إنما أراد حماية المسكن فقط ومن ثم فتفتيش المزارع بدون إذن لا غبار عليه إذا كانت غير متصلة بالمساكن ، وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن شجيرات الخشخاش والقنب الهندي ضبطت بحقل الطاعنين وهو غير ملحق مسكنهما فإن ضبطهما لم يكن بحاجة لاستصدار إذن من النيابة العامة بذلك . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات من النباتات الممنوعة زراعتها هو علم الزارع بأن النبات الذي يزرعه هو من النباتات الممنوع زراعتها كما أن القصد الجنائي في جريمة حيازة المواد المخدرة إنما هو علم الحائز بأن المادة التي يحوزها هي من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة في الأصل بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة النبات والمادة المضبوطة إذا كان ما أوردته في حكمها كافياً في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يزرعه ممنوع زراعته أو بأن ما يحوزه مخدر . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في معرض بيانه لواقعة الدعوى والظروف التي احاطت بها ويزااده لأقوال شاهدي الإثبات الأول والثاني من أن التحريات دلت على أن الطاعنين يقومان بزراعة نباتات مخدرة بالأرض المملوكة لهما وسط زراعات القول ومن ضبط النباتات المخدرة بحقلهما واقراها لهما بعليتهما للمزروعات وأنهما يزرعانها بقصد استخراج مخدر الأفيون والحشيش للتجار فيهما ، فإن ما ينعاه الطاعنان في هذا الشأن يكون على غير سند . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن اجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ، ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً بل ترك الأمر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل ، وكان جدل الطاعنين في هذا الشأن إن هو إلا جدل في تقدير الدليل المستمد من أقوال شهود الواقعة ومن عملية

التحليل التي اطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها أو مصادرتها في عقيدتها في تقدير الدليل وهو من اطلاقاً أما ما يثيره الطاعنان بقالة أنه تم نقل الشجيرات المضبوطة الى مركز الشرطة وأخذت عينات منها لتحليلها دون أن تثبت تلك الاجراءات ... وفي غيبة الطاعنين ، فلا يعدو أن يكون تعيباً للاجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم ، هذا فضلاً عن أن ما يثيره الطاعنان بشأن أن التحليل لم يشمل جميع الشجيرات المضبوطة هو منازعة موضوعية في كنه النباتات المضبوطة وليس من شأنه أن ينفي عن الطاعنين زراعتها لكمية الشجيرات التي أرسلت للتحليل فمسئوليتهما الجنائية قائمة في زراعة هذه النباتات قل ما ضبط منها أو كثر ، ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن زراعة نبات مخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها مادام استخلاصه سائغاً تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال منها ، وكان ما أورده الحكم في تحصيله للواقعة وسرده لمؤدي اقوال شاهدى الاثبات مستخلصاً من ذلك ومرتباً عليه القول " أن قصد الاتجار ثابت لدى المحكمة من سعة المساحة المزروعة بالنباتات المخدرة (الخشخاش والقنب الهندى) وضخامة عدد النباتات المزروعة بهذه المساحة " فإن ما أورده الحكم في ذلك يكون لاثبات هذا القصد وفي اظهار اقتناع المحكمة بثبوته من ظروف الواقعة التي أوردتها التي عولت عليها ومن ثم فإن النعى على الحكم بملقصور في التسبب لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان النعى بالتفات الحكم عن دفاع الطاعن بعدم ارتكابه الجريمة وأن مرتكبها شخص آخر وبالتفات عن دفعه بشيوع التهمة مردوداً بأن نفى التهمة أو الدفع بشيوعها من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل رداً طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ، هذا إلى أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المتجبة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه

في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها ، وإذا كانت المحكمة قد اطمأنت الى ما قرره الشهود من حيازة الطاعنين للأرض المزروعة بالمضبوطات ، فإن كل ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى واستنباد معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٣٠٤٣ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٩٥

١. لما كانت المادة (١٢) من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز ويتعين الحكم بعدم جوازه .

٢. لما كانت ديباجة نسخة الحكم الأصلية ومحضر جلسة المحاكمة قد عنوانا باسم محكمة جنايات الزقازيق - بعد ما تبين من أمر الإحالة وإعلان المحكوم عليه أنه صدران بإحالة الدعوى إلى محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) لأن ذلك لا يعدو أن يكون مجرد خطأ مادي فى الكتابة وزلة قلم لا تخفى خاصة وقد تبين من الإطلاع على رول جلسة المحاكمة الخاصة بالمحكوم عليه الآخر - لدى إعادة الإجراءات بالنسبة له - أنه معنون باسم محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) ولأن العبرة فى الكشف عن ماهية الحكم هى بحقيقة الواقع الذى يبين يقينا من المفردات أن الحكم الصادر فى الدعوى قد صدر فى الواقع من محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه . أولا : قتل وآخر - عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتا النية على قتله وأعدا لذلك سلاحا ناريا -بندقية آلية معمرة) وترصداه فى الطريق الموصل الى حقله والذى أيقنا مروره فيه فى مثل هذا الوقت من الصباح حتى اذا ظفرا به أطلق عليه عدة أعيرة نارية فى جميع أنحاء جسمه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والى أودت بحياته . ثانيا : أحرز بغير ترخيص بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا بندقية

آلية بماسورة ، ثالثا : أحرز بغير ترخيص ذخائر (عدد من الطلقات عيار ٦٢، ٩٨٧ مم) ، ومما تستعمل في السلاح المضبوط حالة كونه غير مرخص له باحراز أو حيازة سلاح نارى واحالته الى محكمة جنايات الزقازيق لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات ١/١ ، ٦ ، ٢/٢٦ - ٥ ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، والبند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم (٣) بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات عما اسند اليه ومصادرة السلاح المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن النيابة العامة احوالت الدعوى الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) - لمحاكمة المحكوم عليه وآخر عن جرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد واحراز سلاح نارى مششن وذخيرته بغير ترخيص - وذلك عملا بحقها المقرر بأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ وأمر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ في شأن جواز احوالة جرائم السلاح والجرائم المرتبطة بها الى محاكم أمن الدولة العليا فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز ويتعين الحكم بعدم جوازه ولا يقدر في ذلك أن تكون ديباجة نسخة الحكم الأصلية ومحضر جلسة المحاكمة قد عنوانا باسم محكمة جنايات الزقازيق - بعد ما تبين من أمر الاحالة وعلان المحكوم عليه أنهما صادران بإحالة الدعوى الى محكمة أمن الدولة العليا (دواري) لأن ذلك لا يعدو أن

يكون مجرد خطأ مادي في الكتابة وزلة قلم لا تخفى خاصة وقد تبين من الاطلاع على رول جلسة المحاكمة الخاصة بالمحكوم عليه الآخر - لدى اعادة الاجراءات بالنسبة له - أنه معنون باسم محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) ولأن العبرة في الكشف عن ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع الذي يبين يقينا من المقدرات أن الحكم الصادر في الدعوى قد صدر في الواقع من محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) .

الطعن رقم ٣٠٤٤ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٩٥

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش وأن كان موكولا الى سلطة التحقيق التي اصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، إلا أنه كان المتهم قد دفع بطلان هذا الاجراء ، فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه " احرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (حشيش) فير غير الأحوال المصرح بها قانونا واحالته الى محكمة جنايات الزقازيق لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .

والمحكمة المذكورة نظمت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ٣٤ فقرة أولى بند ٣ ، ٣٦ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٦١ لسنة ١٩٧٧ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند ٥٧ من القسم الثاني من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول المعدل بالقانون الأخير مع اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وبغريمه مبلغ مائة ألف جنيه ومصادرة المضبوطات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

من حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبه بجرعة احراز جوهر مخدر (حشيش) بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانوناً قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان غذن الضبط والتفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها بدلالة خلوها من بيان من المتهم ومحل اقامته والعمل الذي يمارسه إلا أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفع رداً قاصراً غير سائغ ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها بدليل أنها خلت من بيان من المتهم ومحل اقامته والعمل الذي يمارسه وقد أورد الحكم هذا الدفاع ضمن دفاع الطاعن الموضوعي ورد عليه كله في قوله " ومن حيث أن كل ما أبداه الدفاع الحاضر مع المتهم من دفع أو دفاع مردود بان المحكمة على ما سلف بيانه تطمئن الى شهادة مأموري الضبط القضائي وتثق في الدليل المستمد منها ووثقت في أن الاجراءات التي قام بها مأموري الضبط القضائي المذكورين صحيحة لا شائبة فيها ومن ثم يكون ما أبداه الدفاع عن المتهم من دفع أو دفاع غير قائم على سند من الأوراق وليس ثمة ما يرشح بصحتخ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الإذن بالتفتيش وان كان موكولا الى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء ، فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهرى وتقول كلمتها فيه باسباب سائغة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في الرد على دفع الطاعن بالعبرة المار بيانها وهي عبارة قاصرة تماماً لا يستطيع معها الوقوف على ما قضى به الحكم في هذا الشأن إذ لم تبد المحكمة رأيها في عناصر التحريات السابقة على الإذن بالتفتيش أو تقل كلمتها في كفايتها لتسويغ اصدار الإذن من سلطة التحقيق مع أنها أقامت قضاءها بالإدانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث بأذى لوجه الطعن .

الطعن رقم ١٤٧٥٢ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٩٥

من المقرر أن المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية بعد أن علقت رفع الدعوى الجنائية في جرمي القذف والسب المنصوص عليهما في المادتين ٣٠٣ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات على شكوى المجنى عليه نصت في فقرتها الأخيرة على أنه " لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك " مما مفاده أن حق المجنى عليه في الشكوى ينقضي بمضي ثلاثة أشهر من يوم علمه بالجريمة ومرتكبها دون أن يتقدم بشكواه ويكون اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى معدوما ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن إن فعلت كان حكمها وما بنى عليه من اجراءات معدوم الأثر ، ومن ثم فإن الدفع بعجم قبول الدعوى الجنائية والدعوى الجنائية التابعة لها - هو دفع جوهري يتعين على محكمة الموضوع أن تعرض له وتحصنه وتقول كلمتها فيه بحيث استطاع الوقوف على مسوغات ما قضت به ويحقق الغرض الذي قصده الشارع من استتباب تسبب الأحكام وحتى يمكن لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثابتها بالحكم . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن دون أن يعرض للدفع المبدى منه ابردا له وردا عليه يكون معيبا بالقصور اذلى يبطله ويوجب نقضه .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه ضد الطاعن بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح العجوزة بوصف أنه قام بسبه وقذفه بأن وجه إليه عبارات السب والقذف حال تواجده بقاعة جلسة محكمة وطلب عقابه بالمواد ١٧١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ مائة وواحد جنيه على

سبيل التعويض المؤقت ، وبالجلسة ادعى المتهم ضد المدعى بالحقوق المدنية مبلغ ١٠١ جنيه والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاقحام بحبس المتهم اسبوعين مع الشغل وكفالة عشرين جنيها والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ورفض الدعوى المدنية المرفوعة من المتهم - استأنف المحكوم عليه ومحكمة الجيزة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء عقوبة الحبس والاكتفاء بتغريم المتهم مائتي جنيه والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ الحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة ٢٧/١٠/١٩٩١ أمام المحكمة الاستئنافية أن الدفاع عن الطاعن دفع بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لتحريكهما بعد انقضاء أكثر من ثلاثة أشهر . لما كان ذلك ، وكان المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية بعد أن علقت رفع الدعوى الجنائية في جرمي القذف والسب المنصوص عليهما في المادتين (٣٠٣ ، ٣٠٦) من قانون العقوبات على شكوى المجنى عليه نصت في فقرتها الأخيرة على أنه " لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمتركبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك " مما مفاده أن حق المجنى عليه في الشكوى ينقضي بمضي ثلاثة اشهر من يوم علمه بالجريمة وبمتركبها دون أن يتقدم بشكواه ويكون اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى معدوما ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من اجراءات معدوم الأثر ، ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية والدعوى المدنية التابعة لها - هو دفع جوهري يتعين على محكمة الموضوع أن قضت به ويحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام وحتى يمكن

لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم .
لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن دون أن يعرض للدفع
المبدى منه إيراد له وردا عليه يكون معيبا بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه
والإعادة دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

الطعن رقم ٣٠٤٨ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٩٥

١. لما كان الدفع بصدور الإذن بعد اجراء التسجيلات يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى أن التسجيلات قد تمت بناء على الإذن أخذنا بالأدلة السائغة التي أوردتها ، وكان من المقرر أن اثبات ساعة اصدار الإذن إنما يلزم عند احتساب ميعاده لمعرفة أن تنفيذه كان خلال الأجل المصرح بإجرائه فيه
٢. لما كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأن إذن التفتيش صدر عن جريمة مستقبلية ومن ثم تفيانه لا وجه للنعي على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع أمسك عن ابدائه الطاعن ومن ثم فإن ما يثيره في هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أفصح عن اطمئنانه إلى أن التسجيلات قد تمت بعد صدور الإذن بما وقبل نفاذ أجله ، فإن ما يثيره الطاعن عن هذا الشأن لا يكون قويا .
٣. لما كان لا يؤثر في قيام أركان جريمة الرشوة أن تقع نتيجة تدبير لضبط الجريمة ، وأن لا يكون الراشى جادا فيما عرضه على المرتشى ، متى كان عرض الرشوة جديا في ظاهره ، وكان الموظف قد قبله على أنه جدى منتويا العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشى ، فإنه لا جناح على المحكمة إن هي الفتت عن دفاع الطاعن في هذا الخصوص لأنه دفاع ظاهر البطلان بعيد عن محجة الصواب .
٤. لما كان من المقرر أن القانون وإن أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن يورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها الأدلة حتى يتضح وجه الاستدلالها بها وسلامة مأخذها ، وإلا كان قاصرا ، إلا أنه يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها ، وكان الحكم المطعون فيه فيما سطره قد بين واقعة الدعوى بما

تتوافر به أركان الرشوة التي دان الطاعن بها ، وأورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها ادانته ، فإنه تنحسر عنه دعوى القصور في التسبب في هذا الخصوص .

٥. الأصل في المحاكمات الجنائية ، أن تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لاثبات التهمة أو نفيها ، مادام سماعهم ممكنا ، إلا أنه يجوز للمحكمة بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٣ من قانون الاجراءات الجنائية أن تمتنع عن سماع شهادة الشاهد متى رأت أن الواقعة التي طلب سماع شهادته عنها قد وضحت لديها وضوحا كافيا .

٦. إن المشرع قد استهدف بنص المادة (١٠٣) مكررا من قانون العقوبات الضرب على أيدي العابثين عن طريق التوسع في مدلول الرشوة وشمولها من يستغل من الموظفين العموميين والذين ألحقهم المشرع بهم وظيفته للحصول من ورائها على فائدة محرمه ولو كان ذلك على اساس الاختصاص المزعوم ، ويكفى لمساءلة الجاني على هذا الاساس أن يزعم أن العمل الذي يطلب الجعل لادائه يدخل في اعمال وظيفته ، والزعم هذا مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أو وسائل احتيالية ، وكل ما يطلب في هذا الصدد هو صدور الزعم فعلا من الموظف دون أن يكون لذلك تأثير في اعتقاد الجنى عليه بهذا الاختصاص المزعوم .

٧. من المقرر أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لدى المحكمة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفاع الطاعن المار ذكره واطرحه للأسباب السائغة التي أوردها وكان هذا الدفاع لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة ، بل أن المقصود منه إثارة الشبهة في الأدلة التي اطمأنت إليها المحكمة ، فإنه يعد دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابته .

٨. من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابهه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه فى طلباته الختامية ، وكانت المادة (٢٨٩) من قانون الاجراءات الجنائية قد حولت المحكمة الاستغناء عن سماع شهود الاثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا ، دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد فى حكمها على أقوالهم التى أدلوا بها فى التحقيقات ، مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعن النعى على الحكم اخلاله بحقه فى الدفاع لعدم استماع المحكمة إلى شهود الاثبات .

٩. لما كان الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل أو قرينة ترتاح إليها ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء على أقواله مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل هذا مرجعه إلى تلك المحكمة ، التى لها أن تعول فى تكوين عقيدتها على تحريات الرقابة الإدارية باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة مادامت تلك التحريات قد عرضت على بساط البحث ، وإذ كانت المحكمة قد اطمأنت إلى اقوال الجنى عليه التى جاءت صريحة وقاطعة فى أن الطاعن طلب منه مبلغ الرشوة لتوصيل التيار الكهربائى للعقار المملوك له بزعم أن هذا العمل يدخل فى أعمال وظيفته ، وإلى تحريات الرقابة الإدارية ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الجنى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

الوقائع

اقيمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عموميا (رئيس شبكة كهرباء) طلب وأخذ لنفسه عطية لأداء عمل زعم أنه من اختصاص وظيفته بأن طلب واخذ من مبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل الرشوة مقابل توصيل

التيار الكهربائي للعقار المملوك له بتكلفة مخفضة ، واحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا بالنزاعين لمحاكمة طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين (١٠٣ ، ١٠٣ مكررا) من قانون العقوبات مع إعمال المادة (١٧) من ذات القانون بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتهمة خمسة آلاف جنيه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه - في مذكرتي اسباب الطعن - أنه إذ دانه بجرمة الرشوة قد شابه القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ذلك بأنه دفع ببطلان التسجيلات لتماها قبل صدور إذن النيابة العامة ، وببطلان هذا الإذن لخلوه من ساعة تحريره وصدوره عن جريمة مستقبلية وبأن الجريمة المسندة إليه تحريضية ، إلا أن المحكمة أطرحت الدفعين الأولين برد قاصر غير كاف والتفتت عن الدفع الآخر إيرادا له وردا عليه ، وخلا الحكم من بيان واقعة الدعوى ومؤدى أدلة الثبوت ، هذا إلى أنه طلب سماع أقوال مدير الشئون التجارية بشركة كهرباء بشأن النظام الخاص بتوصيل التيار الكهربائي بمعرفة الطالب الاشتراك لقاء دفع ١٥ ٪ من قيمة المقايضة وذلك بقصد التدليل على انتفاء القصد الجنائي لديه ، وضم ملف العقار المملوك للمجنى عليه تحقيقا لدفاعه القائم على عدم اختصاصه بأجراءات توصيل التيار الكهربائي للمباني - وهو العمل الذي قيل بطلب الجعل لأدائه - والمؤيد بأقوال مدير إدارة كهرباء غرب ، ومناقشة شهود الاثبات ، إلا أن المحكمة لم تجبه لطلباته ، وأخيرا فقد عول الحكم في قضائه على بلاغ المجنى عليه الذي بنى على الاستنتاج وتحريات الرقابة الإدارية القاصرة وبالرغم من افتقارهما إلى اعتراف للطاعن يدعمهما ، كل ذلك مما يعيب الحكم مما يستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الدفع بصدور الإذن بعد اجراء التسجيلات يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى ان تلك التسجيلات قد تمت بناء على الإذن أخذا بالأدلة السائغة التي أوردتها ، وكان من المقرر أن اثبات ساعة اصدار الإذن إنما يلزم عند احتساب ميعاده لمعرفة أن تنفيذه كان خلال الأجل المصرح بإجرائه فيه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأن إذن التفتيش صدر عن جريمة مستقبلية ومن ثم فإنه لا وجه للنعي على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع أمسك عن ابدائه الطاعن ومن ثم فإن ما يثيره في هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أفصح عن اطمئنانه الى ان التسجيلات قد تمت بعد صدور الإذن بها وقبل نفاذ أجله ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون قويا . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أفصح عن اطمئنانه الى ان التسجيلات قد تمت بعد صدور الإذن بها وقبل نفاذ أجله ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون قويا . لما كان ذلك ، وكان لا يؤثر في قيام أركان جريمة الرشوة أن تقع نتيجة تدبير لضبط الجريمة ، وأن لا يكون الراشي جادا فيما عرضه على المرتشى ، متى كان عرض الرشوة جديا في ظاهره ، وكان الموظف قد قبله على أنه جدي متويا العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشي ، فإنه لا جناح على المحكمة إن هي التفتت عن دفاع الطاعن في هذا الخصوص لأنه ظاهر البطلان بعيدا عن محجة الصواب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون وإن أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن يورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها الإدانة حتى يتضح وجه الاستدلال بها وسلامة مأخذها ، وإلا كان قاصرا ، إلا أنه لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم

بيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها ، وكان الحكم المطعون فيه فيما سطره قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به اركان جريمة الرشوة التي دان الطاعن بها ، وأورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها ادانته ، فإنه تنحسر عنه دعوى القصور في السبب في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وإن كان الأصل في المحاكمات الجنائية ، أن تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لاثبات التهمة أو نفيها ، مادام سماعهم ممكنا ، إلا أنه يجوز للمحكمة بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٣ من قانون الاجراءات الجنائية أن تمتنع عن سماع شهادة الشاهد متى رأت أن الواقعة التي طلب سماع شهادته عنها قد وضحت لديها وضوحا كافيا . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أفصحت عن اطمئنانها الى أن طلب الطاعن لمبلغ الرشوة كان مقابل استغلاله لوظيفته والحصول من ورائها على فائدة محرمة على اساس الاختصاص المزعوم فإنه لا تثريب عليها إن هي لم تجبه الى طلب سماع أقوال مدير الشئون التجارية بشركة كهرباء بشأن النظام الخاص بتوصيل التيار الكهربائي بمعرفة طال الاشتراك لقاء دفع ١٥ % من قيمة المقايضة للتدليل على انتفاء القصد الجنائي لديه . لما كان ذلك ، وكان المشرع قد استهدف بنص المادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات الضرب على ايدي العابثين عن طريق التوسع في مدلول الرشوة وشمولها من يستغل من الموظفين العموميين والذين ألحقهم المشرع بهم وظيفته للحصول من ورائها على فائدة محرمة ، ولو كان ذلك على اساس الاختصاص المزعوم ، ويكفى لمساءلة الجاني على هذا الاساس أن يزعم أن العمل الذي يطلب الجعل لأدائه يدخل في اعمال وظيفته ، والزعم هنا مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر او وسائل احتيالية ، وكل من يطلب في هذا الصدد هو صدور الزعم فعلا من الموظف دون أن يكون لذلك تأثير في اعتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص المزعوم ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلص في منطق سائغ وتدليل مقبول الى ان الطاعن زعم أن العمل الذي طلب مبلغ الرشوة

لأدائه يدخل في اعمال وظيفته ، فإنه لا على المحكمة إن هي التفتت عن طلب ضم ملف العقار المملوك للمجنى عليه للتدليل على عدم اختصاص الطاعن بإجراءات توصيل التيار الكهربائي للمباني ، لما هو مقرر من أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لدى المحكمة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفاع الطاعن المار ذكره وأطرحه للأسباب السائغة التي أوردتها ، وكان هذا الدفاع لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة ، بل أن المقصود منه إثارة الشبهة في الأدلة التي اطمأنت إليها المحكمة ، فإنه يعد دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يضحى ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع الثاني عن الطاعن وإن قصر مرافعته في بادئ الأمر على طلب سماع شهود الاثبات وضم ملف العقار المملوك للمجنى عليه ، إلا أنه عاد وترافع في موضوع الدعوى مختتما مرافعته بطلب البراءة دون أن يصر على سماع هؤلاء الشهود ، مما مفاده أنه عدل عن هذا الطلب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الجنائية ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية قد خولت المحكمة الاستغناء عن سماع شهود الاثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا ، دون أن يحول عدم سماعهم امامها من ان تعتمد في حكمها على اقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ، مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعن النعى على الحكم اخلاله بحقه في الدفاع لعدم استماع المحكمة الى شهود الاتبات . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادته وتعويل القضاء على اقواله مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل هذا مرجعه الى تلك المحكمة ، التي لها تعول

فى تكوين عقيدتهما على تحريات الرقابة الإدارية باعتبارها معززة لما ساقته من ادلة
مادامت تلك التحريات قج عرضت على بساط البحث ، وإذ كانت المحكمة قد
اطمأنت الى أقوال الجنى عليه التى جاءت صريحة وقاطعة فى أن الطاعن طلب منه
مبلغ الرشوة لتوصيل التيار الكهربائى للعقار المملوك له بزعم أن هذا العمل يدخل فى
اعمال وظيفته ، والى تحريات الرقابة الإدارية ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا المنحى لا
يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز اثارته امام محكمة
النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه
موضوعا .

الطعن رقم ٣٠٥٦ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٩٥

لما كان يبين من محضر جلسة زأن المدافع عن الطاعن الثانى دفع بعدم مسئوليته الجنائية عن الواقعة لاصابته بالجنون وطلب وضعه تحت الملاحظة وكان هذا الدفاع جوهرى إذا أن مؤداه - لو ثبت إصابة المتهم بعاهة فى العقل وقت ارتكابه الأفعال المسندة اليه - انتفاء مسئوليته عنها عملا بالمادة ٦٣ من قانون العقوبات وكان من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان فى الاصل من المسائل الموضوعية التى تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها إلا أنه يتعين عليها ليكون قضاؤها سليما أن تعين خيرا للبت فى هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها من قيام أو امتناع عقاب المتهم فإن لم تفعل كان عليها أن تورد فى القليل أسبابا سائغة تبني عليها قضاءها برفض هذا الطلب وذلك إذا ما ارتأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة وأنه مسئول عن الجرم الذى وقع منه ولما كانت المحكمة لم تفعل شيئا من ذلك وعولت على ما أقر به فى محضر الضبط من بين ما عولت عليه فى ادانتهما فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع ما يبطله ويوجب نقضه ولما كان العيب الذى شاب الحكم وبني عليه النقض بالنسبة إلى الطاعن الثانى يتصل بالطاعن الأول فضلا عن وحدة الواقعة ولحسن سير العدالة فيتعين كذلك نقض الحكم بالنسبة إليه عملا بحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما . الأول : حاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا " حشيش " فى غير الاحوال المصرح بها قانونا . الثانى : احرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا " أفيون " فى غير الاحوال المصرح بها قانونا . واحالتهم إلى محكمة

جنايات الزقازيق لمعاقبتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٣٨، ٢/١، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبندين رقمي ٥٧، ٩ من القسم الثاني من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الاول والمستبدل بالقانون الاخير . بمعاقبة كل من المتهمين بالاشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريم كل منهما خمسين الف جنيه ومصادرة جوهرى المخدر المضبوطين . باعتبار أن احراز وحيازة المخدر كانت بغير قصد من القصد.

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

من حيث إن الطاعن الثانى يعنى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى قد شابه القصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع ذلك أنه التفت عن دفاعه القائم عن عدم مسئوليته عن الجريمة لاصابته بالجنون مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من محضر جلسةزأن المدافع عن الطاعن الثانى دفع بعدم مسئوليته الجنائية عن الواقعة لاصابته بالجنون وطلب وضعه تحت الملاحظة وكان هذا الدفاع يعد دفاعا جوهريا إذ أن مؤداه - لو ثبت إصابة المتهم بعاهة فى العقل وقت ارتكابه الافعال المسندة إليه - انتفاء مسئوليته عنها عملا بنص المادة ٦٣ من قانون العقوبات وكان من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية وان كان فى الاصل من المسائل الموضوع التى تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها إلا أنه يتعين عليها - ليكون قضاؤها سليما أن تعين خبرا للبت فى هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها من قيام أو امتناع عقاب المتهم فإن لم تفعل هذا الطلب وذلك إذا ما ارتأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة وأنه مسئول على ما أقر به فى محضر الضبط من بين ما عولت عليه فى ادانتهما فإن حكمها يكون

مشوباً بالقصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع مما يبطله ويوجب نقضه ولما كان العيب الذي شاب الحكم وبنى عليه النقض بالنسبة إلى الطاعن الثاني يتصل بالطاعن الاول فضلاً عن وحدة الواقعة ولحسن سير العدالة فيتعين كذلك نقض الحكم بالنسبة إليه عملاً بحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٥٦٨٣ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٩٥

١. من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة التي استند إليها وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم.

٢. من المقرر أن شرط تطبيق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات أن يكون الممرض أو العجز عن الأشغال الشخصية التي نشأ عن الضرب أو الجرح قد زاد على عشرين يوماً مما يتعين معه على المحكمة عند تطبيق تلك المادة أن تبين أثر الضربات والجروح ومدى جسامتها ، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالمادة ٢٤١ من قانون العقوبات قد استند في قضائه بذلك إلى ما جاء بمحضر الضبط دون إيراد مضمونه وبيان وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية ودون أن يبين أثر الاصابات التي أحدثها الطاعن - والآخر - بالجنى عليه ومبلغ جسامتها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه.

٣. لما كان وجه الطعن الذي بنى عليه نقض الحكم وإن اتصل بالمحكوم عليه الآخر - الذي لم يطعن في الحكم - إلا أن الحكم بالنسبة إليه غير نهائي بصدوره عليه غيابياً فلا يمتد إليه القضاء بنقض الحكم المطعون فيه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة كلاماً من : (١) "الطاعن"
(٢) بأنهما : أحدثا عمداً بـ الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً على النحو المبين بالأوراق . وطلبت عقابهما بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات . وادعى الجنى

عليه مدنيا قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .
ومحكمة جناح مركز ميت غمر قضت حضوريا عملا بمادة الاقحام بحبس كل متهم
شهرًا مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى
بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنفا . ومحكمة
المنصورة الابتدائية " مأمورية ميت غمر الاستئنافية ، قضت حضوريا للأول "الطاعن"
وغايبا للثاني " الآخر " بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع رفضه وتأييد الحكم
المستأنف .

فطعن الأستاذ/.....الحامى نيابة عن المحكوم عليه الأول في هذا
الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

من حيث إن ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة ضرب
قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك أنه قد خلا من بيان الواقعة ومؤدى أدلة الثبوت مما
يعيبه بما يستوجب نقضه.

ومن حيث إن البين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة أقامت
الدعوى الجنائية ضد الطاعن - وآخر - طالبة عقابهما بالمادة ٢٤١ من قانون
العقوبات بوصف أنهما أحدثا عمدا بالجنى عليه الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي
والتي أعجزته عن أشغالة الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما، والحكم الابتدائي
المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن أورد وصف الاقحام ومادة القانون المطلوب
تطبيقها حصل واقعة الدعوى في قوله " ومن حيث إن الواقعة حسبما تبين من
الاطلاع على الأوراق أن المتهم ارتكب الواقعة المسندة إليه بوصف الاقحام وحاصلها
أحدثا بالجنى عليه.....الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق والتي أعجزته عن
أشغاله الشخصية مدة لا تزيد عن عشرين يوما على النحو المبين . ، ثم خلص الحكم
إلى إدانة الطاعن - والآخر - مبرا قضاءه بذلك في قوله " ومن حيث إن التهمة

المسندة للمتهم ثابتة قبله بما جاء بمحضر الضبط . ومن حيث إن وكيل المتهم حضر ولم يدفع عن المتهمين بشفعة دفع أو دفاع مقبول ، ومن ثم تعاقبه المحكمة طبقا لمواد الاتهام عملا بالمادة ٤٠٣/٢ أ.ج ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي استند إليها وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، وكان من المقرر كذلك أن شرط تطبيق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات أن يكون الممرض أو العجز عن الأشغال الشخصية التي نشأ عن الضرب أو الجرح قد زاد على عشرين يوما مما يتعين معه على المحكمة عند تطبيق تلك المادة أن تبين أثر الضربات والجروح ومدى جسامتها ، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالمادة ٢٤١ من قانون العقوبات قد استند في قضائه بذلك إلى ما جاء بمحضر الضبط دون إيراد مضمونة وبيان وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية ودون أن يبين أثر الإصابات التي أحدثتها الطاعن - والآخر - بالجنى عليه ومبلغ جسامتها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه وإعادة بالنسبة للطاعن بغير حاجة إلى بحث باقى ما يثيره في أسباب الطعن . لما كان ذلك، وكان وجه الطعن الذى بنى عليه نقض الحكم وإن اتصل بالمحكوم عليه الآخر - الذى لم يطعن فى الحكم - إلا أن الحكم بالنسبة إليه غير نهائى بصدوره عليه غيابيا فلا يمتد إليه القضاء بنقض الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٩٥

١. لما كان ما أورده الحكم في مجال تحصيله لواقعة الدعوى وما ثبت في يقين المحكمة أن التعدى على المجنى عليه كان باللكم والأرجل فقط فإنه تنحسر عن الحكم قالة الخطأ في الاسناد ويكون ما أثاره الطاعنون في هذا الصدد لا وجه له.
٢. لما كان الطاعنون لا يتنازعون في أن ما أورده الحكم نقلا عن تقرير الصفة التشريحية . له معينه الصحيح من هاذ التقرير . وكان مؤداه أن الكدم الموصوف بالكشف الظاهري يشير لمصادمة رضية حيوية حديثة نشأت من المصادمة بجسم صلب أيا كان نوعه وأنه قد اتضح من تقرير المعمل الباثولوجى والخاص بفحص القلب وجود علة مرضية به وهى تضخم بعضلة القلب وتكلسات بالشرايين التاجية وصمامات الأورطى ومثل هذه الحالة المزمنة تعرض الشخص المصاب هـل لحصول نوبات قلبية قد تنتهى إحداها بالوفاة إما بسبب الحالة المرضية أو بسبب مؤثر خارجى كالانفعال النفسى أو المجهود الجسمانى وأن ما صاحب واقعة الاعتداء من انفعال نفسانى ومجهود جسمانى قد أديا إلى تنبيه القلب عن طريق الجهاز العصبى السمبتاوى مما ألقى عبثا إضافيا على القلب والذي كانت حالته متأخرة أصلا بالحالة المرضية المشاهدة به الأمر الذى عجل بظهور النوبة القلبية والتي أدت إلى الوفاة ، فإن فى ذلك ما يقطع بتوافر رابطة السببية بين الفعل المسند إلى الطاعنين وبين الوفاة ويحقق بالتالى مسئوليتهم عن هذه النتيجة التى كان من واجبهـم أن يتوقعوا حصولها، لما هو مقرر أن الجانى فى جريمة الضرب أو إحداث جرح عمدا يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ولو كانت عن طريقلا غير مباشر مالم تتدخل عوامل أجنبية

غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله وبين النتيجة ، ومن أن مرض المجنى عليه إنما هو من الأمور الثانوية التي لا تقطع هذه الرابطة.

٣. من المقرر أنه ليس بلازم أنتطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان ما حصله الحكم من أقوال شهود الاثبات لا يتناقض مع ما نقله عن تقرير الصفة التشريحية بل يتلاءم معه فإن دعوى التناقض بين الدليلين القولى والفنى تكون ولا محل لها ، وفضلا عن ذلك فإن البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنين لم يشيروا شيئا بشأن قالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى ومن ثم فلا محل لاثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

٤. من المقرر فى أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها إلا عن أدلة ذات اثر فى تكوين عقيدتها وأن فى اغفالها بعض الوقائع ما يفيد ضمنا اطراحها لها اطمئنانا منها إلى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التى اعتمدت عليها فى حكمها .

٥. من المقرر أن الجانى يسأل بصفته فاعلا فى جريمة الضرب المقضى إلى الموت إذا كان هو الذى أحدث الضربة التى أفضت إلى الوفاة أو ساهمت فى ذلك أو يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الاجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذى أحدثها.

٦. من المقرر أن الاتفاق هو اتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فمن حق القاضى أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التى تتوافر لديه.

٧. لما كان ما أورده الحكم كاف بذاته للتدليل على اتفاق المتهمين على الضرب ممنعتهم فى الزمان والمكان ، ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد

واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلا منهم قصد الآخر في إيقاعها
بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه ، ويصح من ثم طبقا للمادة ٣٩ من قانون
العقوبات اعتبارهم فاعلين أصليين في جناية الضرب المفضى إلى موت ويرتب
بينهم في صحيح القانون تضامنا في المسؤولية الجنائية عرف محدث الضربات التي
ساهمت في الوفاة أو لم يعرف فإن منعى الطاعنين في هذا الشأن لا يكون له محل

الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم ضربوا.....باللكم والركل وبجسم
صلب راض فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدوا من
ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته . وأحالتهم إلى محكمة جنايات الزقازيق
لمعاقبتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعت نجلة المجنى عليه مدنيا
قبل المتهمين متضامين بأن يدفعوا لها مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض
المؤقت والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات
بمعاينة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وفي الدعوى المدنية بالزامهم
متضامين بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدني مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض
المؤقت .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

حيث إن ما ينهه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهم بجريمة
الضرب المفضى إلى الموت قد شابه القصور في التسبب والخطأ في الإسناد والفساد
في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ذلك أن الحكم استند في إدانته لهم على أنهم
اعتدوا على المجنى عليه باللكم والركل وبجسم صلب راض في حين أن الأوراق
جميعها قد خلت مما يفيد استخدامهم لجسم صلب راض ، كما لم يعرض الحكم لما

تمسك به الدفاع عن الطاعنين بوجود تناقض بين الدليلين القولى والفنى بشأن ما أشار إليه تقرير الصفة التشريحية من وجود إصابة سطحية واحدة بالجنى عليه نتيجة للكم والركل مع استخدام جسم صلب راض فى حين أن الشهود لم يقرؤا باستخدام مثل هذا الجسم فى الاعتداء ، ولم يشر الحكم إلى ما ورد بمذكرة النيابة العامة للطب الشرعى من حيث اشتراك آخرين مع الطاعنين فى الاعتداء على الجنى عليه ، كما لم يقطع الحكم بأن ايا من الإصابات هى التى أدت إلى الوفاة ولم يقطع أيضا تقرير الصفة التشريحية بالسبب الرئيسى للوفاة وما إذا كان يرجع إلى الحالة المرضية للقلب أم للإصابة التى حدثت بجسم الجنى عليه ، وأسند الحكم إليهم جميعا المسئولية عن النتيجة التى حدثت وهى موت الجنى عليه دون بيان توافر سبق الإصرار أو الاتفاق المسبق فى حقهم مما كان يتعين معه أخذ الطاعنين بالقدر المتيقن فى حقهم وإيقاع عقوبة الضرب البسيط عليهم مما يعيب الحكمويستوجب نقضه.

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهم أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وتقرير الصفة التشريحية وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فى مجال تحصيله لواقعة الدعوى وما ثبت فى يقين المحكمة أن التعدى على الجنى عليه كان باللكم والأرجل فقط فإنه تنحسر عن الحكم قالة الخطأ فى الاسناد ويكون ما أثاره الطاعنون فى هذا الصدد لا وجه له . لما كان ذلك ، وكان الطاعنون لا ينازعون فى أن ما أورده الحكم نقلا عن تقرير الصفة التشريحية - له معينه الصحيح من هذا التقرير ، وكان مؤداه أن الكذب الموصوف بالكشف الظاهرى يشير لمصادمة رضية حيوية حديثة نشأت من المصادمة بجسم صلب أيا كان وأنه قد اتضح من تقرير المعمل الباثولوجى والخاص بفحص القلب وجود علة مرضية به وهى تضخم بعضلة القلب وتكلسات بالشرايين التاجية وصمامات الأورطى ومثل هذه الحالة المزمنة

تعرض الشخص المصاب بما لحصول نوبات قلبية قد تنتهى إحداها بالوفاة إما بسبب الحالة المرضية أو بسبب مؤثر خارجى كالانفعال النفسى أو انجهود الجسمانى وأن مد صاحب واقعة الاعتداء من انفعال نفسانى ومجهود جسمانى قد أديا إلى تنبيه القلب عن طريق الجهاز العصبى الئسمبتاوى مما ألقى عبثا إضافيا على القلب والذي كانت حالته متأخرة أصلا بالحالة المرضية المشاهدة به الأمر الذى عجل بظهور النوبة القلبية والتي أدت إلى الوفاة ، فإن فى ذلك ما يقطع بتوافر رابطة السببية بين الفعل المسند إلى الطاعنين وبين الوفاة ويحق بالتالى مسئوليتهم عن هذه النتيجة التى كان من واجهم أن يتوقعوا حصولها ، لما هو مقرر أن الجانى فى جريمة الضرب أو أحداث جرح عمدا يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل نتيجة سلوكه الاجرامى ولو كانت عن طريق غير مباشر ما لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله وبين النتيجة ، ومن أن مرض الجنى عليه إنما هو من الأمور الثانوية التى لا تقطع هذه الرابطة ، وإذا استقر قضاء هذه المحكمة على أنه ليس بال لازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق وكان ما حصله الحكم من أقوال شهود الإثبات لا يتناقض مع ما نقله عن تقرير الصفة التشريحية بل يتلاءم معه فإن دعوى التناقض بين الدليلين القولى والفنى تكون ولا محل لها ، وفضلا عن ذلك فإن البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنين لم يثيروا شيئا بشأن حالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى ومن ثم فلا محل لإثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر فى أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها وأن فى اغفالها بعض الوقائع ما يفيد ضمنا اطراحها لها اطمئنانا إلى ما أثبتته من الوقائع والدلة التى اعتمدت عليها فى حكمها ، وكان الحكم قد اعتمد فى قضائه بالإدانة على أقوال شهود الإثبات وتقرير الصفة التشريحية ، ومن ثم فلا يعيبه - من بعد - اغفاله

الإشارة إلى ما تضمنته مذكرة النيابة للطب الشرعى طالما أنها لم تكن بذى اثر فى تكوين عقيدة المحكمة ، مما يضحى معه معنى الطاعنين فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد تحدث عن اتفاق الطاعنين على مقارفة الجريمة فى قوله " لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن المتهمين الثلاثة كانوا معا على مسرح الجريمة وأنهم إهملوا جميعا على الجنى عليه ضربا وركلا حتى سقط صريعا متأثرا بحالته المرضية من ذلك الضرب والانفعال الذى يحصل بتلك الحالة وكان سببا مباشرا فيها ومن ثم توفى إلى رحمة الله فإنهم جميعا مسئولين عن النتيجة التى نشأت عن فعلتهم تلك دون أن يعرف من منهم هو الذى اثار فعله المؤثم الحالة المرضية الخاصة بالجنى عليه والتى ساهمت وعجلت بوفاة ، كما أنه من المقرر فى القانون أنه يجب فى جريمة الضرب أن يسأل المتهم عن كل ما كان فى مقدوره أو ما يكون من واجبه أن يتوقع حصوله من النتائج فإذا كانت فعلة المتهم هى العامل الأول فى إحداث النتيجة التى وقعت ولم تكن اتقع لولا تلك الفعلة فإنه يسأل عنها لو كانت هناك عوامل أخرى ساعدت عليها كضعف صحة الجنى عليه أو وجود أمراض به وإهمال فى العلاج متى كان يسيرا ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق وعلى نحو ما أشار به التقرير الطبى الشرعى أن وفاة الجنى عليه وإن كانت ترجع لإصابته بمرض القلب إلا أن الإصابة التى حدثت بالجنى عليه وما صاحب التعدى عليه من المتهمين ضربا وركلا هو الذى ساهم وعجل بحصول إصابته بالنوبة القلبية التى أدت إلى الوفاة فإن المتهمين يكونون مسئولين عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت وهو ما قد قدمتهم به النيابة العامة لهذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الجانى يسأل بصفته فاعلا فى جريمة الضرب المفضى إلى الموت إذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التى أفضت إلى الوفاة أو ساهمت فى ذلك أو يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب الجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الاجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو

الذى أحدثها . وكان من المقرر أن الاتفاق هو اتخاذ نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فمن حق القاضي أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تتوافر لديه . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم - فيما تقدم - كاف بذاته للتدليل على اتفاق المتهمين على الضرب من معيتهم في الزمان والمكان ، ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلا منهم قصد قصد الآخر في إبقاعها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه ، ويصح من ثم طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبارهم فاعلين أصليين في جناية الضرب المفضى إلى موت ويرتب بينهم في صحيح القانون تضامنا في المسؤولية الجنائية عرفت محدث الضربات التي ساهمت في الوفاة أو لم يعرف فإن منعى الطاعنين في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ، متعينا رفضه موضوعا.

الطعن رقم ٢٩٨٢٨ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٩٥

لما كان الحكم الاستثنائي المعارض فيه صدر غيابيا وهو بهذه المثابة لا يبدأ ميعاد المعارضة فيه وفقا للمادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية إلا من تاريخ اعلانه للمحكوم عليه . لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من الاطلاع على المفسردات المضمومة أن الطاعن لم يعلن بهذا الحكم ومن ثم فغن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول المعارضة الاستئنافية شكلا محتسبا بدء ميعاد المعارضة من تاريخ صدور الحكم المعارض فيه يكون قد أخطأ في التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بقبول المعارضة الاستئنافية شكلا والإحالة ولا يقدح في ذلك أن يكون الطاعن لم يثر هذا الأمر أمام محكمة الموضوع إذ أن ميعاد المعارضة ككل مواعيد الطعن في الأحكام من النظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أعطى ل..... شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات ومحكمة جناح بندر المنيا قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة المنيا الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، عارض وقضى في معارضته بعدم قبولها شكلا للتقرير بها بعد الميعاد .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض..... الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه قضى بعدم قبول المعارضة الاستئنافية شكلا للتقرير بما بعد الميعاد على الرغم من أن الحكم المارض فيه صدر في غيبة الطاعن والأحكام الغيابية لا يبدأ ميعاد المعارضة فيها إلا من تاريخ اعمالها وقد كان تقرير الطاعن بالمعارضة في ذات يوم اعلانه بالحكم .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن لأنه أصدر شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بحبس الطاعن ثلاثة أشهر مع الشغل فعارض وقضى في معارضته برفضها فاستأنف الطاعن هذا الحكم ومحكمة ثاني درجة قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف فعارض وقضى في معارضته الاستئنافية بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد . لما كان ذلك ، وكان الحكم الاستئنافي المعارض فيه صدر غيابيا وهو بهذه المثابة لا يبدأ ميعاد المعارضة فيه وفقا للمادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية إلا من تاريخ اعلانه للمحكوم عليه . لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن لم يعلن بهذا الحكم ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول المعارضة الاستئنافية شكلا محتسبا بدء ميعاد المعارضة من تاريخ صدور الحكم المعارض فيه يكون قد أخطأ في التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بقبول المعارضة الاستئنافية شكلا والاحالة ولا يقدح في ذلك أن يكون الطاعن لم يثر هذا الأمر أمام محكمة الموضوع إذ أن ميعاد المعارضة ككل مواعيد الطعن في الأحكام من النظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٠٥١٧ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٩٥

١. من المقرر أن تناقض أسباب الحكم مع الثابت بمحضر الجلسة يبعد الاطمئنان إلى سلامة الحكم .

٢. من المقرر إنه إذا ذكرت التهمة في الحكم الاستثنائي بصيغة مخالفة بالمرّة للصيغة التي ذكرت بها في الابتدائي ، ولم تذكر المحكمة الاستثنائية عند تأييدها حكم محكمة أول درجة سوى قولها " إن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي دأخذ بها هذه المحكمة " فإن مجئ حكمها بهذا الوضع يجعله من جهة خاليًا من بيان الأسباب المستوجبة للعقوبة ويوقع من جهة أخرى اللبس الشديد في حقيقة أفعال التي عاقبت عليها المحكمة .

٣. من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، فإذا استند الحكم إلى رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات فإنه يكون معيبًا لابتناؤه على أساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم. وإذا كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة ومدونات الحكم المطعون فيه أن واقعة الدعوى - كما صورها الاتهام - هي أن الطاعن بدد المنقولات المبينة بقائمة الجهاز إضرارا بالمدعية بالحقوق المدنية خلافا لما أورده الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن المنقولات محجوز عليها ولم يقدمها الطاعن الحارس في اليوم المحدد للبيع ، فإن الأمر ينبئ عن أن المحكمة لمتمحص الدعوى ولمتحط بظروفها ، وقضت بما لا أصل له في الأوراق.

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح الحامول ضد الطاعن بوصف أنه بدد أعيان جهازها إضرارا بها . وطلبت عقابه

بالمادتين ٣٤١، ٣٤٢ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمبادئ الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرين جنيها والزامه بأن يؤدي للمدعية بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . أستاذف ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية " مأمورية بيلا الاستئنافية " - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التبديد قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه طبق المادة ٣٣١ من قانون العقوبات الخاصة بالتفالس حال أن واقعة الدعوى تبديد منقولات زوجية ، وقد خلت الأوراق من ثمة دليل على قيامه بتبديد منقولات الزوجية سوى الأقوال المرسله التي تضمنتها صحيفة الادعاء المباشر ، كما اغفل إيراد وردا أوجه دفاعه بسبق عرض المنقولات على المدعية بالحقوق المدنية عرضا قانونيا وعرض قيمته ورفضها الاستلام وأنه أودع المبلغ خزينة المحكمة ، وطلبه ضم المحضر رقمإدارى الحامول الذى يثبت استلامها منقولات الزوجية في غيبة الطاعن ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن بدد الأشياء المحجوز عليها والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها ولم يقدمها في اليوم المحدد للبيع واختلسها إضرارا بالدائنة الحاجزة لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن محاميا حضر عن المدعية بالحقوق المدنيةوقم حافظة مستندات طويت على اصل قائمة الجهاز وأن المدافع عن الطاعن قد اقرارا بإبداع عن أعيان

الجهاز . وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن التهمة المسندة إلى الطاعن هي تبديد أعيان جهاز . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تناقض اسباب الحكم مع الثابت بمحضر الجلسة يبعد الاطمئنان إلى سلامة الحكم ، وأنه إذا ذكرت التهمة في الحكم الاستثنائي بصيغة مخالفة بالمرّة للصيغة التي ذكرت بها في الحكم الابتدائي ولم تذكر المحكمة الاستئنافية عند تأييدها حكم محكمة أول درجة سوى قولها " إن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة " فإن مجيئ حكمها بهذا الوضع يجعله من جهة خاليا من بيان الأسباب المستوجبة للعقوبة ويوقع من جهة أخرى اللبس الشديد في حقيقة الأفعال التي عاقبت عليها المحكمة . ولما كان من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، فإذا استند الحكم إلى رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات فإنه يكون معيبا لا يثبت عليه أساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم . وإذا كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة ومدونات الحكم المطعون فيه أن واقعة الدعوى - كما صورها الاتهام - هي أن الطاعن بدد المنقولات المبينة بقائمة الجهاز إضرارا بالمدعية بالحقوق المدنية خلافا لما أورده الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن المنقولات محجوز عليها ولم يقدمها الطاعن الحارس في اليوم المحدد للبيع فإن الأمر ينبى عن أن المحكمة لم تمحص الدعوى ولم تحط بظروفها ، وقضت بما لا أصل له في الأوراق ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

الطعن رقم ١٠٨١٤ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٩٥

١. من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا أو نمطا معيناً يصوغ الحكم فيه بيان والواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كان ذلك محققا لحكم القانون ، وإذا كانت صيغة الاتهام المبينة في الحكم تعتبر جزاء منه ، فيكفي في بيان الواقعة الاحالة عليها ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالقصور لاكتفائه بترديد صيغة الاتهام بيانا للواقعة يكون ولا محل له.

٢. لما كان الحكم قد استند في اثبات التهمة في حق الطاعن إلى أقوال شهود الاثبات وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ، ولم يعول في ذلك على ما تضمنه تقريرى الجهاز المركزى للمحاسبات ولجنة الجرد اللذين لم يشر إليهما في مدوناته ، فإن النعى على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد.

٣. إن نص المادة ١١٤ من قانون العقوبات عدد إصداره باقلا نون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ - وهو بذاته نص المادة ٩٩ من قانون العقوبات الأهلى القديم - تنص على أن " ارباب الوظائف العمومية ايا كانت درجاتهم سواء كانوا رؤساء مصالح أو مستخدمين رؤسوين أو مساعدين لكل منهما وكذا ملتزموا الرسوم أو العوائد أو الأموال أو نحوها والموظفون في خدمتهم إذا أخذوا في حال تحصيل الغرامات أو الأموال أو العشور أو العوائد ونحوها زيادة عن المستحق منها يعاقبون على الوجه الآتى : رؤساء المصالح والملتزمون يعاقبون بالسجن ، وأما المستخدمين الرؤسون ومساعدوا الجميع فيعاقبون بالحبس والعزل ، ويحكم أيضا برد المبالغ المتحصلة بدون وجه حق وبدفع غرامة مساوية لها . ثم استبدلت

بموجب القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ثم القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ فأصبح نصها الحالي كالاتى " كل موظف عام له شأن فى تحصيل الضرائب أو الرسوم أو العوائد أو الغرامات أو نحوها ، طلب أو أخذ ما ليس مستحقا أو ما يزيد على المستحق مع علمه بذلك يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن " ويبين من ذلك أن أركان جريمة الغدر المنصوص عليها فى المادة ١١٤ من قانون العقوبات قبل استبدالها بالقانونين ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، ٦٣ لسنة ١٩٧٥ هى فضلا عن صفة الفاعل والقصد الجنائى - أن يكون الجانى قد أخذ حال تحصيل الأموال المشار إليها فى النص زيادة عن المستحق منها ، مما لازمه أن يتم الفعل المادى المكون للجريمة وقت تحصيل هذه الأموال بالزيادة عن المستحق على أنه واجب الأداء قانونا بما مفاده أنه إذا كان أخذ الزيادة عن المستحق الذى يشكل الفعل المادى للجريمة سابقا وقت التحصيل أو متراخيا عنه ، فلا تقع جريمة الغدر المؤثمة بنص المادة ١١٤ من قانون العقوبات ، وإن جاز أن يشكل هذا الفعل جريمة أخرى غيرها . أما بعد استبدال النص بالقانونين رقمى ٦٩ لسنة ١٩٥٣ و ٦٣ لسنة ١٩٧٥ - الذى يحكم واقعة الدعوى - فقد أصبح الركن المادى للجريمة يقوم بأحد فعلين هما طلب أو أخذ ما ليس مستحقا أو ما يزيد على المستحق من الرسوم أو الغرامات أو العوائد أو الضرائب أو نحوها وهو ما يوصف بالجباية غير المشروعة ، الأمر الذى يبين منه أن المشرع لم يقصر وقوع الجريمة على مجرد أو اخذ ما ليس مستحقا أو ما يزيد على المستحق عند التحصيل بل تعداه أيضا الى طلب أو اخذ ما ليس مستحقا أو ما يزيد على المستحق دون اشتراط أن يكون ذلك حال التحصيل مما يقطع بإتجاه إرادة المشرع الى تأثيم وقوع الفعل المادى للجريمة سابقا أو لاحقا لواقعة التحصيل ذاهبا ، فصريح لفظ النص ومفهوم دلالاته - بعد التعديل - يدل على تأثيم طلب أو أخذ ما ليس مستحقا أو ما يزيد على المستحق - وجاء النص مطلقا من كل قيد ليتسع مدلوله

لاستيعاب كافة صور اقتضاء ما ليس مستحقا أو ما يزيد على المستحق من الأموال المبينة بالنص ، دون اشتراط أن يتم ذلك حال التحصيل ، وإذ كانت القاعدة أنه لا محل للاجتهاد إزاء صراحة نص القانون الواجب التطبيق ، وأنه لا يصح تخصيص عموم النص بغير مخصص ، وكانت جريمة الغدر تقوم ولو كان المجنى عليه يعلم بأن المبلغ المطلوب أو المأخوذ منه غير مستحق عليه أو يزيد على المستحق ورضى رغم ذلك بدفعه ، فإن الحكم المطعون فيه وقد حصل واقعة الدعوى بما يجمل في أن الطاعن بصفته صراف ربط وتحصيل وله شأن في تحصيل الضرائب والرسوم قام بأخذ مبلغ ستة آلاف وتسعمائة وأربعة عشر جنيها وستمائة مليم تزيد على المستحق قانونا من الممولين بارتكاب تزوير في القسائم بأن أثبت فيها على خلاف الحقيقة مبالغ تزيد عن المستحق واستعمالها بأن سلمها للممولين رغم علمه بتزويرها ودانته بجريمة الغدر المنصوص عليها في الملة ١١٤ من قانون العقوبات ، ووقع عليه العقوبة المقررة في القانون لهذه الجريمة ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ولم يخطئ في شيء وبات ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير قويم ولا سند له.

٤. الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وباقي العناصر الطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما اصلها في الأوراق.

٥. من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل الاقتضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تترله المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٦. من المقرر أن وجود خصومة قائمة بين الشهود وبين المتهم لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالهم ، مادامت قد أفصحت عن اطمئنانها إلى شهادتهم وأنها كانت على بينة من الظروف التي أحاطت بها ، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وكل جدل يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا لتعلقه بالموضوع وكل جدل يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولا على الحكم إذ إلتفت عن الرد عليه ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الشهود فإن ما يثيره الطاعن في ذلك إنما ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

٧. لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن وإن اشار إلى عدم سماع أقوال جميع الممولين إلا أنه لم يطلب من المحكمة اتخاذ إجراء معين في هذا الخصوص ، فإن ما أثاره الطاعن بوجه طعنه لا يعدو أن يكون تعيبا للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة ، ولا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، لما هو مقرر من أن تعيب التحقيق الذي تجريه سلطة التحقيق الابتدائي . ولا تأثيره له على سلامة الحكم ، فإذا أجرت النيابة العامة تحقيقا لم تسأل فيه جميع من يجب سؤلهم ، فذلك من حقها ولا بطلان فيه ، والأصل أن العبرة عند المحاكمة بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها.

٨. لما كان الحكم قد دان الطاعن بجناية الغدر وجرائم التزوير في محررات رسمية واستعمالها ، ووقع عليه العقوبة المقررة في القانون للغدر باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٢ منقانون العقوبات للارتباط ، فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره في باقى أسباب الطعن بصدد بعض جرائم التزوير والاستعمال من عدم توافر أركانها وقصور الأدلة على ثبوتها في حقه أو عدم اطلاع المحكمة على الأوراق المثبتة لها.

الوقائع

أقمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : بصفته موظفا عموميا " صراف ربط وتحصيل بصرافة التابعة لمصلحة الضرائب العقارية " له شأن في تحصيل الضرائب أخذ مبلغ ستة آلاف وتسعمائة وأربعة عشر جنيها وخمسمائة وخمسين مليما تريد على المستحق قانونا مع علمه بذلك على النحو المبين بالتحقيقات . ثانيا : بصفته سالفة الذكر ارتكب اثناء تأدية وظيفته تزويرا في أوراق رسمية " قسائم ضرائب أميرية " بأن أثبت بما على خلاف الحقيقة مبالغ أكثر من المستحق قانونا على النحو المبين بالأوراق . ثالثا : استعمل المحررات موضوع التهمة الثانية بأن قدمها للممولين مع علمه بتزويرها . واحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا بدمنهو لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١١٤، ١١٨، ١١٩، أ/١١٩، ١١٩، مكررا أ/٢١١، ٢١٤ من قانون العقوبات مع أعمال المواد ١٧٠، ٢٧، ٣٢، ٥٥، أ/٥٦، ١ من ذات القانون بحبس المتهم سنة مع الشغل وبعزله من وظيفته لمدة سنتين وبتغريمه مبلغ ستة آلاف وتسعمائة وأربعة عشر جنيها وستمائة وخمسون مليما عما أسند إليه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس .

فطعن الأستاذ /..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي الغدر والتزوير قد شابه القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ذلك أنه قد اكتفى في بيان واقعة الدعوى على ما ورد عنها بوصف الاتهام ، لم يورد مضمون تقريرى الجهاز المركزى للمحاسبات ولجنة الجرد وما شابهها من تناقض ، كما أن جنائية الغدر تقتضى أن يكون اخذ أو طلب ما ليس مستحقا أو ما

يزيد على المستحق ، وقت التحصيل وإذا كان الفعل المسند إلى الطاعن قد وقع لاحقا على تحصيل المستحق ، فإن الواقعة لا تعدو أن تكون جنحة نصب مؤثمة بنص المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات مما لا يجوز معه توقيع عقوبة الغرامة النسبية على الطاعن، خاصة وأن الممولين - وبعضهم على قدر من العلم والثقافة - يعلمون القيمة الحقيقية للضريبة المستحقة عليهم ، وقد عول الحكم على أقوال شهود الإثبات رغم عدم صحة تصويرهم للواقعة ووجود خصومة بين الطاعن والشاكن وهو ما أسلسه إلى اعتناق تصوير غير معقول لواقعة الدعوى ، وقد دانه الحكم رغم قصور تحقيقات النيابة العامة لعدم سؤال جميع الممولين الوارد أسمائهم بتقرير لجنة الجرد ، وكذا دون الاطلاع على القسيمة الخاصة بالمولالتي لم يثبت تزويرها ولم تكن من بين القسائم موضوع الفحص ، ولم يفتن الحكم إلى أن القسائم المزورة كانت تحت يد أصحابها من الممولين في الفترة من سنة ١٩٨٧ حتى تاريخ البلاغ في سنة ١٩٨٩ ، هذا إلى أنه استند إلى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ، حال أن الثابت أنه لا يمكن نسبة التزوير في عدد ١٣ إيصالا من الايصالات المزورة إلى الطاعن ، وأن التعديل في قسائم التحصيل اقتصر على الأرقام الثابتة فيها فقط بما لا يقطع بان الطاعن هو الذى أجرى هذا التعديل ، مما كان يقتضى استكتاب الممولين أيضا وإجراء المضاهاة على استكتاباتهم للوصول إلى مرتكب التزوير وهو لا يعدو في حقيقته أن يكون تزويرا مفضوحا لا عقاب عليه ، كما أن النتيجة التي انتهى إليها ذلك التقرير لا تقطع بأن الطاعن هو الفاعل في جريمة التزوير ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا أو نمطا معيناً يصوغ الحكم فيه بيان الواقعة المستوجبة

للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كان ذلك محققا لحكم القانون ، وإذا كانت صيغة الاتهام المبينة في الحكم تعتبر جزءا منه ، فيكتفى في بيان الواقعة الاحالة عليها ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالقصور لاكتفائه بترديد صيغة الاتهام بيانا للواقعة يكون ولا محل له . لما كلن ذلك ، وكان الحكم قد استند في اثبات التهمة في حق الطاعن إلى اقوال شهود الاثبات وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ، ولم يعول في ذلك على ما تضمنه تقريرى الجهاز المركزى للمحاسبات ولجنة الجرد اللذين لم يشر إليهما في مدوناته ، فإن النعى على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ١١٤ من قانون العقوبات عند إصداره بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ - وهو بذاته نص المادة ٩٩ من قانون العقوبات الأهلى القديم - تنص على أن " أرباب الوظائف العمومية ايا كانت درجتهم سواء كانوا رؤساء مصالح أو مستخدمين رؤسین أو مساعدين لكل منهما وكذا ملتزموا الرسوم أو العوائد أو الأموال أو نحوها والموظفون في خدمتهم إذا أخذوا في حال تحصيل الغرامات أو الأموال أو العشور أو العوائد ونحوها زيادة عن المستحق منها يعاقبون على الوجه الآتى : رؤساء المصالح والملتزمون يعاقبون بالسجن ، وأما المستخدمین الرؤسون ومساعدا الجميع فيعاقبون بالحبس والعزل ، ويحكم أيضا برد المبالغ المتحصلة بدون وجه حق وبدفع غرامة مساوية لها " . ثم استبدلت بموجب القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ثم بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ فأصبح نصها الحالى كالآتى " كل موظف عام له شأن في تحصيل الضرائب أو الرسوم أو العوائد أو الغرامات أو نحوها ، طلب أو أخذ ما ليس مستحقا ، او ما يزيد على المستحق مع علمه بذلك يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن " ز ويبين من ذلك أن أركان جريمة الغدر المنصوص عليها في المادة ١١٤ من قانون العقوبات قبل استبدالها بالقانونين ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، ٦٣ لسنة ١٩٧٥ هى

فضلا عن صفة الفاعل والقصد الجنائي - أن يكون الجاني قد أخذ حال تحصيل الأموال المشار إليها في النص زيادة عن المستحق - أن يكون الجاني قد أخذ حال تحصيل الأموال المشار إليها في النص زيادة عن المستحق منها ، مما يلزمه أن يتم الفعل المادى المكون للجريمة وقت تحصيل هذه الأموال بالزيادة عن المستحق على أنه واجب الأداء قانونا بما مفاده أنه إذا كان أخذ الزيادة عن المستحق الذى يشكل الفعل المادى للجريمة سابقا وقت التحصيل أو متراخيا عنه فلا تقع جريمة الغدر المؤثمة بنص المادة ١١٤ من قانون العقوبات ، وإن جاز أن يشكل هذا الفعل جريمة أخرى غيرها ، أما بعد استبدال النص بالقانونين رقمى ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، ٦٣ لسنة ١٩٧٥ - الذى يحكم واقعة الدعوى - فقد أصبح الركن المادى للجريمة يقوم بأحد فعلين هما طلب أو أخذ ما ليس مستحقا أو ما يزيد على المستحق من الرسوم أو الغرامات أو العوائد أو الضرائب أو نحوها وهو ما يوصف بالجباية غير المشروعية ، الأمر الذى يبين منه أن المشرع لم يقصر وقوع الجريمة على مجرد أخذ الزيادة عن المستحق عند التحصيل بل تعداه أيضا إلى طلب أو أخذ ما ليس مستحقا أو ما يزيد على المستحق دون اشتراط أن يكون ذلك حال التحصيل مما يقطع باتجاه إرادة المشرع الى تأثيم وقوع الفعل المادى للجريمة سابقا أو لاحقا لواقعة التحصيل ذاتها ، فصريح لفظ النص ومفهوم دلالاته - بعد التعديل - يدل على تأثيم طلب أو أخذ ما ليس مستحقا أو ما يزيد على المستحق - وجاء النص مطلقا من كل قيد ليتسع مدلوله لاستيعاب كافة صور اقتضاء ما ليس مستحقا أو ما يزيد على المستحق من الأموال المبينة بالنص ، دون اشتراط أن يتم ذلك حال التحصيل ، وإذا كانت القاعدة أنه لا محل للاجتهاد إزاء صراحة نص القانون الواجب التطبيق ، وأنه لا يصح تخصيص عموم النص بغير مخصص ، وكانت جريمة الغدر تقوم ولو كان المجنى عليه ويعلم بأن المبلغ المطلوب أو المأخوذ منه غير مستحق عليه أو يزيد على المستحق ورضى رغم ذلك بدفعه ، فإن الحكم المطعون فيه وقد حصل واقعة الدعوى بما يجمل

فى أن الطاعن بصفته صراف ربط وتحصيل وله شأن فى تحصيل الضرائب والرسوم قام بأخذ مبلغ ستة آلاف وتسعمائة وأربعة عشر جنيها وستمائة مليم تزيد على المستحق قانونا من الممولين بارتكاب تزوير فى القسائم بأن أثبت فيها على خلاف الحقيقة مبالغ تزيد عن المستحق واستعملها بأن سلمها للممولين زعم بتوريدها ودانه بجريمة الغدر المنصوص عليها فى المادة ١١٤ من قانون العقوبات ، وأوقع عليه العقوبة المقررة فى القانون لهذه الجريمة ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ولم يخطئ فى شئ ، وبات ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد غير قويم ولا سند له. لما كان ذلك ، وكان النعى على المحكمة اعتناقها تصويرا يجافى العقل والمنطق وإنما عولت على أقوال الشهود رغم عدم صحة تصويرهم للواقعة ووجود خصومة بينهم وبين الطاعن مردودا بأن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وباقي العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق - كما هو الحال فى الدعوى الطروحة - و أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله منزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تظمن إليه وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وأن وجود خصومة قائمة بين الشهود وبين المتهم لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالهم ، مادامت قد أفصحت عن اطمئنانهم إلى شهادتهم وأنها كانت على بينة من الظروف التى أحاطت بها ، وذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع ، وكل جدل يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . ولا على الحكم إذ التفت عن الرد عليه ، وكانت المحكمة قد أطمأنت إلى أقوال الشهود فإن ما يثيره الطاعن فى

ذلك إنما ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما نستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن وإن اشار إلى عدم سماع أقوال جميع الممولين إلا أنه لم يطلب من المحكمة اتخاذ إجراء معين في هذا الخصوص ، فإن ما أثاره الطاعن بوجه طعنه لا يعدو أن يكون تعيبا للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة ، ولا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، لما هو مقرر من أن تعيب التحقيق الذي تجريه سلطة التحقيق الابتدائي لا تأثير له على سلامة الحكم ، فإذا أجرت النيابة العامة تحقيقا لم تسأل فيه جميع من يجب سؤالهم ، فذلك من حقها ولا بطلان فيه . والأصل أن العبرة عند المحاكمة بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها ، وما دام الدفاع لم يطلب منها استكمال ما قد يكون بالتحقيقات الابتدائية من نقص أو عيب ، فليس له أن يتخذ من ذلك سببا لطلب نقض الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دان الطاعن بجناية الغدر وجرائم التزوير في محررات رسمية واستعمالها ، وأوقع عليه العقوبة المقررة في القانون للغدر باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات للارتباط ، فإنه لا يجدى الطاعن ما يشير في باقى أسباب الطعن بصدد جرائم التزوير والاستعمال من عدم توافر أركانها وقصور الأدلة على ثبوتها في حقه أو عدم اطلاع المحكمة على الأوراق المثبتة لها . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٢٤٤١٤ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٩٥ .

١. من المقرر إن قانون الاجراءات الجنائية ينص في المادتين ١٥، ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجرح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة ، وتنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلالات إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بما بوجهه رسمى، وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الإنقطاع ، وإذا تعددت الاجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء .

٢. لما كان الثابت أنه مضى ما يزيد على ثلاث سنوات ابتداء من جلسة الأول من أبريل سنة ١٩٩١ التى نظر فيها الطعن امام محكمة النقض حتى نظرها بجلسة اليوم ٢٧ من فبراير سنة ١٩٩٥ ، وكان ذلك دون اتخاذ أى إجراء قاطع للمدة ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بمضى المدة ، دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ، فهى لا تنقضى إلا بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى .

٣. لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قدم لمحكمة الموضوع بدرجتيها المستندات التى تفيد أنه أقام الدعوى رقم مدنى كلى طنطا ضد البنك الدائن الحاجز بفسخ عقد القرض الناشئ عنه الدين الأصلى المحجوز من أجله وطلب وقف اجراءات الحجز والبيع حتى يفصل فى تلك الدعوى وأنه نازع فى صحة اجراءات الحجز الذى عين فيه حارسا على المحجوزات . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ إذ نصت على انه " يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة فى أصل المبالغ المطلوبة أو فى صحة اجراءات الحجز او

باسترداد الأشياء المحجوزة ، وقف اجراءات الحجز والبيع الإداريين ، وذلك الى ان يفصل نهائيا في النزاع . فإن دفاع الطاعن بالاستناد الى نص هذه المادة ، يعد جوهريا ، لأنه يتجه إلى نفي عنصر اساسي من عناصر الجريمة المطلوب التعويض المدنى عنها ، وإذ كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم جوهريته ، التي قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى فيما لو حقق بلوغا الى غاية الأمر فيه ، ورغم جديته التي تشهد لها المستندات الرسمية المقدمة من الطاعن بأنه أقام تلك الدعوى ، وأغفلت الرد عليه بما يسوغ اطراحه فإن حكمها ينطوى على اخلال بحق الدفاع .

الوقائع

اقتصرت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المبينة وصفا وقيمة بنا المحضر المملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح بنك التنمية والائتمان الزراعى والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها فى اليوم المحدد للبيع فاقتلسها لنفسه اضراارا بالجهة الحاجزة ، وطلبت عقابه بالمادتين (٣٤١ ، ٣٤٢) من قانون العقوبات ، وادعى الممثل القانونى للبنك المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جناح مركز بسيون قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة مائتى جنيه لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم الغيابي المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ المحامى عن الاستاذ المحامى نيابة عن
المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر في ٣١ من مارس سنة ١٩٨٨ وقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٠ من مايو سنة ١٩٨٨ وقدم اسبابا لطعنه في ذات التاريخ ، وقد نظر الطعن بجلسة الأول من ابريل سنة ١٩٩١ وفيها تأجل نظره لجلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٩٤ ، وإذ تصادف هذا اليوم اجازة عيد الفطر المبارك فقد تأثر على ملف الطعن بتأجيله إداريا لجلسة اليوم ٢٧ من فبراير سنة ١٩٩٥ . لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية ينص في المادتين ١٥ ، ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجرح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة ، وتنقطع المدة باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو باجراءات الاستدلالات إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمي ، وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، وإذا تعددت الاجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر اجراء . لما كان ذلك ، وكان الثابت حسبما سلف بيانه أنه قد مضى ما يزيد على ثلاث سنوات ابتداء من جلسة الأول من ابريل سنة ١٩٩١ التي نظر فيها الطعن امام محكمة النقض حتى نظرها بجلسة اليوم ٢٧ من فبراير سنة ١٩٩٥ ، وكان ذلك دون اتخاذ اى اجراء قاطع للمدة ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بمضى المدة ، دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ، فهي لا تنقضي إلا بمضى المدة المقررة في القانون المدني .

وحيث إنه فيما يتعلق بالدعوى المدنية ، فإن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ ألزمه بالتعويض المدني المؤقت ، قد شابه الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن دفع بأن المدين المحجوز عليه اقام الدعوى رقم مدني كلي طنطا ضد البنك الدائن الحاجز ينازع فيها في اصل الدين المحجوز من اجله وفي صحة اجراءات الحجز ، مما يستلزم وقف اجراءات الحجز والبيع الإداريين الى أن

يفصل نهائيا في النزاع عملا بحكم المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ ، وساند دفاعه بمسند رسمي ، غير أن المحكمة لم تعن بتحقيق هذا الدفاع رغم جوهريته والرد عليه ، مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قدم لمحكمة الموضوع بدرجتيها المستندات التي تفيد أنه أقام الدعوى رقم مدني كلي طنطا ضد البنك الدائن بالحجز بفسخ عقد القرض الناشئ عنه الدين الأصلي المحجوز من أجله وطلب وقف اجراءات الحجز والبيع حتى يفصل في تلك الدعوى وأنه نازع في صحة اجراءات الحجز الذي عين فيه حارسا على المحجوزات . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ إذ نصت على أنه " يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة في أصل المبالغ المطلوبة أو في صحة اجراءات الحجز أو باسترداد الأشياء المحجوزة ، وقف اجراءات الحجز والبيع الإداريين ، وذلك الى ان يفصل نهائيا في النزاع ، فإن دفاع الطاعن بالاستناد الى نص هذه المادة ، يعد جوهريا ، لأنه يتجه الى نفي عنصر اساسي من عناصر الجريمة المطلوب التعويض المدني عنها ، وإذا كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم جوهريته ، التي قج يتغير بها وجه الرأي في الدعوى فيما لو حقق بلوغا الى غاية الأمر فيه ، ورغم جديته التي تشهد لها المستندات الرسمية المقدمة من الطاعن بأنه أقام تلك الدعوى ، واغفلت الرد عليه بما يسوغ اطراحه فإن حكمها ينطوي على اخلال بحق الدفاع الذي يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لكل ما تقدم ، يتعين القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وبراءة الطاعن مما اسند اليه ، وبقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة للدعوى المدنية .

الطعن رقم ٢٩٨٢٤ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٩٥

من المقرر أن تسليم الشيء من صاحب الحق فيه الى المتهم تسليمًا مقيدًا بشرط واجب التنفيذ في الحال لا يمنع من اعتبار اختلاسه سرقة متى كان قصد الطرفين من الشرط هو أن يكون تنفيذه في ذات وقت التسليم تحت اشراف صاحب الشيء ومراقبته حتى يكون في استمرار متابعته ماله ورعايته إياه بحواسه ما يدل بذاته على انه لم يزل ولم يخطر بباله ان يتخلى عن سيطرته وهيمنته عليه ماديًا فتبقى له حيازته بعناصرها القانونية ولا تكون يد المستلم عليه إلا يدا عارضة مجردة ، أما إذا كان التسليم ملحوظًا فيه الابتعاد بالشيء عن صاحبه فترة من الزمن طالت أو قصرت فإنه في هذه الحالة تنتقل به الحيازة للمستلم ولا يتصور معه في حق المستلم وقوع الاختلاس على معنى السرقة . لما كان ذلك ، وكان يبين مما أورده الحكم فيما تقدم أنه انتهى الى ادانة الطاعن بجريمة السرقة استنادًا الى تسلمه المال من وسيط كان قد استلمه من المجنى عليه دون أن يبين ما يجب توافره في هذا التسليم من بقاء المال تحت بصر صاحبه واستمرار اشرافه عليه فإنه يكون مشوبًا بالقصور .

الوقائع

أهملت النيابة العامة الطاعن بأنه سرق وآخر حدث المبلغ النقدي المبين قدره بالأوراق والملوك لـ على النحو المبين بالأوراق وطلبت عقابه بالمادة ٣١٧/خامسا من قانون العقوبات ، وادعى المجنى عليه مذنبًا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جناح الزقازيق قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ وبالزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف ومحكمة الزقازيق الابتدائية -

بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة السرقة فقد شابه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم لم يبين واقعة الدعوى وإدلة الثبوت التي أقام عليها قضاؤه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في قوله " وحيث إن الوقائع تتلخص فيما ابلغ به وقرره من أنه طلب من شراء فيديو وكاميرا فعرفه بـ الذي اصطحبهما الى خال المتهم حيث عرض عليهما فيديو وكاميرا واتفق معه على ثمنهما وقدره ستة آلاف جنيه وفي يوم الحادث أحضر المبلغ المتفق عليه واعطاه فأعطاهما لخاله المتهم وتوجه الأخير لإحضار الفيديو والمضبوطات وبقي معهما وعندما تأخر المتهم عن احضار الفيديو والكاميرا وحاول الانصراف فطلب منه التوقيع على إيصال باستلام المبلغ فوقع له على ذلك الإيصال وبحث عن خاله فلم يهتد اليه فعاد الى وقابله أمام المدرسة وعندما شاهده حاول الهرب فقام بالابلاغ واتهمهما بسرقة نقوده وأرفق الإيصال بالأوراق ، ثم انتهى الى ادانة المتهم بقوله " إن التهمة ثابتة تبوتا كافيا قبل المتهم ، وذلك ثابت من أقوال المجنى عليه من قيامه بتسليم المبلغ محل الجريمة الى الذي سلمه على الفور الى المتهم لكي يأتي له بالفيديو والكاميرا إلا أن المتهم قام بالاستيلاء عليه دون احضار الشئ المبيع وتأيدت هذه الأقوال بما قرره شاهد الواقعة وهو ثابت من تحريات المباحث " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تسليم الشئ

من صاحب الحق فيه الى المتهم تسليماً مقيداً بشرط واجب التنفيذ في الحال لا يمنع من اعتبار اختلاسه سرقة متى كان قصد الطرفين من الشرط هو أن يكون تنفيذه في ذات وقت التسليم تحت اشراف صاحب الشئ ومراقبته حتى يكون في استمرار متابعته ماله ورعايته إياه بحواسه ما يدل بذاته على انه لم يزل ولم يخطر بباله ان يتخلى عن سيطرته وهيمنته عليه مادياً فتبقى له حيازته بعناصرها القانونية ولا تكون يد المتهم عليه إلا يدا عارضة مجردة أما إذا كان التسليم ملحوظاً فيه الابتعاد بالشئ عن صاحبه فترة من الزمن طالت أو قصرت فإنه في هذه الحالة تنتقل به الحيازة للمستلم ولا يتصور معه في حق المستلم وقوع الاختلاس على معنى السرقة . لما كان ذلك ، وكان يبين مما أورده الحكم فيما تقدم انه انتهى الى ادانة الطاعن بجريمة السرقة استناداً الى تسلمه من وسيط كان قد استلمه من اللجنة عليه دون ان يبين ما يجب توافره في هذا التسليم من بقاء المال تحت بصر صاحبه واستمرار اشرافه عليه فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

الطعن رقم ٢٩٦٢٥ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٩٥

١. من المقرر أنه وإن جاز لقائد المركبة التوقف ليلا على نهر الطريق او في مكان ممنوع التوقف فيه لمجابهة ظروف اضطرارية فإن هذه المجاوزة مشروطة فيها أن تحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب وذلك بالإعلان عن وجود المركبة تحذيرا لقائدي المركبات المقترية لكي لا يؤدي الى الاضرار بالغير ، فإذا لم يأخذ القائد حذره كان تصرفه مشوبا بخطأ من نوع ما يؤاخذ عليه القانون ، وهو ما أكدته المادتان ٢/٦٤ ، ٧٥ من قرار وزير الداخلية بتنفيذ احكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن المرور المعدل إذ أوجبتا على قائد السيارة اذا أراد التوقف ليلا على نهر الطريق أن يعلن عن وجود المركبة بواسطة استخدام اشارة التحذير او اضاءة انوار المواضع اللازمة الموجودة بالمركبة .

٢. لما كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض ، وكان تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق .

٣. من المقرر أنه يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من واقعات الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه يتوافق به الخطأ في حق الطاعن وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي اصابة الجنى عليهم ، فيكون ما خلص اليه الحكم في هذا الشأن سديدا ويكون ما يثريه الطاعن في غير محله .

٤. لما كان ما يثيره الطاعن من أن خطأ الغير (السائق الآخر المقضى ببراءته) كان السبب في وقوع الحادث فإنه لا جدوى له فيه بفرض قيامه لا ينفي مسئوليته الجنائية عن الحادث التي اثبت الحكم قيامها في حقه ، ذلك بأن الخطأ المشترك - في نطاق المسئولية الجنائية - لا خلى المتهم من المسئولية ومادام الحكم في هذه الدعوى قد دلل على توافر الأركان القانونية لجريمة الاصابة الخطأ التي دان الطاعن بها من ثبوت نسبة الخطأ إليه ومن نتيجة مادية وهي وقوع الضرر ومن رابطة سببية بينهما فإن النعى على الحكم في خصوص ما سلف يضحى ولا محل له .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه . أولا : تسبب وآخر قضى ببراءته خطأ في اصابة المجنى عليهم ، وكان ذلك ناشئا عن اجماله وعدم احترازه وعدم مراعاته للقوانين بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر ولم يتأكد من خلو الطريق فصدم المجنى عليهم وأحدث اصابتهم الموصوفة بالتقارير الطبية . ثانيا : قاد سيارة بحالة تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات ، والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٧ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ وقرار وزير الداخلية ومحكمة حنح العياط قضت حضوريا بحبس المتهم شهرا مع الشغل وقدرت لايقاف التنفيذ كفالة قدرها عشرون جنيها . استأنف ومحكمة الجيزة الابتدائية - هيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم

بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - في نطاق سلطته التقديرية وفي منطق سائغ وتدليل مقبول - قد استخلص - من ظروف الواقعة وعناصرها ثبوت نسبة الخطأ الى الطاعن واستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الواقع بإصابة الجنى عليهم نتيجة ذلك الخطأ من وقوفه بالسيارة التي كان يستقلها الجنى عليهم بسيارة الطاعن وحدثت إصاباتهم الموصوفة بالتقارير الطبية ، وكان هذا الذي استخلصه الحكم مستمدا مما له أصل ثابت في الأوراق وليس محل جدل من الطاعن وهي اقوال الجنى عليهم واقوال الطاعن ذاته . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن جاز لقائد المركبة التوقف ليلا على نهر الطريق أو في مكان ممنوع التوقف فيه لمجابهة ظروف اضطرارية فإن هذه المجاوزة مشروطة فيها أن تحصل مع البصر والاحتياط وتدبر العواقب وذلك بالاعلان عن وجود المركبة تحذيرا لقائدي المركبات المقتربة لكى لا يؤدي الى الاضرار بالغير ، فإذا لم يأخذ القائد حذره كان تصرفه مشوبا بخطأ من نوع ما يؤاخذ عليه القانون ، وهو ما أكدته المادتان ٢/٦٤ ، ٧٥ من قرار وزير الداخلية بتنفيذ احكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن المرور المعدل إذ أوجبتا على قائد السيارة إذا أراد التوقف ليلا على نهر الطريق أن يعلن عن وجود المركبة بواسطة استخدام اشارة التحذير أو اضاءة انوار الموضع اللازمة الموجودة بالمركبة . لما كان ذلك ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه امام محكمة النقض ، وكان تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة ولها

اصلها في الأوراق ، وكان يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من واقعات الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه يتوافر به الخطأ في حق الطاعن وتحقق به رابطة بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي إصابة المجنى عليهم ، فيكون ما خلص إليه الحكم في هذا الشأن سديد ويكون ما يثيره الطاعن في غير محله ، أما ما يثيره الطاعن من أن خطأ الغير (السائق الآخر المقضى ببراءته) كان السبب في وقوع الحادث فإنه لا جدوى له فيه لأنه بفرض قيامه لا ينفي مسئوليته الجنائية عن الحادث التي اثبتت الحكم قيامها في حقه ، ذلك بأن الخطأ المشترك - في نطاق المسئولية الجنائية - لا يخلو المتهم من المسئولية ومادام الحكم في هذه الدعوى قد دلل على توافر الأركان القانونية لحريمة الإصابة الخطأ التي دان الطاعن بها من ثبوت نسبة الخطأ إليه ومن نتيجة مادية وهي وقوع الضرر ومن رابطة سببية بينهما فإن النعي على الحكم في خصوص ما سلف يضحى ولا محل له . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا .

الطعن رقم ١٣١٧٣ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٩٥

١. من المقرر أن الدفع بتجارية العلاقة أو كونها مدنية صرف فيما بين الطاعن والمجنى عليه من الدفوع الجوهرية التي يتعين التصدي لها عند إبدائها ذلك أنه من المقرر أنه لا يصح ادانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا اقتنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الأمانة الواردة على سبيل الحصر بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

٢. من المقرر أن العبرة في القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود ، في صدد توقيع العقاب إنما هي بالواقع إذ لا يصح تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه او كتابة متى كان ذلك مخالفا للحقيقة . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد دفع امام المحكمة الاستئنافية - حال نظر معارضته - بأن العلاقة التي تربطه بالمطعون ضده هي علاقة مدنية إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض للدفع ولم يقل كلمته فيه بلى اكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لاسبابه ولم يصف اليها إلا مبررات تخفيض العقوبة ، فإنه يكون معيبا بما يبطله .

الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر امام محكمة جناح المعادى ضد الطاعن - بوصف انه بدد البضائع المسلمة إليه على سبيل الأمانة بصفته وكيلا بأجر وطلب عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وبإلزامه بأن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت غاييا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنتين مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي المدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف

ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - كهيئة استئنافية - قضت غايبا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس المتهم سنة مع الشغل .

فطعن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق القضاة الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التبيد قد شابه القصور في التسبب ذلك بأنه دفع بأن العلاقة التي تربطه بالمدعى بالحقوق المدنية علاقة تجارية وأنه لم يتسلم البضائع موضوع الدعوى بصفته وكيل بل بصفته عميلا بدلالة فاتورة الشراء المقدمة منه والمظهرة بتسوية الحسابات بينهما إلا أن الحكم سكت عن هذا الدفاع إيرادا له وردا عليه مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الدفع بتجارية العلاقة أو كونها مدنية صرف فيما بين الطاعن والجنى عليه من الدفع الجوهري التي يتعين التصدي لها عند ابدائها ذلك أنه من المقرر أنه لا يصح ادانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا اقتنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الأمانة الواردة على سبيل الحصر بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات والعبرة في القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود في صدق توقيع العقاب إنما هي بالواقع إذ لا يصح تأييم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو كتابته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد دفع امام المحكمة الاستئنافية - حال نظر معارضته - بأن العلاقة التي تربطه بالمطعون ضده هي علاقة مدنية إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض للدفع ولو يقل كلمته فيه بل اكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ولم يضيف إليها إلا مبررات تخفيض العقوبة ، فإنه يكون معيبا بما يطله ويوجب نقضه وإعادة دون بحث الوجه الثاني من وجهي الطعن وإلزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

الطعن رقم ١٥٠٩٦ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٩٥

١. لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الاستاذ المحامي الذى قرر بالطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه كان موكولا عن المدعو بمثابة الأخير نائبا عن المحكوم عليه سالف الذكر بموجب توكيل أشير الى رقمه بالتوكيل المرفق بأوراق الطعن ، بيد أن هذا التوكيل لم يقدم للتثبيت من صفة المقرر . لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض فى المواد الجنائية حقا شخصا لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لأحد أن ينوب عنه فى مباشرته إلا إذا كان موكلا منه توكيلا يخوله هذا الحق ، فإن هذا الطعن يكون قد قرر به من غير ذى صفة ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبوله شكلا .

٢. لما كان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التى استند إليها وبيان مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى . فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى يوجب نقض الحكم المطعون فيه .

٣. من المقرر أن النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض فى أحكام المخالفات مرده الطعن الموجه الى المخالفات وحدها ، فإذا كان الطعن منصبا على الحكم الصادر فى الجنبه والمخالفة معا ، وكانت الجرائم المنسوبة الى الطاعن - وإن تميزت الواقعة فى كل منها عن الأخرى - فإن حسن سير العدالة يقتضى نقض الحكم كله والإحالة بالنسبة الى التهم العشر موضوع الدعوى .

٤. لما كان الوجه الذى بنى عليه النقض يتصل بالطاعن الأول الذى لم يقبل طعنه شكلا ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بالنسبة اليه ايضا وذلك عملا بحكم المادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأفهما . أولا : قاما بتعيين العمال دون الحصول على شهادة قيد من المكتب المختص . ثانيا : لم يقما بإخطار المكتب المختص عن الوظائف الشاغرة . ثالثا : لم يقما بتحرير عقد عمال للعمال لديهما تسليم نسخة منه لمكتب التأمينات . رابعا : لم يقدم ما يفيد حصول العمال على أجورهم . خامسا : لم يقما بإنشاء ملف كامل مستوف لكل عامل . سادسا : لم يقما بتوفير وسائل الاسعاف والانقاذ بالمنشأة بما يكفل الحماية من مخاطر العمل واضرارته . سابعا : لم يقما بتعليق جدول بمواعيد العمل . ثامنا : لم يقما بتعليق لائحة تشغيل الأحداث . ناسعا : لم يقما بتعليق لائحة تشغيل النساء . عاشرا : لم يقما بتعليق لائحة الجزاءات ونظام العمل الأساسى وطلبت عقابهما بالمواد ١، ٣، ٨، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٥، ٥٥، ١٢١، ١٤١، ١٤٨، ١٥٧، ١٦٥، ١٧٠، ١٧٢/١ من القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ . ومحكمة جناح السيدة زينب قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم كل منهما عشرة جنيهات عن كل تهمة من الأولى إلى العاشرة وخمسين جنيها عن التهمة السادسة . وتعدد الغرامة بعدد تسعة عشر عاملا لكل المتهم عدا التهمة الثانية . عارضا وقضى فى معارضتهما بقبولها شكلا برفضها وتأيد الحكم المعرض فيه . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - وفى الموضوع - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ زالحامى نيابة عن المحكوم عليهما فى هذا الحكم

بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الأستاذ الخمامى الذى قرر بالطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه كان موكلا عن المدعو بمثابة الأخير نائبا عن المحكوم عليه سالف الذكر بموجب توكيل اشير إلى رقمه بالتوكيل المرفق بأوراق الطعن بيد أن هذا التوكيل لم يقدم للتثبت من صحة المقرر . لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض فى المواد الجنائية حقا شخصا لمن صدر الحكم ضده يمارسه أولا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لأحد أن ينوب عنه فى مباشرته إلا إذا كان موكلا منه توكيلا يخوله هذا الحق ، فإن هذا الطعن يكون قد قرر به من غير ذى صفة ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبوله شكلا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن الثانى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم قيامه بتعيين العمال دون الحصول على شهادة قيد من المكتب المختص . وعدم اخطار المكتب المختص عن الوظائف الشاغرة . وعدم تحريره عقد عمل للعمال لديه وتسليم نسخة منه لمكتب التأمينات ، وعدم تقديمه ما يفيد حصول العمال على أجورهم ، وعدم انشاء ملف كامل مستوفى لكل عامل ، وعدم قيامه بتوفير وسائل الاسعاف والانقاذ بالمنشأة بما يكفل الحماية من مخاطر العمل وإضراره ، وعدم قيامه بتعليق جدول بمواعيد العمل ولائحة تشغيل الاحداث ، ولائحة تشغيل النساء ، ولائحة الجزاءات ونظام العمل الأساسى . قد شابه القصور فى التسبيب ، ذلك بأنه قد خلا من الأسباب التى بنى عليها مخالفا بذلك نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن البين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر فيما أقام عليه قضاءه على قوله (وحيث إن المحكمة ترى أن التهمة المسندة إلى المتهم ثابتة قبله مما جاء بمحضر ضبط الواقعة الأمر الذى يتعين معه معاقبته بمواد الاتهام عملا بنص المادة ٤/٣٠٢.ج) . وإذا كان الأصل أنه يجب لسلامة

الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند إليها وبيان مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى ، فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي يوجب نقض الحكم المطعون فيه والإحالة ، ولا يحول دون ذلك ، أن تكون الجرائم العشر عسدا الجريمة السادسة مخالفات ، ذلك بأن النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض في أحكام المخالفات مرده الطعن الموجه إلى المخالفة وحدها ، فإذا كان الطعن منصبا على الحكم الصادر في الجنحة والمخالفة معا ، وكانت الجرائم المنسوبة إلى الطاعن - وإن تميزت الواقعة في كل منها عن الأخرى - فإن حسن سير العدالة يقتضى نقض الحكم كله والإحالة بالنسبة إلى المتهم العشر موضوع الدعوى ، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن . لما كان ذلك ، وكان الوجه الذى بنى عليه النقض يتصل بالطاعن الأول الذى لم يقبل طعنه شكلا ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة إليه ايضا وذلك عملا بحكم المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الطعن رقم ٥٣١٨ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٩٥

١. لما كان الطاعن الرابع عشر وإن قرر بالطعن به في الميعاد القلنوني إلا أن مذكرة الأسباب لم يوقع عليها في أصلها وصورها محامى حتى فوات ميعاد الطعن اعمالا للفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن طعنه يكون قد فقد أحد مقوماته الشكلية ويتعين القضاء بعدم قبوله شكلا.

٢. من المقرر أن الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم بالإدانة على الأسباب التى بنى عليها ، وإلا كان باطلا والمراد بالتسبيب الذى يحفل به القانون هو تحديد الأسانيد والحجج التى انبنى عليها الحكم والنتيجة هى له سواء من حيث الواقع أو القانون ، ولكى يحقق التسبيب الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يتيسر الوقوف على مبررات ما قضى به أما افراغ الحكم فى عبارات عامة معممة ، أو وضعه فى صورة جملة مبهلة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من ايجاب تسبيب الاحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون كما صار اثابتها فى الحكم .

٣. من المقرر أن جناية الاستيلاء على مال الدولة أو ما فى حكمها أو تسهيل ذلك للغير المنصوص عليها فى المادة ١١٣ من قانون العقوبات قد دلت فى صريح عبارتها وواضح دلالتها ، على أن جناية الاستيلاء على مال الدولة بغير حق تقتضى وجود المال فى ملك الدولة عنصرا من عناصر ذمتها المالية تم قيام موظف عام أو من فى حكمه أيا كان بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عتوة . ولا يعتبر المال قد دخل فى ملك الدولة إلا إذا كان قد آل إليها بسبب ناقل للملك .

وتسلمه من الغير موظف مختص بتسلمه على مقتضى وظيفته أو أن يكون الموظف المختص قد سهل لغيره ذلك ويشترط أنصراف نية الجاني وقت الاستيلاء إلى تملكه أو تضييعه على ربه في تسهيل الاستيلاء وعليه يكون وحبوا على الحكم أن يبين صفة كل طاعن وكونه موظفا وكون وظيفته قد طوعت له تسهيل استيلاء الغير على المال وكيفية الاجراءات التي اتخذت بما تتوافر به اركان تلك الجريمة .

٤ . من المقرر أنه ولئن كان لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في جريمة تسهيل الاستيلاء بغير حق على المال العام إلا أن شرط ذلك أن يكون فيما أورده الحكم من وقائع وظروف ما يدل على قيامه.

٥ . من المقرر أنه وإن كان الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه إلا أنه يجب على المحكمة وهي تقرر حصوله أن تستخلص من ظروف الدعوى وملابساتها ما يوفر اعتقاداً سائفاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم.

٦ . من المقرر أن جريمة استعمال الورقة المزورة لا تقوم إلا بثبوت علم من استعمالها بأنها مزورة ولا يكفي مجرد تمسكه بها أمام الجهة التي قدمت لها مادام أنه لم يثبت أنه هو الذي قام بتزويرها أو شارك في هذا الفعل .

٧ . لما كان الحكم المطعون فيه لم يبين كيف أن وظيفة كل من الطاعنين قد طوعت لهم تسهيل استيلاء الغير على مال الدولة ، ولم يستظهر نية كل طاعن أنها انصرفت إلى تضييعه على البنك المجنى عليه لمصلحة الغير وقت حصول تلك الجريمة فيكون الحكم قاصراً في التدليل على توافر ركني جريمة تسهيل الاستيلاء المادى والمعنوى . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم قد خلت من تفاصيل كل استمارة من الاستمارات الثمانية موضوع الجريمة وموطن التزوير فيها وقوفاً على دور كل طاعن والأفعال التي أتاها كل من زور ورقة بعينها أو بيان أو

توقيع وإيراد الدليل على أنه قام بشخصه بتزوير البيان المطعون فيه أو شارك فيه وكيفية هذه المشاركة ولم يدلل على تبوت العلم بالتزوير في حق كل طاعن نسب إليه استعمال المحرر المزور ، إذ اكتفى في ذلك كله بعبارات عامة مجملة ومجهلة لا يبين منها حقيقة مقصود الحكم في شأن الواقع المعروض الذي هو مدار الأحكام ، ولا يحق بها الغرض الذي قصده الشارع من إيجاب تسببها من الرضوح والبيان ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا بما يوجب نقضه للطاعنين والطاعن الآخر الذي قضى بعدم قبول طعنه شكلا لاتصال وجه الطعن به وذلك عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض دون المحكوم عليهما الخامس عشر والسادسة عشر لكون الحكم صدر بالنسبة لهما غيابيا من محكمة الجنايات في مواد الجنايات إذ يبطل حتما إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط الحكم بمضى المدة ويعاد نظر الدعوى من جديد امام المحكمة اعمالا لنص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

الوقائع

- اتهمت النيابة العامة كل من : ١- (طاعن) ، ٢-
 (طاعن) ، ٣- (طاعن) ، ٤- (طاعن) ، ٥-
 (طاعن) ، ٦- (طاعن) ، ٧- (طاعن) ، ٨-
 (طاعن) ، ٩- (طاعن) ، ١٠- (طاعن) ، ١١-
 (طاعن) ، ١٢- (طاعن) ، ١٣- (طاعن) ، ١٤-
 (طاعن) ، ١٥- ، ١٦- أولا : المتهمون من الأول
 وحتى الرابع عشر : - بصفتهم موظفين عموميين "الأول والثاني" باحثان بقسم
، والثالث.....، والباقون عاملونسهلوا للمتهمين
 الخامس عشر والسادسة عشر الاستيلاء بغير حق على مبالغ قدرها ٣٠٤٣٢٠ (

تلاثمائة وأربعة ألف وتلاثمائة وعشرون جنيهاً) لبنك بأن تقدم المتهمون الرابع والخامس والثالث عشر إلى جهة عملهم باستمارات ضمت أسماء موظفين وهميين وحقيقيين نسب إليهم بمقتضاها طلبهم الحصول على قروض إنتاجية جماعية من ينسك حيث اعتمدها وباقي المستندات المزورة المتعلقة بها المتهمون من السادس إلى الثاني عشر رغم علمهم بعدم صحة إجراءاتها وقد واكب كل ما تقدم تداخل المتهمين الثلاثة الأول في إجراءات قبول واعتماد تلك المستندات حالة كونهم يعلمون بحقيقة أمرها ، وبذلك الحيل تمكن الجناة من الاستيلاء بغير حق على المال العام وقد ارتبطت هذه الجريمة بجنايتي تزوير في محررات رسمية واستعمالها ارتباطاً لا يقبل التجزئة على النحو الموضح بالتهمتين الثانية والثالثة . ثانياً : أ) المتهمون من الثالث عشر إلى الخامس عشر ارتكبوا تزويراً في محررات رسمية هي استمارات طلب قروض إنتاجية جماعية من بنك ، وكان ذلك بطريق الاصطناع ووضع امضاءات مزورة بأن اصطنعوا تلك الاسمارات على غرار المحررات الصحيحة وضمنوها على خلاف الحقيقة طلبان بعض موظفي لقروض وقد اسبغت صفة الرسمية على هذه الاستثمارات باعتمادها من الموظفين المختصين على النحو المين بالتحقيقات ، ب) المتهمون من السادس الى الثاني عشر اشتركوا بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهمين الثالث عشر والرابع عشر والرابع عشر اشتركوا بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهمين الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر في ارتكاب جريمة التزوير موضوع التهمة السابقة بأن اتفقوا معهم على اصطناع استمارات على غرار تلك التى يحرقها راغبى الحصول على قروض إنتاجية جماعية وساعدوهم على ذلك بأن تلقوها منهم وقدموها لاتخاذ إجراءات اقرارها من المختصين حسنى النية ثم اعتمادهم بأنفسهم مسبغين عليها صفة رسمية لتأخذ المظهر الرسمى الذى يعتد به بنك ، ثالثاً : المتهمون الأول والثاني والثالث والرابع والخامس عشر استعملوا المحررات المزورة سالفه البيان فيما زورت من اجله مع علمهم بتزويرها بأن قدموها لبنك للحصول على

مبالغ القروض سألقة البيان على النحو المين بالتحقيقات ، واحالتهم الى محكمة امن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠/ثانيا ، ثالثا ، ٤١ ، ١١٣/١-٢ ، ١١٨ ، ١١٩/ب ، ١١٩ مكررا/هـ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ٣٢ من ذات القانون . اولا : بمعاقبة كل من (الطاعين) بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وعزلهم من وظائفهم عدا السابع والتاسع وبغريمهم جميعا والآخرين متضامين مبلغ ٣٠٤٣٢٠ حنيها (فقط ثلاثمائة وأربعة ألف وثلاثمائة وعشرين جنيها) .

فطعن الاستاذة المحامون عن المحكوم عليهم من الأول حتى الرابع عشر الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن الرابع عشر وإن قرر بالطعن به في الميعاد القانوني إلا أن مذكرة الأسباب لم يوقع عليها في اصلها وصورها محامى حتى فوات ميعاد الطعن اعمالا للفقرة الأخيرة من المادة (٣٤) من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ، ومن ثم فإن طعنه يكون قد فقد أحد مقوماته الشكلية ويتعين القضاء بعدم قبوله شكلا .

ومن حيث إنه مما ينعاها الطاعنون على الحكم المطعون فيه انه إذ دأهم بجرائم تسهيل الاستيلاء بغير حق على اموال عامة - مال لبنك - والتزوير في محررات رسمية والاشتراك فيها واستعمالها مع العلم بتزويرها قد شابه القصور في البيان والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه جاء قاصرا في بيان واقعات الدعوى والظروف التي لا يستها والافعال التي أتاها كل منهم وخلا من استظهار عناصر الجرائم التي دأهم بها واركأها وايراد مؤدى الأدلة المؤيدة لذلك ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه ان الطاعن الأول سلم المتهم الخامس عشر وهو صاحب شركة قطاع خاص استثمارية قرض انتاحى جماعى ليقوم بتصويرها عدة نسخ وملاً بياناتها باسماء بعض العاملين بهيئة بالمخالفة للتعليمات التى توجب تسليم الاستثمارات لمدوب الجهة طالبة القروض وقام الأخير بالتواطئ مع الطاعنين الثالث عشر والرابع عشر وهما من موظفى هيئة بتحرير الاستثمارات باسماء بعض الموظفين اللذين جحدوا رغبتهم فى الحصول على قروض كما جحدوا التوقيعات المنسوبة إليهم وقام الأخيران بتقديم الاستثمارات للطاعنين السادس والسابع والعاشر والحادى عشر والثانى عشر ، وهم من موظفى الهيئة فقاموا باعتمادها رغم علمهم بحقيقة امرها متواطئين بذلك مع المتهم الخامس عشر ، وقام الطاعن السادس بالتوقيع على ثلاث خطابات موجهة من الهيئة الى بنك بتفويض الطاعن الخامس بانجاز اجراءات القروض مع موظفى البنك وهم الطاعنين الأول والثانى والثالث كما حرر خطابين بتفويض الطاعن الرابع بانجاز اجراءات البنك مع الطاعنين الثانى والسابع على أن يتم تسليم الشيكات لكل من الطاعنين الرابع والخامس وقام الطاعن السابع بالتوقيع على ثلاث خطابات موجهة من الهيئة للبنك بتفويض الرابع فى استكمال الاجراءات واستلام الشيكات مع الخامس والسادس والثامن . تم قام المتهم الخامس عشر بإضافة اسماء وعناوين وهمية وذيلت بتوقيعات وهمية تم قام ومعه الطاعن الرابع بالتقدم بتلك الاستثمارات لكل من الطاعنين الاول والثانى والثالث لاعتمادها فقاموا بذلك رغم ان هناك توقيعات لم تستوف من المختصين بالهيئة وبذلك تمكن المتهم الخامس عشر من استلام شيكات بالمبلغ موضوع القضية وقامت زوجته المتهمه السادسة عشر بصرفها باسمها إذ كانت تقف على جميع الخطوات المار ذكرها ثم أورد الحكم مؤدى ادلته مستقاة من اقوال الشهود وما قرره المتهمان الخامس عشر والسادسة عشر والطاعنون الرابع والخامس والثالث عشر بالتحقيقات . لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب فى الملة

٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يشتمل الحكم بالادانة على الاسباب التى بنى عليها ، وإلا كان باطلا والمراد بالتسبب الذى يحفل به القانون هو تحديد الاسانيد والحجج التى انبنى عليها الحكم والنتيجة هى له سواء من حيث الواقع او القانون ، ولكى يحقق التسبب الغرض منه يجب ان يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يتيسر الوقوف على مبررات ما قضى به أما افراغ الحكم فى عبارات عامة معماه ، أو وضعه فى صورة جملة مبهلة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من ايجاب تسبب الاحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ، وكانت جناية الاستيلاء على مال الدولة أو ما فى حكمها أو تسهيل ذلك للغير المنصوص عليها فى المادة ١١٣ من قانون العقوبات قد دلت فى صريح عباراتها وواضح دلالتها ، على ان جناية الاستيلاء على مال الدولة بغير حق تقتضى وجود المال فى ملك الدولة عنصرا من عناصر ذمتها المالية ثم قيام موظف عام أو من فى حكمه أيا كان بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة ، ولا يعتبر المال قد دخل فى ملك الدولة إلا إذا كان قد آل إليها بسبب صحيح ناقل للملك ، وتسلمه من الغير موظف مختص بتسلمه على مقتضى وظيفته أو أن يكون الموظف المختص قد سهل لغيره ذلك ويشترط انصراف نية الجاني وقت الاستيلاء الى تملكه او تصنيعه على ربه فى تسهيل الاستيلاء وعليه يكون وجوبا على الحكم ان يبين صفة كل طاعن وكونه موظفا وكون وظيفته قد طوعت له تسهيل استيلاء الغير على المال وكيفية الاجراءات التى اتخذت بما تتوافر به اركان تلك الجريمة وأنه ولئن كان لا يلزم ان يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائى فى جريمة تسهيل الاستيلاء بغير حق على المال العام إلا أن شرط ذلك أن يكون فيما اورده الحكم من وقائع وظروف ما يدل على قيامه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه وان كان الاشتراك فى جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية واعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه إلا أنه يجب على المحكمة وهى تقرر حصوله أن تستخلص من ظروف الدعوى

وملابساتها ما يوفر اعتقادا سائغا تبرره الوقائع التي اثبتها الحكم ومن المقرر أيضا أن جريمة استعمال الورقة المزورة لا تقوم إلا بثبوت علم من استعمالها بأنها مزورة ولا يكفي مجرد تمسكه بها أمام الجهة التي قدمت لها مادام أنه لم يثبت أنه هو الذي قام بتزويرها أو شارك في هذا الفعل. لما كان ذلك كله ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين كيف أن وظيفة كل من الطاعنين قد طوعت لهم تسهيل استيلاء الغير على مال الدولة ، ولم يستظهر نية كل طاعن أنها انصرفت إلى تضييعه على البنك المجنى عليه لمصلحة الغير وقت حصول تلك الجريمة فيكون الحكم قاصرا في التدليل على توافر ركني جريمة تسهيل الاستيلاء المادى والمعنوى . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم قد خلت من تفاصيل كل استمارة من الاستثمارات الثمانية موضوع الجريمة وموطن التزوير فيها وقوفا على دور كل طاعن والافعال التي أتاها كل من زور ورقة بعينها أو بيان أو توقيع وإيراد الدليل على أنه قام بشخصه بتزوير البيان المطعون فيه أو شارك فيه وكيفية هذه المشاركة ولم يدلل على ثبوت العلم بالتزوير في حق كل طاعن نسب إليه استعمال المحرر المزور ، إذ اكتفى في ذلك كله بعبارات عامة مجملة ومجهلة لا يبين منها حقيقة مقصود الحكم في شأن الواقع المعروض الذي هو مدار الأحكام ، ولا يحقق بها الغرض الذي قصده الشارع من إيجاب تسيبها من الوضوح والبيان ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا بما يوجب نقضه للطاعنين والطاعن الآخر الذي قضى بعدم قبول طعنه شكلا لاتصال وجه الطعن به وذلك عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض . دون المحكوم عليهما الخامس عشر والسادسة عشر لكون الحكم صدر بالنسبة لهما غيابيا من محكمة الجنايات في مواد الجنايات إذ يطل حتما إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط الحكم بمضى المدة ويعاد نظر الدعوى من جديد امام المحكمة اعمالا لنص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، وذلك دون حاجة الى بحث باقى وجوه الطعن .

الطعن رقم ٥٦١٢ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٩٥

١. من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود الى ما أورده من اقوال شاهد آخر مادامت اقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها .

٢. من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - إن تعددت - وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به ، بل حسبها ان تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم ذلك بأن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها تحزئة اقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه واطراح ما عداها دون أن يعد هذا تناقضا في حكمها .

٣. لما كان الثابت من المفردات المضمومة أن ما نقله الحكم من اقوال الشهود الثلاثة له أصله الثابت في الأوراق ولم يخرج عن مدلول شهادتهم ، كما أنها تتفق في جملتها مع ما استند إليه الحكم منها فلا ضير على الحكم من بعد اجالته في بيان اقوال الشاهد الثاني والشاهدة الثالثة إلى ما أورده اقوال الشاهد الأول ولا يؤثر فيه أن يكون الشاهد الثاني قد اقتصر في محضر الشرطة على الإبلاغ عن تعدى الطاعن على شخصه بساطور ، ولا نفيه في تحقيقات النيابة مشاهدته للطاعن حال اعتدائه بهذه الأداة على شقيقة الشاهد الأول ، ولا خلو اقوال الشاهدة الثالثة من مشاهدتها للطاعن حال اعتدائه بالساطور على الشاهد الأول وشقيقه او اطلاقه الأعيرة النارية على المجنى عليهما الأول والثاني ، طالما أنه تبين من اقوالهما بتحقيقات النيابة ان الشاهد الثاني شهد برؤيته للطاعن حال اطلاقه الأعيرة النارية على المجنى عليهم الثلاثة مما أفضى الى موت أولهم واحداث عاهة مستديمة للثاني والثالث ، كما شهدت الأخيرة بأنها ما

أن سمعت صوت الأعرية النارية حتى خرجت من مسكنها لاستطلاع الأمر فعاجلها الطاعن بغير نارى اصاب عينها اليسرى ، إذ أن مفاد احالة الحكم في بيان اقوالهما الى ما حصله من أقوال الشاهد الأول إنما هو اثبات المعنى المشترك بين شهادتهم وهو اطلاق الطاعن لأعرية نارية داخل القرية من سلاح غير مرخص واصابته بها المجنى عليهم مما افضى الى موت أولهم واحداث عاهة مستديمة لكل من ثانيهم وثالثهم وهى الحقيقة التى استقرت فى عقيدة المحكمة التى تتلاقى عندها اقوال كل الشهود فى جوهرها على حد سواء والتفت الحكم عما عدا ذلك من تفاصيل بما ينحسر عنه دعوى القصور فى التسبب والخطأ فى الاسناد .

٤. لما كان الحكم قد عرض لما اثاره الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ورد عليه فى قوله " وحيث أنه عن تمسك الحاضر مع المتهم بقيام حالة الدفاع الشرعى فلا يوجد فى اوراق الدعوى ما يؤكد ذلك النظر ذلك أن الثابت من اقوال الشهود أن المتهم هو البادئ بالاعتداء على المجنى عليهم اما ما وجد به من اصابات فهى من جراء اعتداء بعض المجنى عليهم عليه بعد أن بدأ هو الاعتداء عليهم ، ولما كان كل منهم حريصا على الاعتداء على الآخر فإن حالة الدفاع الشرعى لا تقوم فى حق اى منهم وفق المستقر عليه ان الأحكام ولذلك يتعين رفض هذا الدفاع ، أما عن القول بوجود آثار دماء بمنزل المتهم فهى جائزة الحدوث من دخول المتهم الى مسكنه بعد اصابته وليست ناشئة عن اعتداء المجنى عليهم بداخل مسكنه ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم فى رده على الدفع المشار اليه له صداه من اوراق الدعوى حيث تضمنت تحريات المباحث أن مشادة نشبت بين الطاعن والمجنى عليهم لقيام الأول بفتح باب فى مواجهة مسكنهم تطورت الى مشاجرة على اثرها عقد الطاعن العزم على قتلهم وأدت الى إلحاق اصابات بالطرفين ، وورد بمعاينة النيابة وحود دماء

جافة بمسكن الطاعن وكذلك بالطريق امام منزل المجنى عليهم ، واتهم الطاعن المجنى عليهم بإحداث إصابات ، ومن ثم فإن الحكم فيما عرول عليه من أوراق الدعوى فى رده على هذا الدفع لم يخالف التابت بما .

٥. من المقرر أنه لا يقدح فى سلامة الحكم اغفاله بيان إصابات الطاعن لما هو مقرر من أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها ولا عليها ان هى التفتت عن أى دليل آخر لأن فى عدم إيرادها له ما يفيد اطراحه وعدم التعويل عليه .

٦. من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو ابتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التى رتبت عليها ، كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان ، وإذا كان مؤدى ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حالة الدفاع الشرعى - وهو ما تبين من المفردات صحة اسناد الحكم بشأنه - أن الطاعن أطلق النار على المجنى عليهم مما افضى الى موت أولهم واحداث عاهة مستديمة بالثانى والثالث منهم وأنه هو البادئ عليهم ، ومن ثم فإن ما قارفه الطاعن من تعد يكون من قبيل العقاب والانتقام بما تنتفى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس كما هى معرفة به فى القانون .

٧. لما كان الحكم قد أورد نقلا عن التقرير الطبى الشرعى - الذى حرر بعد اجراء الصفة التشريحية - أن إصابه المجنى عليه الأول إصابة نارية رشية ناشئة عن عيارين نارين إصاباه برأسه وبالجانب الأيمن للجذع والجانب الأيمن للبطن . بما نشأ عنها من مظاهر التهتك وثقوب عظيمة نارية بفروة الرأس وكسر شرخى بها وأن الوفاة تعزى الى تلك الإصابات كما أن إصابات المجنى عليه النارية الرشية جائزة الحدوث من مثل طراز الطلقات المضبوطة ، وكان الشابت من

المفردات المضمومة أن ما أورده الحكم - فيما سلف - له معينة الصحيح من ذلك التقرير والذي تضمن أنه بالنسبة للمظاهر الاتهابية بالرأس وما أوردته مستشفى حميات المتزلة من وصفها للحالة ، بأنها حالة تيتانوس - فإن ذلك في مجموعة يمكن أن ينشأ - كمضاعفة - لاصابات الجنى عليه النارية الرشية ، فإن في ذلك ما يقطع بتوافر رابطة السببية بين الفعل المسند الى الطاعن وبين الوفاة .

٨. من المقرر أنه لا يعيب الحكم التفاته عن الصلح الذي تم بين الجنى عليهما الثاني والثالث وورثة الجنى عليه الأول وبين المتهم في معرض نفي التهمة عنه إذ لا يعدو ذلك أن يكون قولاً جدياً من الشهود يتضمن عدولاً عن اتهامه ، وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع ، وسلطتها في تجزئة الدليل ، ولا تلتزم في حالة عدم أخذها به أن تورد سبباً لذلك إذا أخذت بأدلة الثبوت التي ساقتها يؤدي دلالة الى اطراح هذا الصلح .

٩. لما كان ما يثيره الطاعن من أن المحكمة لم تستدع الطبيب الشرعي لاستجلاء سبب الوفاة ورفع التناقض الوارد في هذا الشأن بين ما جاء بتقريره وما جاء بتقرير مستشفى حميات المتزلة والطبيب المعالج من أن وفاته ترجع الى حالة تيتانوس وهو ما تأكد بمحضر الصلح المتضمن نفي صلته بالحادث ، وكذلك لمناقشته في شأن قدرته على حمل السلاح واطلاق الأعيرة النارية منه ، هو في مجموعه مردوداً ، بأن الثابت من الرجوع الى محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته واجراء تحقيق في خصوص ما اثاره على النحو المتقدم - فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يثر امامها ولا يقبل منه التحدى بهذا الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .

١٠. لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن اثبت في حق الطاعن اقترافه جرائم الضرب المفضي الى الموت بغير سبق اصرار وترصد واحداث عاهة مستديمة واحراز

سلاح نارى غير مششخن وذخيرة به غير ترخيص واطلاق أعيرة نارية داخل قرية ، ووجوب تطبيق حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات لارتباط الجرائم ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة ، قد جرى منطوقه خطأ بتغريم ذلك الطاعن مائتي جنيه فإنه يتعين - انزالا لحكم القانون على وجهه الصحيح - نقض الحكم نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الغرامة وتصحيحه بإلغائها اكتفاء بعقوبة السجن لمدة سبع سنوات ومصادرة الأسلحة والطلقات المضبوطة التى قضى بها والمقرررة للجريمة الأشد وهى جريمة الضرب المفضى الى الموت بغير سبق اصرار وترصد .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه " أولا : قتل عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن عقد العزم وبيت النية على قتله وكمن له بطريق الذى أيقن مروره فيه واعد لذلك سلاحا ناريا (فرد خرطوش) وما أن ظفر به حتى اطلق عليه عيارين ناريين قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التى أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية أخرى هى أنه فى الزمان والمكان سالفى الذكر شرع فى قتل و..... عمدا بأن أطلق على كل منهما عيارا ناريا من السلاح النارى سالف الذكر قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بهما الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه هو مداركه المجنى عليهما بالعلاج . ثانيا : احرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن (فرد خرطوش) . ثالثا : احرز ذخائر (ست طلقات) مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بجيازته أو احرازه ، رابعا : أطلق أعيرة نارية داخل قرية واحالته الى محكمة جنايات المنصورة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢٣٦ ، ١/٢٤٠ ، ٦/٣٧٧ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٦ ، ١/٢٦ - ٣٠ ، ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والجدول رقم (٢) الملحق بالقانون الأول

مع اعمال المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة سبع سنوات
وبتغريمه مبلغ مائتي حنيه وبمصادرة السلاح والطلقات المضبوطة ، باعتبار أن التهمة
الأولى ضرب افضى الى موت واحد عاهة مستديمة.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الضرب
المفضى إلى الموت واحداث عاهة مستديمة واحراز سلاح نارى وذخائر بغير ترخيص
واطلاق اعيرة نارية داخل قرية ، قد شابه القصور فى التسبب والخطأ فى الأسناد
والفساد فى الاستدلال ذلك بأن احوال فى بيان شهادة كل منو.....إلى
مضمون ما شهد به الشاهدرغم وجود خلافات جوهرية فى أقوالهم
ودفع الاتهام بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه إلا أن الحكم رد على هذا
الدفع بما يخالف الثابت بالأوراق وبما لا يصلح ردا ، كما أقام دفاعه على أن موت
الجنى عليهيرجع إلى معاناته من مرض التيتانوس مما ينفى مسئوليته عنه ،
واعرض الحكم من دلالة محضر الصلح الذى أقر فيه الجنى عليهما الثانى والثالثه
وورثه الجنى عليه الأول بأنه لا صلة له بالحادث ، فضلا عن أنه اثار أن الاعتداء عليه
جعله فى حالة لا يستطيع معها حمل السلاح واطلاق اعيرة نارية منه ، بيد أن المحكمة
لم تستدع الطبيب الشرعى تحقيقا لما اثاره من أوجه دفاعه سالفه البيان ، مما يعيب
الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه " أنه فى يوم
١٩٩٠/٤/٢١ ، لخلاف بين الجنى عليهم والطاعن بشأن فتح مطل، وحال عودة
الجنى عليه الأولوبصحته ابنهالجنى عليه الثانى وخلفهما ابنه
.....توجه اليهم الطاعن واعتدى بساطور على الجنى عليه الثانى فأحدث
اصابة بساقه اليسرى كما اعتدى بذات الاداة على شقيقهواسرع الى

مسكنه وعاد حاملا سلاحا ناريا غير مرخص أطلق منه اعمرة نارية صوبهم فأصاب
المجنى عليه الأول في رأسه وفي جانبه الأيمن - مما أفضى إلى موته ، وأصاب المجنى عليه
الثاني في ساقه اليمنى مما أدى إلى بترها هي والجزء السفلى للفخذ الأيمن وعقب ذلك
حضرت زوجة شقيقه - فعاجلها بعيار نارى أصاب ، عينيها اليسرى مما
نشأ عنه فقد ابصارها وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذا النحو في حق
الطاعن أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات ومن تقرير الصفة التشريحية وهي أدلة
سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر
أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر
مادامت اقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، وأن محكمة الموضوع غير ملزمة
بسرد روايات كل الشهود - إن تعددت - وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به ، بل
حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف
الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم ذلك بأن لمحكمة الموضوع في سبيل
تكوين عقيدتها تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه واطراح ما عداها
دون أن يعد هذا تناقضا في حكمها - وإذ كان الثابت من المفردات المضمومة أن ما
نقله الحكم من أقوال الشهود الثلاثة له أصله الثابت في الاوراق ولم يخرج عن مدلول
شهادتهم ، كما أنها تتفق في جملتها مع ما استند اليه الحكم منها فلا ضير على الحكم
من بعد احواله في بيان أقوال الشاهد الثاني..... والشاهدة الثالثة..... إلى
ما أورده من أقوال الشاهد الأول.....، ولا يؤثر فيه أن يكون الشاهد
الثاني قد اقتصر في محضر الشرطة على الابلاغ عن تعدى الطاعن على شخصه
بساطور ، ولا نفيه في تحقيقات النيابة مشاهدته للطاعن حال اعتدائه بهذه الأداة على
شقيقه الشاهد الأول ، ولا خلو أقوال الشاهدة الثالثة من مشاهدتها للطاعن حال
اعتدائه بالساطور على الشاهد الأول وشقيقه أو اطلاقه الاعمرة النارية على المجنى
عليهما الأولى والثاني ، طالما أنه تبين من أقوالهما بتحقيقات النيابة أن الشاهد الثاني

شهد برؤيته للطاعن حال اطلاقه الأعيرة النارية على المجنى عليهم الثلاثة - مما افضى إلى موت أولهم واحداث عاهة مستديمة للثاني والثالثة - ، كما شهدت الأخيرة بأنها ما أن سمعت صوت الأعيرة النارية حتى خرجت من مسكنها لاستطلاع الأمر فعالحها الطاعن بعيار نارى أصاب عينها اليسرى ، إذ ان مفاد احالة الحكم فى بيان أقوالهما إلى ما حصله من أقوال الشاهد الاول إنما هو اثبات المعنى المشترك بين شهادتهما وهو اطلاق الطاعن لا عيرة نارية داخل القرية من سلاح غير مرخص واصابته بها المجنى عليهم مما افضى إلى موت أولهم واحداث عاهة مستديمة لكل من ثانيهم وثالثهم وهى الحقيقة التى استقرت فى عقيدة المحكمة والتى تتلاقى عندها أقوال كل الشهود فى جوهرها على حد سواء والتفت الحكم عما عدا ذلك من تفصيلات بما ينحسر عنه دعوى القصور فى التسبب والخطأ فى الاسناد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ورد عليه فى قوله " وحيث أنه عن تمسك الحاضر مع المتهم بقيام حالة الدفاع الشرعى فلا يوجد فى اوراق الدعوى ما يؤكد ذلك النظر أن الثابت من اقوال الشهود أن المتهم هو البادئ بالاعتداء على المجنى عليهم أما ما وجد به من اصابات فهى من جراء اعتداء بعض المجنى عليهم عليه بعد أن بدأ هو الاعتداء عليهم . ولما كان كل منهم حريصا على الاعتداء على الآخر ، فإن حالة الدفاع الشرعى لا تقوم فى حق أى منهم وفق المستقر عليه من الاحكام ، ولذلك يتعين رفض هذا الدفاع ، أما عن القول بوجود آثار دماء بمنزل المتهم فهى جائزة الحدوث من دخول المتهم إلى مسكنه بعد اصابته وليست ناشئة عن اعتداء المجنى عليهم بداخل مسكنه ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم فى رده على الدفع المشار إليه صداه من أوراق الدعوى حيث تضمنت تحريات المباحث أن مشادة نشبت بين الطاعن والمجنى عليهم لقيام الأول بفتح باب فى مواجهة مسكنهم تطورت إلى مشاجرة على اثرها عقد الطاعن العزم على قتلهم وأدت إلى الحاق اصابات بالطرفين ، وورد بمعاينة النيابة

وجود دماء جافة بمسكن الطاعن وكذلك بالطريق امام منزل المجنى عليهم ، واتهم الطاعن المجنى عليهم باحداث اصاباته ، ومن ثم فإن الحكم فيما عول عليه بذلك دعوى الخطأ فى التحصيل وفساد التدليل ، وإذ كان لا يقدح فى سلامة الكم اغفاله بيان اصابات الطاعن لما هو مقرر من أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها ولا عليها إن هى التفت عن أى دليل آخر لأن فى عدم ايرادها له ما يفيد اطراحه وعدم التعويل عليه ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التى ربت عليها ، كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان ، وإذ كان مؤدى ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حال الدفاع الشرعى - وهو ما تبين من المفردات صحة اسناد الحكم بشأنه - أن الطاعن أطلق النار على المجنى عليهم مما أفضى إلى موت أولهم واحداث عاهة مستديمة بالثانى والثالثة منهم وأنه هو البادى بالإعتداء عليهم ، ومن ثم فإن ما قارفه الطاعن من تعد يكون من قبيل العقاب والانتقام بما تنتفى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس كما هى معرفة به فى القانون ، ويكون منعا على الحكم فى هذا الصدد غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اورد نقلا عن التقرير الطبى الشرعى - الذى حرر بعد اجراء الصفة التشريحية - ان اصابة المجنى عليه الأول اصابة نارية رشية ناشئة عن عيارين ناريتين اصاباه برأسه وبالجانب الايمن للجذع والجانب الايمن للبطن ، بما نشأ عنها من مظاهر التهتك وثقوب عظيمة نارية بفروة الرأس وكسر شرخى بها وأن الوفاة تعزى إلى تلك الاصابات كما ان اصابات المجنى عليه النارية جائزة الحدوث من مثل طراز الطلقات المضبوطة ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن ما أورده الحكم - فيما سلف - له معينه الصحيح من ذلك التقرير والذى تضمن أنه بالنسبة للمظاهر الالتهابية بالرأس وما أورده مستشفى حيات

المتزلة من وصفها للحالة بأنها حالة تيتانوس - فإن ذلك في مجموعه يمكن أن ينشأ - كمصاعفة - لإصابات الجنى عليه النارية الرشية ، فإن في ذلك ما يقطع بتوافر رابطة السببية بين الفعل المسند إلى الطاعن وبين الوفاة ، يكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم التفاته عن الصلح الذى تم بين الجنى عليهما الثانى والثالثة وورثة الجنى عليه الأول وبين المتهم في معرض نفي التهمة عنه إذ لا يعدو ذلك أن يكون قولاً جديداً من الشهود يتضمن عدولاً عن اتهامه ، وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع وسلطانها في تجزئة الدليل ، ولا تلزم في حالة عدم أخذها به أن تورد سبباً لذلك إذ الأخذ بأدلة التبت التى ساققتها يؤدى دلالة إلى اطراح هذا الصلح ، ومن ثم يكون النعى على الحكم في هذا الخصوص لا محل له . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من ان المحكمة لم تستدع الطبيب الشرعى لاستجلاء سبب الوفاة ورفع التناقض الوارد في هذا الشأن بين ما جاء بتقريره وما جاء بتقرير مستشفى حیات المتزلة والطبيب المعالج من أن وفاته ترجع الى حالة تيتانوس وهو ما تأكد بمحضر الصلح المتضمن نفي صلته بالحادث ، وكذلك لمناقشته في شأن قدرته على حمل السلاح واطلاق الاعيرة النارية منه ، هو في مجموعه مردوداً ، بأن الثابت من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن او المدافع عنه لم يطلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته واحراء تحقيق في خصوص ما اثاره - على النحو المتقدم - فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يثر أمامها ولا يقبل منه التحدى بهذا الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت في حق الطاعن اقترافه جرائم الضرب المفضى إلى الموت بغير سبق اصرار وترصد واحداث عاهة مستديمة واحراز سلاح نارى غير مشتمل وذخيرته بغير ترخيص واطلاق اعيرة نارية داخل قرية ، ووجوب تطبيق حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات لارتباط الجرائم ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة قد جرى منطوقه خطأ

بتغريم ذلك الطاعن مائتي جنيه فإنه يتعين - انزالا لحكم القانون على وجهه الصحيح - نقض الحكم نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الغرامة وتصحيحه بالغائها اكتفاء بعقوبة السجن لمدة سبع سنوات ومصادرة الاسلحة والطلقات المضبوطة التى قضى بها والمقررة للجريمة الاشد وهى جريمة الضرب المفضى إلى الموت بغير سبق اصرار وترصد .

الطعن رقم ٥٦١٩ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٩٥

١. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع فإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره اقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون وكان عدم ايراد مهنة الطاعن محددة في محضر الاستدلال لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا .

٢. لا يعب الحكم أن يحيل في ايراد اقوال الشهود الى ما أورده من اقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ، ولا يقدح في سلامة الحكم - على فرض صحة ما يثيره الطاعن - عدم اتفاق اقوال شهود الاثبات في بعض تفاصيلها مادام الثابت أنه حصل اقوالهم بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته .

٣. من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار في قوله " وحيث أنه عن قصد المتهم من احراز مخدر الحشيش المضبوط فإن المحكمة تسير سلطة الاتهام في أن الاحراز كان بقصد الاتجار ذلك اطمئنانا منها لما شهد به شاهدي الاثبات بما دلت عليه تحرياتهما من اتجار المتهم بالمواد المخدرة ومن طريقة اعداد المخدر المضبوط في لفافات معدة للتوزيع ومن اقرار المتهم لشاهدي الاثبات لدى ضبطه من أنه يحرز المخدر بقصد

الاتجار ، وكان فيما أورده الحكم على ذلك النحو ما يكفى للدلالة على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن ولا حرج على محكمة الموضوع في استخلاصه على أى نحو تراه متى كان ما حصلته واقتنعت به لأسباب التى أوردها - فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى والتى لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى - يفيد أن الاحراز كان بقصد الاتجار . فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور فى التسيب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الأدلة والقرائن التى كونت منها المحكمة عقيدتها وهو ما لا يصح اثارته امام محكمة النقض .

٤. لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ توجب الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة الواردة بالجدول رقم (٥) وبذورها وكذلك الأموال المتحصلة من الجريمة والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى استخدمت فى ارتكابها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى اسبابه أنه ضبط مع الطاعن - إلى جانب المواد المخدرة - مبلغ ١٠٤٠ جنيه وقضى بمصادرة المضبوطات بالتطبيق لنص المادة ٤٢ سالفه الذكر مما مفاده انصراف المصادرة الى جميع المضبوطات ، وإن سكت فى منطوقه عن بيان كنه المضبوطات التى قضى بمصادرتها إلا أنه بينها فى اسبابه التى يحمل المنطوق عليها ، والتى تعد جزءا لا يتجزأ منه وهو بيان كاف ، لما هو مقرر فى القانون أنه وإن كان الأصل فى الأحكام ألا ترد الحجة إلا على منطوقها ، إلا أن هذه الحجة تمتد بالضرورة الى ما يكون من الاسباب مكملا : للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قوام إلا به .

٥. لما كان الطاعن لا مصلحة له فى نفيه على الحكم المطعون فى شأن مصادرته للمبلغ المضبوط بدعوى أنه مملوك لزوجته - فإن هذه الأخيرة وحدها هى

صاحبة المصلحة في ذلك وعليها أن تتبع ما رسمه القانون في هذا الشأن لاسترداده إن كانت حسنة النية وكان لها حق في استلامه - لما هو مقرر أنه يتعين أن تعود على الطاعن مصلحة حقيقية من طعنه ولا يجوز للطاعن أن يطعن على الحكم لمصلحة القانون وحده .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا ، وأحالته إلى محكمة جنابات المنصورة لمعاقبته طبقًا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريًا عملاً بالمواد ١/١ ، ٢ ، ١/٧ ، ٣٤ ، فقرة أولى بند ١ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٦١ لسنة ١٩٧٧ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبند ٥٧ من القسم الثاني من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول والمعدل بالقانون الأخير مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالاشتغال الشاقة لمدة ست سنوات وبتغريمه مبلغ مائة ألف جنيه وبمصادرة المضبوطات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز جوهر مخدر (حشيش) بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونًا قسده شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال وراى عليه الإخلال بحق الدفاع - ذلك بأن الحكم رد على الدفع ببطلان الإذن بالضبط والتفتيش بما لا يصلح رداً ، وعول على أقوال الشاهد الثاني ولم يورد مؤداها وأحال في بيانها إلى ما أورده من أقوال الشاهد الأول رغم اختلاف أقوالهما في خصوص كيفية ووقت ومكان الضبط ، ودلل على قصد الاتجار بما لا يوفره في حق الطاعن ، وقضى بمصادرة المضبوطات ولم

يبين ماهيتها ، كما قضى بمصادرة المبلغ المضبوط رغم أنه مملوك لزوجة الطاعن - محمد يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز المخدر بقصد الاتجار التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال الضابط الذي أجرى التفتيش وزميله المرافق له ومن تقرير التحليل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جديدة التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجديدة الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويق إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون وكان عدم إيراد مهنة الطاعن بمحكمة في محضر الاستدلال لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد مؤدى أقوال العقيد رئيس قسم مكافحة المخدرات بالدقهلية ، وعند إيراد الحكم لأقوال زميله الملازم أول أورد أنه شهد بمضمون ما شهد به الشاهد السابق ، وكان لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشهود إلى ما أوردته من أقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، ولا يقدح في سلامة الحكم - على فرض صحة ما يثيره الطاعن - عدم اتفاق أقوال شهود الإثبات في بعض تفاصيلها مادام الثابت أنه حصل اقوالهم بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته ، ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار في قوله " وحيث أنه عن قصد المتهم من

احراز مخدر الحشيش المضبوط فإن المحكمة تسائر سلطة الاتهام في أن الاحراز كان بقصد الاتجار ذلك اطمئنانا لما شهد به شاهدي الاثبات بما دلت عليه تحرياتهما من اتجار المتهم بالمواد المخدرة ومن طريقة اعداد المخدر المضبوط في لفافات معدة للتوزيع ومن اقرار المتهم شاهدي الاثبات لدى ضبطه من أنه يحرز المخدر بقصد الاتجار ، وكان فيما أورده الحكم على ذلك النحو ما يكفي للدلالة على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن ولا حرج على محكمة الموضوع في استخلاصه على أى نحو تراه متى كان ما حصلته واقتنعت به للأسباب التى أوردها - في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي - يفيد أن الإحراز كان بقصد الاتجار . فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التسيب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة والقرائن التى كونت منها المحكمة عقيدتها وهو ما لا يصح اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ توجب الحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة الواردة بالجدول رقم (٥) وبذورها ، وكذلك الأموال المتحصلة من الجريمة والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى استخدمت في ارتكابها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في اسبابه أنه ضبط مع الطاعن - إلى جانب المسود المخدرة - مبلغ ١٠٤٠ جنية وقضى بمصادرة المضبوطات بالتطبيق لنص المادة ٤٢ سالفه الذكر مما مفاده انصراف المصادرة الى جميع المضبوطات ، وإن سكت في منطوقه عن بيان كنه المضبوطات التى قضى بمصادرتها إلا أنه بينها في اسبابه التى يحمل المنطوق عليها ، والتي تعد جزءا لا يتجزأ منه وهو بيان كاف ، لما هو مقرر في القانون أنه وإن كان الأصل في الاحكام ألا ترد الحجة إلا على منطوقها ، إلا أن هذه الحجة تمتد بالضرورة الى ما يكون من الاسباب مكملا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قوام إلا به ، ولما كان الحكم

المطعون فيه قد حدد ماهية المضبوطات التي قضى بمصادرتها على نحو ما سلف بيانه ، فإنه لا وجه لما يثيره الطاعن في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا مصلحة له في نعيه على الحكم المطعون في شأن مصادرته للمبلغ المضبوط بدعوى أنه مملوك لزوجته . فإن هذه الأخيرة وحدها هي صاحبة المصلحة في ذلك وعليها أن تتبع ما رسمه القانون في هذا الشأن لاسترداده إن كانت حسنة النية ، وكان لها حق في استلامه - لما هو مقرر أنه يتعين ان تعود على الطاعن مصلحة حقيقية من طعنه ولا يجوز للطاعن أن يطعن على الحكم لمصلحة القانون وحده . لما كان ما تقدم . فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٤٠١٤٤ لسنة ٩٥ القضائية

جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٩٥

لما كان دفاع المتهم أمام درجتي التقاضى فى مرحلة المحاكمة السابقة قام على نفى ارتكابه الحادث ، وأن الأوراق قد خلت من معاينة مكان وقوعه ، ومعاينة السيارة والدراجة البخارية التى كان يستقلها المجنى عليهما ، للوقوف على كيفية وقوع الحادث.

ومن حيث إنه يبين مما تقدم ومن الاطلاع على الأوراق أن المجنى عليهما أسندا إلى المتهم قيادته للسيارة بسرعة كبيرة دون أن يحددا مقدارها ، وأن تلك السرعة هى التى أدت إلى وقوع الحادث. لما كان ذلك ، وكانت الأوراق قد خلت من اجراء معاينة لمكان الحادث والسيارة المملوكة للمتهم والدراجة البخارية التى كان يستقلها المجنى عليهما ، حتى يتسنى الوقوف على كيفية وقوع الحادث والظروف التى وقع فيها ، والاستدلال على مقدار السرعة التى كانت تسير عليها سيارة المتهم ، لبيان ما اذا كانت قد تجاوزت الحد الذى تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور فى زمان الحادث ومكانه وأنها كانت السبب فى وقوعه ، ومن ثم فإن المحكمة لا ترى فى أقوال المجنى عليهما بمجردهما ما يؤدى الى بيان كيفية وقوع الحادث ومقدار السرعة التى كانت عليها السيارة وقت اصطدامها بهما ، ولا ترى فى الأوراق ما تستطيع أن تكون به عقيدتها بشأن توافر عنصر الخطأ المستوجب لمساءلة المتهم جنائيا عن جريمة الإصابة الخطأ المسندة اليه ، ويتعين من ثم القضاء فى موضوع الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المستأنف مما أسند إليه عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

ومن حيث إنه عن موضوع الدعوى المدنية ، فإن المحكمة وقد انتهت إلى عدم ثبوت ركن الخطأ المستوجب لمساءلة المتهم جنائيا عن جريمة الإصابة الخطأ التى

أسندت إليه ، فإن الدعوى المدنية التابعة لها والمسندة عليها تكون على غير أساس ، ومن ثم فإن المحكمة تقضى برفضها ، والزام المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: (١) تسبب في إصابة كل منو..... وكان ذلك ناشئا عن اهماله ورعونته وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فاصطدم بالجنى عليهما وأحدث بهما الاصابات المينة بالتقرير الطبي المرفق ٢) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر . وطلبت عقابه بالمادة ٤٤/١ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ واللائحة التنفيذية . وادعى الجنى عليه التانى مدنيا قبل المتهم بالزامه بأن يؤدي له مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح الأزبكية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم ثلاثين جنيها عن المتهمين والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الاستاذالخامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (قيد بمجدول محكمة النقض برقم ٤٢٢٦ لسنة ٥٦ ق) . ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا ، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية الى محكمة شمال القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد - هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة الإعادة - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الاستاذالخامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض " للمرة الثانية"الخ.

المحكمة

من حيث إن واقعة الدعوى حسبما استخلصتها المحكمة من الأوراق ،
تتحصل فيما جاء بمحضر الضبط المؤرخ، من أنه قد وردت إشارة من
المستشفىتتضمن حضور كل منو..... الى المستشفى
بصحبة الاهالى ولما مصابات من حادث سيارة تحمل رقم ملاكى..... .
ومن حيث إنه بسؤالبمحضر الضبط قرر بأنه وزميله
.....كانا يستقلان دراجة بخارية " فسا " ويسيران بها الشارع،
ويتجهان إلى شارع، وقد فوجئا بسيارة ملاكى قادمة من
شارع.....تسير بسرعة كبيرة واصطدمت بهما ، وأضاف بأن حالة المرور
بالطريق كانت عادية ، ولا توجد اشارات ضوئية ، وأنه قد أصيب من جراء الحادث
باصابات بذراعه الأيسر ووجهه وقدميه . ومن حيث إنه بسؤالبمحضر
الضبط قرر بمضمون ما قرر به المجنى عليه الأول . وأضاف بأنه أصيب من جراء
الحادث برجله اليمنى ويده اليمنى . ومن حيث إنه بسؤال،قرر بأنه مالك
السيارة رقمملاكى، ونفى ارتكابه للحادث ، وأضاف بأنه لا
يقود سيارته منذ أعوام مضت ، وأن وقت وقوع الحادث الذى حدده المجنى عليهما ،
وهو وقت وجوده فى عيادته الطبية . ومن حيث إن محكمة الاعادة قد استمعت إلى
اقوال المجنى عليه.....فقرر بذات أقواله التى أدلى بها بمحضر الضبط وأضاف
بان المتهم هو الذى قام باصطحابه إلى المستشفى . ومن حيث أن دفاع المتهم أمام
درجتى التقاضى فى مرحلة المحاكمة السابقة قام على نفي ارتكابه الحادث . وأن
الأوراق قد نلت من معاينة مكان وقوعه ، ومعاينة السيارة والدراجة البخارية التى
كان يستقلها المجنى عليهما . للوقوف على كيفية وقوع الحادث . ومن حيث إنه يبين
مما تقدم ومن الاطلاع على الأوراق أن المجنى عليهما أسندا إلى المتهم قيادته للسيارة
بسرعة كبيرة دون أن يحددا مقدارها . وأن تلك السرعة هى التى أدت إلى وقوع

الحادث. لما كان ذلك ، وكانت الأوراق قد خلت من اجراء معاينة لمكان الحادث والسيارة المملوكة للمتهم والدراجة البخارية التي كان يستقلها المجنى عليهما ، حتى يتسنى الوقوف على كيفية وقوع الحادث والظروف التي وقع فيها ، والاستدلال على مقدار السرعة التي كانت تسير عليها سيارة المتهم ، لبيان ما اذا كانت السرعة قد تجاوزت الحد الذي تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور في زمان الحادث ومكانه وأنها كانت السبب في وقوعه ، ومن ثم فإن المحكمة لا ترى في أقوال المجنى عليهما بمجردهما ما يؤدي الى بيان كيفية وقوع الحادث ومقدار السرعة التي كانت عليها السيارة وقت اصطدامها بهما ، ولا ترى في الأوراق ما تستطيع أن تكون به عقيدتها بشأن توافر عنصر الخطأ المستوجب لمساءلة المتهم جنائيا عن جريمة الإصابة الخطأ المسندة إليه ، ويتعين من ثم القضاء في موضوع الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المستأنف مما أسند إليه عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ومن حيث إنه عن موضوع الدعوى المدنية ، فإن المحكمة وقد انتهت إلى عدم ثبوت ركن الخطأ المستوجب لمساءلة المتهم جنائيا عن جريمة الإصابة الخطأ التي أسندت إليه ، فإن الدعوى المدنية التابعة لها والمسندة عليها تكون على غير أساس ، ومن ثم فإن المحكمة تقضى برفضها ، والزام المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية.

الطعن رقم ٥٧٣٢ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٩٥

١. لما كان الطاعن الرابع ولئن قرر بالطعن في الحكم في الميعاد ، إلا أنه لم يودع أسبابا لطعنه ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول طعنه شكلا .
٢. لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " أن المتهمين وقت عمل الأول والثاني ضابطى شرطة وعمل الثالث مساعد شرطة وعمل كل من الرابع والخامس جندى شرطة بسجن قاموا بتعذيب المجنى عليه أثناء حبسه احتياطيا بالسجن فى الجناية رقم جنایات مركز ، وذلك لحمله على الاعتراف بأرتكاب الجريمة المسندة إليه وللادلاء بأسماء شركاء له ، وتم التعذيب بكيه باسياخ حديدية قام المتهمان الرابع والخامس بتسخينها فى النار بمخبر السجن وباطفاء لفافات التبغ المشتعلة فى مواضع مختلفة من جسده وبضربه بأجسام صلبة راضة ، فأحدثوا به حروق بالوجه والذراعين والبطن والظهر والاليتين والساقين من الدرجات الثلاث الأولى ، وكدمات بالذراعين والفخذ الأيسر والقدمين وبأنسجة فروة الرأس إلى حدوث تسمم دموى توكسىمى والتهاب رئوى مضاعف من جراء تقيح الأنسجة بمواضع هذه الأصابات المتعددة وصاحب ذلك صدمة للمجنى عليه ، مما أدى إلى موته . وأن المتهم السادس طبيب السجن الذى وقع الكشف الطبى على المجنى عليه ارتكب تزويرا لدى تحريره تقريراً بنتيجة هذا الكشف ، بأن لم يثبت به اصابات الحروق النارية ، كما استعمل التقرير المزور بتقديمه لإدارة السجن مع علمه بتزويره ، . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة - بهذه الصورة - فى حق الطاعنين وباقى المتهمين ، أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات واعتراف المتهم

الخامس.....بتحقيقات النيابة العامة ، وما جاء بمعايتها لحل الحادث ، وما ثبت من تقرير الصفة التشريحية لجثة المجنى عليه ، وما ورد بتقرير الكشف الطبي المحرز بمعرفة المتهم السادس . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في بيانه لواقعة الدعوى - على السياق المتقدم - يعد كافيا في الإلمام بها وبالظروف التي أحاطت بها ، بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها ، وأن ما ساقه من أدلة للتدليل على ثبوتها في حقهما ، هي أدلة سائغة من شأنه أن تؤدي إلى ما رتبها عليها وهو ما يتحقق به غرض الشارع من إيجاب بيان الواقعة وأدلتها على النحو الذي تطلبه القانون.

٣. لما كان المتهم في حكم الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ من قانون العقوبات ، هو كل من وجه إليه الاتهام بارتكاب جريمة معينة ولو كان ذلك أثناء قيام مأموري الضبط القضائي بمهمة البحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق والدعوى على مقتضى المادتين ٢٩، ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية ، مادامت قد حامت حوله شبهة أن له ضلعا في ارتكاب الجريمة التي يقوم أولئك المأمورون بجمع الاستدلالات فيها ، ولا مانع من وقوع أحدهم تحت طائلة نص المادة ١٢٦ من قانون العقوبات إذا ما حدثته نفسه بتعذيب ذلك المتهم لحمله على الاعتراف أيا ما كان الباعث له على ذلك ، ولا وجه للفرقة بين ما يدلى به المتهم في محضر تحقيق تجريه سلطة التحقيق ، وما يدلى به في محضر جمع الاستدلالات ، مادام القاضي الجنائي غير مقيد بحسب الأصل بنوع معين من الدليل وله الحرية المطلقة في استمداده من أي مصدر في الدعوى يكون مقتنعا بصحته ، ولا محل للقول بأن الشارع قصد حماية نوع معين من الاعتراف لأن ذلك يكون تخصيصا بغير مخصص ولا يتسق مع إطلاق النص.

٤. من المقرر أنه لا يشترط لانطباق حكم المادة ١٢٦ عقوبات حصول الاعتراف فعلا، وإنما يكفي . وفق صريح نصها . أن يقع تعذيب المتهم بقصد حمله على الاعتراف .

٥. من المقرر أنه لا يشترط لتطبيق نص المادة ١٢٦ من قانون العقوبات ، أن يكون الموظف العام الذى قام بتعذيب المتهم بقصد حمله على الاعتراف ، مختصا بإجراءات الاستدلال أو التحقيق بشأن الواقعة الموثقة التى ارتكبها المتهم أو تحوم حوله شبهة ارتكابها أو اشتراكه فى ذلك ، وإنما يكفي أن يكون للموظف العام سلطة بموجب وظيفته العامة تسمح له بتعذيب المتهم بقصد حمله على الاعتراف ، وأيا ما كان الباعث له على ذلك .

٦. من المقرر أن لمحكمة الموضوع الحق فى أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق.

٧. لما كان الحكم المطعون فيه ولئن أشار فى مدوناته أن الدفاع عن المتهمين قام بمناقشة الطبيب الشرعى واضع تقرير الصفة التشريحية ، وأن أقواله لم تخرج عما أثبتته بالتقرير ، إلا أنه لم يعول على ذلك الأقوال ، أو يحصل منها ما لا يتفق وما قرره الطبيب الشرعى بمحضر جلسة المحاكمة ، أو يتعارض مع ما نقله الحكم من تقرير الصفة التشريحية - على النحو المار بيانه - ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطاعنان على الحكم فى هذا الشأن.

٨. من المقرر أن علاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذى اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية يستقل قاضى الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها اثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ،

مادام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنين توافر علاقة السببية بين أفعال التعذيب التي وقعت منهما وبين النتيجة التي أدت إليها هذه الأفعال وهي وفاة المجنى عليه في قوله : " ومن حيث أنه عما أثاره الدفاع عن عدم توافر رابطة السببية بين الأفعال التي بدرت من المتهمين وبين وفاة المجنى عليه ، فإن هذه الرابطة قد توافرت استنادا لما قطع به الدليل الفني في الدعوى وهو تقرير الصفة التشريحية من أن الإصابات الموجودة بجثة المجنى عليه تحدث على التصوير الذي قرره شهود الإثبات في خصوص كيفية اعتداء المتهمين على المجنى عليه وعلى النحو وبالآلات التي ذكر الشهود أن المتهمين الخمس الأوائل استخدموها في الاعتداء على المجنى عليه ، وأن إصابات الحروق هي التي أدت إلى إصابة المجنى عليه بالتسمم الدموي التوكسيمي وبالالتهابات الرئوية لتقيح بعضها مما أفضى إلى موته ، الأمر الدال على أن ما ارتكبه المتهمين من خطأ تمثل في تعذيب المجنى عليه واحداث إصابات به أثناء التعذيب هو الذي تسبب وأفضى إلى موته " وهو تدليل سائغ يؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم في شأن توافر علاقة السببية بين الأفعال التي اقترافها الطاعنان والتي نشأ عنها إصابة المجنى عليه بالحروق النارية التي أدت إلى حدوث النتيجة وهي وفاته ، وبما يتفق وصحيح القانون ، فإن ما ينعاه الطاعنان في هذا الخصوص يكون غير سديد.

٩. من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة ، وكانت المحكمة قد أطمأنت إلى ما جاء بتقرير الصفة التشريحية من أن إصابات المجنى عليه جميعها قد مضى عليها بضعة أيام وفي تاريخ قد يتفق وتاريخ الواقعة ، فإن ما عولت عليه من أقوال شهود الإثبات بشأن تحديد تاريخ الواقعة يكون متفقا مع الدليل الفني المستمد من تقرير الصفة التشريحية - على النحو السالف بيانه - إذ كان البين من محاضر جلسات

المحاكمة أن الطاعنين لم ينازعا في تاريخ الواقعة أو يدفعا بقيام التناقض بين أقوال الشهود - في هذا الخصوص - والتقرير الطبى الشرعى ، فإنه لا تقبل منهما المجادلة في ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

١٠ . لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه في بيانه لواقعة الدعوى ، وما ساقه من الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ثبوتها فى حق الطاعنين ، إنما يفصح عن اقتناع المحكمة بصحة الواقعة ، فإنه لا تثير عليها إن هى لم تعرض بالرد على دفاع الطاعنين بشأن عدم صحتها ، إذ لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بالرد عليه ردا صريحا وإنما يكفى الرد مستفادا من أدلة الثبوت السائغة التى عولت عليها المحكمة.

١١ . من المقرر أن القصد الجنائى المتطلب فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٢٦ من قانون العقوبات ، يتحقق كلما عمد الموظف أو المستخدم العمومى إلى تعذيب متهم لحمله على الاعتراف أيا كان الباعث له على ذلك ، وكان توافر هذا القصد مما يدخل فى السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع والتى تنأى عن رقابة محكمة النقض ، متى كان استخلاصها سليما مستمداً من أوراق الدعوى ، وكان الحكم قد رد على الدفع المبدى من الطاعنين بشأن انتفاء القصد الجنائى لـديهما وأطرحه استنادا إلى ما استظهرته المحكمة بأسباب سائغة من الظروف التى أحاطت بالواقعة ، والدليل المستمد من أقوال شهود الإثبات ، وما قرره المتهم الثانى بتحقيقات النيابة العامة أن تعديا وقع على المجنى عليه ، وإن الاعتداء لم يكن بقصد ايذائه ، إنما تجاوز نشاطهما فى الاعتداء على المجنى عليه إلى قصد إجباره وحمله على الاعتراف بالجريمة التى اتهم فيها ، ومن ثم يكون الحكم قد دلل على توافر القصد الجنائى للجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٢٦ من قانون العقوبات فى حق الطاعنين .

١٢. من المقرر أن الاتفاق هو اتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ، فمن حق القاضى أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التى تتوافر لديه . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فى مدوناته - على السياق المتقدم - يعد كافيا فى استظهار اتفاق المتهمين جميعا على ضرب وتعذيب المجنى عليه ، من نوع الصلة بين المتهمين والمعية بينهم فى الزمان والمكان ، وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة فى تنفيذها ، وأن كلا منهم قصد قصد الآخر فى ايقاعها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه ، ويصح من ثم طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبارهم فاعلين أصليين فى جناية تعذيب المجنى عليه بقصد حمله على الاعتراف والذى أدى إلى موته ، ويرتب بينهم فى صحيح القانون تضامنا فى المسؤولية الجنائية ، سواء عرف محدث الضربات التى ساهمت فى الوفاة أو لم يعرف .

١٣. من المقرر أن لمحكمة الموضوع الحق فى أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ، مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق.

١٤. لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاة على أقوالهم مهما وجه إليهما من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المتزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه وهى متى أخذت بشهادتهم ، فإن ذلك يفيد أنهما أطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . كما أن تناقض الساهد وتضاربه فى اقواله أو مع أقوال غيره من الشهود - على فرض حصوله

- لا يعيب الحكم ، مادام أنه قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد بينت في حكمها واقعة الدعوى على الصورة التي استقرت في وجدانها وأوردت أدلة الثبوت المؤدية إليها بما استخلصته من أقوال الشهود وسائر عناصر الإثبات الأخرى المطروحة عليها استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يتمخض جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

١٥ . لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يعول على نتيجة المعاينة التي تمت بواسطة النيابة العامة تنفيذا للقرار الصادر من المحكمة بندهما للقياس بذلك الإجراء ، وإنما عول على المعاينة التي أجرتها النيابة العامة لمكان الحادث أثناء التحقيقات ، فإنه لا جدوى للنعي على الحكم في هذا الخصوص.

١٦ . من المقرر أن لمحكمة أن تأخذ بأقوال متهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين متى أطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للواقع ، فإن منازعة الطاعن في القوة التدليلية لأقوال المحكوم عليه الخامس ، لاتعدو أن تكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى ، وهو من اطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض.

١٧ . من المقرر أن طاعة الرئيس لا تمتد بأى حال إلى ارتكاب الجرائم ، وأنه ليس على مرءوس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان مما لا يتأهل من المحكمة ردا.

١٨ . من المقرر أن حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية هي التي تحيط بشخص وندفعه إلى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حلوله ، ويشترط في حالة

الضرورة التي تسقط المسؤولية الجنائية أن تكون الجريمة التي ارتكبها المتهم هي الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به ، كما أنه من المقرر أن طاعة الرئيس لا تمتد بأى حال إلى ارتكاب الجرائم ، وأنه ليس على المرءوس أن يطيع الأمر الصادر إليه من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه ، وإذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه - على السياق المتقدم - يستفاد منه الرد على دفاع الطاعن من أنه كان مكرها على تنفيذ أوامر رؤسائه وإتيان الأفعال التي يؤثمها القانون ، ويسوغ به اطراحه لدفعه بارتكاب الواقعة صدوعا لتلك الأوامر ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بقالة القصور في التسبب في هذا الخصوص يكون غير سليم .

١٩ . من المقرر أنه لا يشترط في شهادة أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن تكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائع تجريه المحكمة يتلاءم به ما قاله الشهود بالقدر الذى روه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها .

٢٠ . من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات .

٢١ . من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم ، أن تلتزم نصه وظاهره ، بل لها أن تجزئه وأن تستنبط منه الحقيقة كما كشف عنها ولا يلزم أن يرد الاعتراف على الواقعة بكافة تفاصيلها ، بل يكفي أن يرد على وقائع تستنتج المحكمة منها ومن باقى عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والاستنتاجية اقتراف الجاني للجريمة .

٢٢ . لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة سألت الطاعن عن التهمة المسندة إليه فأنكرها ، ولم يطلب منها مناقشته في الاتهام المسند إليه والأدلة القائمة عليه ، وهو إجراء ، وإن كان يحظر على المحكمة القيام به طبقا

- للفقرة الأولى من المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، إلا أنه يصح بناء على طلب المتهم نفسه بيديه بالجلسة بعد تقديره وما تقتضيه مصلحته.
٢٣. لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على اعتبار الإحالة من مراحل التحقيق وأن المحكمة هي جهة التحقيق النهائي ، ويجوز للمتهم أن يطلب منها استكمال ما فات النيابة العامة من إجراءات التحقيق وابداء دفاعه بشأنها أمامها.
٢٤. من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم في هذا الشأن ما أثبتته في مدوناته من أن الطاعن أنكر ما أسند إليه من اتهامات عند سؤاله بتحقيقات النيابة العامة ، إذ أن ذلك لا يعدو أن يكون خطأ لا تأثير له على عقيدة المحكمة فيما اقتنعت به بشأن صحة الواقعة المسندة إلى الطاعن ، والأدلة التي ساقها على ثبوتها في حقه.
٢٥. من المقرر أن اغفال المحكمة الاطلاع على المحرر محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب إجراءات المحاكمة ، لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة اجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الأساسي في الدعوى اعتبارا بأن تلك الورقة هي الدليل الذي يكمل شواهد التزوير.
٢٦. من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية ، تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها.
٢٧. من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ، مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه.
٢٨. من المقرر أنه يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية ، متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة .

٢٩ . لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه في بيانه لواقعة الدعوى وإيراده لأدلتها وفي مقام التدليل على ثبوت جريمة التزوير في المحرر الرسمي في حق الطاعن - على السياق المتقدم - كافيا في اثبات تزوير الطاعن للتقرير الطبي الخاص بالمجنى عليه وأنه تعمد عدم اثبات إصابات الأخير الناشئة عن الحروق النارية ، بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التزوير في المحرر الرسمي التي دانه بها كمال أفصح الحكم في هذا المقام عن عدم اطمئنان المحكمة لكافة الاعتبارات التي ساقها في دفاعه بشأن عدم استطاعته تحديد الجروح النارية التي كان المجنى عليه مصابا بها ، ولا ينال من سلامة الحكم في هذا الخصوص ما يثيره الطاعن بشأن خطأ المحكمة في تأويل وتفسير العبارات أو الألفاظ التي بنى عليها دفاعه بعدم توافر القصد الجنائي لديه ، إذ أن ذلك الخطأ - بفرض حصوله - لا تأثير له على وجدان المحكمة وتكوين عقيدتها بشأن توافر القصد الجنائي في حق الطاعن.

٣٠ . من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ، وهو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما اثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، وهو ما برئ منه الحكم.

المحكمة

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما أولا : المتهمون من الأول إلى الخامس : بصفتهم موظفين عموميين (ضابط وجنود بسجن العمومى) عذبوا المتهم - المحبوس احتياطيا على ذمة القضية رقم لحمله على الاعتراف بالجريمة المسندة إليه في تلك القضية بأن القضية بأن شذوا وثاقه بحبل من القماش واوسعوه ضربا بعصا وسير من الجلد وقاموا بكبه في مواضع مختلفة من جسمه بلفافات تبغ مشتعلة وأسياخ من الحديد المحمى في النار فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ثانيا : المتهم الأول : هتك عرض المجنى عليه سالف الذكر باقلوة بأن أوج عصا في دبره على النحو الوارد

بالتحقيق. ثالثا: المتهم السادس : (أ) بصفته موظفا عاما (طبيب سجنالعمومي) ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو التقرير الطبي الخاص بالجنى عليه السالف الذكر حال تحريره المختص بوظيفته وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن تعتمد عند توقيعه الكشف الطبي على الجنى عليه المذكور بالسجن لى خلاف الحقيقة عدم اثبات ما به من حروق نارية في ذلك التقرير . (ب) استعمل المحرر المزور السالف الذكر بأن قدمه لادارة سجنالعمومي مع علمه بتزويره . وأحالتهم إلى محكمة جنابات القيوم لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعى ورثة الجنى عليه مدنيا قبل المتهمين بالزامهم بأن يؤدوا لهم مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١٢٦/١، ٢١١، ٢١٣، ٢١٤، ٢٣٤/١ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ٣٢ من القانون نفسه بالنسبة للمتهم السادس والمادة ١٧ للمتهمين جميعا أولا: بمعاقبة المتهمين الأول والثاني والثالث بالسجن لمدة خمس سنوات لكل منهم ثانيا : بمعاقبة المتهمين الرابع والخامس بالسجن لمدة ثلاث سنوات لكل منهما . ثالثا : بمعاقبة المتهم السادس بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وعزله من وظيفته لمدة سنتين . رابعا : بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة لنظرها.

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض.....الخ.

المحكمة

من حيث إن الطاعن الرابعولئن قرر بالطعن في الحكم في الميعاد ، إلا أنه لم يودع أسبابا لطعنه ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول طعنه شكلا.

أولا : أسباب الطعن المقدمة من الطاعنين الأول والثاني :

ينعى الطاعنان الأول والثاني على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهما بجريمة تعذيب متهم لحمله على الاعتراف تعذيبا أدى إلى موته ، قد شابه قصور في التسبيب

وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الحكم لم يورد واقعة الدعوى في بيان كاف تتحقق به أركان الجريمة المسندة إلى الطاعنين والظروف التي أحاطت بها ، إذ لم يعرض لبيان وقائع الاتهام المنسوب إلى المجنى عليه والاعتراف التي اتخذت ضده من قبل السلطات ودفاعه بشأن ذلك الاتهام سواء بالاعتراف أو الإنكار ، حتى يبين وجه استدلاله على أن تعذيب المجنى عليه كان بقصد حمله على الاعتراف ، ولم يدلل الحكم تدليلا كافيا على قيام العلاقة بين ارتكاب الجريمة ومباشرة الطاعنان لوظيفتهما ، إذ لم تفتن المحكمة إلى أن الطاعنين وقت وقوع الأفعال المنسوبة إليهما كانا يعملان ضابطين للمباحث بسجن.....، وينحصر اختصاصهما الوظيفي في الجرائم والمخالفات التي تقع من المسجونين داخل السجن ، ولا يمتد اختصاصهما إلى الجرائم المحبوس من أحلها نزلاء السجن والتي وقعت بخارجه كما هو الحال بالنسبة للجريمة التي ارتكبها المجنى عليه والتي وقعت منه خارج السجن ، بما لا تتوافر معه أركان الجريمة التي دان الحكم الطاعنين بها، وأن الواقعة في صورتها الصحيحة لا تعدو أن تكون جريمة استعمال قسوة أو ضرب أفضى إلى موت ، وعول الحكم في ادانة الطاعنين - ضمن ما عول - على ما ثبت من تقرير الصفة التشريحية وما جاء بأقوال الطبيب الشرعي بجلوسات المحاكمة ، والتي أورد الحكم في مدوناته أنها لا تخرج عن مضمون ما ثبت بذلك التقرير ، في حين أن تلك الأقوال التي استند إليها الحكم لا تتفق وما قرره الطبيب الشرعي بجلوسات المحاكمة ، إذ أن الثابت بأقواله أنه لا يستطيع الجزم باحتمال إصابة المجنى عليه بالتهاب رئوي قبل دخوله السجن ، كما قرر بأنه لم يطلع على أوراق المجنى عليه بالسجن أو يرسل أية عينات من الأجزاء المصابة أو دم أو افرازات المجنى عليه للتحليل ، وهو ما يخالف ما أثبتته الطبيب في تقريره من أن الوفاة نشأت عن مضاعفات تقيح الإصابات ، ويقع علاقة السببية بين الأفعال المنسوبة إلى الطاعنين ووفاة المجنى عليه ، كما عول الحكم على أقوال الشهود ، برغم أن ما شهدوا به من حصول واقعة التعذيب في تاريخ.....، يتعارض مع الدليل

الفنى المستمد من التقرير الطبى الشرعى ، إذ أثبت الطبيب فى تقريره بتاريخ.....وجود حروق من الدرجة الأولى والدرجة الثانية بجسم المجنى عليه، وهو ما يستحل معه حدوث تلك الحروق بالمجنى عليه فى تاريخ.....، لما هو متعارف عليه فى علم الطب الشرعى من أن اصابات الحروق من الدرجتين الأولى والثانية لا يبقى لها أثر أكثر من أربع وعشرين ساعة ، وأغفل الحكم الرد على دفاع الطاعنين بشأن عدم صحة الواقعة وانقطاع رابطة السببية بين الأفعال المسندة إليهما ووفاة المجنى عليه ، وعدم توافر القصد الخاص فى جريمة التعذيب لحمل المجنى عليه على الاعتراف إذ أن الاعتداء عليه - لو صح - فقد كان بغرض منعه من الاستمرار فى الهياج والاقتصار عن تنفيذ قرار مأمور السجن بوضعه فى الحجز الانفرادى لخطورته ، وأنه لا صلة للطاعنين بالوقائع المسندة إلى المجنى عليه أو بالجهة المنوط بها التحقيق بشأنها ، ولم يدلل الحكم على وجود اتفاق بين الطاعنين وباقى المتهمين على ضرب المجنى عليه وتعذيبه أو توافر ظرف سبق الاصرار على ذلك ، بما لا يستقيم معه مساءلة المتهمين جميعا عن وفاة المجنى عليه ، إذ أن اصاباته متعددة وقد ساهم بعضها فى احداث الوفاة والبعض الآخر لم يساهم فى احداثها . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله " أن المتهمينو.....و.....و..... وقت عمل الأول والثانى ضابطى شرطة وعمل الثالث مساعد شرطة وعمل كل من الرابع والخامس جندى شرطة بسجن، قاموا بتعذيب المجنى عليهأثناء حبسه احتياطيا بالسجن فى الجناية رقم، وذلك لحمله على الاعتراف بارتكاب الجريمة المسندة اليه وللادلاء بأسماء شركاء له ، وتم التعذيب بكيه باسياخ حديدية قام المتهمان الرابع والخامس بتسخينها فى النار بمنجز السجن باطفاء لفافات التبغ المشتعلة فى مواضع مختلفة من جسده وبضربه بأجسام صلبة راضة ، فأحدثوا به حروق بالوجه والذراعين

والبطن والظهر والاليتين والساقين من الدرجات الثلاث الأول ، وكدمات بالذراعين والفخذ الأيسر والقدمين وبأنسجة فروة الرأس ، أدت إلى حدوث تسمم دموى توكسيمي والتهاب رئوى مضاعف من جراء تقيح الأنسجة بمواضع هذه الاصابات المتعددة وصاحب ذلك صدمة للمجنى عليه ، مما أدى إلى موته وأن المتهم السادس..... طبيب السجن الذى وقع الكشف الطبى على المجنى عليه ارتكب تزويرا لدى تحريره تقريره بنتيجة هذا الكشف ، بأن لم يثبت به اصابات الحروق النارية ، كما استعمل التقرير المزور بتقديمه لادارة السجن مع علمه بتزويره . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة - بهذه الصورة - فى حق الطاعنين وباقى المتهمين ، أدلة مستمدة من أقوال شهود الاتبات واعتراف المتهم الخامس..... بتحقيقات النيابة العامة ، وما جاء بمعابنتها لحل الحوادث ، وما ثبت من تقرير الصفة التشريحية لجثة المجنى عليه ، وما ورد بتقرير الكشف الطبى المحرر بمعرفة المتهم السادس . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فى بيانه لواقعة الدعوى - على السياق المتقدم - يعد كافيا فى الإلزام بها وبالظروف التى أحاطت بها ، بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها ، وأن ما ساقه من أدلة للتدليل على ثبوتها فى حقهما ، هى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ، وهو ما يتحقق به غرض الشارع من إيجاب بيان الواقعة وأدلتها على النحو الذى تطلبه القانون ، فإن معنى الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد. لما كان ذلك ، وكان المتهم فى حكم الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ من قانون العقوبات ، هو كل من وجه إليه الاتهام بإرتكاب جريمة معينة ولو كان ذلك أثناء قيام مأمورى الضبط القضائى بمهمة البحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق والدعوى على مقتضى المادتين ٢١، ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، مادامت قد حامت حوله شبهة أن له ضلعا فى ارتكاب الجريمة التى يقوم أولئك المأمورون بجمع الاستدلالات فيها ، ولا مانع من وقوع أحدهم تحت طائلة نص المادة ١٢٦ من قانون العقوبات إذا ما حدثته نفسه بتعذيب

كان بقصد حمله على الاعتراف بالجريمة التي اقم بارتكابها ، وقد أدى التعذيب الى موت المجنى عليه ، وكان من المقرر أن الاتفاق هو اتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ، فمن حق القاضي أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تتوافر لديه . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مدوناته - على السياق المتقدم - يعد كافيا في استظهار اتفاق المتهمين جميعا على ضرب وتعذيب المجنى عليه ، من نوع الصلة بين المتهمين والمعية بينهم في الزمان والمكان ، وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها ، وأن كلا منهم قصد قصد الآخر في ايقاعها بالإضافة الى وحدة الحق المعتدى عليه ، ويصح من ثم طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبارهم فاعلين أصليين في جناية تعذيب المجنى عليه بقصد حمله على الاعتراف والذي أدى الى موته ، ويرتب بينهم في صحيح القانون تضامنا في المسؤولية الجنائية ، سواء عرف محدث الضربات التي ساهمت في الوفاة أو لم يعرف ، وهو ما لم يخطئه الحكم ، فإن معنى الطاعنين في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

ثانيا : أسباب الطعن المقدمة من الطاعن الثالث

ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تعذيب متهم لحمله على الاعتراف أدى الى موته ، قد شابه تناقض وقصور في التسييب وبطلان في الاجراءات وفساد في استدلال ، ذلك بأن الحكم عول - ضمن ما عول - في إدانة الطاعن على اقوال شهود الإثبات برغم تناقض اقوالهم ، إذ أن ما شهد به الشاهد ، يناقض ما قرره الشاهد ، وأن أقوال الشاهد تتعارض مع أقوال الشاهد ، وشهد بعض الشهود بأن الطاعن حضر بعد الانتهاء من اعتداء المتهمين على المجنى عليه ، وشهد البعض الآخر بأن الطاعن تعدى على المجنى عليه بيده وبقطعة من الجلد واخرى من الخشب ، كما شهد فريق من الشهود بأنه

كان يحمل أسياخ حديدية محماة ويناولها للمتهمين الأول والثاني ، وهو ما يتعذر معه استخلاص الصورة الحقيقة للواقعة المنسوبة إليه ، ودفع الطاعن بقيام التناقض بين الدليلين القولي والفني ، إذ قرر المتهم الخامس بأن الطاعن تعدى على المجنى عليه بقطعة من الخشب ، وقرر شاهدان آخران بأنه تعدى عليه بقطعة من الجلد ، وهو ما يتعارض مع تقرير الصفة التشريحية ، إذ خلا ذلك التقرير من بيان وجود اصابات رضية بكتف المجنى عليه الايمن وان باقى الاصابات حدثت من استعمال اجسام صلبة راضة ، بما لا يتفق والقول بأنه اعتدى على المجنى عليه بجلدة ، ولم يعرض الحكم لهذا الدفع أو يعنى برفع التناقض بين الدليلين القولي والفني ، برغم أنه تمسك بانتفاء علاقة السببية بين ما نسب إليه من فعل وحدوث النتيجة وهى وفاة المجنى عليه ، كما تمسك بطلب اجراء المحكمة معاينة لسجن ، إلا أنها ندبت النيابة العامة لاجراء تلك المعاينة وهو ما لا يجوز طبقا للقانون ، وعول الحكم فى إدانة الطاعن على اعتراف المتهم الخامس فى حين أنه لا يصح الأخذ باتعراف متهم على متهم آخر ، ودفع الطاعن بانعدام مسئوليته الجنائية لأنه لم تكن لديه الفرصة للتفكير والتردى بشأن الاوامر الاى صدرت اليه من رؤسائه فى العمل مما أفقده ارادته ، ولم يعرض الحكم لهذا الدفع ايردا وردا ، كما اغفل الرد على دفاعه بشأن انتفاء القصد الجنائى لديه استنادا الى ان صفته الوظيفية لا تخوله الحق فى تعذيب المجنى عليه ، ودون أن تتجه ارادته الى اقتراف فعل من افعال التعذيب ولا مصلحة له فى تحقيق الغرض من تلك الأفعال وهو الحصول على اعتراف من المجنى عليه - مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع الحق فى أن تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى ، مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والنطق ولها اصلها فى الاوراق ،

يكن ذلك الاعتداء مجرد إلحاق الأذى به وإنما كان يهدف حمله على الاعتراف بما أسند إليه من اتهام في تلك القضية ، ويجاوز الأفعال المعاقب عليها بالمادة ١٢٩ من قانون العقوبات ، ويندرج تحت طائلة العقاب بالمادة ١٢٦ من القانون ذاته ، بما يكشف عن اقتناع المحكمة بتوافر كافة العناصر القانونية للواقعة المؤثمة والمعاقب عليها بالمادة سالفة الذكر والتي دانت الطاعنين بها ، وبالتالي فإن ما يثيره الطاعنان من منازعة في شأن اختصاصهما الوظيفي وصلته بالجريمة التي وقعت منهما ، وفي الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل مؤدى التقرير الطبي الشرعى في قوله " وقد انتهى تقرير الصفة التشريحية لجثة الجنى عليه....." ، أنه وجد بها حروق متعددة بعضها تقيح منتشرة بالوجه والذراعين والظهر والبطن والإليتين والساقين مستديرة الشكل قطرها حوالى نصف سم ، وأيضاً حروق متعددة بعضها تقيح منتشرة بالذراعين والبطن والظهر والإليتين والساقين طولية الشكل تتراوح أطوالها ما بين أربعة إلى ثمانية سم وعرضها يتراوح ما بين واحد إلى اثنين سم وكدمات بالجهة الوحشية من العضد الأيسر والأيمن وبظهر اليدين وببطن القدمين وبالجهة الأنسية من الفخذ الأيسر وانسكابات غزيرة شاملة لأنسجة فروة الرأس ، وأن هذه الحروق حيوية من الدرجات الثلاث الأولى ذات طبيعة نارية تحدث من ملامسة الجسم لسطح جسم ساخن ، وقد مضى عليها بضعة أيام وفي تاريخ قد يتفق وتاريخ الواقعة ، وانتهى التقرير إلى أنه لا يوجد ما يتعارض فنيا وإمكان حدوثها نتيجة ملامسة الجسم لاسياخ حديدية ساخنة ولقافات تبغ مشتعلة ، وأن الكدمات الموجودة ذات طبيعة رضية وتحدث من المصادمة بجسم صلب راض أيا كان نوعه وقد مضى عليها بضعة أيام وفي تاريخ قد يتفق وتاريخ الواقعة ، وخلص التقرير إلى أن وفاة الجنى عليه ناشئة من تسمم دموى توكسيمي والتهاب رئوى مضاعف لتقيح الأنسجة بمواضع الإصابات المتقيحة الموصوفة بالجثة وما صاحب ذلك من صدمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون

فيه ولكن أثار في مدوناته أن الدفاع عن المتهمين قام بمناقشة الطبيب الشرعى واطع تقرير الصفة التشريحية ، وأن اقواله لم تخرج عما أثبتته بالتقرير ، إلا أنه لم يعول على تلك الأقوال ، أو يحصل منها مالا يتفق وماقرره الطبيب الشرعى بمحضر جلسة المحاكمة ، أو يتعارض مع ما نقله الحكم من تقرير الصفة التشريحية - على النحو الملبى بيانه - ومن ثم فلا محل لما ينهه الطاعنان على الحكم فى هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن علاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذى اقترفه الجانى وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أثار عمدا ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية يستقل قاضى الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها اثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ، ملدام قد أقام قضاءه فى ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعنين توافر علاقة السببية بين أفعال التعذيب التى وقعت منهما وبين النتيجة التى أدت إليها هذه الأفعال وهى وفاة المجنى عليه فى قوله " ومن حيث انه عما أثاره الدفاع من عدم توافر رابطة السببية بين الأفعال التى بدرت من المتهمين وبين وفاة المجنى عليه ، فإن هذه الرابطة قد توافرت استنادا لما قطع به الدليل الفنى فى الدعوى وهو تقرير الصفة التشريحية من أن الاصابات الموجودة بجثة المجنى عليه تحدث على التصوير الذى قرره شهود الإثبات فى خصوص كيفية اعتداء المتهمين على المجنى عليه وعلى النحو وبالآلات التى ذكر الشهود أن المتهمين الخمس الأوائل استخدموها فى الاعتداء على المجنى عليه ، وأن اصابات الحروق هى التى أدت إلى إصابة المجنى عليه بالتسمم الدموى التوكسمى وبالالتهابات الرئوية لتقيح بعضها مما أفضى إلى موته ، الأمر الدال على أن ما ارتكبه المتهمون من خطأ تمثل فى تعذيب المجنى عليه واحداث اصابات به أثناء التعذيب هو الذى تسبب وأفضى إلى موته ، وهو تدليل سائغ يؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم فى شأن توافر علاقة السببية بين الأفعال التى اقترفها الطاعنان والتى نشأ عنها إصابة المجنى عليه بالحروق النارية

التي أدت إلى حدوث النتيجة وهي وفاته ، وبما يتفق وصحيح القانون ، فإن ما ينعاه الطاعنان في هذا الخصوص يكون غير سديد. لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة الدليلية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة ، وكانت المحكمة قد أطمأنت إلى ما جاء بتقرير الصفة التشريحية من أن إصابات الجنى عليه جميعها قد مضى عليها بضعة أيام وفي تاريخ قد يتفق وتاريخ الواقعة ، فإن ما عولت عليه أقوال شهود الإتيات بشأن تحديد تاريخ الواقعة يكون متفقا مع الدليل الفني المستمد من تقرير الصفة التشريحية - على النحو السالف بيانه - إذ كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنين لم ينازعا في تاريخ الواقعة أو يدفعا بقيام التناقض بين أقوال الشهود - في هذا الخصوص - والتقرير الطبي الشرعى ، فإنه لا تقبل منهما المجادلة في ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في بيانه لواقعة الدعوى ، وما ساقه من الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ثبوتها في حق الطاعنين ، إنما يفصح عن اقتناع المحكمة بصحة الواقعة ، فإنه لا تثريب عليها إن هي لم تعرض بالرد على دفاع الطاعنين بشأن عدم صحتها ، إذ لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بالرد عليه زدا صريحا وإنما يكفي أن يكون الرد مستفادا من أدلة الثبوت السائغة التي عولت عليها المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعنين بشأن انقطاع رابطة السببية بين الأفعال المسندة إليهما ووفاة الجنى عليه ، وأطرحه بما يسوغ به أطراحه ، على النحو الذى سبق تناوله بالرد عند معالجة وجه الطعن المتعلق بذلك ، فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائى المتطلب في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٦ من قانون العقوبات ، يتحقق كلما عمد الموظف أو المستخدم إلى تعذيب متهم لحمله على الاعتراف أيا كان الباعث له على ذلك ، وكان توافر هذا القصد مما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع والتي تنأى عن رقابة محكمة النقض ، متى كان

استخلاصها سليما مستمدا من أوراق الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع المبدى من الطاعنين بشأن انتفاء القصد الجنائي لديهما وأطرحه استنادا إلى ما استظهرته المحكمة بأسباب سائغة من الظروف التى أحاطت بالواقعة ، والدليل المستمد من اقوال شهود الاثبات ، وما قرره المتهم الثانى بتحقيقات النيابة العامة أن تعديا وقع على المجنى عليه ، وأن الاعتداء لم يكن بقصد ايذائه ، وإنما تجاوز نسلطهما فى الاعتداء على المجنى عليه إلى قصد اجباره وحمله على الاعتراف بالجريمة التى اتهم فيها ، ومن ثم يكون الحكم قد دلل على توافر القصد الجنائي للجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٢٦ من قانون العقوبات فى حق الطاعنين ، ولا ينال من ذلك ما يثيره الطاعنان بأسباب طعنهما من افتراض حصول الاعتداء على المجنى عليه بغرض اجباره على الالتزام بتنفيذ القوانين والقرارات الصادرة بشأن تنظيم السجون ، إذ أن ذلك لا يعدو أن يكون دفاعا لم تر فيه المحكمة ما يغير منوجه الرأى الذى انتهت إليه ، أو يؤثر فى عقيدتها بشأن واقعة الدعوى التى اقتنعت بها ، والأدلة التى اطمأنت إليها فالتفت عنه ، أما ما يثيره الطاعنان بشأن انقطاع صلتها بالوقائع المسندة الى المجنى عليه أو بالجهة المنوط بها التحقيق بشأنها ، فمردود بما سبق تناوله بالرد على وجه الطعن المتعلق بذلك ، وبالتالي فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر فى مدوناته من وقائع الدعوى وأدلتها ، أن الطاعنين والمتهمين الثالث والرابع والخامس ، وهم من الضباط وصف الضباط والجنود والعاملين بسجن ، كانوا موجودين على مسرح الجريمة داخل ذلك السجن ، وأن الطاعنين والمتهم الثالث تعدوا على المجنى عليه بالضرب وقاموا بتعذيبه بإطفاء لفافات التبغ المشتعلة فى جسمه ، وكيهه بأسياخ حديدية محماة فى النار ، وأن المتهمين الرابع والخامس أحضروا الأسياخ الحديدية وقاما بتسخينها بطاقة النار الخاصة بمخبر السجن وتسليمها للطاعنين لكى المجنى عليه بهما ، كما أن المتهم الرابع تعدى على المجنى عليه بالضرب ، وأن ذلك الضرب والتعذيب

ذلك المتهم لحمله على الاعتراف أيا ما كان الباعث له على ذلك ، ولا وجه للفرقة بين ما يدلى به المتهم في محضر تحقيق تجريه سلطة التحقيق ، وما يدلى به في محضر جمع الاستدلالات ، مادام القاضى الجنائى غير مقيد بحسب الأصل بنوع معين من الدليل ، وله الحرية المطلقة في استمداده من أى مصدر في الدعوى يكون مقتعا بصحته ، ولا محل للقول بأن الشارع قصد حماية نوع معين من الاعتراف لأن ذلك يكون تخصيصا بغير مخصص ولا يتسق مع اطلاق النص ، وكان لا يشترط لانطباق حكم هذه المادة حصول الاعتراف فعلا ، وإنما يكفي - وفق صريح نصها - أن يقع تعذيب المتهم بقصد حمله على الاعتراف ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن ما أثاره الطاعنان من أفعال على المجنى عليه ، كان بمناسبة اتهامه في القضية رقم، وأن ايقاعهما تلك الأفعال إنما كان بقصد حمله على الاعتراف ، فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص بقالة القصور في التسيب يكون غير سديد. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعنان بشأن عدم اختصاصهما الوظيفى بالجريمة التى وقعت من المجنى عليه واجراءات التحقيق المتعلقة بها وانتفاء العلاقة بين وظيفتهما وارتكاب الجريمة المسندة اليهما ، واطرحه في قوله " ومن حيث انه عن الدفع بعدم توافر صفة الموظف العام المختص التى يستلزمها تطبيق نص المادة ١٢٦ عقوبات في حق كل من المتهمين الخمس الأول، فمردود بأنه لما كانت جريمة التعذيب المنصوص عليها في تلك المادة هي جريمة السلطة ضد الأفراد ، فإنه لا يشترط لتوافر هذه الصفة في مرتكبها ، أن يكون القائم بالتعذيب مختصا باستجواب المجنى عليه فيها ، وإنما يكفي وجود علاقة بين ارتكاب الجريمة ومباشرة الوظيفة ، أى أن يكون الجاني أثناء ارتكابها قائما بأعمال وظيفته ، وأن يستخدم سلطة وظيفته في اقترافها ، وأن يكون له بحكم هذه الوظيفة اتصالا بالمجنى عليه ، والثابت من أوراق الدعوى أن هذه الشروط الثلاثة متوافرة في حق كل من المتهمين الخمس ، مما يشكل قناعة المحكمة إلى توافر الصفة الوظيفية التى يستلزمها تطبيق المادة ١٢٦ عقوبات

لدى كل منهم ، وأن جريمتهم قد وقعت استنادا إلى سلطة وظيفة كل منهم ، سيما وأن المجنى عليه كان مقيد الحرية بداخل السجن الذى يعمل به كل متهم وقت ارتكاب الحادث ، لما كان ذلك، وكان لا يشترك لتطبيق نص المادة ١٢٦ من قانون العقوبات ، أن يكون الموظف العام الذى قام بتعذيب المتهم بقصد حمله على الاعتراف ، مختصا باجراءات الاستدلال أو التحقيق بشأن الواقعة المؤثمة التى ارتكبتها المتهم أو تحوم حوله شبهة ارتكابها أو اشتراكه فى ذلك ، وإنما يكفى أن تكون للموظف العام سلطة بموجب وظيفته العامة تسمح له بتعذيب المتهم بقصد حمله على الإقرار ، وإيا ما كان الباعث له على ذلك ، وبالتالي فإن ما ساقه الحكم . على النحو السالف بيانه - يكون كافيا فى التدليل على توافر الاختصاص الوظيفى للطاعنين وصلته بأفعال التعذيب التى وقعت منهما على المجنى عليه بقصد حمله على الاعتراف ، ويتفق والتطبيق القانونى الصحيح . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع الحق فى أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ، أن الصورة الحقيقية لواقعة الدعوى كما استقرت فى وجدان المحكمة ، أن الطاعنين وباقي المتهمين قاموا بتعذيب المجنى عليه بقصد حمله على الاعتراف ، والذى أدى إلى موته وساقط المحكمة من الأدلة السائغة وسائر العناصر الأخرى التى كانت مطروحة عليها ، ما يؤيد اقتناعها بالصورة الصحيحة لواقعة الدعوى على النحو المار بيانه ، كما عرضت المحكمة لما أثاره الدفاع عن الطاعنين والمتهمين الثالث والرابع والخامس . من أن الواقعة بفرض صحتها تشكل جريمة استعمال القسوة المنصوص عليها فى المادة ١٢٩ من قانون العقوبات ، واطرحته تأسيسا على ما ثبت لها من الأوراق أن الاعتداء على المجنى عليه قد وقع عليه بصفته متهما فى الجناية رقم، ولم

وكان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضية على اقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تتركه المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه وهي متى اخذت بشهادتهم ، فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، كما أن تناقض الشاهد وتضاربه في اقواله أو مع اقوال غيره من الشهود - على فرض حصوله - لا يعيب الحكم ، مادام انه قد استخلص الإدانة من اقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد بينت في حكمها واقعة الدعوى على الصورة التي استقرت في وجدانها وأوردت أدلة الثبوت المؤدية إليها بما استخلصته من اقوال الشهود وسائر عناصر الاتبات الأخرى المطروحة عليها استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يتمخض جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اتارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن التعارض بين الدليلين القولي واللفظي ، وانتفاء علاقة السببية بين ما نسب إليه من فعل وحدث النتيجة وهو وفاة المجنى عليه ، مردود بما سبق الرد عليه بأوجه الطعن المقدمة من الطاعنين الأول والثاني ، من أن ما ساقه الحكم المطعون فيه في مدوناته ، كافيا في استظهار قيام الاتفاق بين المتهمين جميعا على ضرب المجنى عليه وتعذيبه بقصد حمله على الاعتراف ، وقد أدى ذلك الى موته ، وقد دلل الحكم على مساهمة الطاعن في افعال الضرب والتعذيب التي وقعت على المجنى عليه والتي أدت الى وفاته ، وأنه كان فاعلا اصليا في ارتكاب تلك الجريمة ، ومن ثم فإن الطاعن يكون مسئولاً عن موت المجنى عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذي أحدثها ، وبالتالي فإن منعاها على الحكم في هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يعول على نتيجة المعاينة التي تمت بواسطة النيابة

العامة تنفيذا للقرار الصادر من المحكمة بندها للقيام بذلك الاجراء ، وإنما عول على المعاينة التي اجرتها النيابة العامة لمكان الحدث اثناء التحقيقات فإنه لا جدوى للنعى على الحكم في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين متى اطمأنت الى صدقها ومطابقتها للواقع ، فإن منازعة الطاعن في القوة التدليلية لأقوال المحكوم عليه الخامس ، لا تعدو أن تكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى ، وهو من اطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيد لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن طاعة الرئيس لا تمتد بأى حال الى ارتكاب الجرائم ، وأنه ليس على مرءوس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو ان القانون يعاقب عليه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان مما لا يستأهل من المحكمة ردا . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن التفات الحكم عن الرد على الدفع بانتفاء القصد الجنائي لديه ، مردود بما سبق الرد عليه بأوجه الطعن المقدمة من الطاعنين الأول والثاني ، فإنه لا محل لما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

ثالثا : اسباب الطعن المقدمة من الطاعن الخامس

ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تعذيب متهم لحمله على الاعتراف أدى الى موته ، قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ذلك بأن دفاع الطاعن قام على الدفع بامتناع مسئولية طبقا للمادتين ٦١ ، ٦٣ من قانون العقوبات ، لوقوعه تحت تأثير اكراه معنوى ، وأنه قام بتنفيذ امر رئيسه اعتقادا منه بمشروعيته باعتبار أنه جندي مجند واجب عليه اطاعة أوامر رؤسائه ، إلا أن المحكمة اغفلت الرد على الدفع بتوافر حالة الاكراه المعنوى ، واطرحت الدفع بانطباق المادة ٦٣ من قانون العقوبات بما لا يسوغ به اطراحه ، وعول الحكم في

ادانة الطاعن على شهادة الشرطى واعترافه ، فى حين ان ما قرره ذلك الشاهد هو مجرد سرد لواقعة مادية ليس من شأنه أن يؤدى الى ما رتبته الحكم عليه من توافر اركان الجريمة فى حقه ، كما ان ما ادلى به من اقوال لا يعد اعترافا صريحا بما نسب اليه من اتهام مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه عرض للدفع المبدى من الطاعن بشأن انعدام مسئوليته استنادا الى ان اقترفه من افعال كان تنفيذها لأوامر رؤسائه واطراحه فى قوله " فإن هذا الدفع يستند الى نص المادة ٦٣ عقوبات ' ، ولما كانت الشروط التى يستلزمها هذا النص لعدم تجريم افعال المتهم تستلزم أن يعتقد ان اوامر رؤسائه الصادرة له واجبة النفاذ ، أو أنه ينفذ ما امرت به القوانين أو ينفذ فعلا يعتقد بمشروعيته ، فتأسيسا على ذلك وعلى ضوء بشاعة الأفعال الصادرة من المتهمين قبل الجنى عليه ، فيبدو من الواضح عقلا ومنطقا أن أى من هذه الحالات لا تتوافر للمتهم سيما وأن الين من وقائع الدعوى انه اقترف ما ارتكبه دون أن يحاول ان يثبت من مشروعيته أو أن يتحرى عن سلامته ، وبالتالي لا يمكن ان يستفيد المتهم من النص القانونى المتقدم ، وتقضى المحكمة برفض هذا الدفع . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان حالة الضرورة التى تسقط المسئولية هى التى تحيط بشخص وتدفعه الى الجريمة ضرورة وقاية نفسه او غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لارادته دخل فى حلوله ، ويشترط فى حالة الضرورة التى تسقط المسئولية الجنائية أن تكون الجريمة التى ارتكبتها المتهم هى الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به ، كما انه من المقرر ان طاعة الرئيس لا تمتد بأى حال الى ارتكاب الجرائم ، وأنه ليس على المرءوس ان يطيع الأمر الصادر إليه من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو ان القانون يعاقب عليه ، وإذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه - على السابق المتقدم - يستفاد منه الرد على دفاع الطاعن من أنه كان مكرها على تنفيذ اوامر رؤسائه اتيان الأفعال التى يؤتمها القانون ، ويسوغ به اطراحه لدفعه بارتكاب

الواقعة صدوعاً لتلك الأوامر ، فإن ما يعاه الطاعن على الحكم بقالة القصور في السبب في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يشترط في شهادة الشهود أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن تكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائع تجريه المحكمة يتلاءم به ما قاله الشهود بالقدر الذي روه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال الشاهد في بيان واف يتلاءم مع ما أورده من أقوال باقي شهود الإثبات ، والتي من شأنها في مجموعها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها من ثبوت للواقعة في حق الطاعن بعناصرها القانونية كافة ، فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، وأن سلطتها مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، وأن المحكمة ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم ، أن تلتزم نصه وظاهره ، بل لها أن تجزئه وأن تستنبط منه الحقيقة كما كتشف عنها ولا يلزم أن يرد الاعتراف على الواقعة بكافة تفاصيلها ، بل يكفي أن يرد على وقائع تستنتج المحكمة منها ومن باقي عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والاستنتاجية اقتراف الجاني للجريمة . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع - في أسباب طعنه - أن ما حصله الحكم من اعترافه بتحقيقات النيابة له أصله الثابت بالأوراق ، ولم يجد عن نص ما ادلى به من أقوال بتلك التحقيقات ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة ذلك الاعتراف ومطابقته للحقيقة والواقع ، فإنه لا محل لما ينعه الطاعن على الحكم في هذا الشأن . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

رابعاً : اسباب الطعن المقدمة من الطاعن السادس

ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إد دانه بجريمتى التزوير فى محرر رسمى واستعماله مع العلم بتزويره ، قد شابه بطلان فى الاجراءات وقصور وتنقض فى التسبب وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن الطاعن دفع سلطان امر الاحالة استنادا الى انه سئل بتحقيقات النيابة العامة باعتباره شاهدا بعد حلف اليمين القانونية ، ولم يوجه اليه اتهام بالتزوير ، مما حال دون ابداء دفاعه بشأن ما اسند اليه من اتهام ، وبرغم ذلك اثبت الحكم فى مدوناته - على خلاف الثابت بالأوراق - انه سئل بتحقيقات النيابة العامة وانكر ما اسند اليه من اتهامات ، واغفلت المحكمة اثبات اطلاعها على التقرير الطبى موضوع جريمتى التزوير المسندة اليه ، ولم تعرض ذلك المحرر على الطاعن والمدافع عنه للاطلاع عليه ، وتمسك الطاعن فى دفاعه بأنه لم يعتمد عدم اثبات الحروق النارية التى أصيب المجنى عليه بها بالتقرير الطبى الذى قام بتحريره أو أن ذلك كان من قىل النسيان كما جاء بأمر الإحالة وورد بأدلة الثبوت ، وإنما ذكر بالتحقيقات ما مفاده أنه غم عليه الأمر فلم يتمكن من تحديد نوع الجروح التى أثبتها بتقريره عند الكشف الطبى الظاهرى على المجنى عليه ، إذ أن تلك الجروح كانت مغطاة بمادة الميكروكروم ولم يكن لديه من الأجهزة العلمية التى تساعد فى الكشف عن نوع الجروح ، وقد قرر الطبيب الشرعى بجلسة المحاكمة أن الحروق هى نوع من الجروح ، وأن ما خلص إليه الحكم فى مدوناته من أن تعليل الطاعن بأنه سهى عليه اثبات الحروق ، يخالف الثابت بأقواله فى الأوراق ، ولم يعن الحكم باستظهار القصد الجنائى لدى الطاعن ، برغم أن دفاعه بتحقيقات النيابة العامة بشأن عدم استطاعته تحديد ماهية الجروح الى وضعها بالتقرير الطبى ، مفاده أن ما وقع منه لا يعدو أن يكون مجرد اهمال لا يتوافر به القصد الجنائى لجريمة التزوير فى المحرر الرسمى ، وهو ما لم يعرض له الحكم ايرادا وردا ، كما أغفل الرد على دفاعه بشأن انتفاء جريمة التزوير بالترك ، وأن ما أورده الحكم فى أسبابه بشأن ارتكاب

الطاعن لجريمتي التزوير في التقرير الطبي واستعماله ، يتناقض مع استاده إلى ذلك التقرير في ادانة المتهمين الآخرين بشأن ما تضمنه من الإصابات التي وجدت بالجنح عليه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة سألت الطاعن عن التهمة المسندة إليه فأنكرها ، ولم يطلب منها مناقشة في الاتهام المسند إليه والأدلة القائمة عليه ، وهو إجراء وإن كان يحظر على المحكمة القيام به طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، إلا أنه يصح بناء على طلب المتهم نفسه يبيده بالجلسة بعد تقريره لموقفه وما تقتضيه مصلحته . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على اعتبار الإحالة من مراحل التحقيق وأن المحكمة هي جهة التحقيق النهائي ، ويجوز للمتهم أن يطلب منها استكمال ما فات النيابة العامة من اجراءات التحقيق وابداء دفاعه بشأنها أمامها ، فإنه لا محل للقول بوجود ضرر يستدعي بطلان أمر الإحالة ، وإلا ترتب على البطلان إعادة الدعوى إلى جهة التحقيق من بعد اتصالها بالمحكمة وهو غير جائز ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ ا طرح الدفع ببطلان أمر الإحالة ، يكون قد أصاب صحيح القانون ، ولا وجه للنعي عليه في هذا الخصوص ، كما لا ينال من سلامة الحكم في هذا الشأن ما أثبتته في مدوناته من أن الطاعن أنكر ما أسند إليه من اتهامات عند سؤاله بتحقيقات النيابة العامة ، إذ أن ذلك لا يعدو أن يكون خطأ لا تأثير له على عقيدة المحكمة فيما اقتنعت به بشأن صحة الواقعة المسندة إلى الطاعن ، والأدلة التي ساقها على ثبوتها في حقه . لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر أن إغفال المحكمة الإطلاع على المحرر محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب اجراءات المحاكمة لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة اجراء جوهري من اجراءات في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الأساسي في الدعوى اعتباراً بأن تلك الورقة هي الدليل الذي يكمل شواهد التزوير ، ومن ثم فإن عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور

المدافع عن الطاعن لا بداء رأيه فيها وليطمئن إلى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعته عليها ، إلا أنه لما كان الثابت من المفردات المضمومة أن التقرير الطبي المؤرخ - موضوع جريمة التزوير - مرفق بالأوراق دون تحريز ، وهو ما يتأدى منه أن ذلك التقرير كان معروضا على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ، ومن ثم فإن معنى الطاعن في هذا الشأن لا يكون صحيحا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت جريمة التزوير في المحرر الرسمي - التقرير الطبي الخاص بالمجنى عليه - وتوافر القصد الجنائي لدى الطاعن في قوله " وحيث أنه عما اسند للمتهم السادس ، فإن الثابت من الإطلاع على ما سطره بتقرير الكشف الطبي على المجنى عليه أنه أغفل تماما اثبات اصابات الحروق المتعددة والكثيرة التي أصيب بها ، وهذه الإصابات التي أغفلها هي غالبية اصاباته ، وهي اصابات جسيمة لأنها وليدة حروق من الدرجات الثلاث ومنتشرة بجميع أجزاء الجسم كاشفة عن بشاعة التعذيب الذي تعرض له المجنى عليه ، مصورة بصدق كم هذا التعذيب ومداه ، ومن ثم فإن تعليل المتهم أنه سهى عليه اثباتها بالتقرير الطبي تعلل لا يتسم بالصدق ، فلا يقبل السهو في عدم اثبات غالبية اصابات المصاب ، وهي اصابات من نوع لا يخفى على الشخص العادي ، وبالتالي لا يمكن أن يخفى على الطبيب الدارس ، ومن هذه الأمارات والمظاهر الخارجية ، فإن المحكمة تستدل من عدم اثبات المتهم لغالبية اصابات المجنى عليه أنه توافر له قصد تزوير ذلك التقرير باثبات اصابات المجنى عليه على نحو غير الحقيقة أى اثبات وقائع مزورة به في صورة وقائع صحيحة ، ولما كان القصد الجنائي هو أمر يضمه الجاني في سريره ، فإن المحكمة بحدسها القانوني وتقديرها للمظاهر الخارجية التي أحاطت بما ارتكبه المتهم تستشف منها أنه قد تعمد عدم اثبات الإصابات الكاملة للمجنى عليه بالتقرير الرسمي ، وتحرير هذا التقرير على نحو مزور واستعماله بعد ذلك ، ما تطمئن معه لثبوت الاتهام المسند إليه في حقه ، ودفاع محاميه بأن التقرير بالصورة التي حرر بها يضمن

وصفا اجماليا يشمل كافة الاصابات على اعتبار أنها جميعا من قبيل الجروح ، وهو محاولة للافلات بالمتهم من العقاب لا وزن له في التقدير القانوني السليم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية ، تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها ، متى كان المقصود به تغيير مضمون المحرر بحيث يخالف حقيقته النسبية وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعها ، وأن هذا التغيير ينتج عنه حتما احتمال حصول ضرر بالمصلحة العامة ، إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية مما لها من القيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ بما فيه ، كما أنه من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ، مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ، ويتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية ، متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة ، وليس أمراً لازماً التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يشهد بقيامه . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في بيانه لواقعة الدعوى وإيراده لادلتها وفي مقام التدليل على ثبوت جريمة التزوير في المحرر الرسمي في حق الطاعن - على السياق المتقدم - كافياً في إثبات تزوير الطاعن للتقرير الطبي الخاص بالجنى عليه وأنه تعمد عدم إثبات إصابات الأخير الناشئة عن الحروق النارية ، بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التزوير في المحرر الرسمي التي دانه بها ، كما أفصح الحكم في هذا المقام عن عدم اطمئنان المحكمة لكافة الاعتبارات التي ساقها الطاعن في دفاعه بشأن عدم استطاعته تحديد الجروح النارية التي كان الجنى عليه مصاباً بها ، ولا ينال من سلامة الحكم في هذا الخصوص ما يشيره الطاعن بشأن خطأ المحكمة في تأويل وتفسير العبارات أو الألفاظ التي بنى عليها دفاعه بعدم توافر القصد الجنائي لديه ، إذ أن ذلك الخطأ - بفرض حصوله - لا تأثير له

على وجدان المحكمة وتكوين عقيدتها بشأن توافر القصد الجائى فى حق الطاعن ،
وبالتالى فلا محل لما ينعاه على الحكم فى هذا الخصوص بقالتى القصور فى التسبب
والفساد فى التدليل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم
، هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى
الأمريين قصده المحكمة ، وهو ما برئ منه الحكم ، إذ أن تدليل الحكم على تزوير
التقرير الطبى الذى حرره الطاعن لعدم اثباته الجروح النارية التى أصيب بها المجنى
عليه ، لا يتعارض مع أخذ الحكم بذلك التقرير فى خصوص ما ورد به من إصابات
حدثت بالمجنى عليه عند توقيع الكشف الطبى الظاهرى عليه ، باعتبار أن ذلك التقرير
كان من بين عناصر الدعوى المطروحة على المحكمة ، ومن ثم فإن النعى على الحكم
فى هذا الشأن بدعوى التناقض فى التسبب لا يكون له محل . لما كان ما تقدم . فإن
الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٩٥

١. لما كان ما نصت عليه مواد لائحة المخازن من تشكيل لجنة التحقيق أو الجرد من غير موظفى القسم التابع له الموظف أو المستخدم المسئول . وذلك فى حالة فقد أصناف من عهده - هو من قبيل القواعد التنظيمية التى يدعو المشرع إلى مراعاتها قدر الامكان دون أن يترتب جزاء على عدم التزامها ، فإن تشكيل لجنة الجرد التى قامت بمجرد عهدة الطاعن الثانى ممن يتولون الاشراف على عمله - بفرض صحته - لا يترتب عليه بطلان اعمال تلك اللجنة ، ويكون لمحكمة الموضوع مطلق السلطة فى تقدير القوة التدليلية لتقرير تلك اللجنة بمثابة دليلا من أدلة الدعوى تقدره التقدير الذى تراه بغير معقب عليها ومتى أخذت به فلبن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بما ، هذا فضلا عن أن ما أثاره الطاعن الثانى فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان فلا على المحكمة أنهى التفتت عنه ولم تردد عليه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من تقرير لجنة الجرد إن الطاعن الثانى حضر اجراءاتها فإن منعه فى هذا الشأن يكون فى غير محله .

٢. لما كان الثابت من التقرير أن اللجنة شكلت بناء على ندب من النيابة العامة وأن عمل تلك اللجنة - سواء بوصفه عملا من أعمال التحقيق أو عملا من أعمال الاستدلال - انما تم بناء على ندب النيابة العامة لاعضاءها فلا يترتب البطلان على اجرائه فى الغيبة سواء كان الندب من النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق أم بوصفها رئيسة الضبطية القضائية ، وكل ما للمتهم هو أن يتمسك بما قد يكون فيه من نقص أو عيب حتى تقدره المحكمة وهى على بينة من الأمر ولا على المحكمة إن هى التفتت عن دفاع أثر أمامها فى هذا الخصوص ولم تردد عليه

باعتباره دفاعا قانونيا ظاهر البطلان . ومن ثم يكون معنى الطاعن الثانى ى هذا الشأن فى غير محله .

٣. لما كان الحكم قد حصل واقعة الدعوى فيما يحمل أن الطاعن الأول - وهو سائق سيارة بالشركة احدى وحدات القطاع العام - كلف بنقل ١٨٦ لوح بانوه خشب مقاس ١٩ ملى من مصنع الشركة بامبابة الى مخزنها بموجب ثلاثة أذون تحميل إلا أنه قام ببيع هذه الكمية بالاشتراك مع الطاعن الثانى أمين مخزن الشركة ، الذى وقع على الأذون الثلاثة بما يفيد استلامه الأخشاب المثبتة فيها على خلاف الحقيقة لتغطية عملية الاختلاس كما اثبت أن - الاستلام كان فى أيام تبين تغيبه فيها عن العمل بموجب يومية غياب وختم التحويل بخاتم أمين بوابة المصنع ، وقد شكلت النيابة العامة لجنة لجرد عهدة الطاعن الثانى قدمت تقريراً جاء فيه أنها وجدت عجزاً بعهدة الطاعن قدره ٥٥٩ لوح بانوه قيمتها الإجمالية ١١.٧٥٣ ١٨٠ جنيها ، وزيادة ٣٨٧ لرحا وقيمة إجمالية قدرها ١٣٣٨٥ جنيها - ثم أورد الحكم مؤدى كل دليل من أدلة الثبوت التى عول عليها فى قضائه بالادانة والتى استفادها مما شهد به محامى الشركة و..... مراقب البوابة الذى أكد دخول السيارة قيادة الطاعن الأول إلى المصنع خالية من أية حولة من الأخشاب فى الأيام المشار إليها حسبما هو ثابت بدفتر حركات السيارات و..... و..... و..... أعضاء لجنة الجرد - الذين بينوا نتيجة أعمال اللجنة واكتشاف العجز الذى عزوه الى اختلاس الطاعن الثانى له ، كما بينوا عدم ورود شمول اذون التحويل الثلاثة إلى المخزن وقيمتها ٠٠٨, ٧٣٦٤ جنيها وتقرير لجنة الجرد بالعجز والزيادة وقيمة الأخشاب موضوع الأذون الثلاثة ، ومن الاطلاع على حركة وارد السيارات الخاص بمصنع حلوان الذى ثبت خلوه مما يفيد دخول السيارات قيادة الطاعن الأول الى المصنع محملة

بالأخشاب . كما حصل الحكم دفاع الطاعنين ورد عليه بما يكفى لطرحه ، ثم بين الحكم أنه اقتنع بأن الطاعن الثانى اشترك مع الطاعن الأول فى اختلاس كمية الأخشاب الثابتة فى اذون التحويل الثلاثة وأن الطاعن الثانى احتلس كمية الأخشاب التى وجدت عجزا فى عهده وقيمتها ١٣٣٨٥ جنيها إلا أنه لن يلزمه إلا بالرد والغرامة عن الكمية التى ساءله عنها الحكم الذى قضى بنقضه وهو ما قيمته ٥٦٢٦,٠٠١ جنيها من الأخشاب ، الفرق بين العجز والزيادة حسبما قدرها الحكم السابق - حتى لا يضار الطاعن بطعنه . لما كان ذلك وكان ما أورده لحكم فيما تقدم ، كافيا وسائغا فى بيان نية الإختلاس ذلك بأنه يكفى لتوافر القصد الجنائى فى جريمة الإختلاس أن يكون الموظف المتهم قد تصرف فى المال الذى بعدته على اعتبار أنه مملوك له كما أنه لا يلزم أن يحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة ، بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة .

٤. من المقرر أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تكون عقيدة القاضى فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة وإطمئنانها الى ما انتهت إليه.

٥. لما كان لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، فإن ما ينعاه الطاعن الثانى على الحكم - بشأن تعويله فى ادانته عن الجريمتين المنسوبتين إليه ، ينحل إلى جدل موضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى مما يخرج عن رقابة محكمة النقض.

٦. من المقرر أن جزاء الرد يدور مع موجه من بقاء المال المختلس في ذمة المتهم باختلاسه حتى الحكم عليه ، وأنه لا شأن بهذا الجزاء بالغرامة المساوية لقيمة المال المختلس - وكلاهما يجب الحكم به فضلا عن العقوبات الأصلية ، عملا بالمادة ١١٨ من قانون العقوبات .

٧. قضاء المحكمة بتغريم الطاعن الثاني بغرامة مساوية لقيمة ما النزم برده وهو يساوى ما اختلسه وفي حدود ما النزم به الحكم المنقوض بالنسبة للمبلغ الذى انفرده باختلاسه والمبلغ الذى اشترك مع الطاعن الأول فى اختلاسه والزيادة باعتبارها من الغرامات النسبية التى اشارت اليها المادة ٣٤ من قانون العقوبات وبالتالى يكون المتهمين ايا كانت صفاتهم متضامين فى الالتزام بها .

٨. لما كان الحكم المطعون فيه قد عاقب كلا من الطاعنين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وقضى بعزلهما من وظيفتهما ، فإن قضاءه يتفق وصحيح القانون ولا مخالفة فيه لنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات ذلك أن توقيت عقوبة العزل - الذى يثيره الطاعنان لا يكون إلا فى حالة الحكم بعقوبة الحبس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من (١).....(طاعن،)
(٢).....،(٣).....،(٤).....(طاعن). بلنهم أولا :
التهمان الأول والثانى . بصفتهم موظفين عموميين ومن الأمناء على الودائع الاول سائق والثانى تباع بالشركةإحدى وحدات القطاع العام اختلسا الأخشاب المبينة بالأوراق المملوكة للشركة المذكورة التى تبلغ قيمتها ٧٣٦٤,٠٠٨ جنيه والثى وجدت فى حيازتهما بسبب وظيفتهما وبصفتهم وقد ارتبطت تلك الجريمة بجريمتى تزوير واستعمال محررات مزورة وهى أنه فى ذات الزمان والمكان سالفى الذكر زورا محررات الشركةوهى أذون التحويل أرقامفى.....و.....و.....فى.....و.....بأن

اثبتا بما على خلاف الحقيقة تسليم مشمولها من الاخشاب الى المتهم الرابع أمين مخزن
مصنع حلوان وبصماها بخاتم أمين بوابة ذلك المصنع للإيهام بدخول مشمولها إليه
واستعملا تلك الاوراق المزورة بأن قدماها للمسئولين بالشركة لستر جريمتها مع
علمتهما بنزيرهما . تانيا : المتهمان الثالث والرابع . اشتركا بطريقى الاتفاق
والمساعدة مع المتهمين الاول والثاني فى ارتكاب الجريمة السالفة بأن اتفقا معهما على
احتلاس الاخشاب محل تلك الجريمة وساعداهما على ذلك بأن استحصل المتهم
الثالث بغير حق على خاتم أمين بوابة حلوان وبصم به أذونات التحويل سالفة البيان
للإيهام بأن عربة المتهمين الاول والثاني قد دخلت الى المصنع محملة بالاخشاب وامتنع
عن تسجيل غياب المتهم الرابع عن العمل يومى ، ١٩٨٦/٧/..... بللدفتر
المعد لذلك امام المتهم الرابع بالتوقيع على تلك الأذونات بما يستفاد منه انه تسلم
مشمولها من الأخشاب خلافا للحقيقة وسترا لواقعة الاختلاس فوقعت الجريمة بناء
على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ثالثا : المتهم الثالث استحصل بغير حق على خاتم
أمين بوابة مصنع حلوان التابع للشركة احدى وحدات القطاع العام
واستعمله استعمالا ضارا بمصلحة تلك الشركة بأن يصم به أذونات التحويل أرقام
..... فى ، فى ، فى مما
ساعد على وقوع جريمة اختلاس الاخشاب المملوكة للشركة على نحو ما سلف بيانه
، رابعا : المتهم الرابع بصفته موظفا عموميا ومن الأمناء على الودائع أمين مخزن
بالشركة احدى وحدات القطاع العام اختلس الأخشاب المملوكة لتلك
الشركة والمينة بالأوراق وقدرها ٥٥٩ لوح خشب بانوه والبالغ قيمتها
١٨٠١١,٧٥٣ جنيه والتي وجدت فى حيازته بسبب وظيفته وبصفته ، واحالتهم الى
محكمة امن الدولة العليا طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، وادعت
الشركة المجنى عليها مدنيا قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض
الموقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠/٢-٣ ، ٤١ ،

١١٢/٢-أ، ب، ١١٨، ١١٩/ب، ١١٩ مكررا هـ، ٢٠٧، ٢١١،
٢١٤/٢ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من القانون ذاته بمعاقة كل من
المتهمين الأول والثالث والرابع بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبمعاقة المتهم الثانى
بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وعزلهم من وظائفهم والزام المحكوم عليه الرابع
..... برد مبلغ ٦٥٢٦,٠٠١ جنيه ، والزامهم جميعا برد مبلغ ٧٣٦٤,٠٠٨
جنيه ، وتغريم كل منهم مبلغا مساويا لما التزم رده والزامهم جميعا بأن يدفعوا الى
المدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فطعن
المحكوم عليهم الثانى والثالث والرابع فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن بمجدول
الحكمة برقم لسنة ٥٩ القضائية . فقضت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلا
وفى الموضوع بقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة للطاعنين وللمحكوم عليه
..... ، ومحكمة الاعادة (بهيئة مغايرة) قضت حضوريا عملا بللواد ٤٠/٢-٣ ،
٤١ ، ١١٢/٢ ، أ- ب ، ١١٦ مكررا ب ، ٢١٢ ، ٢١٤/٢ من قانون العقوبات
مع اعمال المادة ٣٢ من ذات القانون بمعاقة المتهمين الأول والرابع بالسجن لمدة
ثلاث سنوات عما اسند اليهما وبالعزل من الوظيفة وبالزامهما برد مبلغ
٧٣٦٤,٠٠٨ جنيه ، وبالزام الرابع برد مبلغ ٥٦٢٦,٠٠١ ج ، وبتغريم كل منهما
مبلغا مساويا لما التزم برده ورفض الدعوى المدنية وبراءة المتهمين الثانى والثالث .
فطعن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليهما فى هذا الحكم
بطريق النقض (للمرة الثانية) الخ

المحكمة

حيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه انه إذ دان أولهما بجريمة
اختلاس اخشاب مملوكة للشركة احدى وحدات القطاع العام -
المرتبطة بجريمتى تزوير واستعمال محررات مزورة ودان ثانيهما بجريمتى اختلاس
اخشاب مملوكة للشركة المشار إليها وبالاشتراك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع الأول

في ارتكاب الجريمة المسندة إليه ، قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال
واخلال بحق الدفع وخطأ في تطبيق القانون واضطراب ذلك أن الحكم المطعون فيه
عول في ادانتهما على الدليل المستمد من تقرير لجنة الجرد رغم انهما شككت ممن
يقومون بالاشراف على اعمالهما بالمخالفة لللائحة المخازن كما أن اللجنة باشرت
اعمالها في غيابهما والتفت عن دفاعهما في هذا الشأن ولم يورده أو يرد عليه ودانتهما
الحكم رغم انتفاء القصد الجنائي لديهما ، واعتبر العجز في عهدة الطاعن الثاني دليلا
على الاختلاس مع انه قد يكون لسبب آخر ، كما اصاب الحكم الاضطراب في
تحديد المبلغ المختلس ، والزمت المحكمة الطاعن الثاني برد المبلغ المقال باختلاسه ثلاث
مرات فقد الزمته بأن يرد مع الطاعن الأول ٧٦٦٤,٠٠٨ جنيها ، وبأن يرد بمفرده
٥٦٢٦ جنيها ثم قضت بتغريمه مبلغا مساويا لهما مع أنه غير ملزم إلا برد المبلغ مرة
واحدة ولم تؤقت المحكمة العزل الذي - قضت به رغم أنها استعملت الرأفة معهما ،
مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر
القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعنين بهما وأورد على ثبوتهما في حقهما أدلة سائغة
من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان ما نصت عليه
مواد لائحة المخازن من تشكيل لجنة التحقيق أو الجرد من غير موظفي القسم التابع
له الموظف أو المستخدم المسئول ، وذلك في حالة فقد اصناف من عهده - هو من
قبيل القواعد التنظيمية التي يدعو المشرع الى مراعاتها قدر الامكان دون أن يترتب
جزاء على عدم التزامها . فإن تشكيل لجنة الجرد التي قامت بجرد عهده الطاعن الثاني
ممن يتولون الاشراف على عمله - بفرض صحته - لا يترتب عليه بطلان اعمال تلك
اللجنة ، ويكون لمحكمة الموضوع مطلق السلطة في تقدير القوة الدليلية لتقرير تلك
اللجنة بمثابته دليلا من ادلة الدعوى تقدره التقدير الذي تراه بغير معقب عليها ومتى
اخذت به فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على
عدم الأخذ بها ، هذا فضلا عن أن ما اثاره الطاعن الثاني في هذا الشأن لا يعدو أن

يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان فلا على المحكمة ان هي التفت عنه ولم ترد عليه .
لما كان ذلك ، وكان الثابت من تقرير لجنة الجرد أن الطاعن الثانى حضر اجراءاتها فإن
منعاه فى هذا الشأن يكون فى غير محله ، وفضلا عن ذلك فالثابت من التقرير ان
اللجنة شكلت بناء على ندب من النيابة العامة وان عمل تلك اللجنة - سواء بوصفه
عملا من اعمال التحقيق او عملا من اعمال الاستدلال - انما تم بناء على ندب
النيابة العامة لأعضائها فلا يترتب البطلان على اجرائه فى الغيبة سواء كان الندب من
النيابة العامة لأعضائها فلا يترتب البطلان على اجرائه فى الغيبة سواء كان الندب من
النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق ام بوصفها رئيسة الضبطية القضائية ، وكل ما
للمتهم هو أن يتمسك بما قد يكون فيه من نقص او عيب حتى تقدره المحكمة وهى
على بينة من الأمر ولا على المحكمة ان هي التفت عن دفاع أثير امامها فى هذا
الخصوص ولم ترد عليه باعتباره دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ، ومن ثم يكون منعى
الطاعن الثانى فى هذا الشأن فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل
واقعة الدعوى فيما يحمل أن الطاعن الأول - وهو سائق سيارة بالشركة
احدى وحدات القطاع العام - كلف بنقل ١٨٦ لوح بانوه خشب مقاس ١٩ ملى
من مصنع الشركة بإمبابة الى مخزنها بموجب ثلاثة أذون تحويل إلا أن قام ببيع هذه
الكمية بالاشتراك مع الطاعن الثانى امين مخزن الشركة ، الذى وقع على الأذون
الثلاثة بما يفيد استلامه الأخشاب المثبتة فيها على خلاف الحقيقة لتغطية عملية
الاختلاس كما اثبت أن الاستلام كان فى ايام تبين تعيينه فيها عن العمل بموجب يومية
غياب وختم التحويل بخاتم امين بوابة المصنع ، وقد شكلت النيابة العامة لجنة لجرد
عهدة الطاعن الثانى قدمت تقريراً جاء فيه أنها وجدت عجزاً بعهدة الطاعن قدره
٥٥٩ لوح بانوه قيمتها الاجمالية ١١,٧٥٣ ١٨٠ جنيها ، وزيادة ٣٨٧ لوحا بقيمة
اجمالية قدرها ١٣٣٨٥ جنيها - ثم أورد الحكم مؤدى كل دليل من أدلة الثبوت التى
عول عليها فى قضائه بالإدانة والتى استقاها مما شهد به محامى الشركة و
..... مراقب البوابة الذى أكد دخول السيارة قيادة الطاعن الأول الى المصنع

حالية من أية محاولة من الاخشاب في الايام المشار إليها حسبما هو ثابت بدفتر حركة السيارات و و و أعضاء لجنة الجرد - الذين بينوا نتيجة اعمال اللجنة واكتشاف العجز الذى عزوه الى اختلاس الطاعن الثانى له ، كما بينوا عدم وردو شمول أذون التحويل الثلاثة الى المخزن وقيمتها ٧٣٦٤,٠٠٨ جنيها وتقرير لجنة الجرد بالعجز والزيادة وقيمة الاخشاب موضوع الأذون الثلاثة ، ومن اطلاع على حرك وارد السيارات الخاص بمصنع حلوان الذى ثبت خلوه مما يفيد دخول السيارات قيادة الطاعن الأول الى المصنع محملة بالاخشاب . كما حصل الحكم دفاع الطاعنين ورد عليه بما يكفى لطرحه ، ثم بين الحكم انه اقتنع بأن الطاعن الثانى اشترك مع الطاعن الأول فى اختلاس كمية الاخشاب الثابتة فى أذون التحويل الثلاثة وأن الطاعن الثانى اختلس كمية الاختساب التى وجدت عجزا فى عهدته وقيمتها ١٣٣٨٥ جنيها إلا أنه لن يلزمه إلا بالرد والغرامة عن الكمية التى ساءله عنها الحكم الذى قضى بنقضه وهو ما قيمته ٥٦٢٦,٠٠١ جنيها من الاخشاب ، الفرق بين العجز والزيادة حسبما قدرها الحكم السابق - حتى لا يضار الطاعن بطعنه . لما كان ذلك ، وكان ما اورده الحكم فيما تقدم ، كافيا وسائغا فى بيان نية الاختلاس ذلك بأنه يكفى لتوافر القصد الجنائى فى جريمة الاختلاس أن يكون الموظف المتهم قد تصرف فى المال الذى بعهدته على اعتبار انه مملوك له كما انه لا يلزم ان يتحدث الحكم استقلا عن توافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة ، بل يكفى أن يكون فيما اورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الشأن يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنائها الى ما انتهت اليه كما لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل كفى ان يكون

استخلاص ثبوتهما عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، فإن ما ينعاه الطاعن الثانى على الحكم - بشأن تعويله فى ادانته - على العجز الذى كشفت عنه اعمال اللجنة - دون باقى الأدلة التى عول عليها فى ادانته عن الجريمتين المنسوبتين إليه ، ينحل الى جدل موضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير ادلة الدعوى مما يخرج عن رقابة محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان جزاء الرد يدور مع موجه من بقاء المال المختلس فى ذمة المتهم باختلاسه حتى الحكم عليه ، وأنه لا شأن بهذا الجزاء بالغرامة المساوية لقيمة المال المختلس - وكلاهما يجب الحكم به فضلا عن العقوبات الأصلية ، عملا بالمادة ١١٨ من قانون العقوبات ، وإذ كانت المحكمة قد التزمت هذا النظر ، وألزمت الطاعن الثانى بأن يرد منفردا مبلغ ٥٦٢٦,٠٠١ جنيها قيمة الأختاب التى اختلسها بمفرده - فى الحدود التى ألزمه بها الحكم المنقوض ، حتى لا يضار بطعنه وبأن يرد مع الطاعن الأول مبلغ ٧٣٦٤,٠٠٨ جنيها قيمة ما اختلسه بالاشتراك مع هذا الطاعن ، كما قضت بتفريمه بغرامة مساوية لقيمة ما ألزم برده ، وهو يساوى ما اختلسه وفى حدود ما ألزمه به الحكم المنقوض بالنسبة للمبلغ الذى انفرد باختلاسه والمبلغ الذى اشترك مع الطاعن الأول فى اختلاسه والزيادة باعتباره من الغرامات النسبية التى اشارت إليها المادة ٣٤ من قانون العقوبات وبالتالى يكون المتهمان أيا كانت صفاتهم متضامنين فى الالتزام بها فإن منعى الطاعن الثانى فى هذا الشأن يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عاقب كلا من الطاعنين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وقضى بعزلهما من وظيفتهما ، فإن قضاءه يتفق وصحيح القانون ولا مخالفه فيه لنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات ذلك أن توقيت عقوبة العزل - الذى يثيره الطاعنان لا يكون إلا فى حالة الحكم بعقوبة الحبس - لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٩٢١٧ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٩٥

١. من المقرر أن الأصل أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ومحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليما لا عيب فيه ويؤدى منطقيا الى ما انتهى اليه .
٢. من المقرر ان من حق محكمة الموضوع تجزئة اقوال الشاهد إلا أن ذلك حده ألا تمسخ تلك الاقوال بما يحيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها .
٣. لما كان الحكم قد اعتمد فى نفي حالة الدفاع الشرعى عن النفس على أن أوراق الدعوى لم يتوافر فيها دليل يساند ما ذهب إليه الطاعنان من أن الجنى عليهما أرادا الاعتداء عليهما ، وكا يبين من الاطلاع على المفردات التى امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه النعى أن الطاعن الأول - ذهب فى اقواله الى انه اغلق باب مسكنه عليه وباقى افراد أسرته عندما شاهد فريق الجنى عليهما القتيلىين - قادمين للاعتداء عليهم ، وقد ناداه الجنى عليه الأول للخروج للاعتداء عليه واصفا إياه بأنه خروف فلم يستجيب ، فأمطر فريق الجنى عليهما مسكنهم بالأعيرة النارية ، ولما زاد الضرب - اطلق النار من بندقيته المرخصة من خلف الباب لايقافه فأصيب من اصيب وبعدها حضر رجال الشرطة واخرجوه من المسكن وأن المعاينة التى اجرتها النيابة العامة كشفت عن وجود دماء بالشرفة المؤدية الى مسكن الطاعنين والسلم المؤدى اليها وكذا كسر بزجاج شراعة الباب الخارجى وتناثر الزجاج على ارض الشرفة كما لوحظ وجود ثقبوب بسقف احدى الحجرات وبعض الحوائط وكسر بشيش شباك احدى الحجرات وزجاجة وشراعة باب ، وتناثر هذه المكونات على - المنقولات كما عثر على

فارغ طلقتين خرطوش ومقذوف طلق نارى بالداخل وعشر فى جوار جثة المجنى عليه الاول بالخارج على فارغ طلق روسى ، وان تقرير الصفة التشريحية كشف عن ان الطبيب الذى اجراها عشر بطيات ملابس المجنى عليه الاول على طلقة معيأة وغير مطلوقه من الطراز الروسى من عيار ٦٢,٧ x ٣٩ وأن الشاهد النقيب رئيس مباحث مركز طوخ قرر بالتحقيقات أن المجنى عليهما و توجهها ومعهما و الى مسكن الطاعنين وكان مع كل من الآخرين سلاحا ناريا عبارة عن فرد روسى صناعة محلية للانتقام ردا على اصابة ابني المجنى عليه الاول وشقيقى الثانى وأنهم وصلوا الى شرفة منزل الطاعنين للدخول فقام الطاعن الاول - باطلاق النار من سلاحه المرخص فأصاب المجنى عليهما وأن الطاعن الثانى أطلق النار من سلاحه عشوائيا للإرهاب ، على خلاف ما ذهب إليه الحكم فى تحصيله شهادة الضابط التى عول عليها فى الإدانة من أن الطاعنين أطلقا النار على المجنى عليهما بقصد قتلهما ، وبفحص جثة عشر بجيب الصديرى الكبير على احدى عشرة طلقة ، وكان الحكم المطعون فيه وإن نفى حالة الدفاع الشرعى عن نفس الطاعنين إلا أنه لم يناقش دلالة توجه المجنى عليهما - الى مسكن الطاعنين للانتقام ومعهما آخرين مع كل منهما سلاح نارى ووصولهما الى شرفة مسكن الطاعنين تمهيدا لدخوله وهو ما لم يورده الحكم فى شهادة الضابط وما تبين من المعاينة ومن وجود آثار دماء على الشرفة وكسر بشراعة باب المسكن وكسر شيش وزجاج نوافذ وزجاج ابواب ووجود ثقوب بالحوائط والأسقف وسقوط متخلفاتها على بعض منقولات مسكن الطاعنين ثم ما تبين من وجود عدد من الطلقات بجيب المجنى عليه الاول الأمر الذى قررت النيابة نسخ صورة من الأوراق بشأنه ، ولم يشر الحكم الى هذه الأشياء وصلتها بالاعتداء الواقع على المجنى عليهما القيلتين ، وكان ما ورد بالحكم من تأكيد

وقوع اعتداء من الطاعنين غير كاف بذاته لنفى نشوء حق الدفاع الشرعى عن النفس ، فإنه يكون مشوبا بالقصور .

٤ . لما كان لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال بل يكفى أن يكون قد صدر من الجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون لهذا اسباب معقولة وتقدير ظروف الدفاع ومقتضياته امر اعتبارى المناط فيه الحالة النفسية التى تخالط ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله فى ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المتزن المطمئن الذى كان يتعذر عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه الظروف والملابسات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اسقط من الوقائع الثابتة فى التحقيق حسبما تقدم البيان ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس دون أن يعرض لدلالة هذه الوقائع بغير مسخ أو تحريف ويسقطها حقها ايرادا وردا عليها فإنه يكون معيبا .

الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما " أولا : المتهمان قتلا عمدا بأن أطلق عليه المتهم الأول اعيرة نارية من سلاحه المرخص له بحمله (بندقية خرطوش) قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بثلاث جنایات أخرى هى أهما فى المكان والزمان سالفى الذكر (أ) . قتلا وشهرته عما بأن أطلق عليه المتهم الثانى اعيرة نارية من سلاح نارى قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته . (ب) شرعا فى قتل

..... عمدا بأن اطلق عليه المتهم الأول عيارا ناريا من سلاحه المرخص له بحمله قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وأوقف اثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو عدم احكام التصويب ومداركة المجنى عليه بالعلاج . (ج) شرعا في قتل عمدا بأن اطلق عليه المتهم الأول عيارا ناريا من سلاحه المرخص له بحمله قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وأوقف اثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو عدم احكام التصويب ومداركة المجنى عليه بالعلاج . ثانيا : المتهم الثاني (أ) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن فرد يدوى محلى الصنع . (ب) أحرز ذخائر مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازته أو احرازه . واحالتهما الى محكمة جنائيات بنها لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، وادعى كل من و و ورثة المجنى عليهما و مدنيا قبل المتهمين متضامين بمبلغ ٢ : ١٠ جنية على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٢٣٤ ، ١/٢٤٢ - ٣ من قانون العقوبات ، والمواد ١/١ ، ٢ - ٢٥ ، ١/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والجدول رقم (٢) الملحق مع اعمال المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات بمعاقة المتهمين بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات عما اسند الى كل منهما والزامهما متضامين أن يؤديا الى المدعين بالحقوق المدنية ألف واثنين من الجنيئات على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه انه إذ دأبهما بجريمتي القتل واحداث جروح واحراز الطاعن الثاني لسلاح نارى غير مششخن وذخائر بغير ترخيص قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال وخالف الثابت فى الأوراق

ذلك بأنهما دفعا بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس لرد الاعتداء بدلالة ما شهد به النقيب من أن المجنى عليه عندما علم بما حدث لولديه و توجه الى منزل الطاعن الأول ومعه ابنه (المجنى عليه الثانى) وآخران واطلقوا عدة أعيرة نارية فى اتجاه الطاعنين وهما بداخل مسكنهما وهو ما أكدته المعاينة من وجود كسر بالنوافذ والحوائط والاسقف وضبط طلقة نارية بحيب المجنى عليه وما قامت به النيابة العامة من نسخ صورة من الأوراق لأحراز فريق المجنى عليهما سلاحا ناريا بدون ترخيص إلا أن الحكم اطرح دفاعهما وأقام قضاءه فى هذا الشأن على ما لا يسوغ به حمله ، وعول فى ادانة الطاعن الثانى على ما شهد به النقيب بالتحقيقات من أن هذا الطاعن اطلق النار على المجنى عليهما لقتلهما مع ان اقوال هذا الشاهد لا تساند الحكم فيما حصله وتغاير اقواله بالتحقيقات التى شهد فيها انه اطلق النار للإرهاب مما عيب الحكم بما يستوجب نقضه ..

وحيث إن الحكم المطعون بعد أن بين واقعة الدعوى فى قوله " وحيث أن الواقعة حسبما استيقنتها المحكمة من واقع الأوراق وما انطوت عليه من تحقيقات وما دار بشأنها بجلسة المحاكمة تخلص فى انه بتاريخ واثناء سير المجنى عليه خالد رفقة شقيقه المجنى عليه الثانى محروس امام مسكن المتهم الأول فقد نشبت مشادة بينهما وبين الأخير بسبب اعتراضه على مرورهم امام مسكنه قام على أثرها المتهم الأول بإطلاق عدة أعيرة نارية عليهما فأحدث بكل منهما الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الابتدائى توجهها على اثرها الى مركز الشرطة الذى احالهما بدوره الى المستشفى للعلاج ، وفور علم والدهما المجنى عليه (توفى) وشقيقهما المجنى عليه (توفى) بالواقعة توجهها الى مكاتهما ولدى وصولهما بادرهما المتهم الاول بإطلاق عدة أعيرة نارية من بندقيه المرخص له بحملها على المجنى عليه على حين قام المتهم الثانى

باطلاق عدم اعيرة نارية على المجنى عليه فأحدثا بكل منهما الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أودت بحياتهما وفور وقوع الحادث قام النقيب رئيس مباحث مركز طوخ بإجراء تحرياته حول الحادث وانتهى من تحرياته عن وقوع الحادث على نحو ما تقدم ، وقد ثبت من تقرير الصفة التشريحية لجثة المجنى عليهما المتوفين أن إصابتهما حيوة حديثة من طراز نارى وتعزى وفاتهما الى اصابتهما النارية الرشية الحيوية الحديثة بما نسا عنها من تمكك بجوهر ونسيج المخ وملك تبع ذلك من نزيف وتوقف المراكز الحيوية بالمخ وان البندقية المضبوطة مع المتهم الاول خرطوش عيار ١٦ مم غير مششخنة صالحة للاستعمال واطلقت فى تاريخ قد يعاصر تاريخ الواقعة واورى التقريرين الطبيين الموقعين على المجنى عليهما و انهما مصابان بطلقات نارية وتم استخراج طلقات رشية من جسمهما ، عرض لدفاع الطاعنين لقيام حالة الدفاع الشرعى عن نفسيهما بقوله - " ولا تسائر المحكمة الدفاع فيما ذهب إليه من ان كلا من المتهمين كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس ذلك انه وقد استقر فى عقيدة المحكمة على ما سلف ذكره ان قدوم المجنى عليهما الى هذا المكان الذى عرفا ان وشقيقه وهما ابنا المجنى عليه الأول وشقيقا المجنى عليه الثانى ولاشك ان من حقهما ان يفدا الى هذا المكان بغية استطلاع الأمر عندما وصل الى سمعهما اصابتهما وإذ لم يكن بيد واحد منهما أية أداة وكذلك لم يقم أيا منهما بعمل يستدل منه على ان واحدا منهما او كلاهما قد ظهر منه ما يدل على العدوان بل لم يتجاوزا موقعهما فيما تراه المحكمة من رغبة فى استطلاع امر المصابين وان النية الاجرامية التى توافرت لدى المتهمين دعتهما الى اطلاق النار عليهما فسقطا من قوامهما وتوفيا الى رحمة الله ، ولما كان المستقر عليه انه لتوافر حالة الدفاع الشرعى الذى يرد به على فعل آخر أن يكون قد حدث من هذا الآخر فعلا أراد به الاعتداء فإذا لم يكن قد بدر منه شئ فإن ذلك يوفر انتفاء حالة الدفاع الشرعى كما عرفها القانون كذلك فإن المحكمة لا تسائر قناعتها أن

المتهمين قد ظنا بالجنى عليهما رغبة عدوانية لأنه لم يتوافر في اوراق الدعوى دليل يساند هذا الأمر لذلك فإنه لا يتوافر لدى المحكمة من اية رواية أو جانب ان ما فعله المتهمان بالجنى عليهما كان من الدفاع الشرعى الأمر الذى ترى معه المحكمة ان هذا الدرب من الدفاع قد بعد عن طريقه الصحيح ولذلك فإن المحكمة تأخذهما بما خلصت إليه من انتفاء حالة الدفاع الشرعى وأن ما فعله هو فعل القتل الهما " . لما كان الأصل أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ولحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليما لا عيب فيه ويؤدى منطقيا الى ما انتهى اليه ، كما انه وإن كان من حق محكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب ، إلا أن ذلك حده ألا تمسح تلك الاقوال بما يحيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اعتمد فى نفي حالة الدفاع الشرعى عن النفس على ان اوراق الدعوى لم يتوافر فيها دليل يساند ما ذهب اليه الطاعنان من ان الجنى عليهما أرادا الاعتداء عليهما ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التى امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه النعى ان الطاعن الاول - ذهب فى اقواله الى انه أغلق باب مسكنه عليه وباقي افراد أسرته عندما شاهد فريق الجنى عليهما القتلين - قادمين للاعتداء عليهم ، وقد ناداه الجنى عليه الاول للخروج للاعتداء عليه واصفا إياه بأنه خروف فلم يستجب ، فأمطر فريق الجنى عليهما مسكنهم بالأعيرة النارية ، ولما زاد الضرب - اطلق النار من بندقيته المرخصة من خلف الباب لايقافه فأصيب من أصيب وبعدها حضر رجال الشرطة واخرجه من المسكن وأن المعاينة التى اجرقتها النيابة العامة كشفت عن وجود دماء بالشرفة المؤدية الى مسكن الطاعنين والسلم المؤدى إليها وكذا كسر بزجاج شراعة الباب الخارجى وتناثر الزجاج على ارض الشرفة كما لوحظ وجود ثقب بسقف احدى الحجرات وبعض الحوائط وكسر بشيش شباك احدى الحجرات وزجاجه وشراعة باب ، وتناثر هذه المكونات على - المنقولات كما

عثر على فارغ طلقتين خرطوش ومقذوف طلق نارى بالداخل وعثر فى جوار جثثة
الجنى عليه الأول بالخارج على فارغ طلق روسى وأن تقرير الصفة التشرىحية كشف
عن أن الطيب الذى اجراها عثر بطيات ملابس الجنى عليه الأول
على طلبة معبأة وغير مطلوقة من الطراز الروسى من عيار ٦٢, ٧ x ٣٩ وأن
الشاهد النقيب رئيس مباحث مركز طوخ قرر بالتحقيقات ان الجنى
عليهما و توجهها ومعهما و الى مسكن الطاعنين
وكان مع كل من الأخيرين سلاحا ناريا عبارة عن فرد روسى صناعة محلية للانتقام
ردا على اصابة ابني الجنى عليه الأول وشقيقى الثانى وانهم وصلوا الى شرفة منزل
الطاعنين للدخول فقام الطاعن الاول - باطلاق النار من سلاحه المرخص فأصاب
الجنى عليهما وأن الطاعن الثانى اطلق النار من سلاحه عشوائيا للإرهاب ، على
خلاف ما ذهب إليه الحكم فى تحصيله شهادة الضابط التى عول عليها فى الإدانة من
أن الطاعنين أطلقا النار على الجنى عليهما بقصد قتلهما ، وبفحصه جثة عثر
بجيب الصدى الكبير على احدى عشرة طلقة ، وكان الحكم المطعون فيه وأن نفى
حالة الدفاع الشرعى عن نفس الطاعنين إلا أنه لم يناقش دلالة توجه الجنى عليهما -
الى مسكن الطاعنين للانتقام ومعهما آخرين مع كل منهما سلاح نارى ووصلهما الى
شرفة مسكن الطاعنين تمهيدا لدخوله وهو ما لم يورده الحكم فى شهادة الضابط وما
تبين من المعاينة ومن وحود آثار دماء على الشرفة وكسر بشراة باب المسكن
وكسر بشراة باب المسكن وكسر شيش وزجاج نوافذ وزجاج ابواب ووجود
ثقوب بالحوائط والاسقف وسقوط متخلفاتها على بعض منقولات مسكن الطاعنين ثم
ما تبين من وجود عدد من الطلقات بجيب الجنى عليه الأول الأمر الذى
قررت النيابة نسخ صورة من الأوراق بشأنه ، ولم يشر الحكم الى هذه الاشياء
وصلتها بالاعتداء الواقع على الجنى عليهما القتلين ، وكان ما ورد بالحكم من
تأكيد وقوع اعتداء من الطاعنين غير كاف بذاته لنفى نشوء حق الدفاع الشرعى عن

النفس . فإنه يكون مشوبا بالقصور هذا فضلا عن ان الحكم المطعون فيه قد اقتطع جزءا من شهادة الشاهد ، وأورد على لسانه ما لا اصل له في الأوراق على النحو المتقدم ولما كان لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال بل يكفي أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته بل يكفي أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره بشرك أن يكون لهذا اسباب معقولة ، وتقدير ظروف الدفاع ومقتضياته امر اعتبارى المناط فيه الحالة النفسية التى تخالط ذات الشخص الذى يفاحا بفعل الاعتداء فيجعله فى ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المستزن المطمئن الذى كان يتعذر عليه وقتئذ وهو مخوف بهذه الظروف والملابسات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اسقط من الوقائع الثابتة فى التحقيق حسبما تقدم البيان ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس دون ان يعرض للدلالة هذه الوقائع بغير مسخ او تحريف ويسقطها حقها ايرادا وردا عليها فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة وذلك دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

الطعن رقم ٨١٣٢ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٩٥

١. من المقرر أن اساس وجوب امتناع القاضى عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا فيها أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع ان يزن حجج الخصوم وزنا مجردا والتحقيق والاحالة فى مفهوم حكم المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية كسبب لامتناع القاضى عن الحكم هو ما يجريه القاضى اة يصدره فى نطاق الدعوى الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق او حكم . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات - قبل الغائها بالمادة الحادية عشرة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ - قد اجازت للنياية العامة فى حالة قيام دلائل كافية على جدية الاتهام فى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الخاص بانتهاك حرمة ملك الغير ان تأمر باتخاذ اجراء تحفظى لحماية الحياة وناطت بالقاضى الجزئى المختص اصدار قرار مسبب - خلال ثلاثة أيام من عرض الأمر عليه - بتأييد الأمر الصادر من النيابة العامة فى هذا الشأن أو بتعديله أو بالغائه ، واذ كان ورود هذا النص فى قانون العقوبات لا يغير من طبيعته كنص من النصوص المتعلقة بالاجراءات الجنائية ومن ثم فإن القرار الذى يصدره القاضى الجزئى فى هذا الشأن يعتبر من اعمال التحقيق فى حكم المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية ويباشره فى الدعوى بصفته سلطة تحقيق فى مرحلة سابقة على المحاكمة التى تفصل فيها المحكمة فى النزاع وينطوى على اظهار رأيه بأنه اقتنع بقيام او عدم قيام الدلائل الكافية على جدية الاتهام بالجريمة ومن ثم يتعارض مع ما يتحتم توافره فى القاضى من خلو الذهن عن موضوع الدعوى .

٢. لما كان القاضى الذى اصدر القرار بتأييد امر النيابة العامة بتمكين المطعون ضده من الثقة محل التراجع ، هو نفسه الذى نظر الدعوى ابتدائيا واصدر فيها الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه مما كان لازمه ان يمتنع عن نظرها والحكم فيها ومن ثم فإن قضاءه فيها يكون قد وقع باطلا بطلانا يستطيل الى الحكم المطعون فيه الذى قضى بتأييده ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكانت محكمة اول درجة وان قضت فى موضوع الدعوى إلا أنه وقد وقع قضاؤها باطلا بطلانا متصلا بالنظام العام لصدوره من قاضى محظور عليه الفصل فيها فإنه لا يعتد به كدرجة اولى للتقاضى لما فى ذلك من تفويت هذه الدرجة على الطاعن مما يتعين معه أن يكون النقض مقرونا بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فيها مجدا من قاض آخر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه دخل عقارا فى حيازة وذلك بقصد منع حيازته بالقوة وطلبت عقابه بالمادة ١/٣٦٩ من قانون العقوبات ، وادعى الجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكم جنح بندر كفر الشيخ قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بتغريم المتهم مائتى جنيه والزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت وتأييد قرار قاضى الحيازة . استأنف ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ المحامى عن الاستاذ الخامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة دخول بيت مسكن في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة قد شابه البطلان ، ذلك أنه أيد الحكم الابتدائي رغم بطلانه إذ أن القاضى الذى أصدره هو ذاته الذى نظر الأمر الصادر من النيابة العامة فى التراجع ، بما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد حددت الحالات التى يمتنع فيها على القاضى نظر الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ومن هذه الحالات ان يكون القاضى قد قام فى الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائى أو بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من اعمال التحقيق أو الاحالة وهو نص مقتبس مما ورد فى المادة ٣١٣ من قانون المرفعات القديم ومتعلق بالنظام العام ، واساس وجوب امتناع القاضى عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا فيها أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع ان يزن حجج الخصوم وزنا مجردا والتحقيق والاحالة فى مفهوم حكم المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية كسبب لامتناع القاضى عن الحكم هو ما يجريه القاضى أو يصدره فى نطاق الدعوى الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات - قبل الغائها بالمادة الحادية عشرة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ - قد اجازت للنيابة العامة فى حالة قيام دلائل كافية على جدية الاتهام فى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الخاص بانتهاك حرمة ملك الغير ان تأمر باتخاذ اجراء تحفظى لحماية الحيازة وناطت بالقاضى الجزئى المختص اصدار قرار مسبب - خلال ثلاثة ايام من عرض الأمر عليه - بتأييد الأمر الصادر من النيابة العامة فى هذا الشأن أو بتعديله أو بالغاءه ، وإذ كان ورود هذا النص فى قانون

العقوبات لا يغير من طبيعته كنص من النصوص المتعلقة بالاجراءات الجنائية ، ومن ثم فإن القرار الذى يصدره القاضى الجزئى فى هذا الشأن يعتبر من اعمال التحقيق فى حكم المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية ويأشره فى الدعوى بصفته سلطة تحقيق فى مرحلة سابقة على المحاكمة التى تفصل فيها المحكمة فى النزاع وينطوى على اظهار رأيه بأنه اقتنع بقيام او عدم قيام الدلائل الكافية على جدية الاتهام بالجريمة ومن ثم يتعارض مع ما يتحتم توافره فى القاضى من خلو الذهن عن موضوع الدعوى . لما كان ذلك وكان الثابت من مذكرة نيابة كفر الشيخ الكلية المرفقة بالأوراق ومن المفردات المضمومة ان القاضى الذى اصدر القرار بتأييد امر النيابة العامة بتمكين المطعون ضده من الشقة محل النزاع هو نفسه الذى نظر الدعوى ابتداءً واصدر فيها الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه مما كان لازمه أن يمتنع عن نظرها والحكم فيها ومن ثم فإن قضاءه فيها يكون قد وقع باطلاً بطلانا يستطيل الى الحكم المطعون فيه الذى قضى بتأييده ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك وكانت محكمة اول درجة وان قضت فى موضوع الدعوى إلا أنه وقد وقع قضاؤها باطلاً بطلانا متصلاً بالنظام العام لصدوره من قاض محظور عليه الفصل فيها فإنه لا يعتد به كدرجة اولى للتقاضى لما فى ذلك من تفويت هذه الدرجة على الطاعن مما يتعين معه ان يكون النقض مقرونا بإلغاء الحكم المستأنف واعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فيها مجدداً من قاض آخر وذلك دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

الطعن رقم ٣٣٥٥ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٩٥

١. من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وأنه لا ينال من جدية التحريات عدم بيانها محل اقامة المأذون بتفتيشه تحديدا مادام أنه الشخص المقصود بالإذن .
٢. من المقرر ان الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن اخذا منها بالأدلة السائغة الى اودرئها .
٣. من المقرر انه متى اصدر امر من النيابة العامة بتفتيش شخص ، كان لمأمور الضبط القضائي المندوب لاجرائه ان ينفذه أينما وجده ، مادام المكان الذى جرى فيه التفتيش واقعا فى دائرة اختصاص من اصدر الأمر ومن نفذه .
٤. من المقرر أن لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة مع بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها اصلها فى الاوراق ، وان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المتزلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب عليها ، ومتى اخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

الوقائع

أقمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حتيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا ، وأحالة إلى محكمة جنايات بنها لمعاقبته طبقًا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً بمعاقبة المتهم بالاشتغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتهريبه خمسين ألف جنيه وبمصادرة المخدر والادوات المضبوطة ، باعتبار أن الاحراز مجرد من القصد .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

ومن حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه قصور في التسبب وبطلان وفساد في الاستدلال واختلال بحق الدفاع ذلك بأن الحكم رد على الدفع ببطلان إذن النيابة العامة بالضبط والتفتيش لعدم جدية التحريات - بدلالة اختلاف محل إقامة الطاعن عن الثابت بمحضر التحريات - وبطلان الضبط والتفتيش لصدوره بعد حصولهما بما لا يصلح رداً ، كما أن القبض على الطاعن وتفتيشه قد وقع باطلاً لحصوله في مكان آخر غير المكان المحدد في الإذن الصادر من النيابة العامة فقد صدر الإذن بضبط الطاعن وتفتيش مسكنه الكائن ببلدة القشيش بدائرة مركز شبن القناطر بينما قلم الضابط بضبطه وتفتيشه أثناء وجوده بعشه في حقل على الطريق بين بلدتي نوى والقشيش ، كما أن ما شهد به الضابط من أنه ترجل مع مرؤوسيه من أفراد الشرطة لضبط الطاعن يدل على عدم صحة الواقعة إذ لا يعقل ألا يراهم الطاعن ويتخلص مما قد يكون معه من مواد مخدرة ، كما أن الضابط أثبت أنه عشر بالجيب الأيمن لقفطان الطاعن على كيس من القماش مربوطة فوهته بداخله

طربة الحشيش المضبوطة مغلفة بقماش وميزان حساس وخمس قطع نقد معدنية ومطواة وانه عثر بالجيب الأيسر على مبلغ مائة جنيه ولم يثبت - كما لم يثبت وكيل النيابة بالتحقيقات - وجود آثار للمخدر بأى من الجيبين وهو ما يتعارض مع ما جاء بتقرير المعمل الكيماوى من العثور على آثار لمخدر الحشيش داخل جيبى قفطان الطاعن ، هذا فضلا عن استحالة وجود الاشياء المدعى ضبطها داخل جيب واحد كما التفتت المحكمة عن طلب الطاعن اجراء معاينة لمكان الضبط . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها واورد على ثبوتها فى حقه ادلة سائغة مستمدة من اقوال شاهدى الاثبات وتقرير المعمل الكيماوى والتى من شأنها ان تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعن بطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم جدية التحريات واطرحه فى قوله " وحيث أنه عن الدفع بطلان إذن النيابة لابتناء على تحريات غير جدية فمردود عليه بما هو ثابت بالأوراق وعلى لسان ضابط الواقعة والتى تطمئن المحكمة الى شهادته ان التحريات قد انصبت على المتهم باسمه الوارد على لسانه عند سؤاله وبحل اقامته وبمكان تواجدته الذى تم ضبطه فيه ومن ثم فالمحكمة تطمئن الى صحتها وجديتها وتطرح هذا الدفع جانبا ولا تعول عليه ، وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكّل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وانه لا ينال من جدية التحريات عدم بيانها محل اقامة المأذون بتفتيشه تحديدا مادام انه الشخص المقصود بالأذن ، وكانت المحكمة قد اقتنعت على - السياق المتقدم - بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اجرائه ، فإن مجادلة الطاعن فى ذلك امام محكمة النقض تكون غير مقبولة لتعلق ذلك بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان

المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن اخذا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها ، وكان الحكم المطعون فيه ، مع ذلك ، قد رد على هذا الدفع بقوله " وحيث انه عن الدفع ببطلان إذن النيابة العامة لصدوره لاحقا على الضبط فمردود عليه أيضا بما هو ثابت بالاوراق وبما جاء على لسان شاهدي الضبط التي تطمئن المحكمة الى شهادتهما ان محضر التحريات تم تحريره بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٩ الساعة ١١.٣٠ صباحا وتم الحصول على اذن النيابة بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٩ الساعة ٣ م ، وأن الضبط قد وقع على المتهم بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٩ الساعة ٤,٤٠ مساء ، ومن ثم يكون الضبط لاحقا على صدور اذن النيابة العامة بمدة كافية لحصوله ومن ثم فالمحكمة تطمئن الى صحته ويضحي الدفع على غير سند من الواقع او القانون خليق برفضه " ، وكان ما ورد به الحكم على الدفع سالف الذكر سائغا لا طراحه ، فإن النعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون على غير اساس . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع ببطلان القبض عليه وتفتيشه على الاساس الذي يتحدث عنه في وجه طعنه اى لحصوله في غير المكان المحدد باذن التفتيش لاجرائه ، فإنه لا يقبل منه اثاره هذا الدفع لأول مرة املم محكمة النقض لأنه في حقيقته دفع موضوعي اساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كونت منها المحكمة عقيدتها والتي اطمأنت منها الى صحة اجراءات الضبط والتفتيش ، ومع ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يؤبه به لما هو مقرر من انه متى صدر امر من النيابة العامة بتفتيش شخص ، كان لمأمور الضبط القضائي المنسوب لاجرائه ان ينفذه أينما وجده ، مادام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعا في دائرة اختصاص من اصدر الأمر ومن نفذه وهو ما لا ينازع الطاعن في شأنه ، ومن ثم فإن منعه على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة مع بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة في

العقل والمنطق ولها اصلها في الاوراق ، وأن وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معاقب عليها ، ومتى اخذت المحكمة باقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة - في الدعوى الماثلة - قد اطمأنت الى اقوال شاهدي الاثبات وصحة تصويرهما للواقعة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعي حول تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه او مصادرتها في شأنه امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد نقل عن تقرير التحليل ان ما ضبط مع الطاعن هو مادة الحشيش فإن ما اورده الحكم من ذلك يكفي لتبرير قضائه بالإدانة دون ان ينال منه ما ورد بتقرير التحليل - بفرض صحته من وجود آثار المخدر بجبي قفطان الطاعن لأن ضبط المخدر في اى من الجيبين لا يغير من تلك الحقيقة ، كما لا يغير منها عدم تخلف آثار من المخدر - بفرض حصوله - بالألمن الجيبين ، ومن ثم ينحل منعى الطاعن في هذا الخصوص الى مجرد جدل موضوعي لا يجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن عاب على النيابة العامة قعودها عن اجراء معاينة لمكان الحادث ، دون ان يطلب من المحكمة اتخاذ اجراء معين في هذا الخصوص فإنه ليس له من بعد ان ينعى عليها قعودها عن اجراء معاينة لم تطلب منها ولم ترهى حاجة الى اجرائها بعد ان اطمأنت الى صحة الواقعة كما رواها الشاهدان . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعيناً رفضه موضوعاً .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه .

الطعن رقم ١٢٥٧٢ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٩٥

١. من المقرر ان الشارع لم يضع في قانون العقوبات تعريفا محددًا للورقة الرسمية ، وكانت المادة العاشرة من قانون الاثبات قد عرفت المحررات الرسمية بما نصت عليه من ان المحررات الرسمية هي التي يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه او ما تلقاه من ذوى الشأن وذلك طبقا للأوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه ، فإذا لم تكتسب هذه المحررات صفة رسمية فلا يكون لها إلا قيمة المحررات العرفية متى كان ذوى الشأن قد وقعوها بامضاءاتهم او باختامهم او ببصمات اصابعهم ، وهو ما يعين الأخذ به مادام قانون العقوبات - على ما سلف - قد خلا من تعريف المحرر الرسمي . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى - بما يتفق ونص المادة العاشرة من قانون الاثبات سאלقة البيان - بأن مناط رسمية الورقة هو أن يكون محررها موظفًا عامًا مختصًا بمقتضى وظيفته بتحريرها واعطائها الصيغة الرسمية او يتداخل في تحريرها وفقا لما تقضى به القوانين او اللوائح او التعليمات التي تصدر اليه من جهته الرسمية ولا يشترط ان ينشأ المحرر رسميا ابتداء ، بل يصح ان ينشأ المحرر في الأصل عرفيا ثم ينقلب الى محرر رسمي إذا ما تدخل فيه الموظف العام المختص في حدود وظيفته ، ومن ثم فإن صفة الرسمية في المحرر تكون مقصورة على ما تم على يدى الموظف العام أو ما تلقاه من ذوى الشأن ، أما باقى المحرر فيبقى عرفيا متى كان موقعا من ذوى الشأن.

٢. لما كان البين أن دور الموظف العام الى عقد الايجار موضوع الطعن المائل قد اقتصر على مجرد اثبات تاريخ تقديمه له ، فإن صفة الرسمية تنحصر في تاريخ هذا المحرر الذى اثبته الموظف العام فحسب ، أما باقى المحرر فيبقى ورقة عرفية . لما

كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر المحرر بأكمله محررا رسميا بمجرد اثبات تاريخه ، فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون .

٣. لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن مناط العقاب على التزوير في المحرر العرفي هو أن يثبت فيه ما يخالف ما تلاقت عليه ارادات أطرافه . وكان عقد الأيجار موضوع الطعن المائل - في تكييفه الحق - هو عقد عرفي اقتصر على اثبات ما تلاقت عليه ارادتا طرفيه ، فإن الواقعة على هذا النحو ينحسر عنها وصف التزوير ، وكان الحكم المطعون في قد خالف النظر المتقدم فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه .

٤. لما كانت الواقعة - حسبما حصلها الحكم - غير معاقب عليها تحت أى وصف آخر - فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والحكم ببراءة الطاعنين مما أسند اليهما .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أولا : وهما ليسا من أرباب الوظائف العمومية اشتركا بطريق الإتفاق بينهما وبطريق المساعدة مع موظف عام حسن النية هو ، موظف بالشهر العقارى بـ.....، فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو عقد ايجار الشقة المبينه المعالم بالأوراق وذلك بجعلهما واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزويرها بأن اتفقا على إثبات بيانات بالعقد آنف البيان بأن المتهمه الأولى مقيمة لدى المتهم الثانى بالطابق الثالث من العقار الخاص به خلافا للحقيقة فوقعت الجريمة بناء على هذا الإتفاق وتلك المساعدة . ثانيا : المتهمه الأولى استعملت المحرر المزور سالف الذكر مع علمها بتزويره بأن قدمته الى هيئة محكمة بندر الفيوم للأحوال الشخصية نفس فى الدعوى رقم جزئى للحصول على حكم لصالحها على النحو المبين بالتحقيقات . وأحالتهم إلى محكمة جنابات الفيوم لمعاقبتهم طبقا للقيـد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعى

.....مدنيا قبل المتهمين مبلغ خمسمائه وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠/ثانيا ، ثالثا، ٤١ ، ٤٢ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٣١٤ من قانون العقوبات مع اعمال المادتين ٣٢/٢ ، ١٧ من القانون ذاته أولا : بمعاقبة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر عما أسند اليه ومصادرة المحرر المضبوط . ثانيا : بإحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة .

فطعن الأستاذالحامى نيابة عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقضالخ

المحكمة

من حيث إن مما يتعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهما بجرمة الاشتراك مع موظف عام حسن النية في ارتكاب تزوير في محرر رسمى هو عقد ايجار مسكن ودان الأولى ايضا بجرمة استعمال هذا المحرر مع علمها بتزويره قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنهما تمسكا بأن العقد هو من قبيل العقود الصورية وأن مجرد تقديمه للشهر العقارى لاثبات تاريخه لا يضيف عليه الرسمية مما ينحسر معه عن الواقعة وصف التزوير . وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه يبين واقعة الدعوى في قوله أنها " تتحصل في أنه صدر حكم غيابي من محكمة بندر الفيوم الجزئية للأحوال الشخصية بتقرير نفقة للمتهمة الأولىعلى زوجها الشاهد الأولفي الدعوى التى اقامتها ضده رقملسنة.....فطعن الأخير عليه بالمعارضة وضمن صحيفة الطعن دفعا بعدم اختصاص المحكمة محليا بنظرها لإقامة المتهمة الأولى بمركز إطسا وليس ببندر الفيوم كما زعمت في دعواها وقبيل الجلسة المحددة لنظر المعارضة اتفقت المتهمة الأولى مع المتهم الثانىعلى جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن اصطنعا عقد ايجار مؤرخهما طرفيه اثبتا فيه أن المتهمة

- ۲۲۷ -

النحو تعد تزويرا ومن ثم يكون الدفع المشار إليه قد جانبه الصواب متعينا اطراحه والالتفات عنه وحيث انه عما يحاول به الدفاع بانتفاء صفة الرسمية عن الورقة المزورة لعدم تعلق تدخل الموظف العام فيها ببيان جوهرى ، لانتفاء حجيتها فى الاثبات فإن المحكمة تشير بادئ ذى بدء الى ان المحرر المزور المضبوط وان كان قد بدأ عرفيا اول الأمر إلا أنه انقلب رسميا بعد ذلك بتدخل موظف هو الموثق المختص بالشهر العقارى بـ فيه فى حدود وظيفته بإثبات مضمون التعاقد وتاريخه فى الدفتر الرسمى المعد لاثبات تواريخ التصرفات القانونية بالمأمورية ، حيث قيد تحت رقم بتاريخ فاكسب المحرر بذلك صفة الرسمية ليس فقط من تلريخ اثباته فى الشهر العقارى ، بل تنسحب هذه الرسمية على ما سبق من اجراءات ، وإذ ان تاريخ التعاقد الذى تم بين المتهمين كان ضمن بيانات عقد الايجار المزور والذى من اجله قدمته المتهمة الأولى الى الموثق بالشهر العقارى لاثبات هذا التاريخ ، ومن ثم يعتبر من أولى البيانات الجوهرية الواجب ادراجها فى المحرر حتى يكون له الشكل القانونى ، وإذ كان ذلك وقد خلصت المحكمة على ما تقدم بيانه الى اعتبار المحرر المزور المضبوط محررا رسميا فإنه يكون لبياناته جميعا الصفة الرسمية دون توقف على قوتها فى الاثبات ، إذ أن هذه الحجية تقتصر اهميتها على قوة المحرر فى الاثبات ولا شأن لها بأحكام التزوير ، إذ لا ارتباط بين حجية المحررات فى الاثبات وبين احكام تزويرها وبالتالي يكون الدفع فى جملته ولا محل له من صحيح الواقع والقانون متعينا رفضه " . لما كان ذلك ، وكان الشارع لم يضع فى قانون العقوبات تعريفا محددًا للورقة الرسمية ، وكانت المادة العاشرة من قانون الاثبات قد عرفت المحررات الرسمية بما نصت عليه من ان " المحررات الرسمية هى التى يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه او ما تلقاه من ذوى الشأن وذلك طبقا للأوضاع القانونية وفى حدود سلطته واختصاصه ، فإذا لم تكسب هذه المحررات صفة رسمية فلا يكون لها إلا قيمة المحررات العرفية متى كان ذوو الشأن قد وقعوها بامضاءاتهم او

بأختامهم أو ببصمات اصابعهم " ، وهو ما يتعين الأخذ به مادام قانون العقوبات - على ما سلف - قد خلا من تعريف المحرر الرسمي . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى - بما يتفق ونص المادة العاشرة من قانون الإثبات سابعة البيان - بأن مناط رسمية الورقة هو أن يكون محررها موظفا عاما مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها واعطائها الصيغة الرسمية او يتداخل في تحريرها وفقا لما تقضى به القوانين او اللوائح او التعليمات التى تصدر إليه من جهته الرسمية ولا يشترط أن ينشأ المحرر رسميا ابتداء ، بل يصح أن ينشأ المحرر فى الأصل عرفيا ثم ينقلب إلى محرر رسمى إذا ما تداخل فيه الموظف العام المختص فى حدود وظيفته ، ومن ثم فإن صفة الرسمية فى المحرر تكون مقصورة على ما تم على يدى الموظف العام أو ما تلقاه من ذوى الشأن ، أما باقى المحرر فيبقى عرفيا متى كان موقعا من ذوى الشأن . لما كان ذلك ، وكان دور الموظف العام بالنسبة الى عقد الإيجار موضوع الطعن المائل قد اقتصر على مجرد اثبات تاريخ تقديمه له ، فإن صفة الرسمية تنحصر فى تاريخ هذا المحرر الذى اثبتته الموظف العام فحسب ، أما باقى المحرر فيبقى ورقة عرفية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر المحرر بأكمله محررا رسميا لمجرد اثبات تاريخه ، فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن مناط العقاب على التزوير فى المحرر العرفى هو أن يثبت فيه ما يخالف ما تلاقت عليه ارادت اطرافه وكان عقد الإيجار موضوع الطعن المائل - فى تكيفه الحق - هو عقد عرفى اقتصر على اثبات ما تلاقت عليه ارادت طرفيه ، فإن الواقعة على هذا النحو ينحصر عنها وصف التزوير ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف النظر المتقدم فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه . لما كان ما تقدم ، وكانت الواقعة - حسبما حصلها الحكم - غير معاقب عليها تحت أى وصف آخر - فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والحكم ببراءة الطاعنين مما اسند إليهما وذلك دون حاجة إلى بحث باقى اوجه الطعن .

الطعن رقم ٤٤٠٤ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٩٥

١. لما كان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا في تفهم الواقعى بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان هذا محققا لحكم القانون .
٢. لما كان الدفع بتلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل إن الرد يستفاد من ادلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم ومن ثم فإن منعى الطاعن في هذا الشق من المنعى يكون غير سديد .
٣. لما كان ما اثاره الطاعن بمذكرة الأسباب من بطلان إذن النيابة العامة بالضبط والتفتيش لأنه استعمل ضده عدة مرات ، وكان الطاعن لا ينازع في سريان مفعول ذلك الإذن وأنه نفذ خلال المدة المقررة والثابتة به فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه سكوته عن الرد على ذلك الدفاع مادام أن البين انه دفاع قانونى ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب .
٤. من المقرر أن لمأمور الضبط القضائى المنتدب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخير الظرف المناسب لإجرائه بطريقة مثمرة وفي الوقت الذى يراه مناسبا مادام أن ذلك يتم خلال المدة المحددة بالإذن ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص محض جدل موضوعى لا يجوز امام محكمة النقض .
٥. لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان إذن النيابة العامة بضبطه لصدوره بعد واقعة السرقة بأربع سنوات ، وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا يجوز اثارها لأول مرة امام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل

مقوماته نظرا لأنه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة ، ومن ثم فإن ما يتره الطاعن في هذا الصدد يكون غير قويم .

٦. لما كان الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ، ومتى تحقق من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها ان تأخذ به بما للامعب عليها ، وإذ كانت المحكمة مما أوردته فيما سلف قد افصحت ضمنا عن اطمئنانها الى ان اعتراف المتهم لم يكن نتيجة إكراه واقتنعت بصحته لأن قوله جاء مرسلا عاريا من أى دليل يساند مدعاه فإن رد المحكمة على ما دفع به المدافع عن المتهم في هذا الشأن يكون كافيا وسائغا بما لا شائبة معه تشوب الحكم ومن ثم فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير قويم .

٧. من المقرر ان قضاء محكمة النقض قد جرى على انه يجب على الطاعن لكى يكون له التمسك بطلان الحكم لعدم توقيعه في الميعاد القانونى المنصوص عليه في المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات ان يحصل على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن الى وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد ولا يغنى عن هذه الشهادة السببية اى دليل آخر سوى أن يبقى الحكم حتى وقت الطعن فيه خاليا من التوقيع وإذ كان الطاعن لم يقدم مثل هذه الشهادة السلبية على ما عرفت بها احكام هذه المحكمة كما لم يقدم ما يفيد أنه حيل بينه وبين الحصول على تلك الشهادة من الجهة التى نظم القانون تقدمه إليها لاعطائها إياه . فإن منعه على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد .

٨. لما كان ما ذكره الطاعن باسباب طعنه من سبق اصدار النيابة العامة قرارا بلك لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية في الدعوى مفاده انه يبغى الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، وإذ كان هذا الدفع متعلقا بالنظام العام وتجاوز

اثارته لأول مرة امام محكمة النقض إلا أنه يشترط لقبوله ان تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم او تكون عناصر الحكم مؤدية الى قبوله بغير تحقيق موضوعي لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض ، ولما كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر انه سبق صدور أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى عن الجريمة محل الدعوى الماثلة واصبح هذا الأمر نهائيا ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خلت من مقومات صحة هذا الدفع التي تكشف عن مخالفة الحكم للقانون وخطئه في تطبيقه فإن اثارته لأول مرة امام محكمة النقض لا يكون مقبولة .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه : (١) سرق المصوغات الذهبية والمبلغ النقدي المبن وصفا وقدرًا بالأوراق والملوكة لـ ، وكان ذلك بطريق الاكراه بأن اشهر في وجهها سكينًا مهددا إياها وامسك بيدها ودفعها وتمكن بهذه الوسيلة من الفرار بالمسروقات . (٢) أحرز سلاحا ابيض (سكين) دون مسوغ من الضرورة الشخصية او الحرفية ، واحالته الى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته طبقا للقيود والوصف الواردين بامر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٣١٤ من قانون العقوبات ١/١ ، ٢٥ مكررا/١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند رقم ١١ من الجدول رقم (١) الملحق مع تطبيق المادتين ١٧ ، ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة السرقة يأكراه ، واحراز سلاح ابيض (سكين) بدون مسوغ قد شابه قصور وتناقض في

التسبب واخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا خاليا من ايراد اسباب الإدانة وان الواقعة ملفقة له وهو محوس على ذمة قضايا اخرى كما ان الحاضر معه دفع ببطلان إذن النيابة العامة بالضبط والتفتيش لاستعماله ضده عدة مرات ، وكذلك لصدوره بعد الضبط وان الحكم المطعون فيه اطرح هذين الجفعين بما لا يسوغ كما رد ايضا بما لا يُسوغ على دفعه ببطلان اعترافه لما شابه من اكراه مادي ، وان الحكم لم يودع موقعا عليه خلال المدة التي حددتها المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية بما يبطله ، وأخيرا فقد سبق صدور أمر من النيابة العامة بحفظ تلك الدعوى _ لعد معرفة الفاعل) بما يدل على أنها خلت من ثمة دليل قبله ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بقوله " انه اثناء نوم الجنى عليها الأمريكية الجنسية بمكان اقامتها استيقظت في حوالي الساعة الرابعة صباحا يوم على صوت فتح درج (الشفونية) الموجودة بغرفة نومها فأبصرت المتهم - الطاعن - يقف وسط الغرفة ممسكا بيده سكين ، وحينما همت بالاتصال بأمن السفارة امسك بها المتهم مانعا لها من ذلك فشل بذلك مقاومتها وتمكن بذلك من الفرار بالمسروقات المينة بالتحقيقات ، وقد ساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة ادلة مستمدة من اقوال الجنى عليها وما انتهى اليه تقرير مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية ومن تعرف الجنى عليها على المتهم ، وهي ادلة سائغة ولها موردها من الأوراق بما لا يجادل فيه الطاعن ومن شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان هذا محققا لحكم القانون ، بتلفيق التهمة هو من اوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل ان الرد يستفاد من ادلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم ومن ثم فإن منعى الطاعن في هذا الشق من

المنعى يكون غير سدد . لما كان ذلك ، وكان ما اثاره الطاعن بمذكرة الأسباب من بطلان إذن النيابة العامة بالضبط والتفتيش لأنه استعمل ضده عدة مرات ، وكان الطاعن لا ينازع في سريان مفعول ذلك الإذن وأنه نفذ خلال المدة المقررة الثابتة به فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه سكوته عن الرد على ذلك الدفاع مادام أن البين أنه دفاع قانوني ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب ، وفوق ذلك فإنه من المقرر أن لمأمور الضبط القضائي المنتدب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخير الظرف المناسب لإجرائه بطريقة مثمرة وفي الوقت الذي يراه مناسباً مادام أن ذلك يتم خلال المدة المحددة بالإذن ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص محض جدل موضوعي لا يجوز أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان إذن النيابة العامة بضبطه لصدوره بعد واقعة السرقة بأربع سنوات ، وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظراً لأنه يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير قويم . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما دفع به المدافع عن المحكوم عليه من أن اعترافه جاء باطلاً لأنه وليد اكراه مادي بقوله " أنه من المقرر أنه ليس بلامر على المحكمة أن تنحى وراء الدفاع في كل مناحيه للتشكيك في حدوث الواقعة مادامت قد اطمأنت لأدلة الإثبات فيها . كما أن ما اثاره الدفاع من حدوث اكراه على المتهم جاء مرسلاً لم يؤيده دليل في الإدانة ومن ثم تلفت المحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا يعقب عليها ، وإذا كانت المحكمة مما اوردته فيما سلف قد افصحت ضمناً عن اطمئنانها إلى أن اعتراف المتهم لم يكن نتيجة اكراه واقتنعت بصحته لأن قوله جاء مرسلاً عارياً من أى دليل يساند مدعاه

فإن رد المحكمة على ما دفع به المدافع عن المتهم في هذا الشأن يكون كافيا وسائغا بما لا شائبة معه تشوب الحكم ومن ثم فإن مدعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير قويم ، وحيث إن قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك ببطلان الحكم لعدم توقيعه في الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ان يحصل على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن الى وقت تحريرها قد أودع ملف الدّعى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد ولا يغنى عن هذه الشهادة السلبية اى دليل آخر سوى أن يبقى الحكم حتى نظر الطعن فيه خاليا من التوقيع وإن كان الطاعن لم يقدم مثل هذه الشهادة السلبية على ما عرفت بها احكام هذه المحكمة كما لم يقدم ما يفيد أنه حيل بينه وبين الحصول على تلك الشهادة من الجهة التى نظم القانون تقدمه إليها لاعطائها إياه فإن منعه على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما ذكره الطاعن بأسباب طعنه من سبق اصدار النيابة العامة قرارا بأن لا وجه لإقامة الدّعى الجنائية في الدّعى مفاده أنه يغى الدفع بعدم جواز نظر الدّعى الجنائية لسابقة الفصل فيها ، وإذا كان هذا الدفع متعلقا بالنظام العام وتجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو تكون عناصر الحكم مؤدية الى قبوله بغير تحقيق موضوعى لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض ، ولما كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يثر أنه سبق صدور امر بأن لا وجه لإقامة الدّعى عن الجريمة محل الدّعى الماثلة واصبح هذا الأمر نهائيا ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خلت من مقومات صحة هذا الدفع التى تكشف عن مخالفة الحكم للقانون وخطئه في تطبيقه فإن اثارته لأول مرة امام محكمة النقض لا تكون مقبولة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٠١٧٥ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٩٥

١. لما كان حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره ، وكان الأصل انه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال ، بل يكفى أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه ان يكون خطرا حقيقيا فى ذاته بل يكفى ان يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره بشرط ان يكون هذا الاعتقاد أو التصور مبنا على اسباب معقولة .

٢. من المقرر ان تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته امر اعتبارى المناط فيه الحالة النفسية التى تخالط ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعل فيه ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه مما لا يصلح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المتزن المطمئن الذى كان يتعذر عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه المخاطر والملابسات . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد فى معرض تدليله على توافر نية القتل لدى الطاعن فى قوله " نية القتل متوافرة فى حق المتهم من اعتدائه على المجنى عليه بمطواة وهى سلاح قاتل بطبيعته وطعنه بها عدة طعنات بالعنق والبطق والظهر وهى اماكن قاتلة فى جسده وذلك انتقاما لما اخبرته به زوجته من ان المجنى عليه اعتدى عليها جنسيا من قبل " ، وكان البين من الاطلاع على المفردات - التى امرت المحكمة بضمها - ان المجنى عليه ترصد الطاعن وزوجته فى طريق عودتهما الى منزل الزوجية ، واقتحم السيارة التى تقلهما - وهو مسلح بمطواة وعصا - لإرغام ابنته - زوجة الطاعن - على مغادرتها ، واكراهها على العودة معه إلى

مترله ، ولما لم يفلح الطاعن في دفعه عنها ، طعنه بمطواة طعنة واحدة في ظهره بعدها تمكنت الزوجة من الإفلات وولت هاربة وهي مصابة جراء اعتداء المجنى عليه عليها - جرح قطعى اسفل الساعد الأيمن طوله ٦ سم نع اشتباه قطع بأوتار اليد اليمنى - إلا أن المجنى عليه انطلق يعدو خلفها حتى لحق بها واشتبط معه الطاعن الذى عدا خلفه لرفع كيده عنها ، واصيب الطاعن - جرح باليد اليمنى ، وجروح باليد اليسرى - كما اصيب المجنى عليه باصابات بالغة ، وشهد قائد السيارة - وشهادته دعامة اعتمد عليها الحكم في نفى قيام حالة الدفاع الشرعى - أن المجنى عليه اقتحم السيارة - وهو مسلح - لانتزاع زوجة الطاعن الى خارجها فطعنه هذا الأخير طعنة واحدة في ظهره لأنه " عايز يخلص مراته منه " وهو ما قالت به الشاهدة الأولى " هو ضربه عالشان يسيبنى " وما شهد به الضابطان - الشاهدان الثالث والرابع - من ان اصابات الطاعن احدثها به المجنى عليه بمطواة كانت معه ، واصابة الزوجة تحدثها المجنى عليه ايضا اثناء محاولته انتزاعها من زوجها ليعيدها الى مترله . لما كان ذلك ، وكان هذا الذى سلف يبرر مسلك الطاعن إذا ما اعتقد - على الأقل - وجود خطر على زوجته ، وهو اعتقاد يبرره ما سجله الحكم من أن الزوجة اخبرت زوجها بالطاعن بسابقة اعتداء المجنى عليه عليها جنسيا ، وفيما اقدم عليه المجنى عليه - وفاجأ به الطاعن فجعله في ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه - ما يخشى منه الطاعن من وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفع الشرعى ، وهذا الاعتداء الذى يرمى الى دفعه حال وقائم ، وأن دفاعه كان موجهها الى مصدر الخطر لمنع وقوعه . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يتعرض لاستظهار الصلة بين هذه الاصابات التى لحقت بالطاعن وبزوجته وبين الاعتداء الذى وقع منه واثار ذلك في قيام او عدم قيام حالة الدفاع الشرعى ، واسقط من الوقائع الثابتة في التحقيق - حسبما تقدم البيان - ما يرشح لقيام هذه الحالة ،

كما لم يعرض للدلالة هذه الوقائع بغير مسخ أو تحريف ويقسطها حقها ايرادا وردا عليها ، فإنه - إذ نفى عن الطاعن انه كان في حالة دفاع شرعى - يكون قد انطوى فيما ذهب إليه ، على فهم خاطئ لنظرية الدفاع الشرعى عن النفس ، فوق ما شابه من قصور .

٣. من المقرر أن تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء ، وما إذا كان ذلك يدخل في حدود حق الدفاع الشرعى عن النفس او يتعداه هو من شأن محكمة الموضوع .

الوقائع

أهملت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمدا بأن أهال عليه ضربا بآلة حادة (مطواة) قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدوت بحياته ، واحالته الى محكمة جنابات المنيا لمحاكمته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة خمس سنوات .
فطعن المحكوم عليه بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد قد شابه خطأ في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال وقصور في البيان ، ذلك بأن المدافع عنه قد تمسك امام المحكمة بقيام حالة الدفاع الشرعى لديه ؛ إلا أن الحكم رد على هذا الدفاع بأنه البادئ بالعدوان وبانتفاء الخطر الحال الذى يتخوف منه وهو ما لا يصلح ردا ويدل على عدم احاطته بوقائع الدعوى لعدم استظهار الصلة بين الاعتداء الذى وقع على زوجته والاعتداء الذى وقع منه ، وأدى ذلك إلى عدم إنزال حكم القانون صحيحا على الواقعى ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " بتاريخ الواقعة
استقل المتهم وزوجته نجله المجنى عليه سيارة قيادة في
طريقهما من قرية لمرل الزوجية بقرية وحال سيرهما
بالسيارة خرج عليهما المجنى عليه من الزراعات المجاورة للمقابر
ويحمل بكلتا يديه مطواة وعصا وحاول أخذ نجلته بالقوة من زوجها المتهم بسبب
خلافات سابقة بين المتهم وزوجته وبين والدها مما أثار حفيظة المتهم ذده وعلى إثرها
قام المتهم بطعن المجنى عليه بمطواة عدة طعنات في مقتل من جسده قاصدا من ذلك
ازهاق روحه فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والسقى أودرت
بحياته ولاز بالفرار وزوجته من مسرح الحادث " ، وعرض لدفاع الطاعن بقيام حالة
الدفاع الشرعى ورد عليه في قوله " الثابت من شهادة قائد السيارة
والملازم اول معاون مباحث مركز والنقيب رئيس وحدة
مباحث مركز بتحقيقات النيابة والتي تطمئن المحكمة لشهادتهم ان المتهم هو
البادئ - بالعدوان على المجنى عليه عندما اعترض المتهم وزوجته داخل السيارة ، ولما
كان المتهم هو الذى بدأ بالعدوان ومن ثم لا يجوز له أن يتمسك بحال الدفاع
الشرعى عن نفسه او زوجته اما بخصوص ما اثاره الدفاع من وجود دفاع
شرعى عن عرض الزوجة فمردود عليه أنه لم يثبت من التحقيقات ان اعتداء قد وقع
من المجنى عليه على زوجة المتهم وقت الاعتداء أو أن اعتداء على وشك الوقوع
الفورى من المجنى عليه على زوجته - أى لا يوجد خطر حال ومن ثم لا يكون
للدفاع الشرعى عن العرض محل ايضا " . لما كان ذلك ، وكان الحق الدفاع الشرعى
عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو نفس غيره ، وكان الأصل
انه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء على
النفس أو المال ، بل يكفي ان يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم
وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولا يلزم فى الفعل المتخوف

منه أن يكون خطراً حقيقياً في ذاته بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون هذا الاعتقاد أو التصور مبنيًا على أسباب معقولة ، وتقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمر اعتباري المناط فيه الحالة النفسية التي تخالط ذات الشخص الذي يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله في ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه مما لا يصلح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المتزن المطمئن الذي كان يتعذر عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه المخاطر والملازمات . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد في معرض تدليله على توافر نية القتل لدى الطاعن قوله " نية القتل متوافرة في حق المتهم من اعتدائه على المجنى عليه بمطواة وهو سلاح قاتل بطبيعته وطعنه بها عدة طعنات بالعنق والبطن والظهر وهي أماكن قاتلة في جسده وذلك انتقاماً لما أخبرته به زوجته من أن المجنى عليه اعتدى عليها جنسياً من قبل " ، وكان البين من الاطلاع على المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها - أن المجنى عليه ترصد الطاعن وزوجته في طريق عودتهما إلى منزل الزوجية ، واقتحم السيارة التي نقلهما - وهو مسلح بمطواة وعصا - لإرغام ابنته - زوجة الطاعن - على مغادرتها ، وإكراهها على العودة معه إلى منزلها ، ولما لم يفلح الطاعن في دفعه عنها ، طعنه بمطواة طعنة واحدة في ظهره بعدها تمكنت الزوجة من الإفلات وولت هاربة وهي مصابة بجراح اعتداء المجنى عليه عليها - جرح قطعي أسفل الساعد الأيمن طوله ٦ سم مع اشتباه قطع بأوتار اليد اليمنى - إلا أن المجنى عليه انطلق يعدو خلفها حتى لحق بها واشتبك معه الطاعن اذلى عدا خلفه ليرفع كيده عنها ، واصيب الطاعن - جرح باليد اليمنى ، وجروح باليد اليسرى - كما اصيب المجنى عليه باصابات بالغة ، وشهد قائد السيارة - وشهادته دعامة اعتمد عليها الحكم في نفي قيام حالة الدفاع الشرعي - أن المجنى عليه اقتحم السيارة - وهو مسلح - لانتزاع زوجة الطاعن إلى خارجها فطعنه هذا الأخير طعنة واحدة في ظهره لأنه " كان عايز يخلص مرانه منه " وهو ما قالت به الشاهدة الأولى " هو ضربه

علشان يسبني " ، وما شهد به الضابطان - الشاهدان الثالث والرابع - من ان اصابات الطاعن احدثها به المجنى عليه بمطواة كانت معه ، واصابة الزوجة احدثها المجنى عليه ايضا اثناء محاولته انتزاعها من زوجها ليعيدها الى منزله . لما كان ذلك ، وكان هذا الذي سلف يبرر مسلك الطاعن إذا ما اعتقد - على الأقل - وجود خطر على زوجته ، وهو اعتقاد يبرره ما سجله الحكم من أن الزوجة اخبرت زوجها الطاعن بسابقة اعتداء المجنى عليه عليها جنسيا ، وفيما اقدم عليه المجنى عليه - وفاجأ به الطاعن فجعله في ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه - ما يخشى منه الطاعن من وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعى ، وهذا الاعتداء الذي يرمى إلى دفعه حال وقائم ، وأن دفاعه كان موجها إلى مصدر الخطر لمنع وقوعه . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يتعرض لاستظهار الصلة بين هذه الاصابات التي لحقت بالطاعن وبزوجته وبين الاعتداء الذي وقع منه وأثر ذلك في قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعى ، واسقط من الوقائع الثابتة في التحقيق - حسبما تقدم البيان - ما يرشح لقيام هذه الحالة ، كما لم يعرض لدلالة هذه الوقائع بغير مسخ أو تحريف ويسقطها حقها ايرادا لها وردا عليها ، فإنه - إذ نفى عن الطاعن انه كان في حالة دفاع شرعى - يكون قد انطوى فيما ذهب إليه ، على فهم خاطئ لنظرية الدفاع الشرعى عن النفس ، فوق ما شابه من قصور . لما كان ذلك ، وكان تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء ، وما إذا كان ذلك يدخل في حدود حق الدفاع الشرعى عن النفس أو يتعداه هو من شأن محكمة الموضوع التي حجت نفسها عن ذلك ، بما قررته خطأ من انتفاء حالة الدفاع الشرعى ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية الى محكمة الجنايات المختصة للفصل فيها مجددا من هيئة اخرى دون حاجة لبحث الوجه الآخر من الطعن .

الطعن رقم ١٧٤١ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٩٥

١. من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره ، واقرت النيابة العامة على تصرفها في هذا الشأن ، فإنه لا معقب فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .
٢. من المقرر انه لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة ان يكون مخززا للمادة المضبوطة بل يكفي لاعتباره كذلك ان سكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المخرز للمخدر شخصا غيره ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن ، بل يكفي ان يكون فيما اورده من وقائع وظروف - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ما يكفي للدلالة
٣. التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين اسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت به البعض الآخر فلا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة .
٤. من المقرر أنه يشترط في الدفاع الجوهرى كيما تلتزم المحكمة بالالتفات إليه والرد عليه ان يكون مع جوهريته جديا لا ينفك مقدمه عن التمسك به والأضرار عليه وأن يشهد له الواقع ويسانده ، أما إذا لم يصبر عليه أو كان عاريا من دليله فلا تثريب على المحكمة ان هي التفتت عنه لما ارتأته من عدم جديته وعدم استناده إلى واقع يظاھرہ ، ولا يعيب حكمها خلوه من الرد عليه وحسبه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من اقتراف الطاعن للجريمة المسندة إليه .

٥ للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ، ولها في سبيل ذلك ان تجزئ هذه التحريات فتأخذ منها ما تطمئن إليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه ، ومن سلطتها التقديرية ايضا ان ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بإدانة الطاعن عن جريمة اعداد وتهيئة مكان لتعاطي المواد المخدرة متى بنت ذلك على اعتبارات سائغة .

٦. من المقرر أنه لا يُضير العدالة افلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الافتيات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .

٧. تفتيش المنزل اجراء من احراءات التحقيق لا تأمر به سلطة من سلطاته إلا بمناسبة جريمة - جناية أو جنحة - ترى انها وقعت وصحت نسبتها الى شخص معين وأن هناك من الدلائل ما يكفى لاقتحام مسكنه الذى كفل الدستور حرمة وحرم القانون على رجال السلطة دخوله إلا في احوال خاصة - فإن تعيين الشخص المراد تفتيشه يجب أن يكون واضحا ومحددا له تحديدا نافيا للجهالة وقت صدور الإذن .

٨. لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان بطلان القبض لعدم مشروعيته ينبئ عليه عدم التعويل في الإدانة على أى دليل يكون مترتبا عليه ، فإن ابطال القبض على الطاعن لازمه بالضرورة اهدار كل دليل انكشف نتيجة القبض الابطال وعجم الاعتداد به في ادانته .

الوقائع .

اتهمت النيابة العامة الطاعنين - وآخرين قضى ببراءتهما بأتهما : المتهم الأول . أولا : احرز بقصد الاتجار جوهريين مخدرين (هيروين - ماكستون فوربت) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . ثانيا : احرز بقصد التعاطي جوهرًا مخدرا (هيروين) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . ثالثا : اعد وهيا مكانا لتعاطي المواد المخدرة على

النحو المبين بالتحقيقات ، المتهم الثانى . اولا : أحرز بقصد التعاطى جوهريين مخدرين (حشيش - هيروين) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . ثانيا : ضبط فى مكان أعد وهياً لتعاطى المواد المخدرة على النحو المبين بالأوراق .

واحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهما طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة .

والمحكمة المذكورة حضوريا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبند رقم ٢ من القسم الأول من الجدول رقم (١) ، والبندين رقمى ٥٧ ، ٩٣ من القسم الثانى من الجدول رقم ١٠) الملحق بالقانون الأول المعدل بالقانون الأخير مع اعمال المادة (١٧) من قانون العقوبات كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه عشرة آلاف جنيه ومصادرة المخدرات والأدوات المضبوطة وبرائة المتهم الأول من التهمة الثالثة والثانى من التهمة الثانية باعتبار ان احراز المتهم الأول للجوهريين المخدرين كان بقصد التعاطى .

لظعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

ومن حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة احراز جوهريين مخدرين بقصد التعاطى قد شابه القصور والتناقض فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن اطرح دفعه بطلان الإذن بالتفتيش لعدم جدية التحريات بما لا يكفى لا طراحه - واستند إليه حيازة المخدر المضبوط على مكتبه وفى احد ادراجه وهى اماكن شائعة لا ينسب عليها سلطان الطاعن وحده ، واغفل ما اثاره بالتحقيقات من انه يتعاطى المخدر لضرورة طبية ورغم ان الحكم قد افصح عن اطمئنانه الى التحريات بما دلت عليه من احراز الطاعن للمواد المخدرة ، إلا أنه عاد وقضى ببراءته من جريمة اعداد وتهيئة مكان لتعاطى المواد المخدرة استنادا

الى خلو الأوراق من الدليل على توافرها في حقه . كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه ادلة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته عليها مستمدة من اقوال شهود الاثبات ومن تقريرات المعامل الكيميائية . لما كان ذلك ، وكان الأصل ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة العامة على تصرفها في هذا الشأن ، فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة ان يكون محرزا للمادة المضبوطة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمنحدر شخصا غيره ولا يلزم ان يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن ، بل يكفي ان يكون فيما اورده من وقائع وظروف - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ما يكفي للدلالة على قيامه . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما اورده الحكم المطعون فيه انه استند في ادانة الطاعن الى اقوال شهود الاثبات التي حصلها بما مؤداه انه تم ضبط احدى اللقافات التي بداخلها كمية من جوهر الهيروين على المكتب الخاص بالطاعن اثناء جلوسه عليه وبجوارها ادوات تعاطى هذا المخدر واربع لقافات اخرى يجيب معطفه الذي كان يرتديه تحوى كمية اخرى لذات الجوهر وزجاجة بداخلها كمية لمسائل الميتامفيتامين ، ولا ينازع الطاعن في صحة ما اورده الحكم منها - ومن ثم ما ينعاه على الحكم بدعوى القصور في التسبيب في هذا الصدد - يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يشترط في الدفاع الجوهري

كما تلتزم المحكمة بالالتفات إليه والرد عليه ان يكون مع جوهريته جديا لا ينفك مقدمه عن التمسك به والاصرار عليه وأن يشهد له الواقع ويسانده ، اما إذا لم يصح عليه أو كان عاريا من دليله فلا تثريب على المحكمة ان هي التفتت عنه لما ارتأته من عدم جديته وعدم استناده الى واقع يظاھرہ ولا يعيب حكمها خلوه من الرد عليه وحسبه ان يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصته من اقرار الطاعن للجريمة المسندة إليه ، ومن ثم فإن منعه على الحكم بقالة القصور في التسبب لاغفاله دفاعه المرسل بالتحقيقات من أنه يتعاطى المخدر لضرورة طيبة - بفرض صحته - يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين اسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر فلا يعرف اى الأمرين قصده المحكمة ، وكان للمحكمة ان تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من ادلة ، ولها في سبيل ذلك ان تجزئ هذه التحريات فتأخذ منها ما تطمئن إليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه ، ومن سلطتها التقديرية ايضا ان ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بإدانة الطاعن عن جريمة اعداد وتهيئة مكان لتعاطى المواد المخدرة متى بنت ذلك على اعتبارات سائغة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واطهر اطمئنانه الى التحريات كمسوغ لاصدار الإذن بالتفتيش ولكنه لم ير فيها وفي اقوال الضابط مجريها ما يقنعه بإدانة الطاعن عن جريمة اعداد وتهيئة مكان لتعاطى المواد المخدرة المسندة إليه واقام تقديره في ذلك على ما يسوغه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو ان يكون مجادلة موضوعية لا تجوز اثارها امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اسبا متعينا رفضه موضوعا .

ومن حيث ان مما ينعه الطاعن الثاني على الحكم المطعون فيه أن إذ دانه بجريمة احراز جوهرين مخدرين بقصد التعاطى قد شابه الفساد في الاستدلال والخطأ في

تطبيق القانون ، ذلك انه دفع بطلان اجراءات القبض عليه لحصولها بغير إذن من النيابة العامة وفي غير حالات التلبس ، إلا أن الحكم رد على دفعه بما لا يسوغ به رفضه وعول على الدليل المستمد من هذا القبض . بما يعيبه ويستوجب منقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى - بالنسبة للطاعن - في قوله أنها " تتحصل في ان التحريات السرية للرائد الضابط بقسم مكافحة المخدرات بديرية امن القاهرة اسفرت من ان المتهم الأول يحوز ويحرز مواد مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا بمصنعه الكائن بالعقار رقم وانه يتردد بمصنعه بعض الأشخاص لهذا السبب فسطر بما انتهت إليه تحرياته محضرا مؤرخا في ١٩٩١/١١/٢١ الساعة الحادية عشر وخمسة عشر دقيقة صباحا بموجبه استصدر اذنا من النيابة العامة مؤرخ ١٩٩١/١١/٢١ الساعة الثانية وعشر دقائق مساء بضبط المتهم وتفتيشه وتفتيش مصنعه وكذا ضبط وتفتيش شخص كل من يتواجد معه ، وبتاريخ ١٩٩١/١١/٢٢ ونفاذا لإذن النيابة العامة انتقل الرائد ومعه كل من العقيد والمقدم والرائد والملازم أول وقوة من الشرطة السريين الى العقار الكائن به مصنع المتهم الأول المأذون بتفتيشه حيث تولى العقيد والرائد وقوة الشرطة السريين تأمين سلامة المأمورية ، وصعد هو الى الطابق الأول بعد الأرضى حيث الشقة الكائن بها مصنع المتهم الأول فى نهاية ممر على يمين الصاعد من السلم ومعه المقدم والنقيب والملازم أول وبالطرق على باب الشقة الكائن بها المصنع فتح المتهم الأول حيث تحفظ عليه الملازم أول وقام بتفتيشه فلم يعثر معه على ثمة ممنوعات واثناء صعود الرائد ومعه المقدم والنقيب على السلم الخشبي الداخلى المؤدى الى مكتب المتهم الأول شاهدوا

المتهم الثانى نازلا منه حيث تحفظ عليه المقدم
وثناء تحفظه عليه لاحظ اخراجه علبة سجائر مارلبورو من الجيب الأيسر للجياكت
الذى يرتديه ، فاعتقد انه سيدخن سيجارة إلا أنه على عكس ما اعتقد شاهده يحاول
التخلص منها فقام بضبطها وافتحها عشر بها على لفافتين من الورق احدهما بيضاء
اللون كبيرة الحجم ومخزومة بلاصق شفاف ، والثانية خضراء اللون ومخزومة بلاصق
شفاف وبكل لفافة هيروين وزن قائما باللفافتين ٨,٢ جرام - ثمانية جرامات
وعشرون سنتي جرام - وعلى لفافة سلوفانية شفافة بداخلها قطعة حشيش ووزنت
قائما باللفافة ٢,١ جرام - جرامان وعشرة سنتي جرامات وعلى ورقة نقدية من فئة
الخمس قرشا على اطرافها اثار احتراق ومبرومة على شكل اسطوانة تحتوى على
اثر هيروين ، وبعد ان أورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة
فى حق الطاعن اجلة مستمدة من اقوال شهود الاثبات ومن تقرير التحليل عرض
للدفع بطلان القبض عليه واطرحه فى قوله " وحيث ان إذن النيابة العامة الصادر
بتفتيش المتهم الأول ومصنعه وشخص كل من يتواجد معه وقت
الضبط انتهت هذه المحكمة الى رفض الدفع التى اثبت حوله والى صحة هذا الإذن
بالتفتيش للأسباب السالف بيانها آنفا ، وحيث ان المتهم الثانى
كان متواجدا وقت الضبط مع المتهم الأول اثناء تنفيذ إذن النيابة العامة من اقواله
ذاته بالتحقيقات من انه تم ضبطه يوم ١٩٩١/١١/٢٢ حوالى الساعة السابعة مساء
على السلم الخشبي المؤدى الى مكتب المتهم الأول ومن اقوال المتهم الأول
بالتحقيقات من انه وقت الضبط يوم ١٩٩١/١١/٢٢ حوالى الساعة السابعة كان
المتهم الثانى متواجدا معه ، وكان الضابط بتسحب عليه
عبارة ومن يعاونه من مأمورى الضبط القضائى المختصين فمن ثم اضحى ضبط المتهم
والمخدر الذى يحرزه إنما تم نفاذا لإذن النيابة العامة ومن ثم ضبط صحيح يتفق
وصحيح القانون " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا يضر العدالة افلات مجرم

من العقاب بقدر ما يضرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق ، وكان قضاء محكمة النقض قد استقر على ان تفتيش المنازل اجراء من اجراءات التحقيق لا تأمر به سلطة من سلطاته إلا بمناسبة جريمة - جناية أو جنحة - ترى أنها وقعت وصحت نسبتها الى شخص معين وان هناك من الدلائل ما يكفي لاقتحام مسكنه الذى كفل الدستور حرمة وحرم القانون على رجال السلطة دخوله إلا فى احوال خاصة - فإن تعيين الشخص المراد تفتيشه يجب أن يكون واضحاً ومحدداً له تحديداً نافياً للجهالة وقت صدور الإذن ، ولما كان الثابت ان الإذن الصادر من النيابة العامة بإجراء التفتيش - والذى عول عليه الحكم فى رفض الدفع المبدى من الطاعن - قد جاء خالياً من أية اشارة تحدد شخص الطاعن ، وكل ما أورده فى هذا الصدد - بعد الإذن بضبط الطاعن الأول وتفتيشه - هو عبارة " وكذا ضبط وتفتيش شخص كل من يتواجد معه " ، فإن الإذن فى هذه العبارة العامة الجهالة يصلح لأن يوجه ضد كل شخص يتواجد بمصنع الطاعن الأول إذ يجعل الخيار فى هذا الشأن متروكاً لإرادة مأمور الضبط القضائى على ما يراه هو دون اى تحديد فمثل هذا الإذن لا يعتبر - فى خصوصية العبارة آفة الذكر - إذناً جديداً ويكون القبض الذى حصل على مقتضاه قد وقع باطلاً لمخالفته الأصول المقررة للقبض والتفتيش ويبطل تبعاً للدليل المستمد منه . لما كان ذلك ، فإن الحكم إذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض الذى حصل على الطاعن استناداً لتلك العبارة التى أوردها الإذن يكون مخطئاً ، ولا يرفع عنه هذا البطلان التذرع بما نصت عليه المادة ٤٩ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه " إذا قامت اثناء تفتيش منزل متهم قرائن قوية ضد المتهم او شخص موجود فيه على انه يخفى معه شيئاً يفيد فى كشف الحقيقة جاز لمأمور الضبط القضائى ان يفتشه " ذلك ان المادة ٤١ من الدستور قد نصت فى فقرتها الأولى على ان " الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على احد وتفتيشه او حبسه او تقييد حريته بأى قيد او

منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة امن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص او النيابة العامة وذلك وفقا لأحكام القانون " بما مؤداه ان اى قيد يرد على الحرية الشخصية بوصفها حقاً طبيعياً من حقوق الإنسان ، يستوى فى ذلك ان يكون القيد قبضاً او تفتيشاً او حبساً او منعاً من التنقل او كان دون ذلك من القيود ، لا يجوز اجراؤه إلا فى حالة من حالات التلبس كما هو معرف قانوناً ، أو بإذن من السلطات القضائية المختصة ، ولا يغير من ذلك عبارة " وفقاً لأحكام القانون " التى وردت فى نهاية تلك المادة ، بعد ايرادها الحالتين اللتين يجوز فيهما القبض والتفتيش على السياق المتقدم ، لأن هذه العبارة لا تعنى تفويض الشارع العادى اضافة حالات اخرى تبيح القبض على الشخص وتفتيشه ، والقول بغير ذلك يقضى الى امكان تعديل نص وضعه الشارع الدستورى بإرادة الشارع القانونى وهو ما لا يفيد نص المادة ١٤ من الدستور ، وإنما تشير عبارة " وفقاً لأحكام القانون " الى الاحالة الى القانون العادى فى تحديد الجرائم التى يجوز فيها صدور الأمر بالقبض على الشخص وتفتيشه وبيان كيفية صدوره الى غير ذلك من الاجراءات التى يتم بها القبض والتفتيش . لما كان ذلك ، وكان الدستور هو القانون الوضعى الاسمى صاحب الصدارة ، فإن على ما دونه من التشريعات التزول عند احكامه ، فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام احكام الدستور واهدار ما سواها ، فإذا ما أورد الدستور نصاً صالحاً بذاته للأعمال بغير حاجة الى سن تشريع ادنى لزم اعمال النص فى يوم العمل به ، ويعتبر الحكم المخالف له فى هذه الحالة سواء كان سابقاً او لاحقاً على العمل بالدستور ، قد نسخ ضمناً بقوة الدستور نفسه ، لما هو مقرر من انه لا يجوز لسلطة أدنى فى مدارج التشريع ان تلغى او تعدل او تخالف تشريعاً صادراً من سلطة اعلى ، فإذا فعلت السلطة الأدنى ذلك ، تعين على المحكمة ان تلتزم تطبيق التشريع صاحب السمو والصدارة إلا وهو الدستور إذا كان نصه قابلاً للأعمال بذاته ، واهدار ما عداه من احكام متعارضة معه او مخالفة له إذ تعتبر

مسوخة بقوة الدستور . لما كان ذلك ، فإن ما قضى به الدستور في المادة ٤١ منه من عدم جواز القبض والتفتيش في غير حالات التلبس إلا بأمر يصدر من القاضي المختص او النيابة العامة وفقا لأحكام القانون ، يكون حكما قابلا للأعمال بذاته ، وما نصت عليه المادة ١٩١ من الدستور من أن " كل ما قرره القوانين واللوائح من احكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا وناظدا ومع ذلك يجوز الغاؤها او تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في هذا الدستور " لا ينصرف حكمها بدهاءة إلا الى التشريع الذي لم يعتبر ملغيا او معدلا بقوة نفاذ الدستور ذاته ، بغير حاجة الى تدخل من الشارع القانوني . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما قضى به نص المادة ٤٩ من قانون الاجراءات الجنائية من تحويل مأمور الضبط القضائي الحق في تفتيش الشخص إذا قامت ضده اثناء تفتيش متل المتهم قرائن قوية على انه يخفي معه شيئا يفيد في كشف الحقيقة ، دون ان يصدر امر قضائي ممن يملك سلطة اصداره او ان تتوافر في حقه حالة التلبس يخالف نص المادة ٤١ من الدستور على السياق المتقدم ، فإن المادة ٤٩ من قانون الاجراءات الجنائية تعتبر منسوخة ضمنا بقوة الدستور نفسه منذ تاريخ العمل باحكامه دون تربص صدور قانون أدنى ولا يجوز الاستناد إليها في اجراء القبض والتفتيش منذ لك التاريخ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان حالة التلبس تستوجب ان يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها او ادراكها بحاسة من حواسه ، وكانت الواقعة كما اوردها الحكم المطعون فيه ليس فيها ما يدل على ان الجريمة شوهدت في حالة من حالات التلبس المبينة على سبيل الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية / كما خلت ايضا - على نحو ما سلف بيانه - من أن امرا بالقبض على الطاعن وتفتيشه قد صدر من جهة الاختصاص ، فإن ما وقع من قبض على الطاعن يكون قد جاء باطلا ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على صحة هذا الاجراء فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه . لما كان

ذلك ، وكان من المقرر ان بطلان القبض لعدم مشروعيته يبنى عليه عدم التعويل في الادانة على أى دليل يكون مترتبا عليه ، فإن ابطال القبض على الطاعن لازمه بالضرورة اهدار كل دليل انكشف نتيجة القبض الباطل وعدم الاعتداد به في ادانته ، وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قام بهذا الاجراء الباطل ، ولما كانت الدعوى حسبما حصلها الحكم المطعون فيه لا يوجد فيها من دليل سواء ، فإنه يتعين الحكم ببراءة الطاعن عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ومصادرة المخدر المضبوط عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعجل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

الطعن رقم ٥٠١١ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٩٥

١. من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتسجيل والضبط والتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل المر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ؛ فمتى كانت هذه المحكمة - على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه - قد اقتنعت بجدية التحريات التي بنى عليها أمر التسجيل وإذن الضبط والتفتيش وكفايتها لتسويق إصداره فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا القانون .

٢. لا ينال من سلامة الحكم ما استطرد إليه تزيدا من ان الطاعن رفض استلام جزء من مبلغ الرشوة قبل الضبط - إذ لم يكن بحاجة الى هذا الاستطراد في مجال الرد على الدفع بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها . مادام أنه أقام قضاءه برفض الدفع على ما يحمله وكان لا اثر لما تزيد إليه في منطقه او النتيجة التي انتهى إليها .

٣. إن المادة السابعة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الخاص بإصدار محاكم أمن الدولة قد نصت في فقرتها الثانية على أن يكون للنيابة العامة بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة سلطات قاضى التحقيق في تحقيق الجنايات التي تختص بها محكمة أمن الدولة العليا .

٤. لما كانت المادة ٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية قد أناطت بقاضى التحقيق أن يأمر بمراقبة المحادثات السلوكية واللاسلكية او اجراء التسجيلات لأحداث جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جنائية ، وإذ كسنت التسجيلات التي تمت بإذن من نيابة أمن الدولة العليا قد وافقت هذا النظر ، فإن الدفع بطلانها على ما تقدم إيراده يكون غير قائم على سند من صحيح القانون

٥. لما كان قرار وزير العدل بإنشاء نيابة أمن الدولة العليا هو قرار تنظيمي لم يأت بأي قيد يحد من السلطات المخولة قانونا للنيابات بالمحاكم العادية أو ينقص من اختصاصها الشامل لكافة أنواع الجرائم وليس من شأنه سلب ولايتها في مباشرة التحقيق ايه جريمة من الجرائم التي تختص بها محاكم أمن الدولة العليا فإن مباشرة نيابة بولاق التحقيق في الدعوى موضوع الطعن المائل بعد ضبط الطاعن بناء على إذن بالمراقبة والضبط والتفتيش صدر من نيابة امن الدولة العليا يتفق وصحيح القانون وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد اقترن بالصواب بما يضحى معه النعى عليه في هذا الخصوص ولا محل له .

٦. لما كان تقدير الدليل موكولا الى محكمة الموضوع ، ومتى اقتنعت به واطمأنت إليه ، فلا معقب عليها في ذلك وكانت الأدلة التي ساقها الحكم المطعون فيه من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها من ثبوت مقارفة الطاعن للجريمة المسندة إليه ، فإن ما يثريه الطاعن بصدد الدليل المستمد من التسجيلات الصوتية التي جرت بينه وبين المبلغ يتمخض جدلا موضوعيا في وقائع الدعوى وتقدير أدلتها مما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

٧. من المقرر أن تناقض الشهود أو تضاربهم في أقوالهم - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا لا تناقض فيه .

٨. من المقرر أنه لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرشوش هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفي أن يكون له علاقة به أو يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح - أيهما له بتنفيذ الغرض من الرشوة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت ان الطاعن معين مفتض تموين بوزارة التموين وأنه قرر للمبلغ اختصاصه بتحرير محاضر التموين لمخبره أو عدم تحريرها وطلب منه مبلغا من النقود للامتناع عن تحرير محاضر تموينية مستقبلا

بعد أن حرر له محضرا بذلك ، بالاضافة الى زعمه عدم تقديم مذكرة بانقصاص حصة الدقيق المقرر صرفها لمخبره لما نسب إليه من مخالفة سابقة ، مما يكون لازمه أن للطاعن نصيب من الاختصاص بالعمل يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة ومن ثم يكون ما بثره الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

٩. من المقرر أنه لا تشريب على محكمة الموضوع إن هي أعرضت عن أقوال شهود النفى مادامت لم تثق بما شهدوا به ، وهي غير ملزمة بالإشارة إلى اقوالهم مادامت لم تسند إليها ، ولأن في قضائها بالإدانة الثبوت التي أوردتها ، دلالة على أنها لم تظمن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها .

١٠. من المقرر أنه لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

١١. من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها فإنه يكفي لسلامة الحكم أن يثبت أركان الجريمة ويبين الأدلة على وقوعها من المتهم .

١٢. لما كان ما أثاره الطاعن لدى محكمة الموضوع من تشكيك في أقوال شهود الإثبات وما ساقه من قرائن بقالة تلفيق التهمة لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة بل الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في صورة الدعوى التي اعتنقتها المحكمة واقتنعت بها ولا في تعويله في قضائه بالإدانة على أقوال شهود اثبات والتفاتة عن دفاع الطاعن في هذا الشأن ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في وجه طعنه إنما في واقعة إلى جدل في سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما يخرج عن رقابة محكمة النقض .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عموميا " مفتش تموين بوزارة التموين " طلب وأخذ رشوة للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته وآخر رزعم أنه من أعمال وظيفته بأم طلب من مبلغ مائه وخمسين جنيها شهريا على سبيل الرشوة مقابل الامتناع عن تحرير محاضر بالمخالفات التموينية التي يرتكبها بمخبره ومبلغ ألف جنيه أخذه منه مقابل عدم تحريره مذكرة لتخفيض حصته من الدقيق المقرر صرفها لمخبره لما نسب اليه من مخالفات في المحضر رقم لسنة ١٩٩٢ جنح أمن دولة طوارئ السيدة زينب . وأحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ١٠٣ مكررا ، ١٠٤ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ألفى جنيه لما أسند إليه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الإرتشاء ، قد شابه الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه دفع بعدم جدية التحريات التي بنى عليها إذن المراقبة التلفزيونية والضبط والتفتيش بدلالة أن الضابط اكتفى بإثبات ما قرره المبلغ له دون تحر منه عن الواقعة فضلا عن تناقضه في توقيت إجراء تلك التحريات ، كما دفع ببطالان التسجيلات التلفونية إذ صدرت بناء على إذن من النيابة أمن الدولة العليا دون أن تصدر من القضاء الجزئي حسبما توجبه المادة ٩٥ من قانون قانون الإجراءات الجنائية ، وأن النص في المادة السابعة من القانون رقم ١٠٥ لسنة

١٩٨٠ على منح النيابة العامة سلطات قاضى التحقيق عند تحقيقها بعض الجرائم المحددة قانونا لا يتصرف إلا إلى نيابة أمن الدولة العليا دون نيابة بولاق التى باشرت التحقيق فى القضية محل الطعن المائل مما كان لازمه حصول النيابة الأخيرة على إذن القاضى الجزئى بالتسجيل قبل إجرائها التحقيق ، إلا أن الحكم المطعون فيه رد على هذين الدفعين بما لا يصلح ردا ، وعول على ما أسفرت عنه تلك التسجيلات رغم إمكانية تعرضها للتحريف من قبل رجال الضبط ، وأطرح دفاعه بأنه غير مختص بمفرده بالعمل الذى طلبت الرشوة من أجله ، وبتلفيق التهمة من المبلغ لوجود خلافات سابقة بينهما تأيدت بأقوال شاهدى النفى وما ساقه الدفاع من دلائل ، بالإضافة إلى عدم معقولية تصوير الضابط للواقعة للشواهد التى ساقها المدافع عنه ، كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الارتشاء التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود افشأت وما أسفرت عنه التسجيلات التى تمت بين المبلغ والطاعن ومن تقاضيه مبلغ الرشوة ، وهى أدلة سائغة تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتسجيل والضبط والتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فمتى كانت هذه المحكمة - على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه - قد اقتنعت بجدية التحريات التى بنى عليها أمر التسجيل ، غذن الضبط والتفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره فلا معقب عليها فى ذلك لتعلقه بالموضوع لا القانون ، ولا ينال من سلامة الحكم ما استطرد إليه تزيدا من أن الطاعن رفض استلام جزء من مبلغ الرشوة قبل الضبط - اذ لم يكن بحاجة إلى هذا الاستطراد فى مجال الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها - مادام أنه أقام قضاءه برفض الدفع على ما

يحمله مكان لا اثر لما تزيد إليه في منطقة أو النتيجة التي انتهى إليها . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت المادة السابعة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الخاص بإنشاء محاكم أمن الدولة العليا . قد نصت في فقرتها الثانية على ان يكون للنيابة العامة بالاضافة الى الاختصاصات المقررة سلطات قاضى تحقيق الجنايات التي تختص بها محكمة اما الدولة العليا . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية قد أناطت بقاضى التحقيق أن يأمر بمراقبة المحادثات السلوكية واللاسلكية أو اجراء التسجيلات لأحداث جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جنائية ؛ وإذا كانت التسجيلات التي تمت بإذن من نيابة أمن الدولة العليا قد وافقت هذا النظر ، فإن الدفع ببطلانها على ما تقدم إirاده يكون غير قائم على سند من صحيح القانون ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير قويم . لما كان ذلك ، وكان قرار وزير العدل بإنشاء نيابة أمن الدولة العليا هو قرار تنظيمى لم يأت بأى قيد يحدد من السلطات المخولة قانونا للنيابات بالمحاكم العادية أو ينقص من اختصاصها الشامل لكافة أنواع الجرائم وليس من شأنه سلب ولايتها في مباشرة تحقيق أية جريمة من الجرائم التي تختص بها محاكم أمن الدولة العليا فإن مباشرة نيابة بولاى التحقيق في الدعوى موضوع الطعن المائل بعد ضبط الطاعن بناء على إذن بالمراقبة والضبط والتفتيش صدر من نيابة أمن الدولة العليا يتفق وصحيح القانون وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد اقترن بالصواب بما يضحى معه النعى عليه في هذا الخصوص ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان تقدير الدليل موكولا الى محكمة الموضوع ، ومتى اقتنعت به وأطمأنت إليه ، فلا معقب عليها في ذلك وكانت الأدلة التي ساقها الحكم المطعون فيه من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها من ثبوت مقارفة الطاعن للجريمة المسندة إليه ، فإن ما يثيره الطاعن بصدد الدليل المستمدة من التسجيلات الصوتية التي جرت بينه وبين المبلغ يتمخض جدلا موضوعيا في وقائع

الدعوى وتقدير أدلتها مما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا يجوز إثارته أمام محكمة
النقض ، لما كان ذلك ، وكان تناقض الشهود أو تضاربهم في أقوالهم - بفرض
حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم
إستخلاصا لا تناقض فيه كما هو الحال في الطعن المائل ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن
في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يلزم في
جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرشوع هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتصل
بالرشوة بل يكفي أن يكون له علاقة به أو يكون له نصيب من الاختصاص
يسمح - أيهما له بتنفيذ الغرض من الرشوة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن
الطاعن معين مفتش تموين بوزارة التموين وأنه قرر للمبلغ اختصاصه بتحرير محاضر
تموينية لمخبره أو عدم تحريرها وطلب منه مبلغا من النقود وللامتناع عن تحرير محاضر
تموينية مستقبلا بعد أن حرر له محضرا بذلك ، بالإضافة إلى زعمه عدم تقديم مذكرة
بانقاص حصة الدقيق المقرر صرفها لمخبره لما نسب إليه من مخالفة سابقة ، مما يكون
لازمه أن للطاعن نصيب من الاختصاص بالعمل يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة
ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد. لما كان ذلك ، وكان من
المقرر أنه لا تريب على محكمة الموضوع إن هي أعرضت عن أقوال شهود النفسى
مادامت لم تثق بما شهدوا به ، وهى غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم مادامت لم تستند
إليها ، ولأن في قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التى أوردتها ، دلالة على أنها لم تطمئن
إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير
مقبول . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود
وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى
حسبما اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا
مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان من المقرر أن
الحكمة ليست ملزمة بتعقيب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى في كل جزئية يثيرها

فإنه يكفي لسلامة الحكم أن يثبت أركان الجريمة ويبين الأدلة على وقوعها من المتهم ، لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الطاعن لدى محكمة الموضوع من تشكيك في أقوال شهود اثبات وما ساقه من قرائن بقالة تلفيق التهمة لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة بل الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم فإنه لا يكون ثمة محل لتعييب الحكم في صورة الدعوى التي اعتنتها المحكمة واقتنعت بما ولا في تعويله في قضائه بالإدانة على أقوال شهود الإثبات والتفاته عن دفاع الطاعن في هذا الشأن ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في وجه طعنه إنما ينحل في واقعة إلى جدل في سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما يخرج عن رقابة محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

الطعن رقم ٤١٩٨٧ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٩٥

١. من المقرر أن قواعد الإثبات في العقود المدنية ليست من النظام العام فكما يملك الخصم أن يقر بالحق لخصمه فيعقبه بذلك من إقامة الدليل عليه ، فإنه يجوز له أن يتنازل صراحة أو ضمنا عن حقه في التمسك بالإثبات بالطريق الذى رسمه القانون ويقبل منه أى دليل سواه ، ولما كان سكوت الحاضر عن المدعية بالحقوق المدنية عن الاعتراض على سماع الشهود الذين طلب الطاعن سماعهم يعد تنازلا منه عن التمسك بوجوب الإثبات بالكتابة ويمتنع عليه بعد ذلك العدول عن هذا التنازل ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه .

٢. لما كان الحكم المطعون فيه فيما انساق إليه من خطأ في تطبيق القانون قد حجب نفسه عن تمحيص موضوع الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة .

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جنح المناخ ضد الطاعن بوصف أنه بدد المنقولات المبينة بالأوراق والمملوكة لزوجته والمسلمة إليه على سبيل الوديعة بأن اختلسها لنفسه إضرارا بها . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادة الاقحام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لإيقاف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعية بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة بورسعيد الابتدائية - هيئة إستئنافية - قضت غايبا بقبول الاستئناف شكلا

وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن الأستاذ.....المحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض.....الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التبديد قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه دفع بأن إيصال الأمانة المأخوذ عليه لا يمثل الحقيقة لأنه كان وسيلة لضمان مقدم صداق المدعية بالحقوق المدنية وطلب إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات ذلك فرفضت المحكمة هذا الدفع بمقولة أنه لا يجوز إثبات عكس ما هو ثابت بالكتابة إلا بالكتابة في الوقت الذى شارك فيه الحاضر عن المدعية بالحقوق المدنية في مناقشة الشهود دون اعتراض منه على هذه المناقشة بما يفيد تنازلا عن هذا الدفع ، لاينال منه معاونته التمسك به في مذكرة بعد حجز الدعوى للحكم ، وإذ خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث إن البين من مطالعة محاضر الجلسات أمام محكمة أول درجة أن الحاضر عن الطاعن دفع بصورية إيصال الأمانة الموقع منه وطلب سماع شهود في حضور محامى المدعية بالحقوق المدنية لإثبات هذا الدفع ولم يعترض الأخير على سماعهم بل شارك في مناقشتهم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قواعد الاثبات في العقود المدنية ليست من النظام العام فكما يملك الخصم أن يقر بالحق لخصمه فيعفيه بذلك من إقامة الدليل عليه ، فإنه يجوز له أن يتنازل صراحة أو ضمنا عن حقه في التمسك بالاثبات بالطريق الذى رسمه القانون ويقبل منه أى دليل سواه ، ولما كان سكوت الحاضر عن المدعية بالحقوق المدنية عن الاعتراض على سماع الشهود الذين طلب الطاعن سماعهم يعد تنازلا منه عن التمسك بوجوب الاثبات بالكتابة ويمتنع

عليه بعد ذلك العدول عن هذا التنازل ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه فيما اتساق إليه من خطأ في تطبيق القانون قد حجب نفسه عن تمحيص موضوع الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن.

الطعن رقم ٢٩٢١٩ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٩٥

لما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب على خلاف الواقع الى أن الطاعن قد قرر بالاستئناف بعد الميعاد المقرر قانونا ورتب على ذلك القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد في حين أن الاستئناف قد استوفى الشكل المقرر في القانون فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بقبول الاستئناف شكلا ولما كان هذا الخطأ القانوني قد حجب محكمة الموضوع عن أن تقول كلمته في موضوع الاستئناف فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالإعادة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أقام بناء على أرض زراعية بغير ترخيص من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالمادتين ١٥٢، ١٥٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . ومحكمة جناح قطور غيايبا عملا بمادتي الاتهام بمعاقبة المتهم بالحبس ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه وتغريمه عشرة آلاف جنيه والإزالة . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعيا وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة طنطا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض.....الخ.

المحكمة

من حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه غد قضى بعدم قبول استئنافه شكلا للتقرير به بعد الميعاد قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم المستأنف صدر في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٨ وقرر الطاعن بالاستئناف في اليوم

التالى ومن ثم فإن استئنائه يكون قد قدم فى الميعاد القانونى ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بعدمقبول استئناف الطاعن شكلا للتقرير به بعد الميعاد على أن المتهم قرر باستئنائه بعد ميعاد العشرة أيام المنصوص عليها بالمادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الحكم المستأنف قد صدر بتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٨ وان وكيل الطاعن قرر بالاستئناف فى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٨٨ مما مقتضاه أن يكون الاستئناف مرفوعا خلال الأجل القانونى الذى حددته الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب على خلاف الواقع الى أن الطاعن قد قرر بالأستئناف بعد الميعاد المقرر قانونا ورتب على ذلك القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد فى حين أن الاستئناف قد استوفى الشكل المقرر فى القانون فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بقبول الاستئناف شكلا ولما كان هذا الخطأ القانونى قد حجب محكمة الموضوع عن أن تقول كلمتها فى موضوع الاستئناف فإنه يتعين أن يكون النقص مقرونا بالإعادة .

الطعن رقم ٤١٣٦٥ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٩٥

لما كانت المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات التي دين المطعون ضده وفقا لها قد جرى نصها على أنه " كل من أعد مكانا لألعاب القمار وهياه لدخول الناس فيه يعاقب هو وصيارف المحل المذكور بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه وتضبط جميع النقود والأمتعة في المحلات الجارية فيها الألعاب المذكورة ويحكم بمصادرتها " . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فيما قضى به من الغاء عقوبته الحبس المقضى بها بالحكم المتأنف مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه باضافه عقوبه الحبس لمدة سنة مع الشغل إلى العقوبتين المقضى بهما . مادام تصحيح هذا الخطأ لا يخضع لأى تقدير موضوعى بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت صحة إسناد التهمة ماديا إلى المطعون ضده وذلك إعمالا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أعد مكانا لألعاب القمار وهياه لدخول الناس ومزاولة ألعاب القمار وذلك على النحو المبين بالأوراق وطلبت عقابه بالمادة ٣٥٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنحقضت حضوريا عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفاله مائتى جنيه لوقف التنفيذ وغرامه ألف جنيه والمصادرة . أستأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتفريم المتهم خمسمائه جنيه والمصادرة .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض فىالخ.

المحكمة

من حيث إن مما تنعاه الطاعنه على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعونون ضده بجريمة إعداد مكان لألعاب القمار وتيسره لدخول الناس فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أغفل القضاء بعقوبة الحبس رغم وجوبها طبقاً للمادة ٣٥٢ من قانون العقوبات بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه - في شأن بيان واقعه الدعوى وأدلة الثبوت فيها والتطبيق القانوني - بالحكم المطعون في قد قضى بمعاقبة المطعونون ضده بالحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمه ألف جنيه والمصادرة وقد قضى الحكم المطعن فيه بتعديل الحكم المستأنف إلى تغريم المطعون ضده مبلغ خمسمائة جنيه والمصادرة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات التي دين المطعونون ضده وفقاً لها قد جرى على أنه " كل من أعد مكاناً لألعاب القمار وهياه لدخول الناس فيه يعاقب هو وصيارف الحل المذكور بالحبس وبغرامه لا يتجاوز ألف جنيه وتضبط جميع النقود والأمتعة في المحلات الجارية فيها الألعاب المذكورة ويحكم بمصادرتها " . فإن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون فيما قضى به من إلغاء عقوبة الحبس المقضى بها بالحكم المستأنف مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإضافة عقوبة الحبس لمدة سنة مع الشغل إلى العقوبتين المقضى بهما . مادام تصحيح هذا الخطأ لا يخضع لأي تقدير موضوعي بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت صحته إسناد التهمة مادياً إلى المطعون ضده وذلك إعمالاً لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٥٠١٦ لسنة ٦٠ القضائية .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٩٥

١. من المقرر أن جريمة البناء بغير ترخيص هي من الجرائم المتتابعة الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متواليه اذ هي حينئذ تقوم على نشاط وإن اقترف في أزمنة متواليه إلا أنه يقع لمشروع اجرامى واحد والاعتداء فيه مسلط على حق واحد وإن تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزمنتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمنى يومى بانفصام هذا الاتصال الذى يجعل منه وحده اجراميه فى نظر القانون بمعنى أنه إذا صدر الحكم فى أى منها يكون جزاء لكما الأفعال التى وقعت فى تلك الفقرة حتى ولو لم يكشف أمرها إلا بعد صدور الحكم .

٢. لما كان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من النظام العام وتجوز اثارته فى أية حالة كانت عليها الدعوى وكان البين أن الطاعن قد أقام دفاعه على هذا الدفع مما كان لازمه أن تعرض له المحكمة فتقسطه حقه ايرادا له وردا هليه أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور .

الوقائع

أهتت النيابة العامة الطاعن بأنه أقام بناء بدون ترخيص من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالمواد ٢٢،٤/٢٢،١ مكررا (١) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ . ومحكمة جناح قسم دمياط غيايبا عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفاله خمسين جنيها لوقف التنفيذ والإزالة عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف . ومحكمة دمياط الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بتغريم المتهم ألف وخمسمائة جنيه قيمة الأعمال والإزالة.

فطعن الأستاذ الخامى نيابه عن المحكوم عليه فى هذا الحكم
بطريق النقض الخ.

المحكمة

من حيث إن الطاعن يعنى الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إقامة بناء
بدون ترخيص قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه دفع بعدم جواز نظر الدعوى
لسابقه الفصل فيها فى القضية رقم لسنة جنح مستأنف دمياط التى
كانت قد ضبطت عن وقائع إقامة مباني الطابق السفلى وقضى فيها بالبراءة ومع ذلك
فقد دانه الحكم عن واقعه غقامة سقف الطابق الرابع العلوى رغم تابع افعال البناء
فى الدعويين بما يجعلها جريمة واحدة - مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .
ومن حيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن دفع
بجلسة بعد جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فى القضية رقم
..... لسنة جنح مستأنفه دمياط فأجلت المحكمة نظر الدعوى وأمرت
بضم ملف اللجنة المذكورة ثم توالى تأجيل نظر الدعوى إلى أن أصدرت المحكمة
حكمها المطعون فيه دون أن تعرض فى هذا الحكم لهذا الدفع أو ترد عليه بما يفنده .
لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جريمة البناء بغير ترخيص هى من الجرائم المتتابعة
الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية اذ هى حينئذ تقوم على نشاط وان
اقترب فى ازمته متواليه إلا أنه يقع تنفيذا لمشروع إجرامى واحد والاعتداء فيه مسلط
على حق واحد وانتكرت هذه الأعمال مع تقارب ازمته وتعاقبها دون أن يقطع
بينها فارق زمنى يومية بانفصام هذا الاتصال الذى يجعل منه وحدة إجرامية فى نظر
القانون بمعنى أنه إذا صدر الحكم فى أى منها يكون جزاء لكل الأفعال التى وقعت فى
تلك الفترة حتى ولو لم يكشف أمرها إلا بعد صدور الحكم . لما كان ذلك ، وكان
من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من النظام العام وتجاوز
اثارته فى أية حالة كانت عليها الدعوى وكان لى أن الطاعن قد أقام دفاعه على هذا

الدفع مما كان لازمه أن تعرض له المحكمة فتقسطه حقه ايرادا له وردا عليه اما وهى لم تفعل فإن حكمها يكن معيا بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن الأمر الذى يعجز محكمه النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإعادة.

الطعن رقم ٤٣٨٥ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٩٥

١. من المقرر طبقا لنص المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان لمأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلا ، وأن يثبت في محضره ما يجيب به المتهم بما في ذلك اعترافه بالتهمة ، ويكون هذا المحضر من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منه .
٢. من المقرر ان الاستجواب المحظور قانونا على غير سلطة التحقيق هو مواجهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ، ومناقشته مناقشة تفصيلية كيما يفندها إن كان منكرا للتهمة او يعترف بها إذا شاء الاعتراف .
٣. من المقرر ان المواجهة كالاستجواب تعد من اجراءات التحقيق المحظور على مأمور الضبط القضائي اتخاذها .
٤. لما كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه - ضمن الأدلة التي تساند إليها في إدانة الطاعن والمحكوم عليه الثاني على الدليل المستمد من هذا الاستجواب الباطل ، فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة ، ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة بحيث إذا سقط احدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد صدر غيابيا بالنسبة الى المتهم الثانى فلا يمتد إليه أثر النقض . بل يقتصر على الطاعن وحده .

الوقائع

أهت النيابة العامة كلاما من : (١) (طاعن) ، (٢)
..... - المتهم الأول بصفته موظفا عاما سائق بشركة أسمنت العامرية احدى

وحدات القطاع العام ، استولى بغير حق على شكاثر الأسمت المعدة للتعبة المينة بالأوراق والبالغ قيمتها ١٢٤, ١٦٠٤ ج والملوكة لشركة على النحو المبين بالتحقيقات المتهم الثاني : أخفى الشياء المتحصلة من جناية الاستيلاء موضوع التهمة الأولى مع علمه بذلك واحالتهما الى محكمة جنابات امن الدولة العليا بالاسكندرية لحاكمتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا للأول وغايبا للثاني عملا بالمواد ١/١١٣ ، ١١٨ ، ١١٩/ب ، ١١٩ مكررا/هـ من قانون العقوبات بمعاقبة كلا منهما بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبتغريم المتهم الأول ألف وستمائة واربع جنيهات ومائة واربعة وعشرين مليما وعزله من وظيفته .

فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاستيلاء بغير حق على ما مملوك لإحدى شركات القطاع العام ، قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان استجواب مامور الضبط القضائي له في محضر ضبط الواقعة المؤرخ ، إلا أن الحكم اطرح هذا الدفع بما لا يتفق وصحيح القانون ، وعول في ادانته - ضمن ما عول عليه - على الدليل المستمد من هذا الإجراء الباطل - مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من مدونات الحكم المطعون فيه ، بعد ان حصل واقعة الدعوى ، وأوضح دور كل من المتهمين فيها ، استمد الدليل على ثبوت الاتهام المنسوب الى كل منهما من شهادة كل من النقيب و و ، ومما أدلى به المتهم الثاني بتحقيقات النيابة ، ومن اقرار المتهمين بمحضر ضبط الواقعة ثم عرض للدفع المبدى من الطاعن ببطلان استجوابه بهذا المحضر واطرحه بقوله " إن ما اثبته الشاهد الأول - مأمور

الضبط القضائي في محضره بعد أن اقر له المتهم - الطاعن - شفاهة باستيلائه على المضبوطات هو سماع اقواله في محضره حيث اقر بارتكابه الحادث دون أن يقوم بمناقشته تفصيلا وإنما استوضح حقيقة ما اقر به ، وبالتالي فإن ما قام به مأمور الضبط القضائي ليس إلا التزاما بما يوجب عليه قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٣٦ منه التي تنص على انه يجب على مأمور الضبط القضائي ان يسمع فور اقوال المتهم المضبوط ، ومن ثم فلا وجه للدفع المبدي في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر طبقا لنص المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان لمأمور الضبط القضائي ان يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون يستجوبه تفصيلا ، وأن يثبت في محضره ما يجيب به المتهم بما في ذلك اعترافه بالتهمة ، ويكون هذا المحضر من عناصر الدعوى . تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منه ، وكان الاستجواب المحظور قانونا على غير سلطة التحقيق هو مواجهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ، ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفندها إن كان منكرا للتهمة او يعترف بها إذا شاء الاعتراف ، ومن المقرر ايضا ان المواجهة كالاستجواب تعد من اجراءات التحقيق المحظور على مأمور الضبط القضائي اتخاذها . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر ضبط الواقعة المؤرخ أن مأمور الضبط القضائي بعد أن تلقى اقوال الطاعن استرسل (مأمور الضبط القضائي) في مناقشته تفصيلا فيما جاء بأقواله وواجهه بالأدلة القائمة في حقه مما أدلى به المتهم الثاني والشهود ثم انتهى إلى توجيه الاتهام إليه بارتكاب الجريمة المسندة إليه ، فيكون ما صدر عن مأمور الضبط القضائي من مواجهة الطاعن بالأدلة القائمة ضده ومناقشته تفصيلا فيها وتوجيه الاتهام إليه إنما ينطوي على استجواب محظور في تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه - ضمن الأدلة التي تساند إليها في إدانة الطاعن والمحكوم عليه الثاني على الدليل المستمد من هذا الاستجواب الباطل ، فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإعادة ، ولا يغير من ذلك

ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة بحيث إذا سقط أحدهما أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد صدر غيابيا بالنسبة إلى المتهم الثاني فلا يتد إليه أثر النقض . بل يقتصر على الطاعن وحده .

الطعن رقم ٣٠٦٩٢ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٩٥

قانون الاجراءات الجنائية نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠١ الواردة في الباب الأول في المعارضة من الكتاب الثالث منه المعنون " طرق الطعن في الأحكام " على أن " ولا يقبل من المعارض بأية حال المعارضة في الحكم الصادر في غيبته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المداولة قانونا .

من حيث أنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة امام محكمة ثاني درجة ان الطاعن لم يحضر بجلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٧ المحددة لنظر استئنافه فصدر الحكم فيها غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، وقد عارض في هذا الحكم وحضر عنه محام بجلسة ٢١ من ابريل سنة ١٩٨٨ وفيها قررت المحكمة التأجيل لجلسة ١٦ يونية سنة ١٩٨٨ لحضور المتهم بشخصه وبالجلسة الأخيرة المؤجلة إليها لم يحضر المتهم وحضر عنه محام وطلب اجلا للقرار السابق - وهو سداد قيمة الشيك موضوع الجريمة - فحكمت المحكمة باعتبار معارضة الطاعن الاستئنافية كأن لم تكن ، فعاد الطاعن للمعارضة في هذا الحكم الأخير وتحدد لنظر معارضته الاستئنافية - لثاني مرة - جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ وبتلك الجلسة لم يحضر المتهم فحكمت المحكمة بعدم جواز المعارضة لسابقة الفصل فيها - وهو في حقيقته قضاء بعدم قبول المعارضة لرفعها عن حكم غير جائز لها . لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات

الطعن رقم ٢٠١١٠ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٩٥

١. من المقرر أنه متى اوقفت المحكمة الدعوى واعادتها النيابة اثر اتخاذ شئونها بالنسبة للطعن بالتزوير ، استثناء للسير فيها تحتم دعوة الخصوم للاتصال بها ولا تتم هذه الدعوى إلا باعلانهم على الوجه المنصوص عليه في القانون .

٢. لما كانت المادة ١١ من قانون المرافعات توجب على المحضر إذا لم يجد من يصح تسليم الاعلان إليه في موطن المراد اعلانه او امتنع من وجد فيه عن التوقيع على الأصل بالاستلام او عن استلام الصورة ان يعلنه في اليوم ذاته في مواجهة الإدارة وان يوجه الى المعلن إليه في موطنه الأصلي او المختار كتابا مسجلا يخطر فيه ان الصورة سلمت الى جهة الإدارة وكانت المادة ١٩ من قانون المرافعات قد ربت البطلان على عدم مراعاة هذه الاجراءات ، وكان يبين من الاطلاع على اعلان الطاعن بجلسة المشار إليها التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بأن المحضر الذي باشر الإعلان قام بإعلانه لجهة الإدارة يوم لعدم الاستدلال عليه وأثبت في نهاية الاعلان انه اخطر عنه في ذات اليوم وهي عبارة لا تفيد بذاتها قيام المحضر بإرسال كتاب للمعلن إليه - الطاعن - في موطنه الأصلي أو المختار يخبره فيه بأن صورة الاعلان سلمت الى جهة الادارة وان الاخطار تم بطريق المسجل ، ومن ثم فإن إعلان الطاعن لجهة الإدارة يكون قد تم باطلا ولا يصح أن يبنى عليه الحكم في معارضته ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه بناء على ذلك الاعلان الباطل فإنه يكون باطلا .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر امام محكمة جنح سوهاج ضد الطاعن بوصف أنه " أعطى له شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك ، وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات ، والزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادتى الاتهام بحبس المتهم ستة اشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدينى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . عارض وقضى معارضته باعتباره كأن لم تكن . استأنف ومحكمة سوهاج الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكر للتقرير به بعد الميعاد . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا فى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه لافى هذا

الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اصدار شيك بدون رصيد والزامه بالتعويض المطلوب قد شابه البطلان ، ذلك أنه قضى فى معارضته الاستئنافية بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، رغم انه لم يعلن اعلانا صحيحا بالجلسة التى صدر فيها الحكم مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن محكمة سوهاج الكلية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف المرفوع من الطاعن شكلا للتقرير به بعد الميعاد فقرر المحكوم عليه بالطعن بالمعارضة فى الحكم المذكور

وتحدد لنظر المعارضة جلسة وفيها مثل الطاعن وطعن بالتزوير على الشيك محل الاتهام فقررت المحكمة وقف الدعوى مؤقتا واحالتها الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها في هذا الطعن ، ثم اعيد تقديم القضية لجلسة حيث لم يحضر المعارض - الطاعن - فاصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه استنادا الى انه قد تم إعلان الطاعن بهذه الجلسة - وإذا كان من المقرر أنه متى أوقفت المحكمة الدعوى واعادتها النية اثر اتخاذ للطعن بالتزوير استئنافا للسير فيها تحتم دعوة الخصوم للاتصال بها ولا تتم هذه الدعوى إلا باعلانهم على الوجه المنصوص عليه في القانون وكانت المادة ١١ من قانون المرافعات توجب على المحضر إذا لم يجد من يصح تسليم الاعلان إليه في موطن المواد إعلانه أو امتنع من وجد فيه عن التوقيع على الأصل بالاستلام أو عن استلام الصورة أن يعلنه في اليوم ذاته في مواجهة الادارة وان يوجه الى المعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتابا مسجلا يخطر فيه أن الصورة سلمت الى جهة الادارة ، وكانت المادة ١٩ من قانون المرافعات قد ربت البطلان على عدم مراعاة هذه الإجراءات وكان يبين من الاطلاع على إعلان الطاعن بجلسة المشار إليها التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بأن المحضر الذي باشر الإعلان قام بإعلانه لجهة الادارة يوم لعدم الاستدلال عليه واثبت في نهاية الاعلان أنه أخطر عنه في ذات اليوم وهي عبارة لا تفيد بذاتها قيام المحضر بارسال كتاب للمعلن اليه - الطاعن - في موطنه الأصلي أو المختار يخبره فيه بأن صورة الإعلان سلت إلى جهة الادارة يكون قد تم باطلا ولا يصح أن يبنى عليه الحكم في معارضته ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه بناء على ذلك الإعلان الباطل فإنه يكون باطلا بما يوجب نقضه والإعادة والزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

الطعن رقم ٧٢٣٥ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٩٥

١. من المقرر أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم وإلا كان قاصرا.

٢. من المقرر أن الشروع كما عرفته المادة ٤٥ من قانون العقوبات هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها.

٣. من المقرر أن تحدث الحكم استقلالاً عن نية السرقة وإن كان ليس شرطا لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة إلا أنه إذا كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة ، فإنه يتعين على المحكمة أن تبين هذه النية صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافرها.

٤. لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الأول بجريمة الشروع في سرقة بالإكراه ولم يقل في ذلك إلا أن المتهم الثاني - الطاعن الثاني - وآخرين قاموا بسرقة كمية من فضلات اللومنيوم من مصنع شركة ووضعوها في أجولة داخل سيارات ، وحال عودتهم بالمسروقات اعترض الطاعن الأول طريقهم واطلق عليهم وابلا من الأعيرة النارية قاصدا سرقتها إلا أنه لم يتمكن من ذلك لفراره اثر حضور خفراء المنطقة خشية ضبطه والجريمة متلبس بها ، فإنه يكون معينا إذ هو لم يأت بما يفيد توافر البدء في التنفيذ وقصد السرقة وهما من الأركان التي لا تقوم جريمة الشروع في السرقة إلا بهما .

٥. لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار ان الطاعن دين بجريمة احراز السلاح الناري المشخن وذخيرته بغير ترخيص وان العقوبة المقضى بها مقرر قانونا لهذه الجريمة ، مادام الطاعن ينازع في طعنه في الواقعة التى اعتنقها الحكم بأكملها سواء فيما يتعلق بتواجده على مسرح الجريمة اثناء الحادث أو احراز السلاح الناري وذخيرته .

٦. لما كان من المقرر انه يجب حضور محام مع المتهم بجناية امام محكمة الجنايات يتولى الدفاع عنه ، وكانت المادة ٣٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية تقضى بأن المحامين المقبولين للمرافعة امام محكمة الاستئناف او امام المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالمرافعة امام محكمة الجنايات ، وكان يبين من كتاب نقابة المحامين المرفق ان المحامى الذى قام بالدفاع عن الطاعن الثانى غير مقبول للمرافعة امام هذه المحاكم إلا بتاريخ فإن اجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلا .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما : المتهم الأول : (أ) قتل عمدا بأن اطلق صوبه عدة اعيرة من بندقية كان يحملها قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . (ب) شرع فى سرقة الأشياء الميينة وصفا وقيمة بالتحقيقات المملوكة لشركة والتي كانت فى حيازة المتهم الثانى وآخرين بالاكراه بأن اعترض ططريقهم وهو حامل لبندقية آلية واطلق منها صوبهم اعيرة نارية وقد خاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه هو حضور خفراء المنطقة وقراره من مكان الحادث خشية ضبطه متلبسا بجريمته . (ج) احرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (بندقية) . (د) احرز ذخائر (عدة طلقات) مما تستعمل فى السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحيازته او احرازه . (هـ) أتلّف عمدا اجزاء السيارات الميينة بالتحقيقات ، المتهم الثانى : سرق

وآخر الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالتحقيقات المملوكة لشركة حالة كونهما
شخصان ويحمل الآخر سلاحا ، وكان ذلك ليلا ، واحالتهما الى محكمة جنابات قنا
لمعاقبتهما طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت
حضوريا عملا بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ١/٣١٤ ، ٣١٦ ، ١/٣٦١ - ٢ من قانون
العقوبات ، والمواد ١/١ - ٦ ، ٢/٢٦ - ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
المعدل بالقانونين ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، والبند (ب) من القسم
الأول من الجدول رقم (٣) الملحق بالقانون الأول ، أولا : بمعاقبة المتهم الاول
بالسجن لمدة سبع سنوات عن التهم الثانية والثالثة والرابعة والخامسة المسندة إليه
وبراءته من التهمة الأولى ، وثانيا : بمعاقبة المتهم الثاني بالسجن لمدة ثلاث سنوات
عما اسند إليه .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض في الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاها الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجرائم
الشروع في سرقة بالاكراه واحراز سلاح نارى مششخن (بندقية) وذخائر مما
تستعمل فيه بغير ترخيص والاتلاف العمد قد شابه القصور في التسبيب والفساد في
الاستدلال ذلك بأن الحكم خلال من بيان واقعة الدعوى بيانا تتحقق به اركان
الجرائم التى دانه بها ولم يستظهر نية السرقة رغم انها كانت محل منازعة - مما يعيب
الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت
ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به
اركان يتضح والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة
حتى يضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة
تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم وإلا كان قاصرا ، وكان

الشروع كما عرفته المادة ٤٥ من قانون العقوبات هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية او جنحة إذا اوقف او خاب اثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها . لما كان ذلك ، وكان تحدث الحكم استقلالاً عن نية السرقة وإن كان ليس شرطاً لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة إلا أنه إذا كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة ، فإنه يتعين على المحكمة ان تبين هذه النية صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافرها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الأول بجريمة الشروع في سرقة بالاكراه ولم يقل في ذلك إلا أن المتهم الثاني - الطاعن الثاني - وآخرين قاموا بسرقة كمية من فضلات الألومنيوم من مصنع شركة ووضعوها في اجولة داخل سيارات ، وحال عودتهم بالمسروقات اعترض الطاعن الاول طريقهم واطلق عليهم وابلا من الأعيرة النارية قاصدا سرقتها إلا أنه لم يتمكن من ذلك لفراره اثر حضور خفراء المنطقة خشية ضبطه والجريمة متلبس بها ، فإنه يكون معيياً إذ هو لم يأت بما يفيد توافر البدء في التنفيذ وقصد السرقة وهما من الأركان التي لا تقوم جريمة الشروع في السرقة إلا بهما . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه ، ولا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والنقل بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار ان الطاعن دين بجريمة احراز السلاح الناري المششن وذخيرته بغير ترخيص وان العقوبة المقضى بها مقرر قانوناً لهذه الجريمة ، مادام الطاعن ينازع في طعنه في الواقعة التي اعتنقها الحكم بأكملها سواء فيما يتعلق بتواجده على مسرح الجريمة اثناء الحادث او احراز السلاح الناري وذخيرته ، وإذا كان مؤدى الطعن على هذا النحو متصلاً بتقدير الواقع ، فإنه يتعين إعادة استظهار الواقعة برمتها وتقدير العقوبة على ضوءها . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإعادة دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن الثاني على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانه بجريمة سرقة ليلاً من شخصين يحمل احدهما سلاحاً قد شابه بطلان في الاجراءات اثر فيه ،

ذلك بأن المحامي الذي حضر معه امام محكمة الجنايات غير مقبول للمرافعة امام المحاكم الابتدائية .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ومحضر جلسة المحاكمة بتاريخ انه حضر مع الطاعن الثاني امام محكمة الجنايات الاستاذ المحامي وهو الذي شهد المحاكمة وقام بالدفاع عنه ، ولما كان من المقرر وجوب حضور محام مع المتهم بجناية امام محكمة الجنايات يتولى الدفاع عنه ، وكلنت المادة ٣٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية تقضى بأن المحامين المقبولين للمرافعة امام محكمة الاستئناف او امام المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالمرافعة امام محكمة الجنايات ، وكان يبين من كتاب نقابة المحامين المرافق ان المحامي الذي قلم بالدفاع عن الطاعن الثاني غير مقبول للمرافعة امام هذه المحاكم إلا بتاريخ ، فإن اجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلا بما يعيب الحكم ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

الطعن رقم ١٥٢٤٩ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٩٥

١. من حيث إن المحكوم عليه وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يقدم اسبابا لطعنه فيكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا ، لما هو مقرر من ان التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به وان تقديم الاسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وان التقرير بالطعن وتقديم اسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها احدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .
٢. من حيث إن النيابة العامة وان كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بمذكرة برأيها انتهت فيها الى طلب اقرار الحكم الصادر حضوريا باعدام المحكوم عليه دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على انه روعى عرض القضية في ميعاد الستين يوما المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون المعدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل ان محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين من تلقاء نفسها دون ان تتقيد بمبنى الرأى الذى تضمنه النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى في ذلك ان يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد او بعد فواته .
٣. من المقرر انه لا يعيب الحكم المطعون فيه قضاؤه بعقوبة الاعدام وهى تزيد عن عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة التى قضى بها الحكم الغيابى ذلك بأن قاعدة عدم وجوب تسوى مركز الطاعن لا تنطبق على الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنايات فى مواد الجنايات ذلك بأن الحكم الصادر منها فى هذه الحالة يبطل

حتما إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط الحكم بمضى المدة سواء فيما يتعلق بالعقوبة او بالتعويضات ويعاد نظر الدعوى من جديد امام المحكمة اعمالا لنص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

٤. لما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة ان المتهم لم يوكل محاميا للدفاع عنه ولم يطلب تأجيل نظر الدعوى لتوكيل محام فندبت المحكمة له محاميا ترفع في الدعوى وابدى ما عن له من اوجه دفاع فيها بعد الاطلاع على اوراقها ، فإن المحكمة تكون قد وفرت له حقه في الدفاع .

٥. لما كان الحكم قد استظهر نية القتل في حق المحكوم عليه وتوافر طرفي الاقتران والارتباط في جريمة القتل بقوله " إن القصد الجنائي في جناية القتل وهو نية القتل لا يتحقق إلا إذا ثبت ان نية الجاني قد انصرفت بصفة خاصة - الى اذهلق روح المجنى عليها وان نية القتل امر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضره في نفسه واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية " ، ولما كان ذلك ، وكانت نية القتل قد توافرت في حق المتهم من اعترافه بتحقيقات النيابة ، والذي تطمئن إليه المحكمة ومما شهد به ضابط المباحث بشأن ما اجراه من تحريات من ان المتهم عندما ابصر المجنى عليها تلعب في الطريق العام وبأذنيها قرط ذهبي ولحاجته الشديد للمال واته فكرة قتلها للاستيلاء على ذلك القرط الذهبي فضممر ذلك في نفسه وقام باستدراجها الى منزل مهجور وعندما وصل إليه ادخلها فيه عنوة متويا قتلها فقام بطرحها ارضا على ظهرها وبعد ان قام بمواقعتها جنسيا قام على الفور بذبحها بأن استعمل آلة حادة من شأنها احداث الوفاة هي سكين اعددها لهذا الغرض وقد حزبها عنقها وهو موضوع قاتل لها قاصدا من ذلك ارزهاق روحها إذ لم يتركها إلا بعد ان احدث اصابتها القاتلة المبينة بتقرير الصفة التشريحية وبعد ان تأكد

من وفاتها ثم قام بوضع جثتها في جوال وألقاه بمكان العثور على الجثة ، وحيث ان ظرف الاقتران بين جناية القتل وجناية الواقعة فمن المقرر انه يتحقق مع القتل العمد اذا تقدمته او اقترنت به او تلتها جناية اخرى ويجب لتحقيقه ان يتوافر شرطان الأول هو توافر الرابطة الزمنية بين الجريمتين بحيث تكون الجنائتان وقعتا معا او متعاقبتان في فترة زمنية قصيرة والثاني هو ان تكون الجريمة الأخرى جناية ، ولما كان الثابت بالأوراق من اعتراف المتهم واقوال ضابط المباحث وتقارير الصفة التشريحية والذين تطمئن المحكمة إليهم جميعا ان المتهم بعد ان ادخل المجنى عليها الصغيرة السن المنزل المهجور محل الواقعة والذي اتوى قتلها فيه قام أول بمواقعتها جنسيا بغير رضاها بأنه طرحها ارضا على ظهرها وهددها بالسكين التي كانت معه ونحى عنها ملابسها وأوج قضيبه في فرجها ثم قام عقب ذلك مباشرة وفور اتمام فعلته بقتلها بأن ذبحها عن عنقها بذات السكين المذكورة وعلى النحو المتقدم بيانه مما يجعل هذا الظرف الاقتران متوافرا في حقه ، وحيث إنه عن رابطة السببية بين جناية القتل وجنحة السرقة فمن المقرر ان هذا الظرف يتحقق إذا كان القصد من القتل العمد هو التآهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبيها أو شركائهم على الهرب أو التخلص أو التخلص من العقوبة وذلك يتحقق بتوافر شرطان هما أولا ان يقوم بين القتل العمد والجريمة المتصلة بها رابطة السببية اى ان تكون الغاية من ارتكاب جريمة القتل هي الوصول الى احد لأهداف المذكورة سلفا والتي بينها المشرع في الجزء الثاني من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات والشرط الثاني هو ان تكون الجريمة المرتبطة جنحة ، ولما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق من اعتراف المتهم بتحقيقات النيابة ومن شهادة ضابط المباحث والتي تطمئن المحكمة الى كليهما ان المتهم لم يضم في نفسه ازهاق روح المجنى عليها وانتوى قتلها إلا بقصد الاستيلاء على قرطها الذهبي إذ انه بمجرد رؤيته لذلك القرط الذهبي والحاجته

للمال واته فكرة قتل المجنى بهدف وغاية الاستيلاء على ذلك القرط وانه لذلك الغرض قام باستدراجها الى المنزل المهجور محل الواقعة متويا قتلها والاستيلاء على قرطها المذكور وما ان انفرد بها وفرغ من موقعتها جنسيا حتى قام بذبحها بالسكين الى كانت معه وبعد ذلك استولى على قرطها الذهبى الذى كان بأذنيهما ثم قام ببيعه الى الشاهد الثالث حيث تم ضبطه بأذن شقيقته ومن ثم يكون هذا الظرف - الارتباط بين جناية القتل العمد وجنحة السرقة - متوافرا في حق المتهم . لما كان يكفى لتغليظ العقاب عملا بالمادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات ان يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد او في فترة قصيرة من الزمن وملاك الأمر في تقدير ذلك يستقل به قاضى الموضوع ، ولما كان شرط انزال العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ من قانون العقوبات هو ان يكون وقوع القتل لأحد المقاصد المبينة بها ومن بينها التأهب لفعل جنحة او تسهيلها أو ارتكابها بالفعل وعلى محكمة الموضوع في حالة ارتباط القتل بجنحة سرقة ان تبين غرض المتهم من القتل وان تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم كافيا في استظهار نية القتل ويتحقق به ظرفا الاقتران والارتباط المشددان لعقوبة القتل العمد كما هما معرفان به في القانون ، إذ اثبت الحكم مقارفة كل من جرمتى قتل المجنى عليها ومواقعتهما بغير رضائها بفعل مستقل واتمامهما على مسرح واحد وفي نفس الوقت كما اوضح رابطة السببية بين الفعل وارتكاب جنحة السرقة التى كانت الغرض المقصود منه .

٦. لما كان الأصل ان تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها دامت تقيم تقديرها على اسباب سائغة .

٧. من المقرر ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر المقدم إليها دون ان تلتزم بنذب خبر آخر ولا باعادة المأمورية الى ذات الخبر مادام استنادها الى رأى الذى انتهت اليه لا يجافى العقل والمنطق ومن ثم فلا وجه لتعيب الحكم فى هذا الخصوص .

٨. لما كان الاعتراف فى المسائل الجنائية عنصرا من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات وان سلطتها مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه فى اى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه من بعد ذلك متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

٩. لما كان يبين اعمالا لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ان الحكم المعروض قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان بها المحكوم عليه وأورد على ثبوتها فى حقه اجلة سائغة لها معينها الصحيح من الأوراق ومن شلها ان تؤدى الى ما رتبته عليها . كما ان اجراءات المحاكمة قد تمت وفقا للقانون واعمالا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية من استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل اصدار الحكم وصدوره بإجماع آراء اعضاء المحكمة وقد خلا الحكم من عيب مخالفة القانون او الخطأ فى تطبيقه او فى تأويله ، وصدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى ، ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح ان يستفيد منه المحكوم عليه على نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإنه يتعين مع قبول عرض النيابة اقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه . أولا : قتل عمدا بأن ذبحها بجسم صلب حاد (سكين) قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الاصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياته واقرنت هذه الجناية بجناية اخرى هى انه فى الزمان والمكان سالفى الذكر . أ) واقع المجنى عليها المذكورة بغير رضاها بأن استدرجها الى مكان الحادث وطرحها ارضا مههدا اياها بالسكين ونحى عنها ملابسها وأولج قضيبه بفرجها . ب) سرق القرط الذهبى المبين وصفا وقيمة بالتحقيقات المملوك للمجنى عليها سالفة الذكر ، ثانيا : احرز بغير ترخيص او مسوغ من الضرورة الحرفية او الشخصية سلاحا ايض (سكين) ، واحالته الى محكمة جنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، وادعى والد المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قررت احالة اوراق القضية الى فضيلة مفتى الجمهورية لابتداء الرأى وحددت جلسة للنطق بالحكم ، وبالجلسة المحددة قضت تلك المحكمة حضوريا عملا بالمواد ١٣ ، ٢٣٤ ، ١/٢٦٧ ، ٣١٨ من قانون العقوبات والملاذتين ١/١ ، ٢٥ مكررا/١ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٢٦ لسنة ١٩٧٩ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند رقم ١١ من الجدول رقم (١) المرفق مع اعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات وبإجماع الآراء بمعاقبة المتهم بالاعدام شنقا عما اسند إليه والزمه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ولم يقدم اسبابا لطعنه ، كما عرضت النيابة العامة القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة بالرأى طلبت فيها اقرا الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

المحكمة

من حيث ان المحكوم عليه وان قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يقدم اسبابا لطعنه فيكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا ، لما هو مقرر من ان التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به وان تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله و أن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .

ومن حيث إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بمذكرة برأيها انتهت فيها الى طلب اقرار الحكم الصادر حضوريا باعدام المحكوم عليه دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعي عرض القضية في ميعاد الستين يوما المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون المعدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بمبنى الرأي الذي تضمنه النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته ، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " أنه في يوم ابصر المتهم وشهرته الجنى عليها الطفلة تلعب في الطريق العام وبأذنيها قرط ذهبي ولحاجته الشديدة للمال فقد سولت له بنفسه باغواء من شيطانه قتل الجنى عليها للاستيلاء على قرطها الذهبي ولذلك قام باستدراجها إلى منزل مهجور وأدخلها فيه عنوة وطرحها ارضا على ظهرها وأغواه شيطانه بمواقعتها جنسيا فنحى عنها ملابسها وهددها بسكين كانت معه وأعدّها لهذا الغرض واخرج

قضية وأولجه في فرجها وعقب ذلك قام بذبحها بالسكين المذكورة تم استولى على قرطها الذهبي ووضع جثة الجنى عليها داخل جوال وإلقاه بمكان العثر على الجثته وقد قام ببيع القرط الذهبي إلى من يدعى وقد قام ببيع القرط الذهبي إلى من يدعى وقد ثبت من تقرير الصفة التشريحية أن إصابة الجنى عليه عبارة عن جرح قطعى ذبحى غائر واقع بأعلى يسار مقدم العنق وأن هذا الجرح يحدث بآلة صلبة ذات نصل حاد مثل سكين أو مطواة أو ما يشابههما كما ثبت وجود تمزق حيوى غير كامل بغشاء البكارة من اعتداء جسمى على الجنى عليها بإيلاج جزئى بفرجها قبل وفاتها ، وقد ساق الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة مستمدة من أقوال الشهود الذين أورد الحكم ذكرهم ومن اعتراف المتهم بتحقيقات النيابة ومما أثبتته تقرير الصفة التشريحية وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها من ادانة الطاعن بالجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٣، ٢٣٤، ٢٦٧، ٣١٨ من قانون العقوبات والمادتين ١/١، ٢٥ مكررا /١ ، من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند رقم ١١ من الجدول رقم ١ المرفق وانزل عليه بعد إعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات عقوبة الاعدام وهى مقررة لجريمة القتل العمد المقترن بجناية الواقعة أنشئ بغير رضائها والمرتبطة بجنحه سرقة . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم المطعون فيه قضاؤه بعقوبة الاعدام وهى تزيد عن عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التى قضى بها الحكم الغيابى ذلك بأن قاعدة عدم وجوب تسوىء مركز الطاعن لا تنطبق على الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنايات فى مواد الجنايات ذلك بأن الحكم الصادر منها فى هذه الحالة يبطل حتما إذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط الحكم بمضى المدة سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتعويضات ويعاد نظر الدعوى من جديد أمام المحكمة إعمالا لنص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المتهم لم يوكل محاميا للدفاع عنه ولم

يطلب تأجيل نظر الدعوى لتوكيل محام فندبت المحكمة له محاميا ترفع في الدعوى وأبدى ما عن له من أوجه دفاع فيها بعد الاطلاع على أوراقها فإن المحكمة تكون قد وقرت له حقه في الدفاع . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر نية القتل في حق المحكوم عليه وتوافر ظرفي الاقتران والارتباط في جريمة القتل العمد بقوله " أن القصد الجنائي في جناية القتل وهو نية القتل لا يتحقق إلا إذا ثبت أن نية الجاني قد انصرفت بصفة خاصة - إلى إزهاق روحى المجنى عليها وأن نية القتل أمر خفى لا بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتيها الجاني وتنم عما يضمرة في نفسه واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية . ولما كان ذلك، وكانت نية القتل قد توافرت في حق المتهم من اعترافه بتحقيقات النيابة ، والذي تطمئن إليه المحكمة ومما شهد به ضابط المباحث بشأن ما أجراه من تحريات من أن المتهم عندما أبصر المجنى عليها تلعب في الطريق العام وبأذنيهما قرط ذهبي ولحاجته الشديدة للمال واته فكرة قتلها للاستيلاء على ذلك القرط الذهبى فضمّر ذلك في نفسه وقام باستدراجها إلى منزل مهجور وعندما وصل إليه أدخلها فيه عنوة منتويا قتلها فقام بطرحها أرضا على ظهرها وبعد أن قام بمواقعتها جنسيا قام على الفور بذبحها بأن تستعمل آلة حادة من شأنها إحداث الوفاة هى سكين أعدها لهذا الغرض وقد حزبها عنقها وهو موضع قاتل لها قاصدا من ذلك إزهاق روحها إذ لم يتركها إلا بعد أن احدث اصابته القاتلة المينة. بتقرير الصفة التشريحية وبعد أن تأكد من وفاتها تم قام بوضع جثتها في جوال والقاء بمكان العثور على الجثة . وحيث إن ظرف الاقتران بين جناية القتل وجناية الواقعة فمن المقرر أنه يتحقق مع القتل العمد إذا تقدمته أو اقترنت به أو تلتها جنابة أخرى ويجب لتحقيقه ان يتوافر شرطان الأول هو توافر الرابطة الزمنية بين الجريمتين بحيث تكون الجنائتان وقعتا معا أو متعاقبتان في فترة زمنية قصيرة والثاني هو أن تكون الجريمة الأخرى جنابة ، ولما كان الثابت بالأوراق من اعتراف المتهم واقوال ضابط

المباحث وتقرير الصفة التشريحية والذين تطمئن المحكمة اليهم جميعا أن المتهم بعد أن أدخل الجنى عليها الصغيرة السن المتزل المهجور محل الواقعة والذي انتوى قتلها فيه قام أولا بمواقعتها جنسيا بغير رضاها بأن طرحها أرضا على ظهرها وهددها بالسكين التي كانت معه ونحى عنها ملابسها وأولج قضيبه في فرجها ثم قام عقب ذلك مباشرة وفور اتمام فعلته بقتلها بأن ذبحها من عنقها بذات السكين المذكورة وعلى النحو المتقدم بيانه مما يجعل هذا الظرف الاقتران متوافرا في حقه . وحيث إنه عن رابطة السببية بين جناية القتل وجنحة السرقة فمن المقرر أن هذا الظرف يتحقق إذا كان القصد من القتل العمد هو التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة وذلك يتحقق بتوافر شرطان هما أولا أن يقوم بين القتل العمد والجريمة المتصلة بها رابطة السببية أى ان تكون الغاية من ارتكاب جريمة القتل العمد هى الوصول إلى أحد الأهداف المذكورة سلفا والتي بينها المشرع في الجزء الثاني من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات والشرط الثانى هو أن تكون الجريمة المرتبطة جنحة . ولما ان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق من اعتراف المتهم بتحقيقات النيابة ومن شهادة ضابط المباحث والتي تطمئن المحكمة الى كليهما أن المتهم لم يضر في نفسه إزهاق روح الجنى عليها وانتوى قتلها إلا بقصد الاستيلاء على قرطها الذهبى إذ إنه بمجرد رؤيته لذلك القرط الذهبى بأذنيهما ولحاجته الشديدة للمال وانه فكرة قتل الجنى عليها بهدف وغاية الاستيلاء على ذلك القرط وأنه لذلك الغرض قام باستدراجها الى المتزل المهجور محل الواقعة منتويا قتلها والاستيلاء على قرطها المذكور وما أن انفرد بها زفرغ من مواقعتها جنسيا حتى قام بذبحها بالسكين التي كانت معه وبعد ذلك استولى على قرطها الذهبى الذى كان بأذنيهما ثم قام ببيعه الى الشاهد الثالث.....وحيث تم ضبطه بأذن تقيقه ومن ثم يكون هذا الظرف - الارتباط بين جناية القتل العمد وجنحة السرقة - متوافرا في حق المتهم . لما كان ذلك ، وكان يكفى لتغليب العقاب

عملا بالمادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات ان يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنائتان قد ارتبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن وملاك الأمر في تقدير ذلك يستقل به قاضي الموضوع ، ولما كان شرط انزال العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ من قانون العقوبات هو أن يكون وقوع القتل لأحد المقاصد المبينة بها ومن بينها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل وعلى محكمة الموضوع في حالة ارتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض المتهم من القتل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم كافيا في استظهار نية القتل وتحقق به ظرفا الاقتران والارتباط المشدد في عقوبة القتل العمد كما هما معرفان به في القانون ، إذ أثبت الحكم مقارفة كل من جرمي قتل المجنى عليها ومواقعتها بغير رضاها بفعل مستقل واتمامها على مسرح واحج وفي نفس الوقت كما أوضح رابطة السببية بين الفعل وارتكاب جنحة السرقة التي كانت الغرض المقصود منه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن أنه مصاب بعاهة في العقل ورد عليه في قوله " وحيق إنه عن الدفع بعدم سلامة قوى المتهم العقلية فالثابت بالأوراق ان المحكمة كانت قد أمرت بإيداعه مستشفى الأمراض العقلية وتم ايداعه بها وورد التقرير الطبي فيها يفيد سلامة قوى المتهم العقلية وأنه متمتع بالوعى والادراك وقت الحادث وحتى الآن ومن ثم يكون الدفع قائم على غير اساس متعينا رفضه " ، وكان الأصل ان تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على اسباب سائغة كما ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها دون أن تلتزم بنذب خبر آخر ولا بإعادة المهمة الى ذات الخبير مادام استنادها الى الرأي الذي انتهت إليه لا يجافي العقل والمنطق ، ومن ثم فلا وجه لتعيب الحكم في

هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان الاعتراف في المسائل الجنائية عنصراً من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات وان سلطتها مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه في اى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه من بعد ذلك متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، وكان الحكم قد أفصح عن اطمئنانه الى صحة هذا الاعتراف ومطابقته للحقيقة والواقع وعول عليه — ضمن ما عول — في قضائه ، وهو ما يتضمن الرد على ما اثاره دفاع الطاعن لدى محكمة الموضوع في شأن اعتراف المحكوم عليه ، فإنه يكون برئ من اى شائبة في هذا الخصوص . لما كان ما تقدم ، وكان يبين اعمالاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ان الحكم المعروض قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان بها المحكوم عليه وأورد على ثبوتها في حقه ادلة سائغة لها معينها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبها عليها ، كما ان اجراءات المحاكمة قد تمت وفقاً للقانون واعمالاً لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية من استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل اصدار الحكم وصدوره بإجماع آراء اعضاء المحكمة وقد خلا الحكم من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله ، وصدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ، ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح أن يستفيد منه المحكوم عليه على نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات فإنه يتعين مع قبول عرض النيابة إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

الطعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٦١ القضائية

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٩٥

لما كانت جريمة السرقة المنصوص عليها في المادة ٢١٨ من قانون العقوبات التي رفعت بها الدعوى الجنائية على الطاعن وجرت المحاكمة على أساسها تختلف في أركانها وعناصرها عن جريمة النصب التي دانتها المحكمة بها بمقتضى المادة ٣٣٦ من ذات القانون ، وكان التغيير الذى أجرته المحكمة فى التهمة ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة الى الطاعن مما تملك المحكمة اجراءه بغير سبق تعديل فى التهمة بل يجاوزه الى اسناد واقعة جديدة الى الطاعن والى تعديل فى التهمة نفسها لا تملكه المحكمة إلا فى أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى وبشرط تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على التعديل الجديد إذا طلب ذلك عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه سرق القرط الذهبى المملوك المبين وصفا وقيمة بالأوراق وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات ، ومحكمة جنح قسم دمياط قضت حضوريا عملا بمادة الاقحام بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاد . استأنف ومحكمة دمياط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وبحبس المتهم شهرا مع الشغل باعتبار ان ما نسب إليه هو جريمة النصب .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع ذلك بأنه ذلك دانه بجريمة النصب على الرغم من انه كان متهما بجريمة السرقة دون ان

نعني المحكمة بلفت نظر الدفاع عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية اقيمت على الطاعن عن جريمة السرقة وقد انتهى الحكم المطعون فيه الى ادانته جريمة النصب . لما كان ذلك ، وكانت جريمة السرقة المنصوص عليها في المادة ٣١٨ من قانون العقوبات التي رفعت بها الدعوى الجنائية على الطاعن وجرت المحاكمة على اساسها تختلف في أركانها وعناصرها عن جريمة النصب التي دانت المحكمة بها بمقتضى المادة ٣٣٦ من ذات القانون ، وكان التنغير الذي أجرته المحكمة في التهمة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة الى الطاعن مما تملك المحكمة اجراءه بغير مسبق تعديل في التهمة بل يجاوزه الى اسناد واقعة جديدة الى الطاعن والى تعديل في التهمة نفسها لا تملكه المحكمة إلا في اثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ويشترط تنبيه المتهم إليه ومنحه اجلا لتحضير دفاعه بناء على التعديل الجديد إذا طلب ذلك عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية إما وهى لم تفعل فإن حكمها المطعون فيه يكون قد بنى على اجراء باطل اخل بحق الطاعن في الدفاع بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة لبحث باقى ما يثيره الطاعن .

الطعن رقم ٢٠١٩٥ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٩٥

١. لما كان البين من محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن دفع بتزوير الشيك محل الاتهام بيد أن المحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف الذي دان الطاعن دون ان تعرض لما اثاره من دفاع . لما كان ذلك ، وكان هذا الدفاع يعد في خصوص الدعوى هاما وجوهريا لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسؤولية الطاعن الجنائية مما كان يتعين معه على المحكمة ان تعرض له استقلالا وأن تستظهر هذا الدفاع وان تمحص عناصره كشفا لمدى صدقه وان ترد عليه بما يدفعه إن ارتأت اطرحه اما وقد امسكت عن ذلك فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبيب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع .

٢. لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه خلص فيما اورده من اسباب الى ان المحكمة ترى في مجال تقدير العقوبة التزول عن ما قضى به الحكم المستأنف من حبس المتهم سنة مع الشغل الى الحد الوارد بمنطوق الحكم ثم جرى منطوق الحكم بالآتي : حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف والمصروفات ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه على ما تقدم بيانه أنه بعدما انتهى اليه من التزول بعقوبة الحبس المقضى بها على الطاعن طبقا لما صرح به الحكم في اسبابه لم يقض بذلك في المنطوق فإن الحكم يكون معيبا بالتخاذل ولا يغير من ذلك ما تضمنه محضر الجلسة التي انتهت بصدور الحكم المطعون فيه من ان منطوقه " قبول وتعجيل والاكتفاء بحبس المتهم ستة اشهر والمصروفات " لما هو مقرر أن ورقة الحكم هي السند الوحيد الذي يشهد بوجوده على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي اقيم عليها وان العبرة في الحكم هي بنسخته الصلية التي يحرقها

الكاتب ويوقع عليها القاضى فى ملف الدعوى وتكون المرجع فى أخذ الصورة التنفيذية وفى الطعن عليه من ذوى الشأن .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه اعطى بسوء نية شيكا لـ لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات ، ومحكمة جناح مدينة نصر قضت غيابيا عملا بمادتى الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة مائتى جنيه لوقف التنفيذ . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة ضمال القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قد شابه قصور فى التسبيب وتخاذل ذلك بأن الطاعن أثار دفاعا جوهريا بتزوير الشيك العزو إليه اصداره بيند أن المحكمة لم تعرض له فى حكمها الذى جاء متخاذلا لتناقض اسبابه مع منطوقه مما يعيبه بما يستوجب نقضه . ومن حيث إن البين من محضر الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ان الطاعن دفع بتزوير الشيك محل الاتهام بيد أن المحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف الذى دان الطاعن دون ان تعرض لما اثاره من دفاع . لما كان ذلك ، وكان هذا الدفاع يعد فى خصوص الدعوى هاما وجوهريا لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مسئولية الطاعن الجنائية مما كان يتعين معه على المحكمة ان تعرض له استقلالا وأن تستظهر هذا الدفاع وان تمحص عناصره كشفا لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه

إن ارتأت اطراحه أما وقد امسكت عن ذلك فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبب فضلا عن الاخلال بحق الدفاع . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه انه خلص فيما اورده من اسباب الى ان المحكمة ترى في مجال تقدير العقوبة التزول عن ما قضى به الحكم المستأنف من حبس المتهم سنة مع الشغل الى الحد الوارد بمنطوق الحكم ثم جرى منطوق الحكم بالآتي : حكمت المحكمة حضوره بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف والمصروفات ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه على ما تقدم بيانه انه بعد ما انتهى اليه من التزول بعقوبة الحبس المقضى بها على الطاعن طبقا لما صرح به الحكم في اسبابه لم يقض بذلك في المنطوق فإن الحكم يكون معيبا بالتخاذل ولا يغير من ذلك ما تضمنه محضر الجلسة التي انتهت بصدر الحكم المطعون فيه من ان منطوقه " قبول وتعديل والاكتفاء بحبس المتهم ستة اشهر والمصروفات " لما هو مقرر ان ورقة الحكم هي السند الوحيد الذي يشهد بوجوده على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي اقيم عليها ان العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي في ملف الدعوى وتكون المرجع في اخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن . لما كان ذلك ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن .

الطعن رقم ٦٩٥١ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٩٥

١. من المقرر ان القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقست ارتكابه الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة ، ولما كان ما اورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وادلتها يكشف عن توافر هذا القصد لديه ، وكان التحدث عن نية السرقة استقلالا في الحكم امرا غير لازم ملدامت الواقعة الجنائية كما اثبتها تفيد بذاتها ان المتهم إنما قصد من فعلته اضافة ما اختلسه الى ملكه ، وكان ما أورده الحكم في مدوناته تتوافر به جناية الشروع في السرقة ياكراه بكافة اركانها كما هي معرفة به في القانون ، وكان استخلاص نية السرقة من الأفعال التي قارفها الطاعن ، وكذا اثبات الارتباط بين السرقة والاكراه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب مادام قد استخلصها مما ينتجها حسبما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

٢. لا جدوى من النعى على الحكم بالقصور لعدم الرد على الدفع بطلان الاعتراف مادام البين من الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ومن استدلاله انه لم يستند في الإدانة الى دليل مستمد من الاعتراف المدعى بطلانه .

٣. من المقرر انه يتعين لقبول وجه الطعن ان يكون واضحا محددا .

٤. من المقرر ان تناقض الشهود في اقوالهم او اختلاف رواياتهم في بعض تفاصيلها - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من اقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .

٥. لما كان الحكم المطعون فيه - فيما اورده من بيان الواقعة - لم يشر الى احراز المضبوطات وأورد الدليل على تبوت الجريمة التي دان الطاعن بها محصلا في اقوال شهود الاثبات وتحريات الشرطة ، فيكون من غير المجدى النعى على

الحكم بعدم الرد عما اثاراه بشأن تلك الأحرار التي لم يستمد الحكم منها دليلا قبل الطاعن .

٦. لما كان النعى بالتفات الحكم عن دفاع الطاعن بتلقيق التهمة وبعدم ارتكابه الجريمة وان مرتكبها هو شخص آخر مردودا بأن نفى التهمة من اوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الشبوت التي أوردها الحكم ، هذا إلى أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من مقارفة المتهم للجريمة المسندة إليه ولا عليه ان يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

٧. لما كانت عقوبة السجن من بين العقوبات المقررة لجريمة الشروع في السرقة بإكراه طبقا لما نصت عليه المادة ٤٦ من قانون العقوبات ، وكانت المادة ١٧ من ذلك القانون التي اعمالها الحكم في حق الطاعن تبيح التزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس التي لا يجوز ان تنقص عن ثلاثة شهور ، وأنه وإن كان هذا النص يجعل التزول بالعقوبة المقررة للجريمة إلى العقوبة التي أباح التزول إليها جوازا ، إلا أنه يتعين على المحكمة إذا ما رأت أخذ المتهم بالرفقة ومعاملته طبقا للمادة ١٧ المذكورة ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة الشروع في سرقة بإكراه وذكرت في حكمها أنها رأت معاملته بالرفقة طبقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات ومع ذلك أوقعت عليه بعقوبة السجن وهي إحدى العقوبات التخيرية المقررة لهذه الجريمة طبقا للمادتين ٤٦ ، ٣١٥ من قانون العقوبات ،

فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ كان عليها أن تتزل بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس ، مما يؤذن لهذه المحكمة - لمصلحة الطاعن واعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - أن تتدخل لتصلح ما وقعت فيه محكمة الموضوع من مخالفة للقانون ولو لم يرد ذلك في اسباب الطعن .

الوقائع

أثمت النيابة العامة الطاعن بأنه . أولا : شرع في سرقة حافظة النقود المبنية وصفا بالتحقيقات وما حوته من مبالغ نقدية المملوكة لـ وكان ذلك في احدى وسائل النقل البرية بطريق الاكراه الواقع عليه بأن غافله وسلب حافظة نقوده ، ولما حاول الأخير مقاومته أشهر في وجهه سلاحا (خنجر) مهددا إياه به بقصد الفرار والإفلات بالمسروقات وقد خاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه والجريمة متلبس بها . ثانيا : أحرز بغير ترخيص سلاحا ابيض (خنجر) ، وكلن ذلك بإحدى وسائل النقل العام البرية ، واحالته الى محكمة جنايات الجيزة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ ، ٣/٤٦ ، ٣/٣١٥ من قانون العقوبات ١/١ ، ٢٥ مكررا ، ١/٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، والبند رقم ٣ من الجدول رقم (١) الملحق مع اعمال المادتين ٣٢ ، ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات لما نسب إليه ومصادرة السلاح المضبوط .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي الشروع في سرقة بإكراه واخراز سلاح ابيض قد شابه القصور في التسبب والفساد

فى الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ، ذلك انه لم يدلل على توافر اركان الجريمة التى دانه بما ولم يستظهر القصد الجنائى فى حقه وعول على اقوال شهود الاثبات رغم تناقضها ، واغفل دفعه ببطلان الاعتراف المعزى إليه بمحضر الاستدلالات لكونه وليد إكراه ، ودفاعه بانتفاء صلته بالأحرار المقدمة للنيابة العامة لاختلاف بصفة الخاتم المثبتة بمحضر الاستدلالات عنها بالتحقيقات بما يدل على ان الاتهام قد لفق له ، وانه لم يرتكب الجريمة وأن مرتكبها هو شخص آخر كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونى للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من اقوال شهود الاثبات ومن تحريات الشرطة وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان القصد الجنائى فى جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجانى وقت ارتكابه الفعل بأنه يحتلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة ، ولما كان ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى وأدلتها يكشف عن توافر هذا القصد لديه وكان التحدث عن نية السرقة استقلالاً فى الحكم امراً غير لازم مادامت الواقعة الجنائية كما اثبتها تفيد بذاتها أن المتهم إنما قصد من فعلته اضافة ما اختلسه الى ملكه ، وكان ما أورده الحكم فى مدوناته تتوافر به جنائية الشروع بإكراه بكافة اركانها كما هى معرفة به فى القانون ، وكان استخلاص نية السرقة من الأفعال التى قارفها الطاعن ، وكذا اثبات الارتباط بين السرقة والاكراه هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب مادام قد استخلصها مما ينتجها حسبما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لا جدوى من النعى على الحكم بالقصور لعدم الرد على الدفع ببطلان الاعتراف مادام البين من الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ومن استدلاله انه لم يستند فى الإدانة إلى دليل مستمد من الاعتراف المدعى ببطلانه وإنما اقام قضاءه على الدليل المستمد

من اقوال شهود الاتبات ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يضحى ولا محل له .
لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يتعين لقبول وجه الطعن
ان يكون واضحا محددا ، وكان الطاعن لم يبين في اسباب طعنه مواطن التناقض الذى
ادعى انه شاب اقوال شهود الاتبات ، فإن نعيه بهذا الوجه لا يكون مقبولا . هذا
فضلا عما هو مقرر من ان تناقض الشهود في اقوالهم او اختلاف رواياتهم في بعض
تفاصيلها - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم ولا يقدر في سلامته مادامت المحكمة
قد استخلصت الحقيقة من اقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الحال في
الدعوى المطروحة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - فيما اورده من بيان
للواقعة - لم يشر الى احراز المضبوطات وأورد الدليل على ثبوت الجريمة التى دان
الطاعن بها محصلا في اقوال شهود الاتبات وتحريات الشرطة ، فيكون من غير المجدى
النعى على الحكم بعدم الرد عما أثاره بشأن تلك الأحرار التى لم يستمد الحكم منها
جليلا قبل الطاعن . لما كان ذلك ، وكان النعى بالتفات الحكم عن دفاع الطاعن
بتلفيق التهمة وبعدم ارتكابه الجريمة وأن مرتكبها هو شخص آخر مردودا بأن نفى
التهمة من اوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا
من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم ، هذا إلى أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله
ويستقيم قضاؤه ان يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من
مقارنة المتهم الجريمة المسندة إليه ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه
لأن مفاد التفاته عنها انه اطرحها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو
أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر
الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كما تقدم
. فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا . لما كان ذلك ،
وكان البين من الحكم المطعون فيه انه انتهى الى ادانة الطاعن بجريمة الشروع في سرقة
ياكراه طبقا للمواد ٤٥ ، ٣/٤٦ ، ٣/٣١٥ من قانون العقوبات واعمل في حقه

المادة (١٧) من هذا القانون ، ثم قضى بمعاقبته بالسجن ثلاث سنوات . لما كان ذلك ، وكانت عقوبة السجن من بين العقوبات المقررة لجريمة الشروع في السرقة ياكرااته طبقا لما نصت عليه المادة ٤٦ من قانون العقوبات ، وكانت المادة ١٧ من ذلك القانون التي اعملها الحكم في حق الطاعن تبيح التزول بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس التي لا يجوز ان تنقص عن ثلاثة شهور ، وانه وإن كان هذا النص يجعل التزول بالعقوبة المقررة للجريمة الى العقوبة التي أباح التزول إليها جوازيا ، إلا أنه يتعين على المحكمة إذا ما رأت أخذ المتهم بالرفقة ومعاملته طبقا للمادة ١٧ المذكورة ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة الشروع في سرقة ياكراه وذكرت في حكمها أنها رأت معاملته بالرفقة طبقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات ومع ذلك أوقعت طبقا للمادتين ٤٦ ، ٣١٥ من قانون العقوبات ، فإنها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون إذ كان عليها أن تزل بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس ، مما يؤذن لهذه المحكمة - لمصلحة الطاعن واعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - ان تتدخل لتصلح ما وقعت فيه محكمة الموضوع من مخالفة للقانون ولو لم يرد ذلك في اسباب الطعن . لما كان ما تقدم ، فإنه ثلاث سنوات بعقوبة السجن المقضى بها وذلك بالإضافة إلى عقوبة المصادرة المحكوم بها .

الطعن رقم ٦٦٢٤ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٩٥

من المقرر ان الأصل في الاحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتستمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا ، ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة او ضمنا ولما تقتضيه العدالة الجنائية من تحويل الخصوم جميعا حقوقا متساوية من حيث تقديم الأدلة ومواجهتها ، مما غدا معه احد الأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية حق الطاعن فى مواجهة الأدلة التى تقدمها النيابة العامة اثباتا للجريمة والحق فى دحضها بأدلة النفى التى يقدمها كما ان وجود الشاهد فى السجن لا يجعل سؤاله غير ممكن ، إذ كان لزاما على المحكمة ان تنتظر احضاره منه وتسمعه فى جلسة اخرى ، وكان بوسعها ان تتخذ من جانبها كافة الوسائل الممكنة لاحضاره منه وسماع شهادته ، مادام لم يثبت تعذر الاهتداء إليه واستحالة سؤاله ، اما وأنهما لم تستجب لطلب الطاعن سماع شاهده الذى صرحت له بإعلانه فأعلنه واستمسك بسماعه فى ختام مرافعته ولم يثبت انه امتنع عليها سماعه ، فإن حكمها يكون معيبا .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه احرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (هيروين) فلا غير الأحوال المصرح بها قانونا ، واحالته الى محكمة جنايات الاسكندرية لمحاكمته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ سنة ١٩٨٩ ، والبند ٢ من القسم الأول من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول والمستبدل بالقانون الأخير مع اعمال المادة ١٧ من قانون

العقوبات بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه مائة ألف جنيه وبمصادرة المخدر المضبوط .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز جوهر مخدر قد انطوى على اخلال بحق الدفاع وعابه فساد في الاستدلال ، ذلك ان الدفاع عنه تمسك بجلسة المحاكمة بسماع شاهد نفى سبق ان علمه بناء على تصريح من المحكمة ، إلا أنها لم تجبه لطلبه واطرحته بما لا يسوغه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان المحكمة اصدرت قرارها بالتصريح للطاعن بإعلان شاهد نفى بسجنه واجلت الدعوى لجلسة وفي هذه الجلسة قال الدفاع عن الطاعن انه اعلن الشاهد ولم يحضر وقدم اعلانه والتمس احضاره من سجنه واختتم مرافعته مصرا على ضرورة سماعه بيد أن المحكمة فصلت في الدعوى في الجلسة ذاتها دون سماعه ، وقالت في حكمها انها تلتفت عما تمسك به الدفاع عن سماع شاهده ، خاصة انه لم يرشد في الاعلان عن بيانات المسجون داخل السجن ، وهذا الذى ذهب إليه الحكم فوق انه ينطوى على الاخلال بحق الدفاع يشوبه بالفساد في الاستدلال ، ذلك ان الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة في الجلسة وتستمع فيه للشهود ملدام سماعهم ممكنا ، ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذى افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا ولما تقتضيه العدالة الجنائية من تخويل الخصوم جميعا حقوقا متساوية من حيث تقديم الأدلة ومواجهتها ، مما غدا معه احد الأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية حق الطاعن في مواجهة الأدلة التى تقدمها النيابة العامة اثباتا للجريمة والحق في دحضها بأدلة النفى التى يقدمها كمد أن وجود الشاهد في السجن لا يجعل سؤاله غير ممكن ، إذ كان لزاما على المحكمة ان

تنظر احضاره منه وتسمعه في جلسة اخرى ، وكان بوسعها ان تتخذ من جانبها كافة الوسائل الممكنة لاحضاره منه وسماع شهادته ، مادام لم يثبت تعذر الاهتداء إليه واستحالة سؤاله ، أما وأنها لم تستجب لطلب الطاعن سماع شاهده الذي صرحت له بإعلانه فأعلنه واستمسك بسماعه في ختام مرفعته ولم يثبت أنه امتنع عليها بسماعه ، فإن حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٩٥

لما كانت المادة ٤٦٠ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه " لا تنفذ الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية إلا متى صارت نهائية ، ما لم يكن في القانون نص على خلاف ذلك " ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين ما إذا كانت الأحكام الصادرة ضد الطاعن واجبة النفاذ وتبيح القبض عليه حتى يصح تفتيشه فإنه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وأحالته الى محكمة جنايات طنطا لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٨ ، ٤٢ / ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبند ٥٧ من القسم الثاني من الجدول المرفق بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسين الف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار ان احرار المخدر مجرد من القصور .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة احرار جوهر مخدر بغير قصد الاتجار او التعاطي او الاستعمال الشخصي قد شابه قصور في التسبب ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع بطلان القبض والتفتيش لانعدام مبرراته لأن الأحكام الصادرة ضده لم تكن واجبة التنفيذ غير أن الحكم اطرح هذا الدفع بما لا يسوغ اطراحه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن دفع ببطلان القبض والتفتيش تأسيسا على ان الاحكام الصادرة ضده والتي قبض على الطاعن تنفيذها لم تكن واجبة النفاذ واطرحه بما مفاده ان الطاعن مطلوب القبض عليه لتنفيذ الأحكام الصادرة ضده . لما كان ذلك ، كانت المادة ٦٠ ٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه " لا تنفذ الاحكام الصادرة من المحاكم الجنائية إلا متى صارت نهائية ، ما لم يكن في القانون نص على خلاف ذلك " ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين ما اذا كانت الاحكام الصادرة ضد الطاعن واجبة النفاذ وتبيح القبض عليه حتى يصح تفتيشه . فإنه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

الطعن رقم ١٢٧٩٨ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٩٥

١. لما كانا لابين من الرجوع الى محضر جلسة المحاكمة انه قد اثبت به قول الدفاع ان الشاهدة قررت ان الحادث كان الساعة ١٢ ظهرا وان التقرير خلا من ذكر ساعة التشريح واثبت ان اللجنة كانت في دور زوال التيس الرمي وقد مضى على الوفاة يوم ووجدت المعدة خالية من طعام والدفاع مع المتهم ينازع في ميقات الحادث وقال ان زوال التيس الرمي الذي وجدت به اللجنة لا يبدأ إلا في الاثنى عشر ساعة التالية بعد الوفاة وهذا يدل على ان الوفاة كانت قبل الميقات الذي ذكرته الشاهدة بل قتل المجنى عليه في الظلام وان المنازعة جادة في التشريح بخصوص الساعة التي لم تثبت فلا بد من المحكمة ان تحقق ذلك من الطب الشرعى ، وكان قول الدفاع على نحو ما سلف يتضمن المنازعة الجادة في وقت وقوع الحادث وقد رد الحكم على هذا الدفاع بقوله " ان ما اثاره الدفاع من تشكيك في مكان وزمان الواقعة هو مجرد قول مرسل ليس بالأوراق ما يرشح لصحته او جديته وان الذى وقر في وجدان المحكمة ويقينها ان الواقعة حدثت في مكان ضبطها بمدخل منزل المجنى عليه قبل ظهر يوم الحادث " . لما كان ذلك ، وكان الدفاع الذى ابداه الطاعن في الدعوى يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بالدليل المقدم فيها والمستمد من اقوال شاهدة الاثبات وهو دفاع قد يبنى عليه - لو صح - تغير وجه الراى في الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة وهى مسألة فنية بحث - ان تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - اما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فضلا عن الاخلال بحق الدفاع ولا يرفع عنه هذا العوار ما اورده

الحكم من رد قاصر سبق بسطه لأن هذا الرد ليس من شأنه ان يواجه دفاع الطاعن باعتباره من المسائل الفنية التي لا تستطيع المحكمة بنفسها ان تشق طريقها لابتداء الرأي فيها ولا بد ان تستند فيها الى رأى فنى .

٢. لما كان وجه الطعن يتصل بالمتهم الأول - إلا أن الحكم بالنسبة له غير نهائى لصدوره عليه غيابيا فلا يمتد اليه القضاء بنقض الحكم المطعون فيه قبل الطاعن .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن - وآخر قضى ببراءته غيابيا - بأتهما " أولا : قتلا عمدا مع سبق الاصرار بأن يتا النية وعقدا العزم على قتله واعداء لهذا الغرض سلاحين ناريتين (بندقيتين آليتين) وتوجهها الى منزله وما ان فتح لهما الباب حتى بادره باطلاق عدة اعيرة نارية نحوه قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياته . ثانيا : احرز بغير ترخيص سلاحين ناريتين مششخين (بندقيتين آليتين) . ثالثا : احرزا ذخائر (عدة طلقات) مما تستعمل فى السلاحين الناريين سالفى الذكر دون ان يكون مرخصا لهما بحيازتهما او احرازهما ، واحالتهما الى محكمة جنائيات سوهاج لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بامر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا - بالنسبة للمتهم الطاعن - عملا بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات والمواد ١/١ - ٦ ، ٥/٢/٢٦ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، والبند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم (٣) الملحق بالقانون الاول مع اعماد المادتين ١٧ ، ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم الاول (الطاعن) بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبمصادرة السلاح المضبوط .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجرائم القتل العمد مع سبق الاصرار واحراز سلاح نارى وذخيرة له بغير ترخيص - قد شابه قصور فى التسبب واخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن تمسك فى دفاعه بأن المجنى عليه لم يقتل فى الساعة التى حددتها شاهدة الاثبات واستدل على ذلك بما ثبت من تقرير الصفة التشريحية من ان الجثة كانت فى دور زوال التيس الرمى وهى حالة لا يبدأ ظهورها إلا فى الساعات الاثنى عشر التالية وطلب تحقيق هذا الدفاع بمناقشة الطبيب الشرعى لتحديد ساعة الوفاة خاصة وان تقرير الصفة التشريحية قد أورد ان الوفاة مضى عليها يوم وخلا من بيان ساعة التشريح . بيد ان المحكمة اعرضت عن ذلك الطلب وردت على هذا الدفاع برد غير سائغ مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الرجوع الى محضر جلسة المحاكمة انه قد اثبت به قول الدفاع ان الشاهدة قررت ان الحادث كان الساعة ١٢ ظهرا وان التقرير خلا من ذكر ساعة التشريح واثبت ان الجثة كانت فى دور زوال التيس الرمى وقد مضى على الوفاة يوم ووجدت المعدة خالية من طعام والدفاع مع المتهم ينازع فى ميقات الحادث وقال ان زوال التيس الرمى الذى وجدت به الجثة لا يبدأ إلا فى الاثنى عشر ساعة التالية بعد الوفاة وهذا يدل على ان الوفاة كانت قبل الميقات الذى ذكرته الشاهدة بل قتل المجنى عليه فى الظلام وان المنازعة جادة فى التشريح بخصوص الساعة التى لم تثبت فلا بد من المحكمة ان تحقق ذلك من الطب الشرعى ، وكان قول الدفاع على نحو ما سلف يتضمن المنازعة الجادة فى وقت وقوع الحادث وقد رد الحكم على هذا الدفاع بقوله " ان ما اثاره الدفاع من تشكيك فى مكان وزمان الواقعة هو مجرد قول مرسل ليس بالأوراق ما يرشح لصحته او جديته وأن الذى وقر فى وجدان المحكمة ويقينها ان الواقعة حدثت فى مكان ضبطها بمدخل منزل المجنى عليه قبل ظهر يوم الحادث لما كان ذلك ، وكان الدفاع الذى ابداه الطاعن فى الدعوى

يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بالدليل المقدم فيها والمستمد من اقوال شاهدة الاثبات وهو دفاع قد ينشئ عليه - لو صح - تغير وجه الرأى فى الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة وهو تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة وهى مسألة فنية بحث - ان تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - اما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فضلا عن الاخلال بحق الدفاع ولا يرفع عنه هذا العوار ما اورده الحكم من رد قاصر سبق بسطه لأن هذا الرد ليس من شأنه ان يواجه دفاع الطاعن باعتباره من المسائل فيها الى رأى فنى . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن . لما كان ذلك ، وكان وجه الطعن سالف البيان يتصل بالمتهم الأول - إلا أن الحكم بالنسبة له غير نهائى لصدوره عليه غاييا فلا يمتد اليه القضاء بنقض الحكم المطعون فيه قبل الطاعن .

الطعن رقم ٤٦٤٩٧ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٩٥

١. لما كانت المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات إذ جرى نصها على انه " كل من دخل بيتا مسكونا او معدا للسكن او في أحد ملحقاته او سفينة مسكونة او في محل معد لحفظ المال ، وكانت هذه الأشياء في حيازة آخر قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانوني وبقي فيها بقصد ارتكاب شئ مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين او بغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه " ، وقد وردت في الباب الرابع عشر من قانون العقوبات - وهو خاس بانتهاك حرمة ملك الغير - فإن تلك المادة مع صراحة نصها ووضوح عبارتها تدل بجلاء على ان الجاني في هذه الجريمة يجب ان يكون من غير حائزي المكان او المشاركين في حيازته ، وبذلك تخرج عن نطاق تطبيق هذه المادة المنازعات المدنية بين حائزي المكان الواحد او المشاركين فيه اذا توافرت لكل منهم شروط الحيازة الجديرة بالحماية . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ان كلا من الجني عليه - المدعى بالحق المدني - والطاعنة زوجه ابيه - يقيم بالشقة موضوع النزاع منذ وفاة والد الجني عليه وزوج الطاعنة في عام ١٩٨٢ واستمرت اقامتهما بها حتى تاريخ النزاع في ١٩٨٥/٥/١٩ ومن ثم فقد توافرت كل منهما شروط الحيازة الفعلية الجديرة بالحماية ومن ثم فإن النزاع بينهما على تلك الحيازة وهو ما تمثل في منع الطاعنة للمدعى بالحق المدني من دخول الشقة لا يعدو تعرضا مدنيا لا تتوافر به اركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات سالفة الذكر ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢. لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض تحول هذه المحكمة ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه انه مبنى على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء في الدعوى الجنائية ببراءة الطاعنة مما هو منسوب إليها - خاصة وان الفعل المادى الذى قارفته الطاعنة - لا يندرج تحت أى وصف قانونى آخر يجرمه القانون .

٣. لما كان قضاء هذه المحكمة ببراءة الطاعنة اساسه هو عدم وجود جريمة في الواقعة المرفوعة عنها الدعوى الجنائية وان التزاع بين الطاعنة والمدعى بالحقوق المدنية هو نزاع مدنى يمتح فإنه يتعين القضاء في الدعوى المدنية بعد اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنة بأنها منعتمن دخول مسكنه ولسيت حيازته دون سند قانونى على النو المبين بالأوراق وطلبت عقابهما بالمادتين ٣٧٠، ٣٧٣ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنياً قبل المتهمة بأن تدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح قسم الخلفية قضت حضورياً عملاً بمادتي الاتهام بتغريم المتهمة خمسين جنيهاً وإلزامها بأن تؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . استأنفت ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بميزة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ /.....الحامى نيابة عن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض.....الخ.

المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبها بجريمة دخول مسكن بقصد منع حيازته بالقوة قد شابه القصور في التسبب والاخلال بحق الدفء ذلك أنه لم يعرض لما قدمته من مستندات تمسكت بدلائلها على انتفاء التهمة في حقها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت ضد الطاعنة بوصف أنها منعت زمن دخول مسكنه وسلب حيازته بدون سند قانوني على النحو المبين بالأوراق . وطلبت النيابة العامة معاقبتها بالمادتين ٣٧٠، ٣٧٣ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات إذ جرى نصها على أنه " كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكن أو في أحد ملحقاته أو سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال وكانت هذه الأشياء في حيازة آخر قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانوني وبقي فيا بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه " . وقد وردت في الباب الرابع عشر من قانون العقوبات . وهو خاص بانتهاك حرمة ملك الغير - فإن تلك المادة مع صراحة نصها ووضوح عباراتها تدل بجلاء على أن الجاني في هذه الجريمة يجب أن يكون من غير حائزي المكان أو المشاركين في حيازته . وبذلك تخرج عن نطاق هذه المادة المنازعات المدنية بين حائزي المكان الواحد أو المشاركين فيه إذا توافرت لكل منهم شروط الحيازة الجديرة بالحماية . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن كلا من المجنى عليه - المدعى بالحق المدني - والطاعنة زوجة أبيه - يقيم بالشقة موضوع النزاع منذ وفاة والد المجنى عليه وزوج الطاعنة في عام ١٩٨٢ واستمرت إقامتها بها حتى تاريخ النزاع في ١٩/٥/١٩٨٥ ومن ثم فقد توافرت لكل منهما شروط الحيازة الفعلية الجديرة بالحماية ومن ثم فإن النزاع بينهما

على تلك الحيازة وهو ما تمثل في منع الطائنة للمدعى بالحق المدني من دخول الشقة لا يعدو تعرضاً مدنياً لا تتوافر به أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات سالفه الذكر ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها مما هو ثابت فيه انه مبني على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء في الدعوى الجنائية ببراءة الطاعنة مما هو منسوب اليها - خاصة وأن الفعل المادى الذى قارفته الطاعنة - لا يندرج تحت أى وصف قانونى آخر يجرمه القانون - لما كان ذلك - وكان قضاء هذه المحكمة ببراءة الطاعنة أساسه هو عدم وجود جريمة في الواقعة المرفوعة عنها الدعوى الجنائية وأن النزاع بين الطاعنة والمدعى بالحقوق المدنية هو نزاع مدنى بحت فإنه يتعين القضاء في الدعوى المدنية بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها . لما كان ماتقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعنة مما هو منسوب إليها وبعدم اختصاص القضاء الجنائى بنظر الدعوى المدنية وذلك بغير حاجة لبحث باقى ما تثيره الطاعنة .

الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٩٥

١. لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون المحاماه تنص على أنه " واستثناء من الأحكام الخاصة بنظام الجلسات والجرائم التي تقع فيها المنصوص عليها في قانون المرافعات والاجراءات الجنائية إذا وقع من المحامي أثناء وجوده بالجلسة لأداء واجبه أو بسببه اخلال بنظام الجلسة أو أى أمر يستدعى محاسبته نقابيا أو جنائيا ، يأمر رئيس الجلسة بتحرير مذكرة بما حدث ويحيلها إلى النيابة العامة ويخطر القابة الفرعية المختصة بذلك" ، كما تنص الفقرة الولى من المادة ٥٠ من القانون ذاته على أنه " فى الحالات المبينه بالمادة السابقة لا يجوز القبض عل المحامى أو حبسه احتياطيا ، ولا ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بأمر من النائب العام أو من ينوب عنه من المحامين العامين الأول " . ومؤدى النصين مجتمعين أن المدعى بالحقوق المدنية لا يملك الحق فى تحريك الدعوى الجناية بطريق الادعاء المباشر بالنسبة لما يرتكبه المحامى من جرائم اثناء وجوده بالجلسة لأداء واجبه أو بسببه ، وأن المشرع قصر حق تحريك الدعوى فى هذه الحالة على النيابة العامة وحدها بشرط صدور أمر من النائب العام أو من ينوب عنه من المحامين العامين الأول .

٢. من المقرر أنه إذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المتهم من لا يملك رفعها قانونا ، فإن اتصال المحكمة بهذه الدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها ، فإن هى فعلت فإن حكمها وما بنى عليه من الاجراءات يكون معدوم الأثر ، ولا تملك المحكمة الاستثنائية إذا رفع الأمر اليها أن تتصدى لموضوعها وتفصل فيه ، بل يتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء بعدم قبول الدعوى اعتبارا بأن باب المحاكمة موصد دونها إلى أن يتوافر لها الشروط السق

فرضها المشروع لقبولها ، وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ، فيجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ، ويجوز الدفع به في أى حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ولها أن تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بغير طلب ونقض الحكم لمصلحة المتهم طبقا للحق المقرر لها بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر باقلا نون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، مادامت عناصره ثابتة في الحكم المطروح فيه بغير حاجة الى تحقيق موضوعي - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر وأجاز رفع الدعوى بطريق الادعاء المباشر على خلاف ما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ٥٠ من قانون المحاماه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية إعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض المار ذكره.

الوقائع

أقامت المدعية - بالحقوق المدنية دعواها بالطريق المباشر أمام محكمة جنح قسم الدرب الأحمر ضد الطاعن بوصف أنه أ - قذف في حقها بأن نسب إليها إرتكابها جناية تزوير في محررات رسمية . ب - سبها بأن وجه إليها الألفاظ المينة بالأوراق . ج - إعتدى عليها بما سلف باعتبارها محامية أثناء وبسبب تأديبة وظيفتها أمام هيئة المحكمة على النحو المبين بصحيفة الدعوى وطلبت عقابه بالمواد ١٧١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦ من قانون العقوبات والمادة ٥٤ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والزامه بأن يدفع لها مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض

المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة جنيه وإلزامه بأن يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيهه على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض.....الخ.

المحكمة

حيث إنه يبين من الأوراق أن المطعون ضدها الثانية - المدعية بالحقوق المدنية - أقامت الدعوى بالطريق المباشر ضد الطاعن عن جرائم السب والقذف وإهانة محامية أثناء قيامها بأعمال مهنتها وبسببها ، وطلبت معاقبته بالمواد ١٧١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦ من قانون العقوبات والمادة ٥٤ من قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، مع إلزامه بأن يؤدي إليها مائة وواحد جنيهه على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه . ومحكمة أول درجة قضت بتغريم الطاعن مائة جنيه وإلزامه بأن يؤدي إلى المدعية بالحقوق المدنية مائة وواحد جنيهه على سبيل التعويض المؤقت وخمسة جنيهاً مقابلاً لأتعاب المحاماه . استأنف ، ومحكمة ثانية درجة قضت بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا . لما كان ذلك ، وكان يبين بجلاء من الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أن الجرائم التي أَسْتَدْعَاهَا المطعون ضدها الثانية إلى الطاعن - وهو محام قد وقعت منه أثناء وجوده بالجلسة أمام إحدى الدوائر المدنية لأداء واجبه وبسببه لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون المحاماه سالف الذكر تنص على أنه " واستثناء من الأحكام الخاصة بنظام الجلسات والجرائم التي تقع فيها المنصوص عليها في قانون المرافعات والاجراءات الجنائية إذا وقع من المحامي أثناء وجوده بالجلسة لأداء واجبه أو بسببه إختلال بنظام الجلسة أو أى أمر يستدعى محاسبته نقابيا أو جنائيا ، يأمر رئيس المحكمة بتحرير مذكرة بما حدث ويحيلها إلى النيابة العامة ويخطر

النقابة الفرعية المختصة بذلك " ، كما تنص الفقرة الأولى من المادة ٥٠ من القانون ذاته على أنه " في الحالات المبينة بالمادة السابقة لا يجوز القبض على المحامي أو حبسه احتياطيا ، ولا ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بأمر من النائب العام أو من ينوب عنه من المحامين العامين الأول " . ومؤدى التصين مجتمعين أن المدعى بالحقوق المدنية لا يملك الحق في تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر بالنسبة لما يرتكبه المحامي من جرائم أثناء وجوده بالجلسة لأداء واجبه أو بسببه ، وأن المشروع قصر حق تحريك الدعوى في هذه الحالة على النيابة العامة وحدها بشرط صدور أمر من النائب العام أو من ينوب عنه من المحامين العامين الأول . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا ، فإن اتصال المحكمة بهذه الدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها ، فإن هي فعلت فإن حكمها وما بنى عليه من الاجراءات يكون معدوم الأثر ، ولا تملك المحكمة الاستئنافية إذا رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوعها وتفصل فيه ، بل يتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء بعدم قبول الدعوى اعتبارا بأن باب المحاكمة موصد دونها إلى أن يتوافر لها الشروط التي فرضها المشروع لقبولها ، وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ، فيجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ، ويجوز الدفع به في أى حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ولها ان تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بغير طلب ونقض الحكم لمصلحة المتهم طبقا للحق المقرر لها بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، مادامت عناصره ثابتة في الحكم المطعون فيه بغير حاجة الى تحقيق موضوعي - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر وأجاز رفع الدعوى بطريق الادعاء المباشر على خلاف ما تقضى به الفقرة

الأولى من المادة ٥٠ من قانون المحاماه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما
يوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية إعمالاً لنص
الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض
المر ذكره .

الطعن رقم ٦٢١٦ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٩٥

من المقرر طبقا لنص المادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية أنه لا تجوز معاقبه المتهمه بواقعة غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور ، وكان لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تستند إلى المتهمه افعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن واقعه احداث اصابات المجنى عليها التي افضت إلى موتها لم يسند إلى طاعنه ارتكابها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دأبها عنها يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وأخل بحق الطاعنه في الدفاع مما يبطله ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد اعمل نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات - وإن لم يشر اليها - وأوقع على الطاعنه عقوبة واحدة مما يدخل في نطاق العقوبة المقررة لجرمة الاشتراك في اجهاض حبلى عمدا ذلك أن الارتباط الذى يترتب عليه تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات انما يكون في حالة اتصال المحكمة بكل الجرائم المرتبطة وأن تكون مطروحة أمامها في وقت واحد ، وهو ما لم يتحقق في صورة الدعوى الراهنه.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنه وأخرى سبق الحكم عليها بأنها اشتركت مع المتهمه الأولى بطريقى الاتفاق والمساعدة في ارتكاب جريمة اسقاط حبلى عمدا بأن اتفقت معها على ذلك وساعدتها مع علمها بصفتها كطبيبه بأن اعدت لها مكان الجريمة لقيامها بإجهاض المجنى عليها سالفه البيان قدمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة واحالتها الى محكمة جنابات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢/٤٠ -

٣، ٤١، ٢٣٦/١، ٢٦١، ٢٦٣ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبتها بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات. د.
فطعت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

من حيث ان مما تنعاه الطاعنه على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبها بجريمتي الاشتراك مع أخرى في اسقاط حبلى عمدا والضرب المميت قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على اخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعنه احيلت الى محكمة الجنايات لمحاكمتها عن قهمة اسقاط حبلى عمدا ولكن الحكم انتهى الى ادنتها عن تلك الجناية وجناية الضرب المفضي الى الموت التي كانت موجهة الى المحكوم عليها الأخرى دون أن تلفت المحكمة نظر الدفاع عن الطاعنه إلى هذا التعديل الذي تضمن عناصر جديدة لم ترد في أمر الاحالة مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن امر الاحالة المقدم من النيابة العامة قد تضمن اقامة الدعوى الجنائية ضد متهمتين - جاء ترتيب الطاعنه الثانيه - اسندت فيه الى المتهمه الولي - السابق الحكم عليها - قهمتين الأولى اسقاط المجنى عليها الحبلى عمدا والثانية احداث جروح بتلك المجنى عليها افضت إلى موته، واسندت إلى المتهمه الثانيه (الطاعنه) قهمة الاشتراك مع المتهمه الأولى في ارتكاب الجريمة موضوع الاتهام الأول - اسقاط المجنى عليها - وقد جرت محاكمة الطاعنه على هذا الاساس ، وقضت محكمة الجنايات بحكمها المطعون فيه الذي يبين من الاطلاع عليه انه اثار في ديباجته الى ان التهمة الموجهة إليها هي فقط الاشتراك مع المتهمه الأولى في اسقاط المجنى عليها ثم انتهى الحكم إلى ادانتها عن هذه الجريمة وعن جريمة احداث اصابات المجنى عليها التي افضت إلى موته ، وأعمل في حقها المادتين ١٧، ٣٢ من قانون العقوبات، وإن كان قد اغفل الاشارة إلى المادة الأخيرة . لما كان ذلك ، وكان المقرر طبقاً لنص المادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية أنه لا تجوز

معاقبه المتهمة بواقعة غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور ، وكان لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تستند إلى المتهمة افعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليها لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن واقعه احداث اصابات المجنى عليها التي اقضت الى موتها لم تسند الى الطاعنه ارتكابها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دأها عنها يكون قد اخطأ في تطبيق القانون واخلل بحق الطاعنه في الدفاع مما يبطله ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد أعمل نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات . وإن لم يشر إليها - وأوقع على الطاعنه عقوبه واحدة مما يدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك في اجهاض حبلى عمدا ذلك أن الارتباط الذى يترتب عليه تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات انما يكون في حالة اتصال المحكمة بكل الجرائم المرتبطه وأن تكون مطروحة أمامها في وقت واحد وهو ما لم يتحقق في صورة الدعوى الراهنة لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون ميعيبا بما يتعين معه نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن.

الطعن رقم ١٢٩٦٧ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٩٥

الندى

١. من المقرر ان الركن الاساسى فى جريمة البلاغ الكاذب هو تعدد الكذب فى التبليغ وهذا يقتضى ان يكون المبلغ عالما علما يقينا لا بداخله اى شك فى ان الواقعة التى ابلغ بها كاذبة وان المبلغ ضله برئ منها.
٢. يشترط لتوافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة ان يكون الجانى قد اقدم على تقديم البلاغ منتويا الشؤ والاضرار بمن بلغ فى حقه مما يتعين معه ان يعنى الحكم القاضى بالادانة فى هذه الجريمة بيان هذا القصد بعنصريه.

الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعن بوصف انه ابلغ ضده كلا وبسؤ القصد بأمور لو صحت لاستوجبت عقابه بأن تقدم بالشكوبين رقمى الى جهاز المدعى الاشتراكى المقيدتين بالبلاغين رقمى حصر لتحقيق جهاز المدى العام الاشتراكى ضده بتهمة فيهما اتجاره فى النقد الاجنبى وتهريب الذهب والهيروين وتهريب امواله بأسماء اشقائه عن طريق مطار القاهرة الدولى ابان عمله ببنك فرع المطار وطلب عقابه بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدى له مبلغ ٥١ جـ على سبيل التعويض المؤقت .

المحكمة

وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة البلاغ الكاذب قد شابه القصور فى التسبب ذلك بأنه لم يدل على علمه بكذب البلاغ المقدم منه وانه كان ينوى الاضرار بالمدعى بالحقوق المدنية مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤبد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والدليل على ثبوتها في حق الطاعن بقوله بأن الثابت بالأوراق ان المتهم قد تقدم بالشكوبين رقمى الى جهاز المدعى العام الاشتراكى ضد المدعى بالحق المدنى يتهمه فيها بالاتجار فى النقد بالاتجار فى النقد الاجنبى وتهمري الذهب والهريون عن طريق مطار القاهرة الدولى اثناء عمله ببنك فرع المطار وفيها سئل بالتحقيقات التى اجراها المدعى العام الاشتراكى فقرر بأن المدعى بالحق المدنى يعمل بالاتجار فى النقد الاجنبى بالسوق السوداء وتهمري الذهب كما قرر بذلك الشاهد وما انه لم يشهد اى منهما بأن المتهم يهرب الهريون وانتهت بدورها الى حفظ الاوراق وكانت الاوراق قد خلت من ثمة دليل يثبت صحة ما ابلغ به المتهم بشكواه من ان المدعى بالحق المدنى يقوم بتهمري الهريون عن طريق مطار القاهرة الدولى وقد اقر المتهم بالتحقيقات بما بقه معرفته به من ثلاثين سنة وانه كانت توجد معاملات بما بين والديهما وقد قرر المدعى بالحق المدنى بوجود خلافات فيما بينه والمتهم ومن ثم فإنه يبين من الاوراق ان ما ابلغ به المتهم من ان المدعى بالحق المدنى يقوم بتهمري الهريون كان بلاغا كاذبا وانه كان ينتوى الكيد والاضرار به وتكون الشبهة المسندة اليه متوافرة الاركان فى حقه مما يتعين عقابه عملا بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات والمادة ٤/٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية " لما كان ذم ، وكان من المقرر أن الركن الاساسى فى جريمة البلاغ الكاذب هو تعدد الكلب فى التبليغ وهذا يقاضى ان يكون المبلغ عالما علما يقينها لا بداخله اى شك فى ان الواقعة التى ابلغ بها كاذبة وان المبلغ ضده يرى منها ، كما يشترط لتوافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة ان يكون الجنائى قد اقدم على تقديم البلاغ منتويا التسؤ و الأضرار بمن بلغ فى حقه مما يتعين معه ان يعنى الحكم القاضى بالادانة فى هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصريه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على مجرد استنتاج كذب الطاعن فى بلاغه وعلمه من ثم بهذا الكذب دون ان يدل على توافر هذا العلم ويستظهر قصد الاضرار بالمبلغ فى حقه بدليل يتجه عقلا فإنه يكون مشوبا بللقصور فى البيان بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ٨٣٣٥ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٩٥

لما كان اغفال الاطلاع على الورقة محل الجريمة عند نظر الدعوى يعيب اجراءات المحاكمة لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة اجراء جوهري من اجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الاساسى في الدعوى على اعتبار ان تلك الورقة هي الدليل الذى يجعل شواهد التزوير ، ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويضمن الى ان الورقة موضوع الدعوى هي التى دارت مرافعته عليها - الامر الذى فات المحكمة اجراءه - ولا يغير من ذلك ان يكون قد ارفق بالاوراق الصورة الشمسية للسند المدعى بتزويره لأنه - على فرض اطلاع المحكمة على تلك الصورة - لا يكفى الا في حالة فقد اصل السند المزور . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : وهو موظف عمومي (موثق بمأمورية توثيق.....) ارتكب تزويرا في محرر رسمى هو محضر التصديق على توقيعات رقم.....الصادر من مكتب توثيق.....والثبت بيع السيارة رقم.....ملاكى جيزة من.....للمتهم الثانى حال تحريره المختص بوظيفته وكان ذلك بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وبوضع امضاءات مزورة بأن اثبت خلافا للحقيقة مثول البائع امامه ووقع بتوقيع نسبه زورا الى الأخير على النحو المبين بالاوراق . واحالته الى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة

٢١٣ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات ومصادرة المحرر المزور .

فطعن الاستاذ/.....الحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة :

من حيث ان مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة تزوير محرر رسمي جاء مشوبا ببطلان في الاجراءات ، ذلك بأن المحكمة لم تطلع على السند المدعى بتزويره مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه لا يبين من محضر جلسة المحاكمة او من الحكم المطعون فيه ان المحكمة قد اطلعت على اصل السند المطعون عليه بالتزوير في حضور الخصوم في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان اغفال المحكمة الاطلاع على الورقة محل الجريمة عند نظر الدعوى يعيب اجراءات المحاكمة لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة اجراء جوهري من اجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تحييص الدليل الأساسي في الدعوى على اعتبار ان تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل شواهد التزوير ، ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويضمن الى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعته عليها - الامر الذي فات المحكمة اجراءه - ولا يغير من ذلك ان يكون قد ارفق بالارواق الصور الشمسية للسند المدعى بتزويره لأنه - على فرض اطلاع المحكمة على تلك الصورة - لا يكفي الا في حالة فقد اصل السند المزور . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ٦٣٠٣٣ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٩٥

لما كانت المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية تنص في فقرتها الثابتة على انه " يمتنع على القاضى أن يشترك فى الحكم إذا كان قد قام فى الدعوى بعمل من اعمال التحقيق او الاحالة او أن يشترك فى الحكم فى الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا منه " ، وجاء فى المذكرة الايضاحية " تعليقا على هذه المادة " أن اساس وجوب امتناع القاضى عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى او معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع ان يزن حجج الخصوم وزنا مجردا والتحقيق والاحالة فى مفهوم حكم المادة ٣٤٧ اجراءات كسبب لامتناع القاضى عن الحكم ، هو ما يجربه القاضى او يصدره فى نطاق تطبيق قانون الاجراءات الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق او الحكم . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة - تحقيقا لوجه الطعن - ان الهيئة الاستئنافية التى أصدرت الحكم المطعون فيه قد سبق لها الحكم فى الدعوى بجلسةبالغاء الحكم المستأنف - الصادر بادانة المطعون ضدها - وعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة وعدم قبول الدعوى المدنية واحالة الاوراق الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ضدها بأنها تعدت بالقول على موظف عامة (المدعية بالحقوق المدنية) ، وذلك اثناء وبسبب تأديتها لوظيفتها بالسباب والالفاظ الموضحة بالاوراق ، وطلبت عقابها بالمادة ١/١٣٣ من قانون العقوبات ، وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهمة بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جنح بولاق الدكرور قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بتغريم المتهمة مائة جنيه

والزامها بأن تؤدي للمدعية بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنفت ومحكمة الجزرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهممة ورفض الدعوى المدنية .

فطعن الاستاذ المحامى عن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أن إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضدها مما اسند إليها ورفض الدعوى المدنية قد تسلبه البطلان ، ذلك ان الهيئة التى اصدرته هى بذاتها الهيئة التى سبق وان اصدرت الحكم فى الدعوى بجلسة بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة وبعدم قبول الدعوى المدنية واحالة الأوراق الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية تنص فى فقرتها الثانية على انه " يمتنع على القاضى ان يشترك فى الحكم إذا كان قد قام فى الدعوى بعمل من اعمال التحقيق أو الاحالة أو أن يشترك فى الحكم فى الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا منه " ، وجاء فى المذكرة الإيضاحية " تعليقا على هذه المادة " أن اساس وجوب امتناع القاضى عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع ان يزن حجج الخصوم وزنا مجردا والتحقيق والاحالة فى مفهوم حكم المادة ٢٤٧ اجراءات كسب لامتناع القاضى عن الحكم ، هو ما يحريه القاضى او يصدره فى نطاق تطبيق قانون الاجراءات الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق او حكم . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة - تحقيقا لوجه الطعن -

ان الهيئة الاستئنافية التي اصدرت الحكم المطعون فيه قد سبق لها الحكم في الدعوى
بجلسة بإلغاء الحكم المستأنف - الصادر بإدانة المطعون ضدها - وبعدم قبول
الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذوى صفة وعدم قبول الدعوى المدنية واحالة
الأوراق الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا
متعين النقض والاعادة فى خصوص الدعوى المدنية ودون حاجة لبحث باقى اوجه
الطعن .

الطعن رقم ١٢٨٩٠ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٩٥

لما كان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة ان الطاعن لم يعلن اعلانا قانونيا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى بعد وقفها ، فإن الحكم الصادر برفض معارضته يكون قد جاء باطلا إذ لم يمكن المتهم من إبداء دفاعه بالجلسة التي حددت لنظر المعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي لسبب لا يدل عليه وهو نظرها في جلسة لم يعلن بها .

الوقائع

اُتِّمَّت النيابة العامة الطاعن بأنه اقام مباني على ارض زراعية دون ترخيص ، وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، ومحكمة جنح بيا قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة اشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً وغرامة عشرة آلاف جنيه والازالة . عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف ومحكمة بنى سويف الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن الاستاذ المحامي عن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إنه مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض معارضته في الحكم الغيابي الاستثنائي قد انطوى على بطلان في الاجراءات اثر فيه ، ذلك بأن الطاعن لم يعلن اعلانا صحيحا بالحضور في الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الاوراق ان الطاعن حضر بنفسه بجلسة
..... التى حددت لنظر معارضته فى الحكم الغيابى الاستثنائى الصادر ضده وقدم
دليل عذره فى التقرير بالاستئناف بعد الميعاد وطلب وقف الدعوى ، فقررت المحكمة
وقف الدعوى لحين تحديد الحيز العمرانى للقريبة ثم اعيدت الدعوى للمرافعة لجلسة
..... والتى تخلف عن حضورها ، فقضت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفى
الموضوع برفضها وتأيد الحكم الاستثنائى الغيابى المعارض فيه . لما كان ذلك ، وكان
الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لهذا الوجه من الطعن - ان
الطاعن لم يعلن اعلانا قانونيا بالجلسة التى حددت لنظر الدعوى بعد وقفها ، فإن
الحكم الصادر برفضها معارضته يكون قد جاء باطلا إذ لم يمكن المتهم من إبداء دفاعه
بالجلسة التى حددت لنظر المعارضة فى الحكم الغيابى الاستثنائى لسبب لا يدل عليه
وهو نظرها فى جلسة لم يعلن بها ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة
دون بحث باقى اوجه الطعن .

الطعن رقم ٢٩٦٤٨ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٩٥

١. من المقرر انه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بيانا كافيا فلا يكفي مجرد الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومبلغ اتساقه مع باقى الأدلة حتى يتضح وجه الاستدلاله بها .
٢. لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٦٦ من قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٢ قد نصت على انه " يحظر قيادة اية مركبة على من كان واقعا تحت تأثير خمر او مخدر " كما نصت الفقرة الثانية من ذات المادة على انه " فإذا تبين عند وقوع احدى حوادث المركبات ، أن قائد المركبة كان فى حالة سكر نتيجة تناوله خمر او مخدرا أو كان تحت تأثيرها اثناء القيادة افترض الخطأ فى جانبه الى ان يقيم الدليل على نفي خطه ، وكان الحكم المطعون فيه قد جعل من مجرد تناول الطاعن الخمر قرينة على وقوع الخطأ فى جانبه وقد استخلص ذلك من التقرير الطبى الذى لم يتضمن سوى ما بالطاعن من اصابات ، وأن رائحة الخمر تفوح من فمه دون أن يدلل - الحكم - على توافر حالة السكر فى حقه والى لا يكتفى فيها بالرائحة ولا تصلح حاسة الشم للتوصل إليها - فليس هناك تلازم دائما بين تناول الخمر او المخدر وحالة السكر فقد توافر الاولى دون الثانية ، والقانون لم يقم قرينة افتراض الخطأ فى حق قائد المركبة على مجرد تناول الخمر او المخدر اللذان تنبعث منهما الرائحة وإنما على توافر حالة السكر الناتجة عنهما وكونه تحت لا تأثيرها اثناء القيادة . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يستظهر توافر حالة السكر ويورد الدليل عليها فى جانب الطاعن فإنه يكون معيبا بالقصور .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه : (١) تسبب خطأ في إصابة
وكان ذلك ناشئا عن إهماله ورعونته ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة
ينجم عنها خطر فصادم سيارة المجنى عليه وأحدث إصابته الموصوفة بالتقرير الطبي
المرفق . (٢) قاد سيارة وهو في حالة سكر . (٣) تسبب بإهماله في اتلاف سيارة المجنى
عليه سالف الذكر ، وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٤٤ ، ٦/٣٧٨ من قانون العقوبات
والمواد ١ ، ٣ ، ٤ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ من القانون رقم ٦٦
لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ، وادعى المجنى عليه مدنيا
قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جناح
قصر النيل قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة
مائتي جنيه لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين
جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية -
بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد
الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الإصابة
الخطأ وقيادة سيارة وهو في حالة سكر والتسبب بإهمال في اتلاف سيارة المجنى عليه
قد شابه قصور في التسبب ذلك بأن الحكم اقام قضاءه على افتراض الخطأ في جانيه
استنادا الى قيادته السيارة وهو في حالة سكر دون ان يورد الدليل على توافر هذه
الحالة في جانبه مما يعيبه بما يسوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم
المطعون فيه انه خلص الى ادانة الطاعن في قوله " ان المحكمة تطمئن الى التقريرين

الطبيين الصادرين فور توقيع الكشف الطبى للمتهمين ومن ثم فقد حُقق الخطأ فى جانبهما عملاً بالمادة ٢/٦٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ وقج تأيد خطأ المتهمين من المعاينة واصطدام كلاهما بالآخر رغم خلل الشارع من المارة . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٦٦ من قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ قد نصت على انه " يحظر قيادة أية مركبة على من كان واقفاً تحت تأثير خمر او مخدر " كما نصت الفقرة الثانية من ذات المادة على انه " فإذا تبين عند وقوع احدى حوادث المركبات ، أن قائد المركبة كان فى حالة سكر نتيجة تناوله خمر او مخدراً أو كان تحت تأثيرها أثناء القيادة افترض الخطأ فى جانبه إلى أن يقيم الدليل على نفي خطئه " لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التى تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها فى الحكم بياناً كافياً . فلا يكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغى سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية بين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتساقه مع باقى الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جعل من مجرد تناول الطاعن الخمر قرينة على وقوع الخطأ فى جانبه وقد استخلص ذلك من التقرير الطبى الذى لم يتضمن سوى ما بالطاعن من اصابات ، وأن رائحة الخمر تفوح من فمه ، دون ان يدلل - الحكم - على توافر حالة السكر فى حقه والتى لا يكتفى فيها بالرائحة ولا تصلح حاسة الشم للتوصل إليها . فليس هناك تلازم دائماً بين تناول الخمر أو المخدر وحالة السكر فقد تتوافر الأولى دون النية ، والقانون لم يقم قرينة افتراض الخطأ فى حق قائد المركبة على مجرد تناول الخمر أو المخدر اللذان تنبعث منهما الرائحة وإنما على توافر حالة السكر الناتجة عنهما وكونه تحت تأثيرها أثناء القيادة . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يستظهر توافر حالة السكر ويورد الدليل عليها فى جانب الطاعن فإنه يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

الطعن رقم ٣٨٧٤ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٥ من يونية سنة ١٩٩٥

١. من المقرر ان الملاحظة المقصودة - كظرف مشدد في جريمة هتك العرض التي عنها المشرع في المادتين ٢/٢٦٧ ، ١/٢٦٨ من قانون العقوبات - هي أن يتولى الجاني مراعاة سلوك المجنى عليه ورقابته وملاحظة شئونه وتهذيب وتوجيه سلوكه ، ملحوظا في ذلك حاجة المجنى عليه الى تلك الملاحظة مع قيام مسئولية المكلف بها عند التقصير في مباشرة مهام مسئوليته في الملاحظة ، فلا تتحقق الملاحظة بمجرد الرعاية أو العناية العابرة او المؤقتة التي يفرضها على المتهم دون ان يتحقق بها الاشراف على سلوك المجنى عليه ومراقبته . لما كان ذلك ، وكان مجرد قيام الطاعن - كفى اشعة - بالتقاط صور اشعة للمجنى عليها حسبما تقتضيه طبيعة عمله لا يتحقق به معنى الملاحظة التي عنها المشرع كظرف مشدد في جريمة هتك العرض خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد عابه الخطأ في تطبيق القانون الذي اسلسه الى الفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه .

٢. لما كان الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن بحث وتقدير توافر أو عدم توافر ما إذا كان الطاعن له سلطة فعلية على المجنى عليها والتي يتحقق بها الظرف المشدد المنصوص عليه بالمادتين سالفتي الذكر - والذي ترشح له الواقعة - فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالاعادة بغير حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

الوقائع

أهت النيابة العامة الطاعن بأنه هتك عرض بالقوة بأن باغتيا وامسك بشديها واجزاء اخرى من جسدها رغما عنها حال كونه من المتولين ملاحظتها ، واحالته الى محكمة جنابات المنيا لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين

بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ٢/٢٦٧ ، ٢٦٨/١-٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات .
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث ان مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة هتك العرض بالقوة قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم دانه وشدد العقاب عليه عملا بالمادتين ٢/٢٦٧ ، ٢٦٨/١-٢ من قانون العقوبات استنادا الى انه يتولى ملاحظة الجنى عليها في حين ان هذا الظرف المشدد لا يتوافر في حقه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه ان الجنى عليها كانت تشكو من عدم الانجاب فأحالتها الطبيب المعالج الى مستشفى لاجراء اشعة على منطقة الرحم ، واستدعيت الى حجرة الأشعة حيث وجدت الطاعن الذى يعمل كفى اشعة وأمرها بخلع ملابسها والاستلقاء على ظهرها فوق المنضدة المخصصة ولما فعلت ذلك عبث الطاعن بيديه في ثديها ورقبتها وامتدت يديه الى مواضع اخرى من جسدها قاصدا من ذلك هتم عرضها ، كما مال عليها محاولا تقبيلها فنهرته وارتدت ملابسها وغادرت غرفة الأشعة ، ودلل الحكم على توافر ظرف تولى ملاحظة الطاعن الجنى عليها في قوله " وإذ ثبت ان المتهم يعمل فى اشعة لمستشفى وأن الجنى عليها مريضة محتجزة بالمستشفى فمن ثم يعد ممن يتولون ملاحظتها بحكم تبعيته للطبيب المعالج المختص فيما تقتضيه اعمال وظيفته ، ومن ثم حق تشديد العقاب على فعلته وفق نص الفقرة الثانية من المادة ٢٦٨ عقوبات . لما كان ذلك ، وكانت الملاحظة المقصودة - كظرف مشدد في جريمة هتك العرض التى عنها المشرع فى المادتين ٢/٢٦٧ ، ٢٦٨/١ من قانون العقوبات - هى ان يتولى الجانى مراعاة سلوك الجنى عليه ورقابته وملاحظة شئونه وتهذيب وتوجيه سلوكه ، ملحوظا فى ذلك حاجة

المنجني عليه الى تلك الملاحظة مع قيام مسؤولية المكلف بما عند التقصير في مباشرة
مهمته مسؤوليته في الملاحظة ، في تتحقق الملاحظة بمجرد الرعاية او العناية العابرة او
المؤقتة التي يفرضها على المتهم دون ان يتحقق بها الاشراف على سلوك المنجني عليه
ومراقبته . لما كان ذلك ، وكان مجرد قيام الطاعن - كفى اشعة - بالتقاط صور
اشعة للمجني عليها حسبما تقتضيه طبيعة عمله لا يتحقق به معنى الملاحظة التي عنها
المشرع كظرف مشدد في جريمة هتك العرض خلافا لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه
، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد عابه الخطأ في تطبيق القانون
الذي اسلسه الى الفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد
حجب محكمة الموضوع عن بحث وتقدير توافر أو عدم توافر ما إذا كان الطاعن له
سلطة فعلية على المنجني عليها والتي يتحقق بها الظرف المشدد المنصوص عليه بالمادتين
سالفتي الذكر - والذي ترشح له الواقعة - فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا
بالاعادة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

الطعن رقم ١٩٨٦١ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٥ من يونية سنة ١٩٩٥

١. لما كان المحكوم عليهما وإن قررا بالطعن على الحكم في الميعاد إلا أنهما لم يقدموا أسبابا لطعنهما . لما كان ذلك ، وكان التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحدة إجرائية واحدة لا يقوم فيه أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول طعنهما شكلا .

٢. لما كانت النيابة العامة وإن عرضت القضية على محكمة النقض دون اثبات تاريخ ذلك بحيث يستدل على أنه روعي في عرضها الميعاد المقرر بالمادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتستبين من نفسها دون أن تنقيد بالرأى الذى انتهت إليه النيابة في عرضها ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ويستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد أو بعد فواته ومن ثم يتعين قبوله.

٣. من المقرر إن المادتين ٦٧ من الدستور ، ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبتا تعيين محام لكل متهم في جنائية تحال إلى محكمة الجنايات ما لم يكن قد وكل محاميا للدفاع عنه . وكانت المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محاكم الجنايات . لما كان ما تقدم بيانه ، وكانت هذه المحكمة لم تقف على صحيح أمر قيد الأستاذ المحامي أمام المحاكم الابتدائية وما يعلوها حتى يستقيم القول بأن حضوره إجراءات

المحاكمة ومرافعته عن المحكوم عليه قد تم صحيحا ، وإذ غلب الظن على الأوراق في هذا الشأن ، وكان يتعين حتى تكون إجراءات المحاكمة قد تمت صحيحة أن يكون القطع في صحة هذا الأمر قائم ولا تحوطه شكوك ولا ريب لأنه يتعلق بضمانه أوردها الدستور وعينها المشرع تحديدا في المادتين ٢١٤، ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية - ولا ينال من ذلك القول بأن الأصل في الأحكام أن تكون الإجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى إعمالا للمادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . إذ أن مناط ذلك أن تكون تلك الإجراءات مذكورة في محضر الجلسة أو الحكم . وهو ما خلا كل منهما من بيان قيد المحامي الذي تولى المرافعة عن المحكوم عليه بالاعدام مما يصم إجراءات المحكمة بالبطلان .

٤ . من المقرر إن المادة ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه " مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الاعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ ، ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية كانت أم شكلية وتقضى بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بحدود أوجه الطعن - إن وجد - أو مبنى الرأى الذى تعرض به النيابة العامة تلك القضايا وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه . لما كان ذلك ، وكان البطلان الذى انطوى عليه الحكم يندرج تحت حكم

الثانية من المادة ٣٥ التى أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ وكانت المادة ٤٦ من القانون ذاته قد أوجبت على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم إذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل فإنه يتعين الحكم المطعون فيه بالنسبة المحكوم عليه بالاعدام والمحكوم عليه الآخر الذى لم يقبل طعنه لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما قتلا..... غمدا مع سبق الاصرار بأن عقدا العزم على قتلها وانمالا عليها ضربا بيدهما قاصدين من ذلك قتلها فحدثا بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أهما فى الزمان والمكان سالفى الذكر واقعا المجنى عليها بغير رضاها وقد أرتكبا الجناية الأولى بغية تسهيل ارتكابهما سرقة الأشياء المينة القيمة والوصف بالأوراق المملوكة للمجنى عليها سالفة الذكر. واحالتهم الى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الأحالة . والمحكمة المذكورة قررت بجلسة..... احالة أوراق القضية إلى مفتى الجمهورية لإبداء رأى بالنسبة للمتهم الأول وحددت جلسة..... للنطق بالحكم بالنسبة للمتهمين وبالجلسة المحددة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٤، ٢٦٧/١، ٣١٧/١، ٤، ٥ من قانون العقوبات أولا : وباجتماع الآراء بمعاقبة المتهم الأول..... بالاعدام ثانيا : بمعاقبة المتهم الثانى..... بالأشغال الشاقة المؤبدة باعتبار أن جناية القتل بالنسبة للمتهم الأول بجناية الواقعة أنشئ بغير رضاها وارتكب لتسهيل جنحة سرقة .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض كما عرضت النيابة العامة القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها انتهت فيها إلى طلب إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه الأول..... الخ.

المحكمة

من حيث إن المحكوم عليهما وإن قرار بالطعن على الحكم في الميعاد إلا أنهما لم يقدموا أسبابا لطعنهما . لما كان ذلك ، وكان التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحدة إجرائية واحدة لا يقوم فيه أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول طعنهما شكلا.

ومن حيث إن النيابة العامة عرضت القضية على محكمة النقض دون إثبات تاريخ ذلك بحيث يستدل على أنه روعي في عرضها الميعاد المقرر بالمادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يترتب عليه عدم قبول عر النيابة بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتستبين من نفسها دون أن تتقيد بالرأى الذى انتهت إليه النيابة في عرضها ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ويستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد أو بعد قواته ومن ثم يتعين قبوله .

ومن حيث إن الثابت من الاطلاع على محاضر الجلسات أن المحكوم عليه الأول - المقضى باعدامه - لم يوكل محاميا للدفاع عنه وانتدبت له المحكمة الأستاذ للدفاع عنه إلا أنه أوكل عنه الأستاذ المحامى والذى حضر إجراءات المحاكمة وقام بالدفاع عن المحكوم عليه - إلا أن المحكمة لم تقف على صحة أمر قيده أمام المحاكم الابتدائية وما يعلوها رغم تكرار الكتاب إلى نقابة المحامين في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكانت المادتان ٦٧ من الدستور ، ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبتا تعيين محام لكل متهم في جناية تحال إلى محكمة الجنايات ما لم يكن قد وكل محاميا للدفاع عنه ، وكانت المادة ٣٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية تقضى بأن المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم

الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محاكم الجنايات . لما كان ما تقدم بيانه ، وكانت هذه المحكمة لم تقف على صحيح أمر قيد الأستاذ/.....المحلمى أمام المحاكم الابتدائية وما يعلوها حتى يستقيم القول بأن حضوره إجراءات المحاكمة ومرافعته عن المحكوم عليه قد تم صحيحا . وإذ غلب الظن على الأوراق في هذا الشأن ، وكان يتعين حتى تكون إجراءات المحاكمة قد تمت صحيحة أن يكون القطع في صحة هذا الأمر قائم ولا تحوطه شكوك ولا ريب لأنه يتعلق بضمانات أوردها الدستور وعينها المشرع تحديدا في المادتين ٢١٤، ٣٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية ولا ينال من ذلك في الأحكام ان تكون الاجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى إعمالا للمادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إذ أن مناط ذلك أن تكون تلك الاجراءات مذكورة في محضر الجلسة أو الحكم وهو ما خلا كل منهما من بيان قيد المحامي الذى تولى المرافعة عن المحكوم عليه بالاعدام مما يصم إجراءات المحاكمة بالبطلان . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه " مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادرا حضوريا بالاعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك فى الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقا ، لما هو مقرر بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ ، ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية كانت أن شكلية وتقضى بنقض الحكم فى أية حالة من حالات الخطأ فى القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة فى ذلك يحدود من أوجه الطعن - إن وجد - أو مبنى الرأى الذى تعرض به النيابة العامة تلك القضايا وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم

٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه . لما كان ذلك ، وكان البطلان الذى انطوى عليه الحكم يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥ التى أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ وكانت المادة ٤٦ من القانون ذاته قد أوجبت على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم إذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للمحكوم عليه بالاعدام والمحكوم عليه الآخر الذى لم يقبل لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

الطعن رقم ٤٦٥٨١ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٧ من يونية سنة ١٩٩٥

الشارع بوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الاسباب التي بنى عليها والا كان باطلا ، والمواد بالتسبيب المعتبر تحديد الاسانيد والحجج الجزئى هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون هو لكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به " أما تحرير مُدونات الحكم بخط مقرر أو افراغه فى عبارات عامة معماه ، أو وضعه فى صورة مجهلة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من استجاب تسبيب الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق على الواقع كما صار اثباتها بالحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها " أقامت بناء بدون ترخيص (٢) أقامت بناء غير مطابق للأصول الفنية والمواصفات العامة . وطلبت عقابهما بالمواد ١، ٢، ٤، ١١، ٢٢ مكرر، ٢٣، ٢٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ . ومحكمة جناح البلديه بالقاهرة قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهمه أربعة الاف جنيه وتصحيح الأعمال المخالفة عارضت المحكوم عليها - وقضى فى معارضتها بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المعارض فيه . أستاذف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية " بهيئة استئنافية" قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع اعفاء المتهمه من الغرامه والتأيد فيما عدا ذلك . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

ومن حيث ان مما تنعاه النيابة الطاعنه على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمته أقامه بناء بدون ترخيص وغير مطابق للاحوال الفنية قد شابه بطلان ذلك بأنه اعتنق أسباب الحكم الابتدائي رغم خلوه من الأسباب. لوضعها في عبارات غير مقرؤه وذلك مما يعيب ويستوجب نقضه .

ومن حيث أنه يبين من مطالعه الحكم الابتدائي - الذى أحال اليه الحكم المطعون فيه . أن أغلب أسبابه غير مقرؤه وأن عبارات عديده منها يكتنفها الابهام في غير اتصال المؤدى الى معنى مفهوم .

لما كان ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحديد الاسانيد والحجج الجزئى هو عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون هو لكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلى مفصل بحيث استطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به علما تحرير مدونات الحكم بخط غير مقرؤه أو افراغه في عبارات عامة معماه ، أو وضعه في صورة مجهلة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من استجاب تسبيب الاحكام ولا يمكن محكمة القفص من مراقبة صحة التطبيق على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المذكور قد خلا فعلا من أسبابه لا ستحاله قراءتها ، وكانت ورقة الحكم من الاوراق الرسمية التى يجب أن تحمل أسبابا والا بطلت لفقدتها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، وإذ كانت هذه الورقة هى السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به وبناء على الاسباب التى بم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لا ستحالة اسناده الى أهل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه ثبت لأسبابه ومنطوقه . لما كان ذلك ، فإن الحكم الابتدائي يكون مشوبا بالبطلان الذى يستطيل الى الحكم المطعون فيه الذى اعتنق أسبابه - مقتصرافيا أضافه - على بيان عله اعفاء المطعون ضده من الغرامه المفضى بها ابتدائيا ، دون ان ينشئ لنفسه اسبابا جديده .

لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حله الى بحث سائر اوجه الطعن.

الطعن رقم ٢٩١٩٦ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١١ من يونية سنة ١٩٩٥

من المقرر أنه إذا بنيت براءة المبلغ على انتفاء أى ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب فينبغى بحث مدى توافر الخطأ المدنى المستوجب للتعويض من عدمه فى واقعة التبليغ ذاتها ، فالتبليغ خطأ مدنى يستوجب التعويض إذا كان صادرا من قبيل التسرع فى الاتهام أو بقصد التعريض بالمبلغ ضده والإساءة إلى سمعته أو فى القليل عن رعونة وعدم تبصر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه ببراءة المطعون ضدهما من جريمة البلاغ الكاذب إلى عدم توافر القصد الجنائى إذ لم يتوافر هذا القصد من علم يكذب الوقائع المبلغ بها ونية الاضرار بالمجنى عليه دون أن يستظهر ما إذا كان هناك خطأ مدنى ضار يستوجب مساءلة المطعون ضدهما بالتعويض عنه أولا فإنه يكون معيبا .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جناح قسم العجوزة ضد المطعون ضدهما بوصف أنهما أولا : قاما بسبه وقذفه على النحو المبين بالأوراق . ثانيا : أبلغا كذبا ضده على النحو الوارد بالأوراق . وطلب عقابهما بالمواد ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥ من قانون العقوبات والزامهما بأن يدفعوا له مبلغ مائه وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا اعتباريا أولا : عملا بالمادة ٣٠٤/١ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية فى جريمة القذف . ثانيا : وعملا بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين مائة جنيه فى جريمة البلاغ الكاذب والزامهما بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنفا ومحكمة الجيزة الابتدائية -

بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية .

فطعن الأستاذ /.....المحامى نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن - المدعى بالحق المدني - على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهما من تهمة البلاغ الكاذب لانتفاء سوء القصد ونية الاضرار بالطاعن ورتب على ذلك رفض دعواه المدنية قد اخطأ في تطبيق القانون ذلك أن تبليغيهما في حقه بالعرض في الحيازة أو السرقة إنما صدر منهما عن تسرع وعدم ترو الأمر الذى كان يتعين معه القضاء له بالتعويض على هذا الأساس ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه من المقرر أنه إذا بنيت براءة المبلغ على انتفاء أى ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب فينبغى بحث مدى توافر الخطأ المدني المستوجب للتعويض من عدمه في واقعة التبليغ ذاتها فالتبليغ خطأ مدنى يستوجب التعويض إذا كان صادرا من قبيل التسرع في الاتهام أو بقصد العريض بالمبلغ ضده والإساءة إلى سمعته أو في القليل عن رعونة وعدم تبصر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه ببراءة المطعون ضدهما من جريمة البلاغ الكاذب إلى عدم توافر القصد الجنائى إذ لم يتوافر هذا القصد من علم بكذب الوقائع المبلغ بها ونية الاضرار بالمجنى عليه دون أن يستظهر ما إذا كان هناك خطأ مدنى ضار يستوجب مساءلة المطعون ضدهما - بالتعويض عنه أو لا فإنه يكون معيبا بما يتعين معه نقضه في خصوص الدعوى المدنية والاحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

الطعن رقم ٣٠٣٤٧ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١٢ من يونية سنة ١٩٩٥

لما كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء - المعدل - قد نص فى الفقرة الأولى من المادة السادسة على أنه " تتولى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم فحص طلب الترخيص ومرفقاته والبت فيه خلال مدة لا تزيد على ستين يوما من تاريخ تقديمه "....." كما جرى نص الفقرة الأولى من المادة السابعة من ذلك القانون على أن " يعتبر بمثابة موافقة على طلب الترخيص ، انقضاء المدة المحددة للبت فيه دون صدور قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم برفضه أو طلب استيفاء بعض البيانات أو المستندات أو المرفقات اللازمة أو إدخال تعديلات أو تصحيحات على الرسومات، لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة أن الطاعن قدم خطابا من الوحدة المحلية يفيد أن الجهة الادارية لم تبت فى طلب الترخيص المقدم منه خلال ستين يوما ، ورغم ذلك فقد صدر الحكم المطعون فيه مؤيدا للحكم الابتدائى لأسبابه دون أن يعرض لدفاع الطاعن المشار إليه . وكان ما أثاره الطاعن هو دفاع جوهرى ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتفت إلى هذا الدفاع إيرادا له أو وردا عليه فإنه يكون مشوبا بعيب القصور والاخلال بحق الدفاع.

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أقام بناء بغير ترخيص من الجهة المختصة بشئون التنظيم . وطلبت عقابه بالمواد ١، ٢، ٤، ٩، ٢٠، ٢٢ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل . ومحكمة جناح قلين قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ثلاثين جنيها لاييقاف التنفيذ وتغريمه مبلغ ٣٠٠، ٧٤٧٢ جنيها لصالح الخزانة العامة وضعف الرسوم المقررة استأنف ومحكمة كفر الشيخ

الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع .
برفضه وتأيد الحكم المستأنف والایقاف لعقوبة الحبس فقط.

فطعن الأستاذ المحامي عن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم
عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إقامة بناء
بدون ترخيص قد شابه القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع ذلك أن الطاعن
قدم بجلسة ما يفيد تقديمه طلب الترخيص للجهة الادارية وأن الطلب لم
يبت فيه خلال ستين يوما مما يعتبر معه ذلك موافقة على طلب الترخيص استنادا
للمادة السابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بيد أن المحكمة لم ترد على هذا
الدفاع مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم
أعمال البناء - المعدل - قد نص في الفقرة الأولى من المادة السادسة على أنه " تتولى
الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم فحص طلب الترخيص ومرفقاته والبت فيه
خلال مدة لا تزيد على ستين يوما من تاريخ تقديمه " كما جرى نص الفقرة
الأولى من المادة السابعة من ذلك القانون على أن " يعتبر بمثابة موافقة على طلب
الترخيص ، انقضاء المدة المحددة للبت فيه دون صدور قرار مسبب من الجهة الادارية
المختصة بشئون التنظيم برفضه أو طلب استيفاء بعض البيانات أو المستندات أو
المرفقات اللازمة أو إدخال تعديلات أو تصحيحات على الرسومات " لما كان
ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة أن الطاعن قدم خطابا
من الوحدة المحلية يفيد أن الجهة الادارية لم تبت في طلب الترخيص المقدم منه خلال
ستين يوما ، ورغم ذلك فقد صدر الحكم المطعون فيه مؤيدا للحكم الابتدائي لأسبابه
دون أن يعرض للدفاع الطاعن المشار إليه ، وكان ما أثاره الطاعن هو دفاع جوهري
، وكان الحكم المطعون في لم يلتفت إلى هذا الدفاع إيرادا له أو ردا عليه فإنه يكون
مشوبا يعيب القصور والاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة إلى
بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ٣٠٦٥٦ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١٤ من يونية سنة ١٩٩٥

المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به اركان الجريمة التي دان المتهم بها والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها و سلامة ما خذها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قصرا

الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر امام محكمة جنحمركز ملوىضد الطاعن بوصف انهاعطى بسوء نية شيكا مسحوبا على بكلا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا اعتبارياعملا بمادتي الاقحام بحبس المتهم سنه مع الشغل وكفاله مائتي جنية لوقف التنفيذ والزامه بأن للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت

استأنف ومحكمة- هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض.

المحكمة

ومن حيث ان مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه انه دانه بجريمة اعطى شيك لا يقابله رصيد قد شابه قصور في التسبب ذلك بانه لم يبين الواقعة وادلتها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه واقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله :-
وحيث ان المدعى بالحق المدني اقام دعواه عن طريق الادعاء المدني بصحيفة اودعها هذه المحكمة بتاريخ واعلنت المتهم بتاريخ وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً مما جاء بعريضة الدعوى المؤيده بالشيك المرفق سند الدعوى ومن ثم يتعين عقابه عملاً بالمادة ٤ / ٣٠ أ.ج لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به اركان الجريمة التي دان المتهم بها والظروف الى وقعت فيها والادلة التي استخلصتها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه - على السياق المتقدم - قد اكتفى في بيان الواقعة وادلتها بالاحالة الى عريضة الدعوى دون بيان مضمونها ووجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية في حق المتهم واغفل بحيث امر رصيد الطاعن في الصرف وجودا او عدما واستيفاء شرائطه ، واطلق القول بثبوت التهمة في عبارات مجملة مبهمة ، فإنه يكون معيبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث الوجه الآخر من الطعن مع التزام المطعون ضده المصاريف المدنية.

الطعن رقم ٥٧٣١ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٥ من يوليو سنة ١٩٩٥

١. من المقرر أن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة التي دان الطاعن بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها منه .
٢. لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة ان المحكمة قضت الحرز المحتوى على المحررات المزورة في حضور الطاعنين والمدافعين عنهم ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد يكون غير سديد .
٣. من المقرر انه لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد اقوال الشهود الى ما أورده من اقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .
٤. من المقرر ان القانون لم يرتب البطلان على مجرد عدم توقيع كاتب التحقيق على محضره بل انه يعون له قوامه القانوني بتوقيع عضو النيابة المحقق .
٥. من المقرر ان الطلب الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان المقصود به اثاره الشبهة في الدليل الذى اطمأنت إليه المحكمة ، فإنه يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته .
٦. من المقرر ان طاعة الرئيس بمقتضى المادة ٦٣ من قانون العقوبات لا تمتد بأى حال الى ارتكاب الجرائم ، وانه ليس على المرءوس ان يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو ان القانون يعاقب عليه ، ومن ثم فإن تمسك الطاعنين الثالث والرابع الاحتماء بحكم المادة المذكورة في مجال ارتكابهما لجريعتي التزوير في محررات رسمية والاشتراك فيه اطاعة منهما لأوامر رئيسهما - على

فرض حصوله - يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان وبعيدا عن محجة الصواب مما لا يستأهل من احكامه ردا ، هذا فضلا عن انه لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنين قد اثارا هذا الدفاع فلا يكون لهما النعى على المحكمة قعودها عن تناول دفاع لم يثره امامها .

٧. كما لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة ان أيا من الطاعنين أو المدافع عنهما قد اثار شيئا بشأن بطلان امر الاحالة وكان هذا الأمر اجراءات سابقا على المحاكمة ، فإنه لا يقبل من الطاعنين اثاره امر بطلانه لأول مرة امام محكمة النقض مادام انهم لم يدفعوا به امام محكمة الموضوع .

٨. من المقرر ان تنفيذ الطاعن السابع للعقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها عليه بعد وقوع جريمة الهروب - بفرض حصوله - لا ينفي هذه الجريمة ولا المسؤولية عنها . ٩. كما كانت المادة ١٣٨ من قانون العقوبات إذ نصت على ان " كل انسان قبض عليه قانونا فهرب يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا لا تتجاوز مائتي جنيه - فإذا كان صادرا على المتهم امر بالقبض عليه وايداعه في السجن وكان محكوما عليه بالحبس أو بعقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى وتتعدد العقوبات إذا كان الهرب في إحدى الحالتين السابقتين مصحوبا بالقوة أو بجريمة أخرى . فقد دلت في صريح عبارتها وواضح دلالتها على ان الشارع قد استثنى من الخضوع لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات جريمة هرب المقبوض عليهم إذا كان الهرب مصحوبا بالقوة أو بجريمة أخرى فتتعدد العقوبات على الرغم من ارتباط ووحدة الغرض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن السابع بجريمة الهرب بعد القبض عليه قانونا وكانت جريمة الهرب مصحوبة بجريمة الاشتراك في ارتكاب تزوير في محرر رسمي فقد كان لزاما على المحكمة ان تقضى بعقوبة عن كل من الجريمتين المرتبطتين بالتطبيق لحكم الفقرة الثالثة من المادة

١٣٨ المتار إليها ، أما وقد خالفت هذا النظر واعملت في حقه المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وقضت عليه بعقوبة واحدة هي المقررة لجريمة الاشتراك في ارتكاب تزوير في محرر رسمي فإن حكمها يكون معيا بالخطأ في تطبيق القانون مما كان يوجب تصحيحه وفقا للقانون والقضاء بعقوبة مستقلة عن كل من جرمي الهرب والاشتراك في التزوير إلا انه لما كان الطعن مقدما من المحكوم عليه وحده دون النيابة العامة فإنه يمتنع على هذه المحكمة تصحيح هذا الخطأ حتى لا يضار الطاعن بطعنه عملا بنص المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١٠. من المقرر ان تصدى محكمة النقض لنقض الحكم من تلقاء نفسها عملا بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - فضلا عن انه رخصة استثنائية - مشروط بشرطين ، اولهما ان يكون الحكم صادرا من محكمة لا ولاية لها بالفصل في الدعوى ، وهو امر غير متوفر في الواقعة موضوع الطعن المائل ذلك ان الاختصاص الولائي هو المتعلق بالوظيفة اى المتصل بتحديد الاختصاص الوظيفي لجهات القضاء المختلفة التى تستقل كل منها عن الاخرى فى نظامها ولا تنحصر فى اطار الجهة الواحدة كالأشأن فى تحديد المنازعات التى تدخل فى اختصاص السلطة القضائية وتلك التى يختص بها مجلس الدولة او القضاء العسكرى ، ولا كذلك توزيع الاختصاص داخل نطاق جهة القضاء الواحدة كتوزيع الاختصاص بين محاكم السلطة القضائية على اختلاف انواعها كما هو الحال بالنسبة لاختصاص محاكم الاحداث ومحاكم امن الدولة المنشأة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ التى تعتبر جزءا لا يتجزأ من السلطة القضائية - والشرط الثانى ان يكون نقض محكمة النقض للحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم ، وهو شرط غير متوافر بدوره فى الواقعة المطروحة إذ لا ريب فى ان ما اجازه القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ فى المادة الثانية من اشراك عناصر غير قضائية فى تشكيل

محاكم امن الدولة ليس من شأنه ان يوفر للمتهم مصلحة في ان يحاكم امامها
تزيد على تلك التي توفرها له محاكمته امام محكمة الجنايات .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : الطاعن الأول : أ) بصفته موظفا
عموميا (كاتب التنفيذ بناية الكلية) ارتكب تزويرا في محررات رسمية
(هي جدول الجرح المستأنفة ودفاتر حصر الاحكام وملفات القضايا الميينة بتقرير
اللجنة حال تحريره المختص بوظيفته يجعل واقعات مزورة في صورة واقعات صحيحة
بأن اثبت بها على خلاف الحقيقة تنفيذ الأحكام الصادرة في القضايا الميينة بتقرير
اللجنة مع علمه بذلك . ب) بصفته سالف الذكر ارتكب تزويرا في محررات رسمية ،
وهي خطابات كف بحث عن محكوم عليهم حال تحريرهم المختص بوظيفته يجعل واقعة
مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن اثبت على خلاف الحقيقة ان المحكوم عليه في
القضية رقم لسنة جنح مستأنف الفيوم قد نفذ العقوبة فيها
وان العقوبات المقررة بها في القضيتين رقمي ، لسنة جنح
مستأنف الفيوم قد اوقف تنفيذها حين الفصل في الطعن بالنقض مع علمه بذلك .
ج) بصفته سالف الذكر ارتكب تزويرا في محرر رسمي (نموذج ٩ حبس) في القضية
رقم لسنة جنح مستأنف الفيوم حال تحريره المختص بوظيفته يجعل
واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن اثبت بها على خلاف الحقيقة تنفيذ العقوبة
في القضية سالف الذكر مع علمه بذلك . د) بصفته سالف الذكر ارتكب تزويرا في
محررين رسميين (شهادتين بصرورة الحكيم الصادرين في القضيتين رقمي
لسنة ، لسنة جنح مستأنف الفيوم حال تحريره المختص
بوظيفته يجعل واقعة مزورة في صور الواقعة صحيحة بأن اثبت على خلاف الحقيقة انه
لم يطعن عليهما بالنقض مع علمه بذلك . هـ) بصفته سالف الذكر ارتكب اثناء
تأدية وظيفته تزويرا في الاحكام الصادرة في المصادرة في القضايا ارقام ،

..... ، لسنة جنح مستأنف يجعله العقوبات في الاولى اقل
من مدتها المقضى بها وتنفيذ العقوبة في الثانية والثالثة رغم القضاء بإيقاف تنفيذهما مع
علمه بذلك . (ز) بصفته سائلة الذكر استعمل سلطة وظيفته في وقف تنفيذ الأحكام
في القضايا المبينة بتقرير اللجنة على النحو المبين بالأوراق . (ط) مكن المحكوم عليهم
من السابع حتى الأخير من الهرب حال كونهم محكوما عليهم بعقوبة الحبس وساعدهم
في ذلك على النحو الموضح بالتحقيقات . الطاعن الثاني : (أ) بصفته موظفا عموميا
(أمين سر جلسة الجرح المستأنفة بناية) اختلس أوراق القضية رقم
..... لسنة جنح مستأنف مستعجل فيوم التي وجدت بحوزته بسبب
وظيفته وقد ارتبطت هذه الجريمة بجريمة أخرى هي تزوير خطاب منسوب صدوره الى
نيابة موجه لسجن الفيوم العمدة للافراج عن المحكوم عليه في القضية
الفة الذكر مع علمه بذلك . (ب) بصفته سائلة الذكر ارتكب تزويرا في محرر رسمي
(هو محضر جلسة في القضية رقم لسنة جنح مستأنف
مستعجل الفيوم) بطريق الاصطناع حال تحريره المختص بوظيفته يجعل واقعة مزورة
في صورة واقعة صحيحة بأن اثبت على خلاف الحقيقة حضور المتهم ومحاميه وابداء
دفاعه على النحو المبين بذلك المحضر وتأجيل نظر الدعوى لجلسة أخرى مع علمه
بذلك . الطاعن الثالث : (أ) بصفته موظفا عموميا (أمين سر جلسة الجرح المستأنفة
بناية) ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو جدول الجرح المستأنفة لنيابة
..... بأن اثبت على خلاف الحقيقة ان العقوبة المقضى بها في الجلسة رقم
لسنة مستأنف الفيوم اوقف تنفيذها حين الفصل في الطعن بالنقض مع
علمه بذلك . (ب) بصفته سائلة الذكر اشترك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهم
الأول في تزوير محررات رسمية (هي جدول الجرح المستأنفة وملف القضايا ارقام
..... ، ، لسنة و لسنة و
لسنة و لسنة جنح مستأنف الفيوم لسنة

جرح مستعجل الفيوم بأن اتفق معه على تزويرها وساعده في ذلك بأن اثبت على خلاف الحقيقة تنفيذ العقوبات الصادرة في تلك القضايا مع علمه بذلك فوَقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . الطاعن الرابع : بصفته موظفاً عمومياً (كاتب التنفيذ بناية) اشترك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في التزوير في محررات رسمية هي جدول الجرح المستأنفة بناية الكلية والقضايا ارقام ، ، لسنة جرح مستأنف الفيوم و ز ، ، لسنة جرح الفيوم و لسنة جرح مستأنف مستعجل الفيوم و ، ، لسنة جرح مستأنف الفيوم بأن اتفق معه على تزويرها وساعده في ذلك بأن اثبت على خلاف الحقيقة تنفيذ العقوبات المقضى بها في القضايا سالفه الذكر مع علمه بذلك فوَقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . الطاعن الخامس : بصفته موظفاً عممةً (كاتب التنفيذ بناية) ارتكب تزويراً في محرر رسمى (ملف القضية رقم لسنة جرح مستأنف احداث الفيوم) حال تحريره المختص بوظيفته بجعله واقعة مـزورة في صورة واقعة صحيحة بأن اثبت على خلاف الحقيقة انقضاء الدعوى الجنائية في القضية سالفه الذكر بمضى المدة مع علمه بذلك . الطاعن السادس : بصفته موظفاً عمومياً بناية الكلية ارتكب تزويراً في محرر رسمى (هو جدول الجرح المستأنفة بناية الكلية) بأن اثبت على خلاف الحقيقة ان العقوبة المقضى بها في القضية رقم لسنة جرح مستأنف الفيوم اوقف تنفيذها مع علمه بذلك . الطاعن السابع : أ) اشترك مع المتهمين من الأول للسّادس بطريقى التحريض والاتفاق في ارتكاب تزوير في محررات رسمية موضوع التهم السابقة بأن حرضهم على تزويرها واتفق معهم على ذلك فقاموا بتزويرها على النحو آنف البيان فوَقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض . ب) وهو محكوم عليه بعقوبات مقيدة للحرية في القضايا الموضحة بتقرير اللجنة هرب من تنفيذها وقد صاحبت هذه الجريمة جريمة

اخرى هي التزوير في محررات رسمية على النحو المبين بالتحقيقات . واحالتهم الى محكمة جنايات الفيوم لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٤٠ ، ٢ ، ٤١ ، ١١٢/ب ، ١١٨ ، ١١٩/أ ، ١١٩ مكررا/أ ، ١/١٢٣ ، ١٣٨ ، ١/١٤٢ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ ، ٣٢ ، ٥٥ ، ٥٦ من ذات القانون . اولا : بمعاقبة الطاعن الأول بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات عما هو منسوب إليه وبعزله من وظيفته . ثانيا : بمعاقبة الطاعن الثاني بالاشغال الشاقة لمدة خمس نوات عما هو منسوب إليه وبعزله من وظيفته . ثالثا : بمعاقبة الطاعن الثالث بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات عما هو منسوب اليه . رابعا : بمعاقبة الطاعن الرابع بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات عما هو منسوب اليه . خامسا : بمعاقبة الطاعن الخامس بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات عما هو منسوب اليه . سادسا : بمعاقبة الطاعن السادس بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات عما هو منسوب اليه . سابعا : بمعاقبة الطاعن السابع بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وامرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات . ثامنا : بمصادرة المحررات المزورة المضبوطة .

فطعن الطاعنون من الاول الى السادس في هذا الحكم بطريق النقض في كما طعن الاستاذ المحامي نيابة عن (الطاعن السابع) في هذا الحكم ايضا بطريق النقض في الخ .

المحكمة

من حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه إذ.دان الطاعنين بجرائم الاختلاس والتزوير في محررات رسمية والاشتراك فيه واستعمال محررات مزورة مع العلم بتزويرها وتميكن محكوم عليهم من الهرب واستعمال سلطة وظائفهم في وقف تنفيذ احكام والهرب من تنفيذ عقوبات مقيدة للحرية قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ذلك بأن لم يدل على توافر الجرائم

المسندة إليهم بأركانها القانونية في حقهم تدليلا كافيا وسائغا ، ولم تقم المحكمة بفض
حرز المحررات المقول بتزويرها وتطلع عليها في حضرة الطاعنين ، واحال الحكم في
بيان اقوال الشاهدين الثاني والثالث الى ما اورده من اقوال الشاهد الأول رغم
اختلافها ودون ايراد مضمونها ، واطرح الدفع بطلان تحقيقات النيابة العامة لعدم
توقيعها من كاتب التحقيق وطلب ضم القضايا المقال بتزير الاحكام الصادرة فيها بما
لا يسوغ به اطراحه ، واغفل دفاع الطاعنين الثالث والرابع بأن ما ارتكبه كان
تنفيذا لأمر رئيسهما الطاعن الأول ايرادا له وردا عليه ، وخلا امر الاحالة من
الإشارة الى نصوص القانون الخاصة بجرائم التزوير ، وخلص الحكم الى ادانة الطاعن
السابع بجرعة الهروب من تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها عليه رغم انه قام
 بتنفيذها . كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله " انه تشكلت
لجنة لفحص اعمال المتهمين الست الأول الموظفين بناية عن الفترة من عام
..... حتى عام انتهى الى ان المتهم الأول قام اثناء عمله كاتب للتنفيذ
بالنيابة الكلية بالتزوير في جداول الجرح المستأنفة ودفاتر حصر الاحكام وملفات
القضايا واثبت بها على خلاف الحقيقة تنفيذ القضايا المينة بتقرير اللجنة وقام بتزوير
خطابات كف بحث عن المحكوم عليهم للشرطة تفيد تنفيذهم العقوبات المقضى بها
عليهم او ايقاف تنفيذها بالنسبة للقضايا المينة تحديدا بالتقرير وبالأوراق وتزوير في
نماذج الحبس وفي شهادات خاصة بالقضايا تفيد العقوبات الصادرة فيها بالنسبة
للقضايا المينة تحديدا بالتقرير والأوراق وتزوير نماذج الحبس وفي شهادات خاصة
بالقضايا تفيد تنفيذ العقوبات الصادرة فيها بالنسبة للبعض وعدم الطعن عليها
بالنقض بالنسبة للبعض الآخر وان العقوبات المقضى بها اقل مما قضى به الفعل ،
وذلك على التفصيل المبين حصرا بالأوراق وتقرير اللجنة ، وانه توصل بهذه الافعل
الى وقف الاحكام في تلك القضايا وساعد المتهمين من الاسباب حتى التاسع والسبعين

المبين اسمائهم تحديدا في امر الاحالة من الهرب حال كون كل منهم قد قضى عليه بعقوبة الحبس وان المتهم الثانى امين سر جلسة الجرح المستأنفة بنياية
اختلس اوراق القضية رقم لسنة جنح مستعجل الفيوم وزور خطابا من نيابة الفيوم لسجن الفيوم للافراج عن المحكوم عليه فيها ، كما ارتكب تزويرا في محضر الجلسة بالقضية رقم لسنة ، وأن تزويرا في جدول الجرح المستأنفة بخصوص القضايا المحددة بتقرير اللجنة وفي ملفات تلك القضايا بأن اثبت ان العقوبات الصادرة بها الاحكام فيها تم تنفيذها واوقف التنفيذ للبعض الآخر عن خلاف الحقيقة ، وان المتهم الرابع ... كاتب التنفيذ بنياية الكلية ارتكب تزويرا في جداول الجرح المستأنفة بالنسبة للقضايا المبينة تحديدا بالتقرير بأن اثبت على خلاف الحقيقة ان العقوبات المحكوم فيها قد تم تنفيذها ، وان المتهم الخامس الذى يعمل بوظيف ٥٥ ماثلة للرابع ارتكب تزويرا بخصوص القضية لسنة جنح مستأنف احداث الفيوم بأن اثبت على خلاف الحقيقة انقضاء الدعوى الجنائية بها ، وان المتهم السادس الموظف بنياية الفيوم ارتكب تزويرا في جدول الجرح المستأنفة بأن اثبت به على خلاف الحقيقة ايقاف تنفيذ الحكم المقضى به في القضية لسنة جنح مستأنف الفيوم ، وقد تبين من تقرير اللجنة ان الجرائم التى ارتكبها المتهمون الست الأول قد ارتكب في قضايا خاصة بالمتهمين من السابع الى التاسع والسبعين المحكوم عليهم في القضايا موضوع التزوير والاختلاس بعقوبات مقيدة للحرية وان هؤلاء المتهمين قاموا بالهروب من تنفيذ تلك العقوبات حتى وقت اكتشاف هذه الجرائم ، وساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعنين ادلة استقاها من اقوال اعضاء اللجنة المشكلة لمراجعة اعمال الطاعنين الست الاول ومما تضمنه تقرير هذه اللجنة ومما اقر به كل من الطاعنين وباقى المحكوم عليهم بتحقيقات النيابة العامة . لما كان ذلك ، وكانت المدة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت في كل حكم بالإدانة ان يشتمل على

بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة التي دان الطاعن بها والظروف التي وقعت فيها الأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها منه ، وكان البين مما سطره الحكم فيما تقدم انه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم الاختلاس والتزوير والاشتراك فيه واستعمال محررات مزورة وتمكين محكوم عليهم من الهرب واستعمال سلطة وظائفهم في وقف تنفيذ احكام قضائية والهرب من تنفيذ عقوبات مقيدة للحرية التي دان الطاعنين بها واورد على ثبوتها في حقهم ادلة سائغة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته عليها ، وجاء استعراضه لدلة الدعوى على نحو يدل على ان المحكمة محصتها التمهيص الكافي والمتم بها الماملا شاملا يكشف عن انها قامت بما ينبغي عليها من تحقيق البحث لتعرف الحقيقة ، فإن الحكم يكون براء من قالة القصور في التسبب والفساد في الاستدلال . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر الطاعنين والمدافعين عنهم ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم ان يحيل في ايراد اقوال الشهود الى ما اورده من اقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما اسند اليه الحكم منها ، وكان الطاعنون لم يكشفوا عن مواطن عدم اتفاق اقوال الشاهد الأول مع شهادة الشاهدين الثاني والثالث ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنون على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرتب البطالان على مجرد عدم توقيع كاتب التحقيق على محضره بل انه يكون له قوامه القانوني بتوقيع عضو النيابة المحقق وكان الطاعنون لا ينازعون في توقيع محضر التحقيق من عضو النيابة الذي باشرة ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفاع واطرحه للأسباب السائغة التي أوردها ، فإن معنى الطاعنين في هذا الخصوص يكون غير قويم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الطلب الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان المقصود به اثاره الشبهة في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة فإنه يعتبر دفاعا موضوعيا لا

تلتزم المحكمة بإجابته ، ولما كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت الى ادلة الثبوت القائمة في الدعوى ، فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ، ولا يحق للطاعنين - من بعد - اثارة دعوى الاخلال بحقهم في الدفاع لالتفات المحكمة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان طاعة الرئيس بمقتضى المادة ٦٣ من قانون العقوبات لا تمتد بأى حال الى ارتكاب الجرائم ، وانه ليس على المرءوس ان يطيع الامر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو ان القانون يعاقب عليه ، ومن ثم فإن تمسك الطاعنين الثالث والرابع بالاحتماء بحكم المادة المذكورة في مجال ارتكابهما لجريمتي التزوير في محسرات رسمية والاشتراك فيه اطاعة منهما لأوامر رئيسهما - على فرض حصوله - يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان وبعيدا عن محجة الصواب مما لا يستأهل من المحكمة ردا ، هذا فضلا عن انه لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعنين قد اتارا هذا الدفاع فلا يكون لهما النعى على المحكمة قعودها عن تناول دفاع لم يثراه امامها . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة ان أيا من الطاعنين او المدافع عنهما قد اثار شيئا بشأن بطلان امر الاحالة وكان هذا الأمر اجراء سابقا على المحاكمة فإنه لا يقبل من الطاعنين اثارة امر بطلانه لأول مرة امام محكمة النقض مادام انهم لم يدفعوا به امام محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان تنفيذ الطاعن السابع للعقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها عليه بعد وقوع جريمة الهرب - بفرض حصوله - لا ينفي هذه الجريمة ولا المسئولة عنها ، فإن منعا في هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٣٨ من قانون العقوبات إذ نصت على ان " كل انسان قبض عليه قانونا فهرب يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور او بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى - فإذا كان صادرا على المتهم امرا بالقبض عليه وايداعه في السجن وكان محكوما عليه بالحبس او بعقوبة اشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين او بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى ، وتعدد العقوبات إذا كان الهرب فى احدى الحالتين السابقتين مصحوبا بالقوة او بجريمة اخرى . فقد دلت

في صريح عبارتها وواضح دلالتها على ان الشارع استثنى من الخضوع لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات جريمة هرب المقبوض عليهم إذا كان الهرب مصحوبا بالقوة او بجريمة اخرى فتتعدد العقوبات على الرغم من الارتباط ووحدة الغرض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن السابع بجريمة الاشتراك في ارتكاب تزوير في محرر رسمي فقد كان لزاما على المحكمة ان تقضى بعقوبة على كل من الجريمتين المرتبطتين بالتطبيق لحكم الفقرة الثالثة من المادة ١٣٨ المشار إليها ، أما وقد خالفت هذا النظر واعملت في حقه المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وقضت عليه بعقوبة واحدة هي المقررة لجريمة الاشتراك في ارتكاب تزوير في محرر رسمي ، فإن حكمها يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون مما كان يوجب تصحيحه وفقا للقانون والقضاء بعقوبة مستقلة عن كل جريمتي الهرب والاشتراك في التزوير ، إلا أنه لما كان الطعن مقدما من المحكوم عليه وحده دون النيابة العامة فإنه يتمتع على هذه المحكمة تصحيح هذا الخطأ حتى لا يضار الطاعن بطعنه عملا بنص المادة ٤٣ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا ولا يغير من ذلك ان الحكم المطعون فيه صدر من محكمة الجنايات على الرغم من ان جناية الاختلاس المنسوبة للطاعن الثاني تجعل الاختصاص بنظر الدعوى برمتها معقوجا لمحكمة امن الدولة العليا دون غيرها عملا بنص المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ مما قد يثير مسألة تدخل محكمة النقض عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ذلك أن تصدى محكمة النقض من تلقاء نفسها - في هذه الحالة - عملا بنص المادة ٣٥ سالفى الإشارة - فضلا عن انه رخصة استثنائية - مشروط بشرطين ، أولهما أن يكون الحكم صادرا من محكمة لا ولاية لها بالفصل في الدعوى ، وهو امر غير متوفر في الواقعة موضوع

الطعن المائل ذلك ان الاختصاص الولائى خو المتعلق بالوظيفة اى المتصل بتحديد الاختصاص الوظيفى لجهات القضاء المختلفة التى تستقل كل منها عن الأخرى فى نظامها ولا تنخرط فى اطار الجهة الواحدة كالتأن فى تحديد المنازعات التى تدخل فى اختصاص السلطة القضائية وتلك التى يختص بها مجلس الدولة او القضاء العسكرى ، ولا كذلك توزيع الاختصاص داخل نطاق جهة القضاء الواحدة كتوزيع الاختصاص محاكم الاحداث ومحاكم امن الدولة المنشأة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ التى تعتبر جزءا لا يتجزأ من اسلطة القضائية - والشرط الثانى ان يكون نقض محكمة النقض للحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم ، وهو شرط غير متوافر بدوره فى الواقعة المطروحة إذ لا ريب فى ان ما اجازه القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ فى المادة الثانية من اشراك عناصر غير قضائية فى تشكيل محاكم امن الدولة ليس من شأنه ان يوفر للمتهم مصلحة فى ان يحاكم امامها تزيد على تلك التى توفرها له محاكمته امام محكمة الجنايات .

الطعن رقم ٥٢٣٠ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٦ من يوليو سنة ١٩٩٥

١. من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه افتناقها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الاوراق وكان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب ومتى اخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٢. من المقرر ان التلبس على ما يبين من نص المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية صفة تلازم ذات الجريمة لا شخص مرتكبها وان حالة التلبس بالجنائية تبيح لمأمور الضبط القضائي طبقا للمادتين ٤٣ ، ٤٦ من هذا القانون - ان يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه وان يفتشه وتقدير توافر حالة التلبس او عدم توافرها هو من الامور الموضوعية البحتة التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على ان يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وفي الوقائع المعروضة عليها بغير معقب مادامت النتيجة التي انتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التي اثبتتها في حكمها .

٣. القانون لا يمنع ان يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جنائية واحدة مادامت ظروف الواقعة لا تؤدي الى القول بوجود تعارض بين مصالحهم

الوقائع

اُتمت النيابة العامة الطاعنين بأنه وآخر غير طاعن . المتهم الأول : احوز بقصد التعاطي جوهرين مخدرين (افيون وحشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونا

، المتهم الثاني سها لآخر تعاطى جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) بغير مقابل وفي غير الأحوال المصرح بها قانونًا وأحالتهم إلى محكمة جنايات المنصورة لمعاقبتهم طبقًا للقيود والوصف الواردين بأمر الحالة .

والمحكمة المذكورة قضت عملاً حضورياً بالمواد ١/١ ، ٢ ، ٣٥/ب ، ١/٣٧ ، ١/٤٢ ، ١/٤٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٦١ لسنة ١٩٧٧ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبندين ٩ ، ٥٧ من القسم الثاني من الجدول رقم (أ) الملحق بالقانون الأخير مع أعمال المادة (١٧) من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبتغريمه عشرة آلاف جنيه . ثانياً : بمعاقبة الطاعن الثاني بالاشغال الشاقة لمدة ست سنوات وبتغريمه خمسين ألف جنيه . ثالثاً : بمصادرة المضبوطات .

فطعن كل من المحكوم عليه الأول والاستاذ نيابة عن المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

وحيث ان الطاعنين ينعين على الحكم المطعون فيه انه إذ دان الأول بجريمة احراز جوهرين مخدرين (حشيش وافيون) بقصد التعاطى في غير الأحوال المصرح بها قانونًا ودان الطاعن الثاني بجريمة تسهيل التعاطى لمخدر الحشيش بغير مقابل في غير الأحوال المصرح بها قانونًا قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه قصور في التسبيب وانطوى على اخلال بحق الدفاع واران عليه البطلان . ذلك بأنهما دفعا ببطلان القبض والتفتيش لابتناؤه على اجراءات باطلة لانتفاء حالة التلبس فلم يصدر منهما ما يبرر القبض والتفتيش ولم يثبت من تقرير التحليل ان المخدر المضبوط على احجار النرجيلة كان يجري تعاطيه وقت الضبط ولم يدع ضابط الواقعة انه اشتم رائحة مخدر إلا أن الحكم المطعون فيه اطرح الدفع بما لا يسوغ به اطراحه فضلاً عما شاب الحكم من تناقض إذ نسب طورا للطاعن الثاني (المتهم الثالث) انه كان يقدم

للتطاعن الأول (المتهم الأول) الترجيلة للتعاطي على حين اثبت في ظور آخر ان الترجيلة كانت بيد المتهم الثاني (غير طاعن) يقدمها للمتهم الثالث . هذا فضلا عن تولى محام واحد الدفاع عن كل من المتهمين الثاني والثالث رغم تعارض مصلحتيهما كل ذلك يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز وحيازة جواهر مخدرة بقصد التعاطي والتسهيّل في غير الأحوال بها قانونا التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما الأدلة سائغة مستمدة من اقوال الرائد والنقيب ضابط قسم مكافحة المخدرات بالمنصورة وما ثبت من تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي وهي ادلة سائغة لها معينها الصحيح من الاوراق من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه افتناقها وان تطرح مت يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الاوراق وكان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب ومتى اخذت بشهادة يشاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال الضابطين وبصحة تصويرهما للواقعة وحصلت القوا لهما بما لا يتناقض فيه وبما تتوافر به حالة التلبس بالجريمة وقيام الدلائل الكافية على مقارفة الطاعنين لها . فإن ما يثير انه في ذلك إنما ينحل الى جدال موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستعمل به محكمة الموضوع ولا تجوز ولا تجوز محادلتها فيه او مصادرته - عقيدتها في شأنه المدام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان التلبس على ما بين من نص المادة ٣٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية صفة تلازم ذات الجريمة لا شخص مرتكبها وان حالة

التلبس بالجناية تبيح للأمور الضبط القضائي طبقاً للمادتين ٤٣ ، ٤٦ من هذا القانون - ان يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتمامه وان يفتشه وتقدير توافر حالة التلبس او عدم توافرها عو من الأمور الموضوعية البحتة التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على ان يكون تقديره خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وفي الوقائع المعروضة عليها بغير معقب مادامت النتيجة التي انتهت إليها تتفق منطقياً مع المقدمات والوقائع التي اثبتتها في حكمها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في منطق سليم ان القبض على الطاعنين والمضبوطات قد تم في حدود اجراءات البحث المشروعة قانوناً ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد بالقصور والخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على ان القانون لا يمنع ان يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة مادامت ظروف الواقعة لا تؤدي الى القول بوجود تعارض حقيقي بين مصالحهم ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه انه قد انتهى الى ان الحكم عليهم فاعلين اصليين في الجرائم التي نسبت الى كل منهم كما لا يدعى (الطاعن الثاني) أن تؤدي ما قرره المتهم الثاني بالتحقيقات قد ادى الى الاضرار به ونفى الاتهام عن نفسه وكان القضاء بإدانة احدهما لا يترتب عليه كالمستفاد من اسباب الحكم القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقة المخل بحق الدفاع فإنه لا يعيب اجراءات المحاكمة في خصوص هذه الدعوى ان يتولى الدفاع عن المحكوم عليهما الثاني والثالث محام واحد ذلك بأن تعارض المصلحة الذي يوجب افراد كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه اساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهما ان يبيده من اوجه دفاع مادام لم يبدء بالفعل ومن ثم تكون نعي الطاعن الثاني في هذا الشأن غير سديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعاً .

. الطعن رقم ٢٠٠١١ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ١٢ من يوليو سنة ١٩٩٥

١. المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا .
٢. من المقرر ان المحكمة ليست ملزمة عند تطبيق المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ان تبين اثر الاصابات او درجة جسامتها على اعتبار انه يكفي لتطبيق احكام تلك المادة ان يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه آثار اصلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم ضربوا حمادة ابراهيم متولى فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي اعجزته عن اشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما وكان ذلك باستخدام اداة (عصا) وطلبت عقابهم بالمادتين ٢٤١ ، ٢٤٢ من قانون العقوبات .

وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جناح قضت حضوريا اعتبارا عملا بمادتي الاتهام بحبس كل منهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ والزامهم بأن يؤدوا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت استأنفوا .

ومحكمة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا وتأييد الحكم
المستأنف والایقاف لمدة ثلاث سنوات .
فطعن الاستاذ عن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم
عليهم في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

وحيث ان مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه انه إذ دأبهم بجريمة
الضرب البسيط قد شابه قصور في التسبب ذلك بأنه لم يبين واقعة الدعوى بما
يتضمن عناصر الجريمة التي دأبهم بها وظروفها وادلتها مما يعيب الحكم ويستوجب
نقضه .

زحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائية المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه
انه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله " وحيث ان الواقعة تخلص حسبما
استخلصتها المحكمة من اقوال المجنى عليه بمحضر ضبط الواقعة في ان المتهمين قد
اعتدوا عليه بالضرب وانه قد نتج عن ذلك الحاق اصابات به كشف عنها التقرير
الطبي المرفق بهذا المحضر وبسؤال المتهمين انكر كل ما نسب إليه ، وحيث ان التهمة
المسندة إلى المتهمين فإنها قد توافرت في حقهم بركبتها المادى والمعنوى وذلك استنادا
الى اقوال المجنى عليه والتي ايدها التقرير الطبي الموقع عليه . لما كان ذلك ، وكما ان
المتهمين أو أيا منهم لم يتمكن من دفع التهمة بثمة دفع او دفاع مقبول ينال اطمئنان
المحكمة ومن ثو وجب عقابهم طبقا لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون
الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة
التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها
تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق قانون على الواقعة كما صار اثباتها
بالحكم وإلا كان قاصرا . لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر أن المحكمة ليست

ملزمة عند تطبيق المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ان تبين أثر الاصابات أو درجة جسامتها على اعتبار انه يكفي لتطبيق احكام تلك المادة ان يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه آثارا اصلا إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان التقرير الطبي تدليل على اداة الطاعنين بالاحالة إليه ولم يورد مضمونه ، ولم يبين وجه استدلاله على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فإنه يكون قاصرا بما يتعين معه نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

الطعن رقم ٢٣٤٢٩ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ١٣ من يوليو سنة ١٩٩٥

١. من المقرر ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من القوالب الشهود ووسائل
العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورية الصحيحة الواقعة المدعى
حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام
الاستخلاصها سائغا مستندا الى الدالة مقبولة والعقل واللتطرق ولها اصلها في الأوراق
٢. ووزن القوالب الشهود وتقدير الظروف التي يوردون فيها شهاداتهم وتحويل القضاء
على القوالب مهمما ووجه اليها من مظان روحها من الشبهات كل ذلك
مراجعة الى محكمة الموضوع تتركه المذلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن
اليه وهي متى اخذ بشهاداتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي
سابقها للدفاع لجمالها على عدم الأخذ بها ..

٣. كما أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية يتقلبها شخص عن آخر
متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تحتل الواقع في الدعوى
٤. الذين من مظالعة محضر جلسة المحاكمة ان الدفاع عن الطاعنين لم يطلب الى
المحكمة اجراء تحقيق ما في شأن ما يشيره بأسباب طعنه فليس لهما من بعد النعي
على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي من جاراتها لزوما
لاجرائه ..

٥. من المقرر انه لا يتنازل من سلامة الحكم عدم اليرادع نص تقرير الخبير بكامل
الجزءه ..

الوقائع

انتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما - اولا : المتهمان : قتلا عمدا مع سبق
الاصرار والترصد بأن بيئا النية وعقلا المعزم على قتله وأعد لذلك سلاحين ناريين

(مسدس) و(بندقية آلية) وترصدها في الطريق الذي أيقنا مروره فيه الموصل الى حقله وما ان طفرا به حتى اطلق المتهم الأول عليه عدة أعيرة نارية من بندقيته كما اطلق المتهم الثاني عدة أعيرة نارية من مسدسه قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهما في الزمان والمكان سالفى الذكر شرعا في قتل عمدا مع سبق الاصارا والترصد بأن بيتا النية وعقدا العزم على قتله واعداء لذلك السلاحين الناريين سالفى الذكر وترصدها في الطريق الذي أيقنا مروره فيه الموصل الى حقله وما ان طفرا به حتى اكلقا عليه عدة أعيرة نارية منها قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارداقهما فيه وهو فرارهما خشية ضبطهما ومداركة المجنى عليه بالعلاج . ثانيا : المتهم الأول أ) احرز وحاز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (بندقية آلية) ، ب) احرز وحاز ذخائر ١٣ طلقة مما تستعمل في السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازته او احرزه . ثالثا : المتهم الثانى : أ) احرز وحاز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (مسدس) . ب) احرز ذخائر طلقة واحدة مما تستعمل في السلاح النارى سالف الذكر دون ان يكون مرخصا له في حيازته او احرازه واحالتهما الى محكمة جنايات دمنهور لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .

وادعى ورثة المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين متضامين بمبلغ نائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ١/٢٣٤ ، ٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٦ ، ٢٦/٢-٥ ، ١/٣٠ من - القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبندين أ ، ب من القسم الاول من الجدول رقم (٣) الملحق بلقانون الاول مع اعمال المادتين ٣٢ ، ١٧ من قانون

العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين بالاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة عاما عما اسند اليهما ومصادرة - السلاحين المضبوطين والطلقات المضبوطة والزامهما بأن يدفعوا الى المدعين بالحقوق المدنية مبلغ ١٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت .
فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

وحيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعنين بجرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد المقترن بجناية الشروع فيه واحراز سلاحين نارين مششخين وذخيرتهما بغير ترخيص فقد شابه فساد في الاستدلال واختلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب ، ذلك بأن المحكمة قد تساندت في ادانتهما الى اقوال شهود الاثبات رغم ان شهادة الشاهد الثانى جاءت سماعية منقولة وشهادة ضابط المباحث مستقاه من الشاهد الأول وتصويره للواقعة ولم تحقق المحكمة ما اثاره الدافع امامها خاصا بتحديد مسافة اطلاق المقذوف النارى الذى اصاب الجنى عليه الأول في صدره - تأكيدا لكذب الشاهد الأول - وذلك عن طريق المختص فنيا كما انهما لم تورد مضمون تقرير الصفة التشريحية كدليل في الدعوى وخلا حكمها من بيان رابطة السببية بين اصابات الجنى عليه الأول ووفاته . كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر اقلانونية للجرائم التى دان الطاعنين بها واورد على ثبوتها فى حقهما اداة سائغة مستمدة من اقوال شهود الاثبات وما ثبت من تقريرى الصفة التشريحية والطب الشرعى وما ورد بمذكرته جدول النيابة العامة بمركز الدلائل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام

استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ،
كنا ان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل
القضاء على اقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك
مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه
وهي متى اخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها
الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، كما انه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من
الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر مفتي رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه
حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد افصح من
اطمئنانه الى اقوال شهود الاثبات وصحة تصويرهم للواقعة فإنه يكون من غير المقبول
ما يثيره الطاعنان من نواحي التشكيك في تلك الأدلة ولا يعدو ما يثيرانه حول
استدلال الحكم بهذه الاقوال ان يكون جدلا موضوعيا لا تقبل اثارته امام محكمة
النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ان الدفاع عن
الطاعنين لم يطلب الى المحكمة اجراء تحقيق ما في شأن ما يثيره باسباب طعنه فليس
لهما من بعد النعي على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولو تراهي من
جانبها لزوما لاجرائه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا ينال من سلامة الحكم
عدم ايراده نص تقرير الخبير بكامل اجزائه ، وكان الحكم قد نقل عن تقرير الصفة
التشريحية ما يبين منه مضمونه ومؤداه من وصف الاصابات المجنى عليه وان وفاته
تعزى الى اصابته النارية الحيوية بالصدر والتي استقرت في البطن بما ادت اليه من
تمتلك بالرئة اليسرى والحجاب الحاجز والأوعية الدموية الرئيسية بالبطن وبعض
الاحشاء البطنية - ونا صحبه ذلك من نزيف دموى داخلي غزير وصدمة عصبية
نزفية فإنه يكون بذلك قد دلل على توافر رابطة السببية بين اصابات المجنى عليه
الاول وسببها بما ينفي عنه قالة القصور في التسبب . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن
برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٢٣٩٦١ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٩٥

١. لما كان البين من الاطلاع على الوراق ان محكمة اول درجة اصدرت بتاريخ حكما تهميديا بنذب خبير في الدعوى وبتاريخ قضت بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه وامام المحكمة الاستئنافية طلب المدافع عن الطاعن بجلسة ندب خبير في الدعوى لعدم عدول محكمة اول درجة عن الحكم التهميدى إلا ان المحكمة الاستئنافية لم تستجب واصدرت حكمها المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه متى قررت المحكمة جدية طلب من طلبات دفاع الطاعن بنذب خبير في الدعوى وهو طلب جوهرى لتعلقه بواقعة لها اثر في الدعوى يبنى على تحقيقه تغير وجه الرأى في الدعوى إلا أن المحكمة عادت وفصلت في موضوع الدعوى قبل تنفيذ الحكم التهميدى سالف الذكر ودون ان يتضمن حكمها اسبابا مبررة للعدول عنه .
٢. من المقرر انه ليس للمحكمة ان تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها لاحتمال ان يسفر هذا الدليل من اطلاعها على فحواه ومناقشة الدفاع عنه حقيقة قد يتغير بها وجه الرأى في الدعوى بغض النظر عن مسلك المتهم في هذا الدليل لأن تحقيق الأدلة في المواد الجنائية لا يصح ان يكون رهنا بمشيئة المتهم فإن هى استغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها ان تبين علة ذلك بشرط الاستدلال السائغ وهو ما اغفله الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أقام بناء على أرض زراعية دون الحصول على ترخيص . وطلبت عقابه بالمادتين ١٥٢، ١٥٦ من القانون ١٦٦ لسنة ١٩٨٣ ، ومحكمة جناح مركز منوف قضت غيايبا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرين مع

الشغل وكفالة عشرين جنيها وغرامة عشرة آلاف جنيه والإزالة . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنف . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية – هيئة استئنافية – قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف والايقاف بالنسبة لعقوبة الحبس فقط .

فطعن الأستاذ المحامي عن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجريمة إقامة مبلاني على أرض زراعية قد شابه البطلان والاخلال بحق الدفاع ذلك أنه تمسك أمام محكمة أول درجة بنذب خبير لتحقيق دفاعه القائم على أسس أن المبنى أقيم محل مبنى قديم تهدم بفعل الطبيعة وليس على أرض زراعية واستجابت المحكمة إلا أنه لم يسند أمانة الخبير لظروفه فقضت محكمة أول درجة في موضوع الدعوى فعاود التمسك بهذا الطلب أمام المحكمة الاستئنافية إلا إنها لم تستجب رغم جوهريته مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة أصدرت بتاريخ حكما تمهيدا بنذب خبير في الدعوى وبتاريخ رقضت بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه وأمام المحكمة الاستئنافية طلب المدافع عن الطاعن بجلسة ندب خبير في الدعوى لعدم عدول محكمة أول درجة عن الحكم التهميدي إلا أن المحكمة الاستئنافية لم تستجب وأصدرت حكمها المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى قررت المحكمة جدية طلب من طلبات دفاع الطاعن بنذب خبير في الدعوى وهو طلب جوهرى لتعلقه بواقعة لها أثر في الدعوى

ينبنى على تحقيقه تغير وجه الرأى فى الدعوى إلا أن المحكمة عادت وفصلت فى موضوع الدعوى قبل تنفيذ الحكم التمهيدى سالف الذكر ودون أن يتضمن حكمها أسبابا مبررة للعدول عنه ثم عاود الطاعن ذلك الطلب أمام المحكمة الاستئنافية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس للمحكمة أن تبدى رأيا فى دليل لم يعرض عليها لاحتمال أن يسفر هذا الدليل من اطلاعها على فحواه ومناقشة الدفاع عنه حقيقة قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى . بغض النظر عن مسلك المتهم فى هذا الدليل لأن تحقيق الأدلة فى المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهنا بمشئة المتهم فإن هى استغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك بشرط الاستدلال السائغ وهو ما أغفله الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه الإعادة .

الطعن رقم ١٨٩٠٣ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٩٥

١. من المقرر أن المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية حددت في خمس فقرات منها الحالات التي يجوز فيها طلب اعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنايات والجناح ، وقد نصت في فقرتها الأولى على حالة " ما إذا حكم المتهم في جريمة قتل " ثم وجد المدعى قتله حيا " ونصت في فقرتها الثالثة على حالة ما إذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بالعقوبة المقررة لشهادة الزور أو إذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى وكان للشهادة أو تقرير الخبير أو الورقة تأثير في الحكم " ونصت في فقرتها الخامسة على حالة " ما إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه وخولت المادة ٤٤٢ من هذا القانون حق طلب اعادة النظر لكل من النائب العام والمحكوم عليه وغيرهما ممن نص عليهم فيها كما أوجبت على النائب العام رفع الطلب إلى محكمة النقض في الثلاثة أشهر التالية لتقديمه إذا كان مبني على الحالات المبينة في الفقرات الأربع الأولى بينما قصرت المادة ٤٤٣ حق طلب إعادة النظر على النائب العام وحده سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن إذا كان مبني على الحالة الواردة في الفقرة الخامسة سابقة الذكر ، وأوجبت عليه - في هذه الحالة - إذا رأى محلا للطلب أن يرفعه مع التحقيقات التي يكون قد رأى لزومها إلى لجنة مشكلة من أحد مستشاري محكمة النقض واثنتين من مستشاري محكمة الاستئناف لتفصل فيه بعد الاطلاع على الأوراق واستيفاء ما تراه من التحقيق فإذا ما رأت قبوله إحالته إلى محكمة النقض ، وقد نصت هذه المادة على ألا يقبل الطعن بأي وجه في القرار الصادر من النائب

العام أو في الأمر الصادر من اللجنة المشار إليها بقبول الطلب أو عدم قبوله .
ولما كان الطالب يستند في الوجه الأول من طلبه إلى أنه لم يكن القاضى السذى
أصدر الحكم فى اللجنة رقم الفيوم موضوع التهمة الأولى وأسس هذا
الوجه قياسا على الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٤٤١ من
قانون الإجراءات الجنائية التى تستلزم وجود المدعى قتله حيا فى وقت لاحق
لوقوع الجريمة ، وكانت المادة ٤٤١ قد حددت الحالات التى يجوز فيها طلب
التماس إعادة النظر وقد ورد هذا التحديد على سبيل الحصر وبالتالى لا يجوز
القياس عليها ، فإن طلب إعادة النظر لهذا السبب لا يكون مقبولا .

٢. لما كانت العبرة فى قبول طلب إعادة النظر انما تكون بتوافر إحدى حالاته وقت
تقديمه ، وكان الطالب يؤسس الوجه الثانى من طلبه على الحالة الواردة فى الفقرة
الثالثة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان نص الفقرة
المذكورة يشترط لقبول الطلب ثبوت انميار أحد الأدلة المؤثرة فى الحكم بالادانة
كالحكم على الشاهد أو الخبير بالعقوبة المقررة لشهادة الزور أو الحكم بتزوير
ورقة مقدمة فى الدعوى أو الغاء الأساس الذى بنى عليه الحكم ، وكان البين من
صور الأحكام التى قدمها الطالب الصادرة ضد الشهود ومنها الحكم الصادر فى
الجنة رقم المعادى التى اقامها الطالب بطريق الادعاء المباشر ضد
بعض الشهود بتهمة شهادة الزور ، أن الحكم الأخير صدر بعد تقديم الطلب
وبالتالى لم تكن الحالة المسندة اليه متوافرة وقت تقديمه ، وكانت صور الأحكام
الأخرى صادرة عن وقائع تتعلق بالحكم المطعون فيه وليس لها تأثير فيه ، ومن ثم
فإن هذا الوجه من الطلب يكون غير مقبول .

٣. لما كان الطالب يؤسس الوجه الثالث من طلبه على الحالة الخامسة من المادة
٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكانت المادة ٤٤٣ من قانون ذاته قد
نصت على أن " فى الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ يكون حق طلب إعادة النظر

لنائب العام وحده ، سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن ، وإذا رأى له محلا يرفعه مع التحقيقات التي يكون قد رأى لزومها إلى لجنة مشكلة من أحد مستشاري محكمة النقض واثنين من مستشاري محكمة الاستئناف تعين كلا منهم الجمعية العامة بالمحكمة التابع لها ، ويجب أن يبين في الطلب الواقعة أو الورقة التي يستند عليها وتفصل اللجنة في الطلب بعد الاطلاع على الأوراق ، واستيفاء ما تراه من التحقيق وتأمراً بحالته إلى محكمة النقض إذا رأت قبوله ، ولا يقبل الطعن بأي وجه في القرار الصادر من النائب العام أو في الأمر الصادر من اللجنة المشار إليها بقبول الطلب أو عدم قبوله " . وكان مفاد هذا النص أن مناط اتصال محكمة النقض بطلب إعادة النظر المستند إلى الحالة المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية رهن يعرضه من النائب العام على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٤٣ من القانون ذاته وقبول اللجنة له واحالتها إياه إلى المحكمة . لما كان ذلك ، وكان النائب العام - على ما يبين من الأوراق - لم يرفع الطلب إلى اللجنة المشار إليها آنفاً ، فإن محكمة النقض لا تتصل بطلب إعادة النظر المستند إلى هذه الحالة .

٤ . لما كان محامى الطالب قد دفع بعدم دستورية الفقرة الثالثة من المادة ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما تضمنته من عدم قبول الطعن بأي وجه في القرار الصادر من النائب العام بقبول الطلب أو عدم قبوله في الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكانت محكمة النقض - على ما سلف بيانه - لم تتصل بطلب إعادة النظر بالنسبة لهذه الحالة فإنها تختص بنظر الدفع بعدم الدستورية المبدى من محامى الطالب لتقدير جديته ، لأن شرط اختصاصها به أن يكون متصلاً بخصومة مطروحة على المحكمة عملاً بالمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون الدستورية العليا .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الملتمس بأنه : أولا : بصفته إصدار بغير حق
حكما لصالح المتهمين في الدعوى الرقميه بأن أمر بإيقاف تنفيذ عقوبة
الحبس المقضى بها عليهم دون مسوغ قانوني ، وكان ذلك استجابة لطلب وتوصية
زويهم ومجاملة لهم . ثانيا : بصفته إصدار بغير حق حكما بالحبس ضد
المتهمين وفي الدعويين وذلك دون مراعاة الإجراءات
القانونية واستجابة لطلب وتوصية خصم المتهمين ومجاملة له . ثالثا :
بصفته إصدار بغير حق حكما بالبراءة لصالح وبالحبس ضد في
الدعوى دون إتباع الإجراءات القانونية واستجابة لطلب وتوصية
..... ومجاملة له . رابعا : أ - اشترك بطريق الاتفاق والتحرير والمساعدة
مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير في محررات رسمية هي الدعاوى أرقام
ن حرض ذلك المجهول واتفق معه على تزويرها وساعده على ذلك بأن أملى عليه
بياناتها فقام ذلك المجهول باصطناع تلك الدعاوى وكشف اتهامات على خلاف
الحقيقة للمتهمين فيها ووقع عليها بإمضاءات نسبها زورا لاولئك المتهمين وأولى
الشأن المختصين بتحريرها ومهر بعضها ببصمات أختام شعار الجمهورية التي
عزاها لآزورا إلى بعض الجهات المذكورة توصلا لجعلها على غرار المحررات الصحيحة
فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق وتلك المساعدة على النحو
الموضح تفصيلا بالاوراق . ب - اشترك بطريق الاتفاق والتحرير والمساعدة مع
آخر مجهول في ارتكاب تزوير في محررات رسمية طلب الحضور في الدعوى
رقم ووثيقة الزواج الرقيمة وطلب تقصير الجلسة في الدعوى
..... والأمر التنفيذي المنسوب صدوره لمدير الشئون الصحية
..... والتوكيل الرسمي العام بأن حرضه واتفق معه على تزويرها

وساعده على ذلك بأن أملى عليه بياناتها فقام ذلك المجهول باصطناع تلك المحررات ووقع بإمضاءات نسبها زورا لأولى الشأن والعاملين بتلك الجهات المنسوب صدور هذه المحررات اليها ومهر بعضها ببصمات أختام شعار الجمهورية التي عزاه زورا إلى بعضها لجعلها على غرار المحررات الصحيحة فوقعت هذه الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق وتلك المساعدة على النحو الموضح تفصيلا بالأوراق .

خامسا: اشترك بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول في استعمال المحررات الرسمية المزورة سالفة البيان بأن حرض على ذلك واتفق معه على تقديمها للجهات المختصة وساعده على ذلك لتقديم بياناتها اليه مع علمه بتزويرها فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق وتلك المساعدة . واحالته الى محكمة امن الدولة العليا بالفيوم لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاجالة . المحكمة المذكورة قضت حضوريا ، عملا بالمواد ١٠٥ مكررا ، ١٢٠ ، ١٢١ ، من قانون العقوبات أولا : بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغريمه خمسمائة جنيه وبعزله من وظيفته عما نسب اليه في التهمة الاولى (.....) ثانيا : لمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغريمه خمسمائة جنيه وبعزله من وظيفته عما نسب اليه في التهمة الثانية (.....) ثالثا : بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغريمه خمسمائة جنيه وبعزله من وظيفته عما نسب اليه في التهمة الثالثة (.....) رابعا: ببراءة المتهم مما نسب اليه في الاتهامين الرابع والخامس (الاشتراك في التزوير والاستعمال) .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريقة النقض قيد بجدول محكمة النقض برقم لسنة ٦٠ ق ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا فتقدم وكيل الملتبس بطلب إلى السيد المستشار النائب العام يلتمس فيه اعادة النظر في الطعن تأسيسا على الفقرات الأولى والثالثة والخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية (قيد برقم التماسات إعادة نظر) فقرر السيد

المستشار النائب العام احالة الالتماس إلى محكمة النقض لنظره إعمالا للمادة ٤٤١
فقرة أولا - ثالثا من قانون الإجراءات الجنائية.....الخ.

المحكمة

من حيث إن المحكوم عليه نهائيا في الجناية رقم تقدم بطلب
اعادة النظر في هذا الحكم النائب العام بتاريخ وقد أسس طلبه على ثلاثة
أوجه - الوجه الأول : أسسه قياسا على حكم المادة ١/٤٤١ من قانون الإجراءات
الجنائية بقالة أنه لم يكن القاضى الذى أصدر الحكم فى الجنحة رقم
..... موضوع التهمة الأولى. الوجه الثانى : أسسه على الفقرة الثالثة ٤٤١ من
قانون الإجراءات الجنائية استنادا إلى أنه قد حكم على الشهود
.....،،، الذين استند الحكم إلى شهادتهم بتهمة الشهادة
الزور . والوجه الثالث : أسسه على الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون
الإجراءات الجنائية استنادا إلى ظهور أوراق ووقائع لم تكن معلومة وقت المحاكمة من
شأنها ثبوت براءته وقد رفع النائب العام الطلب بتقرير الى محكمة النقض بالنسبة
للأوجه المؤسسة على الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات
الجنائية وقرر عدم قبول الطلب بشأن الأوجه المؤسسة على الفقرة الخامسة من المادة
ذاتها . وقد دفع محامى الطالب أثناء نظر طلب الالتماس أمام هذه المحكمة بعد
دستورية الفقرة الثالثة من المادة ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

ومن حيث إن المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية حددت فى خمس
فقرات منها الحالات التى يجوز فيها طلب إعادة النظر فى الأحكام النهائية الصادرة
بالعقوبة فى مواد الجنايات والجناح ، وقد نصت فى فقرتها الأولى على حالة ، " ما إذا
حكم على المتهم فى جريمة قتل " ثم وجد المدعى قتله حيا " ونصت فى فقرتها الثالثة
أو إذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى وكان للشهادة أو تقرير الخبير أو
الورقة تأثير فى الحكم " . ونصت فى فقرتها الخامسة على حالة " ما إذا حدثت أو

ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه " . وخولت المادة ٤٤٢ من هذا القانون حق طلب إعادة النظر لكل من النائب العام والمحكوم عليه وغيرهما ممن نص عليهم فيها كما أوجبت على النائب العام رفع الطلب إلى محكمة النقض في الثلاثة أشهر التالية لتقديمه إذا كان مبنيا على الحالات المبينة في الفقرات الأربع الأولى ينمذ قصرت المادة ٤٤٣ حق طلب إعادة النظر على النائب العام وحده سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن إذا كان مبنيا على الحالة الواردة في الفقرة الخامسة سالفه الذكر، وأوجبت عليه - في هذه الحالة - إذا رأى محلا للطلب أن يرفعه مع التحقيقات التي يكون قد رأى لزومها إلى لجنة مشكلة من أحد مستشاري محكمة النقض واثني من مستشاري محكمة الاستئناف لتفصل فيه بعد الاطلاع على الأوراق واستيفاء ما تراه من التحقيق فإذا ما رأت قبوله إحالته إلى محكمة النقض ، وقد نصت هذه المادة على ألا يقبل الطعن بأى وجه في القرار الصادر من النائب العام أو في الأمر الصادر من اللجنة المشار إليها بقبول الطلب أو عدم قبوله . لما كان ذلك وكان الطالب يستند في الوجه الأول من طلبه إلى أنه لم يكن القاضى الذى أصدر الحكم فى اللجنة رقم موضوع التهمة الأولى واسس هذا الوجه قياسا على الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادى ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية التى تستلزم وجود المدعى قتله حيا فى وقت لاحق لوقوع الجريمة ، وكانت المادة ٤٤١ قد حددت الحالات التى يجوز فيها طلب التماس إعادة النظر وقد ورد هذا التحديد على سبيل الحصر وبالتالى لا يجوز القياس عليها ، فإن طلب إعادة النظر لهذا السبب لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكانت العبرة فى قبول طلب إعادة النظر إنما تكون بتوافر إحدى حالاته وقت تقديمه ، وكان الطالب يؤسس الوجه الثانى من طلبه على الحالة الواردة فى الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان نص الفقرة المذكورة يشترط لقبول الطلب ثبوت انهيار

أحد الأدلة المؤثرة في الحكم بالادانة كالحكم على الشاهد أة الخبير بالعقوبة المقررة لشهادة الزور أو الحكم بتزوير ورقة مقدمة في الدعوى أو الغاء الأساس الذى بنى عليه الحكم ، وكان البين من صور الأحكام التى قدمها الطالب الصادرة ضد الشهود ومنها الحكم الصادر فى اللجنة رقم التى أقامها الطالب بطريق الادعاء المباشر ضد بعض الشهود بتهمة شهادة الزور ، أن الحكم الأخير صدر بعد تقديم الطلب وبالتالى لم تكن الحالة المسندة اليه متوافرة وقت تقديمه ، وكانت صور الحكم الأخرى صادرة عن وقائع لا تتعلق بالحكم المطعون فيه وليس لها تأثير فيه ، ومن ثم فإن هذا الوجه من الطلب يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الطالب يؤسس الوجه الثالث من طلبه على الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكانت المادة ٤٤٣ من القانون ذاته قد نصت على أن " فى الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ يكون حق طلب اعادة النظر للنائب العام وحده ، سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن ، وإذا رأى له محلا يرفعه مع التحقيقات التى يكون قد رأى لزومها إلى لجنة مشكلة من أحد مستشارى محكمة النقض واثنين من مستشارى محكمة الاستئناف تعين كلا منهم الجمعية العامة بالمحكمة التابع لها ، ويجب أن يبين فى الطلب الواقعة أو الورقة التى يستند عليها وتفصل اللجنة فى الطلب بعد الاطلاع على الأوراق ، واستيفاء ما تراه من التحقيق وتأمراً بحالته الى محكمة النقض إذا رأت قبوله ، ولا يقبل الطعن بأى وجه فى القرار الصادر من النائب العام أو فى الأمر الصادر من اللجنة المشار إليها بقبول الطلب أو عدم قبوله " . وكان مفاد هذا النص أن مناط اتصال محكمة النقض بطلب إعادة النظر المستند إلى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية رهن عرضه من النائب العام على اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٤٤٣ من القانون ذاته وقبول اللجنة له واحالتها إياه الى المحكمة . لما كان ذلك ، وكان النائب العام - على ما يبين من الأوراق - لم يرفع الطلب إلى اللجنة المشار إليها آنفاً ، فإن محكمة النقض لا

تتصل بطلب إعادة النظر المستند إلى هذه الحالة . لما كان ذلك ، وكان محامى الطالب قد دفع بعدم قبول الطعن بأى وجه فى القرار الصادر من النائب العام بقبول الطلب أو عدم قبوله فى الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكانت محكمة النقض على ما سلف بيانه - لم تتصل بطلب إعادة النظر بالنسبة لهذه الحالة فإنها لا تختص بنظر الدفع بعدم الدستورية المبدى من محامى الطالب لتقدير جديته ، لأن شرط اختصاصها به أن يكون متصلا بمخضومة مطروحة على المحكمة عملا بالمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا . لما كان ما تقدم ، فإن طلب إعادة النظر برمته يكون على غير أساس ويتعين الحكم بعدم قبوله مع تغريم الطالب خمسة جنيهاً عملاً بنص المادة ٤٤٩ من القانون سالف الذكر.

الطعن رقم ٢٢٢٨١ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٩٥

١. لما كان الطعن قد قرر به من رئيس ، لم يفصح - في التقرير - عن دائرة اختصاصه الوظيفي ، وبالتالي صفته في الطعن في الحكم ، فإن الطعن يكون قد قرر به من غير ذي صفة ، ولا يغني في هذا الصدد أن يكون الطعن قد قرر به من ذي صفة فعلا ما دام لم يثبت بالتقرير ما يدل على هذه الصفة ، لما هو مقرر من أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الاجرائي عمن صدر منه على الوجه المعتبر قانونا ، فلا يجوز تكملة أى بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه ، ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلا .

٢. من المقرر أن القانون لا يرتب بطلان تشكيل محكمة الجنايات إلا في الحالة التي تشكل فيها من أكثر من واحد من غير المستشارين - على ما ورد بالفقرة الاخيرة من المادة ٣٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية - وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه صدر من هيئة مشكلة من اثنين من مستشاري محكمة الاستئناف ومن الأستاذ وهو - على ما أفادت به نيابة النقص الجنائي - رئيس بالمحكمة الابتدائية ، يوم اصدار الحكم ، ولا يغير من ذلك ما ورد في ديباجته من أن العضو المذكور " قاضى " ، إذ أن ذلك يعد مجرد خطأ في الكتابة وزلة قلم لا تخفى ، ولما كانت العبرة في الكشف عن صحة الحكم هي بحقيقة الواقع وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في الواقع من هيئة مشكلة وفق قانون الاجراءات الجنائية ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد بدعوى البطلان تكون في غير محله.

٣. من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما تترتاح إليه من أقوال الشهود ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يقيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، وفي قضائها بالادانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تعتد بدفاع الطاعن.

٤. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره ، واقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، كما هو الحال في الدعوى ، فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٥. من المقرر أن القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه مراقبة الشخص المتحرى عنهم أو أن يكون على معرفة سابقة بهم بل لها أن يستعين فيما يجربه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه اقتنع شخصا بصحة ما نقلوه اليه وبصدق ما تلقاه من معلومات .

٦. لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته - بما لا ينازع الطاعن في صحة اسناد الحكم بشأنه - أن الرائد قد استصدر إذن النيابة بالتفتيش بعد أن دلت التحريات على أن - الطاعن وآخر يحوزان ويحرزان المواد المخدرة فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفيها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، وإذا انتهى الحكم الى اطراح الدفع بطلان إذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا.

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه " : ١ - ألف وآخر فيما بينهما عصابة غرضها الاتجار في المواد المخدرة على النحو المبين بالأوراق - ٢ - أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا " هيروين " في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . واحالتهم إلى محكمة جنايات الاسكندرية لمحاكمتهم طبقا للقيد والوص الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١، ٢، ٣٨، ١/٧، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند ٢ من القسم الأول من الجدول رقم ١ المعدل والملحق به بمعاقبة المتهم (الطاعن) بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه خمسين ألف جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط وبرأته من التهمة الأولى باعتبار أن الاحراز في التهمة الثانية مجرد من القصد .

فطعن المحكوم عليه والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض
الخ.....

المحكمة

أولا : طعن النيابة العامة :

من حيث إنه لما كان الطعن قد قرر به من رئيس نيابة ، لم يفصح - في التقرير - عن دائرة اختصاصه الوظيفي ، وبالتالي صفته في الطعن في الحكم ، فإن الطعن يكون قد قرر به من غير ذي صفة ، ولا يغني في هذا الصدد أن يكون الطعن قد قرر به من ذي صفة فعلا مادام لم يثبت بالتقرير ما يدل على هذه الصفة ، لما هو مقرر من أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصحة العمل الاجرائي عمن صدر منه على الوجه المعبر قانونا ، فلا يجوز تكملة أى بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه ، ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلا .

ثانيا : طعن المحكوم عليه :

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز
حوهر مخدر - هيروين - بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وفي
غير الأحوال المصرح بها قانوناً قد شابه بطلان وقصور في التسبب وفساد في
الاستدلال ، ذلك بأن المحكمة التي أصدرت الحكم لم تكن مشكلة تشكيلاً صحيحاً
إذ ضمت بين أعضائها " قاضياً " على خلاف ما نصت عليه المادة ٣٦٧ من قانون
الاجراءات الجنائية ، ويضاف إلى ذلك أن الحكم لم يعرض لدفاع الطاعن بإمكان
الغير دس المخدر عليه ورد برد غير سائغ على دفعه ببطلان إذن التفتيش لا بتناؤه
على تحريات غير جدية بدلالة أن الضابط الذي اجرها لم يتول المراقبة بنفسه ، وعدم
امكانه ذلك ، ولصدور الاذن عن جريمة مستقبلية ، مما يعيب الحكم ويستوجب
نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة
العناصر القانونية للجريمة التي دان للطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة سائغة تؤدي
إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان القانون لا يرتب بطلان تشكيـل
محكمة الجنايات إلا في الحالة التي تشكل فيها من أكثر من واحد من غير المستشارين
- على ما ورد بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية - وكان
يبين من الحكم المطعون فيه أنه صدر من هيئة مشكلة من اثنين من مستشاري محكمة
الاستئناف ، ومن الأستاذ..... وهو - على ما أفادت به نيابة النقض الجنائي
- رئيس بالمحكمة الابتدائية ، يوم اصدار الحكم ، ولا يغير من ذلك ما ورد في
ديباجته من أن العضو المذكور " قاضى " ، إذ أن ذلك يعد مجرد خطأ في الكتابة وزلة
قلم لا تخفى ، ولما كانت العبرة في الكشف عن صحة الحكم هي بحقيقة الواقع ،
وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في الواقع من هيئة مشكلة وفق قانون الاجراءات
الجنائية ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد بدعوى البطلان يكون في غير محله . لما
كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن احتمال دس المخدر عليه ونعيه على الحكم

التفاتة عن هذا الدفاع ، مردودا بما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وفي قضائها بالادانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تعدد بدفاع الطاعن حول احتمال دس المخدر عليه ، فإن ما ينعاه على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، كما هو الحال في الدعوى ، فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، وإذا كان القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه مراقبة الاشخاص المتحرى عنهم أو أن يكون على معرفة سابقة بهم بل به أن يستعس فيما يجربه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه اليه وبصدق ما تلقاه من معلومات ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت في مدوناته - بما لا ينازع الطاعن في صحة اسناد الحكم بشأنه أن الرائد قد استصدر إذن النيابة بالتفتيش بعد أدلت التحريات على أن - الطاعن وآخر يحوزان ويحرزان المواد المخدرة فإن مفهوم ذلك أن الامر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفيها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، وإذا انتهى الحكم إلى اطراح الدفع بطلان إذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا، رفضه موضوعا.

الطعن رقم ١٧٦٤٢ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٩٥

١. لما كان البين من الأوراق أن الطاعنة الثالثة لم تكن طرفاً في الخصومة وأن حكماً ما لم يصدر في الدعوى بشأنها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر بنص المادة ٢١١ من قانون المرافعات ، وهى من كليات القانون ، أنه لا يجوز الطعن فى الأحكام إلا من المحكوم عليه ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان طرفاً فى الخصومة وصدر الحكم لغير صالحة بصفته التى كان متصفاً بها فى الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر الطاعنين الأول والثانى وبراءة آخر دون أن يفضى بالزام الطاعنة بشيء فإن طعنها يكون غير جائز.

٢. لما كان البين أن الاطلاع على محضر جلسة المحكمة بتاريخ ومما جاء فى مدونات الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن الثانى طلب البراءة على أساس تناقض أقوال الشاهد الأول عما رواه فى حديث تلفزيونى بشأن واقعة الدعوى ، وأن ما جاء به ينفى توافر القصد الجنائى لدى الطاعن ، وقدم للمحكمة شريط التسجيل الخاص بهذا الحديث مقررًا أنه أحضر معه جهازاً فيديو وتلفزيون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التى يستند إليها عرض لهذا الطلب ورد عليه فى قوله " وحيث إن المحكمة وقد اطمأنت إلى أدلة الإثبات القولية والفنية السالف بيانها فإنها لا تلتزم بمتابعة المتهم فى سائر مناحى دفاعه الموضوعية وتلتفت عن مقولته باختلاف أقوال الشاهد الأول فى التحقيق عما رواه فى حديث تلفزيونى طالما وأن المقرر أن للمحكمة أن تعول على أقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت قولاً آخر له فيها فمن باب أولى لوجاء هذا القول - على فرض حدوثه - خارج نطاق الدعوى وأوراقها ضمن أحكام خاصة تلفزيونية

أو غيرها ، لما كان ذلك ، وكان طلب الطاعن على نحو ما سلف باستعراض الدليل المقدم الى المحكمة بعد طلب جوهرى يتعين على المحكمة أن تجيبه أو أن تر عليه ردا سائغا ، وكان ما ردت به من عدم جدى طلب الطاعن استعراض المحكمة لهذا الدليل بفرض صحة ما يحتويه لا يصلح أساسا للفرض ، ذلك بأنه لا يجوز للمحكمة أن تبدى رأيا فى دليل لم يعرض عليها وهى إذ فعلت فقد سبقت إلى الحكم على دليل لم تطلع عليه ولم تمحصه مع ما يمكن أن يكون له من أثر فى عقديتها لو أنها اطلعت عليه ، فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة بالنسبة لهذا الطاعن والطاعن الول أيضا الاتصال ذات العيب به وحسن سير الدالة .

الوقائع

اُتِّمَت النيابة العامة الطاعنين وآخر " قضى ببراءته " بأنهما حازوا وأحرزوا بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا (هيروين) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ، واحالتهم الى محكمة جنات القاهرة لمعاقبتهما طبقا للقيود والوصف الواردين بامر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١ ، ٢ ، ١/٧ ، ٣٤ فقرة اولى بند (أ) وفقرة ٢ بند ٦ ، ١/٤٢ ، ٢/٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبند رقم ٢ من القسم الأول من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول المستبدل بالقانون الأخير مع اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات . اولا : بمعاقبتهما بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمهما مبلغ مائة الف جنيه ، اثنا : بمصادرة المخدرات المضبوطة والمبالغ النقدية المضبوطة مع المتهم الثانى والسيارة رقم ملاكى الاسكندرية .

فطعن المحكوم عليهما و مالكة السيارة المقضى بمصادرتها فى هذا

الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث ان الطاعنة الثالثة تنعى على الحكم المطعون فيه انه إذ قضى بمصادرة السيارة رقم ملاكى الاسكندرية والملوكة لها رغم أنها حسنة النية ولم يكن لها اى دور فى ارتكاب الجريمة او المساهمة فيها ، يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان البين من الاوراق ان الطاعنة الثالثة لم تكن طرفا فى الخصومة وان حكما ما لم يصدر فى الدعوى شأنها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر بنص المادة ٢١ من قانون المرافعات ، وهى من كليات القانون ، انه لا يجوز الطعن فى الاحكام الا من المحكوم عليه ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان طرفا فى الخصومة وصدر الحكم لغير صالحه بصفته التى كان متصفا بها فى الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر ضد الطاعنين الأول والثانى وبراءة آخر دون ان يقضى بالزام الطاعنة بشئ فإن طعنها يكون غير جائز ، دون حاجة الى بحث وجه الطعن المقدم منها ، لأنه لا يسار اليه الا اذا كان الطعن جائزا ومستوفيا الشكل المقرر فى القانون .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن الثانى على الحكم المطعون فيه ان إذ دانه بجريمة حيازة واحراز مادة مخدرة (هيروين) فى غير الاحوال المصرح بها قانونا قد شابه قصور فى التسبب واخلال بحق الدفاع وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن المحكمة اطرحت الدليل الذى قدمه لها الطاعن للتدليل على كذب الشاهد الاول وتناقضه فى اقواله ومنافاة الصورة التى قررها فى التحقيقات للحقيقة - والمتمثل فى شريك فيديو تليفزيونى مسجل لهذا الشاهد ، بمقولة اطمئنانها الى اقواله حتى بفرض حدوث ذلك ، دون ان تطلع على هذا الدليل قبل ابداء الرأى فيه ، وهذا مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة بتاريخ ومما جاء فى مدونات الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن الثانى طلب البراءة

على اسا تناقض اقوال الشاهد الأول عما رواه في حديث تليفزيونى بشأن واقعة الدعوى ، وان ما جاء به ينفى توافر القصد الجنائى لدى الطاعن ، وقدم للمحكمة سريط التسجيل الخاص بهذا الحديث مقررًا انه احضر معه جهازى فيديو وتليفزيون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى واورد الأدلة التى يستند اليها عرض لهذا الطلب ورد عليه في قوله " وحيث ان المحكمة وقد اطمأنت الى ادلة الاثبات القولية والفنية السالف بياها فإنها لا تلتزم بمتابعة المتهم في سائر مناحى دفاعه الموضوعية وتلتفت عن مقولته باختلاف أقوال الشاهد الأول في التحقق عما رواه في حديث تليفزيونى طالما وان المقرر أن للمحكمة ان تعول على اقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت قولًا آخر له فيها فمن باب أولى لو جاء هذا القول - على فرض حدوثه - خارج نطاق الدعوى وأوراقها ضمن أحاديث خاصة تليفزيونية أو غيرها . لما كان ذل ، وكان طلب الطاعن على نحو ما سلف باستعراض الدليل المقدم إلى المحكمة يعد طلبا جوهريا يتعين على المحكمة أن تجيبه أو أن ترد عليه ردا سائغا ، وكان ما وردت به من عدم جدوى طلب الطاعن استعراض المحكمة لهذا الدليل بفرض صحة ما يحتويه لا يصلح أساسا للرفض ذلك بأنه لا يجوز للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها وهى إذ فعلت فقد سبقت إلى الحكم على دليل لم تطلع عليه ولم تحصه مع ما يمكن أن يكون له من أثر في عقيدتها لو انها اطلعت عليه ، فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة بالنسبة لهذا الطاعن والطاعن الأول ايضا لاتصال ذات العيب به وحسن سير العدالة دون حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن الأخرى .

الطعن رقم ١٩٢٥٢ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٩٥

لما كان القانون قد أوجب حضور محام مع المتهم في جناية ، ليرافع عنه بما يراه محققا لمصلحته ، وكانت المحكمة قد التفتت عن طلب الطاعنين تأجيل نظر الدعوى لحضور محاميها الموكلين - للدفاع عنهما - ولم تنبه الحاضر معهما - أو تنتدب بمعرفتها محاميا آخر يترافع عنهما واصدرت حكمها مع أنها لم تسمع المرافعة بنفسها - مع وجوب ذلك ، وتصميم الطاعنين عليه - مع حقهما في ذلك - فإن حكمها يكون فضلا عن بطلانه لصدوره من محكمة لم تسمع المرافعة بنفسها مشوبا بالاخلال بحق الدفاع بمخالفة المحكمة للمبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية.

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أولا (أ) قتلا.....عمدا مع سبق الاصرار بأن بيتا النية وعقدا العزم على ذلك وأعدا لهذا الغرض سلاحين نارين (مسدس - بندقية) وما أن ظفرا به حتى أطلقا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فحدثت به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ب - أحرز كل منهما بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (مسدس - بندقية) . ج - أحرز كل منهما ذخائر (عدة طلقات) مما تستعمل في السلاحين النارين سالفى الذكر حالة كونهما غير مرخص لهما في حيازته أو إحرازه . واحالتهم الى محكمة جنابات أسيوط لحاكمتهما طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعى المدعيان بالحق المدني مدنيا قبل المتهمين بمبلغ مائتين وواحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ٢٣١، ٢٣٠ من قانون العقوبات والمواد ١/١، ٢/٢٦، ٢/٢٦، ١/٣٠، ٥/٣٠ من القانون

رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والقسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون الأول مع أعمال المادتين ٣٢، ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهمين بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات عما أسند إليهما وبمصادرة السلاح الناري والذخيرة المضبوطين والزامهما بأن يدفعوا للمدعين بالحق المدني مبلغ مائتين وواحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت بالتضامن فيما بينهما .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض.....الخ.

المحكمة

حيث إن ما ينهه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهما بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار وإحراز سلاح ناري وذخيرة بغير ترخيص قد شابه البطلان وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لم تسمع مرافعة - منهما - في الدعوى ، مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من محاضر جلسات المحكمة الموضوع بهيئة مغايرة للهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه - استمعت بجلستهالى مرافعة الخصوم في الدعوى ثم قررت تأجيلها لجلسةللمناقشة كبر الأطباء الشرعيين في بعض نقاط الدعوى ، وفي الجلسة المحددة قررت المحكمة تأجيلها لجلسةكلفت كبر الأطباء الشرعيين بتقديم تقرير مفصل عن إصابات الجنى عليه وبالجلسة الأخيرة قدم كبر الأطباء تقريراً ، طلب الدفاع أجلاً للاطلاع عليه فاستجابت المحكمة وأجلت نظر الدعوى لدور مقبل وبجلسةطلب الحاضر مع المتهمين أجلاً لحضور المحامي الموكل فأجلتها لجلسة يحددها قلم الكتاب وبجلسةقررت المحكمة التأجيل لذات السبب لجلسةمع إخطار الطبيب الشرعي الدكتورلتلك الجلسة وبجلسةنظرت الهيئة التي أصدرت الحكم في الدعوى لأول مرة بتشكيلها الجديد ، واجلت نظر

الدعوى لدور مقبل لحضور المحامى الموكل عن المتهمين ولإعلان كبير الأطباء الشرعيين وبجلسة زحضر الدفاع - محاميان - وطلبا التأجيل لحضور المحاميان الأصليان - ولم يترافعا - وفى هذه الجلسة أصدرت المحكمة فى جنائية ، ليرافع عنه بما يراه محققا لمصلحته ، وكانت المحكمة قد التفتت عن طلب الطاعنين تأجيل نظر الدعوى لحضور محاميها الموكلين - للدفاع عنهما - ولم تنبه الحاضر معهما - أو تنتدب - بمعرفتها محاميا آخر يترافع عنهما وأصدرت حكمها مع أنهما لم تسمع المرافعة بنفسها - مع وجوب ذلك ، وتصميم الطاعنين عليه - مع حقهما فى ذلك - فإن حكمها يكون فضلا عن بطلانه لصدوره من محكمة لم تسمع المرافعة بنفسها مشوبا بالاخلال بحق الدفاع بمخالفة المحكمة للمبادئ الأساسية الواجب مراعاتها فى المحاكمات الجنائية ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

الطعن رقم ٢١٤٢٤ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٩٥

١. لما كانت المادتان ٣٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية و ٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ نصتا على أن تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة مستشارين ، فإن الحكم المطعون فيه إذ صدر من محكمة جنايات مشكلة من اثنين من المستشارين فحسب يكون قد صدر من محكمة غير مشكلة وفق أحكام القانون الأمر الذي يصمه بالبطلان الذي ينحدر به إلى حد الانعدام .

٢. من المقرر أن المحكمة النقض - طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثلبت فيه أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون.

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز بقص الاتجار نباتا مخدرا (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وأحالته الى محكمة جنايات الجيزة لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حذوريا عملا بالمواد ١، ٢، ٣٨، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم (٥٧) من القسم الثاني من الجدول رقم (١) الملحق به معاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه خمسين ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن الاحراز كان مجردا من القصود .
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

من حيث إن البين من الحكم المطعون فيه ومحضر جلسة المحاكمة أن الهيئة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم المطعون فيه كانت مشكلة برياسة المستشار وعضوية المستشار..... لما كان ذلك ، وكانت المادتان ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية و٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ نصتا على أن تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة مستشارين ، فإن الحكم المطعون فيه إذ صدر من محكمة جنايات مشكلة من اثنين من المستشارين فحسب يكون قد صدر من محكمة غير مشكلة وفق أحكام القانون الأمر الذي يصمه بالبطلان الذي ينحدر به إلى حد الانعدام . لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة - محكمة النقض - طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وأن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة . وذلك دون حاجة للتعرض لأوجه الطعن المقدمة من الطاعن.

الطعن رقم ٢٤١٤٩ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٩٥

١. لما كان المحكوم عليهما وإن قررا بالطعن بالنقض في الميعاد المحدد ، إلا أنهما لم يقدمتا أسبابا لطعنهما ومن ثم يكون الطعن المقدم من كل منهما غير مقبول شكلا ، لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .
٢. من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلها القاضي منها مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .
٣. لما كانت العقوبة المقضى بها على الطاعنين هي المقررة لجناية القتل العمد مع سبق الإصرار ، وكان حكم ظرف سبق الإصرار في تشديد العقوبة كحكم ظرف الترصد واثبات توافر أحدهما يغني عن اثبات توافر الآخر ، فإنه لا يكون للطاعنين مصلحة فيما يثرونه من فساد استدلال الحكم في استظهار ظرف الترصد .
٤. من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية هو من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها بهذه المثابة أن تقرر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه أو إلى غيره من المتهمين قد انتزع منهم بطريق الإكراه بغير معقب ، مادامت تقيم تقديرها على

أسباب سائغة . كما هو الحال في الدعوى - فإن تعيب الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله .

٥ . لما كان ما يثيره الطاعن الثالث من أن الحكم قد عول في اطراحه الدفع بطلان اعتراف المتهمين - ضمن ما عول - على أنهم اعترفوا أمام قاضى المعارضات عند تجديد حبسهم برغم خلو محاضر تجديد الحبس من اعتراف له فهو مردود بأن الثابت من مدونات الحكم أنه لم يسند إلى الطاعن المذكور أنه اعترف أمام قاضى المعارضات . كما يزعم - وإنما أسند ذلك للمتهمين الأول والثانى والثالث والرابع وذلك في مقام رده على دفعهم بطلان الاعتراف المنسوب إلى كل منهم ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في الاسناد لا يكون له محل .

٦ . من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن القبض والتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجديده الاستدلالات التى بنى عليها لإذن القبض والتفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن ، فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالقبض والتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة منتجة لا ينزع الطاعن فى أن لها اصلا ثابتا بالأوراق وكان عدم التوصل الى كيفية قتل المجنى عليه أو مكان القاء جثته محددًا أو مدى صحة سفره للخارج فى محضر الاستدلال لا يقدر بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريات .

٧ . لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت واقعة القتل تدليلا كافيا ، كما بين الظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من الطاعنين ، وهى أدلة معينها الصحيح من الأوراق ، وكان ما قاله بشأن استدلاله

على أن الجثة للمحنى عليه - على السياق المتقدم سائفا ومؤديا الى ما انتهى اليه ، فإن ما يثيره الطاعنون من منازعة في هذا الخصوص لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير ادلة الدعوى مما لا تجوز اثارته تمام محكمة النقض .

٨. من المقرر ان وزن اقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تترها المترلة التي تراها وتقدرها التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب ، ومتى اخذت بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال الرائد فإن ما تثيره الطاعنة الأولى من منازعة بشأن عدم إلمامه بظروف الواقعة ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيها او مصادرة عقيدتها في شأنه امام محكمة النقض .

٩. لما كان ما يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة استمعت الى اقوال شاهد الاثبات الرائد فأدلى بشهادته عن الواقعة في حدود ما سمحت له به ذاكرته ، لما قرره من مضي مدة كبيرة على تاريخ الواقعة ، وأحال في بعض اقواله الى ما قرره في التحقيقات ثم مضت مرافعة الدفاع عن الطاعنين دون أن تتضمن شيئا عن قالة الشاهد في التحقيقات وبالجلسة فقد بات من غير المقبول من الطاعنة الأولى القول بأن الشاهد المذكور قرر بالجلسة بعدم تذكره للواقعة ، ويكون منعها في هذا الخصوص في غير محله .

١٠. لما كان اليين من الاطلاع على المفردات ان ما حصله الحكم من ان التخطيط للجريمة تم التفكير فيها قبل شهرين من الحادث وان مقابلات قد تمت بين المتهمين الثاني والثالث والرابع والخامس للاتفاق على ارتكاب الجريمة وان الطاعنة الأولى قد حددت معهم موعد تنفيذها بعد خروج اطفالها الى مدارسهم واثاء نوم المجنى عليه لتأخر استيقاظه بسبب اعتياده السهر ، له صدادع واصله

الثابت في الأوراق ، فإن ما تنعاه الطاعنة الاولى على الحكم بدعوى الخطأ في الاسناد لا يكون له محل .

١١ . من المقرر ان الاشتراك بطريق الاتفاق إنما يتحقق باتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، ويتم غالبا دون مظاهر خارجية او اعمال محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ويتحقق الاشتراك بالمساعدة بتدخل الشريك مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب صداه مع فعله ويتحقق فيه معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذي جعله الشارع مناطا لعقاب الشريك ، وكان من المقرر انه ليس على المحكمة ان تدلل على حصول الاشتراك في ارتكاب الجريمة بأدلة مادية محسوسة ، بل كفيها للقول بحصوله ان تستخلص ذلك من ظروف الدعوى وملابساتها ، وان يكون في وقائع الدعوى نفسها ما يسوغ الاعتقاد بوجوده .

١٢ . لما كان قانون الاجراءات الجنائية قد نص في المادتين ٢٩٢ ، ٢٩٣ على حق المحكمة ان تعين خبيرا واحدا أو أكثر في الدعوى سواء من تلقاء نفسها او بناء على طلب الخصوم وأن تأمر بإعلان الخبراء ليقدموا ايضاحات بالجلسة عن التقارير المقدمة منهم في التحقيق الابتدائي أو امام المحكمة دون ان يشفع ذلك بوضع اجراءات تنظيم النذب بمعرفة محكمة الموضوع وبوضع ضوابط يراعيها الخبراء في أداء مأموريتهم ، ومن ثم فلا تثير على الحكم ان لم يفصح عن سبب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين ، ويضحى النعى في هذا الصدد غير سديد .

١٣ . من المقرر ان تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة فلها الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى ما قرره كبير الأطباء الشرعيين من ان انخفاض درجة الحرارة وجفاف المنطقة التي القيت فيها جثة الجنى عليه فضلا عن وجودها داخل برميل من الورق المقوى

وتغطيتها ببعض الملابس قد قلل من سرعة التحلل والتعفن الرمي وأدى الى تأخر حالة التعفن الرمي المشاهد بالجثة مما يقطع بمضى مدة أكثر من اسبوعين وأقل من ثلاثة اسابيع من الوفاة وحتى الفحص والتشريح الأمر الذى يتوافق مع حدوث القتل والوفاة يوم وفق ما جاء باعترافات المتهمين - وحصول التشريح يوم واطرحت في حدود سلطتها التجبرية اقوال الطبيب الشرعى الذى قام بالتشريح في هذا الخصوص ، فإن النعى في هذا الصدد يكون غير سديد .

١٤ . من المقرر ان الأدلة في المواد الجنائية اقتناعية وان للمحكمة ان تلتفت عن دليل النفى ولو حملته اوراق رسمية ، مادام يصح في العقل ان يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة في الدعوى .

١٥ . من المقرر انه إذا كان دفاع المتهم غير منتج في الدعوى فلا تثير على المحكمة ان هى لم تحققه ، ولأن طلب ندب اللجنة المشار إليها إنما يرمى إلى التشكيك في اقوال كبير الأطباء الشرعيين التى امانت إليها المحكمة وإلى المنازعة في صورة الواقعة ووقت وقوعها ، ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بقالة الاخلال بحق الدفاع لهذا السبب في غير محله .

١٦ . لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة ان المدافع عن الطاعنة الأدنى قد حضر بجلسة وطلب استدعاء احد اساتذة التشريح بكلية الطب بجامعة المنصورة لمناقشته بشأن بعض نقاط التقرير الطبى الشرعى ، فطلبت منه المحكمة إبداء دفاعه الموضوعى كذلك فابدى رغبته في رد هيئة المحكمة ، فقامت المحكمة بندب محام آخر للدفاع عن الطاعنة واستمر المدافعون عن باقى المتهمين في المرافعة الى ان طلب المحامى الأول من المحكمة ان يترافع في موضوع الدعوى بعد ان تنازل عن طلب الرد فمكنته المحكمة من ذلك حيث ترافع في الدعوى شارحا على طلبه سالف البيان ، وكانت الاجراءات التى صدرت من المحكمة مما يدخل في السلطة المخولة لها بمقتضى القانون وهى اجراءات قانونية ، لا يتخلف عنها

حرجا للمحامى او مصادرة لحقه فى الدفاع إذ كان فى قـمـدوره الاستمرار فى اجراءات الرد إن شاء كما انه لم يدع ان احدا منعه من اتخاذ تلك الاجراءات ، ولما كانت المحكمة قد اوضحت فى حكمها عن العلة التى من أجلها رفضت إجابته الى طلبه ندب خبيرا آخر فى الدعوى - على السياق المتقدم - وهى مافية وسائغة ومن ثم فلا محل لما تثيره الطاعنه فى هذا الخصوص .

١٧ . لما كان لا يعيب الحكم ان هو قصر قـمـة القتل العمد مع سبق الاصرار على بعض من شملهم وصف النيابة العامة فى هذا الشأن ، ونسب للباقيـن قـمـة الاشتراك فيه دون لفت نظر الدفاع الى ذلك ، لما هو مقرر ان المحكمة لا تتقيد بالوصف الذى تسبغه النيابة على الفعل المسند الى المتهم بل هى مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة امامها بجميع كيوفها واوصافها وان تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون حاجة الى ان تلتفت نظر الدفاع الى ذلك مادام ان الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم اساسا للوصف الذى دان المتهم به دون ان تضيف إليها المحكمة شيئا ، وإذ كان ما قامت به المحكمة فى هذا الشأن لا يعد فى حكم القانون تغييرا لوصف التهمة المحالة بها الدعوى بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح اجروؤه فى الحكم دون تنبيه الدفاع إليه فى الجلسة ليرافع على اساسه ، ومن ثم فقد بات النعى على الحكم فى هذا الشأن بالإخلال بحق الدفاع فى غير محله .

١٨ . من المقرر ان النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برايتها فى الحكم دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على انه روعى فيها عرض القضية فى ميعاد الستين يوما المبينة بالمادة ٣٤ من ذلك القانون المعدلة بالقانون رقم ٢٣

لسنة ١٩٩٢ ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين - من تلقاء نفسها دون ان تنقيد بمبنى الرأى الذى ضمنته النيابة مذكرتها ما عسى ان يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى فى ذلك ان يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد او بعد فواته . ١٩ . من المقرر ان قصد القتل امر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجاني وتتم عما يضمرة فى نفسه ، واستخلاص هذه النية ، موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .

٢٠ . لما كانت اجراءات المحاكمة قد تمت وفقا للقانون واعمالا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل اصدار الحكم وصدوره بإجماع آراء اعضاء المحكمة ، ةوقد خلا الحكم من عيب مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه او فى تأويله ، وصدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى ، ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح ان يستفيد منه المحكوم عليهم على نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات ، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة للقضية واقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : (١) (طاعنة) ، (٢)
(طاعن) ، (٣) (طاعن) ، (٤) (طاعن) ، (٥)
(طاعن) ، (٦) بأنهم أولا : المتهمون من الأولى الى الخامس : أ) قتلوا عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن عقدوا العزم وبيتوا النية على قتله

وترصدوا له في المكان الذي ايقنوا وجوده فيه وما ان اظفروا به حتى انهمالوا عليه ضربا وطعنا بادوات صلبة راضة وحادة في عموم جسده قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياته . ب) احرزوا اسلحة بيضاء في غير الأحوال المصرح بها قانونا (سكين - ساطور) . ثانيا : المتهمة السادسة اشتركت مع المتهمين الخمسة الأولى بطريق الاتفاق في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر وذلك بأن اتفقت على ارتكابها ووقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق . ثالثا : المتهمون الأول والخامس والسادس اخفوا جثة المجنى عليه بأن قاموا بنقلها الى المنطقة الصحراوية المتاخمة لمحافظة واحالتهم الى محكمة جنايات المنصورة لمحاكمتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة ، وادعى و و أشقاء المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين جميعا بالزامهم بأن يؤدوا لهم مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، وبتاريخ قررت المحكمة المذكورة احالة اوراق الدعوى الى فضيلة مفتي الجمهورية لإبداء الرأي بالنسبة للمتهمين الأولى والثالث والرابع وتحديد جلسة للنطق بالحكم ، وبالجلسة المحددة قضت تلك المحكمة حضوريا وبإجماع الآراء عملا بالمواد ٤٠ ، ٤١ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ ، ٢٣٩ من قانون العقوبات ، والمواد ١/١ ، ٢٥ مكررا/١ ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، والبند ١١ من الجدول (١) الملحق به . أولا : بمعاقبة كل من المتهمين الأولى والثالث والرابع بالاعدام شنقا عما نسب لكل منهم ، ثانيا : بمعاقبة المتهم الخامس بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة عما نسب إليه ، ثالثا : بمعاقبة المتهم الخامس بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات عما نسب إليه ، رابعا : ببراءة المتهمة السادسة عما نسب إليها في التهمة الأولى وبتعاقبتها بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عما نسب إليها في التهمة الأولى وبتعاقبتها بالحبس من الشغل لمدة سنة واحدة عما نسب إليها في التهمة الثانية ، خامسا : بالزام المتهمين جميعا بأن يؤدوا

للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ خمسمائة وواحد جنيها على سبيل التعويض المؤقت باعتبار ان المتهمين الأولى والثالث والرابع ارتكبوا جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد واحراز اسلحة بيضاء بغير ترخيص والمتهمين الثاني والخامس اشتركا مع المتهمين سالفى الذكر في جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد والمتهم السادسة اخفت جثة المجنى عليه .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض كما عرضت النيابة العامة القضية بمذكرة طلبت فيها اقرار الحكم الصادر باعدام المتهمين الأولى والثالث والرابع الخ

المحكمة

من حيث إن المحكوم عليهما و وإن قررا بالطعن بالنقض في الميعاد المحدد ، إلا أنهما لم يقدمتا اسبابا لطعنهما ، ومن ثم يكون الطعن المقدم من كل منهما غير مقبول شكلا ، لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الاسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وإن التقرير بالطعن وتقديم اسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها احدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .

ومن حيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الأولى والثاني بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد ، واحراز اسلحة بيضاء بدون ترخيص ودان الثالث بالاشتراك في جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد ، قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق واختلال بحق الدفاع ذلك بأنه دلل على ظرفي سبق الاصرار والترصد بما لا يوفرهما ، واطروح الدفع ببطلان الاعتراف لأنه وليد اكراه وتهديد ، يتمثل في وجود اصابات بعين الطاعنة الأولى ، وساق المحكوم عليه الثاني وركبته ، ولوجود ضابط المباحث بغرفة التحقيق وتهديده لهم ولذويهم ، استنادا الى اقوال الأولى بأن اصابتها نجمت عن

اصدامها بباب مسكنها ، وان اصابة الثانى من سقوطه ارضا اثناء اللعب ، فى حين ان تلك الأقوال تجافى العقل والمنطق ، ودون ان يعنى بتقصى الاسباب الحقيقة لتلك الاصابات وعول فى ذلك ايضا على اعترافهم بمحاضر تجديد حبسهم برغم خلوها من اعتراف الطاعن الثالث بارتكاب الجريمة ، واطرح الحكم الدفع بعدم جدية التحريات ، وعدم توافر الدلائل التى تكفى للقبض على المتهمين ، بما لا يسوغ اطراحه إذ لم تتوصل التحريات الى طريقة قتل المجنى عليه او مكان التخلص من حشيه او مدى صحة سفره للخارج ، وساق الطاعنون دفاعا مؤداه ان الجثة التى تم تشريحها ليست للمجنى عليه ، بجلالة ما اثبتته الطبيب الشرعى فى تقريره واقواله من انه عند تشريح الجثة خلع عنها الملابس التى كانت عليها ، وأنها كانت فى دور التعفن الرسمى مما يشير الى ان الوفاة تمت منذ ايام قليلة سابقة على التشريح فى حين ان الثابت من معاينتى الشرطة والنيابة للجثة انها كانت عارية وكان قد مضى اكثر من سبعة عشر يوما على قتل المجنى عليه ، إلا ان الحكم ، ودون ان يعنى برفع هذا التعارض ، اطرح هذا الدفاع استنادا الى اقوال شقيق المجنى عليه التى تناقضت مع ما جاء بالمعاينتين سالفتي الذكر بشأن لون البنتال الذى عثر عليه بجوار الجثة ، وما جاء بتقرير الصفة التشريحية من ان الذراع الأيسر الذى قرر ان بها وشم كان مبتورا ، هذا الى انه لم يناظر الجثة ذاتها وإنما عرض عليه صورها ، وعول الحكم على اقوال الرائد

رئيس مباحث برغم ما وضع عند سماع شهادته امام المحكمة من انه غير ملم بظروف الواقعة ، واحال فى الكثير من الوقائع الى اقواله فى التحقيقات الابتدائية مما يؤكد انه لم يجز تحريات حقيقية عن الواقعة وإنما استقى معلوماته من المتهمين بعد ضبطهم ، واسند الحكم لها ايضا انها حددت مع باقى المحكوم عليهم موعد تنفيذ القتل بعد خروج اولادها الى مدارهم ، حيث يكون المجنى عليه مازل نائما لاعتياده السهر ن برغم ان الثابت ان احد ابدائها كان فى الحجرة المجاورة لحجرة المجنى عليه ، كما لم تذهب ابتها الى المدرسة فى هذا اليوم ، وخلت

الأوراق مما يفيد اعتياد المجنى عليه السهر ، كما أورد الحكم انه قد تم الاتفاق بين المتهمين على ارتكاب الجريمة برغم خلو الأوراق مما يدل على لقائهم ولم يعترف ايهم بذلك ، ودان الحكم الطاعن الثالث بجريمة الاشتراك في القتل دون ان يبين مظاهر هذا الاشتراك ودور الطاعن المذكور في الخطة التي اتفق عليها ، وعول في التدليل على توافر الاتفاق بينه وبين باقي المتهمين على ان عدة لقاءات قد تمت بينهم للترتيب والتخطيط للقتل وأنهم قد عرضوا الخطة عليه ، وأورد الحكم ذلك ايضا عند تحصيله لأقوال المتهمين الثالث والرابع برغم خلو الأوراق من ذلك ، كما استدل على ذلك ايضا بقيام المتهمة السادسة بتهديده بإلقاء الجثة امام مسكنه او حقله إن لم يساعدهم في التخلص منها وهو ما يتنافر مع ما انتهى إليه من توافر الاتفاق معهم على ارتكاب الجريمة ، ولم يذكر الحكم مسوغا لاستدعاء كبير الأطباء الشرعيين ومناقشته بعد ان افصح عن اطمئنانه الى تقرير واقوال الطبيب الشرعى الذى قام بتشريح الجثة ، والتي جاءت مؤدية لدفاع الطاعنين بأن الجثة ليست للمجنى عليه — واعتنق الحكم رأى كبير الأطباء الشرعيين بانخفاض درجة حرارة وجفاف المنطقة التى عثر فيها على الجثة وتأثير ذلك ذلك على الحالة التى كانت عليها ، والمدة التى انقضت بين الوفاة والتشريح ، دون ان يعرض للشهادة المقدمة من الدفاع بأن تلك المنطقة عالية الرطوبة ، ولم تستجب المحكمة لطلب الدفاع ندب لجنة من كبار الأطباء الشرعيين واساتذة التشريح بكليات الطب لإبداء رأى الفنى فى هذا الخلاف وأطرحته بما لا يسوغ ذلك ، وإذ صمم الدفاع عن الطاعنة الأولى على ذلك ، طلبت منه هيئة المحكمة أن يترافع فى موضوع الدعوى مما حدا به الى طلب ردها ، وبرغم تمسك الطاعنة بمحاميتها الموكل ، إلا أن المحكمة ندبت محاميا آخر للدفاع عنها ، ولم تكفل له الوقت الكافى للاطلاع على الأوراق ، مما اضطر المحامى الموكل الى التنازل عن طلب الرد وترافع فى الدعوى ، واخيرا فإن المحكمة

عدلت وصف الاتهام وقصرت قسمة القتل العمل على المتهمين الأولى والثالث والرابع دون ان تلفت نظر الدفاع لذلك ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله " إن المهمة كانت قد تزوجت من ورزقت منه بخمسة اولاد ثم تسوفى عنها زوجها فتزوجت بالمتهم الخامس ورزقت منه بطفلة وبسبب الجنى عليه طلقت من زوجها الأخير وتزوجت بالجنى عليه الذى كان على خلاف دائم معها ومع اولادها ومنع مطلقها من رؤية ابنته مما ملأ قلب الأخير كرها وبغضا له كما ضاقت به ذرعا وسلمت الحياة معه وكان المتهم الثانى يتردد عليها فتقضى إليه بما يقع من زوجها حتى إذ كان احد الايام السابقة على الحادث بنحو شهرين اشتكت إليه سوء معاملة زوجها فاقترح عليها قتله والخلاص منه وفى هدوء وروية استحسنت هذه الفكرة ووافقت عليها ووعدته بأن تعطيه ألف جنيه وتساعده فى زواجه بإعطائه بعض قطع الأثاث والمفروشات لمساعدتها فى قتله زاتفتت معه ومع مطلقها على المساعدة فى القتل فقام المتهم بإحضار المتهم والذى تربطه بالتهمة الأولى صلة قرى فعرضت عليه قتل الجنى عليه مقابل ألف جنيه فوافق واتفق الأربعة على القتل على ان يستعان فى تنفيذه بالمتهم الثالث والذى وعدته بإعطائه ألف جنيه ايضا وفى اجتماع ضم الأخير و و رسموا خطة القتل ووعد المتهم بأن يعطى كلا من المتهمين الثالث والرابع ١٥٠ جنيها أخرى كما امد المهمة الأولى بساطور ارسله إليها مع المتهم الثانى لاستخدامه مع السكين الذى اعدته الأولى فى القتل ودفعت للمتهم الرابع مائة جنيه اقتسمها مع الثالث وفى الموعد المحدد لتنفيذ الجريمة وبعد خروج الأولاد كل إلى مدرسته وأثناء استغراق الجنى عليه فى نومه حيث اعتاد السهر ليلا والاستيقاظ متأخرا وفى نحو الساعة ٨,٣٠ من صباح الخميس ، ١١ من رمضان سنة هـ ن ذهب المتهمان الثالث

..... والرابع إلى منزل المجنى عليه بقرية مركز
وانظروا في عرض الشارع حتى اشارت لهما المتهمة الأولى من شرفة المنزل بالصعود
ولما تأكدوا من ان المجنى عليه يعط في نومع ، طلب المتهم الثالث قطعة قماش مبللة
بالماء قدمتها الأولى وانقض ثلاثهم على المجنى عليه فقام المتهم الثالث بكتف نفسه
بقطعة القماش المبللة بالماء وسارعت مستغيثا فطلبت المتهمة الأولى من المتهم الرابع
احضار السكين والستطور من المطبخ فأحضرهما وطعن المجنى عليه بالسكين في عينه
اليمنى وكان المجنى عليه يقاوم فأسقطه المتهمون على الأرض ولكنه ظل يقاوم فدفع
(الكمودينو) برجله فكسره وركل المتهم الثالث في بطنه فاستلت المتهمة
السكين من يد الرابع وطعته في فخذه الأيمن ثم قام المتهم الرابع بتغطية وجه المجنى
عليه ببطانية ووقف برجليه على رقبته كما استل المتهم الثالث الساطور وإنهال به
على خصيته وبين فخديه كما إنهال الثالث عليه بالسكين فأحدثوا به الاصابات
الحوية الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت إلى موته وبعد أن تأكدوا من
موته لفول الجثة في بطانية ودفعوها تحت السرير ، وفي اليوم التالي الجمعة الموافق
..... ، ١٢ رمضان ... هـ ، قامت المتهمة الأولى وبذات السكين وحتى تضع
معالم الجثة بفصل الرأس والرجلين والساعد الأيسر ووضعت الأطراف والرأس في
جوال من الخيش ثم في قفة ووضعت باقى الجسد في جوال آخر وقامت بوضعه في
برميل من الورق المقوى وغطت كلا من الوعاءين ببعض الملابس لإخفاء الجثة
واجزائها وكان ذلك بمساعدة والدتها المتهمة السادسة ثم قامت بنقل وعاءى
الجثة بسيارة المجنى عليه إلى حيث كان المتهم الخامس على موعد معهما
بسيارته لنقلها الى حيث التخلص من الجثة بإلقائها في منطقة نائية بالصحراء بالقر من
مدينة وراحت الزوجة القاتلة تشيع في القرية ان زوجها قد سافر الى
السعودية حتى توصلت تحريات المباحث الى حقيقة الواقعة وعشر على البرميل وما به
من جثة في مكان التخلص منها يوم ، وقد ساق الحكم على ثبوت الواقعة

على هذه الصورة في حق الطاعنين أدلة مستمدة من شهادة ، والرئيس وما اثبتته بمحاضره وما جاء باعتراف كل من المتهمين بالتحقيق الابتدائي واثناء المعاينة التصويرية وامام قاضى المعارضات وما جاء بتقرير الصفة التشريعية وبشهادة الطبيب الشرعى وكبير الأطباء الشرعيين ، وهى ادلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها ، وقد حصل الحكم مؤداه تحميلا وافيا له أصله الثابت فى الأوراق . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون لها فى الخارج اثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هى تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضى منها مسادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج وكان الحكم قد دلل على توافر ظرف سبق الاصرار فى حق الطاعنين فى قوله " وحيث إنه عن سبق الاصرار فلا شك ايضا انه ثابت فى حق المتهمين وذلك من تفكيرهم فى الجريمة قبل وقوعها بنحو شهرين وما قررتة الأولى من أنها فكرت فى هددوء وروية فيما طرحه عليها المتهم الثانى من قتل انجنى عليه فرأت فيه خلاصا من سوء معاملته لها وأولادها ومن اتفاهما مع باقى المتهمين واعدادهم السكين والساطور قبل الجريمة بوقت كاف وقيام المتهمين الثالث والرابع بالمرور فى الشارع فى اليوم السابق لاستطلاع امكانية التنفيذ وانتهائها الى عدم امكان التنفيذ فى تلك الليلة ثم اجتماع المتهمين الثانى والرابع لدى الأولى فى ذات الليلة واتفاهم النهائى على تنفيذ جريمتهم صباح اليوم التالى ، فدل ذلك كله ان المتهمين قد فكروا بهددوء وروية فى ارتكاب جريمتهم البشعة وتدبروا عواقب فعلهم وكان فى مكنتهم فى اى وقت ان يرجعوا عن غيهم ولكنهم اصرروا عليه حتى قاموا بتنفيذ جريمتهم مما يقوم به ظرف سبق الاصرار بما ينتجه ، ومن ثم فإن النعى فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لهما على الطاعنين هى المقررة لجناية القتل العمد مع سبق الاصرار ، وكان حكم ظرف سبق الاصرار فى تشديد العقوبة كحكم ظرف التردد واثبات توافر

احدهما يغنى عن اثبات توافر الآخر ، فإنه لا يكون للطاعنين مصلحة فيما يشيرونه من فساد استدلال الحكم في استظهار ظرف التردد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع بطلان اعتراف المتهمين من الأولى حتى الرابع لأنه وليد اكراه ورد عليه بقوله " وحيث انه عن الدفع بطلان اعترافات كل من المتهمين الأولى لأن وليد اكراه مادي وبها اصابة ومعنوي ومخالف للواقع والحقيقة فضلا عن وجود الضابط داخل غرفة التحقيق ، وبطلان اعتراف المتهم الثاني لكونه وليد اكراه معنوي واعتراف المتهم الرابع لمخالفته للحقيقة والواقع فإن ذلك كله مردود بما هو ثابت من التحقيق أن أيا من المتهمين المذكورين لم يقرر ان الاعتراف الصادر منه كان وليد اكراه ، بل قررت الأولى أنها مصابة في عينها من ارتطامها بباب مسكنها قبل القبض عليها بليلة . كما ان المتهم الثاني علل الاصابتين اللتين لاحظتهما وكيل النيابة أسفل الركبة وأسفل الساق بأفهما من لعب الكرة ، كما انه لم يثبت بأي من الثالث أو الرابع اى اصابات ، ولم يثبت ان ما أدلى به المتهم الثاني كان وليد وعد أو اغراء او تصرف مخادع من الرائد ، كما ان مجرد وجود الضابط في غرفة التحقيق عند إدلاء اى من المتهمين بأقواله لا يبطلها ولا يعد في ذاته اكراهها ، إذ لم يثبت لدى المحكمة ان وجود الضابط في الغرفة كان له تأثير على اى من المتهمين عند ادلائه بأقواله التي تمت بسرأى النيابة وبعد ان اظهره وكيل النيابة على صفته وفرق ما تقدم فقد ثبت مما رواه كل من المتهمين الأربعة السابقين في اعترافه - على النحبة المار بيانه - انه قد انتظم وقائع الاتفاق على قتل المجنى عليه ، والتجهيز له ثم كيفية القيام بالقتل والضربات التي أنزلت به والأدوات التي استعملت وقد ارشدت الأولى عن الساطور والسكين وثبت من تقرير الصفة التشريحية الذي ورد بجلسة تحقيق أى بعد ستة شهور من إدلاء كل منهم باعترافه بجلسة تحقيق توافق اعترافات كل منهم مع ما ورد بالتقرير ، فوق ان كلا منهم قد ردد مضمون اعترافه ومثل دوره في ارتكاب الجريمة لدى قيام النيابة العامة بالمعاينة التصويرية

بتاريخ كما أنهم قد اعترفوا بارتكابهم الجريمة لدى تجديد حبسهم امام قاضى المعارضات ، الأمر اذلى تطمئن معه المحكمة الى صدق وصحة الاعتراف اصلا در من كل سيهم وانه صدر عن إرادة سليمة لا تتسببه اى شائبة تنال من صحته وهو ما يتنى به القول بصدور اعتراف اى منهم وليد اكراه سواء كان ماديا او معنويا او انه يخالف حقيقة ارتكابهم للجريمة البشعة التى قارفوها على النحو الى انتهت إليه المحكمة آنفا . ولما كان الطاعنون لا يمارون فى صحة ما نقله الحكم من الأوراق فى معرض رده على دفاعهم ، وكان هذا الذى رد به الحكم على ما اتى بشأن تعيب اعتراف المتهمين المذكورين سائغا فى تفنيده وفى نفى اية صلة للاعتراف بأى نوع من الاكراه ، وكان من المقرر ان الاعتراف فى المواد الجنائية هو من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات فلها بهذه المثابة ان تقرر عدم صحة ما يدعيه المتهم من ان الاعتراف المعزى إليه أو إلى غيره من المتهمين قد انتزع منهم بطريق الاكراه بغير معقب ، مادامت تقيم تقديرها على اسباب سليمة - كما هو الحال فى الدعوى - فإن تعيب الحكم فى هذا الخصوص يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن الثالث من ان الحكم قد عول فى اطراحه الدفع ببطالان اعتراف المتهمين - ضمن ما عول - على أنهم اعترفوا امام قاضى المعارضات عند نظر تجديد حبسهم برغم خلو محاضر تجديد الحبس من اعتراف له فهو مسردود بأن التابت من مدونات الحكم انه لم يسند الى الطاعن المذكور انه اعترف امام قاضى المعارضات - كما يزعم - وإنما اسند ذلك للمتهمين الأولى والثانى والثالث والرابع وذلك فى مقام رده على دفعهم ببطالان الاعتراف المنسوب الى كل منهم ، ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ فى الاسناد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن القبض والتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى

بنى عليها إذن القبض والتفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، فإنه لا معقب عليها فيما ارتأت له لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت المحكمة قد سوت الأمر بالقبض والتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصلا ثابتا بالأوراق ، وكان عدم التوصل الى كيفية قتل المجنى عليه او مكان إلقاء جثته وحددا او مخدى صحة سفره للخارج في محضر الاستدلال لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات ، فإن ما تنعاه الطاعنة الأولى في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفاع الطاعنين القائم على التشكيك في ان الجثة للمجنى عليه ورد عليه بقوله " وحيث إنه عما قال به الدفاع من ان الجثة التي تم تشريحها ليست للمجنى عليه فإن ذلك عليه وذلك لما ثبت لديها مما شهد به بالجلسة وبمحضر التربة المؤرخ من ان الجثة لأخيه وأنه تعرف عليها من الملابس التي كانت عليها والخاصة بأخيه والبرميل الذي كانت فيه و ، كذلك من علامتين في جسده الأولى أثر كسر قديم في طوق الصدر والثاني مكان احتراق قديم في الصدر ، وكذلك ما جاء بمحضر تحريات المقدم المؤرخ أن الجثة المغثور عليها للمجنى عليه وفضلا عن ذلك ما قالت به المتهمة الأولى من أن الجثة لزوجها والذي قتلته مع شركائها والتي قامت بتقطيعها بهذه القطوع وان الملابس هي بذاتها التي غطت بها البرميل والقفة حتى لا يراها احد وفوق ذلك ما ثبت من تقرير اصفة التشريحية من توافق مواضع الاصابات بالجثة في الفخذ الأيمن والغضاريف الحنجرية وبكيس الصفن وبالمنطقة الأربية اليمنى وبأعلا انسجة الفخذ الأيسر مقابل كيس الصفن وهو ما يتفق مع ما قال به المتهمون من ان المتهم الثالث ضرب المجنى عليه عدة مرات في المنطقة التناسلية كما انه عثر على الجثة في ذات المكان التي قال المتهمون الأولى والخامس والسادسة بأنهم القوا الجثة فيه وهو صحواء

الأمر الذى تستدل منه المحكمة بيقين ان الجثة المعثور هـى لذات المجنى عليه
..... ، ولا ينال من ذلك ما قاله الدفاع من ان الجثة وجدت عارضة من
الملابس أو ما ورد بمعاينة نيابة من ملاحظة وجود بقع دموية على الأرض
واخرى ملطخ بها البرميل من الداخل والتي لاحظ الدفاع عدم تحيلها مادام قد ثبت
للمحكمة يقينا على النحر المار بيانه أن الجثة هـى لذات المجنى عليه ومن ثم
فإنها تلتفت عن هذه الأقوال . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على
ثبوت واقعة القتل تدليلا كافيا ، كما بين الظروف الت وقعت فيها والأدلة التى
استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من الطاعنين ، وهى ادلة لها معينها الصحيح
من الأوراق ، وكان ما قاله بشأن استدلاله على ان الجثة للمجنى عليه - على
السياق المتقدم سائغا - ومؤديا الى ما انتهى إليه ، فإن ما يثيره الطاعنون من منازعة
فى هذا الخصوص لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فى تقدير ادلة الدعوى مما لا تجوز
اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان وزن اقوال الشهود وتقديرها مرجعه
الى محكمة الموضوع تزلها المترلة التى تراها وتقديرها التقدير الذى تطمئن إليه بغير
معقب ، ومتى اخذت بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى
ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال
الرائد فإن ما تثيره الطاعنة الأولى من منازعة بشأن عدم إمامه بظروف
الواقعة ينحل الة جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع
ولا تجوز مجادلته فيه او مصادرة عقيدتها فى شأنه امام محكمة النقض . لما كان ذلك
ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة ان المحكمة استعمت الى اقوال شاهد
الاثبات الرائد فأدلى بشهادته عن الواقعة فى حدود ما سمحت له به
ذاكرته . لما قرره من مضى مدة كبيرة على تاريخ الواقعة ، واحال فى بعض اقواله الى
ما قرره فى التحقيقات ثم مئت مرافعة الدفاع عن الطاعنين دون ان تتضمن شيئا عن
قالة الشاهد نسيانه الواقعة ، وكانت المحكمة قد استعملت حقها فى التعويل على

اقوال الشاهد في التحقيقات وبالجلسة فقد بات من غير المقبول من الطاعنة الأولى القول بأن الشاهد المذكور قرر بالجلسة بعدم تذكره للواقعة ، ويكون منعها في هذا الخصوص في غير محله . لما كان ذلك ، وكان بين من الاطلاع على المفردات ان ما حصله الحكم من ان التخطيط للجريمة تم التفكير فيه قبل شهرين من الحادث وان مقابلات قد تمت بين المتهمين الثاني والثالث والرابع والخامس للاتفاق على ارتكاب الجريمة وان الطاعنة الاولى قد حددت معهم موعد تنفيذها بعد خروج اطفالها الى مدارسهم واثاء نوم الجنى عليه لتأخر استيقاظه بسبب اعتياده السهر ، له صده وأصله الثابت في الاوراق ، فإن ما تنعاه الطاعنة الاولى على الحكم بدعوى الخطأ في الاسناد لا يكون له محل . لما كان من ذلك ، وكان من المقرر ان الاشتراك بطريق الاتفاق انما يتحقق باتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، ويتم غالبا دون مظاهر خارجية او اعمال محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ويتحقق الاشتراك بالمساعدة بتدخل الشريك مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب صده مع فعله ويتحقق فيه معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذي جعله الشارع مناطا لعقاب الشريك ، وكان من المقرر انه ليس على المحكمة ان تدلل على حصول الاشتراك في ارتكاب الجريمة بأدلة مادية محسوسة ، بل يكفيها للقول بحصوله ان تستخلص ذلك من ظروف الدعوى وملابساتها ، وان يكون في وقائع الدعوى نفسها ما يسوغ الاعتقاد بوجوده ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على اشتراك الطاعن الثالث في ارتكاب الجريمة بالأدلة السائغة التي أوردها في قوله " كما انه قد وقر في وجدان المحكمة ان المتهم الخامس قد اتفق مع الاولى وتلاقت ارداهما على قتل الجنى عليه وذلك بنفسه وعن طريق الرسائل التي كان ينقلها بينهما المتهم الثاني ، كما انه - اى الخامس - قد استحضر من قبل من يقوم بقتل الجنى عليه ولم يتم الاتفاق لعدم لقاء المتهم الاولى في ذلك اليوم ثم اتفق مع كل من الثاني والثالث والرابع على القتل وعلى خطئه المرسومة بل وشجع الاخيرين وحرصهما على قتل الجنى عليه ووعدهما

بأن يدفع لكل منهما ١٥٠ جنيهًا بعد تنفيذه ، كما انه امد القتلة الثلاثة بالساطور الذى استعمل فى القتل وارسله الى الاولى مع المتهم الثانية ، كما جل تهديد المهمة السادسة بإلقاء الجثة امام بينه او فى ارضه ان لم يقم باخفائها على حقيقة ما انتهت اليه المحكمة من انه حرّض المتهمين الأول واتفق معهم على القتل وساعدهم عليه ، ومن ثم فغن حقيقة ما وقع منه يشكل افعال الاشتراك فى جنائية قتل المجنى عليه التى ارتكبها المتهمون الاولى والثالث والرابع . فإن هذا حسبه ليسقيم قضاؤه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد نص فى المادتين ٢٩٢ ، ٢٩٣ على حق المحكمة ان تعين خبيراً واحداً او اكثر فى الدعوى سواء من تلقاء نفسها او بناء على طلب الخصوم وان تأمر بإعلان الخبراء ليقدّموا ايضاحات بالجلسة عن التقارير المقدمة منهم فى التحقيق الابتدائى او امام المحكمة دون ان يشفع ذلك بوضع اجراءات تنظيم النذب بمعرفة محكمة الموضوع وبوضع ضوابط يراعيها الخبراء فى آداء مأموريتهم ، ومن ثم فلا تشريب على الحكم ان لم ينصح عن سبب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين ، ويضحى النعى فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة فلها الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى ما قرره كبير الأطباء الشرعيين من ان انخفاض درجة الحرارة وجفاف المنطقة التى أقيت فيها جثة المجنى عليه فضلاً عن وجودها داخل برميل من الورق المقوى وتغطيتها ببعض الملابس قد قلل من سرعة التحلل والتعفن الرمى وأدى الى تأخر حالة التعفن الرمى المشاهد بالجثة مما يقطع بمضى مدة اكثر من اسبوعين واقل من ثلاثة اسابيع من الوفاة حتى الفحص والتشريح الأمر الذى يتوافق مع حدوث القتل والوفاة يوم وفق ما جاء باعترافات المتهمين - وحصول

التشريح يوم ، واطرحت في حدود سلطتها التقديرية اقوال الطبيب الشرعى الذى قام بالتشريح في هذا الخصوص ، فإن النعى في هذا الصدد يكون غير سديد ، ولا يحول دون ذلك التفات المحكمة عن الشهادة المقدمة من الدفاع والصادرة من هيئة الأرصاد الجوية بشأن العوامل الجوية بالمنطقة التى عثر فيها على جثة المجنى عليه ، لما هو مقرر من أن الأدلة فى المواد الجنائية اقتناعية وان للمحكمة ان تلتفت عن دليل النفى ولو حملته اوراق رسمية ، مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لطلب الدفاع ندب لجنة فنية من اساتذة التشريح بكلية الطب لإبداء الرأى بشأن المدة التى انقضت بين وفاة المجنى عليه وتشريح الجثة ورد عيله فى قوله " وإذا كان ما تقدم ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى ما انتهى إليه كل من الطبيب الشرعى المشرح وكبير الأطباء الشرعيين وفق ما تقدم ومن ثم فإنها تطرح ما قاله الدفاع من انه لم يعرف سبب الوفاة وان هناك تناقضا بين ما شهد به الطبيب الشرعى المشرح وما قاله كبير الأطباء الشرعيين ، كما أنها وقد وضحت الدعوى فى وجدانها واطمأنت الى ما جاء بشهادة كل من الطبيب الشرعى المشرح وكبير الأطباء الشرعيين على النحو السابق بيانه فإنها تلتفت عن طلب الدفاع عن المتهمين الأولى والثالث من ندب رئيس قسم التشريح بكلية الطب أو لجنة منها لإبداء الرأى فى سبب الوفاة والمدة المنقضية منذ الوفاة لحين التشريح إذ لا تجد فيه إلا سببا للمطال وعرقلة الفصل فى الدعوى بلا مبرر بعد ان وضحت وقائعها فى وجدان المحكمة وبخاصة ان الدفاع كان قد أبدى هذا الطلب فى جلسة فأجلت المحكمة الدعوى لجلسة وصرحت له بتقديم تقرير طبي استشارى فى هذا الشأن إلا أن الدفاع قد تقاعس عن تقديم هذا التقرير مما يؤكد انه ما رغب إلا فى عرقلة الفصل فى الدعوى بلا مبرر ، وكان ما أورده الحكم فى هذا الشأن كافيا وسائغا فى الرد على طلب الدفاع . لما هو مقرر من انه إذ كان دفاع المتهم غير منتج فى الدعوى فلا

تثريب على المحكمة ان هي لم تحققه ، ولأن ما طلب ندب اللجنى المشار إليها إنما يرمى الى التشكيك فى اقوال كبير الأطباء الشرعيين التى اطمأنت إليها المحكمة والى المنازعة فى صورة الواقعة ووقت وقوعها ، ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بقالة الاخلال بحق الدفاع لهذا السبب فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة ان المدافع عن الطاعنة الأولى قد حضر بجلسة وطلب استدعاء احد اساتذة التشريح بكلية الطب بجامعة لمناقشته بشأن بعض نقاط التقرير الطبى الشلاعى ، فطلبت منه المحكمة ابداء دفاعه الموضوعى كذلك فأبدى رغبته فى رد هيئة المحكمة ، فقامت المحكمة بנדب محام آخر للدفاع عن الطاعنة واستمر المدافعون عن باقى المتهمين فى المرافعة الى ان طلب المحامى الأول من المحكمة من ذلك حيث ترفع فى الدعوى شارحا ظروفها وابدى دفاع الطاعنة ودفعوها وانتهى الى طلب براءتها واحتياطيا التصميم على طلبه سالف البيان ، وكانت الاجراءات التى صدرت من المحكمة مما يدخل فى السلطة المخولة لها بمقتضى القانون وهى اجراءات قانونية لا يتخلف عنها حرجا للمحامى او مصادرة لحقه فى الدفاع إذ كان فى مقدوره الاستمرار فى اجراءات الرد إن شاء ، كما انه لم يدع احدث منعه من اتخاذ تلك الاجراءات ، ولما كانت المحكمة قد اوضحت فى حكمها عن العلة التى من اجلها رفضت اجابته الى طلبه ندب خبير آخر فى الدعوى - على السياق المتقدم - وهى كافية وسائغة ومن ثم فلا محل لما تثيره الطاعنة فى هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم ان هو قصر قهمة القتل العمد مع سبق الاصرار على بعض من شملهم وصف النيابة العامة فى هذا الشأن ونسب للباقيين قهمة الاشتراك فيه دون لفت نظر الدفاع الى ذلك ، لما هو مقرر من ان المحكمة لا تتقيد بالوصف الذى تسبغة النيابة على الفعل المسند الى المتهم بل هى مكافة بتمحيص الواقعة المطروحة امامها بجميع كيوفها واوصافها وان تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون حاجة الى ان تلفت نظر الدفاع الى ذلك مادام ان الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة

والتي كانت مطروحة بالجلسة عى بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم اساس للوصف الذى دان المتهم به دون ان تضيف إليها المحكمة شيئاً ، وإذ كان ما قامت به المحكمة فى هذا الشأن لا يعد فى حكم القانون تغييراً لوصف التهمة المحالة بها الدعوى بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح اجراءؤه فى الحكم دون تنبيه الدفاع إليه فى الجلسة ليتراجع على اساسه ، ومن ثم فقد بات النعى على الحكم فى هذا الشأن بالإخلال بحق الدفاع فى غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن طعن المحكوم عليهم يكون على غير اساس متعيناً رفضه موضوعاً .

ومن حيث ان النيابة العامة وان كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على انه روعى فيها عرض القضية فى ميعاد الستين يوماً المبينة بالمادة ٣٤ من ذلك القانون المعدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل ان محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين - من تلقاء نفسها - دون ان تتقيد بمبنى الرأى الذى ضمنته النيابة مذكراً ما عسى ان يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى فى ذلك ان يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد او بعد فواته . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على اوراق القضية ان الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار التى دين بها المحكوم عليهم بالاعدام ، وأورد على ثبوتها فى حقهم ادلة سائغة لها معينها الصحيح من الأوراق ومن شأنها ان تؤدي الى ما رتب عليه - على ما سلف بيانه - فى معرض التصدى لأوجه الطعن المقدمة من المحكوم عليهم الأولى والثانى والخامس ، كما خلص الى توافر نية القتل فى حق الطاعنين بقوله " وحيث انه عن نية القتل فلا شك انها متوافرة .

في حق المتهمين وذلك مما يثبت للمحكمة من اتفاقهم المسبق على قتل المجنى عليه .
والتخلص منه لاساءة معاملة التهمة الأولى واولادها ثم رسم الخطة للقيام بذلك
واعداد سلاحين ابضين (سكن وساطور) يحدثان القتل ، وتربصهم بالمجنى عليه وهو
مستغرق في النوم قم مفاجأته والانقضاض عليه وقيام الثالث بكتف نفسه بقطعة قماش
مبللة بالماء ثم استعماله الأسلحة المذكورة والانهيال عليه بها بضربات وطعنات
احدثت اصابات متعددة في مواضع قاتلة ثم محاولة المتهم الثالث خنقه وقيام المتهم
الرابع بالوقوف على رقبتة ولم يتركه المتهمون الثلاثة إلا جثة هامدة وبعد
ان تأكدوا من موته ومفارقته الحياة ، الأمر الذي يقطع بأنهم ما أرادوا بأفعالهم إلا
ازهاق روح المجنى عليه ، وهو ما اعترف به صراحة كل من المتهمين الأربعة الأول
من انهم أرادوا قتل المجنى عليه والتخلص منه ، وكان من المقرر ان قصد القتل امر
خفي لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات
والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه ، واستخلاص هذه
النية ، موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية وكان ما اورده الحكم
تدليلا على قيام هذه النية سائغا وواضحا في اثبات توافرها لدى الطاعين ، كما ان
اجراءات المحاكمة تمت وفقا للقانون واعمالا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة
٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من
استطلاع رأى مفتي الجمهورية قبل اصدار الحكم وصدوره بإجماع آراء اعضاء
المحكمة ، وقد خلا الحكم من عيب مخالفة القانون او الخطأ في تطبيقه او في تأويله ،
وصدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ، ولم يصدر
بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح ان يستفيد منه المحكوم عليهم على نحو
ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات ، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة
العامة للقضية وقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليهم و

الطعن رقم ٤٨١٧١ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة الأول من أكتوبر سنة ١٩٩٥

من المقرر ان مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ان تكون الجرائم قد انتظتها خطة جنائية واحدة بعدة افعال كمل بعضها بعضا فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في هذه الفقرة ، وكان ضبط السلاح الناري غير المششخن مع المطعون ضده في الوقت الذي ضبطت فيه الطبنجية المششخنة التي استخدمت في الشروع في قتل المجنى عليه الأول وضرب المجنى عليه الثاني لا يجعل هذه الجرائم الأخيرة مرتبطة بجناية احراز السلاح الناري غير المششخن ارتباط لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود في المادة ٣٢ من قانون العقوبات وان جريمة الشروع في القتل والضرب واحراز الطبنجة المششخنة المستخدمة فيها هي في واقع الامر مستقلة عن هذه الجناية مما يوجب تعدد العقوبات وتوقيع عقوبة مستقلة عن الفعلين ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ، مما يوجب نقضه ، ولما كان تقدير العقوبة وابقاعها في حدود النص المنطبق من اطلاقات محكمة الموضوع ، فإنه يتعين أن يكون مع النقص الاحالة .

الوقائع

أهتت النيابة العامة المطعون ضده بأنه . أولا : شرع في قتل عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن عقد العزم على ذلك وأعد سلاحا ناريا (طبنجة) وانتظره في المكان الذي أيقن مروره فيه وما ان ظفر به حتى اطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابة الميئة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . ثانيا : احرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (طبنجة) . ثالثا : احرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن

(فرد) . رابعا : احرز ذخائر (خمس طلقات) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر حالة كونه غير مرخص له بميازته واحرازه . خامسا : ضرب بجسم صلب راض _دبشك الطبنجة) على رأسه فأحدث به اصابته المبينة بالتقرير الطبي والتي اعجزته عن اشغاله الضحية مدة لا تزيد عن عشرين يوما وكان ذلك مع سبق الاصرار والترصد ، وطلبت عقابة بالمواد ١/٤٥ ، ٢ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٤٢ من قانون العقوبات ، والمواد ٦ ، ١/٢٦ ، ٢ ، ٥ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ والجدول رقم (٢) بندا من الجدول رقم (٣) الملحق بالقانون الأول والمادتين ١ ، ١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ .

ومحكمة جنح احداث بيلا قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام . اولا : بسجن المتهم خمسة عشر عاما عن التهمة الأولى وكفالة ثلاثمائة جنيه . ثانيا : بسجنه ثلاث سنوات وكفالة مائة جنيه وغرامة مائة جنيه عن التهمة الثانية . ثالثا : بحبسه سنتين وكفالة مائة جنيه عن التهمة الثالثة . رابعا : بحبسه ستة اشهر عن التهمة الرابعة وكفالي مائة جنيه وغرامة خمسين جنيه . خامسا : بحبسه ستة اشهر عن التهمة الأخيرة وكفالة مائة جنيه . استأنف ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وبسجن المتهم عشر سنوات عن التهمة الأولى والثانية والرابعة والخامسة وحبسه ثلاثة اشهر وغرامة عشرة جنيهات عن التهمة الثالثة ومصادرة المضبوطات . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والقضاء بحبس المتهم سنة مع الشغل .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه إذ دأب المطعون ضده بجرائم الشروع فى القتل مع سبق الاصرار والترصد والضرب واحراز سلاح نارى مششخن وسلاح نارى آخر غيلا مستشخن ، وذخائر بدون ترخيص قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه اعمل المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للجرائم جميعا مع انه لا مجال لهذا الاعمال بالنسبة للتهمة الثالثة - احراز سلاح نارى غير مششخن - التى تستقل عن التهمة الأخرى فى الفعل المنشئ لها كما انها لا ترتبط بأيهما برباط لا يقبل التجزئة بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه انه حال توجه الجنى عليه الى مدرسته حدثت مشادة بين زميله وبين المتهم - المطعون ضده - فتدخل فيها معاتبا الأخير على ما بدر منه - وانصرف لمدرسته وعند عودته منها ونزوله من سيارة الأتوبيس فاجأه المتهم بطلق نارى من مسدس كان يحمله فسقط الجنى عليه على الأرض فحاول زميله المرافق له منع المتهم من مواصلة الاعتداء على الجنى عليه فضربه المتهم على رأسه بكعب الطنبجة فحدثت اصابته المينة بالتقرير الطبى ، وبعد ذلك قام الرائد بضبط المتهم وبفتيشه عشر معه على فرد غير مششخن اعترف له بملكته كما قرر له بأنه استخدم الطنبجة المملوكة لوالده والمرخص له بها فى ارتكاب الحادث فقام الضابط بصبطها وثبت من التقرير الطبى الشرعى ان اصابة الجنى عليه حدثت ببطنه ونشأت من عيار نارى من مثل الطنبجة المضبوطة وأن الفحص الكيماوى أشار الى ان الاطلاق من هذه الطنبجة فى وقت يعاصر تاريخ الواقعة وانها من ماسورة مششخنة وصالحة للاستعمال وان الفرد لنضبوط بماسورة غير مششخنة وصالح لاستعمال ايضا ، أورد الحكم على ثبوت الواقعة ادلة مستمدة من اقوال الجنى عليهما وشهود الاثبات واعتراف المتهم والتقرير الطبى الشرعى وتقرير فحص السلاحين ثم انتهى الحكم الى

اعمال المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وواقع عقوبة واحدة عن الجرائم الخمس . لما كان ذلك ، وكان مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفه الذكر ان تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة افعال كمل بعضها فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد فى هذه الفقرة ، وكان ضبط السلاح النارى غير المششخن مع المطعون ضده فى الوقت الذى ضبطت فيه الطبنجة المششخنة التى استخدمت فى الشروع فى قتل الجنى عليه الاول وضرب الجنى عليه الثانى لا يجعل هذه الجرائم الاخيرة مرتبطة بجناية احراز السلاح النارى غير المششخن ارتباط لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات وان جريمة الشروع فى القتل والضرب واحراز الطبنجة المششخنة المستخدمة فيهما هى فى واقع الامر مستقلة عن هذه الجناية مما يوجب تعدد العقوبات وتوقيع عقوبة مستقلة عن الفعلين ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون ، مما يوجب نقضه ، ولما كان تقدير العقوبة وايقاعها فى حدود النص المنطبق من اطلاقات محكمة الموضوع ، فإنه يتعين ان يكون مع النقض والاحالة دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

الطعن رقم ٢٣٩٩٩ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة الأول من أكتوبر سنة ١٩٩٥

١. لما كان الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ١٩ من يوليو سنة ١٩٩٣ وقد قرر الطاعن بالطعن فيه بالنقض بتاريخ ٢١ من يوليو سنة ١٩٩٣٦ - في الميعاد - وقدم اربع مذكرات بأسباب طعنه الأولى موقعة من الدكتور المحامي اودعت بتاريخ ٨ من سبتمبر سنة ١٩٩٣ والثانية موقعة من الاستاذ المحامي اودعت بتاريخ ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٩٣ والثالثة موقعة من الاستاذ المحامي اودعت بتاريخ ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٩٣ والرابعة موقعة من الاستاذ المحامي اودعت بتاريخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٩٣ ، ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض بعد تعديلها بالمادة التاسعة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ تنص على وجوب التقرير بالطعن وايداع الاسباب التي بنى عليها في ظرف ستين يوما من تاريخ الحكم الحضورى وکلان هذا الميعاد ينقضى بالنسبة للحكم المطعون فيه في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٩٣ - بيد انه لما كان ذلك اليوم يوم جمعة وهو عطلة رسمية ومن ثم فإن ميعاد الطعن يمتد الى اليوم التالى ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٩٣ ومن ثم فإن مذكرات الاسباب تكون قد قدمت في الميعاد ومقبولة ، ويكون الطعن بما قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

٢. من المقرر ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعى الدعوى حسبما يؤدى الى اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة فى العقل والمنطق .

٣. لما كان من المقرر ان وزن اقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه بغير معقب ، ومتى اخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال الضباط الأربعة وصحة تصويرهم للواقعة على النحو الذى حصله حكمها فإن ما يثيره الطاعن بشأن اعتناق الحكم لصورة مخالفة للحقيقة والواقع إنما ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير الدليل . مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه او مصادرة عقيدتها فى شأنه امام محكمة النقض .

٤. من المقرر ان مناط المسؤولية فى حالتى احراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وارداه اما بحيازة المخدر حيازة مادية او بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية إذ لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا المادة المخدرة ان يكون محرزا للمادة المضبوطة بل يكفى لاعتباره كذلك ان يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية او كان المحرز للمخدر شخصا غيره ولا يلزم ان يحدث الحكم استقلالا عن هذا الركن بل يكفى ان يكون فيما أورده من وقائع وظروف - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ما يكفى للدلالة على قيامه .

٥. لما كان من المقرر ان تقصى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع وإذا كان هذا الذى ساقته المحكمة عن ظروف الدعوى وملابساتها وبررت به اقتناعها بعلم الطاعن بحقيقة الجوهر المخدر المضبوط كافيا فى الرد على دفاعه فى هذا الخصوص وسائغا فى الدلالة على توافر ذلك العلم فى حقه . وكان الطاعن لا يجادل فى ان ما أورده الحكم من وقائع وما حصله من ادلة اطمأن إليها وعول عليها له اصله فى الوراق وكان ما أورده الحكم من ذلك

كافيا في الدلالة على توافر جريمة حيازة جوهر مخدر في حق الطاعن بركنيها المادى والمعنوى فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل في حقيقته الى جلد موضوعى لا يقبا لدى محكمة النقض .

٦. من المقرر ان حيازة المخدر او احرازه بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما انه يقيمها على ما ينتجها .

٧. من المقرر انه لا يعيب الحكم ان يحيل في ايراد اقوال الشهود على ما اورده من اقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها وهو ما لا يمارى فيه الطاعن وكان الخلاف بين الشاهدين الأول والثانى في شأن المدة التى استغرقتها تحريات كل منهما كما ان الخلاف بين الشاهدين الأول والرابع في شأن جلوس المتهم الثانى كلاهما خلاف غير مؤثر في عقيدة المحكمة التى حلست إليها هذا الى ان الحكم في احالته الى اقوال الشاهدين الأول والثانى في بيان اقوال الشاهدين الثالث والرابع وقد قصر الاحالة على ما شهدا به عن واقعة الضبط فإنه يكون - اخذا بما اورده الطاعن في اسباب طعنه - قد نقل الواقع في الدعوى بما لا محل له للنعى عليه بشئ في هذا الخصوص .

٨. من المقرر ان استعانة الشاهد بورقة مكتوبة اثناء الشهادة امر بقدره القاضى حسب طبيعة الدعوى وأذ اقرت المحكمة للأسباب السائغة التى اوردها تصرف المحقق سماحه لهؤلاء الشهود الاستعانة بمحضر الضبط اثناء الادلاء بشهادتهم فإن ما يثيره الطاعن في شأن بطلان تحقيقات النيابة لا يكون مقبولا .

٩. من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وانه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت المحكمة قد

سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريبات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في ان لها اصل ثابت بالأوراق وكان الخطأ في محل اقامة الطاعن في محضر الاستدلال لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات فإن النعي على الحكم بالقصور في هذا الخصوص يكون في غير محله .

١٠ . من المقرر انه لا يقبل من اوجه الطعن إلا ما كان متصلا بشخص الطاعن .

١١ . من المقرر ان القانون وان اوجب ان يكون إذن التفتيش صادرا بالكتابة وموقعها عليه ممن اصدره إلا انه لم يشترط شكلا معيناً يجب ان يكون عليه التوقيع .

١٢ . من المقرر انه لا يصح النعي على المحكمة اغفالها الرد على دفاع لم يثر امامها - هذا فضلا عن ان الدفع في صورة هذه الدعوى ظاهر البطلان لا على المحكمة ان هي التفتت عن الرد عليه فغن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير مقبول .

١٣ . لما كان الطاعن لم يدفع في مرافعته ببطلان اعترافه هو بل قصر الدفع على بطلان اعتراف المتهم الثاني وكان البين من الحكم المطعون فيه انه لم يستند في قضائه بالإدانة الى دليل مستمد من اعتراف مستقل من الطاعن او المتهم الثاني كما انه لم يستند في استدلاله على علم الطاعن بكنه المواد المضبوطة وتوافر قصد الاتجار لديه الى مثل هذا الاعتراف بل استند الى ما اقر به الطاعن والمتهم الثاني لضباط الواقعة في هذا الخصوص وهو بهذه المثابة لا يعد اعترافا بالمعنى الصحيح وانما هو مجرد قول للضابط يخضع لتقدير المحكمة فلا محل للنعي على الحكم اغفاله الرد على ما تمسك به الطاعن من دفاع في هذا الشأن .

١٤ . من المقرر ان طلب المعاينة الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ، ولا الى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا به اثارة الشبهة

في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته .

١٥ . لما كان الطاعن وإن طلب في ختام مرافعته بالجلسة الأخيرة ضم دفتر المساعدات الفنية وسؤال والعقيد إلا أنه يوضح في مرافعته أمام محكمة الموضوع ما يرمى اليه من طلب ضم الدفتر المشار اليه كما لم يكشف عن الوقائع التي يرغب مناقشة الشاهدين المذكورين فيها حتى يتبين للمحكمة مدى اتصالها بواقعة الدعوى المعروضة وتعلقها بموضوعها ومن ثم فإن هذا الطلب يغدو طلبا مجهولا من سببه ومرماه فلا على المحكمة أن هي اتفتت عنه ولم تجب الطاعن اليه .

١٦ . من المقرر في اصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وفي اغفالها بعض الوقائع ما يفيد اطراحها لها واطمئنانها الى ما اثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها .

١٧ . لما كانت المصادرة في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات اجراء الغرض منه تمليك الدولة اشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة قهرا عن صاحبها وبغير مقابل وهي عقوبة اختيارية تكميلية بالنسبة للجنايات والجنح إلا إذا نص القانون على غير ذلك ، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة ، وإذ كان النص في المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والمعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ - على أن يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة الوارد بالجدول رقم (٥) وبذورها وكذلك الأموال المتحصلة من الجريمة ووسائل النقل المضبوطة التي استخدمت في ارتكابها

يدل على ان الشارع يرد بوسائل النقل التي استخدمت في الجريمة تلك الوسائل التي استخدمها الجاني لكي يستزيد من امكانياته لتنفيذ الجريمة او تخطى عقبات تعترض تنفيذها وتقدير ما اذا كانت وسائل النقل قد استخدمت في ارتكاب الجريمة - بهذا المعنى - انما يعد من اطلاقات قاضى الموضوع وكانت المحكمة قد استظهرت في مدونات الحكم ان الطاعن استخدم سيارته المرسيديس رقم ملاكى الاسكندرية على نحو ما حصلته عن واقعة الدعوى فإن الحكم إذ قضى بمصادرة هذه السيارة لا يكون قد جانب التطبيق القانونى الصحيح ولا وجه للنعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون .

١٨ . لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على ما دفع به الطاعن من بطلان إذن التفتيش لصدوره لضبط جريمة مستقبلية واطرحه بقوله " وحيث انه عن النعى على اذن النيابة بالبطلان لصدوره لضبط جريمة مستقبلية فهو نعى فى غير محله إذ ان الثابت بمحضر التحريات انه تضمن ان المتهمين يتجران بالمواج المخدرة وانهما يحوزانها ويحرزانها وطلب محرره الإذن من النيابة لضبط ما يحوزانه منسها فصدر الإذن بناء على ذلك لضبط ما لديهما من تلك المواد وبالتالي فإن مقولة صدور الاذن بناء على ذلك لضبط جريمة مستقبلية هي مقولة لا سند لها فى الأوراق " فإن مفهوم ذلك أن الاذن قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارقتها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة وإذا انتهى الحكم الى رفض الدفع ببطلان الاذن على هذا الأساس فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

١٩ . لما كان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد استقر على انه متى كانت المحكمة قد أطمأنت الى ان العينة المضبوطة هي التي ارسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فلا تثريب عليها ان هي قضت فى الدعوى بناء على ذلك ويكون ما أورده الحكم كافيا وسائفا فى الرد على ما ينعاه الطاعن فى هذا

الخصوص والذي لا يعدو في حقيقته ان يكون جدلا في مسألة موضوعية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما يقيمها على ما ينتجها.

٢٠. من المقرر أن الدفع بشيوع الاقحام من الدفوع الموضوعية التى لاتستلزم ردا خاصا من المحكمة اكتفاء بما تورد من ادلة الاثبات التى تطمئن اليها كما أن المحكمة ليست ملزمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ يستفاد الرد دلالة من ادلة التبروت التى يوردها الحكم وفى عدم ايرادها لهذا الدفاع ما يدل انها اطرحته اطمئنانا منها للادلة التى عولت عليها فى الإدانة .

٢١. لما كان الطاعن وان عيب فى مرافعته المعاينة التى أجرتها النيابة العامة لمكان الضبط الا انه لم يطلب من المحكمة اجراء معاينة على نحو ما يدعيه بأسباب طعنه فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها.

٢٢. لما كان البين من مطالعة الحكم المنقوض انه وان صرح فى اسبابه بمصادرة المواد المخدرة المضبوطة إلا أنه لم ينص عليها فى منطوقه وكانت حجية الشئء المحكوم فيه لا ترد الا على منطوق الحكم ولا يمتد اثره الى الاسباب الا ما كان مكملا للمنطوق وكان الحكم المطون فيه قد قضى بمصادرة المواد المخدرة المضبوطة رغم ان النيابة العامة لم يسبق لها الطعن بالنقض على الحكم المنقوض لاغفاله النص فى منطوقه على القضاء بمصادرة تلك المواد فإنه ما كان لمحكمة الاعادة ان تقضى بحكمها المطعون فيه بعقوبة لم يسبق القضاء بها حتى ولو كللت قد انزلت العقوبة الصحيحة طبقا للقانون لانها تكون بذلك قد خالفت حكم المادة ٤٣ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الذى يقضى ألا يضار الطاعن بطعنه غير انه لما كان ما قضى به الحكم المطعون فيه من مصادرة المواد المخدرة المضبوطة إنما ورد على شئء مما لايجوز حيازته او احرازه ويخرج بذاته عن دائرة التعامل فهى تدبير عيى وقائى ينصب

على التسيء في ذاته لا خراجه من تلك الدائرة لان اساسها رفع الضرر او دفع
الخطر من بقائها في يد من يحرزها او يحوزها تتلاقى في النتيجة مع ما يؤول اليه
امر هذه الموا بمصادرتها اداريا اذا ما قضى بتصحيح الحكم المطعون فيه بالغناء
قضائه بمصادرتها فإن ما يتمسك به الطاعن من خطأ الحكم في هذا الخصوص لا
يمتل حقيقة للطاعن بل لا تعدو مصلحة نظرية بحثة لا موجب معها لتصحيح
الحكم .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما حازا بقصد الاتجار جوهرا مخدرا
"حشيش" في غير الاحوال المصرح بها قانونا . واحالتهما الى محكمة جنابات
الاسكندرية لمحاكمتها طبقا للقيود والوصف الواردين بامر الاحالة . والمحكمة المذكورة
قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٧، ٢، ١/٣٤، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة
١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند ٥٧ من القسم الثاني من
الجدول رقم واحد الملحق بالقانون الاول مع اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات
بمعاقبة كل من المتهمين بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وغرامة قدرها مائة الف
جنيه ومصادرة السيارة المرسيديس رقم ملاكى اسكندرية فطعن المحكوم
عليهما في هذا الحكم بطريق النقض قيد طعنهما برقم وقضت هذه
المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واعادة القضية
الى محكمة جنابات الاسكندرية لتفصل فيها من جديد مشكلة من قضية اخري .
ومحكمة الاعادة (مشكلة من دائرة اخرى) قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٧، ٢، ١/٣٤،
١/٤٢، ٣، ١/٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢
لسنة ١٩٨٩ والبند ٥٧ من القسم الثاني من الجدول رقم المعلق بالقانون الاول مع
مع اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين بالاشغال الشاقة لمدة
ست سنوات وتغريمه مائة الف جنيه ومصادرة المخدر والسيارة المضبوطين .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية).....الخ.

المحكمة

أولا : عن الطعن المقدم من الطاعن الأول :

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ١٩ من يوليو سنة ١٩٩٣ وقد قرر الطاعن بالطعن فيه بالنقض بتاريخ ٢١ من يوليو سنة ١٩٩٣ - في الميعاد - وقدم أربع مذكرات لأسباب طعنه الأولى موقعة من الدكتور زالحامى اودعت بتاريخ ٨ من سبتمبر سنة ١٩٩٣ والثانية موقعة من الاستاذ/.....الحامى اودعت بتاريخ ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٩٣ والثالثة موقعة من الأستاذ /.....الحامى اودعت بتاريخ ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٩٣ والرابعة موقعة من الاستاذ /.....الحامى اودعت بتاريخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٩٣ . ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض بعد تعديلها بالمادة التاسعة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ تنص على وجوب التقرير بالطعن وايداع الاسباب التى بنى عليها فى ظرف ستين يوما من تاريخ الحكم الحضورى وكان هذا الميعاد ينقضى بالنسبة للحكم المطعون فيه فى ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٩٣ - بيد انه ما لما كان ذلك اليوم يوم جمعة وهو عطلة رسمية ومن ثم فإن ميعاد الطعن يمتد الى اليوم التالى ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٩٣ ومن ثم فإن مذكرات الأسباب تكون قد قدمت فى الميعاد . ومقبولة ويكون الطعن بما قد استوفى الشكل المقرر فى القانون.

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه دانة بجريمة حيازة جواهر مخدر بقصد الاتجار قد شابه القصور فى التسبيب والخطأ فى الاسناد والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون . ذلك أنه اعتنق صورة للواقعة تخالف الحقيقة والواقع ، ولم يستظهر توافر الركن المادى فى الجريمة بعد ان قام

دفاعه على المنازعة في انتقال حيازة المخدر المضبوط اليه وبسط سلطانه عليه ، ورد على الدفع بانتفاء علمه بكنه المواد المضبوطة ودلل على توافر هذا العلم بما لا يسرغه ، واستدل على توافر قصد الاتجار بما لا ينتجه ، واستند في قضائه الى أقوال الضابط الاربعة ولم يورد أقوال الثلاثة الاخيرين منهم ، واكتفى في بيانها بالاحالة إلى ما اورده من اقوال الاول ، رغم اختلاف الثاني معه في تحديد المدة التي استغرقتها التحريات قبل الضبط واختلاف الرابع معه في تحديد مكان جلوس المتهم الثاني . فضلا عن عدم اشتراك الشاهدين الثالث والرابع في اجراء التحريات ، واستند إلى اقوال هؤلاء الشهود بتحقيقات النيابة رغم ان الثلاثة الآخرين منهم استعانوا في هذا الادلاء باقوالهم بمحضر الضبط ورد على ما تمسك به الدفاع عن بطلان في هذا الشأن بما لا يصلح ، واطرح الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات ولتوقيعه بتوقيع غير مقروه ولصدوره لضبط جريمة مستقبلية برد قاصر واغفل الرد على الدفع ببطلان التفتيش ذاته تبعا لبطلان الاذن به ، وعول على اعترافه والمتهم الثاني لضابط الواقعة وتساند الى هذا الاعتراف في اثبات ركن العلم وتوافر قصد الاتجار دون ان يعنى بالرد على ما تمسك به من بطلان اعترافهما لصدوره تحت تأثير التهديد والاكراه بدلالة وجود اصابات بالمتهم الثاني ناظرها وكيل النيابة المحقق واثبتها في التحقيق ، هذا الى ان المحكمة لم تستجب الى طلب الطاعن اجراء معاينة لمكان الضبط بعد ان عيب معاينة النيابة لاجرائها في غيبته ولمكان يغير مكان الضبط وفي زمانه وأطرح الحكم هذا الطلب برد غير سائغ ، كما لم تجب المحكمة الطاعن الى طلبه ضم دفتر المساعدات الفنية لاثبات ان الضبط تم في وقت مغاير لما حدده شهود الاثبات والتفتت عن سماع العقيد والعقيد.....رغم انهما من شهود الواقعة وللتدليل على تلفيق الاتهام لوجودها خصومة بينه وبين الاول لسبق فصل الطاعن زوجة الاول من العمل بمستشفاه ، ولم يذكر الحكم شيئا عن اقوال شهود الطاعن الذين سمعهم المحكمة بالجلسة واخيرا فقد قضى الحكم بمصادرة السيارة

المملوكة للطاعن بالمخالفة لحكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله ان تحريرات الرائد بالاشتراك مع زميله الرائد الضابطين بقسم مكافحة المخدرات بالاسكندرية دلت على ان المتهمين وهو طبيب بشري ويمتلك السيارة المرسيدس رقم ملاكى اسكندرية يستغل السيارة رقم نقل اسكندرية " نصف نقل " بتجرات بالمواد المخدرة مستخدمين في ذلك السيارتين سالفتي الذكر وبناء على اذن من النيابة العامة ويعد ان علم بان المتهمين بصدد تسليم كمية من المخدرات لاحد عملائهما في مساء يوم قرب الكوبرى العلوى بالطريق الموصل بين طريقى الاسكندرية القاهري الصحراوى والاسكندرية مطروح الصحراوى انتقل هو وزميله وعهما الرائد الضابط بقسم مكافحة المخدرات والمقدم الضابط بفرع الادارة العامة لمكافحة المخدرات بالاسكندرية حيث كمن هو و الرائد زفى احدى سيارات القسم الخاصة وكمن زميله في سيارة اخرى في الجانب الاخر من الطريق وذلك بالقرب من الكوبرى العلوى المشار اليه وفي حوالى الساعة ٩, ١٠ مساء شاهد المتهم الاول قادمًا بسيارته بمفرده من اتجاه طريق الاسكندرية القاهرة الصحراوى في الاتجاه المؤدى إلى بوابة الكيلو ٢١ وتوقف بها امام السيارة التى يكمن بها على يمين الطريق وعلى بعد حوالى خمسة عشر مترا منه وبعد حوالى خمس دقائق قدم المتهم الثانى من ذات الاتجاه بالسيارة النقل سالفه الذكر يقودها بنفسه وبمفرده وتوقف بها على يمين الطريق امام سيارة المتهم الاول وترجل منها ممسكا بيداه بكيس من النايلون الشفاف وقام بوضعه داخل سيارة المتهم الاول وجلس بجواره فانتظر قرابة عشر دقائق بغية ضبط المتهمين وعملتهما الا انه خشية افتضاح الامر-- استدعى زميله فى الكمين الآخر لاسلكيا واسرع بالتزول من السيارة

هو والرائد واتجهوا إلى سيارة المتهم الاول وقام بضبطه وانزاله من سيارته وسلمه لزميله للحفاظ عليه بينما اسرع الرائد إلى الباب الايمن الامامى للسيارة وقام بضبط المتهم الثانى واجرى هو تفتيش المتهم الاول وتفتيش سيارته فعثر معه على رخصة تسيير تلك السيارة باسمه وعثر بأرضيتهما امام المقعد المجاور لمقعد قائدها الذى كان يجلس به المتهم الثانى على كيس من النايلون الشفاف بداخله خمسة اكياس من النايلون الشفاف مخزم على كل بشرط لاصق ويحوى كل كيس اربعة طرب لمخدر الحشيش عدا كيس منها فيه طربتان وزنت جميعا ١٣٠, ٥ كيلو جرام ، خمسة كيلو جرعات ومائة وثلاثون جرام وبمواجهة المتهمين بالمخدر اقرا بحيازته واحرازه بقصد الاتجار" وقد اقام الحكم على ثبوت الواقعة على تلك الصورة ادلة مستمدة من اقوال الضابط المذكورين وتقرير المعامل الكيماوية وهى أدلة سائغة من شأنها ان تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق وان وزن اقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تتركه المترلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تظمن إليه بغير معقب ، ومتى اخذت المحكمة باقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابط الاربعة وصحة تصويرهم للواقعة على النحو الذى حملة حكمها فإن ما يثيره الطاعن بشأن اعتناق الحكم لصورة مخالفة للحقيقة والواقع انما ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير الدليل ، مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض. لما كان ذلك ، وكان مناط المسؤولية فى حالتى احراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه

عليه بأية صورة عن علم وارادة اما بجيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه
أية صورة عن علم وارادة انا بجيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على
سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية اذ لا يشترط لاعتبار الجاني
حائزا المادة المخدرة ان يكون محرزا للمادة المضبوطة بل يكفي لاعتباره كذلك ان
يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر
شخصا غيره ولا يلزم أن يحدث الحكم استقلا عن هذا الركن بل يكفي ان يكون
فيما اورده من وقائع وظروف - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ما يكفي
للدلالة على قيامه . هذا فضلا عن ان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن
بانتفاء صلته بالمواد المضبوطة وعلمه بكنهها وأطرح هذا الدفاع على سند من القول
"أولا أن البين من ظروف الضبط كما جاءت بأقوال شهود الواقعة ان المتهم الاول -
الطاعن - توقف بسيارته منتظرا زميله المتهم الثاني الذي جاء وتوقف أمامه ونقل الى
سيارته الكيس النايلون الشفاف المحتوي على أكياس المخدر وجلس بجواره منتظرين
عمليهما إلى ان تم الضبط حوالي الساعة ٩م وهو ما يكشف عن صلة المتهم الاول
بالمواد المخدرة المضبوطة وتورطه مع المتهم الثاني في حياوتها والاعداد لمقابلة العميل في
هذا المكان لتسليمها له والا ما كان قد انتظر أولا وآخر وما كان يخفي على فطنة
مثله ان يرتاب فيما يحمله المتهم الثاني وينقله الى سيارته في هذا المكان وفي ذلك
الوقت وان يتحقق من كنه ما يحمله خاصة وأنه نفى في التحقيق ، وصول المتهم الثاني
اليه خلافا لوقائع الضبط وعزف عن ذكر اى سبب لانتظاره قبل وبعد وصول ذلك
المتهم ثانيا: انه استخلاصا من ظروف الحادث وأخذا بإقرار المتهمين لشهود الواقعة
بجيازتهما واحرازهما للمواد المخدرة المضبوطة فإن المحكمة تطمئن كل الاطمئنان الى
توافر العلم لدى المتهم بكنه تلك المواد ومشاركته للمتهم الثاني في حيازتهما ، لما كان
ذلك ، وكان من المقرر انتقاض العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة
الموضوع وإذا كان هذا الذي ساقته المحكمة عن ظروف الدعوى وملابساتها وبررت

به اقتناعها بعلم الطاعن بحقيقة الجوهر المخدر المضبوط كافيا في الرد على دفاعه في هذا الخصوص وسائغا في الدلالة على توافر ذلك العلم في حقه وكان الطاعن لا يجادل في ان ما اورده الحكم من وقائع وما حصله من أدلة اطمأن اليها وعول عليها له اصله في الاوراق وكان ما أورده الحكم من ذلك كافيا في الدلالة على توافر جريمة حيازة جوهر مخدر في حق الطاعن بركنيها المادى والمعنوى فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي لا يقبل لدى محكمة النقض . لما كن ذلك ، وكان من المقرر أن يحازة المخدر أو احرازه بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما انه يقيمها على ما ينتجها وكان الحكم قد استدل على توافر هذا القصد في حق الطاعن من التحريات التى دلت عليه ومن اقرار المتهمين لضابط الواقعة بحيازتهما المخدر المضبوط بقصد الاتجار فيه ومن كبر الكمية المضبوطة . وكان هذا الذى استدل به الحكم على توافر هذا القصد سائغا وكافيا لحمله قضائه فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون لاوجه له. لما كان ذلك . وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه يعد ان حصل اقوال الشاهد الاول الرائدزفقد احوال اليها في بيان اقوال الشاهد الثانى الرائدثم احوال اليها في بيان اقوال الشاهدين الرائدوالمقدموقصر الإحالة على ما شهدا به شأن واقعة الضبط وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم ان يحيل في ايراد اقوال الشهود على ما اروده من اقوال شاهد اخر مادامت متفقه مع ما استند اليه الحكم منها وهو ما لايمارى فيه الطاعن وكان الخلاف بين الشاهدين الاول والثانى في شأن المدة التى استغرقتها تحريات كل منهما كما ان الخلاف بين الشاهدين الاول والرابع في شأن جلوس المتهم الثانى كلاهما خلاف غير مؤثر في عقيدة المحكمة التى خلصت اليها ، هذا الى ان الحكم في احواله إلى أقوال الشاهدين الاول والثانى في بيان اقوال الشاهدين الثالث والرابع وقد قصر الاحالة على ما شهدا به عن واقعة الضبط فإنه يكون - اخذا بما اورده الطاعن في اسباب

طعنه - قد نقل الواقع في الدعوى بما لا محل له للنعي عليه بشيء في هذا الخصوص .
ولا يعيب الحكم من بعد استناده الى اقوال الشهود من الثانى الى الرابع بدعو بطلان
تحقيقات النيابة لسماح المحقق لهم بالاستعانة بمحضر الضبط عند الادلاء باقوالهم اذ
ان استعانة الشاهد بورقة مكتوبة اثناء الشهادة امر يقدره القاضى حسب طبيعة
الدعوى واذا اقرت المحكمة للاسباب السائغة التى اوردتها تصرف المحقق سماحه لهؤلاء
الشهود بتحقيقات بمحضر الضبط اثناء الادلاء بشهادتهم فإن ما يثره الطاعن فى شأن
بطلان تحقيقات النيابة لا يكون مقبولا ويضحى منعه فى هذا الصدد غير سديد . لما
كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لا يصدر اذن
التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت
اشراف محكمة الموضوع وانه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى
بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة على تصرفها فى هذا
الشأن فلا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . ولما كانت المحكمة
قد سوغت الامر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات
التي سبقته بادلة منتجة لا يناع الطاعن فى ان لها اصل ثابت بالأوراق وكان الخطأ فى
محل اقامة الطاعن فى محضر الاستدلال لا يقدح بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريات
فإن النعي على الحكم بالقصور فى هذا الخصوص يكون فى غير محله . لما كان ذلك ،
وكان الطاعن لم يدفع ببطلان اذن النيابة العامة بالتفتيش لصدوره لضبط جريمة
مستقبله بل ان هذا الدفع قد تمسك به المتهم الثانى . وكان من المقرر انه لا يقبل من
اوجه الطعن الا ما كان متصلا بشخص الطاعن فإنه لا يقبل من لطاعن ما يثره عن
قصور الحكم فى الرد على هذا الدفع هذا فضلا عن ان الحكم قد اطرح هذا الدفع
بما يسوغه - على ما سيجىء - لما كان ذلك ، وكان القانون وان واجب ان يكون
اذن التفتيش صادرا بالكتابة وموقعا عليه ممن اصدره الا انه لم يشترط شكلا معيناً
يجب ان يكون عليه التوقيع واذا كان الطاعن لم يناع فى ان الاذن فى الدعوى الماثلة

موقع فعلا ممن اصدره وقد رد الحكم على ما دفع به الطاعن في هذا الشأن . واطرحه بما يوافق هذا النظر ومن ثم فلا وجه لتعيب المحكم في هذا الصدد . لما كان ذلك وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة ان أيا من الطاعن او المدافع عنه لم يدفع في مرافعته ببطلان التفتيش كما خلت مما يفيد تقديم الدفاع - كما خلت المفردات من - مذكورة تتضمن هذا الدفع - وكان من المقرر أنه لا يصح النعى على المحكمة اغفالها الرد على دفاع لم يثر امامها هذا فضلا عن ان الدفع في صورة هذه الدعوى ظاهر البطلان لا على المحكمة ان هي التفتت عن الرد عليه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يدفع في مرافعته ببطلان اعترافه هو بل قصر الدفع على بطلان اعتراف المتهم الثاني وكان البين من الحكم المطعون فيه انه لم يستند في قضائه بالادانة الى دليل مستمد من اعتراف مستقل من الطاعن او المتهم الثاني كما انه لم يستند في استدلاله على لم الطاعن بكنه هذا الاعتراف بل استند الى ما اقر به الطاعن والمتهم الثاني لضابط الواقعة في هذا الخصوص وهو بهذه المثابة لا يعد اعترافا بالمعنى الصحيح وانما هو مجرد قول للضابط يخضع لتقدير المحكمة فلا محل للنعى على الحكم اغفاله الرد على ما تمسك به الطاعن من دفاع في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما اثاره الطاعن من بطلان معانة السببية لاجرائها في غيبته ورد عليه واطرح طلبه اجراء معانة بقوله وحيث انه عن النعى بالبطلان على معانة النيابة لمكان الضبط على سند من القول بعدم حضور المتهمين حال اجراء المعانة فإنه لا محل لهذا النعى ذلك ان المعانة اجراء من اجراءات التحقيق التي يجوز للنيابة القيام به في غيبة المتهم . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة تطمئن الى تلك المعانة وتعول عليها في قضائها فإنها تلتفت عما اثير بشأنها من بطلان وتعويض عن طلب الدفاع اجراء معانة اخرى لمكان الضبط اكتفاء بما جاء في معانة النيابة من بيانات عن مكان الضبط وظروف الاضاعة فيه على نحو ما سلف بيانه كما تلتفت عن الدفع باستحالة

حصول الواقعة وفق تصوير الشهود لاطمئنانها الى اقوالهم وصحة تصويرهم لواقعة الضبط كما جاءت على لسانهم في التحقيق وبارشاد الشاهد الاول حال المعاينة " ، وكان ما أورد الحكم ردا على دفاع الطاعن من بطلان معاينة النيابة لاجرائها في غيبته قد صادف صحيح القانون . وكان من المقرر أن طلب المعاينة الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا به اثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابه . لما كان ذلك ، وكان طلب الدفاع عن الطاعن اجراء المعاينة لا يعدو الهدف منه التشكيك في اقوال شهود الاثبات وكانت محكمة الموضوع قد اطمأنت الى صحة الواقعة على الصورة التي رواها الشهود فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولما كان ما اوردته الحكم في الرد على طلب اجراء المعاينة كافيا وسائغا في تبرير رفضه فإن ما يثيره الطاعن نعيها على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الطاعن وان طلب في ختام مرافحته بالجلسة الاخيرة ضم دفتر المساعدات الفنية وسؤال العقيد..... والعقيد..... الا انه لم يوضح في مرافحته امام محكمة الموضوع ما يرمى اليه من طلب ضم الدفتر المشار اليه كما لم يكشف عن الوقائع التي يرغب مناقشة الشاهدين المذكورين فيها حتى يتبين للمحكمة مدى اتصالها بواقعة الدعوى المعروضة وتعلقها بموضوعها ومن ثم فإن هذا الطلب يغدو طلبا مجهلا من سببه ومرماه فلا على الحكم ان هي التفت عنه ولم تجب الطاعن اليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في اصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات في تكوين عقيدتها وفي اغفالها بعض الوقائع ما يفيد اطراحها لها واطمئنانها الى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها فإن منعى الطاعن على الحكم اغفاله الوقائع التي شهد بها شهوده الذين سمعتهم بالجلسة لا يكون له محل اذ هي بعض وقائع ثانوية برد بها الطاعن معنى لم تسايره فيه المحكمة فاطرحتها . لما كان ذلك ،

عن بطلان هذه التحقيقات لسماح المحقق لهم بالاستعانة بمحضر الضبط عند ادلائهم بأقوالهم ، وأطرح الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات ولصدوره لضبط جريمة مستقبلية بما لايسوغه . ورد على ما تمسك به الدفاع من أن المخبر الذى تم ضبطه يغاير ما تم تحليله بما لا يصح وأغفل الرد على الدفع بشيوع الحيازة بيه وبين المتهم الاول ولم يعرض لما اثاره الدفاع من فساد تصوير الشهود للواقعة بدلالة عدم امكان تشغيل السيارة التى قيل ان الطاعن حضر بها الى مكان الضبط بالمفتاح المضبوطة مع الطاعن كما لم تستجب المحكمة الى طلبه اجراء المعاينة واخيرا فقد قضى بالحكم بمصادرة المواد المخدرة المضبوطة وهى عقوبة لم يسبق القضاء بها بالحكم المنقوض الذى لم تطعن النيابة عليه . كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة حيازة - جوهر مخدر بقصد الاتجار التى دان الطاعن بها واورد على ثبوتها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ماربته الحكم عليها مستمدة من أقوال شهود الاثبات وتقرير المعامل الكيماوية ، وكان ما يثيره الطاعن من فساد الحكم لا ستناذه الى أقوال الشهود بالتحقيقات رغم ما أثاره الطاعن من بطلان التحقيقات وقصور الحكم فى الرد على الدفع ببطلان الاذن بالتفتيش لعدم جدية التحريات قد سبق الرد عليها بصدد أسباب الطعن المقدمة من الطاعن الاول ومن ثم فإن المحكمة تحيل اليها منعا من التكرار . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على مادفع به الطاعن من بطلان اذن التفتيش لصدوره لضبط جريمة مستقبلية واطرحه بقوله " وحيث انه عن النعى على اذن النيابة بالبطلان لصدوره لضبط جريمة مستقبلي فهو نعى فى غير محله إذ ان الثابت بمحضر التحريات أنه تضمن أن المتهمين يتجرات بالمواد المخدرة وانهما يحوزانها ويحرزانها وطلب محرره الاذن من النيابة لضبط ما يحوزانه ويحرزانه منها فصدر الاذن بناء على ذلك لضبط مالديهما من تلك المواد وبالتالي فإن مقولة صدور الاذن لضبط جريمة مستقبلية هى مقولة لا سد لها فى

الأوراق " فإن مفهوم ذلك أن الاذن لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة وإذا انتهى الحكم الى رفض الدفع ببطلان الاذن على هذا الاساس فإنه يكون قد اصاب صحيح القانون. لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد عرضت لدفاع الطاعن بشأن منازعته في أن ما تم ضبطه ليس هو ما جرى - تحليله ، وأطرح هذا الدفاع بما أوردته في حكمها واطمئنتها الى أن المواد المضبوطة هي ذاتها التي قدمت للمحقق وجرى اقتطاع عينات منها لاجراء التحليل وان العينات المقتطعة هي بذاتها التي جرى عليها التحليل وثبت أنها لمخدر الحشيش ، وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد استقر على أنه متى كانت المحكمة قد أطمأنت الى ان العينة المضبوطة هي التي ارسلت للتحليل واحال تحليلها واطمأنت كذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تثريب عليها أن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ويكون ما أورده الحكم كافيا وسائغا في الرد على ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص والذي لا يعدو في حقيقته ان يكون جدلا في مسألة موضوعية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما يقيّمها على ما ينتجها. لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بشيوع الاتهام من الدفوع الموضوعية التي لاتستلزم ردا خاصا من المحكمة اكتفاء بما تورده من أدلة الاثبات التي تظمن اليها كما ان المحكمة ليست ملزمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ يستفاد الرد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم وفي عدم ايرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها اطرحته اطمئنانا منها للدلة التي عولت عليها في الادانة ومن ثم فإن معنى الطاعن اغفاله الرد على الدفع بشيوع الاتهام بينه وبين الطاعن الاول وعدم تعرضه لدفاعه بشأن فسا تصوير الشهود للواقعة يكون في غير محله . لما كان ذلك، وكان الطاعن وان عيب في مرافعته المعاينة التي أجرتها النيابة العامة لمكان الضبط الا أنه لم يطلب من المحكمة اجراء معاينة على نحو ما يدعيه بأسباب طعنه فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة

قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها - فضلا عما سبق الرد به على هذا الوجه -
بصدد الاسيائي المقدمة من الطاعن الاول . لما كان ذل ، وكان البين من مطالعة
الحكم المنقوض أنه وان صرح في اسبابه بمصادرة المواد المخدرة المضبوطة الا انه لم
ينص عليها في منطوقه وكانت حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد الا على منطوق
الحكم ولا يمتد اثرها الى الاسباب الا ما كان مكملا للمنطوق وكان الحكم المطعون
فيه قد قضى بمصادرة المواد المخدرة المضبوطة رغم ان النيابة العامة لم يسبق لها الطعن
بالنقض على الحكم المنقوض لاغفاله النص في منطوقه على القضاء بمصادرة تلك
المواد فإنه ما كان لمحكمة الاعادة أن تقضى بحكمها المطعون فيه بعقوبة لم يسبق
القضاء بها حتى ولو كانت قد انزلت العقوبة الصحيحة طبقا للقانون لانها تكون
بذلك قد خالفت حكم المادة ٤٣ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة
النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الذي يقضى ألا يضار الطاعن بطعنه غير أنه لما كان
ما قضى به الحكم المطعون فيه من مصادرة المواد المخدرة المضبوطة انما ورد على
شيء مما لا يجوز حيازته أو احرازه ويخر بذاته عن دائرة التعامل فهي تدبير عيى
وقائى ينصب على الشيء فى ذاته لاخرجه من تلك الدائرة لان اساسها رفع الضرر
أو دفع الخطر من بقائها فى يد من يحرزها أو يحوزها تتلاقى فى النتيجة مع ما يؤول
اليه أمر هذه المواد بمصادرتها اداريا إذا ما قضى بتصحيح الحكم المطعون فيه بالغاء
قضائه بمصادرتها فإن ما يتمسك به الطاعن من خطأ الحكم فى هذا الخصوص لا يمثل
مصلحة حقيقية للطاعن بل لاتعدو مصلحة نظرية بحتة إلا موجب معها لتصحيح
الحكم . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه
موضوعا.

الطعن رقم ٢٥٩٤١ لسنة ٦٣ القضائية جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

١. من المقرر أنه يكفي في جريمة القتل بالسهم أن تكون المواد التي استعملت في الجريمة من الجواهر السامة ومن شأنها أحداث الموت.
٢. من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق - كما هو الحال في الدعوى المطروحة . وإذا كان الطاعن لا ينزع في صحة ما نقله الحكم من أقوال شهود الإثبات فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في صورة الواقعة التي اعتنقتها المحكمة واقتنعت بها بدعوى أن للواقعة صورة أخرى ، إذ أن مفاد ما تنهى إليه الحكم من تصوير للواقعة هو اطرح دفاع الطاعن المخالف لهذا التصوير .
٣. لا يشترط في شهادة الشهود أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق، بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه محكمة الموضوع يتلائم به ما قاله الشهود بالقدر الذي روه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها.
٤. من المقرر أن تناقض الشهود أو تضاربهم في أقوالهم لا يعيب حكمها أو يقدح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .
٥. من المقرر أن لمحكمة الموضوع ان تأخذ بأقوال الشهود في أية مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون أن تبين العلة في ذلك .
٦. من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم إنما مرجعه الى محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض.
٧. لما كان لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى - إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة . لما كان ذلك ،

فإن كافة ما يثيره الطاعن حول شهادة الشهود التي عول عليها الحكم ينحل في حقيقته الى جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

٨. لما كان الحكم المطعون فيه لم يعول في إدانة الطاعن على تحريرات المباحث فإن ما ينعاه الطاعن بشأن قالة تناقضها يكون غير مقبول.

٩. من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما أستند إليه الحكم منها.

١٠. من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود إن تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ماعداه .

١١. من المقرر أنه لا مانع في القانون من أن تأخذ المحكمة بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر متى تبين صحتها واقتنعت بصدورها ممن نقلت عنه.

١٢. من المقرر أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن اليه واطراح ما عداها دون أن يعد هذا تناقضا في حكمها إذ أن مفاد احالة الحكم في بيان اقوال الشاهدين الثاني والثالث الى ما حصله من أقوال الشاهدة الاولى فيما إتفقا في أنه التفت عن هذه التفاصيل مما ينحسر عن الحكم دعوى القصور في التسبيب .

١٣. من المقرر ان قصد القتل امر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر موكول الى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

١٤. من المقرر ان البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاق قاضى الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

١٥. من المقرر ان التناقض الذى يعيب الحكم ويطله هو الذى يقع بين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما اثبت البعض الآخر ولا يعرف اى الأمرين قصدته المحكمة ، وكان ما أورده الحكم من توافر ظرف سبق الاصرار في حق الطاعن لا يتناقض

مع قيام الزوجية بين الطاعن والجنى عليها إذ لا يمنع من توافر سبق الاصرار تعليق تنفيذ ما صمم عليه الطاعن من قبل على سبوح الفرصة للظفر بالجنى عليها حتى إذا سحقت نتيجة الظروف التي تصادف وقوعها يوم الحادث قتلها تنفيذاً لما عقد عليه النية من قبل ومن ثم فإن حالة التناقض تنحسر عن الحكم .

١٦ . من المقرر انه لا يضير الحكم ان يكون قد اشار الى الباعث على ارتكاب الجريمة على نقيض الثابت بالأوراق لأن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها او عنصراً من عناصرها فلا يقدح في سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلاً او الخطأ فيه او ابتناؤه على الظن او اغفاله جملة ومن ثم يكون النعي على الحكم في هذا الخصوص غير سديد .

١٧ . من المقرر انه لا يعيب الحكم خطؤه في الاسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من ان الشاهدة الأولى لم تقرر بأن الطاعن أرغم الجنى عليها على تناول الشراب على خلاف ما حصله الحكم - وعلى فرض صحة ذلك - يكون غير قويم لأن هذه الواقعة لم تكن عماد الحكم .

١٨ . من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها ، شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة فلها الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه .

١٩ . لما كانت المحكمة قد اطمأنت الى ما تضمنه التقرير الطبي الشرعى متفقاً مع مدّ شهد به كل من الطبيب الشرعى وكبير الاطباء الشرعيين امامها واطرحت - في حدود سلطتها التقديرية - التقرير الطبي الاستشارى - وهى غير ملزمة من بعد بإجابة الدفاع الى طلب استدعاء الطبيب الاستشارى لمناقشته مادام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها - بعد ما اجرتة من تحقيق المسألة الفنية في الدعوى - حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء ، وإذ كان من المقرر ان استناد المحكمة الى التقرير الفنى المقدم في الدعوى يفيد اطراحها التقرير الاستشارى المقدم فيها وليس بلام عليها ان ترد على هذا التقرير استقلالاً .

٢٠. من المقرر ان المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة من ادلة الثبوت السائغة التي اوردها الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه . اولا : قتل عمدا مع سبق الاصرار بأن عقد العزم وبيت النية على قتلها بأن وضع لها جوهر مخدرا (هيروين) في كسب من المياه تسبب عنه الموت عاجلا وما أن احتسته حدثت بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياتها . ثانيا : احرز جوهر مخدرا (هيروين) بغير قصد الاتجار او التعاطى او الاستعمال الشخصى في غير الاحوال المصرح بها قانونا ، واحالته الى محكمة جنايات دمنهور لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، وادعى والد المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ خمسين الف جنيه على سبيل التعويض النهائى ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ من قانون العقوبات ، والمواد ١ ، ٢ ، ٣٨/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبند رقم (٢) من القسم الأول من الجدول رقم (١) الملحق مع اعمال المادتين ١٧ ، ٣٢/٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالاشغال الشاقة المؤبدة عما اسند إليه وفي الدعوى المدنية باحالتها الى محكمة دمنهور الابتدائية لنظرها بإحدى الدوائر المدنية المختصة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث ان اوجه الطعن التي تضمنتها مذكرات الاسباب الثلاثة المقدمة من الطاعن هي ان الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمتى القتل بالسهم مع سبق الاصرار واحراز جوهر مخدر (هيروين) بغير قصد من القصد الخاصة ، قد اخطأ في تطبيق القانون وانطوى على فساد في الاستدلال وقصور في التيسيب وشابه اخلال بحق الدفاع وخطأ في الاسناد كما عابه التناقض ذلك بأنه اعتبر الواقعة قتل بالسهم على خلاف ما ورد بقرار الاحالة ، واعتنق الحكم تصويرا للواقعة يخالف العقل والمنطق دفع الطاعن بعدم معقوليته وان للواقعة صورة اخرى إلا أن الحكم اغفل الرد على هذا الدفاع ، وعول الحكم على شهادة الشهود رغم ان الشاهدة الأولى لم تشاهد

الجاني حال وضع المادة السامة في الشراب فضلا عن اختلاف اقوال الشهود في التحقيق عنها في المحضر ادارى ايتاي البارود كما عول الحكم على تحريات المباحث رغم تناقضها ، واحال في بيان مضمون شهادة الشاهدين الثاني والثالث على ما شهدت به الشهادة الأولى على الرغم من اختلاف اقوالهم ، ورغم انهما لم يشاهدا الواقعة وقت حدوثها وجاءت اقوالهما نقلا عن الشهادة الأولى ، ودلل الحكم على توافر به نية القتل في حق الطاعن بما لا يصلح سندا لقيامها واستدل على ثبوت سبق الاصرار بما يناقض مع ما اورده من وقائع الدعوى ، ودلل على توافر الباعث على القتل على نقيض الثابت بالأوراق ، واسند الحكم الى الشهادة الأولى ان الطاعن ارغم المجنى عليها على تناول الشراب على خلاف الثابت بالأوراق واطرح التقرير الاستشارى بغير علة مقبولة ولم يستجب لطلب مناقشة واضعه - واخيرا لم يعرض الحكم لما اتاره الدفاع عن ان الحادث يرجع لتناول المجنى عليها المادة المخدرة برغبتها قبل تناولها الدواء الذى اعطاه لها الطاعن كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمي القتل بالسهم مع سبق الاصرار واحراز جوهر مخدر (هيروين) بغير قصد من القصد الخاصة اللتين دان الطاعن بهما واقام عليهما في حقه ادلة سائغة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يكفى في جريمة القتل بالسهم ان تكون المواد التى استعملت في الجريمة من الجواهر السامة ومن شأنها احداث الموت ، وكان وصف التهمة سواء في قرار الاحالة او فيما خلصت اليه المحكمة قد التزم هذا النظر فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الأوراق - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - وإذ كان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من اقوال شهود الاثبات فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في صورة الواقعة التى اعتنتها المحكمة واقتنعت بها بدعوى ان للواقعة صورة اخرى إذ ان مفاد ما

تناهى إليه الحكم من تصوير للواقعة هو اطراح دفاع الطاعن المخالف لهذا التصدير .
لما كان ذلك ، وكان لا يشترط في شهادة الشهود ان تكون واردة على الحقيقة المراد
اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي ان يكون من شأن تلك
الشهادة ان تؤدي الى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجربه محكمة الموضوع يتلاءم به ما
قاله الشهود بالقدر الذى روه مع عناصر الاثبات الأخرى المطروحة امامها ، وكلن
تناقض الشهود او تضاربهم فى اقوالهم لا يعيب حكمها او يقدح فى سلامته مادام قد
استخلص الحقيقة من اقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، وكان لمحكمة الموضوع
ان تأخذ بقوال الشهود فى اية مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون ان تبين
العلة فى ذلك ، وكان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم
وتعويل القضاء على اقوالهم إنما مرجعه الى محكمة الموضوع دون رقابة عليها من
محكمة النقض ، وكان لا يلزم ان تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبى
كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى - إذ الأدلة فى المواد
الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة - لما كان
ذلك ، فإن كافة ما يثريه الطاعن حول شهادة الشهود التى عول عليها الحكم ينحل
فى حقيقته الى جدل موضوعى فى تقدير ادلة الدعوى مما لا يجوز اثارته امام محكمة
النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعول فى ادانة الطاعن على
تحريرات المباحث فإن ما ينعه الطاعن بشأن قالة تناقضها يكون غير مقبول . لما كان
ذلك ، وكان من المقرر انه لا يعيب الحكم ان يحيل فى بيان شهادة الشهود الى ما
اورده من اقوال شاهد آخر مادامت اقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ،
وكان من المقرر كذلك ان محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود ان
تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به بل حسبها ان تورد منها ما تطمئن اليه
وتطرح ما عداه وكان لا مانع فى القانون من ان تأخذ المحكمة بالأقوال التى ينقلها
شخص عن آخر متى تبين صحتها واقتنعت بصدورها عن من نقلت عنه وإذا كان
الطاعن لا يجادل فى ان ما نقله الحكم عن اقوال الشاهدة الأولى له اصله الثابت فى
الأوراق ولم يخرج الحكم عن مدلول شهادتها فلا ضير على الحكم من بعد احواله فى
بيان اقوال الشاهدين الثانى والثالث والى ما اورده من اقوال الشاهدة الاولى مادام
الطاعن لا يجادل فى ان شهادة الثانى والثالث كانت نقلا عن الاولى متى تبين المحكمة

صحتها - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - ولا يؤثر في هذا النظر واختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم ذلك ان لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها تجزئة اقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن اليه واطراح ما عداها دون ان يعد هذا تناقضا في حكمها إذ ان مفاد احالة الحكم في بيان اقوال الشاهدين الثاني والثالث الى ما حصله من اقوال الشاهدة الأولى فيما اتفقا فيه انه التفت عن هذه التفاصيل مما ينحسر عن الحكم دعوى القصور في التسبيب . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر نية القتل في حق الطاعن وتوافر سبق الاصرار لديه في قوله " وحيث انه مما لا شك فيه ان ما سبق سرده من ظروف الدعوى ووقائعها ينطبق بتوافر نية القتل لدى المتهم وثبوتها ثبوتا قاطعا في حقه ، فليس بعد اعداد مادة الهيروين او المورفين السامة بجرعة قاتلة داخل كيس الایمبیاج الفوار ثم افراغه في كوب مملوء بالماء واصرار المتهم على شرب المجنى عليها لهذا الكوب رغم عدم استساغتها لطعمه المر ورفضها استكمال شربه حين تبينت طعمه بل وارغامها على احتسائه جميعه ولم يسمح لوالدتها ان تذوقه خشية افتضاح امره حتى اذا ما فرغت المجنى عليها من شربه ظل يراقبها خلال الدقائق التي ظهرت عليها اعراضه وحتى الوفاة ، ثم زيادة في ابعاد الشبهة عنه يتوجه الى مفتش الصحة ويقدم له طواعية تذكرتين طبيتين في محاولة لايهامه بأن الوفاة طبيعية لولا إرادة الله وقيام مفتش الصحة بتوقيع الكشف الطبي على المجنى عليها واثبت في تقريره ما ظهر له من اعراض التسمم - بل الأكثر من ذلك وصل فساد المتهم وذويه الى مركز شرطة ايتاي البارود الذي جعل محرر محضر جمع الاستدلالات المؤرخ يثبت على غير الحقيقة ان والدته المجنى عليها وشقيقتها قد استبعدا ان تكون الوفاة جنائية وذلك حتى يتم دحض ما ورد بتقرير مفتش الصحة أليس بعد ذلك كله مما لا يدع مجالا للشك في توافر نية القتل لدى المتهم ، وحيث انه عن ظرف سبق الاصرار ، فإنه متوافر في حقه من اوراق الدعوى بجلاء التي تؤكد انه اثر اتمام زواج المتهم بالمجنى عليها كرها على النحو الذي قاله به والدته وشقيقا المجنى عليها ورغم ارادة والديه وذويه وما يتبع ذلك من خلف بينه وبين المجنى عليها وبين الأخيرة وعائلته وان المتهم اشتعلت في نفسه فكرة التخلص ممن جلبت له كل ذلك فراح يعد العدة ويرسم الخطة وكان ان هداه شيطانه الآثم بعد روية وهدوء تفكير ان يكون القتل

بالسم بل وسم عجاف مستحدا مادة الهيروين او المورفين التى وصل الى العلم العلم انما قاتلة بطبيعتها وفى ذات الوقت يمكن ادخال العش على المجنى عليها واهتمامها بأنها بأنها ليست إلا دواء فوار يستخدم فى علاج آلام الجنب وان يتم ذلك كله فى ضوء الصورة التى رسمها فى حضور والدته المجنى عليها التى ستقرر اذا ما حدث فى الأمر شئ انه طلب حضورها وان ابنتها كانت مريضة تتعاطى ادوية ومن ثم فمن غير المعقول ان يكون قد اتوى قتل ابنتها ويطلب حضورها لتشهد ما انتواه وقد تحقق فعلا ما أراده المتهم إذ جاء دفاع محاميه بعدم معقولية الواقعة وكأن المتهم والدفع لم يعلم بأن الحقيقة لابد ان تظهر مهما بلغ ذكاء المرء لاختفائها ومن كل ذلك ولا شك يتوافر فى موافق ظرف سبق الاصرار . لما كان ذلك ، وكان قصد القتل امرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتيا الجاني وتتم عما يضمرة فى نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل على قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية . كما انه من المقرر ان البحث فى توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، وكان ما اورده الحكم فيما سلف يكفى فى استظهار نية القتل لدى الطاعن وفى الكشف عن توافر ظرف سبق الاصرار فى حقه وقد ساق لاثباتهما قبله من الأدلة والقرائن ما يكفى لتحقيقها قانونا فإن ما يشيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير قويم . لما كان ذلك ، وكان التناقض الذى يعيب الحكم ويبطله هو الذى يقع بين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما اثبتته البعض الآخر ولا يعرف اى الأمرين قصده المحكمة ، وكان ما اورده الحكم من توافر ظرف سبق الاصرار فى حق الطاعن لا يتناقض مع قيام الزوجية بين الطاعن والمجنى عليها إذ لا يمنع من توافر سبق الاصرار تعليق تنفيذ ما صمم عليه الطاعن من قبل على سبيل الفرصة للظفر بالمجنى عليها حتى إذا سحقت نتيجة الظروف التى تصادف وقوعها يوم الحادث قتلها تنفيذا لما عقد عليه النية من قبل ، ومن ثم فإن حالة التناقض تنحسر عن الحكم . لما كان ذلك ، وكان لا يضير الحكم ان يكون قد اشار الى الباعث على ارتكاب الجريمة على نقيض الثابت بالأوراق لأن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنا من اركانها او عنصرا من عناصرها فلا يقدح فى سلامة الحكم عدم بيان الباعث

تفصيلاً أو الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو اغفاله جملة ومن ثم يكون النعى على الحكم في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا يعيب الحكم خطؤه في الاسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ومن ثم فين ما يثيره الطاعن من أن الشاهدة الأولى لم تقرر بأن الطاعن ارغم المجنى عليها على تناول الشراب على خلاف ما حصله الحكم - وعلى فرض صحة ذلك - يكون غير قويم لأن هذه الواقعة لم تكن عماد الحكم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها ، شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة فلها الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت الى ما تضمنه التقرير الطبي متفقاً مع ما شهد به كل من الطبيب الشرعي وكبير الأطباء الشرعيين امامها واطرحت - في حدود سلطتها التقديرية - التقرير الطبي الاستشاري وهي غير ملزمة من بعد باجابة الدفاع الى طلب استدعاء الطبيب الاستشاري لمناقشته مادام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها - بعد ما اجرته من تحقيق المسألة الفنية في الدعوى - حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء ، وإذ كان من المقرر ان استناد المحكمة الى التقرير الفني المقدم في الدعوى يفيد اطراحها التقرير الاستشاري المقدم فيها وليس بلازم عليها ان ترد على هذا التقرير استقلالاً ومع ذلك فقد اطرح الحكم التقرير الطبي الاستشاري بما يسوغه فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة من ادلة الثبوت السائغة التي اوزدها الحكم فإن النعى على الحكم بالالتفات عما اثاره الطاعن من ان الحادث يرجع لتناول المجنى عليها المادة المخدرة برغبتها قبل تناولها الدواء الذي اعطاه لها الطاعن يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعاً .

الطعن رقم ٢٣١٧٩ لسنة ٦٣ القضائية جلسة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

١. من المقرر ان التقرير بالطعن بطريق النقض هو مناط اتصال المحكمة به وان تقديم الاسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وان التقرير بالطعن وتقديم اسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يغنى احدهما عن الآخر ، واذ كان المحكوم عليهما قد قررا بالطعن في الميعاد إلا أنهما لم يقدموا اسبابا لطعنهما فيكون الطعن المقدم من كل منهما غير مقبول شكلا .
٢. لما كانت للتغير الذي اجرتة المحكمة في التهمة من جنائقي ضرب افضى الى موت وسرقة بالاكراه المؤتمتين بالمادتين ٢٣٦ ، ٣١٤ من قانون العقوبات الى جنائية قتل عمد مقترنة بجنائية سرقة بالطريق العام من اكثر من شخصين وحمل بعضهم لأسلحة ظاهرة إنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة اجراءه إلا اثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه يتضمن اضافة عناصر جديدة الى الواقعة هي قصد القتل مع الاقتران بجنائية أخرى ، والتي قد يثير الطاعنان جدلا في شأنها كالمجادلة في توافر نية القتل وتوافر ظرف الاقتران المشدد للعقوبة وغير ذلك ، مما يقتضى من المحكمة تنبيه الدفاع اليه عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون قد بنى على اجراء باطل .
٣. من المقرر انه لا محل في خصوصية هذه الدعوى لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار ان الطاعنين دينا بجريمة جنائية السرقة المؤتممة بنص المادة ٣١٥/١ من قانون العقوبات وان العقوبة المقضى بها مقرررة قانونا لهذه الجريمة لأن الطاعنين ينازعان في الواقعة - التي اعتقوها الحكم - بأكملها وذلك سواء كانت قتل عمد مقترن بجنائية أخرى او جنائية سرقة فحسب ، وذلك بنفيهما الاتهام المنسوب إليهما بكافة اوصافه .
٤. لما كانت الواقعة التي دين الطاعنان بها واحد ، فإن حسن سير العدالة يقتضى نقض الحكم بالنسبة الى الطاعنين الآخرين اللذين لم يقدموا اسبابا لطعنهما طبقا للمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

الوقائع

التهمة اليابة العامة الطاعنين بأنهم قتلوا وآخرين حدثان عمدا بأن اعتدول عليه بالضرب بأسلحة بيضاء (مطاوى) فى اجزاء متفرقة من جسده حال سيره فى الطريق العام قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية اخرى هى انهم والحدثان الآخران فى ذات الزمان والمكان سالفى الذكر سرقوا النقود المينة قدرا والساعة المينة وصفا بالتحقيقات والمملوكة للمجنى عليه سالف الذكر وكان ذلك فى الطريق العام وحال كونهم حاملين اسلحة ظاهرة (مطاوى قرن غزال) ، واحالتهم الى محكمة جنابات بنها لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٢٣٤ - ٢ ، ١/٣١٥ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٢٥ مكررا/١ ، ١/٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، والبند ١٠ من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأخير مع اعمال المادتين ١٧ ، ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل منهم بالاشغال الشاقة لمدة خمس عشر عاما اسند اليهم ومصادرة الاسلحة المضبوطة .

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث انه لما كان من المقرر ان التقرير بالطعن بطريق النقض هو مناط اتصال المحكمة به وان تقديم الاسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله وان التقرير بالطعن وتقديم اسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يغنى احدهما عن الآخر ، واذ كان المحكوم عليهما و قد قررا بالطعن فى الميعاد إلا أنهما لم يقدموا اسبابا لطعنهما فيكون الطعن المقدم من كل منهما غير مقبول شكلا .

وحيث ان الطعن المقدم من الطاعنين و واستوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث ان مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه انه اذ دأبهما بجريمة القتل العمد المقترن بجناية سرقة بالطريق العام مع حملهم لأسلحة ظاهرة ، قد انطوى على

خطأ في تطبيق القانون وشابه اخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة بعد ان عدلت التهمة من جناية ضرب افضى الى موت وسرقة بالاكراه ، عادت وقضت بإدانتهم بالوصف الأول المرفوعة به الدعوى من النيابة دون لفت نظر الدفاع الى هذا التعديل لitraفع على اساسه . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان البين من الاوراق ان الدعوى الجنائية اقيمت على الطاعنين بوصف انهما والآخرين (المقضى بعدم قبول طعنهما شكلا) قتلوا وآخرا (حدثان) المجنى عليه عمدا بأن اعتدوا عليه بالضرب بأسلحة بيضاء (مطاوى) في اجزاء متفرقة من جسده حال سيره في الطريق العام قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية اخرى هي انهم والحدثان الآخرا في ذات الزمان والمكان سالفى الذكر سرقوا النقود المبينة قدرا والساعة المبينة وصفا بالتحقيقات والمملوكة للمجنى عليه سالف الذكر وكان ذلك في الطريق العام ، وحالة كونهم حاملين لأسلحة ظاهرة (مطاوى) الأمر المعاقب عليه عملا بالمادتين ٢٣٤/١-٢ ، ٣١٥ من قانون العقوبات ، بجلسة عدلت المحكمة التهمة الى جنائى ضرب افضى الى موت وسرقة بالاكراه الأمر المعاقب عليه بالمادتين ٢٣٦ ، ٣١٤ من قانون العقوبات ونبتهت الدفاع الى هذا التعديل ، بيد أنها عادت - بهيئة اخرى - وسمعت الدعوى وانتهت بحكمها المطعون فيه الى ادانتهم بالوصف المرفوعة به الدعوى من النيابة العامة وهى جناية القتل العمد المقترون بجناية سرقة بالطريق العام حال حمل بعضهم لأسلحة بيضاء ، وبالرجوع الى محضر جلسة المحاكمة يبين ان المحكمة لم توجه من جديد الى الطاعنين تهمة القتل العمد المقترون بجناية السرقة بالطريق العام حالة كون بعض المتهمين حاملا لأسلحة ظاهرة التى كانت واردة بأمر الاحالة التى دانتهم على مقتضاها ولم تلفت نظر دفاع كل منهما لitraفع على هذا الاساس . لما كان ذلك ، وكان للتغير الذى اجرتة المحكمة فى التهمة من جانبى ضرب افضى الى موت وسرقة بالاكراه المؤتمنين بالمادتين ٢٣٦، ٣١٥ من قانون العقوبات الى جناية قتل عمد مقترفة بجناية سرقة بالطريق العام من أكثر من شخصين وحمل بعضهم لأسلحة ظاهرة إنما هو تعديل فى التهمة نفسها لا تملك المحكمة اجراءه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى لأنه يتضمن إضافة عناصر جديدة الى الواقعة هى قصد القتل مع الاقتران بجناية أخرى ،

والتي قد يثير الطاعنان جدلا في شأنها كالمجادلة في توافر نية القتل وتوافر ظرف
الاقتران المشدد للعقوبة وغير ذلك ، مما يقتضى من المحكمة تنبيه الدفاع إليه عملا
بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون قد
بنى على إجراء باطل يعيبه . لما كان ذلك ، وكان لا محل في خصوصية هذه الدعوى
لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار أن الطاعنين
دينا بجريمة جنائية السرقة المؤثمة بنص المادة ١/٣١٥ من قانون العقوبات وأن العقوبة
المقضى بها مقرررة قانونا لهذه الجريمة لأن الطاعنين ينازعان في الواقعة - التى اعتنقها
الحكم - بأكملها وذلك سواء كانت قتل عمد مقترن بجناية أخرى ، أو جنائية سرقة
فحسب ، وذلك بنفيهما الاتهام المنسوب إليهما بكافة أوصافه وإذا كان مؤدى الطعن
على هذا النحو متصلا بتقدير الواقع فإنه يتعين إعادة استظهار الواقعة برمتها وتقدير
العقوبة على ضوءها . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة
بالنسبة إلى الطاعنين بغير حاجة لبحث بقيه أوجه الطعن . لما كان ذلك ، وكانت
الواقعة التى دين الطاعنان بها واحدة ، فإن حسن سير العدالة يقتضى نقض الحكم
بالنسبة إلى الطاعنين الآخرين اللذين لم يقدموا اسبابا لطعنهما طبقا للمادة ٤٢ من
القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٦ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض

الطعن رقم ٢٣٢٠١ لسنة ٦٣ القضائية جلسة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

١. من المقرر ان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون .

٢. من المقرر ان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في ان تستمد اقتناعها من اى دليل تطمئن اليه ولها ان تعول على اقوال الشاهد في اى مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد اطمأنت إليها فإنه لا يقدح في سلامة الحكم ان يكون قد ذكر انه استخلص اقوال الشهود مما أدلوا به في محضر جلسة المحاكمة وفي التحقيق الابتدائي مع انها لم ترد إلا في احدهما دون الآخر ذلك بأن الخطأ في مصدر الدليل بفرض وقوعه لا يضيع اثره مادام له اصل صحيح في الأوراق .

٣. من المقرر ان للمحكمة ان تستغنى عن سماع الشهود اذا ما قبل المتهم او المدافع عنه صراحة او ضمنا دون ان يحول عدم سماعهم امامها من ان تعتمد في حكمها على اقوالهم التي ادلوا بها في التحقيقات مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث .

٤. من المقرر ان المحكمة لا تلتزم بالرد إلا على الطلب الجازم اذلى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية .

٥. لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ مكررا (أ) من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ إذ جرى نصها بالآتى : " وعلى الخصوم ان يعلنوا شهودهم الذين لم تدرج اسمائهم في القائمة سالفه الذكر على يد محضر الحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى وذلك مع تحمل نفقات الاعلان وايداع مصاريف انتقال الشهود " فإن هذا النص صريح في وجوب قيام المتهم بإعلان من يطلب سماعه من الشهود الذين لم يدرجوا في القائمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ السالف الاشارة إليه على يد محضر بالجلسة المحددة لنظر الدعوى مما لا يتصور معه ان يتوقف اعلاؤهم من قبله على تصريح من

المحكمة وإذا كان الطاعن يسلم في أسباب طعنه أنه لم يتبع الطريق الذي رسمه القانون لإعلان الشهود الذين يطلب سماع شهادتهم فإنه لا تثريب على المحكمة إذا هي اعرضت على طلب سماع شهود النفي الذين طلب سماعهم بجلسات المحاكمة ولا يقدر في ذلك ما تزيد إليه الحكم في هذا الشأن لما هو مقرر من أن أن اطواء الحكم على قرارات قانونيا خاطئة لا يعيبه مادامت النتيجة التي خلص إليها صحيحة وتتفق والمنطق القانوني السليم ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد .

٦. من المقرر أن القرار الذي صدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم حتما للعمل على تنفيذها صونا لهذه الحقوق كما أنه من المقرر أيضا أن المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل جزئية يثيرها على استقلال اكتفاء بأدلة الثبوت التي يوردها الحكم .

٧. من المقرر أن العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته فلا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أي بينة أو قرينة يرتاح إليها دليلا على حكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه كمدان للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها .

٨. من المقرر أن لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها يستوى في ذلك الأدلة المباشرة أو غيرها من طرق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام ذلك سائغا وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى وجود اتفاق سابق بين الطاعن والمتهم الثاني على مبلغ ٧٥٤٠ دولار كرشوة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جسد موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٩. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بتمتعه بالاعفاء المنصوص عليه في المادة ١٠٧ عقوبات واطرحه في قوله " وحيث أنه لما كانت المادة ١٠٧ مكرر عقوبات تجري على أن يعاقب الراشي والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشي

ومع ذلك يعفى الراشى أو الوسيط من العقوبات إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها فإنه من المقرر انه يشترط في الاعفاء الذى يؤدي الى اعفاء الراشى أو الوسيط من العقوبة وفقا لهذه المادة ان يكون صادقا كاملا يغطى جميع وقائع الرشوة التى ارتكبها الراشى أو الوسيط دون نقص أو تحريف وأن يكون حلصلا لدى جهة الحكم حتى تتحقق فائدته فإذا حصل الاعتراف لجى جهة التحقيق ثم عدل عنه لدى المحكمة فإنه لا يمكن تطبيق هذا الاعفاء . لما كان ذلك ، وكان المتهم الثانى قد تخلف عن الحضور بجلسة المحاكمة ومن ثم يمتنع على المحكمة اعمال ذلك الاعفاء فى حقه ويكون دفاع المتهم الأول بدوره انه يستفيد من ذلك الاعفاء إذ أقر بالتحقيقات باستلام المبلغ وارشد الى ان صاحبه الشاهد الأول يكون قائما على غير سند فإنه فضلا عن انه غير صادق وغير كامل ولا يغطى واقعة الرشوة حسب تصوير دفاعه ولم يقرر به تفصيلا امام المحكمة وهى جهة الحكم وتعرض عن هذا الدفاع بدوره ، وذلك من الحكم يكفى ويسوغ به الرد على هذا الدفاع هذا فضلا عن ان المشرع فى المادة ١٠٧ مكرر من قانون العقوبات قد منح الاعفاء الوارد بها للراشى باعتباره طرفا فى الجريمة ولكل من يصح وصفه بأنه وسيط فيها سواء كان يعمل من جانب الراشى وهو الطلب او يعمل من جانب المرتشى وهو ما يتصور وقوعه احيانا دون ان يمتد الاعفاء للمرتشى ، وإذا كان الحكم قد دلل بما اورده من ادلة سائغة على ان ما ارتكبه الطاعن يوفر فى حقه جريمة الرشوة باعتباره مرتشيا فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون سديدا .

١٠. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش بوضع الهاتف الذى يمتثل الطاعن ومحل عمله تحت المراقبة لابتثائه على تحريات غير جدية وصدوره عن جريمة مستقبلية واطرحه فى قوله " لما كان ذلك ، وكانت التحريات التى اجراها عضو الرقابة الإدارية بمحضره المؤرخ الساعة قد تمت بناء على بلاغ من رئيس مجلس ادارة المصنع والتابع للهيئة العربية للتصنيع واستنادا الى مكاملة تليفونية وردت اليه بطريق الخطأ وهذا البلاغ ضد الرجل الثانى فى المصنع وبشأن وقائع لها خطرهما من واقع عمل هذا المتهم فى المصنع وكانت شكوكه وبلاغه لها هداها الحقيقى

من واقع ما قام به من عمل قد انتهى بالفعل واضطره الى ابلاغ رئاسته ثم هيئة الرقابة الإدارية ، وكانت هذه التحريات قد اسفرت عما قام به المتهم من عمل سابق بالمصنع وما اجراه من اتفاق وقدره وما تم به الوفاء بشأنه من مستحقات ومحل اقامة هذا المتهم ورقم تليفون منزله وظروفه الشخصية وانتهت الى ترجيح صحة بلاغ المبلغ وقد تأكدت صحة جميع الوقائع السابقة لتلك التحريات وكانت تتبع الاجراءات التالية يقتضى مراقبة تليفون منزله وعمله لضبط ما يتم بعد ذلك من وقائع ومن ثم بات النعى على جدية هذه التحريات قائما على غير سند لا ينال من ذلك سرعة ما تم من اجراءات بعد ان لقيت الوقائع صداها الحقيقى من الخطر وبالتالي ان اطمأن المحامى العام لنيابة امن الدولة العليا الى تلك التحريات واصدر اذنه بالرقابة والتسجيل فإن الإجراء يكون قد تم صحيحا متفقا وصحيح القانون وبات النعى عليه بالبطلان قائما على غير سند كما لا ينال من ذلك الادعاء انها بشأن جريمة مستقبلية إذ اوضحت التحريات ان المتهم الأول هو المهيمن على التعاقد وان التحريات قد اشارت الى صحة بلاغ المبلغ ووجود اتفاق مسبق وتام على تقاضى مبالغ بشأن التعاقد السابق وانه بصدد تقاضى تلك المبالغ المتفق عليها ومن ثم بات الادعاء بأنها جريمة مستقبلية قائما بدوره على غير سند ، وذلك من الحكم رد سائغ إذ انه من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار امر التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع فمتى كانت المحكمة وعلى ما افصحت عنه فيما تقدم قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها امر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأنه صدر عن جريمة تحقق وقوعها واقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون هذا فضلا عن ان المحكمة لم تبين قضاءها بصفة اصلية على فحوى الدليل الناتج من تفريغ الأشرطة وإنما استندت الى هذه التسجيلات كقرينة تعزز بها ادلة الثبوت التى اوردتها ويكون معنى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد .

١١ . من المقرر ان الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات وأن سلطتها

مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين وفي أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك ومتى خلصت إلى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف فإن مفاد ذلك أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر مؤدى اعتراف المتهم الثاني في التحقيقات وخلص إلى سلامة الدليل المستمد من هذا الاعتراف لما ارتآه من مطابقته للواقع فإن معنى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

١٢ . من المقرر أن الفقرة أولاً من المادة الثانية من قانون العقوبات قد نصت استثناء من قاعدة اقليمية القوانين الجنائية - على أن تسري أحكام هذا القانون على كل من ارتكب خارج القطر فعلاً يجعله فاعلاً أو شريكاً في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصري ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الاتفاق بين الطاعن والمتهم الثاني على مبلغ الرشوة قد امتد على أن يكون سداد الجزء الباقي من العطية بالدولار الأمريكي وقدرها ٧٥٤٠ دولار في مصر ثم حضور المتهم الثاني إلى مصر موضحاً أن من أسباب حضوره سداد ذلك المبلغ الباقي المتفق عليه فإن في ذلك ما يكفي لسريان قانون العقوبات المصري على الواقعة طالما أن الجريمة التي ارتكبت وقع بعضها في مصر .

١٣ . لما كانت المادة الأولى من قانون العقوبات قد نصت على أن تسري أحكام هذا القانون على كل من يرتكب في القطر المصري جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه ونصت المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه وكان مكان ارتكاب الجريمة هو المكان الذي يتحقق فيه ركنها المادى أو جزء من هذا الركن والذي يقوم على ثلاثة عناصر الفعل والنتيجة وعلاقة السببية بينهما وتعتبر الجريمة أنها ارتكبت في المكان الذي وقع فيه الفعل المادى وفي المكان الذي حدثت فيه النتيجة وفي كل مكان تحققت فيه الآثار المباشرة للفعل والتي تتكون من الحلقات السببية التي تربط بين الفعل والنتيجة .

١٤ . من المقرر أن جريمة الرشوة تتم بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب الراشى وما تسليم المبلغ بعد ذلك إلا نتيجة لما تم الاتفاق

عليه بينهما ، وإذ كانت واقعة الدعوى كما وردت في امر الإحالة وفي الحكم هي ان الطاعن طلب من المحكوم عليه الآخر رشوة ووافقه المحكوم عليه الآخر على ذلك بمناسبة توريده لقوالب بلاستيك ومعدات معمل تحليل للهيئة التي يمثلها الطاعن الذي اشترط ان يكون تسليم جزء من المبلغ في مصر نفاذا للاتفاق الذي تم بينهما في هذا الشأن وان التسليم تم بالفعل بجمهورية مصر العربية وقلم الطاعن بعرض هذا الجزء من المبلغ على رئيس مجلس ادارة مصنع الشاهد الأول على سبيل الرشوة فإن المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه تكون مختصة بنظر الدعوى وتطبيق القانون المصرى عليها اعمالا لنص المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية آنفة الذكر اعتبارا بأنها المحكمة المختصة ولا يحول دون ذلك ان يكون الاتفاق على واقعة الرشوة قد تم بالخارج مادامت واقعة تسليم جزء من مبلغ الرشوة وعرضه على الشاهد الأول - وهى حلقة من حلقات الشاك الاجرامى قد تمت بجمهورية مصر العربية .

١٥ . من المقرر انه لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة ان تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها وألا يكون المرتشى جادا في قبوله الرشوة متى كان عرضها جديا في ظاهره وكان الغرض منها العبث بمقتضيات الوظيفة لمصلحة الراشى .

١٦ . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن التفات الحكم عن دفاعه القائم على ان الجريمة المنسوبة إليه قد وقعت بناء على اتفاق بين الشاهد الأول والمتهم الثانى والشركة الوسيطة بقصد الاطاحة به فإن ما اثاره من ذلك لدى محكمة الموضوع بقصد التشكيك في اقوال شاهد الاثبات الأول وما ساقه من قرائن تشير الى تلفيق التهمة لا يعدو ان يكون من اوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة بل الرد يستفاد ضمنا من ادلة الثبوت التي اورها الحكم .

١٧ . من المقرر ان القصد الجنائى في الرشوة يتوافر بمجرد علم المرتشى عند طلب او قبول الوعد او العطية او الفائدة انه يفعل هذا لقاء القيام بعمل او الامتناع عن عمل من اعمال وظيفته او للاخلال بواجباته وانه ثمن لاتجاره بوظيفته . واسغلالها ويستنتج هذا الركن من الظروف والملابسات التي صاحبت العمل او الامتناع او الاخلال بواجبات الوظيفة وكان الحكم المطعون فيه قد دلت على ان

العطية قدمت للطاعن تفيذا للاتفاق السابق الذى انعقد بينه وبين المتهم الثانى مما يتحقق معه معنى الاتجار بالوظيفة ويتوافر به القصد الجنائى - كما هو معروف به فى القانون - ولا يشترط ان يستظهر الحكم هذا الركن على استقلال مآدامت الوقائع كما اثبتها تفيد توافره ويكون معنى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأفهما . أولا : المتهم الأول (طاعن) (أ) بصفته فى حكم الموظف العمومى طلب واخذ عطية لأداء عمل من اعمال وظيفته وللإخلال بواجباتها وامنتها بأن طلب واخذ مبلغ من المتهم الثانى على سبيل الرشوة مقابل اتمام اجراءات صفقة تجارية لتوريد قوالب بلاستيك لجهة عمله بمعرفة الشركة الخاصة بالأخير وفق القواعد المقررة وتسهيل اتمام اجراءات صفقة اخرى بين هاتين الجهتين لتوريد اجهزة معملية بالمخالفة لتلك القواعد ، (ب) عرض عطية على موظف عام حكما بعد ادائه عمل من اعمال وظيفته بأن قدم رئيس مجلس ادارة مصنع مبلغ بقصد المكافأة بعد اعتماده اتمام اجراءات صفقة توريد اجهزة المعمل لجهة عمله وبدون اتفاق سابق على ذلك ولكن الموظف العام حكما لم يقبل العطية منه . ثانيا : المتهم الثانى قدم رشوة لموظف عام حكما لأداء عمل من اعمال وظيفته وللإخلال بواجباته وامنته بأن اعطى للمتهم الأول المبلغ المذكور على سبيل الرشوة مقابل اتمام اجراءات صفقة التوريد وأحالتهم الى محكمة امن الدولة العليا لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، مكرر ، ١٠٩ مكرر من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبتغريمه خمسة آلاف جنيه ومصادرة المبالغ المضبوطة .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتى طلب واخذ عطية على موظف عام قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال والخطأ فى الاسناد والإخلال بحق الدفاع وخطأ فى تطبيق القانون ذلك انه لم يسرد

مؤدى الأدلة التى عول عليها فى ادانته واورد فى مدوناته ان الشاهد قد شهد
بجلسات المحاكمة فى حين انه لم يسأل امام المحكمة ولم يرد على ما تمسك به من سماع
اقوال ذلك الشاهد والتفتت المحكمة عن طلبه باستدعاء المتهم الثانى لمناقشته رغم
سبق استجابتها وتكليف النيابة العامة باعلانه واطرحت المحكمة طلبه استدعاء موظف
حسابات شركة والمسئول بشركة بما لا يسوغ به اطراحه
ورغم استجابة المحكمة لما طلبه من الاستعلام من بنك الألمانى بلندن عممن
اودع به المبلغ لحسابه ومن طلب تحويله الى دولات بفرع البنك ومن الذى طلب ان
تكون مراسلته على عنوان شركة بالمانيا وضم محضر مجلس ادارة المصنع
الخاص بعملية توريد اجهزة المعمل وضم الشكاوى التى سبق ان قدمها ضد ادارة
المصنع السابقة إلا أنها فصلت فى الدعوى دون ان تذكر شيئا لعدولها عن تحقيق تلك
الطلبات ورد الحكم على دفاعه المتمثل فى ان لا صلة له بالمبالغ التى تم تحويلها الى
رقم حسابه ببنك التوفير الألمانى بدلالة الخطاب الصادر من البنك المذكور والمتضمن
بأن هذا التحويل تم خطأ بناء على طلب المتهم الثانى اعتقادا بأنه مفوض منه بما لا
يصلح ردا كما اطرح دفاعه القائم على اساسا وجود تناقض بين اتهامه بطلب مبلغ
٧٥٤٠ دولار ، وأخذخ لنفسه على سبيل الرشوة من المتهم الثانى وبين اتهامه بعرض
ذلك المبلغ على سبيل الرشوة على الشاهد الأول بما لا سند له فى الاوراق ولم يعرض
الحكم ايردا وردا لدفاعه بتمتعه بالاعفاء المنصوص عليه فى المادة ١٠٧ مكرر
عقوبات ورد ردا غير سائغ على الدفع بعدم جدية التحريات التى بنى عليها الاذن
بوضع هاتف منزله ومحل عمله تحت المراقبة وبطلان الاذن لصدوره عن جريمة
مستقبلية كما رد على الدفع ببطلان الاعتراف المنسوب الى المتهم الثانى لصدوره وليد
اكراه وتهديد ووعد ووعيد بما لا يصلح ردا واطرح الدفع بعدم سرىان القانون
المصرى على الجرائم المنسوبة إليه لوقوعها خارج البلاد بما لا يسوغ به اطراحه
وكذلك دفاعه بأن الجريمة تحريضية من الشاهد الأول والتفتت عن دفاعه بأن الجريمة
تمت بناء على اتفاق بين الشاهد الأول والمتهم الثانى والشركة الوسيطة بقصد
الاطاحة به من الشركة ولم يدلل الحكم على توافر القصد الجنائى لديه مما يعيبه
ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه ان الطاعن والذي يعمل سافر الى المانيا بتكليف من جهة عمله لاتمام اجراءات التعاقد من الشركة الألمانية المملوكة للمتهم الثانى على توريد ادوات واجهزة صحبة لجنة مختصة وفحص تلك المعدات قبل شحنها حيث اتفق مع المتهم الثانى على ان يحصل على مقابل مادى منه قدره ثلاثين ألف مارك ألماني لاتمام صفقة القوالب ومبلغ ٧,٩٠٠ مارك ألماني مقابل اتمام صفقة توريد الأجهزة العملية على ان تودع له فى بنك توفير التابع لـ بألمانيا بحسابه رقم فضلا عن مبلغ دولار امريكى تسلم له بالقاهرة وقد قام المتهم الثانى بإيداع مبلغى المارك الألمانى بحسابه ثم حولت بعد ذلك الى مبلغ ٧٥٤٠ دولار امريكى وتحويلها الى وديعتين محددتين المدة بحسابه بفرع البنك بلندن ، وعند اتصال المتهم الثانى تليفونيا بالشاهد الأول لتنفيذ الشق الثانى من الاتفاق وتسليم المبلغ المتبقى . ابلغ ذلك الشاهد الرقابة الإدارية التى استصدرت إذنا من نيابة امن الدولة العليا باجراء التسجيلات الصوتية والمرئية التى تدور مع الطاعن وخلاها عرض المذكور المبلغ الدولارى على الشاهد الأول الذى تظاهر بعدم رفضها الى ان تم ضبط المتهمين حال تلبسهما بالرشوة وساق الحكم على ثبوت الواقعة بالتصوير المتقدم فى حق الطاعن ادلة استقاها من اقوال شهود الاثبات والتسجيلات الصوتية والمرئية وما اورده خبيرى الهندسة بشأن اصوات المتهمين وهى ادلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها ولا يمارى الطاعن فى أن لها معينها الصحيح من اوراق الدعوى واورد مؤدى كل منها فى بيان واف يكشف عن المامه بتلك الأدلة ومنها الاعتراف الكتابى المنسوب للمتهم الثانى ولم يعول على ثمة دليل مستمد من تفتيش حقيبة المتهم الثانى ، وكان من المقرر ان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم ببيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فمتى كان مجموع ما اورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كافيا فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون ويكون معنى الطاعن على الحكم بقالة القصور غير سديد . لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة ان الشاهد لم يشهد بالتحقيق الذى اجرته المحكمة وكان الطاعن لا ينازع فى ان ما حصله الحكم من اقوال الشاهد المذكور له اصله الثابت فى الأوراق ،

وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في ان تستمد اقتناعها من اى دليل تطمئن إليه ولها ان تعول على اقوال الشاهد في اى مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد اطمأنت إليها فإنه لا يقدح في سلامة الحكم ان يكون قد ذكر انه استخلص اقوال الشهود مما ادلوا به في محضر جلسة المحاكمة وفي التحقيق الابتدائي مع انها لم ترد إلا في احدهما دون الآخر ذلك بأن الخطأ في مصدر الدليل بفرض وقوعه لا يضيع اثره مادام له اصل صحيح في الاوراق ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة المؤرخ ان الدفاع عن الطاعن اكتفى بسماع من سمعت اقوالهم ، وكان من المقرر ان للمحكمة ان تستغنى عن سماع الشهود إذا ما قبل المتهم او المدافع عنه صراحة او ضمنا دون ان يحول عدم سماعهم امامها من ان تعتمد في حكمها على اقوالهم التي ادلوا بها في التحقيقات مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث فإنه ليس للطاعن ان ينعى على المحكمة قعودها عن سماع اقوال الشاهد ويكون منعه في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الأخيرة أن المدافع عن الطاعن اختتم مرافعته طالبا الحكم ببراءته مما اسند اليه دون ان يتمسك بسماع اقوال المتهم الثاني فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا لم تسع هذا المتهم او ترد على طلب سماعه لما هو مقرر من ان المحكمة لا تلتزم بالرد إلا على الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب الطاعن استدعاء موظف حسابات شركة وكذا استدعاء المسئول بشركة واطرحه بقوله " وتنوه المحكمة من بعد كل ما سلف الى ان طلب الدفاع استدعاء موظف الحسابات بشركة المتهم المدعو وكذا مندوب الشركة الوسيطة لا فائدة منه وغير منتج في الدعوى إذ فضلا عن ان معلوماتهما لا تخرج عن الادلاء بما اتفق عليه من مبالغ نقدية للشركة الوسيطة ويشاركها فيها المتهم الأول وقد ذكرها المتهم الثاني تفصيلا وقدم مستندات التحويل المصرفية الدالة على سدادها في حسابات المتهم الأول على نحو ما سالف ، ومن ثم فإن تقارير المدعو وهو عامل لديه - في حالة استدعائه مجرد اثبات لما هو ثابت بالفعل وغير منتج في وقائع الدعوى ولا ترى المحكمة ثمة

فائدة منه ، وعلى الرغم من ذلك صرحت للدفاع باعلانهما ان شاء وإذ لم يفعل التفتت عن هذا الطلب ، وذلك من الحكم رد سائق لما هو مقرر من ان الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ مكرر (أ) من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ إذ جرى نصها بالآتي : " وعلى الخصوم ان يعلنوا شهودهم الذين لم تدرج اسمائهم في القائمة سالفة الذكر على يد محضر بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى وذلك مع تحمل نفقات الاعلان وايداع مصاريف انتقال الشهود ، فإن هذا النص صريح في وجوب قيام المتهم بإعلان من يطلب سماعه من الشهود الذين لم يدرجوا في القائمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ السالف الإشارة اليه على يد محضر بالجلسة المحددة لنظر الدعوى مما لا يتصور معه ان يتوقف اعلانهم من قبله على تصريح من المحكمة وإذ كان الطاعن يسلم في أسباب طعنه انه لم يتبع الطريق الذى رسمه القانون لاعلان الشهود الذين يطلب سماع شهادتهم فإنه لا تريب على المحكمة إذا هى اعرضت عن طلب سماع شهود النفى الذين طلب سماعهم بجلسات المحاكمة ولا يقدر في ذلك ما تزيد إليه الحكم في هذا الشأن لما هو مقرر من ان انطواء الحكم على قرارات قانونية خاطئة لا يعيبه مادامت النتيجة التى خلص إليها صحيحة وتتفق والمنطق القانوني السليم ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان القرار الذى تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم حتما للعمل على تنفيذها صونا لهذه الحقوق كما انه من المقرر ايضا ان المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي ، وفي كل جزئية يثيرها على استقلال اكتفاء بأدلة الثبوت التى يوردها الحكم فإن منعى الطاعن على الحكم في خصوص الاستعلام من بنك عن اودع به المبلغ لحسابه ومن طلب تحويله الى دولارات ومن الذى طلب ان تكون مراسلته على عنوان شركة بألمانيا وطلب ضم محضر مجلس ادارة المصنع الخاص لعملية توريد اجهزة المعمل وضم الشكاوى التى سبق له تقديمها ضد ادارة المصنع يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفاع الطاعن المتمثل في ان لا صلة له بالمبالغ التى تم تحويلها الى رقم حسابه ببنك الألمانى

مدللاً على ذلك بخطاب صادر من البنك المذكور يفيد ان هذا التحويل تم خطأ بناء على طلب المتهم الثانى باعتقاد انه مفوض من الطاعن واطرحه فى قوله " وحيث انه بالنسبة لدفاع المتهم بعدم علمه بالمبالغ التى اودعت فى حسابه بالخارج وتقديمه ضمن حافظة مستنداته خطاب البنك بناء على طلبه ان اجراء تحويل المبالغ قد تمت خطأ بناء على طلب المتهم الثانى ويظن انه مفوض من المتهم الأول فإن ذلك الدفاع يخالف كل ما استقرت عليه الاعراف المصرفية انه اذا كان يمكن للمتهم الثانى ان يسودع فى حساب المتهم الأول مبلغ الرشوة المتفق عليه فإنه فضلاً عن انه يتعذر عليه ذلك بغير إرشاد المتهم الأول نفسه الى رقم حسابه الخاص حتى يمكن الايداع فيه فإنه بفرض حدوثه بالفعل بغير علم صاحب الحساب فإنه يستحيل تصور قيام البنك بتحويل العمل الى عملة اخرى ومن الحساب بالبنك الى فرع البنك بالجلترا بحساب جديد هناك دون إذن صاحب الحساب الأصلى او توكيل المتهم الثانى صريح فى اتخاذ مثل ذلك الاجراء وتلقت المحكمة عن خطاب البنك الذى قدمه المتهم الأول فى هذا الشأن إذ انه يخالف اى قانون او عرف مصرفى ويفتح الباب الى خلافات قانونية خطيرة لا شك ان جميع البنوك تتحرز فيها بدقة ولا يخرج هذا الدفاع عن كونه محاولة للتصل مما ثبت عليه كتابة من استلام مستندات التحويل البنكية وعدم اعتراضه عليها بعد علمه يقيناً بتمامها وذلك فضلاً عن تحويلها إلى وديعة ممنوعة من الصرف حتى تاريخ محدد امتنع البنك عن تحويلها الى صاحب الشأن ويتوقعه شخصاً قبل طول اجل هذه الوديعة وهو قيد يستحيل تصور حدوثه بغير توافق صاحب الوديعة وقت انشائها وكان من المقرر ان العبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع قاضى الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم او ببراءته فلا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين فقد جعل القانون من سلطته ان يزن قوة الاثبات وان يأخذ من اى بينة او قرينة يرتاح إليها دليلاً على حكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه كما ان للمحكمة ان تلتفت عن دليل النفى ولو حملته اوراق رسمية مادام يصح فى العقل ان يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت إليه ، فإن منعى الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بوجود تناقض بين اتهامه بطلب مبلغ ٧٥٤٠ دولار على سبيل الرشوة من المتهم الثانى وبين اتهامه بعرض ذلك المبلغ على سبيل

الرشوة للشاهد الأول واطرحه في قوله " وحيث انه بشأن دفاع المتهم الأول من وجود تناقض في الاتهام المسند من النيابة العامة بين اتهامه بطلب مبلغ ٧٥٤٠ دولار وأخذه بالفعل رغم وضوح ذلك من الحديث المسجل مع المتهم الأول وبين عرض نفس المبلغ على شاهد الاثبات الأول رئيس مجلس ادارة المصنع فإن ذلك الدفاع مردود بأن الاتفاق بين المتهم الثاني والمتهم الأول على ذلك المبلغ سابق وثابت وان اتصال المتهم الثاني برئيس مجلس الادارة الذى تم خطأ كان بسبيل ابلاغ المتهم الأول بعزم المتهم الثاني على الحضور للوفاء بتعهده بسداده كالاتفاق وتكملة لما قام بإبداعه بحسابه من قبل فضلا عن اقرار المتهم الثاني انه عرض عليه تسليمه بالفعل في لقاءهما بالفندق وبالسيارة إلا أنه رفض ، ومن ثم كان طلب هذه الرشوة ثابتا بيقين في حق المتهمين إلا أنه إزاء افتضاح الأمر ووصوله الى علم رئيس مجلس الادارة على امل ان يكون قبول الأخير للمبلغ ساترا لما افتضح من الامر وإنهاء لذلك المأزق إلا أن تظاهره يوم الاعراض عليه وطلبه الى المتهم الأول استلام المبلغ منعا لاجراجه على نحو ما سلف اظهر حقيقة الاتفاق بين المتهمين ، ومن ثم يكون هذا الدفاع بدوره على غير سند وتلفتت عنه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها يستوى في ذلك الأدلة المباشرة او غيرها من طرق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام ذلك سائغا ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى وجود اتفاق سابق بين الطاعن والمتهم الثاني على مبلغ ٧٥٤٠ دولار كرشوة فإن ما يشيره الطاعن في هذا الخصوص ينحل الى جدل موضوعي لا تجوز اثارته امام محكمة النقض لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بتمتعه بالاعفاء المنصوص عليه في المادة ١٠٧ مكرر عقوبات واطرحه في قوله " وحيث انه لما كانت المادة ١٠٧ مكرر عقوبات تجرى على ان يعاقب الراشى والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشى ، ومع ذلك يعفى الراشى او الوسيط من العقوبة إذا اخبر السلطات بالجريمة او اعترف بها فإنه من المقرر انه يشترط في الاعفاء الذى يؤدي الى اعفاء الراشى او الوسيط من العقوبة وفقا لهذه المادة ان يكون صادقا كاملا يغطى جميع وقائع الرشوة التى ارتكبها الراشى او الوسيط جون نقص او تحريف وان يكون حاصلا لدى جهة الحكم حتى تتحقق فائدته فإذا حصل الاعتراف لدى جهة التحقيق

ثم عدل عند لدى المحكمة فإنه لا يمكن تطبيق هذا الاعفاء . لما كان ذلك ، وكان المتهم الثاني قد تخلف عن الحضور بجلسة المحاكمة ، ومن ثم يمتنع على المحكمة اعملل ذلك الاعفاء فى حقه ويكون دفاع المتهم الأول بدوره انه يستفيد من ذلك الاعفاء إذ اقر بالتحقيقات باستلام المبلغ وارشد الى ان صاحبه الشاهد الاول يكون قائما على غير سند فإنه فضلا عن انه غير صادق وغير كامل ولا يغطى وقائع الرشوة حسب تصوير دفاعه ولم يقرر به تفصيلا امام المحكمة وهى جهة الحكم وتعرض عن هذا الدفاع بدوره ، وذلك من الحكم يكفى ويسوغ به الرد على هذا الدفاع هذا فضلا عن ان المشرع فى المادة ١٠٧ مكرر من قانون العقوبات قد منح الاعفاء الوارد بها للراشى باعتباره طرفا فى الجريمة ولكل من يصح وصفه بأنه وسيط منها سواء كان يعمل من جانب الراشى وهو الطالب او يعمل من جانب المرتشى وهو مد يتصور وقوعه احيانا دون ان يمتد الاعفاء للمرتشى وإذ كان الحكم قد دلل بما اورده من أدلة سائغة على ان ما ارتكبه الطاعن يوفر فى حقه جريمة الرشوة باعتباره مرتشيا فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش بوضع الهاتف الذى بمترل الطاعن ومحل عمله تحت المراقبة لابتنائه على تحريات غير جدية وصدوره عن جريمة مستقبلية واطرحه فى قوله " لما كان ذلك ، وكانت التحريات التى أجراها عضو الرقابة الإدارية بمحضره المؤرخ الساعة

مساء قد تمت بناء على بلاغ من رئيس مجلس ادارة المصنع والتابع للهيئة العربية للتصنيع واستنادا الى مكالمة تليفونية وردت إليه بطريق الخطأ وهذا البلاغ ضد الرجل الثانى فى المصنع وبشأن وقائع لها خطرهما من وقائع عمل هذا المتهم فى المصنع وكانت شكوكه وبلاغه لها هداها الحقيقى من واقع ما قام به من عمل قد انتهى بالفعل واضطره الى ابلاغ رئاسته ثم هيئة الرقابة الإدارية - وكانت هذه التحريات قد اسفرت عما قام به المتهم من عمل سابق بالمصنع وما اجراه من اتفاق وقدره وما تم به الوفاء بشأنه من مستحقات ومحل اقامة هذا المتهم ورقم تلفون مترله وظروفه الشخصية وانتهت الى ترجيح صحة بلاغ المبلغ وقد تأكدت صحة جميع الوقائع السابقة لتلك التحريات ، وكان تتبع الاجراءات التالية يقتضى مراقبة تليفون مترله وعمله لضبط ما تم بعد ذلك من وقائع ، ومن ثم بات النعى على جدية هذه

التحريرات قائما على غير سند لا ينال من ذلك سرعة ما تم من اجراءات بعد ان
لقيت الوقائع صداها الحقيقى من الخطر وبالتالى ان اطمأن المحامى العام لنيابة امن
الدولة العليا الى تلك التحريات واصدر اذنه بالرقابة والتسجيل فإن الاجراء يكون
قد تم صحيحا متفقا وصحيح القانون وبات النعى عليه بالبطلان قائما على غير سديد
كما لا ينال من ذلك الادعاء انها بشأن جريمة مستقبلية إذا اوضحت التحريات ان
المتهم الأول هو المهيمن على التعاقد وان التحريات قد اشارت الى صحة بلاغ المبلغ
ووجود اتفاق مسبق وتام على تقاضى مبالغ بشأن التعاقد السابق وانه بصدد تقاضى
تلك المبالغ المتفق عليها ، ومن ثم بات الادعاء بأنها جريمة مستقبلية قائما بدوره على
غير سند ، وذلك من الحكم رد سائع إذ أنه من المقرر ان تقدير جدية التحريات
وكفايتها لاصدار امر التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها الى
سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع فمتى كانت المحكمة وعلى ما افصححت
عنه فيما تقدم قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها امر التفتيش وكفايتها
لتسويغ اصداره وانه صدر عن جريمة تحقق وقوعها واقرت النيابة على تصرفها فى
هذا الشأن فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، هذا فضلا عن
ان المحكمة لم تبين قضاءها بصفة اصلية على فحوى الدليل الناتج من تفريغ الأشرطة
وانما استندت الى هذه التسجيلات مقرينة تعزز بها ادلة الثبوت التى اوردتها ويكون
منعنى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد
غرض للدفع بان اعتراف المتهم الثانى كان وليد اكراه وتهديد ووعد ووعيد واطرحه
فى قوله " وكانت تقارير المتهم الثانى بمحضر التحقيق الابتدائى قد صدرت منه
طواعية واختيارا واضحة الدلالة فى شأن اتفائه والمتهم الاول على ان يأخذ الاخير
عطية لقاء عمل من اعمال وظيفته وقدر هذه العملية المتفق عليها وما تسلمه منها
بالخارج وكيفية تسليمها إليه وما تبقى منها وكيفية تسليمها إليه فى مصر وقد خلست
الأوراق من دليل على ان تلك التقارير كانت نتيجة وعد ووعيد او تهديد واتفقت
تقريراته مع ما قدمه من مستندات دالة على وفائه بما اتفق عليه مع المتهم الأول
وايداعه بنفسه او بمعرفة احد عماله بقدر العطية المتفق عليها فى حساب المتهم الأول
بالبنك وما اجراه بشأنها من تحويلات سواء فى العملة المتفق على السداد بها او الدولة
المحول إليها ، ومن ثم كانت واضحة الدلالة فى توافر اركان جريمة الرشوة باعتباره

راشيا ، ويكون المتهم الأول مرتشيا فيها " ، وهذا الذى اوردته الحكم سائغا وكافيا للرد على هذا الدفع لما هو مقرر من ان الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات وان سلطتها مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين وفى اى دور من ادوار التحقيق وان عدل عنه بعد ذلك ، ومتى خلصت الى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف فإن مفاد ذلك انما اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر مؤدى اعتراف المتهم الثانى فى التحقيقات وخلص الى سلامة الدليل المستمد من هذا الاعتراف لما ارتآه من مطابقته للواقع فإن معنى الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المدعى من الطاعن بعدم سريان القانون المصرى على الجرائم المنسوبة اليه واطرحها فى قوله " وحيث انه عن الدفع بأن الواقعة برمتها قد تمت بالخارج حيث يعد ذلك الاتفاق مباحا غير معاقب عليه فإن ذلك القول مردود بأن الفعل المسند الى المتهمين معاقب عليه وفق احكام قانون العقوبات المصرى وانه وان كان الاتفاق قد تم بالخارج وثبت سداد الجزء الأول من العطية بالخارج بالفعل بطريق الإيداع بحسابه بالبنك فإن ارتباط الصفقتين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة واتفقاها على ان يكون سداد الجزء الباقى من العطية بالدولار الأمريكى وقدرها ٧٥٤٠ دولار فى مصر ثم حضور المتهم الثانى موضحا ان من اسباب حضوره سداد ذلك المبلغ الباقى المتفق عليه مما يضحى معه سداد الجزء الباقى فى دائرة الاختصاص المكانى داخل حدود جمهورية مصر العربية بمثابة وقوع جزء من الجريمة داخل مصر وتضحى المحكمة مختصة قانونا بنظر الدعوى استنادا الى حكم المادة ١/٢ من قانون العقوبات " ، وذلك من الحكم يكفى ويسوغ به الرد على الدفع وكانت الفقرة اولا من المادة الثانية من قانون العقوبات قد نصت استثناء من قاعدة اقليمية القوانين الجنائية - على ان تسرى احكام هذا القانون على كل من ارتكب خارج القطر فعلا يجعله فاعلا او شريكا فى جريمة وقعت كلها او بعضها فى القطر المصرى ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ان الاتفاق بين الطاعن والمتهم الثانى على مبلغ الرشوة قد امتد على

ان يكون سداد الجزء الباقي من العطية بالدولار الأمريكى وقدرها ٧٥٤٠ دولار فى مصر ثم حضور المتهم الثانى إلى مصر موضحا ان من اسباب حضوره سداد ذلك المبلغ الباقي المتفق عليه فإن فى ذلك ما يكفى لسريان قانون العقوبات المصرى على الواقعة طالما ان الجريمة التى ارتكبت وقع بعضها فى مصر هذا فضلا عن انه لما كلنت المادة الاولى من قانون العقوبات قد نصت على ان تسرى احكام هذا القانون على كل من يرتكب فى القطر المصرى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه ونصت المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية على ان يتعين الاختصاص بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة او الذى يقيم فيه المتهم او الذى يقبض عليه فيد وكان مكان ارتكاب الجريمة هو المكان الذى يتحقق فيه ركنها المادى او جزء من هذا الركن والذى يقوم على ثلاثة عناصر الفعل والنتيجة وعلاقة السببية بينهما ، وتعتبر الجريمة انما ارتكبت فى المكان الذى وقع فيه الفعل المادة وفى المكان الذى حدثت فيه النتيجة وفى كل مكان تحققت فيه الآثار المباشرة للفعل والتى تتكون من الحلقات السببية التى تربط بين الفعل والنتيجة كما انه من المقرر ان جريمة الرشوة تتم بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب الراشى وما تسليم المبلغ بعد ذلك إلا نتيجة لما تم الاتفاق عليه بينهما ، وإذ كانت واقعة الدعوى كما وردت فى امر الاحالة وفى الحكم هى ان الطاعن طلب من المحكوم عليه الآخر رشوة ووافقه المحكوم عليه الآخر على ذلك بمناسبة توريد قوالب بلاستيك ومعدات معمل تحليل للهيئة التى يمثلها الطاعن الذى اشترط ان يكون تسليم جزء من المبلغ فى مصر نفاذا للاتفاق الذى تم بينهما فى هذا الشأن وان التسليم تم بالفعل بجمهورية مصر العربية وقام بعرض هذا الجزء من المبلغ على رئيس مجلس ادارة مصنع الشاهد الاول على سبيل الرشوة فإن المحكمة التى اصدرت الحكم المطعون فيه تكون مختصة بنظر الدعوى وتطبيق القانون المصرى عليها اعمالا لنص المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية آنفة الذكر اعتبارا بأنها المحكمة المختصة ولا يحول دون ذلك ان يكون الاتفاق على واقعة الرشوة قد تم بالخارج مادامت واقعة تسليم جزء من مبلغ الرشوة وعرضه على الشاهد الأول - وهى حلقة من حلقات النشاط الاجرامى قد تمت بجمهورية مصر العربية ويكون معنى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بأن الجريمة تحريضية من الشاهد الأول بقصد الايقاع به واطراحه في قوله " وحيث انه بشأن دفاع المتهم الاول بأن الجريمة تحريضية من الشاهد الاول وبقصد الايقاع به فإن ذلك مردود بأن كل الحديث الذى دار بينهما وفقا للثابت بالتسجيلات وتفرغها بأوراق الدعوى ما هو إلا محاولة من الشاهد الأول لكشف تفاصيل الجريمة وحلقاتها السابقة والتالية وكشف أركانها وحقيقة قصد المتهم الأول منها وليس دفعه الى ارتكابها إذ أن إرادة المتهم الأول فيها كانت حرة طليقة في ارتكابها وانزلاقه إليها كان وليد إرادة تامة غير مشوبة بشئ " ، وذلك من الحكم رد سائغ يصادف صحيح القانون ذلك أنه من المقرر انه لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة ان تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها وإلا يكون المرتشى جادا في قبوله الرشوة متى كان عرضها جديا في ظاهره ، وكان الغرض منها العبث بمقتضيات الوظيفة لمصلحة الراشئ ومن ثم يكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن التفات الحكم عن دفاعه القائم على ان الجريمة المنسوبة إليه قد وقعت بناء على اتفاق بين الشاهد الأول والمتهم الثانى والشركة الوسيطة بقصد الاطاحة به فإن ما اثاره من ذلك لدى محكمة الموضوع بقصد التشكيك في اقوال شاهد الاثبات الأول وما ساقه من قرائن تشير الى تلفيق التهمة لا يعدو ان يكون من اوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة بل الرد يستفاد ضمنا من ادلة الثبوت التى اوردتها المحكمة فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في صورة الدعوى التى اعتنتها المحكمة واقتنعت بها ، ولا في تعويله في قضائه بالإدانة على اقوال شهود الاثبات والتفاتة عن دفاع الطاعن في هذا الشأن ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بوجه طعنه إنما ينحل الى جدل موضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وفي استنباط معتقدها منها وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت بالأدلة السائغة التى اوردتها ان الطاعن طلب وأخذ عطية من المتهم الثانى مقابل اتمام اجراءات صفقة تجارية لجهة عمله بمعرفة الشركة الخاصة بالمتهم الثانى وتسهيل اتمام صفقة اخرى بين هاتين الجهتين لتوريد اجهزة معملية وما اوردته المحكمة يتوافر به العناصر القانونية لجريمة الرشوة المعاقب عليها بالمادة ١٠٣ من قانون العقوبات على ما هي محددة به في القانون ، وكان من المقرر

ان القصد الجنائي في الرشوة يتوافر بمجرد علم المرتشي عند طلب او قبول الوعد او العطية او الفائدة انه يفعل هذا لقاء القيام بعمل او الامتناع عن عمل من اعمال وظيفته او للاخلال بواجباته وانه ثمن لاتجاره بوظيفته واستغلالها ويستتج هذا الركن من الظروف والملايسات التي صاحبت العمل او الامتناع أو الاخلال بواجبات الوظيفة ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ان العطية قدمت للطاعن تنفيذا للاتفاق السابق الذي انعقد بينه وبين المتهم الثاني مما يتحقق معه معنى الاتجار بالوظيفة ويتوافر به القصد الجنائي - كما هو معروف به في القانون - ولا يشترط ان يستظهر الحكم هذا الشأن غير سديد .

لما كا ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٣٠٤١١ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

١. لما كان عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة ، وأن أمكن اعتباره خطأ مستقلا بذاته في جرائم القتل الخطأ إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المحاكمة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها .
٢. من المقرر انه يجب قانونا لصحة الحكم في جريمة القتل الخطأ ، أن يبين فيه وقلع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف كل من الجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث .
٣. رابطة السببية كركن من اركان هذه الجريمة تتطلب اسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمر ، كما انه من المقرر ان خطأ الجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة الطاعن بأنه . اولا : تسبب خطأ فى موت وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة خطيرة فصدم الجنى عليه واحداث اصابته الواردة بالتقرير الطبى المرفق والسنى اودت بحياته . ثانيا : قاد سيارته بحالة تعرض حياة الاشخاص والأموال للخطر ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨/١ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٣ ، ٤ ، ٦٣/١ ، ٦٧ ، ٧٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ، وادعى ورثة الجنى عليه مدنيا قبل المتهم وشركة الشرق للتأمين بالزامهما متضامين بأن يؤديا لهم مبلغ ٥١ جنية على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جناح المنتزة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة اشهر مع الشغل وكفالة مائة جنية لوقف التنفيذ والزامه وشركة الشرق للتأمين بالتضامن بأن يؤديا للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنية على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم مائتى جنية وتأبيده فيما عدا ذلك .

فطعن الاستاذ نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق

النقض الخ

المحكمة

من حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجرمي القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن الحكم اتخذ من قيادة الطاعن للسيارة بسرعة ما يوفر ركن الخطأ في جانبه ، دون ان يعنى ببحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه وقت الحادث ، برغم ان دفاعه قام على ان المجنى عليه نزل من الرصيف وعبر الطريق فجأة امام السيارة بدون احتياط او تبصر ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى ، استدل على توافر ركن الخطأ في جانب الطاعن من قيادته للسيارة بسرعة كبيرة وعدم استعماله لآلة التنبيه . لما كان ذلك ، وكان عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة ، وإن امكن اعتباره خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها ، وكان من المقرر وأنه يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة القتل الخطأ ، أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب الى المتهم ، وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث ، وكانت رابطة السببية كركن من اركان هذه الجريمة تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته عنها ، طالما كانت تتفق والسير العادى للأمر . كما انه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لاجداث النتيجة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد قيادة الطاعن للسيارة بسرعة ودون استعمال آلة التنبيه ما يوفر الخطأ في جانبه ، دون ان يستظهر قدر الضرورة التي كانت توجب عليه استعمال آلة التنبيه وكيف كان عدم استعماله لها مع القيادة السريعة سبباً في وقوع الحادث ، كما اغفل ببحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه ليتسنى - من بعد - بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلاقي وقوعه ، واثار ذلك كله على قيام او عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية ، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة والزام المدعين بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

الطعن رقم ٣١٢٩ لسنة ٦٢ القضائية جلسة ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

١. لما كان قانون المرفعات قد نص في المادة ١٩١ منه على ان تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في حكمها من اخطاء مادية بحتة كتابية او حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم من غير مرافعة ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الاصلية ويوقعه هو ورئيس الجلسة ، ويجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح إذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه في الفقرة السابقة وذلك بطرق الطعن الجائرة في الحكم موضوع التصحيح . اما القرار الذي يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استقلال . فهو لم يجز الطعن في هذا القرار ألا ان تكون المحكمة قد اجرت التصحيح متجاوزة حقها فيه .

٢. لما كانت المادة ٣٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على انه إذا وقع خطأ مادي في حكم أو في أمر صادر من قاضي التحقيق أو من محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة ولم يكن يترتب عليه البطلان تتولى الهيئة التي اصدرت الحكم أو الامر تصحيح الخطأ من تلقاء نفسها أو بناء على طلب احد الخصوم وذلك بعد تكليفهم بالحضور - ويقضى بالتصحيح في غرفة المشورة بعد سماع اقوال الخصوم ويؤشر بالامر الذي يصدر على هامش الحكم أو الامر - ويتبع هذا الاجراء في تصحيح اسم المتهم ولقبه . ويبين من هذا النص ان المشرع حرص في قانون الاجراءات الجنائية ، كما حرص في قانون المرافعات على تسمية ما يصدر في طلب تصحيح الاخطاء المادية أمرا لا حكما .

٣. لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نظمت الطعن في الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح ، مما مفاده ان الاصل عدم جواز الطعن بطريق النقض - وهو طريق استثنائي - الا في الاحكام النهائية الصادرة في الموضوع والتي تنتهي بها الدعوى ، اما القرارات والاوامر فإنها لا يجوز الطعن فيها الا بنص .

٤. من المقرر ان القانون الاجراءات الجنائية لم يرسم طريقا للطعن في اوامر التصحيح التي تصدر اعمالا لحكم المادة ٣٧٧ منه كما قانون المرافعات في الفقرة الثانية من المادة ١٩١ التي اجازت الطعن استثناء في حالة تجاوز المحكمة حقها في التصحيح ولم تجزه على استقلال في حالة رفض الطلب ولما كان الاصل انه لا يرجع الى قانون المرافعات الا لتفسير ما غمض من احكام قانون الاجراءات الجنائية او لسد ما فيه من نقص ، وكان حكم الفقرة الثانية من المادة ١٩١ من قانون المرافعات هو من الاحكام التي لا تتعارض مع احكام قانون الاجراءات الجنائية وانما تكمل نقصا فيه يتمثل في عدم رسم طريق للطعن في قرار التصحيح عند تجاوز الحق فيه ، فإنه يتعين الرجوع الى هذا الحكم والاخذ بمقتضاه في الحدود الواردة به .

٥. لما كان مناط الطعن كما سبق القول ان تتجاوز المحكمة حقها في تصحيح الاخطاء المادية بما في ذلك تصحيح اسم المتهم ولقبه ، وكان يبين من الامر المطعون فيه ان المحكمة تجاوزت في هذا الخصوص الحدود المرسومة في المادة ٣٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية وامتد ما اجرت به بالامر المطعون فيه إلى تعديل حكمها السابق والاضافة ، فإن الطعن في هذا الامر يكون جائزا .

٦. من المقرر انه يترتب على صدور الحكم انتهاء النزاع بين الخصوم وخروجه القضية من يد المحكمة بحيث لا يجوز لها أن تعود إلى نظرها بما لها من سلطة قضائية . كما لايجوز لها تعديل حكمها فيها أو اصلاحه ، إذ لا سبيل إلى الغاء احكام القضاء أو تعديلها الابسلوك طرق الطعن المقررة في القانون . وهذا هو الاصل ، ألا ان الشارع رأى لاعتبارات قدرها عند وضع قانون الاجراءات الجنائية ان يجيز للمحكمة - اخذا بما جرى عليه العمل - ان تصحح ما يقع من اخطأ مادية بحتة ، فنص على ذلك في المادة ٣٧٧ المار ذكرها . لما كان ذلك ، وكان البين من نص المادة المذكورة وما اكدته المذكرة الايضاحية لا ان سلطة المحكمة في تصحيح ما يقع في حكمها مقصورة على الاخطاء المادية البحتة ، وهي التي لا تؤثر على كيانه بحيث تفقده ذاتيته وتجعله مقطوع الصلة بالحكم المصحح ، ومن ثم فهي لا تملك بحال ان تتخذ من التصحيح وسيلة للرجوع عن الحكم الصادر منها فتضيف إليه أو تغير منظوقه بما يناقضه لما في ذلك من مساس

بمحجية الشيء المحكوم فيه ، وابتداع لطريق من طرق الطعن لم يأذن به الشرع أو ينظمه القانون .

٧. لما كانت المحكمة اصدرت حكما يقضى بمعاقبة الطاعنة بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وعزلها من وظيفتها ، ثم اصدرت بعد ذلك امرا بتصحيح منطوق هذا الحكم ينص على ان يضاف إليه بعد العقوبة وتغريمها مبلغا مساويا لقيمة ما استولت عليه أو سهلت للغير الاستيلاء عليه وقدره ٧٣٠٠٠ - ثلاثة وسبعون ألف دولار امريكى , ٣٧٠٠٠ سبعة وثلاثون ألف ريال سعودى ، فإنها تكون قد تجاوزت حقها فى امر التصحيح ذلك بأنها اجرت تغييرا كاملا فى منطوق حكمها وازافت إليه ما لم يجربه ، بعد ان كانت قد استنفدت ولايتها بلفصل فى الدعوى ، وهو ما لا تملكه ، مما يتعين معه نقض الامر المطعون فيه واعتباره كأن لم يكن لخطئه فى القانون ، ولا يقدح فى ذلك ان يكون الحكم قد بين فى اسبابه وجوب الحكم بهذا الغرامة ، مادام لم يثبت بورقة الحكم ان تلك الاسباب قد تليت علنا بجلسة النطق به مع المنطوق ، وذلك لما هو مقرر من ان العبرة فيما تقضى به الاحكام هى بما ينطق به القاضى فى وجه الخصوم فى مجلس القضاء عقب سماع الدعوى ، فلا يعول على الاسباب التى يدونها فى حكمه الذى يصدره الا بالقدر الذى تكون فيه هذه الاسباب موضحة ومدعمة للمنطوق .

٨. لما كانت هذه المحكمة - محكمة النقض - قد انتهت فى الطعن المرفوع من الطاعنة فى امر التصحيح إلى نقض الامر المطعون فيه واعتباره كأن لم يكن ، لأن المحكمة التى اصدرته قد تجاوزت حدود اختصاصها عند اصدار الامر المذكور - لما كان ذلك ، وكانت المصلحة مناط قبول الطعن ، وقد انتفت مصلحة الطاعنة مما يثيره حول الحكم الصادر فى طلب اعادة اجراءات الامر بالتصحيح والذى انتهى إلى القضاء بعدم جواز الطلب.

الوقائع

اُتمت النيابة العامة الطاعنة بأنها بصفتها موظفا عموميا تعمل بادارة مركز العملاء بالعملة الاجنبية بينك فرع احدى وحدات القطاع العام استولت بغير حق وبنية التملك على مبلغ اثنين وعشرين ألف دولار امريكى وخمسة عشر ألف ريال سعودى وسهلت للغير الاستيلاء بدون حق على

مبلغ واحد وستين ألف دولار امريكى وسبعة وعشرين ألف ريال سعودى وهى
المبالغ المودعة بحساب نيابة بينك فرع على ذمة
القضايا ارقام، لسنة ١٩٨٢، لسنة ١٩٨٣ حصر وارد مالية ،
وقد ارتبطت تلك الجريمة بجريمة تزوير واستعمال محرر مزور ارتباطا لا يقبل التجزئة
بأن قامت فى ذات الزمان والمكان وبصفتها السالفة باصطناع صور خطابات لصرف
هذه المبالغ على غرار خطابات الصرف الحقيقية التى تصدرها نيابة ونسبتها
زورا إلى تلك النيابة وأثبتت فيها على غير الحقيقة امر النيابة للنك بصرف المبلغ
المودع على ذمة القضايا السابقة للمتهم فيها ، وزورت اشعارات الصرف الخاصة
بتلك القضايا ، كما زورت خطابي نيابة المؤرخين بجعلها واقعة
مزورة فى صورة واقعة صحيحة وذلك بأن دونت بخط يدها بأشعار كل قضية بيانات
القضية والمبلغ المودع على ذمتها وامر النيابة بصرفه واستوقعت المدعو
/..... على هذه الاشعارات رغم أنه صاحب الحق فى الصرف ودونت بالخطاب
الخاص بالقضية رقم لسنة ١٩٨٢ والخطاب الخاص بالقضية رقم
..... لسنة ١٩٨٢ والخطاب الخاص بالقضية رقم لسنة ١٩٨٣ ان كلا
منها صورة طبق الاصل يدل فاقد لخطاب حقيقى اصدرته النيابة المختصة من قبل
بصرف المبلغ المودع على ذمة كل قضية من هاتين القضيتين وقدمتها خلسة ضمن
اوراق اخرى إلى رئيسة القلم الجنائى للنيابة سالف الذكر وحصلت منها على
توقيعها عليهما وبصمتها بخاتم النيابة واستعملت هذه المستندات المزورة فيما زورت
من أجله بأن قدمتها للمسئولين بالنك لاتخاذ اجراءات الصرف كما قدمتها
للمسئولين بالنيابة لستر الجريمة . واحالتها إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة
لمحاكمتها طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت
حضوريا عملا بالمواد ١١٣/١-١١٨، ١١٨، ١١٨ مكررا، ١١٩/ب، ١١٩
مكرر/هم من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمه بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات
وعزلها من وظيفتها عما اسند إليها . فطعت المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق
النقض وقيد بجدول محكمة النقض برقم لسنة قضائية وقضت تلك
المحكمة بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا . ثم تقدمت النيابة العامة بطلب إلى
محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لتصحيح الحكم الصادر منها وتاريخ

.....أمرت المحكمة بتصحيح منطوق الحكم بأن يضاف اليه بعد العقوبة وتغريمها مبلغا مساويا لقيمة ما استولت عليه أو سهلت للغير الاستيلاء عليه وقدره ٧٣٠٠٠ دولار امريكى و ٣٧٠٠٠ ريال سعودي وبأن يؤشر على نسخة الحكم الاصلية.

فطعن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليها في هذا الامر بطريق النقض الخ.

المحكمة

أولا : عن الطعن في أمر التصحيح الصادر بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٠
من حيث إن النظر في شكل الطعن انما يكون بعد الفصل في جواز الطعن من جانب الطاعة . لما كان ذلك ، وكان قانون المرافعات قد نص في المادة ١٩١ منه على ان " تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في حكمها من اخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب احد الخصوم من غير مرافعة ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الاصلية ويوقعه هو ورئيس الجلسة ، ويجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح اذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه في الفقرة السابقة وذلك بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح . أما القرار الذى يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استقلال " فهو لم يجز الطعن في هذا القرار الا ان تكون المحكمة قد اجرت التصحيح متجاوزة حقها فيه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على انه إذا وقع خطأ مادي في حكم أو في امر صادر من قاضى التحقيق أو من محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة ولم يكن يترتب عليه البطلان تتولى الهيئة التى اصدرت الحكم أو الامر تصحيح الخطأ من تلقاء نفسها أو بناء على طلب احد الخصوم وذلك بعد تكليفهم بالحضور . ويقضى بالتصحيح في غرفة المشورة بعد سماع اقوال الخصوم ويؤشر بالامر الذى يصدر على هامش الحكم أو الامر . ويتبع هذا الاجراء في تصحيح اسم المتهم ولقبه . ويبين من هذا النص ان المشرع حرص في قانون الاجراءات الجنائية ، كما حرص في قانون المرافعات على تسمية ما يصدر في طلب تصحيح الاخطاء المادية أمرا لاحكما . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات

الطعن امام محكمة النقض قد نظمت الطعن في الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح مما مفاه ان الاصل عدم جوا الطعن بطريق النقض - وهو طريق استثنائي - الا في الاحكام النهائية الصادرة في الموضوع والتي تنتهي بها الدعوى ، أما القرارات والأوامر فإنها لا يجوز الطعن فيها إلا بنص ، ولما كان مؤدى ما سبق ان قانون الاجراءات الجنائية لم يرسم طريقا للطعن في أوامر التصحيح التي تصدر اعمالا لحكم المادة ٣٣٧ منه . كما فعل قانون المرافعات في الفقرة الثانية من المادة ١٩١ التي اجازت الطعن استثناء في حالة تجاوز المحكمة حقها في التصحيح ولم تجره على استقلال في حالة رفض الطلب ، ولما كان الأصل انه لا يرجع الى قانون المرافعات إلا لتفسير ما غرض من احكام قانون الاجراءات او لسد ما فيه من نقص ، وكان حكم الفقرة الثانية من المادة ١٩١ من قانون المرافعات هو من الأحكام التي لا تتعارض مع احكام قانون الاجراءات الجنائية وإنما تكمل نقصا فيه يتمثل في عدم رسم طريق للطعن في قرار التصحيح عند تجاوز الحق فيه ، فإنه يتعين الرجوع الى هذا الحكم والأخذ بمقتضاه في الحدود الواردة به ، ولما كان ذلك ، وكان مناط الطعن كما سبق القول ان تتجاوز المحكمة حقها في تصحيح الأخطاء المادية بما في ذلك تصحيح اسم المتهم ولقبه ، وكان يبين من الأمر المطعون فيه ان المحكمة تجاوزت في هذا الخصوص الحدود المرسومة في المادة ٣٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية وامتد ما أجرته بالأمر المطعون فيه الى تعديل حكمها السابق والاضافة إليه ، فإن الطعن في هذا الأمر يكون جائزا .

ومن حيث ان الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .
وحيث ان البين من الأوراق ان الطاعنة قدمت للمحاكمة بتهمة الاستيلاء بغير حق وبنية التملك على مال مملوك للدولة وتسهيل ذلك للغير وقد ارتبطت هذه الجريمة بجريمة تزوير في محررات رسمية واستعمالها ، ومحكمة جنائيات أمن الدولة العليا قضت حضوريا بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٦ بمعاقبتها بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وعزلها من وظيفتها ، وطعنت المحكوم عليها - الطاعنة - في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنها برقم لسنة ٥٨ ق وبتاريخ ١٩٨٩/٢/٢١ قضت فيه محكمة النقض بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا ، وتقدمت النيابة العامة بطلب الى المحكمة التي اصدرت الحكم لتصحيحه ، وبتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٠ امرت المحكمة

بتصحيح منطوق حكمها السابق بأن يضاف إليه بعد العقوبة وتغريمها مبلغا مساويا لقيمة ما استولت عليه واسهلت للغير الاستيلاء عليه وقدره ٧٣٠٠٠ ثلاثة وسبعون ألف دولار امريكى و ٣٧٠٠٠ سبعة وثلاثون ألف ريال سعودى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يترتب على صدور الحكم انتهاء النزاع بين الخصوم وخروج القضية من يد المحكمة بحيث لا يجوز لها ان تعود الى نظرها بما لها من سلطة قضائية ، كما لا يجوز لها تعديل حكمها فيها او اصلاحه ، إذ لا سبيل الى إلغاء احكام القضلاء او تعديلها الا بسلوك طرق الطعن المقررة فى القانون ، وهذا هو الاصل إلا ان الشارع رأى لاعتبارات قدرها عند وضع قانون الاجراءات الجنائية ان يجيز للمحكمة - اخذا بما جرى عليه العمل - ان تصحح ما يقع من اخطاء مادية بحتة ، فنص على ذلك فى المادة ٣٣٧ المار ذكرها . لما كان ذلك ، وكان البين من نص المادة المذكورة وما اكدته المذكورة الايضاحية لها ان سلطة المحكمة فى تصحيح ما يقع فى حكمها مقصورة على الاخطاء المادية البحتة ، وهى التى لا تؤثر على كيانه بحيث تفقده ذاتيته وتجعله مقطوع الصلة بالحكم المصحح ، ومن ثم فهى لا تملك بحال ان تتخذ من التصحيح وسيلة للرجوع عن الحكم الصادر منها فتضيف إليه او تغير منطوقه بما يناقضه . لما فى ذلك من مساس بحجية الشئ المحكوم فيه ، وابتداع لطريق من طرق الطعن يأذن به الشارع أو ينظمه القانون ، وإذن فمتى كان الواقع هو ان المحكمة اصدرت حكما يقضى بمعاقبة الطاعنة بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وعزلها من وظيفتها ، ثم اصدرت بعد ذلك امرا بتصحيح منطوق هذا الحكم ينص على ان يضاف إليه بعد العقوبة وتغريمها مبلغا مساويا لقيمة ما استولت عليه او سهلت للغير الاستيلاء عليه وقدره ٧٣٠٠٠ ثلاثة وسبعون ألف دولار امريكى و ٣٧٠٠٠ سبعة وثلاثون ألف ريال سعودى . فإنها تكون قد تجاوزت حقها فى امر التصحيح ذلك بأنها اجرت تغييرا كاملا فى منطوق حكمها وازافت إليه ما لم يجز به ، بعد ان كانت قد استنفذت ولايتها بالفصل فى الدعوى ، وهو ما لا تملكه ، مما يتعين معه نقض الأمر المطعون فيه واعتباره كأن لم يكن لخطئه فى القانون ، ولا يقدح فى ذلك أن يكون الحكم قد بين فى اسبابه وجوب الحكم بهذه الغرامة ، مادام لم يثبت بورقة الحكم ان تلك الاسباب قد تلبت علنا بجلسة النطق به مع المنطوق ، وذلك لما هو مقرر من أن العبرة فيما تقضى به الاحكام هى بما ينطق به القاضى فى وجه

الخصوم في مجلس القضاء عقب سماع الدعوى ، فلا يعول على الاسباب التي يدونها في حكمه الذي يصدره إلا بالقدر الذي تكون فيه هذه الاسباب موضحة ومدعمة للمنطوق . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الأمر المطعون فيه واعتباره كأن لم يكن ، ثانيا : عن الطعن في الحكم الصادر في طلب إعادة الاجراءات .

من حيث ان هذه المحكمة - محكمة النقض - قد انتهت في الطعن المرفوع من الطاعنة في امر التصحيح الى نقض الأمر المطعون فيه واعتباره كأن لم يكن ، لأن المحكمة التي اصدرته قد تجاوزت حدود اختصاصها عند اصدار الأمر المذكور . لما كان ذلك ، وكانت المصلحة مناط قبول الطعن ، وقد انتفت مصلحة الطاعنة مما تثيره حول الحكم الصادر في طلب إعادة اجراءات الأمر بالتصحيح والذي انتهى الى القضاء بعدم جواز الطلب ، ومن ثم تعين رفض الطعن موضوعا ومصادرة الكفالة .

الطعن رقم ٢٧٣٢٠ لسنة ٦٤ القضائية جلسة ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

١. المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه " مع الاخلال بالاحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الاعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ . ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الاحكام بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية ، وتقضى بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان ، ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بمحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة تلك الأحكام ، وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

٢. لما كان البين من الاطلاع على الحكم المعروض والمفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعة الأولى طلب بجلسته ١٢/١٢/١٩٩٣ أمام قاضي المعارضات عند النظر في أمر تجديد حبسها - احوالها إلى الطلب الشرعى لبيان مدى سلامة قواها العقلية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر طبقا لنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات أن فقد الارادة أو الادراك لجنون أو عاهة عقلية يترتب عليه من الناحية الجنائية انعدام مسئولية المتهم أيا كان نوع الجريمة المسندة إليه ، وسواء كانت عمدية أو غير عمدية ، فإن هذا الدفاع من الطاعة الأولى وإن ابدى أمام قاضي المعارضات لدى النظر في تجديد حبسها ، إلا أنه مطروحا على المحكمة عند نظر موضوع الدعوى ، وهو من بعد دفاع جوهرى ، إذ أن مؤداه - لو ثبتت اصابة الطاعة الأولى بعاهة في العقل وقت ارتكابها الافعال المسندة إليها - انتفاء مسئوليتها عنها عملا بنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات .

٣. من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، إلا أنه يتعين عليها ليكون قضاؤه

سليما أن تعين خبيرا للبت في هذه الحالة وجودا أو عدما لما يترتب عليها من قيام أو امتناع عقاب المتهم ، فإن لم تفعل كان عليها أن تورّد في القليل أسبابا سائغة تبني عليها قضاءها برفض هذا الطلب وذلك إذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة وأنه مسئول عن الجرم الذي وقع منه . ولما كانت المحكمة لم تفعل شيئا من ذلك ، فإن حكمها يكون مشوبا بعيب القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع مما يطله .

٤ . لما كان البطلان الذي لحق الحكم يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، وكانت المادة ٤٦ من قانون سالف الذكر قد أوجبت على هذه المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم إذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة للطاعنة الأولى المحكوم عليه بالاعدام ، وللطاعن الثاني لوحدة الواقعة ، وحسن سير العدالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث ما يثيره الطاعنان في أوجه طعنهما .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما قتلا عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتا النية على قتله واعداد لذلك جسم صلب راض "عصا" واستدرجاه إلى مكان الحادث وما أن تحينت لهما الفرصة للخلاص منه حتى أهال عليه المتهم الثاني ضربا بالاداة سائلة الذكر على رأسه بينما كانت التهمة الأولى تشد من أزره قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، واحالتهم إلى محكمة جنايات لحاكمتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادع كل من و..... عن نفسه وبصفته وصيا على أولاد شقيقه الجنى عليه القصر مدنيا قبل المتهمين بمبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قررت وباجماع الآراء بارسال ملف القضية إلى فضيلة مفتي الجمهورية لأخذ رأيه فيها وحددت جلسة للنطق بالحكم . وبالجلسة المذكورة قضت المحكمة حضوريا وباجماع الآراء عملا بالمواد ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهمين بالاعدام شنقا ومصادرة العصا المضبوطة وبإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض كما عرضت النيابة العامة القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيهاالخ.

المحكمة

حيث إن النيابة العامة عرضت القضية على محكمة النقض اعمالاً لنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة انتهت في مضمونها إلى طلب اقرار الحكم باعدام المحكوم عليهما .

ومن حيث إن المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المار ذكره تنص على أنه " مع عدم الاخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادراً حضورياً بعقوبة الاعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر في الفقرة من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ " ، ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية ، وتقضى بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان ، ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذى تعرض به النيابة تلك الأحكام ، وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الحكم المعروض والمفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعنة الأولى طلب بجلسته ١٢/١٢/١٩٩٣ أمام قاضى المعارضات عند النظر في أمر تجديد حبسها - احوالها إلى الطب الشرعى لبيان مدى سلامة قواها العقلية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر طبقاً لنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات أن فقد الارادة أو الادراك لجنون أو عاهة عقلية يترتب عليه من الناحية الجنائية انعدام مسئولية المتهم أياً كان نبوع الجريمة المسندة إليه ، وسواء كانت عمدية أو غير عمدية ، فإن هذا الدفاع من الطاعنة الأولى وإن ابدى أمام قاضى المعارضات لدى النظر في تجديد حبسها ، إلا أنه كان مطروحاً على المحكمة عند نظر موضوع الدعوى ، وهو من بعد دفاع جوهرى ، إذ أن مؤداه - لو ثبت اصابة الطاعنة الأولى بعاهة في العقل وقت ارتكابها الأفعال

المسندة إليها - استفاء مسئوليتها عنها عملاً بنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات ، وكان من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، إلا أنه يتعين عليها ليكون قضاؤها سليماً أن تعين خبيراً للبت في هذه الحالة وجوداً أو عدماً لما يترتب عليها من قيام أو امتناع عقاب المتهم ، فإن لم تفعل كان عليها أن تورد في القليل اسباباً سائغة تبني عليها قضاؤها برفض هذا الطلب وذلك إذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة وأنه مسئول عن الجرم الذي وقع منه . ولما كانت المحكمة لم تفعل شيئاً من ذلك ، فإن حكمها يكون مشوباً بعيب القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع مما يبطله . لما كان ذلك ، وكان البطلان الذي لحق الحكم يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد أوجبت على هذه المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم إذا ما أوقع فيه بطلان من هذا القبيل ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة للطاعة الأولى المحكوم عليه بالاعدام ، وللطاعن الثاني لوحدة الواقعة . وحسن سير العدالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث ما يثيره الطاعنان في أوجه طعنهما .

الطعن رقم ٢٩٠٣٢ لسنة ٥٩ القضائية
جلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

١. لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين دفع بأن شهود الاثبات " موظفى مصلح الجمارك " إنما أدلوا بأقوالهم تحت تأثير الاكراه الواقع عليهم من رجال الرقابة الادارية وقال فى تفصيل ذلك ما مؤداه أنه حينما سئل شهود الاثبات بادىء الأمر نفوا علمهم بشيء عن الواقعة لمضى أكثر من سنة على وقوعها بيد أن رجل الرقابة الادارية راح بضغط عليهم فجاءت أقوالهم الجديدة متناقضة فى كثير من المواضع نتيجة لذلك الاكراه مما لا يصح معه التعويل على تلك الأقوال كما يبين من الاطلاع على الحكم المطعون عليه أنه اعتمد فى إدانة الطاعنين الى اقوال موظفى الجمارك - من بين ما اسند اليه من أدلة دون أن يعرض لذلك الدفاع أو يرد عليه . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء عليها وإن كان مرجعه الى محكمة الموضوع تترله المترلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه الا أنه يشترط فى اقوال الشاهد التى يعول عليها أن تكون صادرة عنه اختيارا وهى لا تعتبر كذلك إذا صدرت إثر اكراه أو تهديد كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه .

٢. لما كان من المقرر أن الدفع بطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهرى يتعين على محكمة الموضوع أن تعرض له بالمناقشة والتفنيد لتبين مدى صحته ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ عول فى قضائه على أقوال موظفى مصلحة الجمارك المذكورين بغير أن يرد على ذلك الدفاع الجوهرى الذى أثير فى شأنها ودون أن يقول كلمته فيه فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسيب بما يبطله ، ولا يعصمه من هذا البطلان ما قام عليه من أدلة أخرى لما هو مقرر من أن الادلة فى المواد الجنائية ضمام متساندة يكمل بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط إحداها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى أنهت اليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهى اليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قام .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أولا : (١) اشتركا وآخر سبق الحكم عليه بطريقى الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول فى ارتكاب تزوير فى محررات رسمية ومحررات المؤسسة مصر للطيران والمملوكة للدولة هى نماذج وأوراق الافراج عن البضائع الجمركية المبينة بالتحقيقات بأن اتفقوا معه على تزوير هذه الاوراق وأمدوه بالبيانات اللازمة لذلك فأثبت بها على خلاف الحقيقة ورود تلك البضائع لحساب مؤسسة الطيران ومهرها بأختام المؤسسة وبتوقيعات نسبت زورا للمختصين بها فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . (٢) هربا (ومتهم سبق الحكم عليه) البضائع الجمركية المبينة بالتحقيقات دون سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها والبالغة قيمتها ١٥٠, ١٤٢٧٨ (أربعة عشر ألفا ومائتى وثمانية وسبعون جنيها ومائة وخمسين مليما) . ثانيا : اشتركا مع المتهم السابق الحكم عليه بطريقى الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب جريمة الحصول بغير حق أختام مؤسسة مصر للطيران واستعملوها استعمالا ضارا بمصلحة عامة وكذلك الاضرار بأموال مصلحة الجمارك بأن اتفقا معه على تهريب البضائع المبينة بالأوراق وعدم أداء الرسوم الجمركية المستحقة عنها وأمداه بالبيانات اللازمة لذلك فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة واحالتهم الى محكمة جنايات الاسكندرية لحاكمتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعى وزير المالية بصفته مدنيا قبل المتهمين متضامين بأن يدفعوا مبلغ ١٥٠, ١٤٢٧٨ جنيه على سبيل التعويض . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠/٢ - ٣٠, ٤١, ٤٢/١ - ١ مكرر، ١١٨، ٢٠٧، ٢١٤، ٢١٤/١ - ٢ مكرر من قانون العقوبات والمواد ١، ٢، ٣، ٤، ١٢١، ١٢٤/١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل مع إعمال المادتين ١٧، ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عما أسند اليهما وبالزامهما متضامين مع المتهم السابق الحكم عليه بدفع مبلغ ١٥٠, ١٤٢٧٨ أربعة عشر ألفا ومائتى وثمانية وسبعين جنيها ومائة وخمسين مليما على سبيل التعويض لمصلحة الجمارك .

فطعن الاستاذ/.....الحامى نيابة عن المحكوم عليهما فى هذا الحكم

بطريق النقضالخ.

المحكمة

من حيث إن مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبما بجرائم الاشتراك في تزوير محررات لاحدى المؤسسات العامة ، والاستحصال بغير حق على أختام تلك المؤسسة واستعمالها والاضرار العمدى بأموال جهة حكومية والتشهير بالجمركى قد شابه القصور فى التسبب ذلك بأفهما تمسكا بلسان المدافع عنهما ببطلان أقوال شهود الاثبات لافهم لم يدلوا بها إلا تحت تأثير الاكراه الواقع عليهم من رجال الرقابة الادراية إلا أن الحكم قد أخذ بأقوال هؤلاء الشهود واستند اليها فى الادانة ضمن ما عول عليه من أدلة دون أن يعرض لهذا الدفاع الجوهرى ايرادا له وردا عليه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين دفع بأن شهود الاثبات " موظفى مصلحة الجمارك " إنما أدلوا بأقوالهم تحت تأثير الاكراه الواقع عليهم من رجال الرقابة الادراية وقال فى تفصيل ذلك ما مؤداه أنه حينما سئل شهود الاثبات بادىء الأمر نفوا علمهم بشيء عن الواقعة لمضى أكثر من سنة على وقوعها بيد أن رجل الرقابة الادراية راح يضغط عليهم فجاءت أقوالهم الجديدة متعلقة فى كثير من المواضع نتيجة لذلك الاكراه مما لا يصح معه التعويل على تلك الأقوال ، كما يبين من الاطلاع على الحكم المطعون عليه أنه أعتمد فى إدانة الطاعنين الى اقوال موظفى الجمارك - من بين ما استند اليه من أدلة دون أن يعرض لذلك الدفاع أو يرد عليه . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء عليها وإن كان مرجعه الى محكمة الموضوع تترله المترلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه إلا أنه يشترط فى أقوال الشاهد التى يعول عليها أن تكون صادرة عنه اختيارا وهى لا تعتبر كذلك إذا صدرت إثر اكراه أو تهديدا كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه ، كما انه من المقرر ان الدفع ببطلان اقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهرى يتعين على محكمة الموضوع ان تعرض له بالمناقشة والتنفيذ لتبين مدى صحته ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ عول فى قضائه على اقوال موظفى مصلحة الجمارك المذكورين بغير ان يرد على ذلك الدفاع الجوهرى الذى اثير فى شأنها ودون ان يقول كلمته فيه فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسبب بما يبطله ، ولا

يعصمه من هذا البطلان ما قام عليه من ادلة اخرى لما هو مقرر من ان الأدلة في المواد الجنائية ضمائم متساندة يكمل بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تكون عقيدة القضاة بحيث إذا سقط احدها او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة او الوقوف على ما كانت تنتهي إليه من نتيجة لو أنها فطنت الى ان هذا الدليل غير قائم . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

الطعن رقم ٢٥٧٨٤ لسنة ٦٣ القضائية
جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

١. من المقرر ان محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب ندب خبير في الدعوى مادامت الواقعة قد وضحت لديها ، ومادام في مقدورها ان تشق طريقها في المسألة المطروحة عليها .
٢. من المقرر ان المحكمة غير ملزمة قانونا بأن تعين خبيرا في دعاوى التزوير متى كان الأمر ثابتا لديها مما يقوم في الدعوى من ادلة اخرى .
٣. من المقرر ان القاضي الجنائي حر في ان يستمد اقتناعه من اى دليل يطمئن اليه طالما ان لهذا الدليل مأخذه الصحيح من الأوراق وان لمحكمة الموضوع ان تستنبط معتقدها من اى دليل يطرح عليها ولو تضمنته تحقيقات إدارية متى اطمأنت الى صدقها ومطابقتها للواقع ولو عدل عنها في مراحل التحقيق الأخرى
٤. من المقرر انه لا يلزم لتجريم الاختلاس في حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات سوى وجود الشئ تحت يد أى موظف او مستخدم عمومي ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١١ من القانون المشار إليه ، يستوى في ذلك ان يكون قد سلم إليه تسليما ماديا أو أنه يوجد بين يديه بسبب وظيفته ويعتبر التسليم منتجا لأثره في اختصاص الموظف متى كان مأمورا به من رؤسائه ، ولو لم يكن في الأصل من طبيعة عمله في حدود الاختصاص المقرر لوظيفته ، وكان الاختلاس يتم بمجرد تصرف الموظف في المال المعهود إليه تصرف المالك له بنية اضاعته عليه وهو ما اثبتته الحكم في حق الطاعن بغير معقب . فإن المجادلة فيه لا تصح .
٥. من المقرر ان المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى في كل جزئية يثيرها واطمئنانها الى الأدلة التى عولت عليها يدل على اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة بالرد على قول يديه او حجة يثيرها إذ الرد يستفاد دلالة من الحكم بإدائه استنادا الى أدلة الثبوت التى أوردها .
٦. لما كان لا يشترط في شهادة الشهود ان تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي ان يكون من شأن تلك الشهادة ان تؤدي الى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجر به المحكمة يتلاءم به ما قاله

الشهود بالقدر الذى روه مع عناصر الاثبات الأخرى المطروحة امامها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير المحكمة للأدلة القائمة فى الدعوى وهو من اطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .

٧. لما كان الحكم المطعون فيه إذ عاقب الطاعن بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه مبلغ جنيها والزامه بأن يرد للجهة المجنى عليها مبلغا مساويا لهذه الغرامة دون ان يقضى بعقوبة العزل وفقا لما تقضى به المادة ١١٨ من قانون العقوبات ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى القانون ، إلا أنه لما كان الطاعن هو المحكوم عليه فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ . لما فى ذلك من اضرار بالمحكوم عليه ، إذ من المقرر انه لا يصح ان يضار المتهم بنساء على الطعن المرفوع منه وحده .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عاما ومن الصيرافة (كاتب بقسم التراخيص بـ) اختلس مبلغ جنيها والمملوك للجمعية سائلة الذكر وقد ارتبطت هذه الجريمة بجريمة تزوير فى محررات رسمية للجمعية والاستعمالها ارتباطا لا يقبل التجزئة ذلك انه فى ذات الزمان والمكان آنفى البيان زور فى محررات رسمية هى صورة قسائم توريد المبالغ المينة بالتحقيقات وأخرى لـ وهى كشوف تفريغ المبالغ الواردة كضرائب ومصاريف تراخيص المرفقة بالتحقيقات وذلك بزيادة كلمات وجعله وقائع مزورة فى صورة وقائع صحيحة مع علمه بتزويرها بأن عدل فى المبالغ الثابتة بصورة قسائم التوريد الصادرة من ادارة المختصة واثبت بها مبالغ تزيد عن تلك الموردة فعلا خلافا للحقيقة وضمن كشوف تفريغ المبالغ المدونة ذات بيانات صورة قسائم التوريد المخالفة للواقع واستعمل المحررات المزورة المذكورة فيما زورت من اجله بأن قدمها الى المختصين بجهة عمله لتغطية اختلاسه للمبلغ سالف البيان ، واحالته الى محكمة امن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١١٢-٢ ، ١١٨ ، ١١٨ مكررا ، ١١٩/و ، ١١٩ مكررا/هـ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع اعمال المادتين ١٧ ،

٢/٣٢ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتعريضه مبلغ جنيها والزامه بأن يرد للجهة المحنى عليها مبلغا مساويا لهذه الغرامة .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجرائم اختلاس اموال أميرية وتزوير فى محررات رسمية واستعمالها قد شابه القصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال . ذلك بأن الطاعن صمم على طلب ندب خبير حسابي لبيان المبالغ التى أودعت بخزينة الشركة وصرفت منها او ندب خبير من قسم البحوث التزييف والتزوير غير ان المحكمة ردت على هذا الدفاع بما لا يصلح ردا وعولت المحكمة على اقوال الطاعن بالتحقيق الإداري مع انه عدل عنها ، كما تمسك الطاعن بأنه ليس مختصا بإجراء الترخيص وان الأدلة التى عول عليها لا تصلح لإدالته غير ان المحكمة اطرحت هذا الدفاع بما لا يسوغ اطراحه ، واستند الى اقوال شهود الاثبات مع أنها لا تتفق مع الوقائع التى شهدوا عليها ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم الاختلاس وتزوير محررات رسمية واستعمالها التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها مستمدة من اقوال شهود الاثبات ومن التحقيقات الإدارية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب ندب خبير فى الدعوى مادامت الواقعة قد وضحت لديها ، ومادام فى مقدورها ان تشرح طريقها فى المسألة المطروحة عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد انتهى فى تدليل سائغ وسليم الى ان الطاعن اختلس مبلغ جنيها قيمة ايصالات تراخيص السيارات التى استلمها فإن المحكمة إذ رفضت للأسباب السائغة التى أوردتها الحكم وبعد ان وضحت لديها الواقعة المسندة الى الطاعن طلبه ندب خبير حسابي لمراجعة الخزينة ، يكون حكمها بمنأى عن الاخلال بحق الدفاع ، ويكون منعى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة قانونا بأن تعين خبيرا فى دعاوى التزوير متى كان الأمر ثابتا لديها مما يقوم فى الدعوى من أدلة اخرى ، كما هو الشأن فى الدعوى

المطروحة . فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في ادانة الطاعن على اقواله التي حصلها في قوله " وحيث انه بالاطلاع على اوراق التحقيق الادارى الذى تم اجراؤه مع المتهم اقر فيه المتهم بتزويره في صورة قسائم توريد المبالغ موضوع التحقيقات بقصد ستر اختلاسه لمبلغ جنيها ، " فإن استخلاص محكمة الموضوع من هذا الاقرار ارتكاب الطاعن للجرائم المسندة اليه يكون استخلاصا سائغا ، ذلك بأنه من المقرر ان القلضى الجنائى حر في ان يستمد اقتناعه من اى دليل يطمئن إليه طالما ان لهذا الدليل مأخذ الصحيح من الأوراق وان لمحكمة الموضوع ان تستنبط معتقدها من اى دليل يطرح عليها ولو تضمنته تحقيقات ادارية متى اطمأنت الى صدقها ومطابقتها للواقع ولو عدل عنها في مراحل التحقيق الأخرى ومن ثم يكون منعى الطاعن في هذا الصدد على غير اساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا يلزم لتجريم الاختلاس في حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات سوى وجود الشئ تحت يد اى موظف او مستخدم عمومى ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١١ من القانون المشار إليه ، ويستوى في ذلك ان يكون قد سلم إليه تسليما ماديا او انه يوجد بين يديه بسبب وظيفته ويعتبر التسليم منتجا لأثره في اختصاص الموظف متى كان مأمورا به من رؤسائه ، ولو لم يكن في الأصل من طبيعة عمله في حدود الاختصاص المقرر لوظيفته وكان الاختلاس يتم بمجرد تصرف الموظف فى المال المعهود إليه تصرف المالك له بنية اضاعته عليه وهو ما اثبتته الحكم فى حق الطاعن بغير معقب ، فإن المجادلة فيه لا تصح . كما ان المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى فى كل جزئية يثيرها واطمئنانها الى الأدلة التى عولت عليها يبدل على اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون ان تكون ملزمة بالرد على قول يديه او حجة يثيرها إذ الرد يستفاد دلالة من الحكم بإدائه استنادا الى ادلة الشبوت التى اوردها . لما كان ذلك ، وكان يشترط فى شهادة الشهود ان تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفى ان يكون من شأن تلك الشهادة ان تؤدى الى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه المحكمة يتلاءم به ما قاله الشهود بالقدر الذى روه مع عناصر الاثبات الأخرى المطروحة امامها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن ما يثيره .

الطاعن في هذا الشأن لا يعدو في حقيقته ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو ما اطلاقا ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ عاقب الطاعن بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه مبلغ جنيها والزامه بأن يرد للجهة المجنى عليها - مبلغا مساويا لهذه الغرامة دون ان يقضى بعقوبة العزل وفقا لما تقضى به المادة ١١٨ من قانون العقوبات ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون ، إلا أنه لما كان الطاعن هو المحكوم عليه فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ . لما في ذلك من اضرار بالمحكوم عليه ، إذ من المقرر انه لا يصح ان يضار المتهم بناء على الطعن المرفوع منه وحده . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اسس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٢٦١٠٥ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

لما كان من المقرر ان توقيع القاضى على ورقة الحكم الذى اصدره يعد شرطا لقيامه إذ ورقة الحكم هى الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذى صدر به وبناؤه على الاسباب التى اقيم عليها ، ولما كانت ورقة الحكم المطعون فيه المتضمنة لمنطوقه قد خلت من توقيع رئيس المحكمة فإنها تكون مشوبة بطلان يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأتهما . المتهم (الطاعن) وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا فى محرر رسمى هو " عقد الزواج رقم الصادر من مأذون الأمامين ، وذلك بأن قام بمحو البيان الثابت اصلا اسم ، و اضاف بدلا منه بيان آخر هو اسم " منتحلا بذلك شخصيته على النحو المبين بالتحقيقات . ثانيا : المتهمان استعملا المحرر المزور سالف الذكر مع علمهما بتزويره على النحو المبين بالتحقيقات ، واحالتهما الى محكمة جنايات القاهرة لحاكمتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ومصادرة المحرر المزور المضبوط .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث ان مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو البطلان لخلوه من توقيع رئيس المحكمة التى اصدرته بما يعيبه ويستوجب نقضه .
وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ان رئيس المحكمة وقع صفحاته عدا الصفحة الأخيرة المتضمنة نهاية اسبابه ومنطوقه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان توقيع القاضى على ورقة الحكم الذى اصدره يعد شرطا لقيامه إذ ورقة الحكم هو الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذى صدر به وبناؤه على الاسباب التى اقيم عليها ، ولما كانت ورقة الحكم المطعون فيه المتضمنة لمنطوقه قد خلت من توقيع رئيس المحكمة فإنها تكون مشوبة بطلان يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة لبحث باقى اوجه النعى .

الطعن رقم ٢٦٤٧٧ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

لما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والذي يحكم واقعة الدعوى قد جعل جريمة زراعة النباتات المخدرة الواردة في الجدول رقم (٥) المرافق للقانون المذكور - من الجرائم ذات القصد الخاصة حين اختط عند الكلام على العقوبات خطة تهدف الى التدرج فيها ووازن بين ماهية كل من القصد التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة زراعة هذه النباتات وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها ، ولما كان لازم ذلك وجوب استظهار القصد الخاص في هذه الجريمة لدى المتهم حيث لا يكفي مجرد القول بتوافر الزراعة وعلم الجاني بأن ما زرعه من النباتات المخدرة ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة زراعة نبات الحشيش المخدر بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا وطبقت عليه المادة ٣٣/ج من القانون المشار إليه من غير ان تستظهر توافر القصد الخاص وهو قصد الاتجار لدى الطاعن فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه زرع بقصد الاتجار نباتا ممنوع زراعته (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وأحالته الى محكمة جنايات الفيوم لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٢٨ ، ٣٢/٥ ، ٤٢/١ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبند الأول من الجدول رقم (٥) المرفق مع اعمال المادة (١٧) من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالاشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه مائة الف جنيه ومصادرة مساحة أربعة قراريط المملوكة له بالأرض محل الضبط واشجار المخدر المضبوط .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة زراعة نبات مخدر (حشيش) بقصد الاتجار قد شابه قصور ذلك بأنه لم يستظهر قصد

الاتجار لدى الطاعن وما أورده الحكم في هذا الصدد لا يوفره ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة عليها وحصل اوجه دفاع ودفع الطاعن في التهمة المسندة إليه ورد عليه ، خلص الى إدانته بجريمة زراعة النبات المخدر بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والذي يحكم واقعة الدعوى وقد جعل جريمة زراعة النباتات المخدرة الواردة في الجدول رقم (٥) المرافق للقانون المذكور - من الجرائم ذات القصد الخاص حيث اختط عند الكلام على العقوبات خطة تهدف الى التدرج فيها ووازن بين ماهية كل من القصد العتي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة زراعة هذه النباتات وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها ، ولما كان لازم ذلك وجوب استظهار القصد الخاص في هذه الجريمة لدى المتهم حيث لا يكفي مجرد القول بتوافر الزراعة وعلم الجاني بأن ما زرعه من النباتات المخدرة ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة زراعة نبات الحشيش المخدر بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وطبقت عليه المادة ٣٣/ج من القانون المشار إليه من غير ان تستظهر توافر القصد الخاص وهو قصد الاتجار لدى الطاعن فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور ويتعين نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

الطعن رقم ٤٢١٨٦ لسنة ٥٩ القضائية جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

١. لما كان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية ان الدجافع عن الطاعن قد طعن بتزوير توقيع المحامي على صحيفة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة الأوراق ان الدعوى اقيمت بطريق الادعاء المباشر وكانت المادة ٥٨ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن اصدار قانون المحاماة قد نصت في فقرتها الرابعة على انه " لا يجوز تقديم صحف الدعوى أو طلبات أوامر الأداء للمحاكم الجزئية إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المشتغلين وذلك متى بلغت أو تجاوزت قيمة الدعوى أو أمر الأداء خمسين جنيها ونصت المادة ذاتها في فقرتها الأخيرة على انه يقع باطلا كل اجراء يتم بالمخالفة لأحكام هذه المادة .

٢. لما كان المدعى بالحقوق المدنية قد طالب بتعويض مؤقت قدره مائة وواحد جنييه فإن الطعن بتزوير توقيع المحامي على صحيفة الدعوى المباشرة - باعتبارها ورقة من أوراق الدعوى يعد دفاعا جوهريا لاتصاله بسلامة اجراءات تحريك الدعوى مما كان يتعين على المحكمة ان تعرض له وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه اما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في التسبيب والاخلال بحسب الدفاع مما يوجب نقضه .

الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر امام محكمة جنح الدقي ضد الطاعن بوصف انه اعتدى عليه بالسب والقذف وعلى موكله المعلن اليه الأول من جانب السيدة وطلب عقابه بالمادتين ٣٠٣ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ مائة وواحد جنييه على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بتغريم المتهم مائة جنييه والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنييه على سبيل التعويض المؤقت . استأنف . ومحكمة الجيزة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق
النقض الخ

المحكمة

حيث ان مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القذف
والسب قد شابه القصور فى التسبب والاحلال بحق الدفاع ذلك انه اغفل الرد على
ما تمسك به الدفاع من تزوير توقيع المحامى على صحيفة الدعوى ما يعيبه ويستوجب
نقضه .

وحيث انه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ان المدافع
عن الطاعن قد طعن بتزوير توقيع المحامى على صحيفة الدعوى . لما كان ذلك ،
وكان البين من مطالعة الأوراق ان الدعوى اقيمت بطريق الادعاء المباشر وكانت
المادة ٥٨ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن اصدار قانون المحاماة قد نصت فى
فقرتها الرابعة على انه " لا يجوز تقديم صحف الدعوى او طلبات اوامر
الأداء للمحاكم الجزئية إلا إذا كانت موقعة من احد المحامين المشتغلين وذلك متى
بلغت أو جاوزت قيمة الدعوى أو أمر الأداء خمسين جنيها ونصت المادة ذاتها فى
فقرتها الأخيرة على انه يقع باطلا كل اجراء يتم بالمخالفة لأحكام هذه المادة " ، وإذ
كان المدعى بالحقوق المدنية قد طالب بتعويض مؤقت قدره مائة وواحد جنيهه فإن
الطعن بتزوير توقيع المحامى على صحيفة الدعوى المباشرة - باعتبارها ورقة من
أوراق الدعوى يعد دفاعا جوهريا لاتصاله بسلامة اجراءات تحريك الدعوى مما كلن
يتعين على المحكمة ان تعرض له وتعى بتحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه أما وهى لم
تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع مما يوجب
نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

الطعن رقم ٤٤٢٦٩ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

١. من المقرر انه يشترط للعقاب على جريمة الاختلاس المالك للشيء المحجوز عليها
المنصوص عليها فى المادتين ٣١٨ ، ٣٢٣ من قانون العقوبات ، ان يكون الجاني
عالما بالحجز ، فإذا نازع فى قيام هذا العلم ، وجب على المحكمة ان تحقق هذه
المنازعة ، فإن ما ظهر لها عدم جديتها تعين عليها اثبات العلم عليه بأدلة

سائغة مؤدية الى دانتة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اغفل دفاع الطاعنين بانتفاء العلم بالحجز ، ايرادا له وردا عليه ، فإنه يكون معيبا بالقصور فى البيان .

٢ . لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على ان كل حكم بالإدانة يجب ان يشتمل على نص القانون الذى حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . لما كان ذلك ، وكان كل من الحكمين الابتدائى والمطعون فيه الذى أیده ، قد خلا من ذكر نص القانون الذى انزل بموجبه العقاب على الطاعنين ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا ، ولا يعصمه من هذا العيب ان يكون قد ورد بدیاجة الحكمين الاشارة الى المادتين ٣١٧ ، ٣٢٣ من قانون العقوبات / مادام لم يفصح عن اخذه بها .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم بددوا المنقولات المبينة بالأوراق والمحجوز عليها لصالح فاختلسوها ولم يقدموها يوم البيع اضرار بالحاجز وطلبت عقابهم بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات ، ومحكمة جناح مركز دمیاط قضت حضوريا عملا بالمادتين ٣١٧ ، ٣٢٣ من ذات القانون بحبس كل متهم شهرا مع الشغل والنفاذ باعتبار ان التهمة سرقة محجوزات من مالکها . استأنفوا ومحكمة دمیاط الابتدائية - بهیئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس كل منهم اسبوعا مع الشغل .

فطعن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطریق النقض الخ

المحكمة

وحيث ان مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه انه إذ دأبهم بجريمة اختلاس المالك للأشياء المحجوز عليها ، قد شابه القصور فى التسبيب والبطلان ، ذلك بأن الطاعنين دفعول الاتهام الموجه إليهم بعدم علمهم بالحجز ، وقد اغفل الحكم هذا الدفاع الجوهرى ايرادا له وردا عليه ، كما خلا من نص القانون الذى حكم بموجبه ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الثابت من محاضر جلسات المحاكمة ان من بين ما قام عليه دفاع الطاعنين أنهم لم يكونوا يعلمون بالحجز ، ولما كان يشترط للعقاب على جريمة اختلاس المالك للأشياء المحجوز عليها المنصوص عليها في المادتين ٣١٨ ، ٣٢٣ من قانون العقوبات ، أن يكون الجاني عالما بالحجز ، فإذا نازع في قيام هذا العلم ، وجب على المحكمة ان تحقق هذه المنازعة ، فإن ظهر لها عدم جديتها تعين عليها اثبات العلم عليه بأدلة سائغة مؤدية الى ادانته . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اغفل دفاع الطاعنين بانتفاء العلم بالحجز ، ايرادا له وردا عليه ، فإنه يكون معيبا بسللقصور في البيان . فضلا عن ذلك ، فإنه ولما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على ان كل حكم بالإدانة يجب ان يشتمل على نص القانون الذى حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . لما كان ذلك ، وكان كل من الحكمين الابتدائى والمطعون فيه الذى ايده قد خلا من ذكر نص القانون الذى انزل بموجبه العقاب على الطاعنين ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا ، ولا يعصمه من هذا العيب ان يكون قد ورد بدىياجة الحكمين الاشارة الى المادتين ٣١٧ ، ٣٢٣ من قانون العقوبات ، مادام لم يفصح عن اخذه بها . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين الحكم المطعون فيه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن

الطعن رقم ١٠٢٤٧ لسنة ٦٣ القضائية جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٩٥

١. من المقرر ان الأصل في الاحكام ألا ترد الحجة إلا على منطوقها ولا يمتد اثرها الى الاسباب إلا لما كان منها مكملًا للمنطوق ومرتبًا به ارتباطًا وثيقًا غير متجزئ لا يكون للمنطوق قوام إلا به ، فيصح إذن ان يرد بعض المقضى به في الاسباب المكملة والمرتبطة بالمنطوق . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم الصادر بتاريخ انه وان كان المتهمون الثلاثة المائلون من بين المتهمين في الدعوى التى صدر فيها ذلك الحكم ، إلا ان البين من مدوناته انه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على تناول المتهمين الآخرين فحسب ، وبعد ان أورد الأدلة التى استند إليها في ثبوت تهمتي جلب المواد المخدرة وتهريبها في حقهم وخلص الى ادانتهم - دون ان يعرض بشئ لما نسب للمتهمين الثلاثة المائلين في الدعوى الراهنة ، الذين افصح - من بعد - عن اعمال المحكمة حقها في التصدى المقرر بالفقرة الأولى من المادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة لهؤلاء الثلاثة ، وانتهى في منطوقه الى ادانة المتهمين الآخرين واحالة المتهمين الثلاثة المائلين الى النيابة العامة للتحقيق والتصرف ، فإن الحكم المشار إليه لا يكون قد فصل في موضوع الاتهام بالنسبة للمتهمين في الدعوى الراهنة ومن ثم فلا على النيابة العامة إن هى عادت الى تقديمهم الى هذه المحكمة لمحاكمتهم عن تهمتي جلب المواد المخدرة وتهريبها ذاتهما موضوع الاتهام السابق مادام ان الحكم سالف الإشارة لم يفصل في موضوع تلكما المتهمين بالنسبة لهم على ما سلف بيانه ومن ثم يكون هذا الدفع على غير سند من القانون متعينا رفضه .

٢. لما كان من المقرر ان الأمر الصادر من سلطة التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية له حجيته التى تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية مادام قائمًا لم يبلغ ، فلا يجوز مع بقاءه قائمًا . اقامة الدعوى الجنائية عن الواقعة ذاتها التى صدر فيها لأن فى نطاق حجيته المؤقتة تلك ما للاحكام من قوة الامر المقضى .

٣. من المقرر أنه وإن كان الاصل أن الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية يجب أن يكون صريحًا ومدونًا بالكتابة ، إلا أنه قد يستفاد استتاجًا من تصرف أو اجراء آخر إذا كان هذا التصرف أو الاجراء يترتب عليه حتمًا - وبطريق

اللزوم العقلي ذلك الأمر . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن النيابة العامة لدى مباشرتها التحقيق في الواقعة قد تناولت واقعة الاتفاق الجنائي ووجهت الاتهام فيها إلى كافة المتهمين - بما فيهم المتهمين المائلين في الدعوى المطروحة . وذلك اضافة إلى تهمتي جلب المواد المخدرة وتهريبها . بيد أنها قصرت قرار الاتهام الذي اصدرته بشأنها بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٨٨ على التهمتين الاخيرتين فحسب ، دون تهمة الاتفاق الجنائي . وجرت محاكمتهم على هذا الأساس . فإن هذا التصرف من جانبها ينطوي حتما وبطريق اللزوم العقلي على أمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية عن تهمة الاتفاق الجنائي .

٤ . لما كان النص في المادة الاولى من قانون السلطة القضائية الصادر بقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن " تتكون المحاكم من أ - محكمة النقض ب - محاكم الاستئناف ج - المحاكم الابتدائية د - المحاكم الجزئية وتختص كل منها بنظر المسائل التي ترفع اليها طبقا للقانون " . وفي المادة التاسعة على أنه " يكون مقر المحكمة الابتدائية في كل عاصمة من عواصم محافظات الجمهورية ، وتؤلف كل محكمة من عدد كاف من الرؤساء والقضاة ويندب لرياستها أحد مستشاري محكمة الاستئناف التي تقع بدائرتها المحكمة الابتدائية أو أية محكمة استئناف أخرى تالية لها طبقا للترتيب المبين في الفقرة الأولى من المادة ٥٤ من هذا القانون ، ويكون الندب بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأي مجلس القضاء الاعلى لمدة سنة على الأكثر قابلة للتجديد ، ويكون لكل محكمة عدد كاف من الدوائر برأس كل منها رئيس المحكمة أو أحد الرؤساء بها ويجوز عند الضرورة أن يرأسها أحد قضاة المحكمة ، وتصدر الاحكام من ثلاثة أعضاء " وفي المادة العاشرة على أن " يكون انشاء محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية وتعيين دائرة اختصاص كل منها أو تعديله بقانون " وفي الفقرة الأولى من المادة الحادية عشر على أن " تنشأ بدائرة اختصاص كل محكمة ابتدائية محاكم جزئية يكون انشاؤها وتبين مقارها وتحديد دوائر اختصاصها بقرار من وزير العدل " . وفي المادة الرابعة عشرة على أن " تصدر الاحكام في المحاكم الجزئية من قاض واحد . وفي البند (د) من المادة ٣٠ على أن " تجتمع محكمة النقض وكل محكمة استئناف أو محكمة ابتدائية بهيئة جمعية عامة للنظر فيما يلي " أ - ب - ج -

.....د- ندب مستشارى محاكم الاستئناف للعمل بمحاكم الجنايات وقضاة المحاكم الابتدائية للعمل فى المحاكم الجزئية " تدل على صراحة ألفاظها وواضح معانيها على ان المستشار الذى يندب لرئاسة المحكمة الابتدائية لا تكون له ولاية القضاء إلا فى دوائر المحكمة الابتدائية فحسب دون المحاكم الجزئية لما افردتها به القانون من ذاتية خاصة اشتملت عليها النصوص سالفه البيان التى دل فيها الشارع صراحة على أنها ليست من بين دوائر المحكمة الابتدائية ، ولا يسوغ فى هذا المقام القول بأنه مادام المستشار بمحاكم الاستئناف قد ندب لرئاسة المحكمة الابتدائية فيكون له ما لأعضائها من اختصاصات ذلك بأنه بصفته مستشارا بمحاكم الاستئناف لا يجوز له بحسب الأصل وعملا بنص المادة ٤٤ من القانون آنف الإشارة الجلوس إلا فى هذه المحاكم ، ومن ثم تقتصر ولايته عند ندبه للمحكمة الابتدائية على ما حدده له القانون على سبيل الحصر دون سواء إذ هى ولاية استثنائية لا يجوز التوسع فيها ولا القياس عليها .

٥. ان النص فى المادة ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية على انه " لا يجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم او منزل غير منزله إلا إذا اتضح من امارات قوية أنه حائز لاشياء تتعلق بالجريمة ، ويجوز لها ان تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ، ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات وان تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية وان تقوم بتسجيلات لمحادثات جرت فى مكان خاص متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة فى جنائية او جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر ، ويشترط لاتخاذ اى اجراء من الاجراءات السابقة الحصول مقدما على امر مسبب بذلك من القاضى الجزئى بعد اطلاعه على الاوراق ، وفى جميع الأحوال يجب ان يكون الأمر بالضبط او الاطلاع او المراقبة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما ، ويجوز للقاضى الجزئى ان يجدد هذا الأمر مدة او مددا اخرى مماثلة " يدل على ان الاختصاص باصدار الأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية وتسجيل المحادثات التى تجرى فى الأماكن الخاصة مقصور على القاضى الجزئى المختص - دون غيره - ومن ثم فإنه لا يكون للمستشار المنتخب رئيسا للمحكمة الابتدائية ولاية اصدار هذا الأمر لخروجه عن نطاق ولايته على النحو بادى الذكر .

٦. لما كانت اجراءات المراقبة والتسجيل قد تمت بناء على هذه الأذون الباطلة فإن
البطلان يستطيل إليها ، وإذ كانت الأذون الصادرة من القضاة الجزئيين في
الأول من فبراير و ٢١ مارس و ٩ من مايو سنة ١٩٨٨ والأذن الصادر من
النيابة العامة في ٢٠ من يولية سنة ١٩٨٨ جميعها قد اقيمت - ضمن ما اقيمت
عليه - على ما اسفرت عنه المراقبات والتسجيلات الباطلة تلك فإنها تكون
باطلة بدورها ، ولا يغير من ذلك ان تكون هذه الأذون قد انبت كذلك على
التحريرات ، مادامت قد اقيمت ايضا على تلك المراقبات والتسجيلات الباطلة
بوصفها جميعا ضمائم متساندة الأمر الذى يبنى عليه بطلان الدليل المستمد منها
وعدم التعويل او الاعتداد بشهادة من اجروها .

٧. لما كانت الأوراق قد خلت من اى دليل آخر يصلح سندا للإدانة ، وكانت
التحريرات واقوال من اجروها لا تعدو ان تكون قرينة لا تنهض بمجرد دليل
ادانة ، وكان ما تضمنته " التلكسات " المتبادلة بين بعض المتهمين وبين متهمين
آخرين سبق محاكمتهم لا تنصب على واقعة الجلب المطروحة وكذلك الشأن
بالنسبة للخطابات الصادرة من بعض الجهات الأجنبية فإن الاتهام يكون قد افتقر
الى دليل يصلح سندا للإدانة ، الأمر الذى يتعين معه الحكم ببراءة المتهمين من
تهمتى جلب المواد المخدرة وتهريبها المسندتين إليهم بلا مصاريف جنائية وذلك
عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : (١) (٢) (٣) بأنهم .
اولا : جلبوا جواهر مخدرة (هيروين وحشيش وافيون) الى اراضى جمهورية مصر
العربية قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة . ثانيا : هربوا
البضائع المينة بالتحقيقات موضوع التهمة الأولى بأن ادخلوها الى اراضى جمهورية
مصر العربية بالمخالفة للنظم والقواعد المعمول بها بشأن البضائع الممنوعة واحالتهم
الى محكمة جنابات السويس لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .
والمحكمة المذكورة قررت ارسال اوراق القضية الى مفتى الجمهورية لإبداء
رأيه فيها وحددت جلسة للنطق بالحكم ، وبالجلسة المحددة قضت حضوريا
عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١/٣٣ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠

المعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ ، والبنود ٩ ، ٥٧ ، ١٠٣ من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ ، والمواد ١ ، ٣٢ ، ٤ ، ٥ ، ١٣ ، ١/١٢١ ، ١٢٢ ، ١/١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٠ مع اعمال المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات بإجماع الآراء بمعاقبتهم بالاعدام شنقا وبتغريم كل منهم عشرة آلاف جنيه عما اسند إليه ومصادرة المخدرات والسفينة المضبوطة . فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد بجدولها برقم لسنة القضائية ، وهذه المحكمة - محكمة النقض - قضت فى بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واعادة القضية الى محكمة جنايات السويس لتفصل فيها من جديد دائرة اخرى ، ومحكمة الاعادة بهيئة مغايرة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٤٨ ، ٢ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٣٣/أ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبنود ٩ ، ٧ ، ١٠٣ من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول المعدل مع اعمال المادتين ١٧ ، ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه عشرة آلاف جنيه عما أسند إليه وبمصادرة المخدرات والسفينة المضبوطة بعد ان اضافت تهمة ثالثة الى المتهمين هى واقعة اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب التهمة الأولى .

فطعن كل من المحكوم عليهم والنيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) وبجلسة قضت محكمة النقض بقبول طعن النيابة العامة والمحكوم عليهم شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وحددت جلسة لنظر الموضوع الخ

المحكمة

من حيث ان النيابة العامة اسندت الى المتهمين و
و انهم . اولاً : جلبوا جواهر مخدرة - هيرونا وحشيشا وافيوناً - الى اراضى جمهورية مصر العربية قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة .
ثانياً : تداخلوا مع آخرين فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب الجريمة الموضحة بالتهمة الأولى على النحو المبين بالاوراق . ثالثاً : هربوا البضائع المبينة بالتحقيقات

موضوع التهمة الأولى بأن ادخلوها الى اراضى جمهورية مصر العربية بالمخالفة للنظم والقواعد المعمول بها بشأن البضائع المنوعة ، وطلبت عقابهم بالمواد ١/٤٨ ، ٢ ، من قانون العقوبات و ١ ، ٢ ، ٣ ، ١/٣٣ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ ، والبنود ٩ ، ٥٧ ، ١٠٣ من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ١٣ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ .

ومن حيث ان النيابة العامة ركنت في ثبوت الاتهام الى شهادة كل من اللواء والعقلاء و و والمقدمين و والرائد ومما اثبتته تقرير المعامل الكيميائية بمصلحة الطب الشرعى ، وتقرير خبير الأصوات بهيئة الإذاعة .

ومن حيث ان المتهمين مثلوا بجلسة المحاكمة وانكروا الاتهامات المسندة إليهم ودفع الحاضرون معهم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر بتاريخ بما تضمنه من قضاء ضمنى ببراءتهم مما اسند اليهم من اتهام كان قد شمله امر الاحالة الأول الصادر بتاريخ فى قضية الجناية رقم لسنة جنايات السويس المقيدة برقم لسنة كلى السويس وذلك بالنسبة لتهمتي جلب المواد المخدرة وتهريبها ، ولصدور امر ضمنى من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية بالنسبة لتهمتي الاتفاق الجنائى الواردة بأمر الاحالة كونها عن الواقعة الأولى ذاتها التى شملتها التحقيقات فى القضية آنفة الذكر ولم ترد فى قرار الاحالة سالف الإشارة ، ولم يثبت ظهور ادلة جديدة لاحقة على صدور هذا الأمر . كما دفعوا بطلان أذون المراقبة والتسجيل الصادرة فى و من المستشارين رئيسى محكمتى جنوب وشمال القاهرة الابتدائية لصدورها من غير القضاة الجزئيين المختصين بأصدارها ومن لا ولاية لهما فى ذلك وكذلك بطلان كافة الأذون الأخرى الصادرة من القضاة الجزئيين لابتنائيهما على الإذن الاول الصادر من المستشار رئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية المشوب بالبطلان ، وعلى اجراءات باطلة تبعا لذلك وبطلان الدليل المستمد من

المراقبات والتسجيلات التي تمت نفاذا لهذه الأذون وانسحاب هذا البطلان الى الدليل المستمد من اقوال شهود الاثبات ، كما قام دفاعهم على خلو الأوراق من تمة دليل لادانتهم ، وانتهى الدفاع الى طلب القضاء ببراءة المتهمين مما اسند إليهم من اتهام .

ومن حيث انه عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر من محكمة جنايات السويس بتاريخ بالنسبة لتهمتي جلب المواد المخدرة وتهمتها . بما تضمنه من قضاء ضمنى ببراءة المتهمين منهما فإنه لما كلن من المقرر ان الاصل في الاحكام ألا ترد الحجة إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها الى الاسباب إلا لما يكون منها مكملا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير متجزئ لا يكون للمنطوق قوام إلا به ، فيصح إذن أن يرد بعض المقضى به في الاسباب المحملة والمرتبطة بالمنطوق . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم الصادر بتاريخ انه وإن كان المتهمون الثلاثة المائلون من بين المتهمين في الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم ، إلا ان البين من مدوناته انه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على تناول المتهمين الآخرين فحسب ، وبعد ان أورد الأدلة التي استند إليها في ثبوت تهمتي جلب المواد المخدرة وتهمتها في حقهم وخلص الى ادانتهم - دون ان يعرض بشئ لمد نسب للمتهمين الثلاثة المائلين في الدعوى الراهنة ، الذين افصح - من بعد - عن اعمال المحكمة حقها في التصدي المقرر بالفقرة الأولى من المادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة لهؤلاء الثلاثة ، وانتهى في منطوقه الى ادانة المتهمين الآخرين واحالة المتهمين الثلاثة المائلين الى النيابة العامة للتحقيق والتصريف ، فإن الحكم المشار إليه لا يكون قد فصل في موضوع الاتهام بالنسبة للمتهمين في الدعوى الراهنة ومن ثم فلا على النيابة العامة ان هي عادت الى تقديمهم الى هذه المحكمة لمحاكمتهم عن تهمتي جلب المواد المخدرة وتهمتها ذاتهما موضوع الاتهام السابق مادام ان الحكم سالف الاشارة لم يفصل في موضوع تلكما التهمتين بالنسبة لهما على ما سلف بيانه ومن ثم يكون هذا الدفع على غير سند من القانون متعينا رفضه .

ومن حيث انه عن الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية وبعدم جواز نظرهما بالنسبة لتهمة الاتفاق الجنائي المسندة الى المتهمين استنادا الى سبق صدور امر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية عنها ، فإنه لما كان من المقرر ان الأمر الصادر من سلطة التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية له حجيته التي

تَمْنَعُ مِنَ الْعُودَةِ إِلَى الدَّعْوَى الْجَنَائِيَّةِ مَا دَامَ قَائِمًا لَمْ يَلْغَ ، فَلَا يَجُوزُ مَعَ بَقَائِهِ قَائِمًا إِقَامَةُ الدَّعْوَى الْجَنَائِيَّةِ عَنِ الْوَاقِعَةِ ذَاتَهَا الَّتِي صَدَرَ فِيهَا لِأَنَّ لَهُ فِي نِطَاقِ حُجَّتِهِ الْمُؤَقَّتَةِ تِلْكَ مَا لَا لِأَحْكَامٍ مِنْ قُوَّةِ الْأَمْرِ الْمُقْضَى ، وَأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ أَنَّ الْأَمْرَ بِأَنَّ لَا وَجْهَ لِإِقَامَةِ الدَّعْوَى الْجَنَائِيَّةِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ صَرِيحًا وَمَدُونًا بِالْكِتَابَةِ ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَسْتَفَادُ اسْتِنْتِاجًا مِنْ تَصَرُّفٍ أَوْ إِجْرَاءٍ آخَرَ إِذَا كَانَ هَذَا التَّصَرُّفُ أَوْ الْإِجْرَاءُ يَسْتَرْبِ عَلَيْهِ حَتْمًا - وَطَرِيقَ الزُّوْمِ الْعَقْلِيِّ ذَلِكَ الْأَمْرُ . لَمَّا كَانَ ذَلِكَ ، وَكَانَ الثَّابِتُ مِنَ الْأُورَاقِ أَنَّ النِّيَابَةَ الْعَامَّةَ لَدَى مُبَاشَرَتِهَا التَّحْقِيقَ فِي الْوَاقِعَةِ قَدْ تَنَاوَلَتْ وَاقِعَةَ الْإِتْفَاقِ الْجَنَائِيِّ وَوَجَّهَتْ الْإِتْهَامَ فِيهَا إِلَى كَافَةِ الْمُتَهَمِينَ - بِمَا فِيهِمُ الْمُتَهَمِينَ الْمَاتِلِينَ فِي الدَّعْوَى الْمَطْرُوحَةِ ، وَذَلِكَ إِضَافَةً إِلَى تَهْمَتِي جَلْبِ الْمَوَادِّ الْمَخْدُورَةِ وَتَهْرِيبِهَا ، يَدُهَا قَصَصَتْ قَرَارَ الْإِتْهَامِ الَّذِي أَصْدَرْتَهُ بِشَأْنِهَا بِتَارِيخِ عَلَى التَّهْمَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ فَحَسَبَ ، دُونَ تَهْمَةِ الْإِتْفَاقِ الْجَنَائِيِّ ، وَجَرَتْ مُحَاكَمَتُهُمْ عَلَى هَذَا الْإِسَاسِ ، فَإِنَّ هَذَا التَّصَرُّفَ مِنْ جَانِبِهَا يَنْطَوِي حَتْمًا وَبِطَرِيقِ الزُّوْمِ الْعَقْلِيِّ عَلَى أَمْرٍ بِأَنَّ لَا وَجْهَ لِإِقَامَةِ الدَّعْوَى الْجَنَائِيَّةِ عَنِ تَهْمَةِ الْإِتْفَاقِ الْجَنَائِيِّ . لَمَّا كَانَ ذَلِكَ ، وَكَانَ الثَّابِتُ بِالْأُورَاقِ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا زَالَ قَائِمًا لَمْ يَلْغَ مِنْ يَمْلِكِ الْغَاوَةَ ، وَكَانَتِ الْأُورَاقُ قَدْ خَلَّتْ مِنْ دَلِيلٍ جَدِيدٍ مِمَّا يَجِيزُ الْعُودَةَ إِلَى التَّحْقِيقِ عَمَلًا بِنَصِّ الْمَادَّتَيْنِ ٢١٣ ، ١٩٧ مِنْ قَانُونِ الْإِجْرَاءَاتِ الْجَنَائِيَّةِ فَإِنَّهُ مَا كَانَ يَجُوزُ لِلْنِّيَابَةِ الْعَامَّةِ - مِنْ بَعْدِ - الْعُودَةَ إِلَى تَقْدِيمِ الْمُتَهَمِينَ لِلْمُحَاكَمَةِ عَنِ تَهْمَةِ الْإِتْفَاقِ الْجَنَائِيِّ ذَاتَهَا الَّتِي شَمَلَتْهَا التَّحْقِيقَاتُ مِنْ قَبْلِ وَصَدَرَ بِشَأْنِهَا هَذَا الْأَمْرُ ، وَلَا يَغْيِرُ مِنْ هَذَا النَّظَرِ أَنْ يَكُونَ قَرَارُ الْإِحَالَةِ الصَّادِرِ بِتَارِيخِ قَدْ صَدَرَ بَعْدَ التَّحْقِيقَاتِ الَّتِي أَجْرَتْهَا النِّيَابَةُ الْعَامَّةُ نَفَازًا لِقَرَارِ الْمَحْكَمَةِ السَّالِفِ الْإِشَارَةَ بِالتَّصْدِيقِ بِالنِّسْبَةِ لَوَاقِعَةِ اتِّفَاقٍ جَنَائِيٍّ مَغَايِرَةٍ ، ذَلِكَ بِأَنَّ سُلْطَةَ التَّحْقِيقِ أَبَانَ التَّصَرُّفَ فِي هَذِهِ التَّحْقِيقَاتِ الْأَخِيرَةِ عَادَتٌ وَادْرَجَتْ فِي قَرَارِ الْإِحَالَةِ - وَاقِعَةِ الْإِتْفَاقِ الْجَنَائِيِّ ذَاتَهَا الَّتِي شَمَلَتْهَا التَّحْقِيقَاتُ السَّابِقَةُ وَصَدَرَ فِي شَأْنِهَا الْأَمْرُ الضَّمْنِي بِأَنَّ لَا وَجْهَ لِإِقَامَةِ الدَّعْوَى الْجَنَائِيَّةِ - عَلَى النِّحْوِ السَّالِفِ بَيَانُهُ - دُونَ الْوَاقِعَةِ الَّتِي أَحَالَتْهَا مُحْكَمَةُ الْجَنَايَاتِ أَعْمَالًا لِحَقِّ التَّصْدِيقِ وَمِنْ ثَمَّ فَإِنَّ هَذَا الدَّفْعَ يَكُونُ أَصَابَ صَحِيحِ الْقَانُونِ وَبَاتَ مُتَعِينًا قَبُولُهُ وَالْقَضَاءُ بَعْدَ جَوَازِ نَظَرِ الدَّعْوَى عَنِ تَهْمَةِ الْإِتْفَاقِ الْجَنَائِيِّ .

وَمِنْ حَيْثُ أَنَّهُ عَنِ الدَّفْعِ بِبَطْلَانِ إِذْنِ الْمُرَاقَبَةِ وَالتَّسْجِيلِ الصَّادِرِ بِتَارِيخِ :
..... مِنَ الْمُسْتَشَارِ رَئِيسِ مَحْكَمَةِ جَنُوبِ الْقَاهِرَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ لَصُدُورِهِ مِنْ غَيْرِ

مختص ومن لا يملك ، وبطلان كافة الأذون التالية له لابتنائها على هذا الإذن البطل . وبطلان الدليل المستمد من المراقبات والتسجيلات التي تمت تنفيذها لهذه الأذون ، واستطالة هذا البطلان الى الدليل المستمد من اقوال شهود الاثبات ، فإنه لما كان النص في المادة الاولى من قانون السلطة القضائية الصادر بقرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على ان " تتكون المحاكم من أ) محكمة النقض ، ب) محاكم الاستئناف ، ج) المحاكم الابتدائية ، د) المحاكم الجزئية ، وتختص كل منها بنظر المسائل التي ترفع إليها طبقاً للقانون ، وفي المادة التاسعة على انه " يكون مقر المحكمة الابتدائية في كل عاصمة من عواصم محافظات الجمهورية ، وتؤلف كل محكمة من عدد كاف من الرؤساء والقضاة ويندب لرياستها احد مستشاري محكمة الاستئناف التي تقع بدائرتها المحكمة الابتدائية أو أية محكمة استئنافية أخرى تالية لها طبقاً للترتيب المبين في الفقرة الاولى من المادة ٥٤ من هذا القانون ، ويكون الندب بقرار من وزير العدل بعد اخذ رأى مجلس القضاء الأعلى لمدة سنة على الأكثر قابلة للتجديد ، ويكون لكل محكمة عدد كاف من الدوائر يرأس كل منها رئيس المحكمة أو احد الرؤساء بها ويجوز عند الضرورة ان يرأسها احد قضاة المحكمة ، وتصدر الأحكام من ثلاثة اعضاء وفي المادة العاشرة على ان " يكون انشاء محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية وتعيين دائرة اختصاص كل منها او تعديله بقانون " ، وفي الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة على ان " تنشأ بدائرة اختصاص كل محكمة ابتدائية محاكم جزئية يكون انشاؤها وتبين مقارها وتحديد دوائر اختصاصها بقرار من وزير العدل " ، وفي المادة الرابعة عشرة على ان " تصدر الاحكام في المحاكم الجزئية من قاض واحد " ، وفي البند (د) من المادة ٣٠ على ان " تجتمع محكمة النقض وكل محكمة استئناف او محكمة ابتدائية بهيئة جمعية عامة للنظر فيما يلى : أ) ب) ج) د) ندب مستشاري محاكم الاستئناف للعمل بمحاكم الجنايات وقضاة المحاكم الابتدائية للعمل في المحاكم الجزئية ... " تدل على صراحة الفاظها وواضح معانيها على ان - المستشار الذى يندب لرئاسة المحكمة الابتدائية لا تكون له ولاية القضاء الا في دوائر المحكمة الابتدائية فحسب دون المحاكم الجزئية - لما أفردتها به القانون من ذاتية خاصة اشتملت عليها النصوص سالفة البيان دل فيها الشارع صراحة على انها ليست من بين دوائر المحكمة الابتدائية ، ولا يسوغ في هذا المقام القول بأنه مادام المستشار

بمحاكم الاستئناف قد ندب لرئاسة المحكمة الابتدائية فيكون له ما لأعضائها من اختصاصات ذلك أنه بصفته مستشارا بمحاكم الاستئناف لا يجوز له بحسب الاصل وعملا بنص المادة ٤٤ من القانون آنف الإشارة الجلوس الا في هذه المحاكم ، ومن ثم تقتصر ولايته عند ندبه للمحكمة الابتدائية على ما حدده له القانون على سبيل الحصر دون سواه اذ هي ولاية إستثنائية لايجوز التوسع فيها ولا القياس به عليها . لما كان ذلك ، وكان النص في المادة ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه " لا يجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزله الا إذا اتضح من امارات قوية أنه جائر لاشياء تتعلق بالجريمة ، ويجوز لها أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ، ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات وأن تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية وأن تقوم بتسجيلات لمحادثات جرت في مكنن خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، ويشترط لاتخاذ أى اجراء من الاجراءات السابقة الحصول مقدما على أمر مسبب بذلك من القاضى الجزئى بعد اطلاعه على الاوراق ، وفي جميع الاحوال يجب أن يكون الامر بالضبط أو الاطلاع أو المراقبة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما ، ويجوز للقاضى الجزئى أن يجدد هذا الامر مدة أو مددا ، أخرى مماثلة " . يدل على أن الاختصاص الذى تجرى فى الامكان الخاصة مقصور على القاضى الجزئى المختص - دون غيره - ومن ثم فإنه لا يكون للمستشار المنتدب رئيسا للمحكمة الابتدائية ولاية اصدار هذا الأمر لخروجه من نطاق ولايته على النحو بادى الذكر. لما كان ما تقدم ، فإن الأذن الصادرة من رئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بتاريخوشمال القاهرة الابتدائية فىتكون باطلة لما كان ذلك ، وكانت اجراءات المراقبة والتسجيل قد تمت بناء على هذه الأذن الباطلة فإن البطلان يستطيل اليها ، وإذ كانت الاذن الصادرة من القضاة الجزئيين فىو.....والاذن الصادر من النيابة العامة فىجميعها قد أقيمت - ضمن ما أقيمت عليه - على ما أسفرت عنه المراقبات والتسجيلات الباطلة تلك فإنها تكون باطلة بدورها ، ولا يغير من ذلك أن تكون هذه الأذن قد إنبت كذلك على التحريات ، منادامت قد أقيمت أيضا على تلك المراقبات والتسجيلات الباطلة بوصفها جميعا ضمائم متسلطة

الأمر الذى يبنى عليه بطلان الدليل المستمد منها وعدم التعويل أو الاعتداد بشهادة من أجروها . لما كان ذلك، وكانت الاوراق قد خلت من أى دليل آخر يصلح سندا للادانة ، وكانت التحريات واقوال من أجروها لا تعدو أن تكون قرينه لا تنهض بمجرد دليل إدانة ، وكان ما تضمنته التلكسات المتبادلة بين بعض المتهمين وبين متهمين آخرين سبق محاكمتهم لا تنصب على واقعة الجلب المطروحة وكذلك الشكك بالنسبة للخطابات الصادرة من بعض الجهات الأجنبية فإن الاتهام يكون قد افتقر الى دليل يصلح سندا للادانة ، الأمر الذى يتعين مع الحكم ببراءة المتهمين من تهمتى جلب المواد المخدرة وتهريبها المسندتين اليهم بلا مصاريف جنائية وذلك عملا بالملادة ٤/٣٠١ من قانون الاجراءات الجنائية لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر من محكمة جنايات السويس بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٩٢ قد قضى بمصادرة المواد المخدرة والسفينة المضبوطين فلا محل للقضاء بها مجددا.

الطعن رقم ٥٠٢٥٥ لسنة ٥٩ القضائية جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٥

١. لما كان من المقرر أن على المحكمة الاستئنافية - إذا رأت إلغاء حكم صادر بالبراءة - أن تفند ما إسندت إليه محكمة الدرجة الاولى من اسباب والا كان حكمها بالالغاء ناقصا نقصا جوهريا موجبا لنقضه.

٢. لما كانت المادة ١٥٢ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمضافة بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن " يحظر اقامة اية مبان أو منشآت في الارض الزراعية أو إتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الاراضى لاقامة مبانى عليها ويعتبر في حكم الأرض الزراعية الأراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر (أ) (ب)..... (ج)..... (د)..... (هـ)..... وفيما عدا الحالات المنصوص عليها في الفقرة (ج) يشترط في الحالات المشار إليها آنفا صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء في إقامة أية مبان أو منشآت أو مشروعات ، ويصدر بتحديد شروط واجراءات منح هذا الترخيص قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ، وإذا كان مؤدى النص المتقدم قى صريح ألفاظه أن الارض المقصودة بالحماية به هى الارض الزراعية حقيقة كلنت أم حكما وهى الارض البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ، وأن هذا يصدق حتى بالنسبة للبناء فى الأراض المستثناه من الخطر دون الحصول على ترخيص من المحافظ المختص إذ لا أثر عند إنتفاء زراعية الاراضى حقيقة أو حكما لصدور ذلك الترخيص أو عدم صدوره فى إباحة الفعل أو تجريمه وفق أحكام قانون الزراعة ، لأنه عند هذا الانتفاء - يخرج الفعل عن النطاق النوعى لتطبيق أحكام قانون الزراعة واما أن يخضع لأحكام الباب الثانى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، إذ كان الفعل قد ارتكب فى عواصم المحافظات أو إحدى البلاد المعتره مدنا بالتطبيق لقانون الحكم المحلى وهو النطاق المكاني لسريان أحكام الباب الثانى من القانون المذكور كما حددته المادة ٢٩ منه بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ واما ان يخرج الفعل عن نطاق التأييم الجنائى مطلقا إذا ارتكب فى أرض غير زراعية خارج هذا النطاق.

٣. لما كان الحكم المطعون فيه قد وقف عند حد وجود حالة بناء في الأرض موضوع التهمة ورتب على ذلك ثبوتهما في حق الطاعن دون ان يستظهر أن الأرض زراعية والادلة التي يستخلص منها ذلك ، ودن ان يمحس دلالة ما قالته محكمة أول درجة من ان الأرض ليست زراعية ، أو يرد على طلب الطاعن الاحتياطي الجازم في مختتم مرافعته بنذب خبير في الدعوى لتحقيق ذلك بأسباب سائغة تؤدي إلى اطراحه ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور.

الوقائع

اقتمت النيابة العامة الطاعن بأنه شرع في إقامة بناء على أرض زراعية وطلبت عقابه بالمادتين ١٥٢، ١٥٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . واتهمته أيضا بأنه ارتكب افعال من شأنها تبوير الأرض الزراعية وطلبت عقابه بالمادتين ١٥١/٢، ١٥٢ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل . ومحكمة جناح مركز قلوب قررت ضم الدعويين للارتباط وقضت ببراءة المتهم . استأنف النيابة العامة ومحكمة بنها الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا ويأجماع الاراء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم شهرا مع الشغل وتغريمه عشرة آلاف جنيه والازالة .

فطعن الاستاذ /.....الحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الشروع في البناء في أرض زراعية قد خالف وشابه القصور في التسبيب ذلك بأن الأرض موضوع المخالفة ليست زراعية وعلى من ذلك قضى الحكم المستأنف ببراءته بيد ان الحكم المطعون فيه ألغى هذه البراءة دون ان يفند اسباب الحكم المستأنف أو يرد بأسباب سائغة على طلب الطاعن الجازم بنذب خبير للتحقق من زراعية الأرض . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث ان البين من الأوراق ان محكمة أول درجة قضت ببراءة الطاعن من تهمة الشروع في البناء في أرض زراعية لما خلصت اليه من ترجيح دفاع الطاعن

بأن الأرض ليست زراعية ، ويبين من محاضر جلسات محكمة ثاني درجة - عند نظر استئناف النيابة العامة لحكم البراءة - ان الدفاع مع الطاعن طلب تبأيد الحكم المستأنف واحتياطيا ندب خبير في الدعوى ، وقد خلص الحكم المطعون فيه الى ثبوت التهمة في حق الطاعن وقضى بإلغاء الحكم الابتدائي وإيداعه بمقولة ان المحكمة لا ترى مبررا لطلب الطاعن وان الثابت بمحضر المخالفة وجود حالة بناء بغير ترخيص في الارض موضوع الاتهام الأمر الذي يترتب ثبوت التهمة في حق الطاعن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان على المحكمة الاستئنافية - إذا رأت إلغاء حكم صادر بالبراءة - ان تفند ما استندت إليه محكمة الدرجة الأولى من اسباب وإلا كان حكمها بالإلغاء ناقصا نقصا جوهريا موجبا لنقضه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥٢ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ تنص على ان " يحظر اقامة أية مبان أو منشآت في الأرض الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لاقامة مبان عليها ويعتبر في حكم الارض الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر (أ) (ب) (ج) (د) (هـ) وفيما عدا الحالات المنصوص عليها في الفقرة (ج) يشترط في الحالات المشار إليها أنفا صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء في اقامة اية مبان أو منشآت أو مشروعات ، ويصدر بتحديد شروط واجراءات منح هذا الترخيص قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ، وإذا كان مؤدى النص المتقدم في صريح الفاظه ان الأرض المقصودة بالحماية به هي الأرض الزراعية حقيقة كانت ام حكما وهي الأرض البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ، وأن هذا يصدق حتى بالنسبة للبناء في الأراضي المستثناة من الحظر دون الحصول على ترخيص من المحافظ المختص إذ لا اثر عند انتفاء زراعية الأراضي حقيقة او حكما لصدور ذلك الترخيص او عدم صدوره في اباحة الفعل او تجريمه وفق احكام قانون الزراعة ، لأنه عند هذا الانتفاء - يخرج الفعل عن النطاق النوعي لتطبيق احكام قانون الزراعة واما ان يخضع لأحكام الباب الثاني من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، إذا كان الفعل قد ارتكب في عواصم المحافظات او احدى البلاد المعبرة مدنا بالتطبيق لقانون الحكم المحلي وهي النطاق المكاني لسريان احكام الباب الثاني من القانون المذكور كما حددته المادة ٢٩ منه بعد

تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ واما ان يخرج الفعل عن نطاق التأثيم الجنائي مطلقا إذا ارتكب في ارض غير زراعية خارج هذا النطاق . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد وقف عند حد وجود حالة بناء في الأرض موضوع التهمة ورتب على ذلك ثبوتهما في حق الطاعن دون ان يستظهر ان الارض زراعية والأدلة التي يستخلص منها ذلك ، وجون ان يمحض دلالة ما قالته محكمة اول درجة من ان الأرض ليست زراعية ، او يرد على طلب الطاعن الاحتياطي الجازم في مختتم مرافعته بنذب خبير في الدعوى لتحقيق ذلك بأسبابا سائغة تؤدي الى اطراحه ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى النظر في سائر اوجه الطعن الأخرى .

الطعن رقم ١٨٨٦٣ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٥

١. من المقرر ان المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات وان نصت على التلبس بفعل الزنا كدليل من ادلة الاثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة إلا أنه لا يشترط في التلبس بهذه الجريمة ان يكون المتهم قد شوهده حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي ان يكون قد شوهده في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في ان جريمة الزنا قد وقعت فعلاً .
٢. من المقرر ان اثبات زنا المرأة يصح بطرق الاثبات كافة وفقاً للقواعد العامة .
٣. من المقرر ان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات . كل هذا مرجعه الى محكمة الموضوع تترله المترلة التي تراها وتقديره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
٤. من المقرر ان تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدرح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من اقوالهم استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه ان بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الزنا التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما ادلة مستمدة من اقوال الجنى عليه وشاهد الزنا وقرار الطاعن الثاني بمحضر الضبط وخلص الحكم الى ان الطاعنة الاولى تقيم مع الطاعن الثاني في شقة مفروشة وان الأخير عاشرها معاشرة الأزواج وانه هو الذي فتح باب الشقة للمجنى عليه وشاهد الواقعة والشرطيين السريين مرتدياً فائلاً داخلية وبنطال بيجامة ووجود الطاعنة الاولى معه في نفس الشقة مرتدية قميص نوم يدل على ان جريمة الزنا قد وقعت فعلاً منهما ومن ثم فإن ما يشير به الطاعنان في هذا الصدد يكون غير سديد .
٥. لما كان المشرع قد أجاز بما نص عليه في المادة العاشرة من قانون الاجراءات الجنائية للزوج الشاكي في دعوى الزنا ان يتنازل عن شكواه في اى وقت الى ان

يصدر في الدعوى حكم بات غير قابل للطعن بالنقض ورتب على التنازل انقضاء الدعوى الجنائية ، ولما كانت جريمة الزنا ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضى التفاعل بين شخصين يعد القانون أحدهما فاعلا أصليا وهى الزوجة ويعد الثانى شريكا وهو الرجل الثانى فإذا محت جريمة الزوجة وزالت آثارها بسبب من الأسباب فإن التلازم الذهني يقتضى محو جريمة اشريك أيضا لأنها لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة وإلا كان الحكم على الشريك تأثيما غير مباشر للزوجة التى غدت بمنأى عن كل شبهة اجرام ، كما ان العدل المطلق لا يستسغ بقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الأصلية لأن اجرام الشريك انما هو فرع من اجرام الفاعل الاصلى ، والواجب فى هذه الحالة ان يتبع الفرع الاصل مادامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذى تمتنع معه التجزئة وتجب فيه ضرورة المحافظة على شرف العائلات .

٦. من المقرر ان الخطأ فى ديباجة حكم لا يعيبه لأنه خارج عن موضوع استجلاله وكان ما وقع من خطأ بديباجة الحكم الابتدائى بشأن رقم الدعوى لا يعدو ان يكون خطأ ماديا لا اثر له فى النتيجة التى انتهى إليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين المتهمة الاولى : ارتكبت جريمة الزنا مع المتهم الثانى . المتهم الثانى : اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمة الاولى حال كونها زوجة فى ارتكاب جريمة الزنا بأن اتفق معها وساعدها فى ذلك بأن واقعها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة ، وطلبت عقابهما بملواد ٢/٤٠ ، ٣ ، ٤١ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ من قانون العقوبات .

ومحكمة جناح المنتزة قضت حضوريا عملا بمواد الاقحام بحبس كل من المتهمين ستة اشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لكل منهما لوقف التنفيذ . استأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق الطعن الخ

المحكمة

من حيث انه من المقرر ان المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات وان نصت على التلبس بفعل الزنا كدليل من ادلة الثبوت على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة إلا أنه لا يشترط في التلبس بهذه الجريمة ان يكون المتهم قد شوهده حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي ان يكون قد شوهده في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالا للشك في ان جريمة الزنا قد وقعت فعلا . كما زانه من المقرر ان اثبات زنا المرأة يصح بطرق الاثبات كافة وفقا للقواعد العامة ، وان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل هذا مرجعه الى محكمة الموضوع تتركه المتزوجة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن اليه بغير معقب وهي متى اخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم او يقدرح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من اقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه انه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الزنا التي دان الطاعنين بها واورد على ثبوتها في حقهما اجلة مستمدة من اقوال المجنى عليه وشاهد الزنا وقرار الطاعن الثاني بمحضصر الضبط وخلص الحكم الى ان الطاعنة الأولى تقيم مع الطاعن الثاني في شقة مفروشة وان الأخير عاشرها معاشرة الأزواج وانه هو الذي فتح باب الشقة للمجنى عليه وشاهد الواقعة والشرطيين السريين مرتديا فانلة داخلية وبنتال بيجامة ووجود الطاعنة الأولى معه في نفس الشقة مرتدية قميص نوم يدل على ان جريمة الزنا قد وقعت فعلا منهما ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان المشرع قد أجاز بما نص عليه في المادة العاشرة من قانون الاجراءات الجنائية للزوج الشاكي في دعوى الزنا ان يتنازل عن شكواه في اى وقت الى ان يصدر في الدعوى حكم بات غير قابل للطعن بالنقض ورتب على التنازل انقضاء الدعوى الجنائية ، ولما كانت جريمة الزنا ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضى التفاعل بين شخصين يعد القانون احدهما فاعلا اصليا وهي الزوجة ويعد الثاني شريكا

وهو الرجل الزانى فإذا محت جريمة الزوجة وزالت وآثارها بسبب من الاسباب فإن التلازم الذهني يقتضى محو جريمة جريمة الشريك ايضا لأنها لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة وإلا كان الحكم على الشريك تأثيما غير مباشر للزوجة التى غدت بمنأى مع محوها بالنسبة للفاعلة الاصلية لأن اجرام الشريك انما هو فرع هو اجرام الفاعل الاصلى ، والواجب فى هذه الحالة ان تتبع الفرع الاصل مادامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذى تمتنع معه التجزئة وتجب فيه ضرورة المحافظة على شرف العائلات . لما كان ذلك ، وكان الطاعنان قد اثارا بأسباب طعنهما ان الزوج - المجنى عليه - قد تنازل عن الدعوى الجنائية قبل الطاعنين بموجب اقرار موثق بالشهر العقارى بعد صدور الحكم المطعون فيه . بيد انهما لم يقدموا هذا التنازل الى هذه المحكمة - محكمة النقض - كما انه تبين من مطالعة المفردات التى امرت المحكمة بضمها - تحقيقا لوجه الطعن - انه وان كان ثابت بمحضر جلسة نظر الاشكال فى الحكم المطعون فيه ان الطاعنين قد قدما تنازلا موثقا منسوبا الى الزوج - إلا ان المفردات خلت من هذا التنازل وانه ثابت على ملف الدعوى - انه قد تبين ان التنازل مزور على الزوج وقد افرد تحقيق مستقل عن واقعة التزوير بنيابة شرق الاسندرية ، ومن ثم فإن منعى الطاعنين فى هذا الشأن يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الخطأ فى ديباجة حكم لا يعيبه لأنه خارج عن موضوع استجلاله وكان ما وقع من خطأ بديباجة الحكم الابتجائى بشأن رقم الدعوى لا يعدو ان يكون خطأ ماديا لا اثر له فى النتيجة التى انتهى اليها ، ومن ثم فإن منعى الطاعنين على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص يكون فى غير محله . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا عدم قبوله موضوعا .

الطعن رقم ٤١٩٦٤ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٩٥

١. من المقرر ان الأدلة في المواد الجنائية اقتناعية ومحكمة الموضوع ان تلفت عن دليل النفي ولو حملته اوراق رسمية مادام يصح في العقل ان يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي ثبت لديها من باقى الأدلة القائمة في الدعوى وهى غير ملزمة من بعد بالرد صراحة على دفاع المتهم الموضوعى القائم على اساس نفى التهمة مادام الرد عليه مستفاد ضمنا من قضائها بإدائه استنادا الى أدلة الثبوت التي اوردتها في حكمها هذا الا انه بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه ان يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها انه اطرحها ومن ثم فإن معنى الطاعنين ينحل الى جدل موضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

٢. لما كان يبين من مطالعة الأوراق ان الدعوى الجنائية اقيمت ضد الطاعنين بوصف انهم اتلفوا عمدا منقولات المجنى عليه وقد ترتب على ذلك ضرر مالى تزيد قيمته على خمسين جنيها وكانت هذه الجريمة من الجناح المعاقب عليها بالحبس والغرامة او بإحداهما طبقا لنص المادة ٣٦١/١-٢ من قانون العقوبات الواجبة التطبيق على الزايدة بعد تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

٣. من المقرر على مقتضى نص المادتين ٢٣٧ ، ٢٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى جرت محاكمة الطاعنين فى ظل سريان احكامه انه يجب على المتهم فى جنحة معاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به ان يحضر بنفسه اما فى الجناح الأخرى وفى المخالفات فيجوز ان يندب عنه وكيل لتقديم دفاعه ، ولما كان المقصود بالحضور فى نظر المادة ٢٣٨ من القانون سالف الذكر هو وجود المتهم بالجلسة بشخصه او بوكيل عنه فى الاحوال التى يجوز فيها ذلك .

٤. لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه " يحصل الادعاء مدنيا باعلان المتهم على يد محضر او بطلب فى الجلسة

المنظورة فيها الدعوى إذا كان المتهم حاضرا والا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى بإعلان المتهم بطلباته إليه " ، ولئن كان هذا مفاد هذا النص يستلزم ان يكون المتهم حاضرا بنفسه بالجلسة عندما يوجه إليه طلب التعويض والا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى بالحق المدني بإعلان المتهم ببطالته إلا أنه مما يغنى عن ذلك حضور محامى المتهم امام محكمة أول درجة فى الأحوال التى يجوز فيها ذلك عملا بالمادة ٢/٢٣٧ سالفه الذكر.

٥. لما كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت فى الاستئناف المرفوع إليها من المطعون ضده - المدى بالحقوق المدنية - بالغاء الحكم المستأنف وبقبول الدعوى المدنية ضمنا تأسيسا على رفضها الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وتصدت لموضوعها وفصلت فيه فصلا مبتدأ بالزام الطاعنين التعويض المؤقت مع أنه كان يتعين عليها أن تقضى بالغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها حتى لا تفوت على المتهم إحدى درجتى التقاضى وذلك طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٩ ٤ من قانون الاجراءات الجنائية أما وهى لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون.

٦. من المقرر أن لمحكمة النقض طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ان تنقض لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله.

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم أتلفوا المنقولات الموضحة بالأوراق والملوكة.....والذى ترتب عليه ضررا يزيد عن خمسين جنيها . وطلبت عقابهم بالمادة ٢،١/٣٦١ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ . وإدعى الجنى عليه مدنيا قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جناح طوخ قضت حضوريا بحبس كل منهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ وبعدم قبول الدعوى المدنية مع إلزام رافعها المصروفات . استأنف المحكوم عليهم والمدعى بالحق المدني ومحكمة بنها الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف

شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف في شقيه الجاني والمدني وبتغريم كل متهم مائتي جنيه وفي الدعوى المدنية بأن يؤدوا للمدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها تعويض مؤقت .

فطعن الاستاذ/.....المحامى عن الاستاذ.....المحامى نيابة عن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

حيث أن مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة اتلاف منقولات عمدا والزامهم بالتعويض المدني قد شابه القصور في التسيب والخطأ في القانون ذلك ان الحكم التفت عن دفاعهم بأن الطاعن الأول يستحيل عليه اقتراف الجريمة المسندة إليه لتواجده بالمستشفى صحبة أقاربه بدلالة الشهادة الرسمية الصادرة من واقع اوراق الدعوى رقم جنح طوخ كما قضى الحكم برفض الدفع المبجى من الطاعنين بعدم قبول الدعوى المدنية المقامة قبلهم من المجنى عليه مع انها غير مقبولة لرفعها بالمخالفة لحكم المادتين ٢٥١ ، ٢٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

حيث انه من المقرر ان الأدلة في المواد الجنائية إقتناعية ومحكمة الموضوع ان تلتفت عن دليل النفي ولو حملته اوراق رسمية مادام يصح في العقل ان يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي ثبتت لديها من باقى الأدلة القائمة في الدعوى وهى غير ملزمة من بعد بالرد صراحة على دفاع المتهم الموضوعى القائم على اسانفى التهمة مادام الرد عليه مستفاد ضمنا من قضائها بإدانته استنادا الى ادلة الثبوت التي اوردتها في حكمها هذا إلا أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه ان يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها انه اطرحها ومن ثم فإن منعى الطاعنين ينحل الى جدل موضوعى في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض ومن ثم يتعين رفض طعنهم موضوعا فيما قضى به في الدعوى الجنائية مع مصادرة الكفالة . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة الأوراق ان الدعوى الجنائية اقيمت ضد الطاعنين بوصف اثم اتلفوا عمدا منقولات المجنى عليه وقد ترتب على

ذلك ضرر مالى تزيد قيمته على خمسين جنيها وكانت هذه الجريمة من الجناح المعاقب عليها بالحبس والغرامة أو بإحداهما طبقا لنص المادة ٣٦١/١-٢ من قانون العقوبات الواجبة التطبيق على الواقعة بعد تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ وبعد تجاوزها بالجلسات اصدرت محكمة اول درجة حكما حضوريا بحبس كل متهم ثلاثة اشهر مع الشغل وبعدم قبول الدعوى المدنية المقامة ضدهم من المجنى عليه فاستأنفوا كما استأنف المدعى بالحقوق المدنية وحضروا بجلوسات المحاكمة الاستئنافية ومعهم محام كما حضر المدعى بالحقوق المدنية ثم اصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه حضوريا بقبول الاستئناف وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف في شقيه الجنائي والمدني والقضاء مجددا بتغريم كل متهم مائتي جنيه والزامهم بأن يؤدوا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيه تعويضا مؤقتا وكان من المقرر على مقتضى نص المادتين ٢٣٧ ، ٢٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى جرت محاكمة الطاعنين في ظل سريان احكامه انه يجب على المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به ان يحضر بنفسه اما في الجناح الأخرى وفي المخالفات فيجوز ان ينيب عنه وكيل لتقديم دفاعه ولما كان المقصود بالحضور في نظر المادة ٢٣٨ من القانون سالف الذكر هو وجود المتهم بالجلسة بشخصه او بوكيل عنه في الأحوال التى يجوز فيها ذلك وكان الطاعنون قد مثلوا بجلوسات المحاكمة الابتدائية بوكيل وهو ما يجوز لهم عملا بالمادة ٢/٢٣٧ من ذلك القانون ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٥١ من القانون ذاته تنص على انه " يحصل الادعاء مدنيا بإعلان المتهم على يد محضر او بطلب في الجلسة المنظورة فيها الدعوى إذا كان المتهم حاضرا وإلا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى بإعلان المتهم بطلباته اليه ، ولئن كان مفاد هذا النص يستلزم ان يكون المتهم حاضرا بنفسه بالجلسة عندما يوجه اليه طلب التعويض ، وإلا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى بالحق المدني بإعلان المتهم بطلباته إلا انه مما يغنى عن ذلك حضور محامى المتهم امام محكمة اول درجة في الأحوال التى يجوز فيها ذلك عملا بالمادة ٢/٢٣٧ سالفه الذكر - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن توجيه المدعى لالحق المدني لطلب التعويض بالجلسة الأولى المحددة لنظر الدعوى امام محكمة اول درجة فحة حضور الطاعن السابع لشخصه وثانى الطاعنين بوكيل عنهم يكون

صحيحاً إذ ان الطاعنين ممثلون قانوناً في الدعوى ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع المبدى من الطاعنين بعدم قبول الدعوى المدنية بصرف النظر عن مدى سلامة ما انطوى عليه من قرارات قانونية قد اصاب صحيح القانون - بيد انه لما كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت في الاستئناف المرفوع إليها من المطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية - بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الدعوى المدنية ضمناً تأسيساً على رفضها الدفع المار وتصدت لموضوعها وفصلت فيه فصلاً مبتدأ بالزام الطاعنين التعويض المؤقت مع انه كان يتعين عليها ان تقضى بإلغاء الحكم المستأنف واعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل في موضوعها حتى لا تفوت على المتهم احدى درجتي التقاضى وذلك طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ١٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية اما وهى لم تفعل فإنها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون وكان لمحكمة النقض طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه انه مبنى على مخالفة القانون او على خطأ في تطبيقه او في تأويله فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بالقضاء في موضوع الاستئناف المرفوع إليها من المطعون ضده المدعى بالحقوق المدنية بإلغاء الحكم المستأنف واعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل في موضوع الدعوى المدنية مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

الطعن رقم ٢٩٤٩ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٩٥

١. لما كان الأصل وفقا لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها المعدل ، أن الاعفاء قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ من ذلك القانون ، وكان تصدى المحكمة لبحث توافر هذا الاعفاء أو إنتفاء مقوماته إنما يكون بعد اسباغها الوصف القانونى الصحيح على واقعة الدعوى ، وكان الحكم قد خلص الى أن حيازة وأحراز الطاعنين للمخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى ، وأعملفى حقهما حكم المادتين ٣٧، ٣٨ من القانون سالف الذكر - وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره - فإن دعوى الاعفاء من العقاب التى يثيرها الطاعن الأول تكون غير مقبولة ، بما يضحى معه النعى على الحكم بقالة الخطأ فى تطبيق القانون غير سديد.

٢. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، فمتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويق إصداره ، وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة منتجة لاينازع الطاعن فى أن لها أصلا ثابتالأوراق ، وكان عدم بيان نوع المخدر ومصدره ومسكن الطاعن الثانى محمدا فى محضر الاستدلال لا يقدر بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريات ، فإن ما ينعاه الطاعن الثانى فى هذا الصدد لا يكون سديدا.

٣. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدى من الطاعن الثانى ببطلان تفتيش الشقة بشارع لأن إذن النيابة لم يشملها ورد عليه بقوله " أن الضابط عندما أجرى تفتيش محل السوبر ماركت المملوك للمتهم وعثر فيه على الهيروين المضبوط أخبره المتهم أنه يحتفظ بكمية أخرى فى شقة خاصة به فى الدور السابع من عمارة تحت الانشاء بشارع وارشده إليها وقام

بفتحها بمفتاح كان معه حيث تم ضبط المخدرات الموجودة بها بما يقطع ان تفتيش هذه الثقة كان برضاء المتهم وموافقته الصريحة وعن ارادة حرة من جانبه الصريحة وعن ارادة حرة من جانبه واختيار وليس بلازم ان تكون هذه الموافقة ثابتة بكتابة صادرة من المتهم " . وكان ما قاله الحكم من ذلك سائغا وصحيحا في القانون ذلك بأن الرضاء بالتفتيش يكفى فيه أن تكون المحكمة قد استبانته من وقائع الدعوى وظروفها واستنتجته من دلائل مؤدية إليه ، فإن التفتيش على الصورة التي انتهت إليها المحكمة يكون صحيحا مشروعا وتكون المحكمة إذ اعتبرته كذلك ودانت الطاعن استنادا الى الدليل المستمد منه لم يخالف القانون في شيء .

٤ . لا مصلحة للطاعن الثاني في التمسك ببطان اجراءات تفتيش مسكنه الكائن بشارع وما أسفر عنه من ضبط المخدر به مادام ان وصف التهمة التي دين بها يبقى سليما لما أثبتته الحكم من مسئوليته عن المخدر الذي ضبط بمحله .

٥ . من المقرر أن الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت اليها ، وكان ضبط المخدر بمحل الطاعن الثاني يجعل جريمة حيازة المخدر متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضاى الذى شاهد وقوعها أن يقوم بتفتيش مسكنه دون حاجة لصدور إذن من النيابة بذلك ، فإن ما يثيره الطاعن الثاني من أن الإذن بالتفتيش لم يشمل مسكنه على خلاف ما أورده الحكم بمدوناته - بفرض وقوعه - لم يكن له أثر في منطبق الحكم واستدلاله على حيازة الطاعن الثاني للمخدر ، ومن ثم فإن دعوى الخطأ في الاسناد تكون غير مقبولة .

٦ . من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها مادامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن موضعها ، وهى في ذلك غير مقيدة بألا تأخذ إلا بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر ، وكان البين مما أورده الطاعن الثاني بأسباب طعنه - أن ما حصله الحكم من أقوال المقدم الضابط بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات له سنده الصحيح من الأوراق ، ولم يكن فيما حصله الحكم منها ما يخرج عن مؤداها ، إذ أنه يؤخذ

- منها سيطرة الطاعن على درج مكتبه الكائن بمحله الذى ضبط به المخدر وبسط سلطانه عليه ، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون له محل .
٧. من المقرر أنه لا يعيب الحكم ان يحيل فى بيان اقوال الشاهد الى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما أستند إليه الحكم منها ، وكان الطاعن الأول لا يجادل فى أن أقوال الشاهد الثانى متفقة مع أقوال الشاهد الأول التى احوال عليها الحكم ، فإن منعه فى هذا الشأن يكون فى غير محله .
٨. من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحوام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تترله المتزلة التى تراها وتقدرها التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب عليها .
٩. لما كان من المقرر إن تناقض الشهود فى أقوالهم لا يعيب الحكم ولا يقدح فى سلامته مادام قد إستخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه وكانت المحكمة فى الدعوى الماثلة قد اطمأنت الى أقوال شاهدى الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة ، وحصلت أقوالهما بما لا تناقض فيه ، فإن ما يثيره الطاعنان بهذا الوجه من الطعن ينحل الى جدل موضوعى حول تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مصادرتها فى شأنه أمام محكمة النقض .
١٠. لما كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه لم يستند فى الإدانة إلى دليل مستمد من إقرار كل من الطاعنين قبل الآخر ، وإنما أقام قضاءه على أدلة استمدتها من اقوال شاهدى الإثبات ومن تقرير المعامل الكيماوية ، فإن النعى ببطلان إقرار كل من الطاعنين قبل الآخر يكون غير مجد .
١١. لما كان القصد الجنائى فى جريمة إحراز أو حيازة مخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحوزه أو يحوزه من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن هذا الركن إذا كان ما أورده فى حكمها كافيا فى الدلالة على علم المتهم بأن ما يحوزه أو يحوزه مخدر - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن النعى على الحكم من قصور فى هذا الصدد يكون على غير سند .

١٢ . لما كان من المقرر أن المحكمة متى كانت قد أطمأنت إلى أن المخدر الذى تم ضبطه وجرى تحريزه هو ما صار تحليله ، واطمأنت كذلك إلى النتيجة التى انتهى إليها التحليل فلا تثير عليها إن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك .

١٣ . من المقرر أن من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق .

١٤ . من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة وتلفيقها من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب بحسب الأصل ردا صريحا من المحكمة ، بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .

١٥ . لما كانت الأدلة فى المواد الجنائية اقناعية فاللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفس ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى أطمأنت إليها المحكمة من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد الأدلة المنتجة فى الدعوى التى صحت لدى المحكمة على ما استخلصته من مقارفة الطاعن للجريمة المسندة إليه استنادا الى أدلة الثبوت التى أوردها ، واطرحت المحكمة فى نطاق ما هو مخول لها من تقدير موضوعي ما جلاء بالمستندات المقدمة منه والتى عولت عليها المحكمة ، فإن ما يشير الطاعن الثانى فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الأدلة وفى استنباط المحكمة لمعتقداتها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما : أول احرز والثانى حاز بقصد الإتجار جوهريين مخدرين " هيروين وحشيش" فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . واحالتهما إلى محكمة جنايات القاهرة لحاكمتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١، ٢، ٣٨، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند ٢ من القسم الأول والبند ٥٧ من القسم الثانى من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول المعدل

بالقانون الأخير مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمهما مائة ألف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة ، باعتبار أن إحراز المخدر وحيازته مجرد من القصد .

قطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض فيالخ.

المحكمة

حيث إن الطاعنين ينعينان على الحكم المطعون فيه أنه غد دأهما بجريمة حيازة وإحراز جوهرين مخدرين " هيروين وحشيش " بغير قصد من القصد المنصوص عليها في القانون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصص في التسبب والفساد في الاستدلال ، وراى عليه الاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن دفاع الطاعن الأول قام على حقه في التمتع بالاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦ المعدل على اساس أنه الذى أرشد عن الطاعن الثانى وتم ضبطه بناء على ذلك ، بيد أن الحكم لم يعرض له بالإيراد أو الرد ، ودفع الطاعن الثانى ببطلا اذن بالتفتيش وما ترتب عليه لعدم جدية التحريات التى بنى عليها بدلالة خلوها من تحديد مسكنه ونوع المخدر ومصدره ورد الحكم على ذلك بما لا يصلح ردا كما دفع بطلان إجراءات تفتيش الشقة الكائنة بشارع، بطلان الإقرار المنسوب إليه لعدم معقوليته ورد الحكم عليه بما لايسوغ ولم يستظهر رضا الطاعن بتفتيشها وأورد الحكم فى معرض تحصيله لواقعة الدعوى وأقوال الشاهد الأول أن الإذن شمل مسكنه بما لا أصل له فى الأوراق ، وحصل أقوال الشاهد الأول على خلاف الثابت بالتحقيقات ، وعول على أقوال الشاهد الثانى ولم يورد مؤداها وإكتفى فى بيانها بالاحالة الى ما أورده الشاهد الأول ، كما عول على أقوال الشاهدين رغم تناقضها ، وعلى إقرار كل من الطاعنين قبل الآخر رغم بطلانه ، والتفت عن دفاع الطاعن الثانى بعدم العلم بكنه المخدر المضبوط، وأن ما تم ضبطه غير ما جرى تحليله بدلالة اختلاف الأوزان ، كما التفت عن الدفع بعدم معقولية الواقعة وشيوع التهمة وتلفيقها ، ولم يعرض للمستندات المقدمة من الطاعن الثانى ودالاتها ، مما يعيب ويستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة حيازة وإحراز الجوهرين المخدرين التى دان الطاعنين بهما ، وأقام

عليهما في حقهما أدلة استمدتها من أقوال شاهدي الأثبات ومن تقرير المعامل الكيماوية ، وهى أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الأصل وفقا لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل ، إن الإعفاء قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ من ذلك القانون ، وكان تصدى المحكمة لبحث توافر هذا الإعفاء أو انتفاء مقوماته إنما يكون بعد إسباغها الوصف القانونى الصحيح على واقعة الدعوى، وكان الحكم قد خلص إلى أن حيازة وإحراز الطاعنين للمخدر كان بغير قصد الإتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى ، وأعمل فى حقهما حكم المادتين ٣٧، ٣٨ من القانون سالف الذكر - وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره - فإن دعوى الإعفاء من العقاب التى يثيرها الطاعن الأول تكون غير مقبولة ، بما سيضحى معه النعى على الحكم بقالة الخطأ فى تطبيق القانون غير سديد . لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فمتى كانت المحكمة قد إقتنعت بجدية الإستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره ، وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة منتجة لاينازع الطاعن فى أن لها أصلا ثابت بالأوراق ، وكان عدم بيان نوع المخدر ومصدره ومسكن الطاعن الثانى محددًا فى محضر الإستدلال لا يقدر بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريات ، فإن ما ينعاه الطاعن الثانى فى هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدئى من الطاعن الثانى بطلان تفتيش الشقة الكائنة بشارع لأن إذن النيابة لم يشملها ورد عليه بقوله " إن الضابط عندما أجرى تفتيش محل السوبر ماركت المملوك للمتهم وعثر فيه على الهروين المضبوط أخبره المتهم أنه يحتفظ بكمية أخرى فى شقة خاصة به فى الدور السابع من عمارة تحت الانشاء بشارع وأرشده إليها وقام بفتحها بمفتاح كان معه حيث تم ضبط المخدرات الموجودة بها بما يقطع أن تفتيش هذه الشقة كان برضاء المتهم وموافقته الصريحة وعن إرادة حرة من جانبه وإختيار، وليس بلام

أن تكون هذه الموافقة ثابتة بكتابة صادرة من المتهم " وكان ما قاله الحكم من ذلك سائغا وصحيحا في القانون ذلك بأن الرضاء بالتفتيش يكفى فيه أن تكون المحكمة قد استبانته من وقائع الدعوى وظروفها واستنتجته من دلائل مؤدية إليه ، فإن التفتيش على الصورة التى انتهت اليها المحكمة يكون صحيحا مشروعا وتكون المحكمة إذ اعتبرته كذلك ودانت الطاعن استنادا الى الدليل المستمد منه لم يخالف القانون في شىء . هذا الى أنه لا مصلحة للطاعن الثانى فى التمسك ببطلان إجراءات تفتيش مسكنه الكائن بشارع.....وما أسفر عنه من ضبط المخدر به مادم أن وصف التهمة التى دين بها يبقى سليما لما أثبتته الحكم من مسئوليته عن المخدر الذى ضبط بمحله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ فى الاسناد الذى يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة الى خلصت اليها ، وكان ضبط المخدر بمحل الطاعن الثانى يجعل جريمة حيازة المخدر متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائى الذى شاهد وقوعها أن يقوم بتفتيش مسكنه دون حاجة لصدور إذن من النيابة بذلك ، فإن ما يثيره الطاعن الثانى من أن الإذن بالتفتيش لم يشمل مسكنه على خلاف ما أورده الحكم بمدوناته - بفرض وقوعه - لم يكن له أثر فى منطق الحكم واستدلالة على حيازة الطاعن الثانى للمخدر، ومن ثم فإن دعوى الخطأ فى الاسناد تكون غير مقبولة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تحمل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها مادامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن موضعها ، وفى ذلك غير مقيدة بألا تأخذ إلا بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر ، وكان البين مما أورده الطاعن الثانى بأسباب طعنه - أن ما حصله الحكم من أقوال المقدم.....الضابط بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات له سنده الصحيح من الأوراق ، ولم يكن فيما حصله الحكم منها ما يخرج عن مؤداها ، إذ أنه يؤخذ منها سيطرة الطاعن على درج مكتبه الكائن بمحله الذى ضبط به المخدر وبسط سلطانه عليه ، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان أقوال الشاهد الى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقواله متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ، وكان الطاعن الأول لا يجادل فى أن أقوال الشاهد الثانى متفقة مع أقوال الشاهد الأول التى احوال عليها الحكم ، فإن منعه فى هذا الشأن يكون فى غير

محله . ولما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تترله المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب عليها ، وكان تناقض الشهود في أقوالهم لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه وكانت المحكمة في الدعوى الماثلة قد اطمأنت الى أقوال شاهدي الاثبات وصحة تصويرهما للواقعة ، وحصلت أقوالهم بما لا تناقض فيه ، فإن ما يثيره الطاعنان بهذا الوجه من الطعن ينحل الى جدل موضوعي حول تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مصادرتها في شأنه امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان السين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه لم يستند في الإدانة الى دسل مستمد من اقرار كل من الطاعنين قبل الآخر ، وإنما اقام قضاءه على ادلة استمدتها من أقوال شاهدي الاثبات ومن تقرير المعامل الكيماوية ، فإن النعي بطلان اقرار كل من الطاعنين قبل الآخر يكون غير مجد ، ولما كان القصد الجنائي في جريمة احراز أو حيازة مخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحزره من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحديث اسقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما اوردته في حكمها كافياً في الدلالة على علم المتهم بأن ما يحزره أو يحزره مخدر - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن النعي على الحكم من قصور في هذا الصدد يكون على غير سند . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ورد على دفاع الطاعن الثاني بأن ما تم ضبطه غير ما جرى تحليله ، بأن الفروق في الأوزان ضئيلة وان الموازين قد تختلف في درجة حساسيتها ، كما ان عملية الوزن قد تختلف في دقتها هي الأخرى ، وأن المحكمة تطمئن الى ان ما تم ضبطه من مخدر هو ما جرى تحليله ، وكان من المقرر ان المحكمة متى كانت قد اطمأنت الى ان المخدر الذي تم ضبطه وجرى تحريزه هو ما صار تحليله ، واطمأنت كذلك الى النتيجة التي انتهى إليها التحليل فلا تثريب عليها ان هي قضت في الدعوى بناء على ذلك . لما كان ذلك ، وكان الأصل ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل

والمنطق ولها اصلها فى الاوراق ، وكان الدفع بشيوع التهمة وتلفيقها من اوجه
الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب بحسب الأصل ردا صريحا من المحكمة ، بل
يستفاد الرد على دلالة من قضاء الحكم بالادانة استنادا الى ادلة الثبوت التى اوردها
الحكم . لما كان ذلك ، وكانت الأدلة فى المواد الجنائية اقتناعية فللمحكمة ان تلتفت
عن دليل النفى ولو حملته اوراق رسمية مادام يصح فى العقل ان يكون غير ملتئم مع
الحقيقة التى اطمأنت إليها المحكمة من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى ، وكان الحكم
المطعون فيه قد أورد الأدلة المنتجة فى الدعوى التى صحت لدى المحكمة على ما
استخلصته من مقارفة الطاعن للجريمة المسندة اليه استنادا الى ادلة الثبوت التى
اوردها ، واطرحت المحكمة فى نطاق ما هو مخول لها من تقدير موضوعى ما جاء
بالمستندات المقدمة منه والتى عولت عليها المحكمة ، فإن ما يثيره الطاعن الثانى فى هذا
الشأن لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الأدلة وفى استنباط المحكمة
لمعتقدها وهو مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته
يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٧٨١٥ لسنة ٦١ القضائية

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٥

لما كانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها ان يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المكنى عليه ضحية هذا الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية او باتخاذ اسم كاذب او انتحال صفة غير صحيحة او بالتصرف فى مال الغير ممن لا يملك التصرف وقد نص القانون على ان الطرق الاحتيالية فى جريمة النصب يجب ان يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب او واقعة مزورة او احداث الأمل بحصول ربح وهمى او غير ذلك من الامور المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مجرد الاقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها فى توكيد صحتها لا تكفى وحدها لتكوين الطرق الاحتيالية بل يجب لتحقيق هذه الطرق فى جريمة النصب ان يكون الكذب مصحوبا با'مال مادية او مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته وكان الحكم يبين الطرق الاحتيالية التى استخدمها الطاعن والصلة بينها وبين تسليم المجنى عليه المبلغ موضوع الاتهام فإنه يكون مشوبا بالقصور فى استظهار اركان جريمة النصب التى دان الطاعن بارتكابها .

الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر امام محكمة جنح الفيوم ضد الطاعن بوصف انه استعمل طرقا احتيالية الغرض منها تحصيل مبالغ من الطالب بدون وجه حق وطلب عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدى له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس الطاعن شهرت مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة الفيوم الابتدائية - بئية استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فطعن الاستاذ الخامى بصفته وكيلًا عن الطاعن فى هذا الحكم

بطريق النقض..... الخ

المحكمة

من حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة النصب قد شابه القصور في التسبب وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن لم يستظهر الطرق الاحتمالية التي كان من شأنها التأثير على المجنى عليه وحمله على تسليم ماله للطلعن . فصلا عن ان ما صدر عن الطاعن - بفرض وقوعه - لا يعدو ان يكون مجرد اقوال وادعاءات لا تكفي وحدها لتكوين الطرق الاحتمالية الواجب تحققها في جريمة النصب بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان اورد نص المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات وما تتطلبه من توافر الطرق الاحتمالية استطرد مباشرة الى القول " وعليه وكان الثابت مما أبانت عنه أوراق الدعوى ان المتهم عند عرضه مشروع شراء مواد البناء للمجنى عليه اوهمه انه يعمل في ذلك المجال مع شريك آخر له الأمر الذي ادى الى حصوله على المبلغ منه وقد تأيد ذلك باقوال شاهدي المجنى عليه حيث ذكر أن المتهم قرر في حضورهما مصمما على احتياله انه دفع هذا المبلغ على ذمة شراء الحديد والأسمنت وكانت المحكمة تطمئن لأقوال شاهدي المجنى عليه مما تقوم به الجريمة في حق المتهم ويتعين معاقبته عملا بالمادة ٣٣٦ عقوبات " لما كان ذلك ، وكانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها ان يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية هذا الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتمالية او باتخاذ اسم كاذب او انتحال صفة غير صحيحة او بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف وقد نص القانون على ان الطرق الاحتمالية في جريمة النصب يجب ان يكون من شأنها الايهام بوجود مشروع كاذب او واقعة مزورة او احداث الأمل بحصول ربح وهمي او غير ذلك من الأمور المينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها في توكيد صحتها لا تكفي وحدها لتكوين الطرق الاحتمالية بل يجب لتحقيق هذه الطرق في جريمة النصب ان يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية او مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته ، وكان الحكم لم يبين الطرق الاحتمالية التي استخدمها الطاعن والصلة بينها وبين تسليم المجنى عليه مبالغ موضوع الاتهام فإنه يكون مشوبا بالقصور في استظهار اركان جريمة النصب التي دان الطاعن بارتكابها ، بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة مع التزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

الطعن رقم ١٥٩٤٣ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٥

١. لما كان الحكم المطعون فيه اثبت بيانا لواقعة الدعوى انه اثناء وجود

..... و صاحب شركة لتعبئة البقول ببنادر

..... في مخزن الشركة حضر إليهما الطاعنان مفتشا الأغذية بمديرية الصحة

..... وقاما بمعاينة كمية من الأرز كانت في أجولة لم تعبأ بعد فوجدا أنها

غير صالحة للاستهلاك الآدمي وكان بصحبتهما مراقب عام الأغذية

بإدارة الشؤون الوقائية بـ وقام الطاعن الثاني بأخذ اقرار

بعد تسليم كمية الأرز التالفي الا في حضور احد منهما ثم عاد الطاعنان بعد

حوالى ساعة وطلبا منه ثلاثة آلاف جنيه على سبيل الرشوة مقابل عدم الابلاغ

عن كمية الأرز التالفة الموجودة بالمخزن واعدامها وتم الاتفاق معهما على دفع

ألفي جنيه اعطى لهما منه ألفا والألف الثانية اتفق على تسليمها الى الطاعن

الأول بمسكنه فقام بالإبلاغ وتم القبض على الطاعن الأول متلبسا بتقاضى

الألف جنيه المتبقية كما تم ضبطه الاقرار لدى الطاعن الثاني ، ثم دلل الحكم على

هذه الواقعة بما أورده من الأدلة التى تنتجها . لما كان ذلك ، وكانت المادة

٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ، ان يشتمل كل حكم بالادانة

على بيان الواقعى المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة التى دان بها

والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها

منهما ، وكان يبين مما أورده الحكم على نحو ما تقدم اه يبين واقعة الدعوى بما

تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الرشوة التى دان الطاعنين بها وأورد على

ثبوتها فى حقهما ادلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها وجاء

استعراضه لأدلة الدعوى على نحو يدل على ان المحكمة محصلتها التمحيز

الكافى والمت بها الماما شاملا يفيد انها قامت بما ينبغى عليها من تدقيق البحث

اتعرف الحقيقة ، فإن النعى على الحكم فى هذا الشأن لا يكون له محل .

٢. لما كان من المقرر ان جريمة الرشوة تتحقق متى طلب المرتشى والرشوة مقابل

الامتناع عن عمل من اعمال وظيفته ولو ظهر انه غير حق ، وإذن فإذا كان

الغرض الذى من اجله طلب الطاعنان الرشوة هو التغاضى عن تحرير محضر عن

واقعة ضبط كمية الأرز المنوه عنها لدى مالكيها ، وكان تحرير المحضر يدخل في اختصاص الطاعنين بوصفهما مفتتسا اغذية بمديرية الصحة — ومن عملهما التفتيش على محلات الاغذية لمراقبة تنفيذ القوانين الخاصة بها وتحرير المحاضر لمخالفتها بصفتهما من رجال الضبطية القضائية في هذا الشأن وكان لا أثر في قيام جريمة الرشوة ثبوت توافر جريمة مخالفة قانون الأغذية او عدم توافرها ، مادام ان القانون يؤخذ على جريمة الرشوة بغض النظر عما اذا كان العمل او الامتناع عنه من جانب الموظف — حقا او غير حق فإن ما يثار عن قصور الحكم في استظهار توافر عناصر جريمة غش الاغذين من واقع القانون الذى يحكمها ، يكون في غير محله .

٣. لما كان من حق محكمة الجنايات ان تورد في حكمها اقوال شهود الاثبات كما تضمنتها قائمة شهود الاثبات المقدمة من النيابة العامة مادامت تصلح في ذاتها لاقامة قضائها بالإدانة ، وهو الحال في الدعوى المطروحة — فإن النعى على الحكم في هذا الصدد بفرض صحته . يكون على غير سند .

٤. لما كان لا يقدح في سلامة الحكم المطعون فيه ما اورده في اقوال الشاهد الأول كما هي في الأوراق من انه لا يدخل في اختصاص الطاعنين المرور على المحلات التجارية التى تتعامل في المواد الغذائية والتفتيش عليها لضبط مخالفتها ، إذ ان ما اورده الحكم من ذلك لا ينال مما استقر في وجدان المحكمة — بالادلة السائغة — من اختصاص الطاعنين بالتفتيش على محلات الاغذية لمراقبة تنفيذ القوانين الخاصة بها وتحرير المحاضر لمخالفتها ، ويكون النعى على الحكم في هذا الشأن غير سديد .

٥. لما كان من المقرر ان الخطأ في الاسناد الذى يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التى خلصت إليها وكان ما يثار من وجود اختلاف قس اقوال الشهود في شأن خلو اقوال الشاهد الثانى مما يفيد ان الشاهد الثالث اعطى الاشارة المتفق عليها لاستلام الطاعن الاول باقى الرشوة — وخلو اوراق الشاهد الثالث من ذلك ايضا ، واختلاف اقوال الشاهدين الأول والثانى عن اقوال الشاهدين الثالث والرابع — بشأن تحديد مكان استلام باقى الرشوة وتاريخ ابلاغ الثالث والرابع بالحاجص ، وخلو اوراق الشاهدين الاول والثانى والشاهدين

الثالث والرابع مما يفيد اتفاق الأخيرين مع الطاعنين على دفع باقى الرشوة للطاعن الاول فى مسكنه دون شهادتهم جميعا بشأن واقعة طلب الطاعنين واخذهما للرشوة وضبط الاول منهما بتقاضى الألف جنيه الثانية فى مقابل اخلاهما بواجبات وظيفتهما ، على نحو ما حصل الحكم ، فإنه بفرض وقوع الحكم فى هذا الخطأ ، فإنه ورد بشأن اقوال لم تكن قوام جوهر الواقعة التى اعتنقها ولا اثر له فى منطق الحكم واستدلالة على طلب الطاعنين للرشوة واخذها فى مقابل الاخلال بواجبات وظيفتهما ، ومن ثم ينحسر عن الحكم قالة الخطأ فى الاسناد او مخالفة الثابت فى الاوراق ، ويكون النعى عليه فى هذا الشأن فى غير محله .

٦. لما كان من المقرر انه لا يصح ان ينعى على الاذن عدم بيان اسم النيابة التى يتبعها مصدر الإذن إذ انه ليس فى القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش ، وكان لا نزاع فى أن اذن التفتيش قد صدر ممن يختص باصداره ، فإن الحكم يكون سليما فيما انتهى اليه من رفض الدفع بطلان اذن .

٧. من المقرر ان لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى اى دور من ادوار التحقيق وان عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

٨. من المقرر انه لمحكمة الموضوع دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من ان الاعتراف المعزى اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحققت من ان الاعتراف سليم مما يشوبه وطمأنت اليه كان لها ان تأخذ به بلا معقب عليها .

٩. من المقرر ان من حق محكمة الموضوع ان تحصل اقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مرميها مادامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن موضعها ، وهى فى ذلك غير مقيدة بألا تأخذ بالأقوال الصريحة او مدلولها الظاهر .

١٠. من المقرر ان عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق فى اجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما يخوله قانون الاجراءات الجنائية لسائر رجال الضبطية القضائية فى الفصلين الأول والثانى من الباب الثانى منه بما فى ذلك ما تجيزه لهم المادة ٢٩ من هذا القانون اثناء جمع الاستدلالات من

الاستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفهيًا أو بالكتابة بغير حلف يمين ، ولما كلن لمحكمة الموضوع ان تأخذ بما تطمئن اليه من عناصر الاثبات ولو كان ذلم فى محاضر جمع الاستدلالات مادامت مطروحة للبحث امامها ، فإنه لا على المحكمة وقد اجرت النيابة تحقيق الواقعة بوصفها جنابة فتحقق بذلك ما يشترطه القلنون فى مواد الجنابات من ايجاب تحقيقها قبل المحاكمة - لو أنها اخذت بتقرير خبرير الأصوات ولو لم يحلف يمينًا قبل مباشرة مأموريته بحسبانها ورقة من اوراق الاستدلال فى الدعوى المقدمة لها وعنصرًا من عناصرها مادام أنها كانت مطروحة على بساط البحث وتناولها الدفاع بالتقليد والمناقشة ولا عليها من بعد - ان هى لم تعرض فى حكمها لما اثاره الدفاع فى هذا الشأن مادام انه دفاع ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة المادية الميينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ، هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم اساسا لقضائه بالإدانة ، فإنه لا محل لما يثار من دعوى الاخلال بحق الدفاع .

١١ . من المقرر ان المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على كل جزئية فمن دفاع المتهم الموضوعى لأن الرد عليه مستفاج ضمنا من قضائها بإدانته استنادا الى ادلة الثبوت ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس .

١٢ . لما كانت العقوبة الاصلية تستمد وصقها من انها تكون العقاب الاصلى او الاساسى المباشر للجريمة والتي توقع منفردة بغير ان يكون القضاء بها معلقا على الحكم بعقوبة اخرى وقد تكلم الشارع عن العقوبات الاصلية فى القسم الأول من الباب الثالث من الكتاب الأول من قانون العقوبات بعد ان حدد انواع الجرائم من الباب الثانى من الكتاب المذكور ويبين من مرجعة هذه النصوص ان الشارع اورد فى المادة العاشرة العقوبات الاصلية للجنابات وقصرها على الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة والسجن اما الغرامة إذا قضى بها فى الجنابة بالاضافة الى عقوبة اخرى فعندئذ تكون العقوبة الأخيرة هى الاصلية وتعتبر الغرامة مكملة لها . لما كان ذلك ، فإن عقوبة الغرامة التى نصت عليها المادة ١٠٣ من قانون العقوبات تعد عقوبة تكميلية وهى من الغرامات النسبية التى اشارت إليها المادة ٤٤ منه وان كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن الف جنيه - ويكون الضعف فى حالة تطبيق المادة ١٠٤ من ذات القلنون ،

ولما كانت المادة ٤٤ المذكورة قد نصت على انه : اذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة فاعلين كانوا او شركاء بالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد خلافا للغرامات النسبية فإنهم يكونون متضامنين في الالتزام بها ما لم ينص في الحكم علة خلاف ذلك ، وكان اعمال هذا النص يوجب الحكم على المتهمين معها بهذه الغرامة متضامنين ولا يستطيع التنفيذ عليهم جميعا بل أكثر من مقدارها المحدد بالحكم سواء في ذلك ان يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامنين او يخص كلا منهم بنصيب منه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انزل عقوبة الغرامة النسبية على كل من المحكوم عليهما فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

١٣ . لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض تجيز لمحكمة النقض ان تنقض الحكم لصالح المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه انه بنى على خطأ في تطبيق القانون ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه في خصوص ما قضى به من تغريم كل من الطاعنين مبلغ ألفى جنيه وتصحيحه يجعل هذه الغرامة واحدة وذلك بالنسبة للطاعنين متضامنين .

الوقائع

أهملت النيابة العامة الطاعنين بأهما بصفتهم موظفين عموميين (مفتشى اغذية بـ طلبا واخذوا رشوة للاخلال بأعمال وظيفتهما بأن طلبا منن و مبلغ ثلاثة آلاف جنيه أخذا منه الفى جنيه على سبيل الرشوة مقابل التغاضى عن اتخاذ الاجراءات القانونية قبلهما والامتناع عن الابلاغ عن حصة الأرز المضبوطة لديهما والغير صالحة للاستهلاك الآدمى بالمخالفة للقواعد والنظم المقررة في هذا الشأن - واحالتهما الى محكمة امن الدولة العليا بنى سويف لحاكمتهما طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا بالمادتين ١٠٣ ، ١٠٤ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبتهما بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريم كل منهما الفى جنيه وعزله من وظيفته .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث ان الطاعنين يتعيان على الحكم المطعون فيه ان اذ دأهما بجريمة الرشوة قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وخالف الثابت في الاوراق واخطأ في الاسناد وفي القانون وانطوى على اخلال بحق الدفاع ، ذلك ان الحكم لم يستظهر من واقع نصوص القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ اركان الجريمة التي قيل ان الرشوة طلبت واخذت للتغاضي عنها وهذه الجريمة غير متوافرة في الاوراق ومن ثم فلا سلطان للطاعنين بشأن موضوعها ، ونقل الحكم اقوال الشاهدين الأول والثاني من قائمة ادلة الثبوت مع انها اما مخالفة للثابت في الاوراق او لا اصل لها ، فقد اورد الحكم في اقوال الشاهد الأول ان تحرياته افادت ان المتهمين من اختصاصهما المرور على المحلات التجارية التي تتعامل في المواد الغذائية مع انه شهد بعكس ما قرره في تحرياته ، وأورد في اقوال الشاهد الثاني ان الشاهد الثالث اعطى الاشارة المتفق عليها فسارع الى مسكنه لضبط الرشوة مع انه لم يذكر هذه لرواية لا في محضر تحرياتها محرر بتاريخ ولا في التحقيقات ولم يذكرها الشاهد الثالث ، واحال الحكم في بيان اقوال الشاهدين الثالث والرابع الى ما اورده من اقوال الشاهدين الأول والثاني رغم اختلاف كل منها في شأن بيان مكان اخذ الرشوة وتاريخ ابلاغ الثالث والرابع بالحادث ، واورد الحكم في اقوال الشاهد الأول انه شهد بحصول اتفاق بين الطاعن الأول والشاهدين الثالث والرابع على دفع الف جنيه للطاعن الأول في مسكنه مع ان اقواله خلت من ذلك كما خلت منها اقوال الشاهدين ، وادعى الشاهد الثاني بحصول الاتفاق على خلاف ما شهد به الشاهدان الثالث والرابع ، وعول الحكم على تقرير خبير الأصوات دون ان يعرض للدفع ببطلان اعمال لادائهما بغير خلف يمين واطرح الحكم دفع ببطلان إذن النيابة النيابة خلوه من اسم النيابة السابع لها مصدر الإذن ، واعترافه لكونه وليد اكراه برد غير سائغ ، وعول على اعترافه دون ان يحصيه ويطابقه على الواقع والقانون ، ولم يوضح الحكم سند ما انتهى اليه من اخلاله بواجبات وظيفته وما اورده من ذلك جاء بصفة عامة غامضة ، كما لم يبين سبب افتراضه ان الأرز غير صالح للاستهلاك الأدمى وحصل في بيانه واقعة الدعوى وانه غير صالح للاستهلاك الأدمى وفي اقوال الشاهد الأول انه غير صالح للتعبئة ،

ودانه الحكم مع انه لم يكن له دور في معاية الأرز او تحرير الاقرار ، كما انه لم يأخذ الاقرار او الشهادة الصحية معه عند انصرافه في المرة الأولى ، ولم يبين الحكم دلالة هذه الأوراق وعدل الحكم وصف التهمة المنسوبة إليه بأن جعل سبب دفع الرشوة التغاضي عن اتخاذ الاجراءات القانونية والامتناع عن الابلاغ ، مع ان الامتناع عن الابلاغ هو مظهر التغاضي كما ورد في الاتهام ، ولم ينبهه الى ذلك وقضى الحكم بعزله عن عمله بغير سند من القانون ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه اثبت بيانا لواقعة الدعوى انه اثناء وجود و صاحباً شركة لتعبئة البقول ببندر في مخزن الشركة حضر إليهما الطاعنان مفتشا الاغذية بمديرية الصحة بـ وقاما بمعاينة كمية من الأرز كانت في أجولة لم تعبأ بعد فوجد أنها غير صالحة للاستهلاك الآدمي وكان بصحبتهما مراقب عام الأغذية بإدارة الشؤون الوقائية بـ وقام الطاعن الثاني بأخذ اقرار بعدم تسليم كمية الأرز التالفة إلا في حضور احد منهما ثم عاد الطاعنان بعد حوالي ساعة وطلبا منه ثلاثة آلاف جنيه على سبيل الرشوة مقابل عدم الابلاغ عن كمية الأرز التالفة الموجود بالمنخن واعدامها وتم الاتفاق معهما على دفع ألفي جنيه اعطى لهما منه ألفا والألف الثانية اتفق على تسليمها الى الطاعن الأول بمسكنه فقام بالابلاغ وتم القبض على الطاعن الاول متلبسا بتقضى الألف جنيه المتبقية كما تم ضبط الاقرار لدى الطاعن الثاني . ثم دلل الحكم على هذه الواقعة بما اورده من الادلة التي تنتجها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة التي دان الطاعنين بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها منهما ، وكان يبين مما اورده الحكم على نحو ما تقدم انه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الرشوة التي دان الطاعنين بها واورد على ثبوتها في حقهما ادلة سائغة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها وجاء استعراضه لادلة الدعوى على نحو يدل على ان المحكمة محصتها التمحيص الكافي وألت بها إماما شاملا يفيد انما قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة ، فإن النعي على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان جريمة

الرشوة تتحقق متى طلب المرتشى الرشوة مقابل الامتناع عن عمل من اعمال وظيفته ولو ظهر انه غير حق ، وإذن فإذا كان الغرض الذى من اجله طلب الطاعنان الرشوة هو التغاضى عن تحرير محضر عن واقعة ضبط كمية الأرز المنوه عنها لدى مالكيها ، وكان تحرير المحضر يدخل فى اختصاص الطاعنين بوصفهما مفتتا اغذية بمديرية الصحة بـ ومن عملهما التفتيش على محلات الأغذية لمراقبة تنفيذ القوانين الخاصة بها وتحرير المحاضر لمخالفتها بصفتهما من رجال الضبطية القضائية فى هذا الشأن ، وكان لا اثر فى قيام جريمة الرشوة ثبوت توافر جريمة مخالفة قانون الاغذية او عدم توافرها ، مادام ان القانون يؤخذ على جريمة الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل او الامتناع عنه من جانب الموظف حقا او غير حق فإن ما يثار عن قصور الحكم فى استظهار توافر عناصر جريمة غش الأغذية من واقع القانون الذى يحكمها ، يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الجنايات ان تورد فى حكمها اقوال شهود الاثبات كما تضمنتها قائمة شهود الاثبات المقدمة من النيابة العامة مادامت تصلح فى ذاتها لاقامة قضائها بالادانة ، وهو الحال فى الدعوى المطروحة ، فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد بفرض صحته . يكون على غير سند . لما كان ذلك ، وكان لا يقدح فى سلامة الحكم المطعون فيه ما اورده فى اقوال الشاهد الاول كما هى فى الاوراق من انه لا ينحل فى اختصاص الطاعنين المرور على المحلات التجارية التى تتعامل فى المواد الغذائية والتفتيش عليها لضبط مخالفتها ، إذ ان ما اورده الحكم من ذلك لا ينال مما استقر عليها لضبط مخالفتها ، إذ ان ما اورده الحكم من ذلك لا ينال مما استقر فى وجدان المحكمة – بالادلة السائغة – من اختصاص الطاعنين بالتفتيش على محلات الاغذية لمراقبة تنفيذ القوانين الخاصة بها وتحرير المحاضر لمخالفتها ، ويكون النعى على الحكم فى هذا الشأن غير سديد ز لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الخطأ فى الاستناد الذى يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت إليها وكان ما يثار من وجود اختلاف فى اقوال الشهود فى شأن خلو اقوال الشاهد الثانى مما يفيد ان الشاهد الثالث اعطى الاشارة المتفق عليها لاستلام الطاعن الاول باقى الرشوة – وخلو اقوال الشاهد الثالث من ذلك ايضا ، واختلاف اقوال الشاهدين الاول والثانى عن اقوال الشاهدة الثالث والرابع – بشأن تحديد مكان استلام باقى الرشوة وتاريخ ابلاغ الثالث

والرابع بالحادث ، وخلو اقوال الشاهدين الاول والثاني والشاهدين الثالث والرابع مما يفيد اتفاق الأخيرين مع الطاعنين على دفع باقى السروة للطاعن الأول فى مسكنه دون شهادتهم جميعا بشأن واقعة طلب الطاعنين واحدهما للرشوة وضبط الأول منهما بتقاضى الألف جنيه الثانية فى مقابل اخلاهما بواجبات وظيفتهما ، على نحو ما حصل الحكم ، فإنه بفرض وقوع الحكم فى هذا الخطأ ، فإنه بشأن اقوال لم تكن قوام جوهر الواقعة التى اعتنقها ولا اثر له فى منطق الحكم واستدلالة على طلب الطاعنين للرشوة وأخذها فى مقابل الاخلال بواجبات وظيفتهما ، ومن ثم ينحسر عن الحكم قالة الخطأ فى الاسناد او مخالفة التابت فى الاوراق ، ويكون النعى عليه فى هذا الشأن فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا يصح انه ينعى على الإذن عدم بيان اسم النيابة التى يتبعها مصدر الإذن إذ انه ليس فى القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكانى مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش ، وكان لا نزاع فى ان إذن التفتيش قد صدر ممن يختص باصداره ، فإن الحكم يكون سليما فيما انتهى اليه من رفض الدفع بطلان الإذن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى اى دور من أدوار التحقيق وان عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع وان لمحكمة الموضوع دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من ان الاعتراف المعزى اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحققت من ان الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت اليه كان لها ان تأخذ به لا معقب عليها ، وكان الحكم المطروح قد خلص فى منطق سائق وتدليل نقبول الى اطراح الدفع بطلان اعتراف الطاعن الأول لصدوره تحت تأثير الاكراه وافصح عن اطمئنانه الى حصة هذا الاعتراف ومطابقته للحقيقة والواقع فإنه يكون قد برئ من أية شائبة فى هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان من حق محكمة الموضوع ان تحصل اقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها ما دامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن موضعها ، وهى فى ذلك غير مقيدة بألا تأخذ إلا بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد فى اقوال الشاهد الأول ان الطاعنين قررا بعد معاينة مخزن الشاهدين الثالث والرابع ان كمية الأرز تالفة وغير صالحة للتعبئة على خلاف ما ذهب اليه الطاعن الأول من انه اورد فى شهادته عبارة غيلا صالحة للتعبئة فقط ، وكانت عبارة تالفة وغير صالحة للتعبئة

تعنى أنها غير صالحة للاستهلاك الأدمى - حسبما اقتنع الحكم ، وحصل فى واقعة الدعوى كما أوردها فى مدوناته ، فإن النعى على الحكم فى هذا الشأن يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق فى اجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما يخوله قانون الاجراءات الجنائية لسائر رجال الضبطية القضائية فى الفصلين الأول والثانى من الباب الثانى منه بما فى ذلم ما تجيزه لهم المادة ٢٩ من هذا القانون اثناء جمع الاستدلالات من الاستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفهيًا او بالكتابة بغير حلف يمين ن ولما كان لمحكمة الموضوع ان تأخذ بما تظمن إليه من عناصر الاثبات ولو كان ذلك فى محاضر جمع الاستدلالات مادامت مطروحة للبحث امامها ، فإنه لا على المحكمة وقد اجرت النيابة تحقيق الواقعة بوصفها جناية فتحقق بذلك ما يشترطه القانون فى مواد الجنايات من ايجاب تحقيقها قبل المحاكمة - لو أنها اخذت بتقرير خبير الأصوات ولو لم يحلف يمينًا قبل مباشرة مأموريته بحسبانها ورقة من اوراق الاستدلال فى الدعوى المقدمة لها وعنصرًا من عناصرها مادام أنها كانت مطروحة على بساط البحث وتناولها الدفاع بالتنفيذ والمناقشة ولا عليها من بعد - إن هى لم تعرض فى حكمها لما اثاره الدفاع فى هذا الشأن مادام انه دفاع ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ، هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم أساسا لقضائه بأفدانة ، فإنه لا محل لما يثار من دعوى الاخلال بحق الدفاع . لما كان ذلك ، وكانت عقوبة العزل التى أنزلها الحكم على الطاعن الأول اتفق وصحيح القانون ، فإن منعه فى هذا الخصوص يكون فلا غير محله . لما كان ذلك ، وكان باقى ما يثيره الطاعنان ، لا يعدو ان يكون من اوجه الدفاع الموضوعية ، وكان من المقرر ان المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على كل جزئية من دفاع المتهم الموضوعى لأن الرد عليه مستفاج ضمنا من قضائها بإدانتهم استنادا الى ادلة الثبوت ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة الصلية تستمد وصفها من أنها تكون العقاب الأسمى أو الاساسى المباشر للجريمة والتى توقع منفردة بغير ان يكون القضاء بها معلقا على الحكم بعقوبة اخرى وقد تكلم الشارع عن العقوبات الأصلية فى القسم الأول من الباب الثانى من الكتاب الأول من قانون العقوبات بعد ان حدد انواع الجرائم فى الباب الثانى من

الكتاب المذكور ويبين من مراجعة هذه النصوص ان الشارع أورد في المادة العاشرة العقوبات الصلية للجنايات وقصرها على الاعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة والسجن أما الغرامة إذا قضى بها في الجناية بالاضافة الى عقوبة اخرى فعندئذ تكون العقوبة الأخيرة هي الصلية وتعتبر الغرامة مكملة لها . لما كان ذلك ، فإن عقوبة الغرامة التي نصت عليها المادة ١٠٣ من قانون العقوبات تعد عقوبة تكميلية وهي من الغرامات النسبية التي اشارت إليها المادة ٤٤ منه وان كان الشارع قد ربط لها حدا ادنى لا يقل عن ألف جنيه - ويكون الضعف في حالة تطبيق المادة ١٠٤ من ذات القانون ، ولما كانت المادة ٤٤ المذكورة قد نصت على أنه " : إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة فاعلين كانوا او شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد خلافا للغرامات النسبية فإنهم يكونون متضامنين في الالتزام بها ما لم ينص في الحكم على خلاف ذلك ، وكان اعمال هذا النص يوجب الحكم على المتهمين معا بهذه الغرامة متضامنين ولا يستطيع التنفيذ عليهم جميعا بأكثر من مقدارها المحدد بالحكم سواء في ذلك ان يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامنين أو يخص كلا منهم بنصيب منه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انزل عقوبة الغرامة النسبية على كل كل من المحكوم عليهما فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ، وإذا كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض تجيز لمحكمة النقض ان تنقض الحكم لصالح المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه انه بنى على خطأ في تطبيق القانون ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه خصوص ما قضى به من تغريم كل من الطاعنين مبلغ ألفي جنيه وتصحيته بجعل هذه الغرامة واحدة وذلك بالنسبة للطاعنين متضامنين ورفضت الطعن فيما عدا ذلك .

الطعن رقم ٢٩٥١٠ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٥

١. لما كان الطاعن الأول وان قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يودع اسباب لطعنه ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول طعنه شكلا عملا بالمادة ٣٤ من قانون جالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢. لما كانت المادتان ٢٨٨ ، ٢٩٠ فقرة اولى من قانون العقوبات المستبدلتان بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ تعاقب اولاهما على اختطاف الأطفال الذكور الذين لم تبلغ سنهم ست عشرة سنة كاملة بما نصت عليه من ان " كل من خطف بالتحليل أو الاكراه طفلا ذكرا لم تبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة . بينما تعاقب ثانيتهما على اختطاف الأنثى أيا كانت سنها بما نصت عليه من ان " كل من خطف بالتحليل أو الاكراه أنثى بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة " ، وكان مؤدى هذين النصين أو هاتين الجريمتين وان اتفقا في أحكامهما العامة وسواء في ذلك الركن المادى القائم على فعل الخطف أو الركن المعنوى الذى يتخذ فيهما صورة القصد الجنائى العام من إرادة ارتكاب فعل الخطف والعلم المحيط بأركان الجريمة أو ما تتطلباه ، كلاتهما ، من تحيل أو إكراه ، وكذلك كونهما جريمتين مستمرتين ما استمرت حالة إخفاء الصغير أو إبعاد الأنثى إلا أن المشرع باين بينهما في صفة الجنى عليه ومايز في العقاب بالتشديد في جريمة خطف الأنثى ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم - على المساق المتقدم - تعتبر جريمة اختطاف أنثى بالتحيل المنطقة عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات وليست جريمة اختطاف طفل المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات كما وصفتها النيابة العامة وذهب الحكم المطعون فيه ، وكانت النيابة العامة لم تطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، فإن هذه المحكمة لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ الذى وقع فيه الحكم حتى لا يضار الطاعن بطعنه.

٣. من المقرر أنه لا يشترط في شهادة الشهود أن تكون واردة على الحقيقة المارداثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفى أن يكون من شأن تلك

- الشهادة أن تؤدي إلى هذه النتيجة باستنتاج سائغ تجريه المحكمة يتلاءم به مع ما قاله الشهود بالقدر الذي روه مع عناصر الانبات الأخرى المطروحة أمامها.
٤. لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر من جماع الأدلة التي اعتمد عليها ثبوت الفعل المادى فى الخطف بإبعاد الجنى عليها من المكان الذى خطفت منه وتوافق ركن التحليل ، وكان ما أثبتته فى مدوناته كافيا للتدليل على اتفاق الطاعن مع المتهم الآخر على خطف الجنى عليها بالتحيل من نوع الصلة بينهما واتجاههما وجهى واحدة فى تنفيذ جريمتهم وأن كلا منهما قصد قصد الآخر فى ايقاعها. وكان الطاعن لا يجادل فيما نقله الحكم من أقوال الشهود من استدراج المتهم الآخر للمجنى عليها ومن قول المتهم الآخر باصطحاب الطاعن عليها إلى حيث احتجزها وأخفاها ، ولا كذلك فيما نقله مناقوال الشهود فى تحقيقات النيابة رقم لسنة بنى مزار من مساومتهم على إعادة الجنى عليها لذويها مما يعنى استمرارا فى ابعادها ، فإن فى ذلك ما يكفى لتوافر جريمة الخطف بالتحليل واعتبار الطاعن مساهما أصليا فيها ، ويضحى منعه فى هذا الشأن غير سديد .
٥. من المقرر انه لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة او بما قرره الشهود مغايرا لما استند إليه الحكم ، وانما العبرة بما اطمأنت اليه المحكمة مما استخلصته بعد التحقيقات .
٦. من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها صداها الثابت فى الاوراق .
٧. لما كان قول متهم على آخر هو فى حقيقة الامر شهادة يسوغ للمحكمة ان تعول عليها ، وكان الأصل ان لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ بأقوال المتهم فى حق نفسه وعلى غيره من المتهمين متى اطمأنت الى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع .
٨. لما كانت الاحكام لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد من اقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها وان المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به منها بل حسبها ان تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما

عداه ، ولها ان تعول على قول الشاهد في اى مرحلة من مراحل الدعوى
مادامت قد اطمأنت إليها ، وكان تناقض الشاهد وتضاربه في اقواله ، او مع
اقواله غيره من الشهود ، لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة
من تلك الاقوال استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى -
فإن ما يثيره الطاعن بصدد اقوال جد المجنى عليها والمتهم الآخر - بفرض صحته
- يتمخض جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من
اطلاقهما ولا تجوز مصادرتها فيه لدى محكم النقض .

٩. لما كان نص المادة ٢١٤ مكرر (١) فقرة ثانية من قانون الاجراءات الجنائية
صريحا في وجوب اعلان الخصوص شهودهم الذين لم تدرج اسماؤهم في القائمة
المنصوص عليها في المادة ٢١٤ منه ، ومن ثم فلا جناح على المحكمة ان هى لم
تستجب الى طلب سماع شهود الطاعن مادام لم يتبع الطريق الذى رسمه القانون
لاعلامهم .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما قاما باختطاف الطفلة عن
طريق التحايل حال كونها لم تبغ ست عشرة سنة كاملة وذلك على النحو المبين
بالأوراق ، واحالتهما الى محكمة جنايات المنيا لحاكمتهما طبقا للقيود والوصف
الواردين بأمر الاحالة ، وادعى والدا المجنى عليها مدنيا قبل المتهمين ووزير التربية
والتعليم بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية متضامنين بمبلغ خمسين ألف جنيه تعويضا
نهائيا ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٨٨ من قانون العقوبات
بمعاقبة - المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات والزامهما والمستول عن الحقوق
المدنية بأن يؤديا للمدعين بالحق المدنى مبلغ عشرين ألف جنيه على سبيل التعويض
النهائى .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث ان الطاعن الاول وإن قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا
أنه لم يودع اسباب لطعنه ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول طعنه شكلا بالمادة

٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقرا بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث ان مبنى اوجه الطعن التى تضمنتها مذكرتا لاسباب المقدمتان من الطاعن الثانى ان الحكم المطعون فيه اذ دانه بجريمة الخطف بالتحليل قد شابه الفساد فى اساتدلال والتناقض فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك انه تساند الى اقوال الشهود الذين استندوا واقعة استدراج المجنى عليها من مدرستها الى خارج القرية الى المتهم الآخر وحده ، والى قول جد المجنى عليها بالجلسة عن خلافات قديمة بينه وشقيق الطاعن رغم تناقضه وما ابنى عليه بلاغيه واكده بالاستدلالات والتحقيقات من انتفاء الخصومات بينه والغير ونفيه شبهة غيابها جنائيا ، ومع انه لا صلة للطاعن بهذه الخلافات ولا تقوم عقلا كسبب للانتقام من المجنى عليها ، وعول على قول المتهم الآخر بمساهمة الطاعن معه فى الجريمة ، رغم انكاره فى بدء التحقيقات مقارفتها ، وتناقضه واقوال الشهود ، واخيرا فقد اطرح طلبه سماع شهود نفى بما لا يسوغه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بقوله " ان المتهم الثانى (الطاعن الثانى) لضغينة قديمة بين شقيقه وجد المجنى عليها ، اتفق وصهره المتهم الاول والذى يعمل مدرسا بالمدرسة الابتدائية التى تدرس بها المجنى عليها البالغة سنها ثمانى سنوات على اختطافها بالتحليل وبتاريخ بحث المتهم الاول بتلميذ من فصله الى زميله معلم الفصل الذى به المجنى عليها يخبره ان خالها الذى يعمل وميلا لهما فى مدرسة اخرى يرغب فى لقائها ويستأذنه ان تخرج لمقابلته ، فانخدع معلم الفصل بهذه الحيلة واذن لها بالخروج فلحقها المتهم الاول واستدرجها خلفه الى خارج القرية حيث كان فى انتظاره المتهم الثانى اذلى تسلمها منه وصحبها الى حيث اخفاها فى مكان غير معلوم ، وغدا تاخرت عودتها بعد انتهاء اليوم الدراسى جد اهلها فى البحث عنها ، حتى علموا باختطاف المتهمين لها فضرب المتهم الثانى موعدا لاعادتها شرطية عدم الابلاغ عنه وصاحبه ، ثم نكل عما وعد ، وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة ادلة سائغة استمدتها من اقوال الشهود وقول كل متهم فى حق الآخر ، وخلص الى ادانة المتهمين بجريمة اختطاف المجنى عليها التى لم تبلغ ست عشرة سنة كاملة بالتحليل وطبق فى حقهما المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات وعاقب كلا منهما بالاشغال الشاقة عشر سنوات . لما كان ذلك ، وكانت المادتان

٢٨٨ ، ٢٩٠ فقرة أولى من قانون العقوبات المستبدلتان بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ تعاقب اولاهما على اختطاف الأطفال الذكور الذين لم يبلغ سنهم ست عشرة سنة كاملة بما نصت عليه من ان " كل من خطف بالتحليل او الاكراه طفلاً ذكراً لم تبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة ، بينما تعاقب ثانيتهما على اختطاف الانثى ايا كانت سنها بما نصت عليه من ان " كل من خطف بالتحليل او الاكراه انثى بنفسه او بواسطة غيره يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة " ، وكان مؤدى هذين النصين ان هاتين الجريمتين وان اتفقا في احكامهما العامة وسواء في ذلك الركن المادى القائم على فعل الخطف او الركن المعنوى الذى يتخذ فيهما صورة القصد الجنائى العام من ارادة ارتكاب فعل الخطف والعلم المحيط بأركان الجريمة او ما تتطلبها ، كليهما ، من تحليل او اكراه ، وكذلك كونهما جريمتين مستمرتين ما استمرت حالة اخفاء الصغير او ابعاد الأنثى ، إلا ان المشرع باين بينهما فى صفة المجنى عليه ومايز فى العقاب بالتشديد فى جريمة خطف الأنثى ، وكانت واقعة الدعوى كما اثبتها الحكم - على السياق المتقدم - تعتبر جريمة اختطاف انثى بالتحليل المنطبقة عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات فليست جريمة اختطاف طفل المنصوص عليها فى المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات كما وصفتها النيابة العامة وذهب الحكم المطعون فيه ، وكانت النيابة العامة لم تطعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، فإن هذه المحكمة لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ الذى وقع فيه الحكم حتى لا يضار الطاعن بطعنه . لما كان ذلك ، كان من المقرر انه لا يشترط فى شهادة الشهود ان تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفى ان يكون من شأن تلك الشهادة ان تؤدى الى هذه النتيجة باستنتاج سائغ تجريه المحكمة يتلاءم به مع قالة الشهود بالقدر الذى روه مع عناصر الاثبات الاخرى المطروحة امامها ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد استظهر من جماع الأدلة التى اعتد عليها ثبوت الفعل المادى فى الخطف بابعاج المجنى عليها عن المكان الذى خطفت منه وتوافر ركن التحليل ، وكان ما اثبتته فى مدوناته كافياً للتدليل على اتفاق الطاعن مع المتهم الاخر على خطف المجنى عليها بالتحليل منها قصد قصد الاخر فى ايقاعها ، وكان الطاعن لا يجادل فيما نقله الحكم من اقوال الشهود من استدراج المتهم الآخر للمجنى عليها ومن قول المتهم الآخر باصطحاب الطاعن المجنى عليها الى حيث احتجزها واخفاها ، ولا كذلك فيما نقله

من قوال الشهود في تحقيقات النيابة رقم لسنة بنى مزار من مساومتها على اعادة الجنى عليها لذويها ما يعنى استمرارا في ابعادها ، فإن في ذلك ما يكفى لتوافر جريمة الخطف بالتحليل واعتبار الطاعن مساهما اصليا فيها ، ويضحى منعاه في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة او بما قرره الشهود مغايرا لما استند اليه الحكم ، وإنما العبرة بما اطمأنت اليه المحكمة مما استخلصته بعد التحقيقات ، وكان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها صداها واصلاها الثابت في الاوراق ، وكان قول متهم على آخره في حقيقة الامر شهادة يسوغ للمحكمة ان تعول عليها ، وكان الاصل ان لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الاخذ بأقوال المتعم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين متى اطمأنت الى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ، وكانت الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد من اقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها وان المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه اخذها بما اقتنعت به منها نبل حسبها ان تورد منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداه ، ولها ان تعول على قول الشاهد في اى مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد اطمأنت إليها ، وكان تناقض الشاهد وتضاربه في اقواله ، او مع اقوال غيره من الشهود ، لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الاقوال استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى - فإن ما يشير به الطاعن بصدد اقوال جد الجنى عليها والمتهم الآخر - بفرض صحته - يتمخض جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من اطلاقها ولا تجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٢١٤ مكررا (أ) فقرة ثانية من قانون الاجراءات الجنائية صريحا في وجوب اعلان الخصوم شهودهم الذين لم تدرج اسماؤه في القائمة المنصوص عليها في المادة ٢١٤ منه ، ومن ثم فلا جناح على المحكمة ان هي لم تستجب الى طلب سماع شهود الطاعن مادام لم يتبع الطريق الذى رسمه القانون لاعلاهم . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٩٠٥٤ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٩٥

١. من المقرر ان مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي او من في حكمه لا يمكن ان يكون بذاته دليلا على حصول الاختلاس لجواز ان يكون ذلك ناشئا عن خطأ في العمليات الحسابية او لسبب آخر .

٢. لما كانت الأحكام في المواد الجنائية يجب ان تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يشتمل الحكم على الاسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلا ، والمراد بالتسبب المعتبر تحديد الاسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع او من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب ان يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ماضى به ، اما افراغ الحكم في عبارات عامة معماه او وضعه في صورة مجملة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من استيجاب تسيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، ولما كان مما أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى جاء غامضا ولا يبين منه اركان الجريمة المسندة الى الطاعن فضلا عن انه لم يبين بوضوح وتفصيل مفردات المبالغ المنقول باختلاسها والمنتجة لمجموع المبلغ المختلس إذ بعد ان بين عدد اصناف الدراجات والمراوح والتليفزيونات ذهب قوله الى وجود بعض اصناف اخرى دون ان يبين اسعار الأصناف التى عددها وماهية الأصناف الأخرى فضلا عن انه عول فى الادانة على اقوال اعضاء لجنة الجرد وتقرير الخبير المنتدب ومنها اقوال عضو اللجنة محاسب ثانى بإدارة التكاليف بالشركة المذكورة دون ان يورد مؤدى ما شهد به ووجه استدلاله بها على الجريمة التى دان الطاعن بها ، كما لم يعن بذكر حاصل الوقعات التى تضمنها تقرير الخبير المنتدب من اختلاس ودون ان يعرض الى الاسانيد التى اقيم عليها هذا التقرير ولا يكفى لك فى بيان اسباب الحكم الصادر بالادانة خلوه مما يكشف عن وجه اعتماده على هذا التقرير الذى استنبطت منه المحكمة معتقدها فى الدعوى على اساسه مما يصمم الحكم بالقصور

٣. من المقرر ان الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيجة القاضى بحيث إذا سقط احدها او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى رأى الذى انتهت إليه المحكمة .

٤. لما كان الحكم قد صادر المتهم فى دفاعه بأن رئيسه المباشر قد تصرف فى جزء من البضائع موضوع الجريمة بتسليمها للعملاء بموجب شيكات آجلة وحصل قيمة بعض البضائع ، وكان دفاع الطاعن الذى تمسك به واصر عليه فى ختام مرافعته بطلب ندب خيرا آخر لتحقيق واقعات ما اثاره بشأن رئيسه المذكور يعد - فى صورة هذه الدعوى - دفاعا جوهريا إذ يترتب عليه - لو صح - تغير وجه الرأى فيها ، فقد كان لزاما على المحكمة ان تحققه بلوغا الى غاية الأمر فيه ، او ترد عليه باسباب سائغة تؤدى الى اطراحه ، اما وهى لم تفعل فإن الحكم المطعون فيه يكون فضلا عن فصوره ، قد اخل بحق الطاعن فى الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عاما (امين عهدة بالشركة المصرية لـ فرع الاقصر ١) اختلس البضائع المينة وصفا بالتحقيقات والملوكة للشركة سالفة الذكر والبالغ قيمتها ٩٣٣,٩٣٧٣٩ جنيها والتي وجدت فى حيازته بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع والمسلمة إليه بهذه الصفة . (٢) أهمل فى صيانة البضائع المملوكة للشركة سالفة الذكر والمعهوددة إليه على نحو يعطل الانتفاع بها على النحو المبين ابلتحقيقات ، واحالته الى محكمة امن الدولة العليا بالاقصر لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١١٢/أ ، ١١٨ ، ١١٩/ب ، ١١٩ مكررا/هـ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وعزله من وظيفته ود مبلغ ٩٣٣,٩٣٧٣٩ (ثلاثية وستون الف وسبعمائة وتسعة وثلاثون جنيها وتسعمائة وثلاثون وتسعون مليما) وتغريمه مبلغ مساوى لقيمة الغرامة المقضى بها وذلك عن التهمة الأولى المسندة إليه وبراءته من التهمة الثانية المسندة إليه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ دأنه بجناية الاختلاس قد شابه قصور في التسبب واخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم جاء قاصرا في بيان واقعة الدعوى والظروف التي لا يستلزمها عناصر الجريمة واركائها والاساس الذي احتسبت المحكمة على مقتضاه قيمة المبلغ المختلس وما تم تحصيله وما علق بذمة العملاء لما له من اثر في عقوبتي الرد والغرامة النسبية ، كما عول الحكم على اقوال الشهود وتقريرى لجنتى التي اقتضرت على وجود عجز في الحساب وهو لا يدل على حصول الاختلاس خاصة وانه تمسك بنذب خبير للوقوف على حقيقة المبلغ المنسوب إليه اختلاسه بعد استبعاد ما تصرف فيه رئيسه بمعرفته إلا ان المحكمة اغفلت طلبه . مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه حصل واقعة الدعوى بقوله " انتهت اعمال لجنتى الجرد السنوية المشكلتين من الجهة الادارية لمراجعة عهدة المتهم امين عهدة السلع الاستهلاكية بالشركة المضريسة فرع الاقصر عن المدة من ١٩٨٤/٧/١ وحتى ١٩٨٥/٦/٣٠ والمدة من هذا التاريخ وحتى ١٩٨٥/٧/٢٩ من ان المذكور قد اختلس بضائع من عهده عبارة عن عدد ٢٤٤ دراجة صينة اسبور / ٢٦ وعدد ٢٨٨ مروحة ارينت سقف/٥٦ وعدد ١٠ تليفزيون ماركة شارب ٢٠ بوصة ملون فضلا عن بعض الاصناف الأخرى والموضحة بالتحقيقات وقد بلغت قيمة البضائع المختلصة مبلغ ٦٣٧٣٩,٩٩٣ جنيها وكانت تلك البضائع مسلمة إليه بصفته امينا للعهد إلا أنه اختلصها لنفسه وباعها لحسابه الخاص ولم يقيم بتوريد اثائها للجهة المالكة بها .

واستند الحكم في ادانة الطاعن الى اقوال اعضاء اللجنة التي شكلت لفحص عهدة الطاعن والتقرير المقدم منها والى تقرير الخبير الذ ندبته المحكمة ، و حصل مؤدى تقرير الخبير المنتدب في قوله " الى ان هناك عجز في عهدة المتهم من البضائع المختلفة الاصناف في تاريخ الجرد الحاصلين في ١٩٨٥/٦/٣٠ ، ١٩٨٥/٧/٢٩ ، والموضحة بالتقرير مبلغ وقدره ٦٣٨٦٧,٢٢٦ جنيها وان المسئول عن ذلك هو المتهم والمحكمة تنوه الى انها تطمئن الى ذلك التقرير لقيامه على اسس سليمة . ويبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة التي اختتمت بصدور الحكم المطعون فيه ان

المدافع عن الطاعن تمسك بطلباته الختامية بنذب خبير آخر في الدعوى لخصم قيمة المبالغ النقدية المتحصلة بواسطة رئيسه وانتهت المحكمة الى رفض هذا الطلب على سند من القول ان قصد الطاعن من اعادة المأمورية الى الخبير لمباشرتها مرة اخرى الصاق الاتهام برئيسه مدعيا أنه كان ينفذ أوامره وهو ما نفاذ الأخير . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي او من في حكمه لا يمكن ان يكون بذاته دليلا على حصول الاختلاس لجواز ان يكون ذلك ناشئا عن خطأ في العملية الحسابية او لسبل آخر ، وكانت الاحكام في المواد الجنائية يجب ان تبنى على الجرم واليقين لا على الظن والاحتمال ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يشتمل الحكم على الاسباب التي بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب الاعتبار تحديد الأسانيد والحجج المبني هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع او من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب ان يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، اما افراغ الحكم في عبارات عامة معماه او وضعه في صورة مجملة مبهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبيب الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، ولما كان ما اورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى جاء غامضا ولا يبين منه اركان الجريمة المسندة الى الطاعن فضلا عن انه لم يبين بوضوح وتفصيل مفردات المبالغ المقول باختلاسها والمنتجة لمجموع المبلغ المختلس إذ بعد ان بين عدد اصناف الدراجات والمراوح والتليفزيونات ذهب قوله الى وجود بعض اصناف اخرى جون ان يبين اسعار الاصناف التي عددها وماهية الاصناف الاخرى فضلا عن انه عول في الادانة على اقوال اعضاء لجنة الجرد وتقرير الخبير المنتدب ومنها اقوال عضو اللجنة محاسب ثاني بإدارة التكاليف بالشركة المذكورة جون ان يورد مؤدى ما شهد به ووجه استلاله بها على الجريمة التي دان الطاعن بها ، كما لم يعن بذكر حاصل الوقعات التي تضمنها تقرير الخبير المنتدب من اختلاس ودون ان يعرض الى الاسانيد التي اقيم عليها هذا التقرير ولا يكفي ذلك في بيان اسباب الحكم الصادر بالادانة خلوه مما يكشف عن وجه اعتماده على هذا التقرير الذي استنبطت منه المحكمة معتقدها في الدعوى على اساسه مما يصم الحكم بالقصور ، ولا يغني في ذلك ما

ذكرته المحكمة من ادلة اخرى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيجة القاضى بحيث إذا سقط احدها او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد صادر المتهم فى دفاعه بأن رئيسه المباشر قد تصرف فى جزء من البضائع موضوع الجريمة بتسليمها للعملاء بموجب شيكات آجلة وحصل قيمة بعض البضائع ، وكان دفاع الطاعن الذى تمسك به واصر عليه فى ختاك مرافعته بكلب ندب خبر آخر لتحقيق واقعات ما اثاره بشأن رئيسه المذكور يعد - فى صورة هذه الدعوى - دفاعا جوهريا إذ يترتب عليه - لو صح - تغير وجه الرأى فيها - فقد كان لزاما على المحكمة ان تحققه بلوغا الى غاية ال/ر فيه ن او ترد عليه باسباب سائغة تؤدى الى اطراحه اما وهى لم تفعل فإن الحكم المطعون فيه يكون فضلا عن قصوره ، قد اخل بحق الطاعن فى الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

الطعن رقم ١٠٢١٧ لسنة ٦١ القضائية جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٩٥

١. لما كان قانون الطرق العامة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ والمعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٤ وان نص في مادته العاشرة على تحميل ملكية الاراضى الواقعة على جانبي الطرق العامة لمسافات معينة فضلها النص - لخدمة اغراض القانون - بأعباء نص عليها من بينها عدم جواز استغلال هذه الأراضى فى اى غرض غير الزراعة واشترط عدم اقامة منشآت عليها ، ونص فى المادة الثانية عشرة منه على انه : لا يجوز بغير موافقة الجهة المشرفة على الطريق اقامة اية منشآت على الأراضى الواقعة على جانبي الطريق العام ولمسافة توازى مثلاً واحدا للمسافة المشار إليها فى المادة ١٠ منه ، إلا انه حين عرض لبيان الجرائم والعقوبات المقررة لكل منها فقد نص فى المادة ١٣ الواردة بالبواب الرابع تحت عنوان " العقوبات " على ان " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه او بإحدى هاتين العقوبتين كل من يتعدى على الطرق العامة بأحد الأعمال الآتية : (١) (٢) (٣) اغتصاب جزء منها (٤) اقامة منشآت عليها بدون إذن من الجهة المشرفة على الطريق (٥) (٦) اتلاف الاشجار على جانبيها او الأعلامات المينة للكيلو مترات (٧) (٨) فقد دل بذلك على ان الشارع قصر نطاق تطبيق الفقرة الرابعة من المادة الثالثة عشرة المشار إليها على اعمال التعدى بإقامة مبان او منشآت على الطرق ولو أراد ان يبسط نطاق تكييفها على المنشآت التى تقام على جانبي الطريق لما اعوزه النص على ذلك صراحة على غرار ما جرى عليه نص الفقرة السادسة من المادة ذاتها يؤكد ذلك ما ورد بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ المار ذكره من تعريف الطرق العامة بأنها الطرق المعدة للمرور العام غير المملوكة للأفراد او الهيئات الخاصة . لما كان ذلك ، وكان البين مما سلف ان القانون المذكور وان حمل الأملاك الواقعة على جانبي الطرق العامة فى الحدود التى قدرها ببعض القيود إلا أنه لم ينص على اعتبارها جزءا منها ولم يلحقها بها بحيث يمكن ان تأخذ فى مقام التجريم حكم الاعمال المخالفة التى تقع على الطرق العامة ذاتها .

٢. من المقرر ان الاصل هو وجوب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحجيميل عباراتها فوق ما تحمل وان القياس محظور في مجال التأثيم ، وكان مفهوم دلالة نص الفقرة الرابعة من المادة الثالثة عشرة سالفه الذكر أن جريمة اقامة منشآت بدون إذن من الجهة المشرفة على الطريق لا تتحقق إلا إذا وقع فعل التعدي المذكور على الطريق العام ذاته . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة التي دين الطاعن بارتكابها - حسبما يبين من وصف التهمة - تعد فعلا غير مؤثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه بارتكابها وعاقبه بالعقوبة الواردة به يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم المستأنف والقضاء براءة الطاعن .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه تعدى على الطريق العام بأن اقام بناء على الأرض الواقعة على جانبيه دون الحصول على موافقة الجهات المختصة ، وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ١٢ ، ١٣/٣ ، ١٥ ، ١٧ من القانون ٨٤ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٤ ومحكمة جناح الشهداء قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بتفريمه خمسين جنيها ورد الشئ لأصله - استأنف ومحكمة شـبـين الكوم الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في الخ

المحكمة

من حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التعدي على الطريق العام بإقامة بناء على جانبيه بدون إذن من الجهة المشرفة على الطريق قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الواقعة تعد فعلا غير مؤثم ، بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ان الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف انه في يوم ١٩٩٠/٨/٢٥ تعجى على الطريق العام بأن اقام بناء على الأرض الواقعة على جانبيه دون موافقة الجهات

المختصة ، وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمواد ١ ، ٢ ، ١٢ ، ١٣/٣ ، ١٥ ، ١٧ ، من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٤ ، ومحكمة اول درجة ادانته على هذا الاساس وقضت بتفريمه خمسين جنيها والزامه بمصاريف رد الشئ لاصله ، فاستأنف ومحكمة ثاني درجى قضت حضوريا بحكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان قانون الطرق العامة الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ والمعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٤ وان نص في مادته العاشرة على تحميل ملكية الأراضى الواقعة على جانبي الطرق العامة لمسافات معينة فصلها النص - لخدمة اغراض القانون - بأباء نص عليها من بينها عدم جواز استغلال هذه الأراضى فى اى غرض غير الزراعة واشترط عدم اقامة منشآت عليها ، ونص فى المادة الثانية عشرة منه على انه " لا يجوز بغير موافقى الجهة المشرفة على الطريق اقامة اية منشآت على الاراضى الواقعة على جانبي الطريق العام ولمسافة توازى مثلاً واحدا للمسافة المشار إليها فى المادة ١٠ منه " إلا أنه حين عرض لبيان الجرائم والعقوبات المقررة لكل منها فقد نص فى المادة ١٣ الواردة بالباب الرابع تحت عنوان " العقوبات " على ان يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنية او بإحدى هاتين العقوبتين كل من يتعدى على الطرق العامة بأحد الأعمال الآتية : (١) (٢) (٣) اغتصاب جزء منها (٤) اقامة منشآت عليها بدون إذن من الجهة المشرفة على الطريق (٥) (٦) اتلاف الاشجار المغروسة على جانبيها او العلامات المبينة للكيلو مترات (٧) (٨) فقد دل بذلك على ان الشارع قصر نطاق تطبيق الفقرة الرابعة من المادة الثالثة عشر المشار إليها على اعمال التعدى بغقامة مبان او منشآت على الطرق العامة ذاتها متى وقعت بدون إذن من الجهة المشرفة على الطريق ولو اراد ان يبسط نطاق تطبيقها على المنشآت التى تقام على جانبة الطريق لما اعوزه النص على ذلك صراحة على غرار ما جرى عليه نص الفقرة السادسة من المادة ذاتها يؤكد ذلك ما ورد بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ المار ذكره من تعرضف الطرق العامة بأنفس الطرق المعدة فعلا للمرور العام غير المملوكة للأفراد او الهيئات الخاصة . لما كان ذلك ، وكان البين مما سلف ان القانون المذكور وان حمل الأملاك على جانبي الطرق

العامة في الحدود التي قدرها ببعض القيود إلا انه لم ينص على اعتبارها جزءا منها ولم يلحقها بما بحيث يمكن ان تأخذ في مقام التجريم حكم الأعمال المخالفة التي تقع على الطرق العامة ذاتها ، وإذ كان من المقرر ان الأصل هو وجوب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل وان القياس محظور في مجال التأثيم ، وكان مفهوم جلالة نص الفقرة الرابعة من المادة الثالثة عشرة سالفه الذكر ان جريمة اقامة منشآت بدون اذن من الجهة المشرفة على الطريق لا تتحقق إلا إذا وقع فعل التعدي المذكور على الطريق العام ذاته . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة التي دين الطاعن بارتكابها - حسبما يبين من وصف التهمة - تعد فعلا غير مؤثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه بارتكابها وعاقبه بالعقوبة الواردة به يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والغاء الحكم المستأنف والقضاء ببراءة الطاعن وذلك بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

الطعن رقم ١٤٣١٣ لسنة ٦١ القضائية

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٩٥

من المقرر ان مجرد التوقيع على ظهر الشيك لحامله او لأمر شخص معين أو إذنه يعتبر تظهيرا ناقلا للملكية وان تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره - متى وقع صحيحا - ان ينقل ملكية قيمته الى المظهر اليه ويخضع لقاعدة تظهيره من الدفع مما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذي حرر الشيك لأمره وانما يتعداه الى المظهر اليه الذي يصبح مالكا لقيمته فور تظهيره ولا يحول تظهير الشيك دون وقوع الجريمة بل تقع الجريمة في هذه الحالة على المظهر اليه طالما انه قد اصابه ضرر ناشئ منها ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا ، وذلك ما لم يثبت صاحب الشأن انه اراد بالتوقيع ان يكون تظهيرا توكيليا ، وقد جرت العادة على ان المستفيد بظهر الشيك الى البنك الذي يتعامل معه تظهيرا توكيليا فيقوم بتحصيل قيمته ويقيدها في حساب العميل . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن - على النحو السابق ايراده - يعد في صورة الدعوى دفاعا جوهريا إذ يترتب عليه - لو صح - تغير وجه الرأي فيها لانتفاء الضرر عن المدعى بالحقوق المدنية وبالتالي عدم قبول الدعوى ، فقد كان لزاما على المحكمة ان تحققه بلوغا الى غاية الأمر فيه او تورد عليه بأسباب سائغة تؤدي الى اطراحه ، اما وهي لم تفعل واكتفت بقولها ان تظير الشيكين يعد تظهيرا ناقلا للملكية ، وهو ما لا يواجه دفاع الطاعن القائم على ان تظهير الشيكين كان تظهيرا توكيليا للشواهد التي ساقها وليس تظهيرا ناقلا للملكية . فإن حكمها يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال والقصور في التسيب بما يوجب نقضه .

الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر امام محكمة جنح ضد الطاعن بوصف انه اصدر له بسوء نية شيكين بدون رصيد قائم وقابل للسحب وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس الطاعن ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة همسة آلاف جنيه لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على

سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس الطاعن سنة مع الشغل والتأييد فيما عدا ذلك .

قطعن الأستاذ المحامي بصفته وكيلًا عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث ان مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ دأبه بجريمة اعكاء شيكين بدون رصيد والزامه بالتعويض ، قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستجلال ، ذلك انه دفع بأن تظهير الشيكين من المستفيد الى البنك المدعى بالحقوق المدنية ما كان إلا تظهيرًا توكيليا الأمر الذي تنتفى به صفة المدعى بالحقوق المدنية في تحريك الدعوى بالطريق المباشر ، غير ان الحكم دأبه رغم ذلك واطرح دفعه في هذا الشأن بما لا يصلح لاطراحه ، بما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان البين من الاوراق ومدونات الحكم المطعون فيه ان البنك المطعون ضده اقام الدعوى بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعن بوصف انه اصدر شيكين مسحوبين على بنك لصالح اذلى قام بتظهيرهما الى المدعى بالحقوق المدنية وقد افاد البنك المسحوب عليه بعدم وجود رصيد للطاعن ، كما ان البين ان من بين ما قام عليه دفاع الطاعن ان تظهير الشيكين للبنك المدعى بالحقوق المدنية كان تظهيرًا توكيليا لتحصيل قيمتها وقيدها في حساب المظهر بدلالة ما اثبت على ظهر الشيكين من انه يجرى التحصيل لحساب المستفيد بالبنك ، ودفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ، إلا أن محكمة اول درجة قضت برفض الدفع سائق الذكر وبإدانة الطاعن والزامه بالتعويض المؤقت تأسيسا على القول بأن الشيكين موضوع التهمة صدرا لأمر المستفيد وقام المستفيد بتظهيرها للمدعى المدني فإن هذا الأخير يكون هو المضرور من الجريمة ، وإذا استأنف الطاعن قضت محكمة ثاني درجة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعجيل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبسه سنة مع الشغل والتأييد فيما عدا ذلك ، وقد اطرح الحكم المطعون فيه دفع الطاعن بأن تظهير الشيكين كان تظهيرًا توكيليا بقوله " وان عبارة التظهير الناقل للملكية والمذيلة بتوقيع المستفيد الأول على الشيكين للبنك

المدعى بالحق المدينى واضحة لا لبس فيها ولا غموض " لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان مجرد التوقيع على ظهر الشيك لحامله او لأمر شخص معين او اذنه يعتبر تظهيرا ناقلا للملكية وان تجاوزه يكون بالطرق التجارية ومن شأن تزهيره - متى وقع صحيحا - ان ينقل ملكية قيمته الى المظهر اليه ويخضع لقاعدة تزهيره من الدفع مما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذى حرر الشيك لأمره وإنما يتعداه الى المظهر اليه الذى يصبح مالكا لقيمته فور تزهيره ولا يحول تظاهر الشيك دون وقوع الجريمة بل تقع الجريمة في هذه الحالة على المظهر اليه طالما انه قد اصابه ضرر ناشئ منها منها ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا ، وذلك ما لم يثبت صاحب الشأن انه اراد بالتوقيع ان يكون تظهيرا توكيليا ، وقد جرت العادة على ان المستفيد يظهر الشيك الى البنك الذى يتعامل معه تظهيرا توكيليا فيقوم بتحصيل قيمته ويقيدها في حساب العميل . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن - على النحو السابق ايراده - يعد في صورة الدعوى دفاعا جوهريا إذ يترتب عليه - لو صح - تغير وجه الرأى فيها لانتفاء الضرر عن المدعى بالحقوق المدنية وبالتالي عدم قبول الدعوى ، فقد كان لزاما على المحكمة ان تحققه بلوغا الى غاية الأمر فيه او ترد عليه باسباب سائغة تؤدى الى اطراحه ، اما وهى لم تفعل واكتفت بقولها ان تظاهر الشيكين يعد تظهيرا ناقلا للملكية ، وهو ما لا يواجه دفاع الطاعن القائم على ان تظاهر الشيكين كان تظهيرا توكيليا للشواهد التى ساقها وليس تظهيرا ناقلا للملكية ، فإن حكمها يكون مشوبا بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه والاعادة وذلك دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

الطعن رقم ١١١٠٩ لسنة ٦١ القضائية جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

من المقرر انه ليس كل تغيير للحقيقة في محرر يعتبر تزويرا ، فهو اذا ما تعلق ببيان صادر من طرف واحد مما يمكن ان يأخذ حكم الاقرارات الفردية فإنه لا عقاب اذا ما كان هذا البيان لا يعدو ان يكون خبرا يحتمل الصدق والكذب ، او كان من ضروب الدفاع التي يلجأ إليها الخصوم ، فهو بهذه المثابة يكون عرضه للفحص بحيث يتوقف مصيره على نتيجته . لما كان ذلك ، وكان البيان الخاص بمالك العقار في الطلب المقدم من الطاعنة الى شركة كهرباء دمياط هو مما تصدق عليه هذه الاوصاف ، وكان ما صدر من الطاعنة - على ما حصله الحكم على السياق المتقدم - قد اقتصر على الادعاء - في الطلب المقدم منها لتوصيل التيار الكهربائي الى محلها - بأنها مالكة لهذا العقار ، وكان هذا الطلب لم يعد لاثبات ملكية العقار فإن ما ارتكبه لا يعدوا ان يكون من قبيل الاقرارات الفردية مما ينحسر به وصف التزوير عما ارتكبه الطاعنة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف النظر المتقدم فإنه يكون قد اخطأ في تأويل القانون وتطبيقه . لما كان ذلك ، وكان الفعل المسند الى الطاعنة لا يندرج تحت اى نص عقابي آخر ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم المستأنف والقضاء ببراءة المتهمه مما اسند إليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها . اولا : ارتكبت تزويرا في محرر عرفى هو طلب تركيب عداد الانارة لشركة كهرباء دمياط وذلك بجعل واقعة صحيحة بأن ادعت انها المالكة للعقار المنوه عنه بالطلب سالف الذكر . ثانيا : استعملت المحرر سالف البيان بأن تقدمت به الى الشركة المذكورة مع علمها بتزويره - وطلبت عقابها بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات وادعى مدنيا قبل المتهمه بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جنح قسم دمياط قضت حضوريا بحبس الطاعنة شهرا مع الشغل وكفالة عشرين جنية لوقف التنفيذ والزامها بأن تؤدى للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المدنى المؤقت . استأنف ومحكمة (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول

الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس الطاعنة اسبوعا مع الشغل .

فطعن الاستاذ المحامي بصفته وكيلا عن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه انه إذ دأبها بجريمتي تزوير في محرر عرفي واستعماله . قد اخطأ في تطبيق القانون ، ذلك ان الفعل المسند إليها بمنأى من التأييم ، بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان البين من الأوراق ان النيابة العامة اقامت الدعوى الجنائية على الطاعنة بوصفها ارتكبت تزويرا في محرر عرفي هو طلب تركيب عداد الانارة المقدم لشركة كهرباء دمياط وذلك بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن ادعت انها المالكة للعقار المنوه عنه بالطلب سالف الذكر ، واستعملت المحرر سالف البيان بأن تقدمت به الى الشركة المذكورة مع علمها بتزويره ، ومحكمة اول درجة قضت بادانتها عملا بنص المادة ٢١٥ من قانون العقوبات وبالزامها بأن تؤدي واحد وخمسين جنيها الى المدعى بالحقوق المدنية ، وإذ استأنفت قضت محكمة ثانية درجة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس الطاعنة اسبوعيا مع الشغل ، وقد حصل الحكم المطعون فيه الواقعة بما مؤداه ان الطاعنة قامت بملئ بيانات طلب امداد محلها التيار الكهربائي بعد ان قام الموظف المختص باضافة عبارة - العقار ملكي - الى الطلب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه ليس كل تغيير للحقيقة في محرر يعتبر تزويرا ، فهو اذا ما تعلق ببيان صادر من طرف واحد مما يمكن ان يأخذ حكم الاقرارات الفردية فإنه لا عقاب اذا ما كان هذا البيان لا يعدو ان يكون خبرا يحتمل الصدق والكذب ، او كان من ضروب الدفاع التي يلجأ اليها الخصوم ، فهو بهذه المثابة يكون عرضة للفحص بحيث يتوقف مصيره على نتيجته . لما كان ذلك ، وكان البيان الخاص بمالك العقار في الطلب المقدم من الطاعنة الى شركة كهرباء دمياط هو مما تصدق عليه هذه الاوصاف ، وكان ما صدر من الطاعنة - على ما حصله الحكم على السياق المتقدم - قد اقتصر على الادعاء - في الطلب المقدم منها لتوصيل التيار الكهربائي الى محلها - بأنها مأكلة لهذا العقار ،

وكان هذا الطلب لم يعد لاثبات ملكية العقار فإن ما ارتكبه لا يعدو ان يكون من قبيل الاقرارات الفردية مما ينحسر به وصف التزوير عما ارتكبته الطاعنة . لما كان لك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف النظر المتقدم فإنه يكون قد اخطأ في تأويل القانون وتطبيقه . لما كان ذلك ، وكان الفعل المسند الى الطاعنة لا يندرج تحت نص عقابي آخر ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والغاء الحكم المستأنف والقضاء ببراءة المتهمه مما اسند اليها وذلك دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

الطعن رقم ٤٠١٠٤ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

لما كانت المادة ٣٥ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث تنص على انه " يجب على المحكمة في حالات التعرض للانحراف وفي مواد الجنائيات والجنح وقبل الفصل في امر الحدث او تستمع الى اقوال المراقب الاجتماعى بعد تقديمه تقريراً اجتماعياً يوضح العوامل التى دعت الحدث للانحراف او التعرض له ومقترحات اصلاحه كما يجوز للمحكمة الاستعانة فى ذلك بأهل الخبرة ، يدل دلالة واضحة على انه يتحتم على المحكمة - بالنسبة للحالات التى اوردها النص قبل الحكم على الحدث او تستمع المحكمة الى اقوال المراقب الاجتماعى فى شأن الوامل التى دعت الحدث الى ارتكابه الجريمة او التعرض للانحراف ومقترحات اصلاحه بعد ان يقدم الخبير ذلك التقرير عن الحدث المعنى ، والغرض الذى رمى إليه الشارع من ايجاب ما تقدم هو احاطة قاضى الموضوع بالظروف الاجتماعية والبيئية والعوامل التى دفعت الحدث الى ارتكاب الجريمة ونحت به الى الانحراف او حفزته الى ما تقدم ، وذلك حتى يكون على بينة من العوامل تلك وما لها من اثر فى تقرير العقاب وفى اختيار التدبير الجنائى الملائم للحدث بغية اصلاحه ، وهو ما يجعل الاجراء آنف الذكر - الاستماع الى المراقب الاجتماعى بعج تقديم تقريره فى تكييفه الحق ووضع الصحيح - اجراء من الاجراءات الجوهرية التى قصد بها الشارع مصلحة المتهم الحدث . فعدم الاستماع الى المراقب الاجتماعى يكون قعوداً عن اجراء جوهرى وتقصيراً منه يترتب عليه البطلان ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة ومن مدونات الحكمين الابتدائى والمطعون فيه انها خلت من قيام المحكمة بالاستماع للمراقب الاجتماعى على السياق المتقدم فإن الحكم يكون قد تعيب بالبطلان بما يوجب نقضه والاعادة الى محكمة اول درجة للفصل فيها مجدداً باجراءات صحيحة وفقاً للمادة ٣٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بانه وهو حدث تزيد سنه على خمسة عشر سنة ولا يجاوز ثمانى عشرة سنة سرق وآخر بالغ الاشياء المبيته الوصف والقيمة بالخضر والمملوكة لـ وكان ذلك ليلاً من مكان مسكون ، وطلبت عقابه بالمسادة

١٧٣/١ ، ٢ ، ٥ من قانون العقوبات والمادتين ١ ، ١٥/٣ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث ومحكمة جناح احداث الجيزة قضت غيابيا عملا بمواد الاثم بايداع الحدث باحدى دور الرعاية الاجتماعية لمدة سنة . عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف . ومحكمة الجيزة الابتدائية - بميزة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن الاستاذ المحامي عن الاستاذ المحامي
نيابة عن الولي الطبيعي عن " ابنه المحكوم عليه " في هذا الحكم بطريق النقض
..... الخ

المحكمة

من حيث ان مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة السرقة قد شابه القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم اغفل ايرادا وردا على ما تمسك به الطاعن في مذكرة دفاعه المقدمة امام محكمة ثاني درجة ببطلان الاعتراف المعزى اليه لصدوره تحت تأثير الاكراه وببطلان القبض والتفتيش لصدور اذن النيابة العامة لشخص آخر غيره ، وذلك مما يعيبه ويستوجب نقضه .
ومن حيث ان المادة ٣٥ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث تنص على انه ط يجب على المحكمة في حالات التعرض للانحراف وفي مواد الجنائيات والجناح وقبل الفصل في امر الحدث ان تستمع الى اقوال المراقب الاجتماعي بعد تقديمه تقريراً اجتماعياً يوضح العوامل التي دعت الحدث للانحراف او التعرض له ومقترحات اصلاحه كما يجوز للمحكمة الاستعانة في ذلك بأهل الخبرة . يدل دلالة واضحة على انه يتحتم على المحكمة - بالنسبة للحالات التي اوردها النص قبل الحكم على الحدث ان تستمع المحكمة الى اقوال المراقب الاجتماعي في شأن العوامل التي دعت الحدث الى ارتكابه الجريمة او التعرض للانحراف ومقترحات اصلاحه بعد ان يقدم الخبير ذلك التقرير عن الحدث المعنى ، والغرض الذي رمى اليه الشارع من ايجاب ما تقدم هو احالة قاضي الموضوع بالظروف الاجتماعية والبيئية والعوامل التي دفعت الحدث الى ارتكاب الجريمة ونحت به الى الانحراف او حفزته الى ما تقدم ،

وذلك حتى يكون على بينة من العوامل تلك وما لها من اثر في تقرير العقاب وفي اختيار التدبير الجنائي الملائم للحدث بغية اصلاحه ، وهو ما يجعل الاجراء آنف الذكر - الاستماع الى المراقب الاجتماعى بعد تقديم تقريره في تكييفه الحق ووضع الصحيح - اجراء من الاجراءات الجوهرية التى قصد الشارع مصلحة المتهم الحدث .

فعدم الاستماع الى المراقب الاجتماعى يكون قعودا عن اجراء جوهرى .وتقصيرا منه يرتب عليه البطلان ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة ومن مدونات الحكمين الابتدائى والمطعون فيه انما خلت من قيام المحكمة بالاستماع للمراقب الاجتماعى على السياق المتقدم فإن الحكم يكون قد تعيب بالبطلان بما يوجب نقضه والاعادة الى محكمة اول درجة للفصل فيها مجددا باجراءات صحيحة وفقا للمادة ٣٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

الطعن رقم ٢١٦٠٩ لسنة ٦٢ القضائية جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

١. ان الجلب الذى عناه الشارع فى المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١/٣٣ ، ٤٢ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل استهدف مواجهة عمليات التجارة الدولية فى المواد المخدرة والقضاء على تهريبها وفاء بالتزام دولى عام قنته الاتفاقات الدولية المختلفة ومنها اتفاقية الأفيون الدولية والبروتوكول الملحق بها والتى تم التوقيع عليها بجنيف فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٢٥ وبدئ فى تنفيذها فى سبتمبر من العام ذاته وانضمت إليها مصر فى ١٦ من مارس سنة ١٩٢٦ ، وتعتبر هذه الاتفاقية الأصل التاريخى الذى استمد منه الشارع احكام الاتجار فى المخدرات واستعمالها .

٢. انه على اثر توقيع مصر لاتفاقية الأفيون الدولية ووضعها موضع التنفيذ صدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ فى ١٤/٤/١٩٢٨ وحظر فى المادة الثالثة منه على اى شخص ان يجلب الى القطر المصرى او يصدر منه اى جوهر مخدر إلا بترخيص خاص من مصلحة الصحة العمومية ، وحدد فى المادة الرابعة منه الأشخاص الذين يمكن ان يحصلوا على رخص الجلب ، ثم صدر بعد هذا القانون المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ فى ٢٥/١٢/١٩٥٢ ثم القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقوانين ارقام ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، لسنة ١٩٧٧ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ وتضمنت كلها النص على ذات الحظر فى شأن الجلب على توال فى تشديد العقوبة حالا بعد حال ، ويبين من نصوص مواد هذه القوانين فى صريح عباراتها وواضح دلالتها ان الشارع أراد من حظر الجلب ان يبسط رقابته على عمليات التجارة الدولية فى الجواهر المخدرة ، يحظر جلبها الى مصر وتصديرها منها ، وفرض قيودا ادارية لتنظيم التعامل فيها وتحديد الاشخاص الذين يسمح لهم بهذا الاستثناء .

٣. إن جلب المخدر معناه إذن استيراده ، وهو معنى لا يتحقق إلا إذا كان الشئ المجلوب يفيض عن حاجة الشخص واستعماله الشخصى ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس فى داخل جمهورية مصر العربية ، يدل على ذلك منحى التشريع نفسه وسياسته فى التدرج بالعقوبة على قدر جسامة الفعل ، ووضع

كلمة الجلب في مقابل كلمة التصدير في النص داته ، وما نصت عليه الاتفاقات الدولية على - السياق المتقدم - وما الفصحت عن المذكرة الايضاحية وتقرير اللجنة المشتركة المشار اليها آنفا .

٤ . لما كان الحكم المطعون فيه بعد ان بين الواقعة بيانا تتحقق به كافة العناصر القانونية لجريمة احرار مخدر الهيروين بغير قصد الاتجار او التعاطي او الاستعمال الشخصى التى دان المطعون ضده بها والظروف التى وقعت فيها وأورد على ثبوتها فى حقه ادلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى ما ترتب عليها ، خلص الى تعديل وصف التهمة من جلب مادة مخدرة الى احرارها بغير قصد الاتجار او التعاطي او الاستعمال الشخصى فى قوله " وحيث انه تأسيسا على ما تقدم ، وكان الثابت من مطالعة اوراق الدعوى وما تم فيها من تحقيقات ان المتهم احرار المواد المخدرة المضبوطى داخل احشائه حاملا إياها من بانجوك متجها بها الى اكرا بغية طرحها وتداولها فى اسواق بلادها وقد تم ضبطه بمنطقة الترنزيت بمطار القاهرة الدولى وهو يتاهب للسفر الى اكرا ولم يدر بخاطره ان يدخل الاراضى المصرية بأى حال وآية ذلك انه لم يحصل على تأشيرة دخول او تصريح اقامة ولم تبدر منه أية محاولة لتسريب تلك السموم داخل البلاد كما لم بمقدوره ان يفعل ذلك على اى نحو كان ، يؤكد ذلك كله ما اكده التحريات ذاتها وما اسفرت عنه التحقيقات عنه التحقيقات على نحو جازم لا يتطرق اليه الشك ، ومن ثم ينتفى قصد طرح المخدر وتداوله بين الناس فى داخل الأراضى المصرية وهو القصد الخاص لجريمة جلب المواد المخدرة . لما كان ذلك ، وكان للمحكمة ان تغير الوصف القانونى للتهمة المسندة للمتهم طبقا لنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان القدر المتيقن من حقه انه احرار المخدر المضبوط احرارا مجردا من اى قصد من القصد الثلاثة ، وانتهى الحكم بعد ذلك الى ادانة المطعون ضده بجريمة احرار جوهر الهيروين المخدر بغير قصد الاتجار او التعاطي او الاستعمال الشخصى . لما كان ما تقدم ، وكان ما قرره الحكم - على السياق المتقدم - يتفق وصحيح القانون ، لما هو مقرر من ان جلب المخدر معناه استيراده ، وهو معنى لا يتحقق إلا إذا كان الشئ المجلوب يفيض عن حاجة

الشخص واستعماله الشخصى ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس فى داخل جمهورية مصر العربية فإن الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا

الوقائع

اُتمت النيابة العامة المحكوم عليه بأنه جلب جوهر مخدرا (هيروين) الى داخل جمهورية مصر العربية فى غير الاحوال المصرح بها قانونا وبدون تصريح كتابى من الجهة الادارية المختصة ، واحالته الى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبند رقم (٢) من القسم الأول من الجدول (١) الملحق بالقانون الأخير مع اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه خمسين الف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار انه احرز بغير قصد الاتجار او التعاطى او الاستعمال الشخصى جوهر مخدرا _هيروين فى غير الاحوال المصرح بها قانونا .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض وبجلسة ٨ من مارس سنة ١٩٩٥ قررت دائرة الأربعاء (ب) احالة الطعن الى الهيئة العامة للمواد الجنائية للفصل فيه .. الخ

المحكمة

من حيث انه يبين من الأوراق ان النيابة العامة اُتمت المطعون ضده بأنه جلب جوهر مخدرا (هيروين) الى داخل جمهورية مصر العربية فى غير الاحوال المصرح بها قانونا ، وقضى الحكم المطعون فيه بمعاينته بالشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه خمسين الف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط ، بعد ان عدلت المحكمة وصف التهمة الى احراز المخدر المضبوط بغير قصد الاتجار او التعاطى او الاستعمال الشخصى ، واعملت فى حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات ، وقد أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على عدم توافر القصد الخاص لجريمة الجلب فى حق المطعون ضده ، وهو قصد طرح المخدر وتداوله بين الناس داخل اراضى جمهورية مصر العربية ، لأنه كان فى طريقه من دولة اجنبية - حاملا المخدر المضبوط - الى دولة اجنبية اخرى مرورا بمطار القاهرة الدولى ، فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق

النقض ، وإذ رأت الدائرة الجنائية التي نظرت الطعن العدول عن المبدأ القانوني اذلى
قرره الحكمان الصادران في الطعين رقمى ١٧٠٩٦ لسنة ٦٢ القضائية ، ١٠٩٠٩
لسنة ٦٣ القضائية من ان الجلب يتحقق بنقل المخدر وادخاله الى المجال الخاص
لاختصاص جمهورية مصر العربية الاقليمى على خلاف الأحكام المنظمة لجلبه
المنصوص عليها في القانون ، ولو كان في طريقه الى دولة اخرى لطرحه وتداوله بين
الناس فيها ، فقررت بجلسة الثامن من مارس سنة ١٩٩٥ احالة الطعن الى الهيئة
العامة المواد الجنائية للفصل فيه عملا بالفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون
السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث ان الجلب الذى عناه الشارع فى المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١/٣٣ ،
٤٢ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل استهدف مواجهة عمليات
التجارة الدولية فى المواد المخدرة والقضاء على تهريبها وفاء بالتزام جولى عام قننته
الاتفاقات الدولية المختلفة ومنها اتفاقية الأفيون الدولية والبروتوكول الملحق بها والتي
تم التوقيع عليها بجنيف فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٢٥ وبدئ فى تنفيذها فى سبتمبر
من العام ذاته وانضمت إليها مصر فى ١٦ من مارس سنة ١٩٢٦ ، وتعتبر هذه
الاتفاقية الأصل التاريخى الذى استمد منه الشارع أحكام فى المخدرات واستعمالها ،
وقد أوضحت الاتفاقية أن من بين أغراضها إجراء مراقبة على التجارة الدولية وذلك
بدعوة الدول المنضمة إليها إلى القيام بعمل منسق لضمان فعالية التدابير المتخذة ضد
إساءة استعمال المخدرات ، ونص فى المادة ١٢ منها فى باب " مراقبة التجارة الدولية
" على أن - " يجب على كل دولة من الدول المتعاقدة أن تشترط الحصول على
رخصة جلب خاصة عن كل طلب لأى مادة من المواد التى تنطبق عليها نصوص هذه
الاتفاقية وبذكر فى هذه الرخصة المقدار المطلوب جلبه واسم وعنوان الجالب وكذلك
اسم وعنوان المصدر ويذكر فى هذه الرخصة الجلب المدة التى يجب أن يتم فيها
الجلب ويمكن أن يباح الجلب على جملة دفعات " . ومن هذه الاتفاقات أيضا اتفاقية
الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع فى المخدرات والمؤثرات العقلية التى
اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة فى فيينا بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٨ وصدر بالوافق عليها
القرار الجمهورى رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٩٠ وتصدق عليها من رئيس الجمهورية
بتاريخ ١٣/٢/١٩٩١ ، ونصت المادة الثانية منها تحت عنوان " نطاق الاتفاقية "

على أن : ١ - تهدف هذه الاتفاقية إلى النهوض بالتعاون فيما بين الأطراف حتى تتمكن من التصدي بمزيد من الفعالية لمختلف مظاهر مشكلة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية ، الذى له بعد دولي ، وعلى الأطراف أن تتخذ ، عند الوفاء بالتزاماتها بمقتضى الاتفاقية ، التدابير الضرورية ، بما فى ذلك التدابير التشريعية والإدارية ، وفقا لأحكام الأساسية لنظمها التشريعية الداخلية . ٢ - على الأطراف أن تفى بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية بشكل يتمشى مع مبدأى المساواة فى السيادة والسلامة الإقليمية للدول ومع مبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى . ٣ - لا يجوز لأى طرف أن يقوم فى إقليم طرف آخر ، بممارسة و أداء المهام الذى يقتصر الاختصاص بها على سلطات ذلك الطرف الآخر بموجب قانونه الداخلى . وعلى أثر توقيع الاتفاقية الأولى ووضعها موضع التنفيذ صدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ فى ١٤/٤/١٩٢٨ وحظر فى المادة الثالثة منه على أى شخص أن يجلب إلى القطر المصرى أو يصدر منه أى جوهر مخدر إلا بترخيص خاص من مصلحة الصحة العمومية ، وحدد فى المادة الرابعة منه الأشخاص الذين يمكن أن يحصلوا على رخص الجلب ، ثم صدر بعد هذا القانون المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ فى ٢٥/١٢/١٩٥٢ ثم القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقوانين ارقام ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ وتضمنت كلها النص على ذات الحظر فى شأن الجلب على توال فى تشديد العقوبة حالا بعد حال ، وبين من نصوص مواد هذه القوانين فى صريح عباراتها وواضح دلالتها ان الشارع أراد من حظر الجلب ان يبسط رقابته على عمليات التجارة الدولية فى الجواهر المخدرة ، يحظر جلبها الى مصر وتصديرها منها ، وفرض قيودا إدارية لتنظيم التعامل فيها وتحديد الأشخاص الذين يسمح لهم بهذا الاستثناء ، وقد افصحت عن هذا المعنى المذكورة الايضاحية للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض احكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، وكذا تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية ومكاتب لجان الشؤون الاجتماعية والأوقاف والدفاع والأمن القومى والتعبئة القومية والشؤون الصحية والبيئة والشباب عن مشروع القانون ذاته ، فقد جاء بالمذكورة الايضاحية ما نصه " تفاقمت مشكلة المخدرات فى السنوات الأخيرة ، على المستويين

المحلى والدولى ، تفاقما خطيرا ، حيث اقتحمت مياديبها ترويجا واتجارا وقهرىيا قواعد عديدة كان من ابرزها العصابات الدولية القائمة على شبكات محكمة التنظيم ، مزودة بامكانيات مادية هائلة ، مكنتها من اغراق البلاد بأنواع من هذه المخدرات ، باشر انتشارها آثاره المدمرة على المستويات الانسانية والاجتماعية والاقتصادية لقطاعات هامة من افراد الشعب ، بحيث اصبحت مواجهة هذه الموجهة التخريبية ضرورة عليها واجب المحافظة على قيم وطاقات شعب يتطلع الى البناء والتطور ، وواجب حفظ قدرات وحيوية شبابه ، وهم دعامة هذا البناء ، من اخطر اشكال الدمار الانسانى . إذ كانت هذه المواجهة تتسع لتشمل جهودا فى ميادين شتى منها الثقافى والدينى والتعليمى والاقتصادى والصحى والأمنى ، فإنه يبقى التشريع ميدانا من اهم ميادين هذه المواجهة ، حيث يقوم تأميم الأفعال المتصلة بهذا النشاط والعقاب عليها بدوره كقوة الردع الاساسية على درء هذا الخطر " . كما جاء بتقرير اللجنة المشتركة ما نصه " لقد واجهت مصر فى السنوات الأخيرة ظاهرة انتشار تعاطى وادمان المخدرات وخاصة الكوكايين والهروين والاقراص والحقن المخدرة وقد استهدفت هذه الموجهة الدخيلة على مجتمعنا النفاذ الى قطاع الشباب والاحداث ، اغلى ثروات مصر ومستقبلها ، فى المدارس والجامعات والأندية الرياضية ، وذلك بعد ان كانت هذه الظاهرة قاصرة فى وقت ما على بعض الحرفيين وفئة محدودة من الشعب ، وفى الوقت الذى تكشف فيه الدولة جهودها لدفع عجلة الانتاج لتحقيق اهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغلب على المصاعب التى تواجه الاقتصاد المصرى فقد بات محتما محاصرة هذه الظاهرة من جميع جوانبها والضرب بيد من حديد على من تسول له نفسه الترويج لتجارة الموت " . لما كان ما تقدم ، فإن جلب المخدر معناه إذن استيرداه ، وهو معنى لا يتحقق إلا إذا كان الشئ المجلوب يفيض عن حاجة الشخص واستعماله الشخصى ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس فى داخل جمهورية مصر العربية ، يدل على ذلك منحى التشريع نفسه وسياسته فى التدرج بالعقوبة على قدر جسامة الفعل ، ووضع كلمة الجلب فى مقابل كلمة التصدير فى النص ذاته ، وما نصت عليه الاتفاقات الدولية على - السياق المتقدم - وما افصحت عنه المذكرة الايضاحية وتقرير اللجنة المشتركة المشار إليهما آنفا .

ومن حيث إنه لما كان ما تقدم ، فإن الهيئة العامة تنتهى ، بالأغلبية المنصوص عليها فى المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية ، الى العدول عن المبدأ القانونى الذى قرره الحكماء اللذان صدرا على خلاف هذا النظر من ان لفظ الجلب يتسع ليشمل الطرح للتداول سواء داخل البلاد او خارجها .

ومن حيث ان الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية قد حولت هذه الهيئة الفصل فى الطعن المحال إليها .

ومن حيث ان الطعن استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة احراز مخدر الهيروين بغير قصد الاتجار او التعاطى او الاستعمال الشخصى واستبعد جريمة الشخصية واستبعد جريمة الجلب المسندة اليه قد اخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه اعتبر عدم امكان طرح المخدر المضبوط وتداوله بين الناس داخل اراضى جمهورية مصر العربية واتجاه نية المطعون ضده الى طرحه وتداوله بين الناس داخل اراضى دولة اخرى لا يوفر فى حقه جريمة الجلب ، فى حين يكفى لتحقيق تلك الجريمة مجرد ادخاله المخدر الى البلاد على خلاف الأحكام المنظمة لجلبه فى القانون ولو كان فى سبيله لنقله الى اقليم دولة اخرى ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين الواقعة بيانا تتحقق به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز مخدر الهيروين بغير قصد الاتجار او التعاطى او الاستعمال الشخصى التى دان المطعون ضده بها والظروف التى وقعت فيها وأورد على ثبوتها فى حقه ادلة سائغة من شأنها ان تؤدى إلى ما رتبته عليها ، خلص الى تعديل وصف التهمة من جلب مادة مخدرة الى احرازها بغير قصد الاتجار او التعاطى او الاستعمال الشخصى فى قوله " وحيث انه تأسيسا على ما تقدم ، وكان الثابت من مطالعة اوراق الدعوى وما تم فيها من تحقيقات ان المتهم احرز المواد المخدرة المضبوطة داخل احشائه حاملا اياها من بانجوك متجها بها الى اكرا بغية طرحها وتناولها فى اسواق بلادها وقد تم ضبطه بمنطقة الترانزيت بمطار القاهرة الدولى وهو يتأهب للسفر الى اكرا ولم يدر بخاطره ان يدخل الأراضى المصرية بأي حال وآية ذلك انه لم يحصل على تأشيرة دخول او تصريح اقامة ولم تبدر منه أية محاولة لتسريب تلك

السموم داخل البلاد كما لم يكن بمقدوره ان يفعل ذلك على اى نحو كان ، يؤكد ذلك كله ما اكدته التحريات ذاتها وما اسفرت عنه التحقيقات على نحو جازم لا يتطرق اليه التسك ، ومن ثم يتفنى قصد طرح المخدر وتداوله بين الناس فى داخل الاراضى المصرية وهو القصد الخاص لجريمة جلب المواد المخدرة . لما كان ذلك ، وكان للمحكمة ان تغير الوصف القانونى للتهمة المسندة للمتهم طبقاً لنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان القدر المتيقن فى حقه انه احرز المخدر المضبوط احراراً بمجردا من اى قصد من القصد الثلاثة " وانتهى احكم بعد ذلك الى ادانة المطعون ضده بجريمة احرار جواهر الهيروين المخدر بغير قصد الاتجار او التعاطى او الاستعمال الشخصى . لما كان ما تقدم ، وكان ما قرره الحكم - على السياق المتقدم - يتفق وصحيح القانون ، لما هو مقرر من ان جلب المخدر معناه استيراده ، وهو معنى لا يتحقق إلا إذا كان الشئ المجلوب يفيض عن حاجة الشخص واستعماله الشخصى ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس فى داخل جمهورية مصر العربية ، فإن الطعن يكون على اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٦٠ القضائية جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

١. لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التبيد التي دان الطاعن بهـ ، وأورد على ثبوتها في حقه ادلة سائغة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها وبين مضمونها ومؤداها في بيان جلي واضح واف لا يمارى الطاعن في ان لها اصلها الثابت في الأوراق ، ومن ثم فإن النعى بقصور الحكم في بيان ادلة الدعوى ومؤداها وكيفية استلام الطاعن للأشياء المبددة والنحو السدى تم به الاختلاس يكون في غير محله .

٢. من المقرر ان المادة ٦٣ من قانون الاثبات تبيح اثبات عقد الوكالة بالبينه في حالة وجود مانع ادبي لدى صاحب الحق من الحصول على سند بالكتابة ممن تعاقد معه ، وان المانع كما يكون ماديا يجوز ان يكون ادبيا ، وتقدير وجود المانع او عدم وجوده في جميع الأحوال يدخل في سلطة قاضي الموضوع بلا رقابة عليه من محكمة النقض ، فمتى رأى القاضي من ظروف الدعوى ان لعلاقة الأبسوة بين الطاعن والمدعى بالحقوق المدنية قيام هذا المانع وقبل اثبات الوكالة بالبينه فلا معقب على رأيه في ذلك ، ذلك ان تقدير المانع من الحصول على الكتابة من امور الموضوع التي تفصل فيها المحكمة وجودا او عدما تبعا لوقائع كل دعوى وملابساتها ، ومتى قالت المحكمة بقيام هذا المانع بناء على ما تذكره في حكمها من اسباب فلا تقبل المناقشة في ذلك امام محكمة النقض .

٣. من المقرر ان قضاء محكمة النقض قد جرى على ان قواعد الاثبات في العقود المدنية لا تعلق لها بالنظام العام لأنها لم توضع للمصلحة العامة وانما وضعت لمصلحة الأفراد .

٤. لما كان الحكم قد اقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز الاثبات بشهادة الشهود على قيام مانع ادبي حال دون الحصول على كتابة ، وكا يبين من محاضر الجلسات ان الطاعن دفع بهذا الدفع ولكن الحكم المطعون فيه إذ تعرض للدفع من ناحية موضوعه قد اقام تقديره قيام المانع الأدبي من الحصول على الكتابة

على اسباب مقبولة مؤدية إليه ، فإنه لا يكون قد اخطأ إذ قضى برفض الدفع .
بعدم جواز الاثبات بالبينة .

٥ . من المقرر ان لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول التبديد
او تستدل هلى ذلك بأى عنصر من عناصر الدعوى .

٦ . لما كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يطلب سماع اقوال
هؤلاء الشهود امام محكمة الموضوع بدرجتها فلا جناح عليها ان هى قضت في
الدعوى جون سماعهم طالما ان اقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث فإن ما
ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من انه عول على اقوال هؤلاء الشهود
دون سماعهم بعد تخليفهم اليمين القانونية يكون على غير سند .

الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر امام محكمة جنح
بندر بنى سويف ضد الطاعن بوصف انه بدد الاشياء الميينة بصحيفة الدعوى
والمملوكة للمدعى بالحق المدنى والمسلمة إليه على سبيل الوديعة فاختلسها لنفسه
اضرارا بمالكها ، وطلب عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وإلزامه أن يؤدي له
مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح بندر بنى
سويف قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرة
جنيهات لايقاف التنفيذ وإلزامه أن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد
وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف - ومحكمة بنى سويف الابتدائية
- بمهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه
وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ/.....الحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم
بطريق النقضالخ.

المحكمة

حيث إن الحكم الابتدائي لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد بين بين
واقعة الدعوى بما مفاده أم المدعى بالحقوق المدنية إثر عودته من العمل بإحدى الدول
العربية استغل امواله في اعادة افتتاح محل المجوهرات الخاص بوالده الطباعن وقام
بتأثيثه وشراء بضائع للتجار فيها به وكذلك بعض المنقولات والأدوات الأخرى وقد

سلمها للطاعن لهذا الغرض وخلص الى ان استلام الطاعن لهذه الاشياء على سبيل الوكالة وانه اختلسها لنفسه اضارا بالمدعى بالحقوق المدنية ، ودلل على عقد الوكالة بالبينة استنادا الى توافر المانع الأدبي الذى حال دون اثبات هذا العقد كتابة ، وقد اورد الحكم الأدلة الكافية على ثبوت صورة الواقعة على النحو المتقدم وصحة اسنادها الى الطاعن ، فإنه يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانوني لجريمة التبيد التي دان الطاعن بها ، واورد على ثبوتها في حقه ادلة سائغة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها وبين مضمونها ومؤداها في بيان جلى واضح واف لا يمارى الطاعن في ان لها اصلها الثابت في الاوراق ، ومن ثم فإن النعى بقصور الحكم في بيان ادلة الدعوى ومؤداها وكيفية استلام الطاعن للأشياء المبددة والنحو الذى تم به الاختلاس يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المادة ٦٣ من قانون الاثبات تبيح اثبات عقد الوكالة بالبينة في حالة وجود مانع ادبي لجى صاحب الحق في الحصول على سند بالكتابة ممن تعاقد معه ، وأن المانع كما يكون ماديا يجوز ان يكون ادبيا ، وتقدير وجود المانع أو عدم وجوده في جميع الأحوال يدخل في سلطة قاضى الموضوع بلا رقابة عليه من محكمة النقض، فمتى رأى القاضى من ظروف الدعوى أن لعلاقة الأبوة بين الطاعن والمدعى بالحقوق المدنية قيام هذا المانع وقبل وقبل اثبات الوكالة بالبينة فلا معقب على رأيه في ذلك ، ذلك أن تقدير المانع من الحصول على الكتابة من أمور الموضوع التي تفصل فيها المحكمة وجودا أو عدمها تبعا لوقائع كل دعوى وملابساتها ، ومتى قالت المحكمة بقيام هذا المانع بناء على ما تذكره في حكمها من اسباب فلا تقبل المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض ، وكان من المقرر أن قضاء محكمة النقض قد جرى على أن قواعد الاثبات في العقود المدنية لا تعلق بالنظام العام لأنها لم توضع للمصلحة العامة وانما وضعت لمصلحة الأفراد . وإذا كان الحكم قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز الاثبات بشهادة الشهود على قيام مانع أدبي حال دون الحصول على كتابة ، وكان يبين من محاضر الجلسات أن الطاعن دفع بهذا الدفع ولكن الحكم المطعون فيه إذ تعرض للدفع من ناحية موضوعه قد اقام تقديره قيام المانع الأدبي من الحصول على الكتابة على اسباب مقبولة مؤدية إليه ، فإنه لا يكون قد اخطأ إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة ، وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في

حصول التبديد وان تستدل على ذلك بأى عنصر من عناصر الدعوى ، فإن ركزنا الى اقوال شهود الاثبات الموثقة بمأمورية الشهر العقارى وشهادة مأمورية الضرائب يكون سائغا ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يطلب سماع اقوال الشهود امام محكمة الموضوع بدرجتها فلا جناح عليها ان هسى قضت فى الدعوى دون سماعهم طالما ان اقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من انه عول على اقوال هؤلاء الشهود دون سماعهم بعد تحليفهم اليمين القانونية يكون على غير سند ، الأمر الذى يكون معه الطعن قد افصح عن عدم قبوله موضوعا .

الطعن رقم ١٨٦٧٠ لسنة ٦١ القضائية جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

١. من المقرر ان الدفع بانقضاء الدعوى بالتقادم هو من الدفوع الجوهرية المتعلقة بالنظام العام مما يجوز ابدائه لدى محكمة الموضوع في اى وقت وبأى وجه وعليها ان ترد عليه رجا كافيا سائغا وإلا كان حكمها معيبا .

٢. من المقرر ان القاعدة العامة في سقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية هى ان يكون مبدأ هذا السقوط من تاريخ وقوع الجريمة دون ان يؤثر في ذلك جهل الجنى عليه بوقوعها .

٣. لما كانت جرائم النقد وقتية تقع وانتهى بمجرد وقوع الفعل المخالف للأوضاع المقررة بقانون التعامل بالنقد الأجنبى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه اذ اعتبر تاريخ مطالبة الجهة الادارية الطاعن بتصحيح المخالفات المنسوب اليه ارتكابها هو تاريخ وقوع الجريمة في حين ان الواقعة التى اقام الكاعن دفعه بانقضائها تمت في سنتى ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ولم تتم مطالبته بتصحيحها إلا في سنة ١٩٨٧ وهو التاريخ الذى بنى الطاعن دفعه بانقضاء الدعوى الجنائية على اساسه . فإن الحكم المطعون فيه وقد اعتنق اسباب الحكم الابتدائى يكون فضلا عن فسادة في الاستدلال قد اخل بحق الطاعن في الدفاع بما يبطله :

٤. من المقرر ان القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى الذى صدر بتاريخ ١٥ من مايو سنة ١٩٩٤ - بعد الحكم المطعون فيه - وعمل به في الثالث من يونية سنة ١٩٩٤ قا الغى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، وانه يعد اصلاح للطاعن في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات لما اشتملت عليه احكامه من اجازة وقف تنفيذ عقوبة الغرامة المقضى بها عليه وهو ما لم يكن جائزا من قبل في ظل القانون القديم .

٥. لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون اصلاح للمتهم وكانت مسوغات الحكم بوقف تنفيذ العقوبة من الأمور الموضوعية التى تدخل في سلطة محكمة الموضوع فإنه يتعين

ايضا ان يكون النقص مقرونا بالاعادة لمحاكمة الطاعن من جديد على ضوء احكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ .

الوقائع

اقيمت النيابة العامة الطاعن بأنه : (١) بصفته رئيس مجلس ادارة احدى الشركات الخاضعة للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ قام بالاتفاق من خلال وسائل وادوات دفع غير مقبولة على غير الشروط والأوضاع المقررة لقانون التعامل بالنقد الأجنبي على النحو المبين بالأوراق . (٢) بصفته السابقة قام بتسوية معاملاته بالنقد المصرى فى غير الحدود التى تسمح بها تعليمات الرقابة على النقد . (٣) بصفته السابقة قام لتغطية مصروفاته بالجنه المصرى عن طريق حساب التشغيل ، وطلبت عقابه بالمادتين ٨ ، ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٩٠ . والمادة ٤٤ من لائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٥٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمادتين ٩١ ، ٩٦ من لائحته التنفيذية ، ومحكمة جناح الشئون المالية بالقاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسمائة جنيه عن كل قهمة والزامه بغرامة اضافية تعادل مبلغ ٣٩,٤٦٥٤,١٠ دولار امريكى ، ١٨,٥٧٦,٥٥٤ فرنك فرنسى . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعنت الاستاذة المحامية عن الاستاذ المحامى فى هذا الحكم بطريق النقص بصفته النقص بصفته وكيلا عن الطاعن الخ

المحكمة

من حي ان مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه - بصفته رئيس مجلس ادارة احدى الشركات الخاضعة للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - بجرائم الانفاق بوسائل دفع غير مقبولة وتسوية معاملاته بالنقد المصرى وتغطية مصروفاته بالجنه المصرى على خلاف الأوضاع المقررة قانونا ، قد شابه الفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن رد على دفعه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة عما نسب اليه من جرائم فى عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ بما لا يصلح ردا ، بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم الابتدائي النؤيد لاسبابه ابلحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة واطرحه في قوله " وكان الثابت من الأوراق ان الهيئة العامة للاستثمار ابلغت الشركة المذكورة خلال عامى ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ بعدم قيامها بتصحيح المخالفات المنسوبة إليها وهو يعد تاريخ وقوع هذه الجريمة في تاريخ المطالبة بتصحيح المخالفة وليس من تاريخ وقوعها فلا محل بعد ذلك لدفعه ايضا " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدفع بانقضاء الدعوى بالتقادم هو من الدفوع الجوهرية المتعلقة بالنظام العام مما يجوز ابدائه لدى محكمة الموضوع في اى وقت وبأى وجه وعليها ان ترد عليه رجا كافيا سائغا وإلا كان حكمها معيبا ، وكانت القاعدة العامة في سقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية هى ان يكون مبدأ هذا السقوط من تاريخ وقوع الجريمة دون ان يؤثر في ذلك جهها الجنى عليه وقوعها ، وكانت حرائم النقد وقتية تقع وتنتهى بمجرد وقوع الفعل المخالف للأوضاع المقررة بقانون التعامل بالنقد الأجنبى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ اعتبر تاريخ مطالبة الجهة الإدارية الطاعن بتصحيح المخالفات المنسوب اليه ارتكابها هو تريخ وقوع الجريمة في حين ان الواقعة التى اقام الطاعن دفعه بانقضائها تمت في سنتى ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ولم تتم مطالبته بتصحيحها إلا في سنة ١٩٨٧ وهو التاريخ الذى بنى الطاعن دفعه بانقضاء الدعوى الجنائية على اساسه . فإن الحكم المطعون فيه وقد اعتنق اسباب الحكم الابتدائي يكون فضلا عن فسادة في الاستدلال قد اخل بحق الطاعن في الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة لبحث سائر اوجه الطعن . هذا فضلا عن ان القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى الذى صدر بتاريخ ١٥ من مايو سنة ١٩٩٤ - بعد الحكم المطعون فيه - وعمل به في الثالث من يونية سنة ١٩٩٤ قد ألغى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ وانه يعد اصلح للطاعن في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات لما اشتملت عليه احكامه من اجازة وقف تنفيذ عقوبة الغرامة المقضى بها عليه وهو ما لم يكن جائزا من قبل في ظل القانون القديم ، ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون اصلح للمتهم وكانت مسوغات الحكم بوقف تنفيذ العقوبة من الامور الموضوعية التى تدخل في سلطة محكمة الموضوع فإنه يتعين ايضا ان يكون النقض مقرونا بالاعادة لمحاكمة الطاعن من جديد على ضوء احكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ سالف الذكر .

الطعن رقم ١٨٧١٦ لسنة ٦٣ القضائية جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

١. لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها - وكان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون ، فإنه ينحسر عنه دعوى القصور في السبب ويكون النعى على الحكم في هذا الصدد في غيره محله.

٢. لما كان الاكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة فسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهيلات للسرقة ، وكان ما أورده الحكم في مدوناته تتوافر به جناية السرقة بالاكراه بكافة أركانها كما هي معرفة به في القانون وكان اثبات الارتباط بين السرقة والاكراه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب مادام قد استخلصه مما ينتج ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بأدلة سائغة قيام الارتباط بين السرقة وشل مقاومة الطاعنين للمجنى عليه تسهيلات للسرقة فإن مجادلة الطاعن الثاني في هذا الصدد تضحى غير مقبولة.

٣. لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه دان الطاعنين بجريمة السرقة باكراه المنصوص عليها في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات وليس بجريمة السرقة في إحدى وسائل النقل البرية المنصوص عليها في المادة ٣١٥ من قانون العقوبات فإن النعى على الحكم بالقصور في التدليل على مكان وقوع الجريمة لا يكون متعلقا بالحكم المطعون فيه ولا متصلا به ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن الثاني في هذا الشأن لا يكون مقبولا .

٤. من المقرر أن الدفع بصدور الأذن بعد الضبط والتفتيش إنما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة بالأدلة السائغة التي أوردها إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الأذن .

٥. لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثاني لم يدفع ببطلان اذن النيابة العامة بضبطه وتفتيشه لعدم أشتماله على البيانات المنصوص عليها في المادة

- ١٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية وكانت مدونات الحكم قد نلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان ، فإنه لا يقبل منه اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦. لما كان خطأ الحكم في تحديد شخصية الجنى عليه من أنه عميد في حين أنه صيدلى فإن ما أورده الحكم من ذلك لا ينال من سلامته إذ لم يكن له اثر في عقيدة المحكمة أو النتيجة التى أنهى إليها الحكم .
٧. من المقرر أنه لا يؤثر في قيام جريمة السرقة عدم الاهتداء إلى معرفة شخص المالك للمسروقات .
٨. لما كان البين من الاطلاع على الاوراق والمفردات المضمومة أن ما حصله الحكم بشأن تعرف الجنى عليه على الطاعنين عند عرضهما عليه له أصله الثابت في تحقيقات النيابة العامة ، فإنه ينحسر عنه دعوى الخطأ في الاسناد .
٩. لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل بها إذا لم يتم عليها ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجز عرضه في جمع من اشباهه مادامت قد أطمأنت إليه إذ العبرة هي بإطمئنان المحكمة إلى صدق الشاهد نفسه فلا على المحكمة ان هي اعتمدت على الدليل المستمد من تعرف الجنى عليه على الطاعنين مادام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها وتكون المجادلة في هذا الخصوص غير مقبولة .
١٠. لما كان من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها استقلالاً إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى يوردها الحكم وفي عدم ايرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها أطرحت اطمئناناً منهما للدلالة السائغة التى عولت عليها فى الادانة .
١١. لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه لم يتخذ من اعتراف الطاعنين بمحضر الضبط دليلاً قبلهما على مقارفتهم جريمة السرقة بالاكراه التى دأبوا بها ومن ثم فإنه قد أنحسر عنه الالتزام بالرد استقلالاً على الدفع ببطلان اعترافهما بمحضر الضبط ، فإن منعاهما فى هذا الشأن يكون غير سديد.
١٢. من المقرر أن الدفع ببطلان اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١٣ . لما كان الدفع بتلقيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل أن الرد يستفاد من أدلة الشبوت السائغة التي أوردها الحكم ، فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله .

الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما أولا : سرقا المبلغ النقدي المبين قدرا وقيمة بالأوراق والمملوك وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليه بأن شهرا في وجهه أسلحة بيضاء "مطاوى قرن غزال " وهدداه بها وأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وذلك بقصد إدخال الرعب في نفسه وشل مقاومته وقد تمكنا بهذه الوسيلة من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات . ثانيا : أحرزنا بغير ترخيص أسلحة بيضاء "مطاوى قرن غزال " . واحالتهما إلى محكمة جنايات بنها لحاكمتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٣١٤ عقوبات والمواد ١/١ ، ٢٥ ، مكرر/١ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند رقم (١١) من الجدول رقم (١) الملحق ، بمعاقبة المتهمين بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات لكل منهما وأمرت بمصادرة الأسلحة البيضاء المضبوطة .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث أن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه - بمذكرتي أسباب الطعن - أنه إذ دأهما بجريمة السرقة بالإكراه قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون وفي الاسناد والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة ، ولم يستظهر مدى توافر الارتباط بين السرقة والإكراه ولم يدلل على مكان وقوع الجريمة سيما وقد أورد أن الواقعة تمت داخل سيارة ميكروباس إحدى وسائل النقل الخاصة التي تخرج عن نطاق تطبيق المادة ٣١٤ من قانون العقوبات إلا أن الحكم رغم ذلك دأهما بمقتضاه ، ورد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش لخصولهما قبل صدور الإذن بما لا يصلح ردا ، والتفت عن الرد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش لخلو الإذن من

البيانات المنصوص عليها في المادة ١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما أورد الحكم في مدوناته أن المجنى عليه عميد في حين أنه صيدلى الأمر الذى ينبى عن اضطراب صورة الواقعة في ذهن المحكمة ، وعول في قضائه على تعرف المجنى عليه على الطاعنين وهو ما لا أصل له في الأوراق فضلا عن أن هذا التعرف لم يتم بعرض قانونى ، وأخيرا فإن الدفاع عن الطاعنين أثار عدة دفعات مؤداها أنهما كانا مراقبين بقسم أول شرطة شبرا الخيمة في تاريخ الواقعة ولم يهرب أى منهما من المراقبة بدلالة عدم تحرير محضر لهما في هذا الخصوص وبطلان الاعتراف بمحضر الشرطة لأنه يخالف الحقيقة والواقع ووليد اكراه وأن التوقيع على المحضر تم بإكراه من الضابط الذى حرره لوجود خلافات بينهما وأنه يوجد بالسيارة ركاب آخرون ولم يذكر اسم سائقها مما يدل على عدم صحة الواقعة وتلفيقها - كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليه - وكان مجموع ما أوردته الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون ، فإنه ينحسر عنه دعوى القصور في التسبيب ويكون النعى على الحكم في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الإكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهila للسرقة ، وكان ما أوردته الحكم في مدوناته تتوافر به جناية السرقة بالإكراه بكافة أركانها كما هى معرفة به في القانون ، وكان اثبات الارتباط بين السرقة والاكراه هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب مادام قد استخلصه مما ينتجه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بأدلة سائغة قيام الارتباط بين السرقة وشل مقاومة الطاعنين للمجنى عليه تسهila للسرقة ، فإن مجادلة الطاعن الثانى في هذا الصدد تضحي غير مقبولة . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه دان الطاعنين بجريمة السرقة بإكراه المنصوص عليها في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات وليس بجريمة السرقة في إحدى وسائل النقل البرية المنصوص عليها في المادة ٣١٥ من قانون العقوبات فإن النعى على الحكم بالقصور في التدليل على مكان

وقوع الجريمة لا يكون متعلقا بالحكم المطعون فيه ولا متصلا به ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن الثاني في هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش إنما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة بالادلة السائغة التي أوردتها إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الإذن ، فإن النعى على الحكم في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثاني لم يدفع ببطلان إن النيابة العانة بضبطه وتفتيشه لعدم اشتماله على البيانات المنصوص عليها في المادة ١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان ، فإنه لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الخطأ في تحديد شخصية الجنى عليه من أنه عميد في حين أنه صيدلي فإن ما أورده الحكم من ذلك لا ينال من سلامته إذ لم يكن له أثر في عقيدة المحكمة أو النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، هذا فضلا عن أنه لا يؤثر في قيام جريمة السرقة عدم الاهتداء إلى معرفة شخص المالك للمسروقات . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن ما حصله الحكم بشأن تعرف الجنى عليه على الطاعنين عند عرضهما عليه له أصله الثابت في تحقيقات النيابة العامة ، فإنه ينحسر عنه دعوى الخطأ في الإسناد . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل به إذا لم يتم عليها ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجز عرضه في جمع من أشباهه مادامت قد أطمأنت إليه إذ العبرة هي باطمئنان المحكمة إلى صدق الشاهد نفسه فلا على المحكمة إن هي اعتمدت على الدليل المستمد من تعرف الجنى عليه على الطاعنين مادم تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها وتكون المجادلة في هذا الخصوص غير مقبولة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها استقلالا إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم وفي عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها أطرحته اطمئنانا منها للأدلة السائغة التي عولت عليها في الإدانة ، ومن ثم لا يعيب الحكم المطعون فيه إغفاله الرد على دفاع الطاعنين القائم على أنهما كانا مراقبين بقسم أول شرطة شبرا الخيمة في تاريخ الواقعة وعدم تحرير محضر لهما عن الهروب من المراقبة . لما كان ذلك ، وكان البين

من الحكم المطعون فيه أنه لم يتخذ من اعتراف الطاعنين بمحضر الضبط دليلاً قبلهما على مقارفتهم جريمة السرقة بالإكراه التي دأبوا بها ، ومن ثم فإنه قد انحسر عنه الالتزام بالرد استقلالا على الدفع بطلان اعترافهما بمحضر الضبط ، فإن منعاهما في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الدفع عن الطاعنين لم يدفع أمام محكمة الموضوع بطلان محضر الضبط لأن التوقيع عليه كان وليد إكراه من ضابط الواقعة فإن هذا الوجه من النعي يكون غير مقبول لما هو مقرر من أن الدفع بطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل إن الرد يستفاد من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم ، فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعنين برمتهم يكونان على غير أساس متعينا رفضهما موضوعا .

الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

١. من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليما لا عيب فيه ، ويؤدى منطقيا إلى ما انتهى إليه .

٢. من المقرر أن من حق محكمة الموضوع تجزئة اقوال الشاهد إلا أن ذلك حده أن لا تمسح تلك الأقوال بما يحيلها من معناها ويحرقها عن موضعها.

٣. من المقرر أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل اعتداء على النفس أو المال ، بل يكفي أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولا يلزم في الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا في ذاته ، بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره ، بشرط أن يكون لهذا التخوف أسباب معقولة.

٤. لما كان من المقرر أن تقدير ظروف الدفاع ومقتضياته أمر اعتبارى المناط فيه الحالة النفسية التي تخالط ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الاعتداء ، فيجعله في ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفة على الفور ، والخروج من مأزقه مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المتزن المطمئن ، الذى كان يتعذر عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه الظروف والملابسات ، وكان مجرد حضور المتهم مكان الحادث حاملا سلاحا لا يستلزم حتما القول بأنه كان منتويا الاعتداء لا الدفاع لما كان الحكم المطعون فيه قد اسقط من الوقائع الثابتة في التحقيق - حسبما تقدم البيان - ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى ، دون أن يعرض لدلالة هذه الوقائع بغير مسخ أو تحريف ويقسطها حقها إيرادا لها وردا عليها ، فإنه يكون قاصر البيان .

٥. من المقرر أنه من اللازم في أصول الاستدلال أن يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤديا إلى مارتبه عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق ، وكانت الأحكام الجنائية يجب أن تبنى بالجزم واليقين على

الواقع الذى يثبت الدليل المعتبر ولا تؤسس بالظن والاحتمال على الفروض والاعتبارات المجردة .

٦. من المقرر أنه وإن كان تقدير الشروط المقررة فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توفرها هو من شأنها الموضوع وحدها - لها أن تقرر فيه ما تراه إستنادا إلى الأسباب التى من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه - إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة عملا بنصها ، فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التى تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح ، ولما كان الثابت من عبارة الحكم أن الطاعن أحرز السلاح المضبوط بقصد ارتكاب جريمة القتل ، فيكون الارتباط بين الجريمتين قائما مما يوجب اعتبارهما جريمة واحدة عملا بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات والحكم بعقوبة الجريمة المقررة لأشدهما ، مما كان يتعين معه لذلك نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة عن جريمة احراز السلاح والاكتفاء بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة السلاح.

٧. لما كان ما شاب الحكم من قصور فى التسبيب له الصدارة على وجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون الموجبة للتصحيح ، فإن محكمة النقض لا تملك التعرض لما أنزله من عقوبة السجن والغرامة عن جرمي احراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص ، إذ ليس بوسعها أن تصح منطق حكم قضت بنقضه ، بل على محكمة الموضوع عند إعادة الدعوى لها ألا تقضى بتلك العقوبة إذا رأت أن تدين الطاعن .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : قتل عمدا بأن أطلق صوبه عيارا ناريا قاصدا قتله فأصاب موقع الرئة اليسرى من جسم الجنى عليه فأحدث بها التهلك المصحوب بتزيف دموى وصدمة دورية الموصوفتين بتقرير الصفة التشريحية واللتين أودتا بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى تلتها هى أنه فى ذات الزمان والمكان سالف الذكر قتل عمدا بأن انفرد به أعلى سطح العقار المجاور لموقع جريمته السابقة وأطلق صوبة عيارا ناريا من ذات السلاح قاصدا قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته فى

اليوم التالى الأمر المنطبق عليه المادة ١/٢٣٤ عقوبات . تانيا: أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن ، فرد صناعة محلية ، تالشا: أحرز ذخائر "ثلاث طلقات " مما تستخدم على السلاح سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له فى حيازته واحوزه . واحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيء والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعى شقيق الجنى عليهما مءنيا قبل المتهم بمبلغ مائة الف جنيه على سبيل التعويض المءنى النهائى . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالملة ١/٢٣٤ ، ٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١ - ١/٢٦ ، ٦ - ١/٣٠ ، ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والجدول رقم (٢) الملحق بالقانون الاول مع اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة عن التهمة الأولى وبالسجن ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطين من التهمتين الثانية والثالثة واحاله الدعوى المءنية إلى محكمة المءنية المختصة .

فطعن المحكوم عليه الاساذ الحامى نيابة عنه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث ان مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد المقترن بقتل عمد قد شابه القصور فى التسبب والفساء فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون وانطوى على الخطأ فى الاسناد ، ذلك أن الطاعن أسس دفاعه على أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ، بيد أن الحكم أطرح هذا الدفاع بأسباب غير سائغة تدل على عدم احاطته بوقائع الدعوى وقد أدى به ذلك إلى عدم انزال حكم القانون عليها صحيحا ، فقد أجمع الشهود على أن الجنى عليه الاول تعقبه إلى مءخل العقار حاملا مءية للاعتداء عليه وأن الجنى عليه الثانى طاردة إلى سطح العقار ممسكا بسنجة ليضربه بها إلا أن الحكم حصل الواقعة على خلاف ذلك ، وابتسر تلك الوقائع من أقوال شاهدى الاثبات بتحقيقات النيابة العامة بمجلسة المحاكمة ، فضلا عن خطئه فى توقيع عقوبة مستقلة عن جريمة احراز السلاح النارى بدون ترخيص المسندة إليه لا رتباطها ارتباطا لا يقبل التجزئة بجريمة القتل التى دين بها ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض إلى الدفع الذى ابداه الطاعن بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس ورد عليه بما نصه " وحيث أنه عن الدفع بتوافر حالة الدفاع الشرعى لدى المتهم ، وإذ كان الثابت من أقوال شاهد الواقعة..... التى أدلى بها أمام المحكمة أنه لم يشاهد إثر مناظرته لجثة المجنى عليه الأول أية أسلحة والمحكمة تطمئن إلى هذا القول خاصة أن الرائد.....رئيس مباحث قسم الشرايية قد انتقل فور وقوع الحادث وعاین جثة المجنى عليه المذكور ولم يعثر على ثمة أسلحة بجوارها ، كما أن أيا من الأهالى المتواجدين وقت الحادث لم يتقدم بها، ولا وجه لاحتجاج المتهم بالاصابات التى به ، ذلك أن المحكمة تطمئن إلى أن تلك الإصابات انما حدثت نتيجة اعتداء بعض الأهالى عليه بعد وقوع الحادث.....ولا محل لقوله بأنه كان فى حالة دفاع شرعى بالنسبة للمجنى عليه الثانى الذى كان فى سبيله للاعتداء عليه بسنجة ، ذلك أنه من المقرر أنه إذا كان كل من المجنى عليه والمتهم يقصدان الاعتداء وإيقاع الضرب من كل منهما بالآخر ، فإن ذلك ما تنفى به حالة الدفاع الشرعى ، بغض النظر عن البادئ منهما بالاعتداء ، فإذا ما فرض صحة قول المتهم أن المجنى عليه الثانى صعد خلفه وهو ممسك بسنجة إلا أنه لم يثبت من الأوراق ما يفيد قيام المجنى عليه المذكور بأشهار هذا السلاح عليه للنيل منه حتى يقال أن هناك خطر حال أو وشيك الوقوع دفع المتهم إلى إطلاق الرصاص لدرئه فإذا غ ما كان قصد الاعتداء قد توافر بالنسبة للمجنى عليه الثانى ، فإن هذا القصد متوافر أيضا لدى المتهم باعتباره يحمل سلاحا ناريا معد للإطلاق وفى حالة تأهب - بعد قتله المجنى عليه الأول - للاعتداء على كل من يقترب منه ، بما ينتفى معه حالة الدفاع الشرعى ، ومن ثم يكون الدفع المبدى فى هذا الخصوص قد جاء على غير اساس من الواقع والقانون مما يتبعن الالتفات عنه" ، لما كان ذلك ، وكان الأصل أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليما لا عيب فيه، ويؤدى منطلقا إلى ما انتهى إليه ، كما أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد إلا أن ذلك حده أن لا تمسح تلك الأقوال بما يحيلها عن معناها ويحرفها عن موضعها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اعتمد فى نفي حالة الدفاع الشرعى عن المتهم بالنسبة للمجنى عليه الأول على أنه لم

يتم العثور على المطواة التي كان يحملها المذكور بمكان الحادث وبالنسبة للمجنى عليه الثاني على توافر قصد الاعتداء أيضا لدى الطاعن باعتباره يحمل سلاحا ناريا معدا للاطلاق وفي حالة تأهب - بعد قتله المجنى عليه الأول للاعتداء على كل من يقترب منه ، في حين أن الثابت من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ومن أقوال شاهدي الاثبات بجلسة المحاكمة أن الشاهد الأول قد شهد بأن المجنى عليه الأول كان ممسكا بيده مطواة قرن غزال مفتوحة ودخل بايعاز من أقاربه خلف الطاعن إلى مدخل العقار ليضربه بها وأن الطاعن حذره عدة مرات قبل أن يطلق عليه العيار الناري الذي أصابه وأودى بحياته ، كما أن الشاهد الثاني قد حضر إلى مكان الحادث واثّر مشاهدته جثة أخيه المجنى عليه الأول ، وكان الطاعن قد صعد إلى سطح العقار ، فأطلق خلفه حاملا معه سنجة واثّر سماعه صوت اطلاق عيار ناري بأعلى العقار صعد إلى السطح حيث شاهد المجنى عليه الثاني مصابا وبجواره السنجة التي كان ممسكا بها ، وقد اثبتت تحريات المباحث أن المجنى عليه الثاني قد تتبع الطاعن إلى سطح العقار لمحاولة النيل منه ، وكان الكم المطعون قد اقتطع هذه الأجزاء من اقوال الشاهدين وتحريات الشرطة وبنى على ذلك اطراحه لدفعه ، وكان لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد حصل اعتداء على النفس أو المال ، بل يكفي أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعي ، ولا يلزم في الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا في ذاته ، بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره ، بشرط أن يكون لهذا التخوف أسباب معقولة وتقدير ظروف الدفاع ومقتضياته أمر اعتباري المناط فيه الحالة النفسية التي تخالط ذات الشخص الذي يفاجأ بفعل الاعتداء ، فيجعله في ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور ، والخروج من مأزقه مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المتزن المطمئن ، الذي كان يتعذر عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه الظروف والملايسات ، وكان مجرد حضور المتهم إلى مكان الحادث حاملا سلاحا لا يستلزم حتما القول بأنه كان منتويا الاعتداء لا الدفاع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسقط من الوقائع الثابتة في التحقيق - حسبما تقدم البيان - ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي ، دون أن يعرض لدلالة هذه الوقائع بغير مسخ أو تحريف ويقسطها

حقها إيرادا لها وردا عليها ، فإنه يكون قاصر البيان وفضلا عن ذلك فإن اطراح هذا الدفع ، لا يؤدي إلى الجزم بأن المجنى عليه الاول لم يكن ممسكا بالمطواه أو أن الطاعن كان ينتوى الاعتداء على المجنى عليه الثاني ، إذ أن ما أورده الحكم في هذا الشأن لا يعدو أن يكون افتراضا لاستدلاله ولا شاهد عليه حسبما أثبتته وبينته في مدوناته ، وكان من المقرر أنه من اللازم في اصول الاستدلال أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤديا إلى ما رتبته عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق ، وكانت الأحكام الجنائية يجب أن تبنى بالجزم واليقين على الواقع الذي يثبت الدليل المعتبر ولا تؤسس بالظن والاحتمال على الفروض والاعتبارات المجردة ، فإن الحكم المطعون فيه فوق قصوره يكون فاسدا لاستدلاله معينا بما يوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها هو من شأن محكمة الموضوع وحدها - لها أن تقرر فيه ما تراه إسنادا إلى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه - إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة عملا بنصها ، فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح ، ولما كان الثابت من عبارة الحكم أن الطاعن أحرز السلاح المضبوط بقصد ارتكاب جريمة القتل ، فيكون الارتباط بين الجريمتين قائما مما يوجب اعتبارهما جريمة واحدة عملا بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات والحكم بعقوبة الجريمة المقررة لأشدهما ، مما كان يتعين معه لذلك نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغائه فيما قضى به من عقوبة عن جريمة احراز السلاح والاكتفاء بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة السلاح ، إلا أنه نظر لما شاب الحكم من قصور في التسبيب له الصدارة على وجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون الموجبة للتصحيح ، فإن محكمة النقض لا تملك التعرض لما أنزله من عقوبة السجن والغرامة عن جرمي احراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص ، إذ ليس بوسعها أن تصحح منطوق حكم قضت بنقضه ، بل على محكمة الموضوع عند إعادة الدعوى لها ألا تقضي بتلك العقوبة إذ رأت أن تدين الطاعن . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالاعادة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

الطعن رقم ٤١٩٢٨ لسنة ٥٩ القضائية جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

١. ان قضاء النقض قد استقر على ان اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية عن الجرائم الميينة بها ومن بينها جريمة السب هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة في استعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية في ان يحرك الدعوى امام محكمة الموضوع مباشرة خلال الثلاث اشهر التالية ليوم عمله بالجريمة ومرتكيها

٢. من المقرر ان قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث اشخاص المتهمين من النظام العام ويجوز للمحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها بدون طلب متى كان ذلك لمصلحة المحكوم عليه طبقا لحكم المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

٣. لما كانت المادة ٢١٥ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على ان " تحكم المحكمة الجزئية في كل فعل يعد بمقتضى القانون مخالفة او جنحة عدا الجنج التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر على غير الأفراد " ، وكانت المادة ٢١٦ من القانون ذاته تنص على ان " تحكم محكمة الجنايات في كل فعل يعد بمقتضى القانون جناية وفي الجنج التي تقع بواسطة الصحف او غيرها من طرق النشر عدا الجنج المضرة بأفراد الناس " ، ولما كانت المحكمة من ذلك النص هي توفير ضمانات اكثر للمتهم لما تتطلبه طبيعة هذه الجرائم لذلك تقرر تعديل القانون وجعل الاختصاص لمحكمة الجنايات . لما كان ذلك ، وكانت الوقائع المنشورة والتي نسب المدعى بالحقوق المدنية الى المتهمين نشرها متهمها إياهما بالقذف والسب تتعلق بصفته الوظيفية مدير ادارة وليس موجهة إليه بصفته من آحاد الناس ، ومن ثم فإن الاختصاص ينعقد لمحكمة الجنايات . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية والقضاء بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدنى دعواه بطريق المباشر امام محكمة جناح الأزبكية ضد المطعون ضدهما بوصف أنهما . قامت جريدة بنشر خبر يتضمن اسناد واقعة غير حقيقية إليه وطلب عقابهما بالمواد ٣٠٣ ، ٣٠٦ مكرر/ب ، ٣٠٧ من قانون العقوبات وان يؤدى له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم كل منهما عشرين جنيها وإلزامهما بأن يؤدى للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنفا ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية .

فطعن كل من النيابة العامة والأستاذ المحامى عن الأستاذ عند المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

من حيث ان مبنى الطعن فى كل من الطعنين ان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع ذلك انه استند فى قضائه على ان الدعوى قد رفعت بطريق الادعاء المباشر بمقتضى صحيفة غير موقعة من المدعى بالحق المدنى شخصا او بتوكيل خاص سابق وهو ما يخالف نص المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث ان قضاء النقض قد استقر على ان اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه او من وكيله الخاص فى الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها ومن بينها جريمة السب هو حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة فى استعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية فى ان يحرك الدعوى امام محكمة الموضوع مباشرة خلال الثلاث اشهر التالية ليوم علمه بالجريمة ومرتكبها ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه ان الواقعة حدثت يوم وأن المدعى بالحقوق المدنية قام بتحريك دعواه المباشرة بصحيفة اعلنت للمتهمين والنيابة العامة بتاريخ اى خلال مدة الثلاثة اشهر .

لما كان ذلك ، وكانت المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية لا تشترط ان يصدر توكيل من المدعى بالحقوق المدنية الى وكيله إلا في حالة تقديم شكوى لا ينسحب حكمها على الادعاء المباشر ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اسس قضاءه بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لرفعها بطريق الادعاء المباشر من وكيل المدعى بالحقوق المدنية بتوكيل عام بصحيفة غير موقعة من الأخير بتوكيل خاص سابق على وقوعها فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أنه لما كان من المقرر ان قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث اشخاص المتهمين من النظام العام ويجوز للمحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها بدون طلب متى كان ذلك لمصلحة المحكوم عليه طبقاً لحكم المادة ٣٥/٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

وحيث انه لما كانت المادة ٢١٥ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على ان " تحكم المحكمة الجزئية في كل فعل يعد بمقتضى القانون مخالفة او جنحة عدا الجناح التى تقع بواسطة الصحف او غيرها من طرق النشر على غير الافراد " ، وكانت المادة ٢١٦ من القانون ذاته تنص على ان " تحكم محكمة الجنايات في كل فعل يعد بمقتضى القانون جنائية ، وفي الجناح التى تقع بواسطة الصحف او غيرها من طرق النشر عدا الجناح المضرة بأفراد الناس " ، ولما كانت المحكمة من ذلك النص هي توفير ضمانات اكثر للمتهم لما تتطلبه طبيعة هذه الجرائم ، لذلك تقرر تعديل القانون وجعل الاختصاص لمحكمة الجنايات . لما كان ذلك ، وكانت الوقائع المنشورة والتي نسب المدعى بالحقوق المدنية الى المتهمين نشرها متهما إياها بالقذف والسب تتعلق بصفته الوظيفية (مدير ادارة) وليس موجهة إليه بصفته من آحاد الناس ، ومن ثم فإن الاختصاص ينعقد لمحكمة الجنايات . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية والقضاء بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى .

الطعن رقم ٤٣٩٨٠ لسنة ٥٩ القضائية جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

من المقرر انه يتعين ألا يكون الحكم مشوبا بإجمال أو إهمام مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من فسادة في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى ، وهو يكون كذلك كلما جاءت اسبابه مجملة او غامضة فيما اثبتته او نفتته من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة او ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع أو الدفع الجوهري ، أو كانت متصلة بعناصر الإدانة على وجه العموم ، أو كانت اسبابه يشوبها الاضطراب الذي ينبئ عن اختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى او بالتطبيق القانوني ، ويعجز بالتالي محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح .

الوقائع

انتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم ضربوا الجنى عليهما فأحدثوا بهما الاصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين المرفقين والتي تقرر لعلاجهما مدة لا تزيد على عشرين يوما وذلك باستخدام أداه ، وطلبت محاكمتهم بالمدة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات .

ومحكمة جناح قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس كل متهم شهرا مع الشغل مع الوقف لمدة ثلاث سنوات تاريخ صيرورة الحكم نهائيا .
استأنف المحكوم عليهم - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .
فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث ان المحكوم عليهم ، ، ،
..... ولئن قدموا اسبابا لطعنهم إلا أنهم لم يقرروا بالطعن بالنقض ، ولما كان التقرير بالطعن كما رسمه القانون هو الذي يترتب عليه دخول الطعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على افصاح ذوى الشأن عن رغبته فيه ، فإن عدم التقرير

بالطعن لا يجعل للطعن قائمة فلا تتصل به محكمة النقض ، ولا يغنى عنه تقديم اسباب له ، ومن ثم يكون طعنهم غير مقبول شكلا .

ومن حيث انه مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة الضب قد شابه قصور التسبب وغموض ، ذلك بأنه لم يورد واقعة الدعوى في بيان واضح تتحقق به اركان الجريمة ولم يبين الفعل المسند الى الطاعن والذي قضى بمعاقبته عنه - مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم الابتدائي - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى وادلتها في قوله " وحيث ان الواقعة تخلص حسبما هو ثابت من اقوال الجنى عليهم بالمحضر ، من ان المتهمين ضربوهم فأحدثوا بهم الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى المبين بالاوراق ، وبسؤال المتهمين انكروا ما نسب إليهم ، وقد ثبت من التقرير الطبى حدوث اصابات بالجنى عليه ، وحيث ان المتهمة ثابتة قبل المتهمين من اقوال الجنى عليهم ومن التقرير الطبى الموقع ، ولم يدفع المتهمون ما اسند إليهم بصفة مبرر تظمن إليه المحكمة ، ومن ثم حق عقابهم طبقا لمواد الاتهام وعملا بالسادة ٤/٣٠٢ أ.ج " لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يتعين ألا يكون الحكم مشوبا بإجمال أو إهمام مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من فساده في التطبيق القانونى على واقعة الدعوى ، وهو يكون كذلك كلما جاءت اسبابه مجملة او غامضة فيما اثبتته او نفتته من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر اركان الجريمة او ظروفها او كانت بصدد الرد على اوجه الدفاع او الدفع الجوهري ، او كانت متصلة بعناصر الادانة على وجه العموم ، او كانت اسبابه يشوبها الاضطراب الذى ينبى عن اختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تتعلق منها بواقعة الدعوى او بالتطبيق القانونى ، ويعجزو بالتالى محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح ، ولما كان الحكم مما لا يبين منه ان المحكمة قد فهمت واقعة الدعوى على الوجه الصحيح ولا يتحقق معه الغرض الذى قصده الشارع من ايجاب تسبب الاحكام على النحو الذى تطلبه القانون . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور والابهام مما يوجب نقضه والاعادة بالنسبة الى الطاعن والمحكوم عليهم الذين كانوا طرفا في الخصومة الاستئنافية وقضى بعدم قبول طعنهم شكلا لاتصال وجه الطعن بهم وبغير حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

الطعن رقم ١٥٢٣٧ لسنة ٦١ القضائية جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

لما كان من المقرر ان مكتب المحامى بحكم الأصل محلا خاصا ، وكان ما ذكره الحكم المطعون فيه على الصورة السالف بيانها لا يجعل مكتب المحامى محلا عموميا بالصدفة ولا تتحقق به العلانية التى يتطلبها القانون للسب الذى يجهر به فى المحل الخاص المطل على طريق عام ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يوجب نقضه والاعادة .

الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعن امام محكمة جناح بولاق الدكرور بوصف انه تعدى عليه بالسب العلنى بالمكتب الخاص به على النحو المبين بالأوراق وطلب عقابه بالمادة ٣٠٦ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدى له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بتغريم المتهم مائة جنيه والزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة الجيزة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ المحامى بصفته وكيلًا عن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث ان مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة السب قد شابه القصور فى التسبيب ، ذلك ان ما اورده تدليلا على توافر ركن العلانية لا يؤدى إليه . بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مفاده ان الطاعن توجه الى مكتب المدعى بالحق المدنى وقام بالتعدى عليه بالسب العلنى بأقذع الشتائم والسباب لشخصه وللعاملين بمكتبه الأمر الذى حدا به الى تحرير محضرا بالواقعة بقسم الشرطة ، ثم أقام دعواه الماثلة بطريق الادعاء المباشر ، ثم اضاف الحكم " وحيث انه هديا بما تقدم من قواعد قانونية ، ولما كان

الثابت من المحضر رقم لسنة ادارى الجيزة ان المتهم قد توجه الى مكتب المدعى بالحق المدنى الذى يزاول فيه مهنته كمحامى وقام بسبه بأن قال بأن مكتبه نصاب ومكتب غير محترم وذلك امام الموكلين ، وقد تأيدت اقوال المدعى بالحق المدنى بما شهد به ، ومن ثم فقد ثبت فى يقين هذه المحكمة صحة اسناد التهمة الى المتهم إذ ان الالفاظ التى تلفظ بها المتهم خادشة ولا شك للناموس والاعتبار وقد وقعت بمكان عام وذلك بمكتب المحامى الخاص بالمدعى بالحق المدنى وامام الموكلين الأمر الذى يسوغ معه ادانته عملا بمادة الاقحام والمادة ٤ / ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان مكتب المحامى بحكم الأصل محلا خاصا ، وكان ما ذكره الحكم المطعون فيه على الصورة السالف بياها لا يجعل مكتب المحامى محلا عموميا بالصدفة ولا تتحقق به العلانية التى يتطلبها القانون للسب الذى يجهر به فى المحل الخاص المطل على طريق عام ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يوجب نقضه والاعادة ، وذلك دون حاجة الى بحث اوجه الطعن الأخرى ، مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

الطعن رقم ٤٣٣٨١ لسنة ٥٩ القضائية جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

١. اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات والمعمول به اعتبارا من ٣ من مايو سنة ١٩٩١ ينص في المادة الثانية من مواد اصداره على إلغاء القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة على الاستهلاك سالف الذكر ، كما نصت مادته الثانية على أن " تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلع المصنعة المحلية والمستوردة إلا ما استثنى بنص خاص وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون ، ويكون فرض الضريبة بسعر (صفر) على السلع والخدمات التي يتم تصديرها للخارج طبقا للشروط والاولضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون " ، والبين من هذا النص في صحيح عبارته ووضوح دلالاته ان الضريبة العامة على المبيعات تقرر على جميع السلع المصنعة محليا والمستوردة فيما عدا السلع التي تستثنى بنص خاص كالشأن بالنسبة للسلع المحددة بخصوص المواد ٤ ، ٢٧ ، ٢٩ من القانون . غير ان الشارع اجاز لاعتبارات مالية واخرى اجتماعية سلعا معينة اختصاصها ببعض الاحكام وهي السلع الواردة في الجدول رقم (١) المرافق للقانون وقد تمثل هذا التخصيص في امرين : اولهما : سعر الضريبة إذ نصت المادة ١/٣ من القانون على أن " يكون سعر الضريبة على السلع ١٠% وذلك عدا السلع المبينة في الجدول رقم (١) المرافق فيكون سعر الضريبة على النحو المبين قرين كل منها " وثانيهما : افراد هذه السلع ببعض احكام خاصة تضمنتها المادة ٤٧ من القانون من بينها التوسع في مفهوم التهرب بالنسبة لهذه السلع .

٢. ان تجريم مجرد حيازة السلع النشار إليها بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة رهن بورود السلع في الجدول رقم (١) المرافق للقانون وذلك عندما يتمثل نشاط المخالف في مجرد الحيازة بقصد الاتجار مع العلم بالتهرب ولا يكون نمطا آخر من أنماط التهرب من الضريبة المنصوص عليها في القانون لأنه عندئذ لا اثر لورود السلعة في الجدول رقم (١) أو عدم ورودها في تجريم الفعل أو اباحته لأن الأصل وفق ما سلف هو خضوع جميع السلع للضريبة إلا ما استثنى بنص خاص ، وهذا

هو المعنى المستفاد من عبارة " مع عدم الاخلال بحالات التهرب الواردة بالمادة (٤٤) من هذا القانون والتي صدرت بها الفقرة التاسعة من المادة (٤٧) وهو المعنى الذى يتسق ايضا مع الهدف الذى من اجله صدر القانون ونصوصه فى مجموعها وخاصة نص المادة الثانية منه " . لما كان ذلك ، وكان يبين من الجدول رقم (١) المذكور ان السلعة محل حيازة الطاعن وهى " شرائط فيديو " لم ترد ضمن السلع الواردة به ، فإن مجرد حيازتها بقصد الاتجار وهو السلوك الذى اقتضت محاكمة الطاعن عليه تضحى غير مؤثرة ويتحقق بذلك بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات معنى القانون الاصلح .

٣. من المقرر انه متى صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون جديد اصلح للمتهم فإنه يكون هو الواجب التطبيق ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبإلغاء الحكم المستأنف وببراءة الطاعن مما اسند إليه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز السلع المبينة بالمحضر " شرائط فيديو " الخاضعة لضريبة الاستهلاك دون ان تكون مصحوبة بالمستندات الدالة على سداد الضريبة المستحقة عليها ، وطلبت عقوبة بمواد القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ، وادعى وزير المالية بصفته مدنيا قبل المتهم بمبلغ محكمة جناح قسم اول المتصورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدنى بصفته مبلغ استأنف ومحكمة المنصورة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى الاكتفاء بأن يؤدي المتهم للمدعى بالحق المدنى تعويضا يوازى مثل الضريبة وتأيبده فيما عدا ذلك والايقاف لعقوبة الغرامة الأصلية .

فطعن الاستاذ المحامى عن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث ان الحكم الابتدائى - المؤيد لاسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه - قد قضى بإدانة الطاعن بجريمة التهرب من أداء ضريبة الاستهلاك لحيازته السلعة البينة بالمحضر " شرائط فيديو " دون ان تكون مصحوبة بالمستندات الدالة على سداد

الضريبة المستحقة عليها ، وعاقبه بأحكام مواد القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة على الاستهلاك . لما كان ذلك ، وكان قد صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات والمعمول به اعتبارا من ٣ مايو سنة ١٩٩١ ونص في المادة الثانية من مواد اصداره على إلغاء القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة على الاستهلاك سالف الذكر ، كما نصت مادته الثانية على ان " تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلع المصنعة المحلية والمستوردة إلا ما استثنى بنص خاص وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون ، ويكون فرض الضريبة بسعر (صفر) على السلع والخدمات التي يتم تصديرها للخارج طبقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، والبين من هذا النص في صريح عبارته ووضوح دلالاته ان الضريبة العامة على المبيعات تفرض على جميع السلع المصنعة محليا والمستوردة فيما عدا السلع التي تستثنى بنص خاص كالشأن بالنسبة للسلع المحددة بنصوص المواد ٤ ، ٢٧ ، ٢٩ من القانون . غير ان الشارع اجاز لاعتبارات مالية واخرى اجتماعية سلعا معينة اختصاصها ببعض الاحكام وهي السلع الواردة في الجدول رقم (١) المرافق للقانون وقد تمثل هذا التخصيص في امرين : اولهما : سعر الضريبة إذ نصت المادة ١/٣ من القانون على ان " يكون سعر الضريبة على السلع ١٠ % وذلك عدا السلع المبينة في الجدول رقم (١) المرافق فيكون سعر الضريبة على النحو المبين قرين كل منها " ، وثانيهما : افراد هذه السلع ببعض احكام خاصة تضمنتها المادة ٤٧ من القانون من بينها التوسع في مفهوم التهرب بالنسبة لهذه السلع الى الحد الذي اعتبر معه الشارع مجرد حيازتها بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة قهريا من أداء الضريبة وذلك خلافا للاصل العام الذي استنه بالنسبة لكافة السلع الخاضعة للضريبة وهو استحقاق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة او اداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقا لأحكام القانون وهو الأصل الذي نصت عليه صراحة المادة ١/٦ منه ، وايضا خلافا للاصل العام الذي استنه بالنسبة للسلع الوارد في الجدول رقم (١) ذاتها والذي تضمنته المادة ١/٤٧ بنصها على ان " (١) تستحق الضريبة على هذه السلع عند البيع الأول للسلعة المحلية او بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية بالنسبة للسلع المستوردة فقط ولا تفرض الضريبة مرة اخرى إلا إذا احدث تغير في حالة السلعة " ، وعلى

ذلك فقد نصت المادة ٤٧/٩ من القانون على ان " مع عدم الاخلال بحالات التهرب الواردة بالمادة ٤٤ من هذا القانون يعد قهرا بالنسبة لهذه السلع يعاقب عليه بالعقوبات المقررة بتلك المادة الحالات الآتية : أ) حيازة السلع الخاضعة للضريبة بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة ويفترض العلم إذا لم يقدم من وجدت في حيازته هذه السلع المستندات الدالة على سداد الضريبة . ب) ... ج) " ، والبين من نص هذه المادة ان تجريم مجرد حيازة السلع المتعار إليها بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة رهن بورود السلعة في الجدول رقم (١) المرافق للقانون وذلك عندما يتمثل نشاط المخالف في مجرد الحيازة بقصد الاتجار مع العلم بالتهرب ولا يكون نمطا آخر من أنماط التهرب من الضريبة المنصوص عليها في القانون ، لأنه عندئذ لا أثر لورود السلعة في الجدول رقم (١) أو عدم ورودها في تجريم الفعل أو ابحاثه لأن الأصل وفق ما سلف هو خضوع جميع السلع للضريبة إلا ما استثنى بنص خاص ، وهذا هو المعنى المستفاد من عبارة " مع عدم الاخلال بحالات التهرب الواردة بالمادة (٤٤) من هذا القانون " ، والتي صدرت بها الفقرة التاسعة من المادة ٤٧ وهو المعنى الذى يتسق ايضا مع الهدف الذى من اجله صدر القانون ونصوصه فى مجموعها وخاصة نص المادة الثانية منه . لما كان ذلك ، وكان يبين من الجدول رقم (١) المذكور ان السلعة محل حيازة الطاعن وهى " شرائط فيديو " لم ترد ضمن السلع الواردة به ، فإن مجرد حيازتها بقصد الاتجار وهو السلوك الذى اقتضت محاكمة الطاعن عليه تضحى غير مؤثمة ويتحقق بذلك بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات معنى القانون الاصلح ، ولا يغير من ذلك النص فى الجدول رقم (ب) المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٩١ - المعمول به اعتبارا من ١٩٩١/٥/٤ على ان حوامل مسجلة للصوت والصورة " شرائط فيديو " تخضع لفئة الضريبة العامة على المبيعات بواقع ٣٠% وذلك لأن هذا القرار لا يعنى اكثر من رفع سعر الضريبة على هذه السلعة من ١٠% كما هو الأصل العام فى القانون الى ٣٠% وهو ما مفاده محاسبة المكلف - بالمعنى الذى حدده القانون بنص المادة الأولى منه - على اساس ان هذا السعر المعدل للضريبة - وذلك عند تحصيل هذه الضريبة أو قهرا من ادائها بصورة اخرى غير مجرد حيازة السلعة بقصد الاتجار ، وأما فى هذه الصورة الأخيرة ، فإن التجريم رهن - وفق ما سلف - بورود

السلعة في الجدول رقم (١) المرافق للقانون وهو ما خلا من النص عليه القرار الجمهوري سالف الذكر ، وذلك من انه أراد اضافة بعض السلع الى الجدول المذكور فقد نص على ذلك صراحة في المادة الثالثة منه ، وهذا كله مع ان هذه الاضافة بالنسبة للسلعة موضوع الدعوى - ما كانت ستغير من الأمر شيئا مادامت الواقعة كانت غير معاقب عليها من قبل صدور قرار الاضافة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه متى صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون جديد اصحح للمتهم فإنه يكون هو الواجب التطبيق . فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبإلغاء الحكم المستأنف وببراءة الطاعن مما اسند إليه .

الفهرس الهجائى
للقواعد القانونية الصادرة من الدوائر
الجنائية بمحكمة النقض
لعام ١٩٩٥

إثبات بوجه عام

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١١	العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضى وله الحق في الأخذ بأى دليل أو قرينة يرتاح إليها لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ووزن أقوال الشهود .	٩٨٩٤ لسنة ٦٣ ق
٢٥	لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ووزن أقوال الشهود .	٢٢٥٣٢ لسنة ٦٣ ق
	عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .	٢٠٢٤ لسنة ٦٣ ق
٥٢	تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه؟	٧٩٧٩ لسنة ٦٤ ق
١٣٦	لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها مما تطمئن إليه من أدلة مادام له مأخذه من الأوراق .	١١٠١١ لسنة ٦٣ ق
١٩٣	لمحكمة الموضوع أن تعرض عن دفاع الطاعن متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أركان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج بشرط أن تبين العلة .	٣٠٤٨ لسنة ٦٣ ق
١٩٣	لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل أو قرينة ترتاح إليها .	٣٠٤٨ لسنة ٦٣ ق
٢٠٧	المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .	٢٠٦٢ لسنة ٦٣ ق
٢٥٤	يكفى استناد الحكم صحيحا إلى دليل ثابت في الأوراق	٥٦١٢ لسنة ٦٣ ق
٢٥٤	لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا وإلا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج من الظروف والقرائن	٥٦١٢ لسنة ٦٣ ق
٣٠٦	المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى .	٥٩٧ لسنة ٦٣ ق
٣٦٣	لا يجوز للمحكمة إبداء رايها في دليل لم يعرض عليها .	٥٠١١ لسنة ٦٣ ق
٤٩١	علة ذلك ؟ تحقيق الأدلة في المواد الجنائية ليس رهنا بمشينة المتهم .	٢٣٩٦١ لسنة ٦٣ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٧٩	لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما كان له مأخذ الصحيح من الأوراق .	٢٢٢٠١ لسنة ٦٣ ق
٦١٦	لمحكمة الموضوع الأخذ بأى دليل يطرح عليها ولو تضمنته تحقيقات إدارية ولو عدل عنها فى مراحل التحقيق الأخرى .	٢٥٧٨٤ لسنة ٦٣ ق
٦٤٣	جواز اثبات زنا المرأة بكافة طرق الاثبات .	١٨٨٦٣ لسنة ٦٢ ق
٦٥٢	لا تثريب على المحكمة فى قضائها متى اطمأنت إلى أن المخدر المضبوطة وجريمة تحريزه هو ما صار تحليله وكذلك إلى النتيجة التى انتهى إليها التحليل .	٢٩٠٤٩ لسنة ٦٣ ق
٧١٩	ويجب أن يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤديا إلى ما رتبته عليه من نتائج دون تعسف فى الاستنتاج ولا تنافر فى حكم العقل .	٢٩٠ لسنة ٦٤ ق

إثبات اعتراف

٧٢	الاعتداء فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال .	١٧٥٢ لسنة ٦٣ ق
٢٧٥	لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات .	٥٧٣٢ لسنة ٦٣ ق
٧٨	لمحكمة الموضوع تقدير صحة الاعتراف وقيمته .	٢٠٢٤ لسنة ٦٣ ق
٣٩٤	فى الاثبات . الجدل الموضوعى فى ذلك غير جائز أمام محكمة النقض .	١٥٢٤٩ لسنة ٦٤ ق
٩٨	لمحكمة الموضوع تقدير صحة ما ادعاه المتهم من أن اعترافه كان وليد اكراه .	٢١٨٥ لسنة ٦٣ ق
١٣٦	مثال لتسبيب سائغ فى الرد على الدفع ببطلان الاعتراف لكونه وليد اكراه أدبى .	١١٠١١ لسنة ٦٣ ق
٣٤٠	لا يشترط لانطباق حكم المادة ١٢٦ عقوبات حصول الاعتراف فعلا . يكفى أن يتم التعذيب بقصد حمله على الاعتراف .	٥٧٣٢ لسنة ٦٣ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٤٥	لا يعد اقرار الطاعن للضابط باحرازه المواد المخدرة بقصد الاتجار اعترافا .	٢٣٩٩٩ لسنة ٦٣ ق
٧١٣	الحكمة غير ملزمة بالرد على الدفع ببطلان الاعتراف طالما لم يتخذ منه الحكم دليلا قبل المتهمين	١٨٧١٦ لسنة ٦٣ ق

بوجه عام

٥١٧	لحكمة الموضوع أن تلتفت عن دليل النقي ولو حملته أوراق رسمية .	٢٤١٤٩ لسنة ٦٤ ق
٥٧٩	عدم جواز مطالبة القاضى الجنائى فى المحاكمات الجنائية بالأخذ بدليل معين ما لم يقيدده القانون بذلك .	٢٣٢٠١ لسنة ٦٣ ق
٦٤٧	لا يعيب الحكم عدم إيراده نص تقرير الخبير بكامل فحواه واجزائه .	٤١٩٦٤ لسنة ٥٩ ق
١١	لحكمة الموضوع تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات .	٩٨٩٤ لسنة ٦٣ ق
٥١٧	ليس بلازم أن تطابق اقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى .	١١٢٥ لسنة ٦٣ ق
٧٨	لحكمة الموضوع تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير . سكوت الطاعنين عن اشارة التناقض بين الدليلين القولى والفنى أمام محكمة الموضوع . عدم قبول المجادلة فى ذلك امام محكمة النقض .	١٠٣٩٢ لسنة ٦٣ ق
٢٧٥	عدم التزام المحكمة بإجابة طلب ندب خبير فى الدعوى . شرطه ؟	٥٧٣٢ لسنة ٦٣ ق
٦١٦	لا يشترط فى الشهادة أن ترد على الحقيقة المراد اثباتها بكافة تفاصيلها . لا يعيب الحكم تناقض الشاهد وتضاربه فى اقواله مادام قد استخلص الحقيقة منها بما لا يناقض فيه .	٢٥٧٨٤ لسنة ٦٣ ق
١١	لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من اقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند اليه منها .	٩٨٩٤ لسنة ٦٣ ق
٢٧٥		٥٧٣٢ لسنة ٦٣ ق
١١		٩٨٩٤ لسنة ٦٣ ق
٢٥		

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٥	للمحكمة الالتفات عن سماع شهود الاثبات بقبول	٢٢٥٣٢ لسنة
١٣٦	المتهم أو المدافع عن ذلك صراحة ولا يحول ذلك دون	٦٣ ق
٢٥	الاعتماد على اقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات .	
٢٥	لا يعيب الحكم اختلاف الشهود في بعض التفصيلات	٢٢٥٣ لسنة ٦٣ ق
	التي لم يوردها الحكم	
٦٦٣	لمحكمة الجنايات أن تورد في حكمها أقوال شهود	١٥٩٤٣ لسنة
	الاثبات كما تضمنتها القائمة المقدمة من النيابة	٦٣ ق
	العامة مادامت تصلح في ذاتها لإقامة قضائها بالإدانة	
٨٧	لا يعيب الحكم تناقض اقوال الشهود مادام استخلص	٢٠٢٤ لسنة ٦٣ ق
١٤٨	الادانة من اقوالهم بما لا تناقض فيه .	
٨٧	جواز أخذ المحكمة بالشهادة السماعية	٢٠٢٤ لسنة ٦٣ ق
٢٧٥	لا يعيب الحكم تناقض الشاهد أو اختلاف رواية شهود	٢٣٢٢ لسنة ٦٣ ق
	الاثبات في بعض تفاصيلها متى استخلصت المحكمة	
	الحقيقة من اقوالهم استخلاصا سائغا .	
١٢٩	مفاد أخذ المحكمة بأقوال شاهد	١٠٨٥٧ لسنة
		٦٣ ق
١٣٦	يكفى استناد الحكم صحيحا إلى دليل ثابت في الأوراق	١١٠١١ لسنة ٦٣ ق
١٦٦	لا ينال من سلامة أقوال الضابط انفراده بالشهادة .	٢٥٥٣ لسنة ٦٣ ق
	أساس ذلك ؟	
٢١٩	للمحكمة الأخذ بأقوال الشهود ولو كانت بينهم وبين	١٠٨١٤ لسنة ٦٣ ق
	المتهم خصومة قائمة	
٢٥٤	لا يعيب الحكم اختلاف الشهود في بعض التفصيلات	٥٦١٢ لسنة ٦٣ ق
	مادام لم يوردها .	
٣١٦	لمحكمة الموضوع تجزئة اقوال الشاهد . حد ذلك ؟	٩٢١٧ لسنة ٦٣ ق
٣٦٣	محكمة الموضوع غير ملزمة بالإشارة إلى اقوال شهود النفي	٥٠١١ لسنة ٦٣ ق
٥٤٥	أداء الشاهد للشهادة مستعينا بأوراق أمر يقدره	٢٣٩٩٩ لسنة
	القاضي مادام تقديره سائغا	٦٣ ق
٥٦٦	لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال الشاهد في أى مرحلة	٢٥٩٤١ لسنة
	من مراحل التحقيق والمحاكمة .	٦٣ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٦٦	لحكمة الموضوع الأخذ بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر متى اطمأنت إليها .	٢٥٩٤١ لسنة ٦٣ ق
٥٧٩	لا تثريب على المحكمة إن هي أعرضت عن سماع شهود نفى لم يعلنوا وفقا للمادة ٢١٤ مكررا المضافة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٨١ اجراءات .	٢٣٢٠١ لسنة ٦٣ ق
٦١٢	يشترط للأخذ بأقوال الشاهد صدورهما عن طواعية واختيار .	٢٩٠٣٢ لسنة ٥٩ ق
٦٥٢	تحصيل الحكم أقوال الشاهد ما لا يخرج عن مؤداها . النص عليه في هذا الشأن غير مقبول .	٢٩٠٤٩ لسنة ٦٣ ق
٦٦٣	المحكمة غير مقيدة بالأخذ بالأقوال الصريحة للشاهد أو بمدلولها الظاهر .	١٥٩٤٣ لسنة ٦٣ ق
٦٧٤	قول متهم على آخر شهادة - للمحكمة أن تعول عليها	٢٩٥١٠ لسنة ٦٣ ق
٧٠٦	القضاء في الدعوى دون سماع أقوال الشهود مادام الطاعن لم يطلب سماعهم بالجلسة .	٤٦٨٤ لسنة ٦٠ ق

إجراءات

إجراءات التحريز

١٦٦	لم يرتب القانون البطلان عللا مخالفة اجراءات التحريز . علة ذلك ؟	٢٥٥٢ لسنة ٦٣ ق
١٧٧		

إجراءات التحقيق

٢٥	تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح ان يكون سببا للنعي على الحكم .	٢٢٥٣٢ لسنة ٦٣ ق
١٦٦	توجب المادة ١/١٢٣ اجراءات على المحقق أن يتثبت من شخصية المتهم ويحيطه علما بالتهمة المنسوبة إليه . اغفال المحقق الافصاح عن شخصيته . لا بطلان .	١٧٥٢ لسنة ٦٣ ق
٧٢	يسقط الحق في الدفع ببطلان الاجراءات الخاصة بالتحقيق بالجلسة في الجنب والجنائيات متى كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه . المادة ٣٣٣ اجراءات .	١٠٠١٥ لسنة ٦٣ ق
٩٨		

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٦٧	عدم توقيع كاتب التحقيق على محضره . لا بطلان	٥٧٣١ لسنة ٦٣ق
٦٦٣	عضو النيابة الاستعانة بأهل الخبرة دون حلف يمين .	١٥٩٤٣ لسنة ٦٣ق
٧١٣	لا يجوز الدفع ببطلان إجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة لأول مرة أمام محكمة النقض .	١٨٧١٦ لسنة ٦٣ق
إجراءات المحاكمة		
٢٥	لم يوجب القانون حضور أكثر من محام مع كل متهم بجناية .	٢٢٥٣٢ لسنة ٦٣ق
٢٥	للمحكمة الالتفات عن سماع شهود الاثبات بقبول المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا ، ولا يحول ذلك دون الاعتماد على اقوالهم .	٢٢٥٣٢ لسنة ٦٣ق
١٣٦	تعذر التثبت من أن المحامي المدافع عن المتهم بجناية مقبول أمام محكمة الجنايات . أثره . بطلان اجراءات المحاكمة .	١١٠١١ لسنة ٦٣ق
٥٢	مقبول أمام محكمة الجنايات . أثره . بطلان اجراءات المحاكمة .	٧٩٧٩ لسنة ٦٤ق
٤٥٣	إغفال المحكمة الاطلاع على المحرر محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب اجراءات المحاكمة .	١٩٨٦١ لسنة ٦٤ق
٢٧٥	مثال لتسبيب سائق للرد على الدفع ببطلان التحقيقات لعدم وجود مترجم متخصص .	٥٧٣٢ لسنة ٦٣ق
٩٨	العبرة عند المحاكمة بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها .	١٠٠١٥ لسنة ٦٣ق
١٦٦	تعيب التحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصلح سببا للطعن على الحكم .	٢٥٥٢ لسنة ٦٣ق
٢١٩	من غير الجائز اعادة الدعوى الى جهة التحقيق بعد اتصال المحكمة بها .	١٠٨١٤ لسنة ٦٣ق
٢٧٥	يجب حضور محام مقبول للمرافعة أمام محكمة الجنايات مع المتهم بجناية .	٥٧٣٢ لسنة ٦٣ق
٢٨٩	ندب المحكمة محاميا عن المتهم . عدم تمسك الأخير بتوكيل محام . لا اخلال بحق الدفاع .	٧٢٣٥ لسنة ٦٣ق
٣٩٤		١٥٢٤٩ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٣٥	لا يجوز لمحكمة تغيير التهمة باسناد أفعال للمتهم غير التي رفعت بها الدعوى . مخالفة ذلك . خطأ فى تطبيق القانون واخلال بحق الدفاع .	٦٧١٦ لسنة ٦٣ق
٤٤٠	عدم اطلاع المحكمة على الورقة المزورة يعيب اجراءات المحاكمة .	٨٣٣٥ لسنة ٦٣ق
٥١٢	بطلان الحكم إذا صدر من محكمة لم تسمع للمرافعة بنفسها ولم تجب طلب التأجيل لحضور المحامى الأصيل .	١٩٢٥٢ لسنة ٦٣ق
٥١٢	لمحكمة الموضوع تعيين خبير أو أكثر من تلقاء نفسها .	٢٤١٤٩ لسنة ٦٤ق
٥٤٥	لا عيب فى التفات المحكمة عن الطلب المجهل من سبب وممرماه .	٢٣٩٩٩ لسنة ٦٣ق
٥٧٥	تعديل وصف التهمة الذى يوجب تنبيه الدفاع إليه .	٢٣١٧٩ لسنة ٦٣ق
٥٧٩	لا تتريب على المحكمة إن هى أعرضت عن سماع شهود نفى لم يعلنوا وفقاً للمادة ٢١٤ اجراءات .	٢٣٢٠١ لسنة ٦٣ق
٥٧٩	قرار المحكمة فى صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرار تحضيريا .	٢٣٢٠١ لسنة ٦٣ق
٤٩٥	يجب على المحكمة سماع اقوال المراقب الاجتماعى فى حالات التعرض للانحراف قبل الفصل فى أمر الحدث	٤٠١٠٤ لسنة ٥٩ق

أحداث

٦٩٥	يجب على المحكمة سماع اقوال المراقب الاجتماعى فى حالات التعرض للانحراف قبل الفصل فى أمر الحدث	٤٠١٠٤ لسنة ٥٩ق
-----	--	----------------

اختصاص

أولاً : الاختصاص المحلى

٥٧٩	تسرى أحكام قانون العقوبات المصرى على كل من يرتكب فى القطر المصرى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه	٢٣٢٠١ لسنة ٦٣ق
-----	---	----------------

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٦٣	لم يوجب القانون ذكر الاختصاص المكنى مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن بالتفتيش .	١٥٩٤٣ لسنة ٦٣ق
ثانيا : الاختصاص النوعي		
٣٦٣	قرار وزير العدل بإنشاء نيابة أمن الدولة العليا قرار تنظيمي لا يسلب النيابة العادية اختصاصها الشامل لكافة انواع الجرائم .	٥٠١١ لسنة ٦٣ق
إختلاس أموال أميرية		
٣٠٦	ما يلزم لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس	٥٩٧ لسنة ٦٣ق
٦١٦	تمام الاختلاس بمجرد تصرف الموظف العام في المال المعهد إليه تصرف المالك له بنية اضاعته عليه .	٢٥٧٨٤ لسنة ٦٣ق .
٦٨٠	مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمدة في أو من في حكمه لا يكفي أن يكون بذاته دليلا على حصول الاختلاس .	١٩٠٥٤ لسنة ٦٣ق
إذن بمراقبة المحادثات		
٦٢٨	قصد الأمر بمراقبة المحادثات السلوكية واللاسلكية وتسجيل المحادثات في الأماكن الخاصة على القاضي الجزئي .	١٠٢٤٧ لسنة ٦٣ق
إرتباط		
٧١٩	لمحكمة الموضوع تقدير توافر شروط الارتباط بين الجرائم أو عدم توافرها مادام سائغا .	٢٩٠ لسنة ٦٤ق
إزالة حد		
١٥٥	ماهية الحد المعاقب على نقله أو إزالته طبقا للمادة ٣٥٨ عقوبات .	٢٧٤٢٧ لسنة ٥٩ق
إزعاج		
٧	ماهية الإزعاج المنصوص عليه في المادة ١١٦ مكررا عقوبات .	٢٥٠٦٤ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
---------------	---------	-----------

أسباب الإباحة وموانع العقاب

أولا : حالة الضرورة

١٤٨	ما يشترط لتوافر حالة الضرورة التي تسقط المسئولية الجنائية .	١٢٣٣٦ لسنة ٦٠ق
-----	--	-------------------

ثانيا : الدفاع الشرعى

١١	الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى من الدفع	٩٨٩٤ لسنة ٦٣ق
٢٥٤	الموضوعية التي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .	٥٦١٢ لسنة ٦٣ق
٣١٦	يعيب الحكم المطعون فيه اسقاطه الوقائع الثابتة	٩٢١٧ لسنة ٦٣ق
٣٤٦	بالتحقيق التي ترشح لقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس	١٠١٧٥ لسنة ٦٣ق
٣٤٦	لحكم الموضوع تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما إذا كانت تدخل فى حدود حق الدفاع الشرعى عن النفس عن عدمه أو يتعداه .	١٠١٧٥ لسنة ٦٣ق
٣٤٦	عدم بيان الحكم الصلة بين الاصابات التي لحقت بالباعن وزوجته وبين الاعتداء الذى وقع منه وأثر	١٠١٧٥ لسنة ٦٣ق
٧١٩	ذلك على قيام حالة الدفاع الشرعى . قصور .	

ثالثا : موانع العقاب

٣٧	شرط الإعفاء من العقاب بعد علم السلطات بالجريمة وفقا لنص المادة ٤٨ من ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .	١٠١٠٦ لسنة ٦٣ق
١٥٧	يترتب على تنازل الزوجة المجنى عليها فى جريمة التبديد عن دعواها انقضاء الدعوى قبل الزوج .	٢٩٨١٠ لسنة ٥٩ق
١٥٧	وجوب تعيين خبير للبت فى حالة المتهم العقلية	٣٠٥٦ لسنة ٦٣ق
٣٩٤	وجودا أو عدما أو ايرادا اسباب سائغة لرفض هذا الطلب .	١٥٢٤٩ لسنة ٦٤ق
٥٧٩	قصد الاعفاء الوارد بالمادة ١٠٧ مكررا عقوبات على الراشى ومن يصح وصفه وسيطا سواء من جانب الراشى أو المرتشى .	٢٣٢٠١ لسنة ٦٣ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
---------------	---------	-----------

استئناف

٢١٦	إيراد الحكم المطعون فيه صيغة التهمة مغايرة لما ذكرت بها في الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه يجعله خاليا من الأسباب .	١٠٥١٧ لسنة ٦٢ق
٣٧٤	القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا رغم استيفائه الشروط الشكلية خطأ يحجب المحكمة عن نزر الموضوع .	٢٩٢١٩ لسنة ٥٩ق
٦٣٩	اغفال الحكم إيرادا أسباب البراءة . قصور .	٥٠٢٥٥ لسنة ٥٩ق

استجواب

٣٨١	ماهية الاستجواب المحظور على مأمورو الضبط القضائي .	٤٣٨٥ لسنة ٦٣ق
٢٧٥	صحة مناقشة المتهم في الاتهام المسند إليه والأدلة القائمة عليه رهن بقبوله .	٥٧٣٠٢ لسنة ٦٣ق

استدلالات

١١	لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته ما أدلة	٩٨٩٤ لسنة ٦٣ق
٢٥	لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش .	٢٢٥٣٢
١٦٦	لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش .	١٠٠١٥ لسنة ٦٣ق
٩٨	القانون لم يشترط شكلا معيناً لإذن التفتيش . خلو إذن التفتيش من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو نوع المادة المخدرة . لا ينال من صحته . مثال لتسبيب سائق للرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لهدم جدية التحريات .	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٩٨	ماهية التناقض الذى يعيب الحكم . حق محكمة الموضوع أن ترى فى تحريات الشرطة . ما يسوغ الاذن بالتفتيش واسناد واقعة احراز المخدر للمتهم ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الاحراز كان بأحد القصور الخاصة .	١٠٠١٥ لسنة ٦٣ق
١٢٩	المجادلة فى تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتسجيل لا تجوز امام محكمة النقض .	١٠٨٥٧ لسنة ٦٣ق
٢٦٥	تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . حق لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . عدم بيان مهنة الطاعن محددة فى محضر الاستدلالات . غير قاذح فى جدية التحريات .	٥٦١٩ لسنة ٦٣ق
٦٢٨	خلو الأوراق من أى دليل يصلح سنداً للإدانة . أثر ذلك . براءة المتهمين .	١٠٢٤٧ لسنة ٦٣ق
٦٥٢	تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعى . عدم بيان نوع المخدر ومصدره ومسكن الطاعن محدداً بمحضر الاستدلال . غير قاذح فى جدية ما تضمنه من تحريات .	٢٩٠٤٩ لسنة ٦٣ق
استعراض		
٧١٣	لم يرسم القانون للتعرف صورة خاصة يتم عليها . لحكمه الموضوع الاخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه فى جمع من اشباهه . اساس ذلك ؟	١٨٧١٦ لسنة ٦٣ق
استيقاف		
١٣٦	الاستيقاف : ماهيته ؟ يسوغه : اشتباه تبرره الظروف مما يستقل بتقديره قاضى الموضوع . بغير معقب . مادام لاستنتاجه ما يسوغه .	١١٠١١ لسنة ٦٣ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
---------------	---------	-----------

استيلاء

٢٤٦	تتطلب جنائية الاستيلاء على مال للدولة بغير حق . وجود المال في ملك الدولة عنصرا من عناصر ذمتها المالية ثم قيام موظف عام أو من في حكمه بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة . يجب أن يبين الحكم صفة الطاعن وكونه موظفا وأن الوظيفة قد طوعت له تسهيل استيلاء الغير على المال وكيفية الاجراءات التي اتخذت لتوافر أركان الجريمة	٥٣١٨ لسنة ٦٣ق
٢٤٦	لا يلزم تحدث الحكم استقلالا عن القصد الجنائي في جريمة تسهيل الاستيلاء على المال العام . شرط ذلك أن يكون ما أورده من وقائع ما يدل عليه قيامه .	٥٣١٨ لسنة ٦٣ق
٢٤٦	ضرورة بيان الحكم كيفية تسهيل الوظيفة استيلاء الغير على مال الدولة واستظهار نية كل طاعن وتفاصيل كل استمارة الاستثمارات موضوع الجريمة وموطن التزوير فيها والأفعال التي اتاها كل من زور ورقة بعينها أو شارك فيه وكيفية المشاركة والدليل على ذلك . خلوه من هذا البيان يعيبه بالقصور . امتداد أثر الطعن إليه للمحكوم عليه الذي قضى بعدم قبول طعنه شكلا . صدور الحكم غيابيا على المحكوم عليهما الآخرين من محكمة الجنايات . لا يمتد أثر الطعن إليهما . علة ذلك ؟	٥٣١٨ لسنة ٦٣ق

اشتراك

٧٨	الفاعل للجريمة في مفهوم المادة ٣٩ عقبات ؟ متى يتحقق قصد المساهمة في الجريمة ؟	١٠٣٩٢ لسنة ٦٣ق
٢٤٦	الاشتراك في جرائم التزوير . استخلاص توافره . موضوعي . مادام سائغا .	٥٣١٨ لسنة ٦٣ق
٥١٧	يتحقق الاشتراك بالاتفاق باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه	٢٤١٤٩ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
---------------	---------	-----------

إصابة خطأ

٢٣٦	جواز توقف قائد المركبة ليلا على نهر الطريق او فى مكان ممنوع التوقف فيه لمجابهة اضطرارية . شروط ذلك .	٢٩٦٢٥ لسنة ٥٩ق
٢٧١	حكم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية صادر من محكمة النقض فى جريمة اصابة خطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر حال نظرها موضوع الدعوى .	٤٠١٤٤ لسنة ٥٩ق
٤٤٧	سكر قائد المركبة . قرينة على قيام الخطأ فى جانبه . الفقرة الثانية من ذات المادة . عدم استظهار الحكم لتوافر حالة السكر وإيراد الدليل عليه فى جانب الطاعن . قصور .	٢٩٦٤٨ لسنة ٥٩ق

إعدام

٥٢	محكمة النقض تتصل بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بمجرد عرضها عليها . سواء قدمت النيابة مذكرة برأيها أو لم تقدم .	٧٩٧٩ لسنة ٦٤ق
٥٢	وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ؟ قبول عرض النيابة العامة لقضايا الاعدام ولو تجاوزت الميعاد المقرر فى القانون .	١٩٨٦٢ لسنة ٦٤ق
٥٨	لا يلزم اثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة فى قضايا الاعدام .	١٠٣١٩ لسنة ٦٤ق
٣٩٤	اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بمجرد عرضها عليها دون التقييد بالرأى الذى ضمنته النيابة مذكرتها . أساس ذلك ؟	
٦٣	رقابة محكمة النقض لأحكام الاعدام . تشمل عناصر الحكم موضوعية كانت أو شكلية . وجوب نقضها الحكم للخطأ فى القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها .	١٢٠٤٤ لسنة ٦٤ق
٤٥٣	وقوع بطلان يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وجوب أن تقضى محكمة النقض من تلقاء نفسها بنبط الحكم الصادر بالاعدام .	١٢٠٤٤ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٣	يجب استطلاع محكمة الجنايات رأى مفتى الجمهورية قبل اصدار الحكم بالاعدام . اغفال ذلك . يبطله . لا يغير من ذلك استطلاع رأيه فى المحاكمة الأولى قبل اصدار الحكم بالاعدام الذى قضى بنقضه .	١٢٠٤٤ لسنة ٦٤ق
٣٩٤ ١٧	ما يلزم من تسبيب لافرار الحكم الصادر بالاعدام .	١٥٢٤٩ لسنة ٦٤ق

إعلان

٢١٤	بدأ ميعاد المعارضة فى الحكم الغيابى الاستثنافى من تاريخ اعلانه للمحكوم عليه . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول المعارضة شكلا محتسبا بدء ميعادها من تاريخ صدور الحكم المعارض فيه خطأ فى تطبيق القانون . يوجب نقضه وتصحيحه .	٢٩٨٢٨ لسنة ٥٩ق
٣٨٦	تمام اخطار المعلن اليه بحصول اعلانه لجهة الإدارة بكتاب مسجل فى موطنه الأصلى أو المختار . مخالفة ذلك . بطلان الاعلان . مجرد التأشير بنهاية الاعلان بما يفيد الاخطار . عدم كفايته مجردا تدليلا على تمامه وفق القانون .	٢٠١١٠ لسنة ٦٢ق
٣٨٦	استئناف السير فى الدعوى بعد وقتها يوجب دعوة الخصوم للاتصال بها .	٢٠١١٠ لسنة ٦٢ق
٤٤٥	الحكم فى المعارضة برفضها دون اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظرها بعد وقفها . يبطله . علة ذلك ؟	١٢٨٩٠ لسنة ٦٢ق
٦٤٧	وجوب حضور المتهم بنفسه بالجلسة عندما يوجه اليه طلب التعويض . تخلفه . يوجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى المدنى باعلانه بطلباته . المادة ٢٥١ اجراءات . جواز توجيه طلب التعويض أمام محكمة أول درجة فى مواجهة وكيل المتهم فى الحالات التى يجوز له فيها الحضور عملا بالمادة ٢/٢٣٧ اجراءات .	٤١٩٦٤ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
---------------	---------	-----------

إقتزان

٣٩٤	يشترط لتطبيق عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات ثبوت استقلال الجريمة المقرنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية .	١٥٢٤٩ لسنة ٦٤ق
-----	--	----------------

إكراه

٤٢	سريان ظرف الاكراه فى حق كل من ساهم فى الجريمة ولو كان وقوعه من أحد المتهمين دون الباقيين .	١٥١٥ لسنة ٥٧ق
٥٢	وجوب مناقشة الدفع ببطلان الاعتراف والرد عليه متى عول الحكم عليه فى الإدانة . تعويل المحكمة على الدليل المستمد من الاعتراف . يوجب عليها بحث الصلة بينه وبين الاكراه المقول بحصوله . اغفالها ذلك . يعيب الحكم .	٧٩٧٩ لسنة ٦٤ق
٩٨ ٥١٧ ٦٦٣	الاعتراف فى المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال . تقدير صحته وقيمته فى الاثبات . من اطلاقات محكمة الموضوع . تقدير محكمة الموضوع عدم صحة ما ادعاه المتهم من ان اعترافه وليد اكراه . لا معقب عليها . مادم سائغا .	١٠٠١٥ لسنة ٦٣ق
٦١٢	لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته . شرطه . صدورها عنه طواعية واختيارا . عدم اعتبارها كذلك . متى صدرت أثر اكراه أو تهديد كائنا ما كان قدره .	٢٩٠٣٢ لسنة ٥٩ق
٧١٣	يتحقق الاكراه فى السرقة بكل وسبة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهيلا للسرقة .	١٨٧١٦ لسنة ٦٣ق

التماس اعادة النظر

٤٩٤	حالات التماس اعادة النظر طبقا للمادة ٤٤١ اجراءات ؟ التماس اعادة النظر . حق للنائب العام وحده طبقا للمادة ٥/٤٤١ اجراءات .	١٨٩٠٣ لسنة ٦٣ق
-----	--	----------------

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن	
٤٩٤	تجديد الحالات التي يجوز فيها طلب التماس إعادة النظر على سبيل الحصر . أثر ذلك . عدم جواز القياس عليها	١٨٩٠٣ لسنة ق٦٣	
٤٩٤	العبرة في قبول طلب إعادة النظر بتوافر إحدى حالاته وقت تقديمه .	١٨٩٠٣ لسنة ق٦٣	
٤٩٤	اتصال محكمة النقض المستند الى الحالة المنصوص عليها في المادة ٥/٤٤١ اجراءات . رهن . بعرضه من النائب العام على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٤٣ من ذات القانون وقبول اللجنة له واحالته الى المحكمة	١٨٩٠٣ لسنة ق٦٣	
٤٩٤	لمحكمة النقض تختص بنظر الدفع بعدم دستورية إحدى حالات التماس إعادة النظر لتقدير جديته . مناطه . اتصاله بخصوصية مطروحة على المحكمة .		
أمر الإحالة			
٤٦٧	لا يقبل النفي ببطلان أمر الإحالة لأول مرة أمام محكمة النقض .	٥٧٣١ لسنة ٦٣	
أمر بالأوجه			
٦٢٨	الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية له حجته التي تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية مادام لم يبلغ قانونا .	١٠٢٤٧ لسنة ٦٣	
٦٢٨	الأصل أنه يجب أن يكون الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية صريحا مدونا بالكتابة . مثال لأمر ضمنى بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية .	١٠٢٤٧ لسنة ق٦٣	
بطلان			
٧٢	توجب المادة ١/١٢٣ اجراءات على المحقق أن يثبت من شخصية المتهم ويحيطه علما بالتهمة النسوبة إليه عدم افصاح المحقق عنه شخصيته . لا بطلان .	١٧٥٢ لسنة ٦٣	
٣٠٦	النص في لائحة المخازن . على تشكيل لجنة للتحقيق أو الجرد من غير موظفي القسم التابع له الموظف أو المستخدم المسئول هو من قبيل القواعد التنظيمية لم يرتب القانون البطلان على مخالفتها	٥٩٧ لسنة ٦٣	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٣٢٥	يستطيل البطلان للحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي الباطل لصدوره من قاض محظور عليه الفصل فيها . وجوب النقض والاعادة لحكمة أول درجة للفصل فيها مجددا . علة ذلك ؟	٨١٣٢ لسنة ٦٢ق
٣٨٦	وجوب تمام اخطار المعلن إليه بحصول اعلانه لجهة الإدارة بكتاب مسجل في موطنه الأصلي أو المختار . مخالفة ذلك . بطلان الاعلان . المادتان ١١ ، ١٩ مرافعات التأشير بنهاية الاعلان بما يفيد الاخطار . عدم كفايته مجردا تدليلا على تمامه وفق القانون . قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي بناء على اعلان باطل . يبطله .	٢٠١١ لسنة ٦٢ق
٣٨٩	يجب حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات للدفاع عنه . يترتب على تولي محام غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية الدفاع عن المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات . بطلان اجراءات المحاكمة . اساس ذلك ؟	٧٢٣٥ لسنة ٦٣ق
٤٦٧	اغفال توقيع كاتب التحقيق على محضره . لا بطلان	٢٦١٠٥ لسنة
٦٢١	يبطل الحكم لخلوه من توقيع القاضى على صحيفته الأخيرة المتضمنة منطوقه	٦٣ق
٦٢٤	عدم جواز تقديم صحف الدعاوى أو طلبات أوامر الأداء إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المشتغلين متى بلغت أو تجاوزت قيمة الدعوى أو الأمر خمسين جنيها . مخالفة ذلك . بطلان الاجراء . المادة ٥٨ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن المحاماة . حكم الإدانة يجب أن يشتمل على نص القانون الذى حكم بموجبه . خلوه من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن . يبطله . لا يعصمه من ذلك الإشارة فى ديباجته الى مادة الاتهام مادام لم يفصح عن أخذه بها .	٤٢١٨٦ لسنة ٥٩ق ٤٤٢٦٩ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٢٨	استناد اجراءات المراقبة والتسجيل على أذن باطلة . استطالة البطلان إليها .	١٠٢٤٧ لسنة ٦٢٣ ق

بلاغ كاذب

٤٣٨	الركن الأساسي في جريمة البلاغ الكاذب هو معتمد الكذب .	١٢٩٦٧ لسنة ٦٢ ق
٤٣٨	القصد الجنائي في لجريمة .	١٢٩٦٧ لسنة ٦٢ ق
٣٧٨	متى تعمد جريمة البناء بغير ترخيص . متتابعة الأفعال ؟	٥٠١٦ لسنة ٦٠ ق
٤٦٣	عدم صدور قرار مسبب من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم خلال ستين يوما بالبت في طلب الترخيص . اعتباره بمثابة موافقة عليه . دفاع الطاعن بأن الجهة الإدارية لم تبت في طلب الترخيص المقدم منه خلال ستين يوما وتقديم المستند الدال على ذلك . جوهري . اغفال الحكم له ايردا وردا . قصور واخلاق بحق الدفاع .	٣٠٣٤٧ لسنة ٥٩ ق

تبديد

١٥٧	علة حكم المادة ٣١٢ عقوبات على جريمة تبديد أحد الزوجين منقولات الآخر . أثر تنازل الزوجة المجنى عليها في جريمة التبديد عن دعواها . انقضاء الدعوى الجنائية قبل الزوج المتهم . لا يغير من ذلك انفصام العلاقة الزوجية .	٢٩٨١٠ لسنة ٥٩ ق
٢٤٠	الدفع بتجارية العلاقة أو كونها مدنية . جوهري . يجب على المحكمة أن تعرض له ايردا وردا .	١٣١٧٣ لسنة ٦٢ ق
٢٤٠	العبرة بقيام عقد من عقود الأمانة . هي بحقيقة الواقع لا يصح تأثيم انسان بناء على اعترافه شفاهة أو كتابة . إذا كان مخالفا للحقيقة . دفاع الطاعن بمدنية العلاقة التي تربطه بالمجنى عليه . جوهري . اغفال تحقيقه . قصور .	١٣١٧٣ لسنة ٦٢ ق

تزوير

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٧٥	إغفال المحكمة الاطلاع على المحرر محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب اجراءات المحاكمة .	٥٧٣٢ لسنة ٦٣ ق
٦١٦	عدم التزام المحكمة بتعيين خبير فى دعاوى التزوير . شرطه . ثبوت الأمر لديها مما يقوم فى الدعوى من أدلة أخرى .	٢٥٧٨٤ لسنة ٦٣ ق
٢٧٥	(١) تزوير أوراق رسمية : تتحقق جريمة التزوير بمجرد تغيير الحقيقة فى المحرر الرسمى بطريق الغش بوسيلة مما نص عليها القانون .	٥٧٣٢ لسنة ٦٣ ق
٢٧٥	لا يلزم تحدث الحكم استقلالاً عن كل ركن من اركان جريمة التزوير . مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .	٥٧٣٢ لسنة ٦٣ ق
٢٧٥	القصد الجنائي فى جريمة التزوير فى الاوراق الرسمية . متى يتحقق ؟	٥٧٣٢ لسنة ٦٣ ق
٣٣٤	ماهية المحررات الرسمية . المادة ١٠ من قانون الاثبات . مناطق رسمية الورقة ؟ لا يلزم نشوء المحرر رسمياً ابتداء . صحة أن ينشأ المحرر فى الأصل عرفياً ثم ينقلب إلى محرر رسمى بتدخل الموظف العام المختص فيه فى حدود وظيفته قصر الرسمية فى المحرر على ما تم على يدى الموظف العام أو ما تلقاه من ذوى الشأن أما باقى المحرر فيبقى عرفياً متى كان موقفاً من ذوى الشأن .	١٢٥٧٢ لسنة ٦٤ ق
٣٣٤	يقتصر دور الموظف العام بالنسبة إلى عقد الايجار . على اثبات تاريخ تقديمه له . انحصار الرسمية فى هذا التاريخ فحسب . باقى المحرر يبقى عرفياً . مخالفة الحكم ذلك . خطأ فى تأويل القانون .	١٢٥٧٢ لسنة ٦٤ ق
٤٤٠	عدم الاطلاع على الورقة المزورة . يعيب اجراءات المحاكمة . علة ذلك ؟ لا يكفى اطلاع المحكمة على صورة شمسية للسند المدعى بتزويره . إلا فى حالة فقد أصل المستند .	٨٣٣٥ لسنة ٦٣ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٣٣٤	(ب) تزوير أوراق عرفية : شرط العقاب على التزوير في المحرر العرفي . هو أن يثبت فيه ما يخالف ما تلاقت عليه ارادات طرفيه . اقتصار العقد على اثبات ما تلاقت عليه ارادتا طرفيه . يجعل العقد عرفيا وينحسر عنه وصف التزوير . مخالفة الحكم ذلك . خطأ في تأويل القانون وتطبيقه .	١٢٥٧٢ لسنة ٦٤ق
٦٩٢	ليس كل تغيير الحقيقة في محرر يعتبر تزويرا . لا عقاب على تغيير الحقيقة في الاقرارات الفردية . مخالفة ذلك خطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك ؟ كون الواقعة غير مؤثمة يوجب نقض الحكم والقضاء بالبراءة .	١١١٠٩ لسنة ٦١ق
تسجيل المحادثات		
١٢٩	تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الإذن بالتسجيل . حق لمحكمة الموضوع المجادلة فيه . لا تجوز أمام محكمة النقض .	١٠٨٥٧ لسنة ٦٣ق
١٩٣	الدفع بصدور إذن التسجيل بعد اجرائه . موضوعي . يكفى اطمئنان المحكمة الى تمام التسجيلات بناء على الإذن ردا عليه . يلزم اثبات ساعة اصدار الإذن التسجيل . عند احتساب ميعاده لمعرفة أن تنفيذه كان خلال الأجل المصرح به	٣٠٤٨ لسنة ٦٣ق
١٩٣	النعي على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع أمسك الطاعن عن ابدائه . غير جائز . يكفى اطمئنان المحكمة أن التسجيلات تمت بعد صدور الإذن بها وقبل نفاذ أجله .	٣٠٤٨ لسنة ٦٣ق
٣٦٣	القانون أناط بقاضى التحقيق أن يأمر بمراقبة المحادثات السلوكية واللاسلكية أو اجراء التسجيلات لأحداث جرت في مكان خاص . متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية .	٥٠١١ لسنة ٦٣ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٢٨	المستشار المنتدب لرئاسة المحكمة الابتدائية . له ولاية القضاء فى دوائر المحكمة الابتدائية دون الجزئية .	١٠٢٤٧ لسنة ٦٣ق
٦٢٨	قصر الأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية وتسجل المحادثات فى الأماكن الخاصة . على القاضى الجزئى المختص . لا ولاية للمستشار المنتدب رئيسا للمحكمة الابتدائية فى اصداره	١٠٢٤٧ لسنة ٦٣ق
تعذيب		
٢٧٥	المتهم المقصود فى حكم المادة ١٢٦ عقوبات . هو كل من وجه إليه الاتهام بارتكاب جريمة معينة ولو كان ذلك أثناء قيام مأمورى الضبط القضائى لمهمة البحث عن الجرائم .	٥٧٣٢ لسنة ٦٣ق
٢٧٥	تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف بالجريمة . مؤثم على مقتضى المادة ١٢٦ عقوبات . أيا كان الباعث على ذلك .	٥٧٣٢ لسنة ٦٣ق
٢٧٥	القانون لم يشترط حصول الاعتراف فعلا لتطبيق حكم المادة ١٢٦ عقوبات . يكفى أن يتم تعذيب المتهم بقصد حمله على الاعتراف .	٥٧٣٢ لسنة ٦٣ق
٢٧٥	لا يشترط لتحقيق جريمة التعذيب النصوص عليها فى المادة ١٢٦ عقوبات . ان يكون القائم بالتعذيب مختصا بإجراء الاستدلالات او التحقيق بشأن الواقعة المؤثمة التى ارتكبها المتهم . يكفى ان يكون للموظف العام سلطة بموجب وظيفته العامة تسمح له بتعذيب المتهم لحمله على الاعتراف .	٥٧٣٢ لسنة ٦٣ق
تعويض		
٩٤	التعويض المنصوص عليه فى المادة ١٨١ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ جزاء نسبى يلزم عقوبة السجن التى يحكم بها على الجانى ويغلب عليه معنى وان انطوى على عنصر التعويض .	٢٣٢٩ لسنة ٦٣ق
٦٤٧	اغفال المحكمة تحقيق دفاع الطاعن بأن تقدير الضريبة غير نهائى وقضائها بالتعويض استنادا الى تقرير مكتب الخبراء للضريبة دون استظهار ذلك . قصور وخطأ فى تطبيق القانون .	٤١٩٦٤ لسنة ٥٩ق
٦٤٧	وجوب حضور المتهم بنفسه بالجلسة عندما يوجه الى طلب التعويض . تخلفه . يوجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى المدنى بإعلانه بطلباته . المادة ٢٥١ اجراءات .	٤١٩٦٤ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	جواز توجيه طلب التعويض أمام محكمة اول درجة فى مواجهة وكيل المتهم فى الحالات التى يجوز له فيها الحضور عملا بالمادة ٢/٢٣٧ اجراءات .	
	تفتيش	
٢٥	أولا : اصدار إذن التفتيش :	٢٢٥٣٢ لسنة
١٦٦	لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع تقدير	٦٢ق
٢٥٢	جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التفتيش .	١٧٤١ لسنة ٦٣ق
٩٨	تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الإذن بالتفتيش . حق لمحكمة الموضوع . القانون لا يشترط شكلا معيناً لإذن التفتيش .	١٠١٥ لسنة ٦٣ق
١٧٧	لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الإذن بالتفتيش .	٣٠٣٩ لسنة ٦٣ق
٢٦٥	تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الإذن بالتفتيش . موضوعى .	٥٦١٩ لسنة ٦٣ق
٣٢٩	لا يقدح فى جدية التحريات عدم ايراد مهنة الطاعن محددة فى محضر الاستدلالات .	٣٣٥٥ لسنة ٦٣ق
٥٠٣	صدور الإذن بالتفتيش . بناء على ما جاء بالتحريات من أن الطاعن وآخر يحوزان ويحرزان المواد المخدرة . الادعاء بأن الإذن صدر عن جريمة مستقبلية . غير صحيح .	٢٢٢٨١ لسنة ٦٣ق
٥١٧	لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الإذن بالقبض والتفتيش . عدم التوصل الى كيفية قتل المجنى عليه أو مكان الجثة . غير قادح فى جدية التحريات .	٢٤١٤٩ لسنة ٦٤ق
٥٤٥	مثال الاستخلاص سائغ لصدور إذن بالتفتيش لضبط	٣٣٩٩٩ لسنة
٥٧٩	جريمة تحقق وقوعها لا لضبط جريمة مستقبلية فى حيازة مخدر بقصد الاتجار .	٦٣ق
٦٥٢	تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش . موضوعى . عدم بيان نوع المخدر ومصدره ومسكن الطاعن محددا بمحضر الاستدلال . غير قادح فى جدية ما تضمنه من تحريات .	٢٩٠٤٩ لسنة ٦٣ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٦٣	عدم ايجاب القانون . ذكر الاختصاص المكانى . مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش .	١٥٩٤٣ لسنة ٦٣ ق
٩٨	ثانيا : بيانات إذن التفتيش لا يلزم ذكر الاختصاص الوظيفى أو المكانى لمصدر إذن التفتيش أو اتباع شكلا خاصا لتسبيب إذن تفتيش المسكن .	١٠٠١٥ لسنة ٦٣ ق
٣٧	ثالثا : تنفيذ الإذن : لرجل الضبط أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تنفيذ الإذن ، وأن يستعين فى تنفيذه بأعوانه أو غيرهم من رجال السلطة العامة . بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصره . التفات الحكم عن الدفاع القانونى ظاهر البطلان . لا يعيبه .	١٠١٠٦ لسنة ٦٣ ق
٣٧	لا يلزم وجود ورقة الإذن بالتفتيش بيد مأمور الضبط القضائى وقت اجرائه . كفاية أن يكون الإذن ثابتا بالكتابة .	٢٥٥٢ لسنة ٦٣ ق
٣٤٠	لمأمور الضبط القضائى المنتدب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تحديد الظرف المناسب لاجرائه بطريقة مثمرة خلال المدة المحددة بالإذن . لا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض .	٤٤٠٤ لسنة ٦٣ ق
١٣٦	رابعا : التفتيش بغير إذن ضباط المخابرات الحربية من أعضاء الضبط القضائى العسكرى فى دائرة اختصاصهم . لرجال الضبط القضائى العسكرى تفتيش الداخلين أو الخارجين عسكرين أو مدنيين من مناطق الأعمال العسكرية دون التقيد بقيود القبض والتفتيش المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية .	١١٠١١ لسنة ٦٣ ق
١٧٧	خامسا : تفتيش المزارع قصر ايجاب اذن النيابة فى تفتيش الأماكن على حالة	٣٠٣٩ لسنة ٦٣ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٥٢	تفتيش المساكن وملحقاتها . لا حاجة إلى صدور إذن من النيابة العامة لتفتيش المزارع سادسا : الرضا بالتفتيش للمحكمة الموضوع استبيان الرضا بالتفتيش من وقائع الدعوى وظروفها واستنتاجه . مثال لتسبيب سائغ في الرد على الدفع ببطلان التفتيش .	٢٩٠٤٩ لسنة ٦٣ق
تقادم		
٢٢٩	متى تنقضى الدعوى الجنائية فى مواد الجرح باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذا بالأمر الجنائى أو اجراءات الاستدلالات تقطع التقادم اذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو اخطرها رسميا .	٢٤٤١٤ لسنة ٥٩ق
٢٢٩	يترتب على مضي اكثر من ثلاث سنوات من اول جلسة نظر فيها الطعن حتى تاريخ نظره بالجلسة التالية دون اتخاذ اى اجراء قاطع للتقادم . انقضاء الدعوى بمضى المدة .	٢٤٤١٤ لسنة ٥٩ق
٧١٠	لا تأثير لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة على الدعوى المدنية المرفوعة معها بالتبعية . علة ذلك ؟ الدفع بانقضاء الدعوى بالتقادم متعلق بالنظام العام يجوز اتارته امام محكمة الموضوع فى اى وقت .	١٨٦٧٠ لسنة ٦١ق
٧١٠	بدء سقوط الدعوى الجنائية فى جرائم النقد من يوم ظهور الفعل المخالف للأوضاع المقررة بقانون التعامل بالنقد الأجنبى .	١٨٦٧٠ لسنة ٦١ق
٧١٠	سقوط الدعوى الجنائية بدءه من يوم وقوع الجريمة ولو جهل الجنى عليه ذلك .	١٨٦٧٠ لسنة ٦١ق
تقسيم		
٧٥	تقسيم الأراضى فى مفهوم المادة الحادية عشر من القانون ٣ لسنة ١٩٨ بإصدار قانون التخطيط العمرانى . صحة الحكم بالادانة فى جريمة انشاء تقسيم بالمخالفة لأحكام القانون أو اقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها . رهن باستظهار العناصر السالفة واثبات توافرها .	٥٦٤٥ لسنة ٦٢ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	تلبس	
١٣٦ ٤٨٠	التلبس يبيح لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر وتفتيشه .	٥٢٣٠ لسنة ٦٢ق
	تقدير توافر حالة التلبس . لرجل الضبط بداءة تحت رقابة سلطة التحقيق واشراف محكمة الموضوع .	٥٢٣٠ لسنة ٦٢ق
٦٤٢	لا يلزم مشاهدة المتهم حال ارتكابه الزنا بالفعل . يكفى أن تنبئ الظروف بطريقة لا تدع مجالا للشك عن ارتكاب الجريمة .	١٨٦٢ لسنة ٦٢ق
	جريمة	
٤٢	شرط التسليم الذي ينتفى به ركن الاختلاس في السرقة . أن يكون برضاء حقيقى يقصد به التخلي عن الحيازة . عدم الرضا لاعداد العلم . مناط التائيم في جريمة السرقة .	١٥١٥ لسنة ٥٧ق
٨٥	يستوى أن يكون الاكراه سابقا على السرقة أم لاحقا عليها مادم بقصد الهرب بالمسروقات .	
	يتحقق الركن المادى في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد يتخلى الساحب اراديا عن حيازة الشيك .	٣٦٢٩ لسنة ٦٢ق
	أثر سرقة الشيك أو فقدده أو تزويره . انتفاء الركن المادى لتلك الجريمة .	
٢١٩	قوام الركن المادى لجريمة الغدر طلب أو أخذ ما ليس مستحقا أو ما يزيد على المستحق من الرسوم أو الغرامات أو العوائد أو الضرائب أو نحوها . عدم اشتراط أن يتم ذلك حال التحصيل .	١٠٨١٤ لسنة ٦٣ق
	لا محل للاجتهاد إزاء صراحة النص .	
	قيام جريمة الغدر ولو كان الجنى عليه يعلم بأن المبلغ المطلوب أو الماخوذ منه غير مستحق عليه أو يزيد على المستحق ورضى رغم ذلك بدفعه .	
٢٣٣	التسليم الذى يتحقق به ركن الاختلاس في السرقة . عدم بيان الحكم ما يجب توافره في التسليم من بقاء	٢٩٨٢٤ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	المال تحت بصر صاحبه واستمرار اشرافه عليه قصور .	
٥٧٩	تتم جريمة الرشوة بمجرد طلب الرشوة - من جانب الموظف والقبول من جانب الراشى - تسليم مبلغ الرشوة من بعد ليس إلا نتيجة الاتفاق .	٢٣٢٠١ لسنة ٦٣ق
٥٩٨	شرط اعتبار مخالفة القوانين واللوائح والأنظمة خطأ في جريمة القتل الخطأ أن تكون المخالفة بذاتها سبب الحادث .	٣٠٤١١ لسنة ٥٩ق
٥٩٨	خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا لاحداث النتيجة .	٣٠٤١١ لسنة ٥٩ق
٦٦٣	جريمة الرشوة . مناط تحققها ؟ لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة . ما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من جانب الموظف حقا أو غير حق .	١٥٩٤٣ لسنة ٦٣ق
٧٣٠	مكتب المحامي بحكم الأصل محلا خاصا لا تتحقق به العلانية التي يتطلبها القانون للسب الذي يجهر به في المحل الخاص المطل على طريق عام .	١٥٢٣٧ لسنة ٦١ق
٧٢٥	ثانيا : جرائم الصحف تختص المحكمة الجزئية بالمخالفات أو الجنح عدا الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد . تختص محكمة الجنايات بالجنح التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر عدا الجرائم المضرة بأفراد الناس . إذا كانت الوقائع المنشورة والتي نسب المدعى بالحق المدنى إلى المتهم نشرها متهما إياه بالقذف تتعلق بصفته الوظيفية . وليست موجهة إليه بصفته من آحاد الناس . انعقاد الاختصاص بنظر الدعوى لمحكمة الجنايات . مخالفة ذلك . اثره ؟	٤١٩٢٨ لسنة ٥٩ق
	جلب	
٦٩٨	جلب المخدر في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ معناه ؟	٢١٦٠٩ لسنة ٦٢ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	المقصود بحظر الجلب هو بسط رقابة المشرع على عمليات التجارة الدولية في الجواهر المخدرة	
	حكم	
٣٤٠	أولاً : التوقيع على الحكم شرط التمسك ببطلان الحكم لعدم توقيعه في الميعاد القانوني الحصول على شهادة دالة أن الحكم لم يكن إلى وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعاً عليه . أو بقاء الحكم حتى نظر الطعن فيه خالياً من التوقيع .	٤٤٠٤ لسنة ٦٣ق
٥٩٨	ثانياً : بيانات الحكم يجب لصحة الحكم في جريمة القتل خطأً بيان الواقعة وكيفية حصولها وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقفه وموقف المجنى عليه حين وقع الحادث .	
١٤٨	محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص اسماء الخصوم في الدعوى والهيئة التي أصدرته وسائر بيانات الديباجة عدا التاريخ .	١٢٣٣٦ لسنة ٦٠ق
١٨٦	لا يعيب الحكم اثبات صدوره من محكمة الجنايات . رغم ثبوت احالة الدعوى الى محكمة امن الدولة العليا طوارئ . خطأً مادي .	٣٠٤٣ لسنة ٦٣ق
٦٤٣	الخطأ في ديباجة الحكم . لا يعيبه . على ذلك ؟	١٨٨٦٣ لسنة ٦٢ق
١١	لم يرسم القانون شكلاً خاصاً لصياغة الحكم . كفاية	٩٨٩٤ لسنة ٦٣ق
١١٦	ان يكون ما أورده الحكم مؤدياً الى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .	
٢١٩	عدم ايراد الحكم الواقعة وادلة الثبوت ومؤدى كل منهما في بيان كاف . قصور .	١٥٠٩٦ لسنة ٦٢ق
٢٤٢	يجب أن يشتمل حكم الإدانة على الاسباب التي بنى عليها ، وإلا كان باطلاً .	٥٣١٨ لسنة ٦٣ق
٢٤٦	افراغ الحكم في عبارات عامة معمة أو وضعه في صورة مجملة مجهلة . لا يحقق غرض الشارع من ايجاب التسبيب .	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٥٢	الخصاً في الاسناد اذلى يعيب الحكم . ماهيته ؟	٢٩٠٤٩ لسنة ٦٢ق
١٩٢	يجب ان يشتمل حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلص منها الادانة .	٣٠٤٨ لسنة ٦٢ق
٢٠٤	القانون لم يرسم شكلا خاصا لصياغة الحكم . اثباته واقعة الدعوى . وايراده مؤدى الأدلة التي استخلص منها الادانة . انحسار دعوى القصور في التسبب عنه	٥٦٨٢ لسنة ٦٢ق
٢٤٠	يجب أن يبين حكم الإدانة مضمون كل دليل من ادلة الثبوت التي استند إليها ومؤداه . علة ذلك ؟ الدفع بمدنية العلاقة . جوهرى . ابدأؤه يوجب التصدى له .	١٣١٧٢ لسنة ٦٢ق
٣٨٩	شرط القضاء بالإدانة في جريمة خيانة الأمانة . شرطه اقتناع القاضى أن المتهم تسلم مال بعقد من عقود الأمانة المبينة حصرا بالمادة ٣٤١ عقوبات .	٧٢٣٥ لسنة ٦٢ق
٤٦٧	يجب أن يشتمل حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة .	٢٩٦٤٨ لسنة ٥٩ق
٤٤٧	يجب ان يبين الحكم الأدلة التي استندت إليها المحكمة وبيان مؤداهها بيانا كافيا .	٢٥٠٦٤ لسنة ٥٩ق
٧	أولا : التسبب المعيب تعويل الحكم في قضائه بالإدانة على الدليل المستمد من الاذن بمراقبة التليفون والتسجيلات دون الرد على الدفع بطلانه . قصور . علة ذلك ؟	٣٦٢٩ لسنة ٦٢ق
٨٥	يتحقق الركن المادى فى جريمة اعطاء شيك دون رصيد بتخلى الساحب اراديا عن حيازة الشيك . اثر سرقة الشيك أو فقدته أو تزويره . انتفاء الركن المادى لتلك الجريمة . الدفع بتخلف فعل الاعطاء فى جريمة اعطاء شيك دون رصيد . جوهرى . على المحكمة ان تعرض له فى حكمها . اغفال ذلك . قصور . الدفاع المسطور . يكون مطروحا على المحكمة فى أى	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٤٦	مرحلة تالية . ولو لم يتمسك به أمامها الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها دون بيان وقائع الجنبه الأخرى . قصور .	٤١٣ لسنة ٦٠ق
١٥٥	ماهية الحد المعاقب على نقله أو إزالته طبقا للمادة ٣٥٨ عقوبات .	٢٧٤٢٧ لسنة ٥٩ق
١٦٣	خلو الحكم من بيان مسمى العمل الذى يباشره الموظف العام . قصور .	٥٤٨٦ لسنة ٦٢ق
٧٢٨	مثال لتسبب معيب جريمة ضرب بسيط .	٤٣٩٨٠ لسنة ٥٩ق
١٧٧	ماهية التناقض الذى يعيب الحكم .	٣٠٣٩ لسنة ٦٢ق
٢١٦	ايراد الحكم الاستثنائى صيغة التهمة مخالفة لما ذكرت بها فى الحكم الابتدائى ، واكتفاء المحكمة الاستثنائية بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، ويجعله خاليا من الأسباب .	١٠٥١٧ لسنة ٦٢ق
٢١٦	استناد الحكم الى رواية أو واقعة لا أصل لها فى الأوراق يعيبه . متى كانت هى عماد الحكم .	١٠٥١٧ لسنة ٦٢ق
٢٢٣	التسليم الذى يتحقق به ركن الاختلاس فى جريمة السرقه ؟ عدم بيان الحكم ما يجب توافره فى التسليم من بقاء المال تحت بصر صاحبه واستمرار أشرفه عليه . قصور .	٢٩٨٢٤ لسنة ٥٩ق
٢٤٦	ضرورة بيان الحكم كيفية تسهيل الوظيفة استيلاء الغير على مال الدولة واستظهار نية كل طاعن وتفاصيل كل استمارة من الاستمارات موضوع الجريمة وموطن التزوير فيها والافعال التى آتاها كل من زور ورقة بعينها أو شارك فيه وكيفية المشاركة والدليل على ذلك خلوه من هذا البيان يعيبه بالقصور .	٥٣١٨ لسنة ٦٣ق
٣١٦	مثال لتسبب معيب لنفى قيام حالة الدفاع الشرعى	٩٢١٧ لسنة ٦٣ق
٣٤٦	عدم بيان الحكم الصلة بين الاصابات التى لحقت بالطاعن وزوجته وبين الاعتداء الذى وقع منه وأثر	١٠١٧٥ لسنة ٦٣ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	ذلك فى قيام او عدم قيام حالة الدفاع الشرعى . واسقاطه الوقائع الثابتة فى التحقيق ولم يسقطها حقها ايردا وردا . قصور .	
٤٠٨	متال لتناقض اسباب الحكم فى منطوقه بشأن العقوبة .	٢٠١٩٥ لسنة ق٦٢
٤٢٠	عدم بيان الحكم . ما إذا كانت الأحكام الصادرة ضد الطاعن واجبة النفاذ وتبيح القبض عليه . حتى يصح تفتيشه . قصور .	٢٢٠٣ لسنة ٦٢ق
٤٢٢	منازعة الطاعن الجادة فى وقت الحادث . جوهرى . وجوب تحقيقه عن طريق الطبيب الشرعى المختص فنيا . اغفال ذلك . قصور واخلاق بحق الدفاع .	١٣٧٩٨ لسنة ق٦٣
٤٤٧	عدم استظهار الحكم لتوافر حالة السكر وايراد الدليل عليه فى جانب الطاعن . قصور .	٢٩٦٤٨ لسنة ق٥٩
٤٦٥	وجوب أن يبين الحكم واقعة الدعوى والأدلة التى استند إليها ومؤداها .	٣٠٦٥٦ لسنة ق٥٩
	عدم ايراد الحكم واقعة الدعوى وأدلة الثبوت التى اقام عليها قضاءه ومؤدى كل منها فى بيان كاف . قصور .	
٤٩١	عدول محكمة الموضوع دون سبب سائغ عن تحقيق . دفاع قدرت جديته . يعيب حكمها .	٢٣٩٦١ لسنة ق٦٢
٤٥٩	يجب استظهار القصد الخاص فى جريمة زراعة النباتات المخدرة مجرد القول بتوافر الزراعة وعلم الجانى بأن ما زرعه من النباتات المخدرة . غير كاف . تحرير اسباب الحكم بخط غير مقروء . يعيبه .	٤٦٥٨١ لسنة ق٥٩
٦٢٢	اغفال حكم الادانة فى جريمة زراعة نبات الحشيش المخدر بقصد الاتجار استظهار توافر ذلك القصد الخاص . تطبيقا للمادة ٣٣ اجراءات . قصور .	٢٦٤٧٧ لسنة ق٦٢
٦٨٠	الاحكام الجنائية تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال . يجب أن يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا .	١٩٠٥٤ لسنة ٦٢ق ٢٠٠١١ لسنة ٦٢ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٧١٩	<p>وضع الحكم فى عبارات عامة معممة أو وضعه فى صورة مجملة مجهلة . لا يحقق غرض الشارع من ايجاب التسبيب .</p> <p>خلو الحكم من بيان مفردات المبالغ المقول باختلاسها وتعويله فى الادانة على اقوال اعضاء لجنة الجرد وتقرير الخبير المنتدب دون أن يورد مؤدى اقوال اخذ شهود الاثبات ووجه استدلاله به ودون أن يعرض للأسانيد التى أقيم عليها تقرير الخبير . قصور .</p> <p>مجرد حضور المتهم الى مكان الحادث حاملا سلاحا . لا يدل بذاته على انه كان منتويا الاعتداء لا الدفاع .</p> <p>اغفال الحكم الوقائع الثابتة بالأوراق التى ترشح لقيام حالة الدفاع الشرعى ، وعدم تعرضه لدلالاتها بغير مسخ أو تحريف ويسقطها حقها ايراد وردا . قصور .</p>	٢٩٠ لسنة ٦٤ ق
١١	<p>ثانياً: التسبيب غير المعيب</p> <p>قصداً القتل . أمر خفى . ادراكه بالأمارات والمظاهر التى تنبئ عنه . استخلاص توافره . حق لمحكمة الموضوع .</p>	٩٨٩٤ لسنة ٦٣ ق
١١	<p>يكفى أن يورد الحكم مضمون التقارير الطبية التى عول عليها فى قضائه . عدم ايراده نص تقرير الخبير بكامل فحواه واجزائه . لا يعيبه .</p>	٩٨٩٤ لسنة ٦٣ ق
١١	<p>لا يلزم ورود الشهادة على الحقيقة المراد اثباتها بكافة تفاصيلها . كفاية أن تؤدى إليها باستنتاج سائغ تجريه المحكمة .</p> <p>لا يعيب الحكم تناقض الشاهد وتضاربه فى اقواله مادام قد استخلص الحقيقة منها بما لا تناقض فيه .</p>	٩٨٩٤ لسنة ٦٣ ق
٨٧	<p>يكفى أن يكون الفعل قد ارتكب ضد ارادة المجنى عليه وبغير رضائه . لتوافر ركن القوة فى جريمة هتك العرض . استخلاص حصوله حق لمحكمة الموضوع .</p> <p>عدم التزام الحكم بالتحدث عن هذا الركن استقلالا .</p> <p>مادام فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى لقيامه .</p>	٢٠٢٤ لسنة ٦٣ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٩٨	مثال لتسبب سائح للرد على دفاع الطاعنة باقتصار التجريم على احراز نبات الحشيش على القمم الزهرية لانات النبات خلافا لما ضبط .	١٠٠١٥ لسنة ٦٣ق
٩٨	التشكيك فيما اطمأنت إليه المحكمة من أن المخدر المضبوط هو الذي جرى تحليله . جدل في تقدير الدليل . غير جائز .	١٠٠١٥ لسنة ٦٣ق
١٣٦	لا يعيب الحكم اغفال بيان صفة مأمور الضبط القضائي واختصاصه المكاني . علة ذلك ؟	١١٠١١ لسنة ٦٣ق
١٣٦	يكفى اثبات الحكم صحة القبض على الطاعن وتفتيشه للرد على ما اثاره من بطلان الدليل المستمد منهما .	١١٠١١ لسنة ٦٣ق
١٣٦	يكفى استناد الحكم صحيحا الى دليل ثابت في الأوراق	١١٠١١ لسنة ٦٣ق
١٧٧	زراعة نبات مخدر بقصد الاتجار واقعة مادية استخلاصها موضوعي مادام سائغا .	٣٠٣٩ لسنة ٦٣ق
٤٨٧	خطأ الحكم فيما غير مؤثر في عقيدة المحكمة . لا يعيبه .	٢٣٤٢٩ لسنة ٦٣ق
٢٧٥	عدم ايراد نص تقدير الخبير لا يعيب الحكم .	٥٧٣٢ لسنة ٦٣ق
٢٧٥	تحدث الحكم استقلا لا عن كل ركن من اركان جريمة التزوير . مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .	٥٧٣٢ لسنة ٦٣ق
٢٧٥	ايراد الحكم بيان الواقعة بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التعذيب حق الطاعنين . لا قصور	٥٧٣٢ لسنة ٦٣ق
٣٠٦	يتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس بتصرف الموظف في المال الذي بعهدته باعتباره مملوكا له . لا يلزم تحدث الحكم عه استقلا لا كفاية أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل عليه .	٥٩٧ لسنة ٦٣ق
٧١٣	ايراد الحكم بيان واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة ومؤدي اقوال شهود الاثبات وتقرير المعامل الكيماوية في بيان واف . قصور .	١٨٧١٦ لسنة ٦٣ق
٣٦٣	لا ينال من سلامة الحكم ما استطرده اليه تزييدا مادام لم يكن له تأثير في منطقه او من النتيجة التي انتهى إليها .	٥٠١١ لسنة ٦٣ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٣٦٣	يكفى أن يكون للموظف المرشو علاقة بالعمل المتصل بالرشوة أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص حتى يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة .	٥٠١١ لسنة ٦٣ ق
٣٥٢	التناقض الذى يعيب الحكم ويبطله . ماهيته ؟	٢٥٩٤١ لسنة ٦٣ ق ١٧٤١ لسنة ٦٣ ق
٦٦٣	حق عضو النيابة كرئيس للضبطية القضائية . الاستعانة بأهل الخبرة . دون حلف يمين . أساس ذلك حق محكمة الموضوع الأخذ بعناصر الاثبات ولو كان فى محاضر جمع الاستدلالات . مادامت مطروحة للبحث . عدم التزام المحكمة بالتعرض للدفاع ظاهر البطلان .	١٥٩٤٣ لسنة ٦٣ ق
٧٠٦	الحكم برفض الدفع بعدم جواز الاثبات بشهادة الشهود تأسيسا على قيام مانع أدبى حال دون الحصول على كتابة . سائغ .	٤٦٨٤ لسنة ٦٠ ق
١١	ثالثا : مالا يعيبه فى نطاق الاستدلال :	٩٨٩٤ لسنة ٦٣ ق
٢٥	لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود الى ما	
٣٧	أورده من اقوال شاهد آخر لا يعيبه . مادامت متفقة مع ما استند إليه منها .	
٢٥	لا يعيب الحكم اختلاف الشهود فى بعض التفاصيل	٢٢٥٣٢ لسنة ٦٢ ق
١٤٨	التي لم يوردها الحكم . اطراح المحكمة لها . مفاده ؟	١٣٣٣٦ لسنة ٦٠ ق
٣٦٣	لا يعيب الحكم تناقض اقوال الشهود مادام استخلص الادانة من اقوالهم بما لا تناقض فيه . لمحكمة الموضوع وزن اقوال الشهود وتقديرها .	
٦٦٣	ايراد الحكم اقوال الشاهد كما هى فى الأوراق . من عدم اختصاص الطاعنين بالمرور على المحلات التجارية التى تتعامل فى المواد الغذائية والتفتيش عليها لضبط مخالفتها . لا ينال من سلامة ما استقر فى وجدان المحكمة من اختصاص الطاعنين بذلك العمل .	١٥٩٤٣ لسنة ٦٣ ق
٥١٢	يجب حضور محام مع المتهم فى جنائية . صدور الحكم من محكمة لم تسمع المرافعة بنفسها	١٩٢٥٢ لسنة ٦٣ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	ولم تجب طلب التأجيل لحضور المحامي الأصيل أو ندب غيره بمعرفتها . بطلان وإخلال بحق الدفاع .	
حيازة		
٤٣٠	يجب ان يكون الجانى فى جريمة التعدى على الحيازة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٠ عقوبات من غير حائزى المكان أو المشاركين فى حيازته . المنازعة فيما بين الطاعنة والمجنى عليه فى حيازة شقة النزاع . تعرض مدنى لا تتوافر به اركان الجريمة المؤثمة بالمادة ٣٧٠ عقوبات مخالفة ذلك . خطأ فى القانون .	٤٦٤٩٧ لسنة ٥٩ق
خطأ		
٢٣٦	لحكمه الموضوع تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا فى جريمة الاصابة الخطأ المجادلة فى ذلك أمام النقض . غير جائزة .	٢٩٦٢٥ لسنة ٥٩ق
٥٩٨	شرط اعتبار مخالفة القوانين واللوائح والأنظمة خطأ فى جريمة القتل الخطأ أن تكون المخالفة هى بذاتها سبب الحادث .	٣٠٤١١ لسنة ٥٩ق
خطف		
٦٧٤	مؤدى المادتان ٢٨٨ ، ١/٢٩٠ عقوبات أن جريمتى اختطاف طفل ذكر لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة واختطاف أنثى . تتفقان فى احكامها العامة ، وتختلفان فى صفة المجنى عليه وتشديد العقوبة فى الثانية عن الأولى . تطبيق المادة ٢٨٨ عقوبات على واقعة خطف أنثى بالتحليل المنطبقة عليها المادة ١/٢٩٠ عقوبات . خطأ لا تستطيع محكمة النقض تصحيحه . مادام لم يطعن من غير المتهم .	٢٩٥١٠ لسنة ٦٣ق
٦٧٤	ثبوت اتفاق الطاعن والمتهم الآخر على خطف المجنى عليها بالتحليل ، واستدراج ذلك المتهم واصطحابها	٢٩٥١٠ لسنة ٦٣ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	بمعرفة الطاعن الى حيث احتجزها واخفاها ، ومساومتها على اعادتها لذويها . اثره . توافر جريمة الخطف بالتحليل في حق الطاعن باعتباره مساهما اصليا فيها .	
	دعوى جنائية	
١٩٠	أولا : رفع الدعوى الجنائية توقف رفع الدعوى الجنائية في جريمة السب والقذف على شكوى المجنى عليه ، وجوب تقديمها قبل مضي ثلاثة اشهر من يوم علمه بالجريمة ومرتكبها .	١٤٧٥٢ لسنة ٦٢ق
٤٣٠	أثر اقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها قانونا . انعدام اتصال المحكمة بها .	٤٢٥ لسنة ٦٠ق
٤٣٠	شرط تحريك الدعوى الجنائية لما يرتكبه المحامي من جرائم اتناء وجوده بالجلسة لأداء واجبه أو بسببه . صدور أمر من النائب العام أو من ينوب عنه من المحامين العامين الأول . اساس وأثر ذلك .	٤٢٥ لسنة ٦٠ق
٧٢٥	اشتراط تقديم شكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها ومن بينها جريمة السب عدم مساسه بحق المدعى بالحقوق المدنية في الادعاء المباشر خلال الأجل المضروب .	٤١٩٢٨ لسنة ٥٩ق
٤٢٦	ثانيا : نظرها والحكم فيها : اثر القضاء بالبراءة لانتفاء الجريمة في الواقعة الرفوع عنها الدعوى الجنائية والمدنية النزاع عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .	٤٦٤٩٧ لسنة ٥٩ق
١٤٦	ثالثا : انقضاء الدعوى الجنائية يحظر محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين . اساس ذلك ؟	٤١٣ لسنة ٦٠ق
٢٢٩	بمضي المدة : اثر مضي اكثر من ثلاث سنوات من أول جلسة نظر	٢٤٤١٤ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٧١٠	فيها الطعن حتى تاريخ نظره بالجلسة التالية دون اتخاذ أى إجراء قاطع للتقدم . انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . لا تأثير لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة على الدعوى المدنية المرفوعة معها .	١٨٦٧٠ لسنة ٦١ق
٧١٠	سقوط الدعوى الجنائية بدؤه من يوم وقوع الجريمة ولو جهل المجرى عليه ذلك .	١٨٦٧٠ لسنة ٦١ق
١٧٣	بدء سقوط الدعوى الجنائية فى جرائم النقد من يوم ظهور الفعل المخالف للأوضاع المقررة بقانون التعامل بالنقد الأجنبى . بالوفاة : الحكم خطأ بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم رغم انه على قيد الحياة لا يعدو ان يكون خطأ مادي لحكمة الموضوع اصلحه بالرجوع إليها لتداركه . الطعن عليه امام محكمة النقض لتصحيح ذلك الخطأ . غير جائز .	٦٠٣٩٨ لسنة ٥٩ق
دعوى مدنية		
١١	اثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه . يتضمن بذاته الاحاطة بأركان المسؤولية المدنية . التعويض المؤقت . نواة للتعويض الكامل الذى سيطالب المدعى المدنى . على المحكمة التى ترفع امامها دعوى التعويض النهائى بيان الضرر .	٩٨٩٤ لسنة ٦٣ق
٦٤٧	الحكم الابتدائى بعدم قبول الدعوى المدنية . يوجب على المحكمة الاستئنافية عند القضاء بإلغائه اعادة الدعوى الى محكمة اول درجة للفصل فى موضوعها . حتى لا يفوت على المتهم احدى درجتى التقاضى المادة ٤١٩ اجراءات . اغفال ذلك . خطأ فى تطبيق القانون .	٤١٩٦٤ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٤٧	وجوب حضور المتهم لنفسه بالجلسة عندما يوجه إليه طلب التعويض . تخلفه . يوجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى المدنى باعلانه بطلباته . المادة ٢٥١ اجراءات . جواز توجيه طلب التعويض امام محكمة اول درجة فى مواجهة وكيل المتهم فى الحالات التى يجوز له فيها الحضور عملا بالمادة ٢/٢٣٧ اجراءات .	٤١٩٦٤ لسنة ٥٩ق
دفاع		
٥٨	أولا : الدفاع الجوهري الدفاع بعدم وقوع الحادث فى الوقت الذى حددته الشهود ووقوعه فى وقت سابق . يجب تحقيقه عن طريق المختص فنيا . اغفال ذلك . قصور واخلال بحق الدفاع .	١٠٣١٩ لسنة ٦٤ق
٢٢٩	دفاع الطاعن المؤيد بالمستندات بالمنازعة فى اصل الدين المحجوز من اجله . جوهري . يجب على المحكمة تحقيقه . اغفال ذلك . اخلال بحق الدفاع	٢٤٤١٤ لسنة ٥٩ق
٢٤٠	العبرة بقيام عقد من عقود الأمانة . بحقيقة الواقع لا يصح تأثيم انسان بناء على اعترافه شفاهة أو كتابة . إذا كان مخالفا للحقيقة . دفاع الطاعن ان العلاقة التى تربطه بالمجنى عليه مدنية . جوهري . اغفال تحقيقه . قصور .	١٣١٧٣ لسنة ٦٢ق
٤٠٨	الدفع بتزوير الشيك محل الاتهام . جوهري . على المحكمة والرد عليه بما يدفعه ان رأت اطراحه . امساكها عن ذلك . قصور واخلال بحق الدفاع .	٢٠١٩٥ لسنة ٦٢ق
٤٢٢	الدفاع القائم على المنازعة الجادة فى وقت الحادث . جوهري . وجوب تحقيقه عن طريق الطبيب الشرعى المختص فنيا . اغفال ذلك قصور واخلال بحق الدفاع .	١٢٧٩٨ لسنة ٥٩ق
٤٦٣	امتناع الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم عن اصدار قرار مسبب خلال ستين يوما بالبت فى طلب	٢٠٣٤٧ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٠٨	الترخيص اعتباره بمثابة موافقة عليه التمسك بذلك أمام المحكمة . دفاع جوهرى . اغفاله . قصور . للطاعن عن الحق فى استعراض الدليل الفنى الى المحكمة يجب ابداء المحكمة رايها فى دليل لم يعرض عليها . غير جائز . مخالفة ذلك . يعيب حكمها . علة لك .	١٧٦٤٢ لسنة ٦٣ق
٦٢٤	الدفع بتزوير توقيع المحامى على صحيفة الدعوى المباشرة . جوهرى . وجوب تحقيقه بلوغا لغاية الأمر فيه . اغفال ذلك . اخلال بحق الدفاع .	٤٢١٨٦ لسنة ٥٩ق
٦٨٠	تمسك الطاعن فى ختام مرافعته ندب خبير لتحقيق دفاعه بأن رئيسه تصرف فى جزء من البضائع موضوع الجريمة بتسليمها للعملاء . جوهرى . وجوب أن تحققه المحكمة أو ترد عليه بأسباب سائغة لاطراحه . اغفال ذلك . قصور واخلال بحق الدفاع .	١٩٠٥٤ لسنة ٦٣ق
٦٨٩	الدفع بأن تظهير الشيك للمدعى بالحقوق المدنية كان تظهيراً توكلياً . جوهرى . وجوب ان تحققه المحكمة بلوغا الى غاية الأمر فيه عليه بأسباب سائغة .	١٤٣١٣ لسنة ٦١ق
٥٤٥	ثانياً : ما لا يقبل من دفاع لا التزم المحكمة بالرد على الدفاع القانونى ظاهر البطلان .	٢٣٩٩٩ لسنة ٦٣ق
٧٨	دفاع الطاعن القائم على عدم تواجده على مسرح الحادث . موضوعى . الرد عليه صراحة غير لازم . استفادة الرد عليه ضمناً من القضاء بالإدانة .	١٠٣٩٢ لسنة ٦٣ق
٩٨	لا يقبل النعى على المحكمة اخلالها بسلامة اجراءات محاكمة الطاعنة بسماعها لأقوال الشاهد دون ترجمة لأقواله . متى كانت المحكمة لم تمنعها أو محاميها من ابداء هذا الطلب .	١٠٠١٥ لسنة ٦٣ق
١٢٩	لا يقبل النعى ببطلان تقرير تفريغ التسجيلات . مادام الحكم لم يتخذ من نتيجة هذه التسجيلات دليلاً أساسياً على ثبوت التهمة قبل الطاعن .	١٠٨٥٧ لسنة ٦٣ق
١٧٧	المحكمة غير ملزمة بتتبع المتهم فى كل جزئية من	٣٠٣٩ لسنة ٦٣ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٣٦٣	جزئيات دفاعه . التفات الحكم عنها . مفاده اطراحها	
٥٧٩		
٢٧٥	ليس على المرءوس أن يطبع الأمر الصادر له من	٥٧٣٢ لسنة ٦٣ق
٤٦٧	رئيسه بارتكاب فعل يعلم أن القانون يعاقب عليه	
٤٨٧	النعي على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم	٢٣٤٢٩ لسنة ٦٣ق
	يطلب منها أو الرد على دفاع لم يثر أمامها . غير	
	جائز .	
٣٩٤	ندب المحكمة محاميا عن المتهم . عدم تمسكه	١٥٢٤٩ لسنة ٦٤ق
	بالتأجيل لتوكيل محام . لا اخلال بحق الدفاع .	
٥٧٩	ماهية الطلب الجازم الذي تلتزم المحكمة بإجابته .	٢٣٢٠١ لسنة ٦٣ق
٣٥٢		١٧٤١ لسنة ٦٣ق
٤٦٧	المحكمة لا تلتزم بطلب ضم قضية بقصد اشارة	٥٧٣١ لسنة ٦٣ق
	الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها . اساس ذلك	
٤٦٧	ثبوت اطلاع الحكم على حرز المحررات المزورة	٥٧٣١ لسنة ٦٣ق
	بمحضر الجلسة لا اخلال بحق الدفاع .	
٥١٧	تنازل المحامي عن طلب رد المحكمة بعد إبداء رغبته	٢٤١٤٩ لسنة ٦٤ق
	في ذلك ومعاودته الترافع في موضوع الدعوى . لا	
	اخلال بحق الدفاع .	
٥٤٥	لا على المحكمة إن لتفتت عن الطلب المجهل من سبب	٢٣٩٩٩ لسنة ٦٣ق
	ومرماه .	
٥٤٥	الطلب الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا	٢٣٩٩٩ لسنة ٦٣ق
	إلى استحالة حصول الواقعة . دفاع موضوعي . عدم	
	التزام المحكمة بإجابته .	
	مثال في معاينة .	
٥٦٦	لا تلتزم المحكمة بإجابة طلب الدفاع استدعاء	٢٥٩٤١ لسنة ٦٣ق
	الطبيب الاستشاري لمناقشته . مادامت الواقعة قد	
	وضحت لديها .	
٦٥٢	النعي ببطلان اقرار الطاعنين قبل الآخر . غير مجد	٢٩٠٤٩ لسنة ٦٣ق
	. مادام الحكم لم يستند في الإدانة الى دليل مستمد	
	منه .	
٧٠٦	القضاء في الدعوى دون سماع اقوال الشهود امام	٤٦٨٤ لسنة ٦٠ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	محكمة الموضوع بدرجتها . لا تثريب . مادام الطاعن لم يطلب سماعهم بالجلسة وكانت اقوالهم مطروحة على بساط البحث .	
	دفع	
٩٨	الجهل بالقانون أو الغلط في فهم نصوصه . لا يعدم القصد الجنائي العلم بالقانون الجنائي والقوانين العقابية والقوانين العقابية المكمل له . مفترض في حق الكافة .	١٠٠١٥ لسنة ٦٣ ق
٩٨	يسقط الحق في الدفع ببطلان الاجراءات الخاصة بالتحقيق في الجرح والجنایات . متى كان المتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه .	١٠٠١٥ لسنة ٦٣ ق
٩٨	لا يلزم ذكر الاختصاص الوظيفي أو المكانى لمصدر إذن التفتيش أو اتباع شكلا خاصا لتسبيب إذن تفتيش المسكن .	١٠٠١٥ لسنة ٦٣ ق
٣٤٠	لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على دفع الطاعن ببطلان إذن الضبط والتفتيش . لاستعماله أكثر من مرة ضده . مادام انه نفذ خلال مدة سريانه .	٤٤٠٤ لسنة ٦٣ ق
٣٢٩	الدفع ببطلان إذن النيابة العامة بصدوره يعد الضبط والتفتيش موضوعي .	٣٣٥٥ لسنة ٦٣ ق
٣٤٠	لا يجوز الدفع ببطلان إذن الضبط لأول مرة امام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تظاهره .	٤٤٠٤ لسنة ٦٣ ق
٦١٢	الدفع ببطلان اقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الاكراه . جوهرى . وجوب مناقشته والرد عليه . اغفال الحكم ذلك . قصور . مؤدى تساند الأدلة في المواد الجنائية .	٢٩٠٣٢ لسنة ٥٩ ق
٨٧	اثارة الدفاع عن الطاعن ان المذكور تعرض لايحاءات او اغراءات اثناء التحقيق لدفعه على الاعتراف لمصلحته . لا يعد دفعا ببطلان الاعتراف للاكراه .	٢٠٢٤ لسنة ٦٣ ق
١٣٦	لمحكمة الموضوع تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الاثبات .	١١٠١١ لسنة ٦٣ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٩٨	متال لتسبب سائغ فى الرد على الدفع ببطلان الاعتراف لكونه وليد اكراه ادبى .	١٠٠١٥ لسنة ٦٣ ق
١٦٦	لا يلزم استدعاء وكيل النيابة المحقق وأمين السر لاستجلاء حقيقة توقيعهما على محاضر التحقيق . متى اطمأنت المحكمة الى صحة وسلامة التحقيقات ومباشرتها بمعرفة وكيل النيابة المختص وتحريرها بمعرفة امين السر والتوقيع عليها منهما .	٢٥٥٢ لسنة ٦٣ ق
٣٤٠	الدفع بتلفيق الاتهام . موضوعى . عدم جواز اثارته امام محكمة النقض .	٤٤٠٤ لسنة ٦٣ ق
١٩٣	الدفع بتلفيق التهمة استفادة الرد عليه من ادلة التبوت .	٣٠٤٨ لسنة ٦٣ ق
٢٥	الدفع بصدور إذن التسجيل بعد اجرائه . موضوعى . كفاية اطمئنان المحكمة الى تمام التسجيلات بناء على الإذن ردا عليه .	
١٦٦	يلزم اثبات ساعة اصدار الاذن بالتسجيل عند احتساب ميعاده لمعرفة أن تنفيذه كان خلال الأجل المصرح به .	٣٢٥٣٢ لسنة ٦٢ ق
٤٩٤	الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش . موضوعى . كفاية اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الإذن ردا عليه .	١٨٩٠٣ لسنة ٦٣ ق
٣٤٠	مناط اختصاص محكمة النقض بنظر الدفع بعدم دستورية احدى حالات التماس اعادة النظر لتقدير جدية . اتصاله بخصومة مطروحة على المحكمة .	٤٤٠٤ لسنة ٦٣ ق
٣٧٨	الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من النظام العام . وجوب أن تعرض له المحكمة ايرادا له وردا عليه . اغفال ذلك . قصور .	٥٠١٦ لسنة ٦٠ ق
١٧٥	الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية له فى نطاق حجيته المؤقتة	١٠٥٦٤ لسنة ٦٢ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١١	<p>ما للأحكام من قوة الأمر المقضى . الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور امر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية . جوهري . على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه بما يدفعه . اغفال ذلك . يعيب الحكم . الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . موضوعى . عدم جواز اثارته لأول مرة امام النقض . ما لم تكن مدونات الحكم تظاهره .</p>	٩٨٩٤ لسنة ٦٣ ق
رابطة السببية		
٢٣٦	<p>تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا فى جريمة الاصابة الخطأ . موضوعى . المجادلة فى ذلك امام محكمة النقض . غير جائزة . لمحكمة الموضوع تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر يكفى استخلاص الحكم انه لولا خطأ المتهم لما وقع الضرر . لتوافر رابطة السببية .</p>	٢٩٦٢٥ لسنة ٥٩ ق
٢٣٦	<p>إذا كانت وفاة المجنى عليه ترجع الى تلوث الاصابة بمرض التيتانوس كمضاعفة لاصاباته النارية الرئيسية . فإن ذلك يقطع بتوافر رابطة السببية بين الاصابة والوفاة .</p>	٢٩٦٢٥ لسنة ٥٩ ق
٢٥٤	<p>تتطلب رابطة السببية كركن من اركان جريمة القتل الخطأ اسناد النتيجة الى خطأ الجانى ومساءلته عنها مادامت تتفق والسير العادى للأمر . خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجانى وكان كافيا لاحداث النتيجة .</p>	٥٦١٢ لسنة ٦٣ ق
٥٩٨	<p>تتطلب رابطة السببية كركن من اركان جريمة القتل الخطأ اسناد النتيجة الى خطأ الجانى ومساءلته عنها مادامت تتفق والسير العادى للأمر . خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجانى وكان كافيا لاحداث النتيجة .</p>	٣٠٤١١ لسنة ٥٩ ق
د		
٣٠٦	<p>وجوب الحكم بالرد والغرامة المساوية لقيمة المال المختلس مع العقوبات الأصلية لجناية الاختلاس .</p>	٥٩٧ لسنة ٦٣ ق
رشوة		
١٢٩	<p>لمحكمة الموضوع تقدير توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذى عرضت عليه بالرشوة من أجله لا يشترط لقيام جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو</p>	١٠٨٥٧ لسنة ٦٣ ق
١٢٩	<p>لا يشترط لقيام جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو</p>	١٠٨٥٧ لسنة ٦٣ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٢٩	<p>وحده المختص بجميع العمل المتعلق بالرشوة . كفاية أن يكون له علاقة به أو أن يكون له نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة .</p> <p>عدم التزام المحكمة بمتابعة التهم فى مناحى دفاعه الموضوعى المختلفة . استفادة الرد عليها من ادلة الثبوت التى اوردها الحكم .</p> <p>لا يؤثر فى قيام جريمة عرض أو طلب الرشوة وقوعها نتيجة تدبير اضبطها والا يكون الراشى جادا فى دفع الرشوة . متى كان طلبها جديا فى ظاهره وكان الغرض منها العبث بمقتضيات الوظيفة لمصلحة الراشى .</p>	١٠٨٥٧ لسنة ٦٣ق
١٩٣	<p>لا يؤثر فى قيام جريمة الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها ، وألا يكون الراشى جادا فيما عرضه على المرتشى . متى كان عرضها جديا فى ظاهره . وقبله الموظف باعتباره جديا ومنتويا العبث بمقتضيات الوظيفة .</p>	٣٠٤٨ لسنة ٦٣ق
١٩٣	<p>التوسع فى مدلول الرشوة طبقا للمادة ١٠٣ مكررا عقوبات . شموله من يستغل من الموظفين العموميين ومن الحق بهم وظيفته للحصول من ورائها على فائدة محرمة ولو على اساس الاختصاص المزعوم .</p>	٣٠٤٨ لسنة ٦٣ق
٣٦٣	<p>يكفى أن يكون للموظف المرشو علاقة بالعمل المتصل بالرشوة أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض منه الرشوة .</p>	٥٠١١ لسنة ٦٣ق
٥٧٩	<p>تتم جريمة الرشوة بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب الراشى . تسليم مبلغ الرشوة من بعد ليس إلا نتيجة الاتفاق .</p>	٣٣٢٠١ لسنة ٦٣ق
٥٧٩	<p>لا يؤثر فى قيام جريمة عرض الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها وألا يكون الراشى جادا فى قبوله الرشوة متى كان عرضها جديا فى ظاهره وكان الغرض منها العبث بمقتضيات الوظيفة لمصلحة الراشى .</p>	٣٣٢٠١ لسنة ٦٣ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٧٩	متى يتوافر القصد الجنائي في جريمة الرشوة .	٢٣٢٠١ لسنة ٦٣ق
٥٧٩	قصر الاعفاء الوارد بالمادة ١٠٧ مكررا عقوبات على الراشى ومن يصح وصفه وسيطا سواء من جانب الراشى أو المرتشى .	٢٣٢٠١ لسنة ٦٣ق
٦٦٣	لا يتوفر في قيام جريمة الرشوة . ما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من جانب الموظف حقا أو غير حق .	١٥٩٤٣ لسنة ٦٣ق

زنا

٦٤٣	حق الزوج في دعوى الزنا التناول عن شكواه قبل صدور حكم بات . المادة ١٠ اجراءات . أثر محو جريمة الزوجة بوصفها الفاعل الأصلي في جريمة الزنا وزوال آثارها محو جريمة الشريك . اساس ذلك وعلمته .	١٨٨٦٣ لسنة ٦٢ق
٦٤٣	جواز اثبات زنا المرأة بكافة طرق الاثبات .	١٨٨٦٣ لسنة ٦٢ق
٦٤٣	التلبس بفعل الزنا احد ادلة الاثبات على قيام الجريمة . المادة ٢٧٦ عقوبات . لا يلزم مشاهدة المتهم حال ارتكابه الزنا بالفعل . كفاية أن تنشئ لظروف بطريقة لا تدع مجالا للشك عن ارتكاب الجريمة .	١٨٨٦٣ لسنة ٦٢ق

سب وقذف

٧٢٥	الحكمة الجزئية تختص بالمخالفات أو الجنح عدا الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد . المادة ٢١٥ اجراءات . محكمة الجنايات تختص بالجنح التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر عدا الجرائم المضرة بأفراد الناس . المادة ٢١٦ اجراءات . علة ذلك ؟ كون الوقائع المنشورة والتي نسب المدعى بالحق المدني الى المتهم نشرها متهما إياه بالقذف تتعلق بصفته الوظيفية . وليست موجهة إليه بصفته من آحاد الناس . انعقاد الاختصاص بنظر الدعوى لمحكمة الجنايات . مخالفة ذلك . اثره ؟	٤١٩٢٨ لسنة ٥٩ق
-----	--	----------------

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٧٣٠	مكتب المحامى بحكم الأصل محلا خاصا . الجهر بالسب امام موكلية . لا يجعله محلا عموميا بالصدفة ولا تتحقق به العلانية التى تتطلبها القانون للسب الذى يجهر به فى المحل الخاص المطل على طريق عام .	٥٢٣٧ لسنة ٦١ ق
سبق اصرار		
١١	عدم قيام ظرف سبق الاصرار لدى المتهمين لا ينفى قيام الاتفاق بينهم .	٩٨٩٤ لسنة ٦٣ ق
٥١٧	لا يجدى النعى على الحكم اسناده الاتفاق إليهم فى جريمة قتل عمد . مادام ما حصله من تقرير الصفة التشريحية أن الاصابات التى الحقوها بالمجنى عليه الأول قد ساهمت مجتمعة فى احداث الوفاة .	٢٤١٤٩ لسنة ٦٤ ق
	لا مصلحة الطاعنين فى المجادلة فى توافر ظرف الترصد . متى كانت العقوبة الموقعة عليهم تدخل فى الحدود المقررة لجناية القتل العمد مع سبق الاصرار . حكم سبق الاصرار فى تشديد العقوبة كحكم ظرف الترصد . اثبات توافر احدهما يغنى عن اثبات توافر الآخر .	٢٥٩٤١ لسنة ٦٣ ق
	التناقض الذى يعيب الحكم ويبطله . ماهيته ؟ يتوافر سبق الاصرار . ولو كان معلقا على حدوث أمر	
سرقة		
٤٢	شرط التسليم الذى ينتفى به ونكح الاختلاس فى السرقة . أن يكون برضاء حقيقى يقصد به التخلّى عن الحيازة .	١٥١٥ لسنة ٥٧ ق
	المهم فى جريمة السرقة عدم الرضا لا عدم العلم . يستوى أن يكون الاكراه سابقا على السرقة أم لاحقا عليها مادام بقصد الهروب بالمسروقات .	
٤٢	حكم صادر بالإدانة فى جريمة سرقة باكراه وتداخل فى وظيفة عمومية صادر من محكمة النقض لدى نظرها موضوع الدعوى .	١٥١٥ لسنة ٥٧ ق
٢٢٣	التسليم بقصد الابتعاد بالشئ عن صاحبه فترة من	٢٩٨٢٤ لسنة ٥٩ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤١١	الزمن - طالبت أم قصرت - لا يتحقق به الاختلاس في السرقة . ماهية القصد الجنائي في جريمة السرقة . لا يلزم تحدث الحكم عن نية السرقة استقلالاً . حد ذلك ؟ استخلاص نية السرقة واثبات الارتباط بينها وبين الأكراه . موضوعي . مادام سائغا .	٦٩٥١ لسنة ٦٣ ق
٧١٣	يتحقق الأكراه في السرقة بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة أو اعدامها عندهم للسرقة . اثبات الارتباط بين السرقة والأكراه . موضوعي . مادام سائغا .	١٨٧١٦ لسنة ٦٣ ق
٧١٣	لا يؤثر في قيام جريمة السرقة عدم معرفة شخص المالك للمسروقات .	١٨٧١٦ لسنة ٦٣ ق

شروع

٣٨٩	الشروع في حكم المادة ٤٥ عقوبات . ماهيته ؟	٧٢٣٥ لسنة ٦٣ ق
٣٨٩	مجرد اعتراض الطاعن الأول بطريق الآخرين حال عودتهم بالمسروقات واطلاق اعيرة نارية عليهم . لا يفيد توافر البدء في التنفيذ وقصد السرقة .	٧٢٣٥ لسنة ٦٣ ق

شيك بدون رصيد

٨٥	لا يتحقق الركن المادي في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد . إلا بتخلي الساحب اراديا عن حيازة الشيك . اثر سرقة الشيك أو فقده أو تزويره . انتفاء الركن المادي لتلك الجريمة . الدفع يتخلف فعل الاعطاء في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد . جوهرى . على المحكمة أن تعرض له في حكمها . اغفال ذلك . قصور . الدفاع المسطور . يكون مطروحا على المحكمة في أى مرحلة تالية أو لم يتمسك به أمامها .	٢٦٢٩ لسنة ٦٢ ق
----	--	----------------

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٨٩	دفاع الطاعن القائم على ان تظهير الشيك للمدعى بانهقوق المدنية كان تظهيرا توكليليا . جوهري . وجوب ان تحققه المحكمة بلوغا الى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بأسباب سائغة . اكتفاؤها في الرد عليه بالقول بأن تظهير الشيك يعد تظهيرا ناقلا للملكية . قصور وفساد في الاستدلال .	١٤٣١٢ لسنة ٦١ق
صلح		
٢٥٤	الصلح بين الشاهدين والمتهم . قول جديد . لحكمة الموضوع تقديره واطراحها له دون بيان السبب . اساس ذلك .	٥٦١٢ لسنة ٦٣ق
ضرائب		
٧٣٢ ١٥١	الضريبة على الاستهلاك : خضوع جميع السلع المصنعة محليا والمستوردة للضريبة العامة للمبيعات الصادرة بالقانون ١١ لسنة ١٩٩١ . فيما عدا السلع الواردة في المواد ٤ ، ٢٧ ، ٢٩ من القانون المذكور . تخصيص الشارع السلع الواردة في الجدول (١) المرافق للقانون المذكور في امرين : سعر الضريبة ، والتوسع في مفهوم التهرب بالنسبة لهذه السلع . حد ذلك ؟ التعويضات المنصوص عليها في قانون الضريبة على الاستهلاك من قبيل العقوبات التكميلية التي تنطوي على عنصر التعويض . اثره .	٤٣٣٨١ لسنة ٥٩ق
٧٣٢	ورود السلعة موضوع الاتهام بـ شرائط فيديو ضمن الجدول رقم (ب) المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٩١ . مفاده واثره ؟ صدور قانون جديد اصلح للمتهم بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات . اعتباره هو القانون الواجب التطبيق . اثر ذلك . نقض الحكم وبراءة الطاعن .	٤٣٣٨١ لسنة ٥٩ق
ضرب		
٢٠٧	أولا : الضرب المفضى إلى الموت	٢٠٦٢ لسنة ٦٣ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	الجاني في جريمة الضرب او احداث جرح عمدا يكون مسئولاً عن عن جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى . ولو كانت عن طريق غير مباشر ما لم تتداخل عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله والنتيجة . مرض المجنى عليه من الأمور الثانوية التي لا تقطع رابطة السببية .	
٢٠٧	متى يسأل الجاني بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضى إلى الموت ؟	٢٠٦٢ لسنة ٦٢ق
٢٠٤	ثانيا : الضرب البسيط المادة ٢٤١ عقوبات . يجب أن يكون المرض أو العجز عن الشغال الشخصية التي نشأ عن الضرب أو الجرح قد زاد على عشرين يوما . على المحكمة عند تطبيقها لتلك المادة أن تبين أثر الضربات والجروح ومدى جسامتها . اغفال ذلك . يعيب حكمها .	٥٩٨٢ لسنة ٦٢ق
٤٨٤	لا يلزم تطبيق المادة ٢٤٢ عقوبات أن يترك الضرب أثر	٢٠١١ لسنة ٦٢ق
طرق عامة		
٦٨٥	وجوب التحرز في تفسير القوانين الجنائية . القياس محظور في مجال التأثيم . جريمة اقامة منشآت بدون إذن من الجهة المشرفة على الطريق العام . مناط تحققها ؟ معاقبة الحكم الطاعن عن جريمة غير مؤثمة . خطأ في تطبيق القانون . يوجب النقض وإلغاء الحكم المستأنف والبراءة .	١٠٢١٧ لسنة ٦١ق
طعن		
٣٩٤	عدم سريان قاعدة عدم وجوب تسئ مركز الطاعن على الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنايات في مواد الجنايات . اساس ذلك ؟	١٥٢٤٩ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٠٨	قصر الطعن فى الاحكام على المحكوم عليه الذى كان طرفاً فى الخصومة وصدر الحكم لغير صالحه بصفته التى كان متصفا بها فى الدعوى . قضاء الحكم المطعون فيه ضد الطاعنين وآخر قضى ببراءته . دون الزام الطاعنة بشئ . اثره . عدم قبول طعنها . اساس ذلك ؟	١٧٦٤٢ لسنة ٦٣ ق
ظروف مشددة		
٤٤٧	مجرد تنازل قائد المركبة الخمر أو المخدر . لا يوفر قرينة الخطأ . قيامه على توافر حالة السكر الناتجة عنها . عدم استظهار الحكم لتوافر حالة السكر وإيراد الدليل عليه فى جانب الطاعن . قصور .	٢٩٦٤٨ لسنة ٥٩ ق
٤٥٠	ماهية الملاحظة المقصودة كظرف مشدد فى جريمة هتك العرض المنصوص عليها فى المادتين ٢/٢٦٧ ، ١/٢٦٨ عقوبات . لا تتحقق الملاحظة بمجرد الرعاية أو العناية العابرة أو المؤقتة التى يفرضها عمل المتهم . دون ان يتحقق بها الاشراف على سلوك المجنى عليه ومراقبته . قيام الطاعن - كفتى اشعة - بالتقاط صور اشعة للمجنى عليها . لا يتحقق به معنى الملاحظة كظرف مشدد فى جريمة هتك العرض . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ فى القانون .	٢٨٧٤ لسنة ٦٣ ق
عزل		
٢٠٦	توقيت عقوبة العزل لا يكون إلا فى حالة الحكم بعقوبة الحبس .	٥٩٧ لسنة ٦٣ ق
عقوبة		
٢٧	أولا : الاعفاء من العقوبة شرط الاعفاء من العقاب بعد علم السلطات بالجريمة وفقا لنص المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . تعدد الجناة المساهمين فى الجريمة . فاعلين كانوا أو شركاء	١٠١٠٦ لسنة ٦٣ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	وورود الابلاغ على غير المبلغ . عدم تحقق صدق البلاغ . اشره . انتفاء موجب الاعفاء .	
٦٤٧	جريمة الاتلاف العملى للمنتقولات . من الجرائم المعاقب عليها بالحبس والغرامة أو بإحدهما . اساس ذلك ؟	٤١٩٦٤ لسنة ٥٩ق
٦٦٣	العقوبة الأصلية . توقع منفردة دون أن يكون القضاء بها معلقا على الحكم بعقوبة أخرى . العقوبات الأصلية للجنايات . مقصورة على الاعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة والسجن . اساس ذلك ؟ الغرامة . عقوبة تكميلية إذا قضى بها بالاضافة إلى عقوبة أخرى فى جناية . الغرامة المنصوص عليها بالمادة ١٠٣ عقوبات . ماهيتها ؟ الغرامة النسبية المقضى بها على جملة متهمين فاعلين كانوا او شركاء تضامنية بينهم . عدم التنفيذ عليهم جميعها بأكثر من مقدارها المحدد بالحكم . اساس ذلك ؟ انزال الحكم المطعون فيه عقوبة الغرامة النسبية على كل من المحكوم عليهما . خطأ يعيبه .	٥٩٤٢ لسنة ٦٣ق
٤٦٧	ثانيا : تعدد العقوبات : اقتران جريمة هروب المقبوض عليه بالقوة أو بجريمة أخرى يتعين معه القضاء بعقوبة مستقلة لكل من الجريمتين رغم ارتباطهما . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ فى القانون يوجب النقض والتصحيح . لا محل لتصحيح هذا الخطأ مادام الطعن مقدما من المحكوم عليه وحده دون النيابة واساسه ؟	٥٧٣١ لسنة ٦٣ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٦٧	ثانيا : تعدد العقوبات اقتران جريمة هروب المقبوض عليه بالقوة أو بجريمة اخرى يتعين معه القضاء بعقوبة مستقلة لكل من الجريمتين رغم ارتباطهما . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ فى القانون يوجب النقض والتصحيح . لا محل لتصحيح هذا الخطأ مادام الطعن مقدما من المحكوم عليه وحده دون النيابة . علة ذلك واساسه ؟	٢٣٢٩ لسنة ٦٣ ق
٩٤	ثالثا : تقدير العقوبة التعويض المنصوص عليه فى المادة ١٨١ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ جزاء نسبي يلزم عقوبة السجن التى يحكم بها على الجانى ويغلب عليه معنى العقوبة وان انطوى على عنصر التعويض . يجب تعيين الحكم مقدار ما لم يدفع من الضريبة او تقديره ما لم يكن مقدرا . دفاع الطاعن بأن تقدير الضريبة . غير نهائى . جوهرى . اغفال الحكمة تحقيقه وقضائها بالتعويض استنادا الى تقرير مكتب الخبراء للضريبة دون استظهار ذلك . قصور وخطأ فى تطبيق القانون .	٢٣٢٩ لسنة ٦٣ ق
٥٤١	مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات . اثر استقلال جرائم الشروع والضرب واحراز طبنجة متشخنة . تعدد العقوبات وتوقيع عقوبة مستقلة عن الفعلين . مخالفة ذلك . خطأ فى تطبيق القانون . تقدير العقوبة . موضوعى . أثر ذلك . أن يكون النقض مع الاحالة .	٤٨١٧١ لسنة ٥٩ ق
٤٢	ثالثا : عقوبة الجرائم المرتبطة جريمتى السرقة باكراه وتداخل فى وظيفة عمومية المسندتين الى المتهم وآخرين . وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما . المادة ٢/٣٢ عقوبات .	١٥١٥ لسنة ٥٧ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٦٧	افتران جريمة هروب المقبوض عليه بالقوة أو بجريمة اخرى . توجب القضاء بعقوبة مستقلة لكل من الجريمتين رغم ارتباطهما .	٥٧٢١ لسنة ٦٣ ق
٥٤٥	خامسا : العقوبات التكميلية ماهية المصادرة في حكم المادة ٣٠ عقوبات . نطاق عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . تقدير ما إذا كانت وسيلة النقل قد استخدمت في ارتكاب الجريمة . موضوعي . القضاء بمصادرة سيارة استخدمت في ارتكاب الجريمة . صحيح .	٢٣٩٩٩ لسنة ٦٣ ق
٦١٦	عدم قضاء الحكم المطعون فيه بعقوبة العزل خلافا لما تقضى به المادة ١١٨ عقوبات . خطأ في القانون . لا تملك محكمة النقض تصحيحه . علة ذلك ؟	٢٥٧٨٤ لسنة ٦٣ ق
٩٨	سادسا : العقوبة المبررة لا يجدى تعييب الطاعنة للحكم المطعون فيه بشأن جريمة تعاطي نبات الحشيش المخدر . متى كان قد دانها بجريمة احراز عقار مخدر بقصد الاتجار ، وأوقع عليها عقوبة الجريمة الأخيرة الأشد .	١٠٠١٥ لسنة ٦٣ ق
٢١٩	النعي على الحكم قصوره في بيان أركان جرائم التزوير والاستعمال والأدلة على ثبوتها في حق الطاعن وعدم اطلاع المحكمة على الأوراق المثبتة لها . غير مجد . مادام قد دانه الحكم بعقوبة جنائية الغدر باعتبارها عقوبة الجريمة الشد عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .	١٠٨١٤ لسنة ٦٣ ق
٢٨٩	لا محل القول بعدم الجدوى من الطعن باعتبار أن الطاعن دين بجريمة احراز سلاح مششخن وذخيرته بغير ترخيص وأن العقوبة المقضى بها مقرر قانونا لهذه الجريمة . مادام انه ينازع في الواقعة بأكملها .	٧٢٣٥ لسنة ٦٣ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٣٥	لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكييف بالحضور . المادة ٣٠٧ اجراءات .	٦٧١٦ لسنة ٦٣ ق
٥١٧	لا يجوز للمحكمة تغيير التهمة بإسناد افعال للمتهمة غير التي رفعت بها الدعوى . مخالفة ذلك خطأ في تطبيق القانون واخلال بحق الدفاع . مثال . لا مصلحة الطاعنين في المجادلة في توافر ظرف الرصد . متى كانت العقوبة الموقعة عليهم تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل العمد مع سبق الاصرار . حكم سبق الاصرار في تشديد العقوبة كحكم ظرف الرصد . اثبات توافر أحدهما يغنى عن اثبات توافر الآخر .	٢٤١٤٩ لسنة ٦٤ ق

غدر

٢١٩	قوام الركن المادى لجريمة الغدر المنصوص عليها في المادة ١١٤ عقوبات المستبدلة بالقانونين رقمى ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، ٦٣ لسنة ١٩٧٥ طلب أو أخذ ما ليس مستحقا أو ما يزيد على المستحق من الرسوم أو الغرامات أو العوائد أو الضرائب أو نحوها . عدم اشتراط أن يتم ذلك حال التحصيل . اساس ذلك . لا محل للاجتهاد إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه . لا يصح تخصيص عموم بغير مخصص قيام جريمة الغدر ولو كان المجنى عليه يعلم بأن المبلغ المطلوب أو المأخوذ منه غير مستحق عليه أو يزيد على المستحق ورضى رغم ذلك يدفعه . مثال لتسبيب سائق لحكم بالإدانة في جريمة غدر .	١٠٨١٤ لسنة ٦٣ ق
-----	--	-----------------

غرامة

٣٠٦	تضامن المتهمين في الالتزام بالغرامات النسبية المشار إليها بالمادة ٤٤ عقوبات أيا كانت صفاتهم .	٥٩٧ لسنة ٦٣ ق
٦٦٣	العقوبة الأصلية توقع منفردة دون أن يكون القضاء	٥٩٤٣ لسنة ٦٣ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	<p>بها معلقا على الحكم بعقوبة اخرى .</p> <p>العقوبات الأصلية للجنايات . مقصورة على الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة والسجن . اساس ذلك؟</p> <p>الغرامة . عقوبة تكميلية إذا قضى بها بالاضافة الى عقوبة اخرى فى جنائية .</p> <p>الغرامة المنصوص عليها بالمادة ١٠٣ عقوبات . ماهيتها؟</p> <p>الغرامة النسبية المقضى بها على جملة متهمين فاعلين كانوا أو شركاء . تضامنية بينهم عدم التنفيذ عليهم جميعا بأكثر من مقدارها المحدد بالحكم . اساس ذلك ؟</p> <p>انزال الحكم المطعون فيه عقوبة الغرامة النسبية على كل من المحكوم عليهما . خطأ يعيبه .</p>	
	فاعل أصلى	
١١	اتفاق الطاعنين الثلاثة الأول على قتل المجنى عليه الأول من معيتهم فى الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم وجهة واحدة فى تنفيذها وأن كلا منهم قصد قصد الآخر فى ايقاعها ووحدة الحق المعتدى عليه اعتبارهم فاعلين اصليين فى تلك الجريمة .	٩٨٩٤ لسنة ٦٣ ق
٧٨	الفاعل للجريمة فى مفهوم المادة ٣٩ عقوبات ؟	١٠٣٩٢ لسنة ٦٣ ق
	الفاعل مع غيره . شريك . وجوب أن تتوافر فيه ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة فى الجريمة . وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده .	
٢٠٧	متى يسأل الجانى بصفته فاعلا فى جريمة الضرب المفضى إلى الموت ؟	٣٦٠٢ لسنة ٦٣ ق
٢٠٧	اتفاق المتهمين من معيتهم فى الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	واتجاههم وجهة واحدة فى تنفيذها وأن كلا منهم قصد قصد الآخر فى ايقاعها ووحدة الحق المعتدى عليه . اعتبارهم فاعليين اصليين فى جريمة الضرب المفضى إلى الموت متضامنين فى المسئولية . سواء عرف محدث الضربات التى ساهمت فى الوفاة أو لم يعرف .	

بوجه عام

قبض

١٣٦	التلبس : يبيح لمأمور الضبط القضائى القبض على المتهم الحاضر وتفتيشه تقدير توافر حالة التلبس . لرجل الضبط بداءة تحت رقابة سلطة التحقيق واشراف محكمة الموضوع .	١١٠١ لسنة ٦٣ق
٤٢٠	تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية بصيرورتها نهائية مالم ينهى القانون على خلاف ذلك فلو الحم من بيان . ما إذا كانت الأحكام الصادرة ضد الطاعن واجبة النفاذ وتبيح القبض عليه حتى يصح تفتيشه قصور .	٢٢٠٣ لسنة ٦٣ق

قتل خطأ

٥٩٨	شرط اعتبار مخالفة القوانين واللوائح و الأنظمة خطأ فى جريمة القتل الخطأ . أن تكون المخالفة هى بذاتها سبب الحادث	٣٠٤١١ لسنة ٥٩ق
-----	--	----------------

قتل عمد

١١ ٣٩٤	قصد القتل . أمر خفى . ادراكه بالأمارات والمظاهر التى تنبئ همه . استخلاص توافره . من محكمة الموضوع . يشترط لتطبيق عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات ثبوت استقلال الجريمة المقرنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما	١٥٢٤٩ لسنة ٦٤ق
-----------	---	----------------

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥١٧	لا مصلحة الطاعنين في المجادلة في توافر ظرف الترصد متى كانت العقوبة الموقعة عليهم تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل العمد مع سبق الإصرار . حكم سبق الإصرار في تشديد العقوبة كحكم ظرف الترصد . إثبات توافر أحدهما يغني عن إثبات توافر الآخر .	٢٤١٤٩ لسنة ٦٤ ق
٥٧٥	تعديل المحكمة التهمة من جنايتي ضرب أفضى إلى موت وسرقة يالاكراه إلى جناية قتل العمد مقترن بجناية سرقة بالطريق العام . دون لفت نظر الدفاع لا محل لتطبيق نظرية العقوبة البررة علة ذلك ؟	٢٣١٧٩ لسنة ٦٢ ق
قرارات وزارية		
٢٦٢	قرار وزير العدل بإنشاء نيابة أمن الدولة العليا . تنظيمي . لا يسلب النيابات العادية اختصاصها الشامل كفاءة أنواع الجرائم	٥٠١١ لسنة ٦٣ ق
قصد جنائي		
١١	قصد القتل . أمر خفي . ادراكه بالأمارات والمظاهر التي تنبئ عنه . استخلاص توافره . حق محكمة الموضوع متال لتسبيب غير معيب في استظهار نية القتل في جريمة قتل عمد .	٩٨٩٤ لسنة ٦٢ ق
٢٥	قوام القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة أو نقل المخدر العلم بكنهه المادة المخدرة لا يلزم تحدث الحكم عنه استقلالاً متى كان ما أورده الحكم كافياً في الدلالة عليه . إدانة الحكم المطعون فيه الطاعنين وفقاً لنص المادة ٢٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ إستناداً إلى ثبوت إحرازهما لمخدر بركنيه المادى والمعنوى . لا خطأ	٢٢٥٢٢ لسنة ٦٢ ق
١٢٢	القصد الجنائي في جريمة القتل العمد تميزه بعنصر خاص . هو قصد ازهاق روح المجنى عليه . يجب لصحة الحكم بالادانة في جريمة القتل العمد أو الشروع فيه	٢٢٤٢ لسنة ٦٢ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٧٧	تحدث الحكم استقلالا عن هذا القصد وايراد الأدلة عليه استدلال الحكم على توافر نية القتل من استعمال آلة حادة وتعدد الضربات وإصابة المجنى عليها في مقتل لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل . علة ذلك ؟ قوام القصد الجنائي في جريمة زراعة نباتات من النباتات الممنوعة زراعتها علم الزارع بأن النبات الذى يزرعه من تلك النباتات تحدث الحكم عنه استقلالا . غير لازم . كفاية أن يكون ما أورده الحكم دالا عليه .	٣٠٣٩ لسنة ٦٣ ق
٢٦٥	احراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . يستقل قاضى الموضوع بتقديرها .	٥٦١٩ لسنة ٦٣ ق
٢٧٥	يتحقق القصد الجنائي في جريمة التعذيب المنصوص عليها فى المادة ١٢٦ عقوبات بتعمد الموظف العام أو المستخدم العمومى تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف أيا كان الباعث له على ذلك تقدير توافر ذلك القصد . موضوعى . مثال لاستدلال سائق على توافر القصد الجنائي لدى الطاعنين فى جريمة تعذيب	٥٧٣٢ لسنة ٦٣ ق
٢٧٥	شرط تحقق القصد الجنائي فى جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية	٥٧٣٢ لسنة ٦٣ ق
٢٠٦	يتوافر القصد الجنائي فى جريمة الاختلاس بتصرف الموظف فى المال الذى بعهدته باعتباره مملوكا له . تحدث الحكم عنه استقلالا . غير لازم . كفاية أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل عليه	
٣٨٩	لا يلزم تحدث الحكم استقلالا عن نية السرقة لصحة الحكم بالادانة فى جريمة السرقة . إلا إذا كانت هذه النية محل شك فى الواقعة المطروحة .	٧٢٣٥ لسنة ٦٣ ق
٤١١	ماهية القصد الجنائي فى جريمة السرقة لا يلزم تحدث الحكم عن نية السرقة استقلالا حد ذلك ؟ استخلاص نية السرقة واثبات الارتباط بينها وبين الاكراه . موضوعى مادام سائغا	٦٩٥١ لسنة ٦٣ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥١٧	قصد القتل أمر خفى . ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر والامارات الخارجية التى تتم عنه إستخلاص توافره موضوعى من محكمة الموضوع .	٢٤١٤٩ لسنة ٦٤ق
٥٤٥	مناط المسؤولية فى جريمة إحراز أو حيازة الجواهر المخدرة ثبوت إندسال الجانى بالذات أو بالواسطة بأية صورة عن علم وإدارة كفاية إنبساط سلطان الشخص على المادة المخدرة . كيما يكون حائزا لها . ولو أحرزها ماديا شخص غيره . عدم التزام الحكم بالتحدث استقلا عن هذا الركن . إكتفاء بما يورده من وقائع وظروف تكفى للدلالة على قيامه	٢٣٩٩٩ لسنة ٦٣ق
٥٧٩	متى يتوافر القصد الجنائى جريمة الرشوة	٢٣٢٠١ لسنة ٦٣ق

قضاة

٣٢٥	يستطيع البطلان للحكم المطعون فيه إذا أبد الحكم الابتدائى الباطل لصدوره من قاضى محظور عليه الفصل فى الدعوى . مثال	٨١٣٢ لسنة ٦٢ق
٤٤٢	قيام القاضى بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة فى الدعوى وجوب امتناعه عن الاشتراك فى الحكم فيها أو اشتراكه فى الحكم فى الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا منه . أساس ذلك ؟ التحقيق والاحالة فى مفهوم المادة ٢٤٧ اجراءات ؟ صدور الحكم المطعون فيه من هيئة استئنافية رغم سبق قضاؤها بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية . يبطله .	٦٣٠٢٣ لسنة ٥٩ق

قمار

٣٧٦	ماهية العقوبة لجريمة اعداد مكان لألعاب القمار وتهيئته لدخول الناس فيه . قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء عقوبة الحبس المقضى بها الحكم المستأنف رغم وجوب الحكم بها . خ فى القانون . يوجب النقض والتصيح . أساس ذلك ؟	٤١٣٦٥ لسنة ٥٩ق
-----	---	-------------------

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٧٥	قوة الأمر المقضى الأمر الصادر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية له حجيته التى تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية ما دام لم يبلغ قانونا الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور أمر بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية . جوهرى . على المحكمة أن تعرض له إيرادا وردا	١٠٥٦٥ لسنة ٦٢ق
٦٢٨	حجية الأحكام ترد على منطوقها . شرط . امتداد أثرها الى الاسباب	
مأمورو الضبط القضائى		
٣٧	لمأمور الضبط القضائى المأذون له بالتفتيش تحديد طريقة تنفيذ الأذن حقه فى أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تنفيذ الإذن . وأن يستعين فى تنفيذه [أعوانه أو غيرهم من رجال السلطة العامة . بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصره .	١٠١٠٦ لسنة ٦٣ق
١٣٦	لا يعيب الحكم إغفال بيان صفة مأمور الضبط القضائى واختصاصه المكانى . علة ذلك ؟	١١٠١١ لسنة ٦٣ق
١٣٦	ضابط المخابرات الحربية من أعضاء الضبط القضائى العسكرى فى دائرة اختصاصهم لرجال الضبط القضائى العسكرى تفتيش الداخلين أو الخارجين عسكريين أو مدنيين من مناطق الأعمال العسكرية دون التقيد فى ذلك بقيود القبض والتفتيش المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية .	١١٠١١ لسنة ٦٣ق
١٦٦	لا يلزم وجود ورقة الاذن بالتفتيش بيد مأمور الضبط القضائى وقت إجرائه . كفاية أن يكون الاذن تابتا بالكتابة	٢٥٥٢ لسنة ٦٣ق
٢٧٥	قيام الضبط القضائى بتعذيب المتهم لحمله على الاعتراف بالجريمة . مؤتم على مقتضى المادة ١٢٦ عقوبات . أيا كان الباعث على ذلك .	٥٧٣٢ لسنة ٦٣ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٣٤٠	لأمر الضبط القضائي المأذون له بالتفتيش تخير	٤٤٠٤ لسنة ٦٣ق
٣٢٩	الظرف المناسب لأجرائه بطريقة مثمرة خلال المدة	٢٢٥٥ لسنة ٦٣ق
	المحددة بالأذن الجادلة في ذلك أمام النقض . غير	
	جائز	
٥٠٣	لا يلزم تولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات	٢٢٢٨١ لسنة
	التي يؤسس عليها طلب الأذن بالتفتيش له الاستعانة	٦٣ق
	بمعاونة من رجال السلطة العامة والمرشدين	
	السريين أو غيرهم .	

محاماة

٣٨٩	يجب حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة	٧٢٣٥ لسنة ٦٣ق
	الجنايات للدفاع عنه أترتولى محام غير مقبول	
	للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية الدفاع عن المتهم	
	بجناية أمام محكمة الجنايات . بطلان إجراءات	
	المحاكمة . أساس ذلك ؟	
٤٣٠	شرط تحريك الدعوى الجنائية لما يرتكبه المحامي من	٤٢٥ لسنة ٦٠ق
	جرائم أثناء وجوده بالجلسة لأداء واجبة أو بسببه	
	صدور أمر من النائب العام أو من ينوب عنه من	
	المحامين العامين الأول . أساس وأثر ذلك ؟	
٦٢٤	عدم جواز تقديم صحف الدعاوى أو طلبات أوامر	٤٢١٨٦ لسنة
	الأداء إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المشتغلين	٥٩ق
	متى بغلت أو تجاوزت قية الدعوى أو الأمر خمسين	
	جنيها . مخالفة ذلك . بطلان الإجراء . المادة ٥٨ من	
	القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن المحاماة .	
٤٨٠	جواز ترك محام واحد واجب الدفاع عن متهمين	٥٢٣٠ لسنة ٦٣ق
	متعددين مادام لا يوجد تعارض بين مصالحهم .	

محضر الجلسة

١٤٨	محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص أسماء	١٢٣٣٦ لسنة
	الخصوم في الدعوى والهيئة التي أصدرته وسائر	٦٠ق
	بيانات الديباجة عدا التاريخ .	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	محكمة أمن الدولة	
١٨٦	اثبات الحكم . صدور من محكمة الجنايات رغم تبوت احالة الدعوى إلى محكمة أمن الدولة العليا طوارئ . خطأ مادي . لا يعيبه . علة ذلك ؟	٢٠٤٢ لسنة ٦٣ ق
	محكمة الاعادة	
٦٢	وجوب استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل اصدار الحكم بالاعدام . اغفال ذلك : يبطله . لا يغير من ذلك استطلاع رأى في المحاكمة الأولى قبل اصدار الحكم بالاعدام الذى قضى بنقضه . علة ذلك ؟	١٣٠٤٤ لسنة ٦٤ ق
	محكمة الجنايات	
٢٥	القانون لم يوجب حضور أكثر من محام مع كل متهم بجناية	٢٢٥٢٢ لسنة ٦٢ ق
٦٦٢	لمحكمة الجنايات أن تورد في حكمها أقوال تشهد الاثبات كما تضمنتها القائمة المقدمة من النيابة العامة . مادامت تصلح في ذاتها لاقامة قضائها بالإدانة .	١٥٩٤٢ لسنة ٦٢ ق
٢٩٤	عدم سريان قاعدة عدم وجوب تسوئ مركز الطاعن على الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنايات في مواد الجنايات . اساس ذلك ؟	١٥٢٤٩ لسنة ٦٤ ق
٥٠٢	اشتراك أكثر من واحد من غير المستشارين في تشكيل محكمة الجنايات اثر بطلان تشكيلها تشكيل محكمة الجنايات من اثنين من مستشارين محكمة الاستئناف ورئيس بالمحكمة الابتدائية . صحيح . ايراد صفة الأخيرة في الديباجة أنه قاضى . خطأ في الكتابة وزلة قل . العبرة في الكشف عن صحة الحكم . بحقيقة الواقع .	٢٢٢٨١ لسنة ٦٢ ق
٥١٥	صدور حكم من محكمة جنايات مشكلة من اثنين من المستشارين فحسب . أثره . بطلانه إلى حد إنعدامه	٢١٤٢٤ لسنة ٦٢ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
محكمة الموضوع		
٨٧	جواز أخذ المحكمة بالشهادة السماعية . متى تبتت	٢٠٢٤ لسنة ٦٣ ق
٤٨٧	صحتها واقتنعت بصدورها عن نقلت عنه .	٢٣٤٢٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٥/٧/١٣
٨٧	محكمة الموضوع تقدير صحة الاعتراف وقيّمته فى الإلتبات حق المحكمة فى الأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك . مفاد اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف	٢٠٢٤ لسنة ٦٣ ق
٤٨٧	وزن أقوال الشهود . موضوعى . مفاد أخذ المحكمة بشهادة الشهود : إطراحها جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . مثال لحكم بالادانة فى جريمة قتل عمد	٢٣٤٢٩ لسنة ٦٣ ق
٢١٩	لمحكمة الأخذ بأقوال الشهود ولو كانت بينهم وبين المتهم خصومة قائمة . مادامت المحكمة كانت على بينة من ذلك . تقدير قوة الدليل . موضوعى . المجادلة فى ذلك . غير مقبولة . علة ذلك ؟	١٠٨١٤ لسنة ٦٣ ق
٢٥٤	الصلح بين الشاهدين والمتهم . قول جديد . حق المحكمة فى تقديره وإطراحها له دون بيان السبب . أساس ذلك ؟	٥٦١٢ لسنة ٦٣ ق
٢٧٥	عدم التزام المحكمة نص اعتراف المتهم وظاهره . لها أن تجزئه وأن تستنبط منه الحقيقة كما كشف عنها لايلزم ورود الاعتراف على الواقعة بكافة تفاصيلها . غير لازم . كفاية وروده على وقائع تستنتج المحكمة منها ومن باقى عناصر الدعوى اعتراف الجانى للجريمة .	٥٧٢٢ لسنة ٦٣ ق
٢٧٥	لمحكمة الموضوع فى الأخذ بأقوال متهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين . مادامت قد اطمأنت الى	٥٧٢٢ لسنة ٦٣ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٤٥	صدقها ومطابقتها للواقع . الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير حائز أمام النقض .	٢٣٩٩٩ لسنة ٦٢ق
٥١٧	محكمة الموضوع التعويل على أقوال شهود الاثبات والاعراض عن قالة شهود النفى . الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض قصد القتل . أمر خفى . إدراكه بالظروف والأمارات الخارجية التى تنم عما يضره الجانى فى نفسه . استخلاص توافره موضوعى . مثال لتسبيب فى توافر نية القتل الصادر من محكمة النقض لدى نظرها موضوع الدعوى .	٢٤١٤٩ لسنة ٦٤ق
٤٩١	ابداء المحكمة رأيا فى دليل معروض عليها . غير جائز . علة ذلك ؟ تحقيق الأدلة فى المواد الجنائية . ليس رهنا بمشيئة المتهم شرط استغناء المحكمة عن تحقيقه .	٢٣٩٦١ لسنة ٦٢ق
٥١٧	محكمة الموضوع تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم حق المحكمة فى الأخذ بما قرره كبير الأطباء الرشعيين واطراحها ما قرره الطبيب الشرعى الذى قام بالتشريح . النعى عليها بذلك غير سديد .	٢٤١٤٩ لسنة ٦٤ق
٥١٧	للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية . مادام غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها من باقى الادلة القائمة فى الدعوى .	٢٤١٤٩ لسنة ٦٤ق
٥١٧	تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالقبض والتفتيش موضوعى عدم التوصل إل كيفية قتل المجنى عليه أو مكان الجثة غير قادح فى جدية التحريات .	٢٤١٤٩ لسنة ٦٤ق
٥٤٥	استعانة الشاهد بأوراق حال أدانة للشهادة . أمر يقدره القاضى مادام تقديره سائغا .	٢٣٩٩٩ لسنة ٦٢ق
٥٤٥	لا يعد إعترافا اقرار الطعن لضابط الواقعة باحرازه المواد المخدرة بقصد الاتجار بل مجرد قول تقديره	٢٣٩٩٩ لسنة ٦٢ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	موضوعى عدم تساند الحكم إلى الاعتراف فى إثبات الاتهام قبل الطاعن الجدل فى صحة ذلك الاعتراف . غير مجد .	
٥٦٦	لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال الشهود فى أى مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة . دون بيان العلة .	٢٥٩٤١ لسنة ق٦٣
٥٦٦	لمحكمة الموضوع الأخذ بالأقوال التى ينقلها شخص عن آخر متى اطمأنت إليها .	٢٥٩٤١ لسنة ق٦٣
٥٦٦	لمحكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه . وإطراح ما عداها . إحالة الحكم فى بيان أقوال الشاهدين الثانى والثالث إلى ما أورده من أقوال الشاهدة الاولى . لا قصور .	٢٥٩٤١ لسنة ق٦٣
٥٧٩	لمحكمة الموضوع أن تستمد إقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما كان له مأخذ الصحيح من الأوراق الخطأ فى تحديد مصدر الدليل . لا يضيع أثره . مادام صحيح فى الأوراق .	٢٣٣٠١ لسنة ق٦٣
٥٧٩	حق المحكمة الالتفات عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها .	٢٣٣٠١ لسنة ق٦٣
٦٠٨	تقدير حالة المتهم العقلية موضوعى يجب على المحكمة تعيين خبيرا للبت فيها . وإلا بينت أسس رفض طلبه . مخالفة ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع .	٢٧٣٣٠ لسنة ق٦٤
٦١٢	محكمة الموضوع وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته شرطه صدورها عنه طواعيه واختيارا . عدم اعتبارها كذلك . متى صدرت اثر إكراه أو تهديد كائنا ما كان قدره	٢٩٠٣٢ لسنة ق٥٩
٦٥٢	للمحكمة الالتفات عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .	٢٩٠٤٩ لسنة ق٦٣

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٥٢	حق محكمة الموضوع في تحميل أقوال الشاهد وتفهمها واستخلاص مراميها تفسير مقبلة بالأخذ بالأقوال الصريحة أو بمدلولها الظاهر . مادامت لا تحريف الشهادة عن موضوعها تحميل الحتم أقوال الشاهد . بما لا يخرج من مؤداها . النعي عليه في هذا الشأن . غير مقبول .	٢٩٠٤٩ لسنة ٦٣ ق
١٧٤	عدم التزام بأن تورد من أقوال الشهود . إلا ما تقيم عليه قضاءها عدم التزام المحكمة بسرد روايات روايات الشاهد . إذا تعددت . حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه . حق المحكمة التعويل على قول الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى . مادامت قد اطمأنت إليها . تنافض أقوال الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره من الشهود لا يعيب الحكم . مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة منها استخلاصا سائغا لا تناقض فيه . الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة . غري جائز لدى محكمة النقض .	٢٩٥١٠ لسنة ٦٣ ق
٦٧٤	قول متهم على آخر شهادة للمحكمة أن تعول عليها حق محكمة الموضوع الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين . متى اطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع	٢٩٥١٠ لسنة ٦٣ ق
٦٠٧	وجود مانع أدبي لدى صاحب الحق في عقد الوكالة من الحصول على سند بالكتابة ممن تعاقد معه . يبيح له إثبات هذا العقد بالبيئة المادة ٦٣ اثبات المانع قد يكون ماديا أو أدبيا . تقدير وجوده أو عدم وجوده موضوعي بلا معقب .	٤٦٨٤ لسنة ٦٠ ق
٧١٣	الاستعراف . لم يرسم له القانون صورة خاصة يتم عليها لمحكمة الموضوع الأخذ بالاستعراف الشاهد على المتهم . ولو لم يجز عرضه في جمع من أشباهه . أساس ذلك ؟	١٨٧١٦ لسنة ٦٣ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٥	محكمة الموضوع استخلاص الصورة لواقعة الدعوى وزن أقوال الشهود موضوعي أخذ المحكمة بشهادة الشهود ؟ مفاده ؟ الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . عدم جواز إثارته أمام النقض	
٢٧٥	لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة	٥٧٣٢ لسنة ٦٣ ق
٤٨٧	الدعوى . اطراح ما يخالفها من صور . مادام استخلاصها سائغا .	٢٣٤٢٩ لسنة ٦٣ ق
٥٧٩	لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة	٢٣٢٠١ لسنة
٣٢٩	الدعو حسبما يؤدي إليه إقتناعها سواء من الأدلة المباشرة أو بالاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية . مادام سائغا . النعى بوجود تناقض بين إتهام الطاعن بعرض رشوة وكذا إتهامه بقبول رشوة . جدل موضوعي . لا تجوز إثارته أمام النقض .	٦٣ ق ٣٣٥٥ لسنة ٦٣ ق
٢٥	تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . موضوعي	٢٢٥٣٢ لسنة ٦٣ ق
٩٨	تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش حق محكمة الموضوع . عدم اتراط القانون شكلا معينا لإذن التفتيش لا ينال من صحة إذن التفتيش خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو نوع المادة المخدرة لا ينال من صحته مثال لتسبيب سائغ للرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات .	١٠٠١٥ لسنة ٦٣ ق
٥٤٥	تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش موضوعي . الخطأ في محل إقامة الطاعن . لا يقدح في جدية التحريات .	٢٣٩٩٩ لسنة ٦٣ ق
٥٧٩	تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . موضوعي مثال لرد سائغ على الإدعاء بأن الإذن صدر عن جريمة مستقبلية .	٢٣٢٠١ لسنة ٦٣ ق
٦٥٢	تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش موضوعي . عدم بيان نوع المخدر ومصدره	٢٩٠٤٩ لسنة ٦٣ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٠٦	ومسكن الطاعن مجدداً بمحض الاستدلال . غير قاذح في جدية مل تضمنه من تحريات . سلطاتها في تعديل وصف التهمة : اختلاف جريمة السرقة في أركانها وعناصرها عن جريمة النصب تعديل المحكمة للتهمة المرفوعة بها الدعوى وجوب إجراءاته أثناء المحاكمة ومراعاة الضمانات المنصوص عليها في المادة ٢٠٨ إجراءات . مخالفة ذلك : اخلال بحق الدفاع .	٢٦٤٠ لسنة ٦١ ق
٥١٧	لمحكمة الموضوع الحق في رد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانوني الصحيح دون لفت نظر الدفاع ما دامت الواقعة المبينة بأمر الاحالة . هي بذاتها التي اتخذت أساس للوصف الجديد .	٢٤١٤٩ لسنة ٦٤ ق
٧١٩	سلطاتها في تقدير توافر الارتباط : لمحكمة الموضوع تقدير توافر شروط ارتباط بين الجرائم أو عدم توافرها مادام سائغاً . كون الواقعة كما أثبتتها الحكم تخالف ما انتهى إليه من عدم قيام الارتباط خطأ قانوني . يوجب تدخل محكمة النقض وتطبيق القانون على وجهه الصحيح .	٢٩٠ لسنة ٦٤ ق
٣٩٤	سلطاتها في تقدير حالة المتهم العقلية : تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التي تستقبل بها محكمة الموضوع	١٥٢٤٩ لسنة ٦٤ ق
٩٨	سلطاتها في تقدير العقوبة : لايجدى تعيب الطاعنة للحكم المطعون فيه بشأن جريمة تعاطي نبات الحشيش المخدر . متى كان قد دانها بجريمة احراز عقار مخدر بقصد الاتجار . وأوقع عليها عقوبة الجريمة الأخيرة الأشد .	١٠٠١٥ لسنة ٦٣ ق
٤٩٤	أولاً : اختصاص محكمة النقض :- مناط اختصاص محكمة النقض بنظر الدفع بعدم	١٨٩٠٣ لسنة ٦٣ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٥	دستورية إحدى حالات التماس إعادة النظر لتقدير جديته اتصاله بخصوصية مطروحة على المحكمة . أساس ذلك : المادة ٢٩ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا . ثانيا : سلطة محكمة النقض :- لا يجوز أبدًا أسباب جديدة للطعن أمام محكمة النقض تقيد بها بالأسباب المقدمة في الميعاد . الاستثناء من ذلك ز شرطه وأساسه ؟ لمحكمة النقض الحق في نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المحكوم عليه . عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ طبيعته ومداه .	٢٢٥٣٢ لسنة ٦٢ ق
٥٢	محكمة النقض تتصل بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بمجرد عرضها عليها . سواء قدمت النيابة مذكره برأيها أو لم تقدم . وظيفة محكمة النقض . في شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ؟	٧٩٧٩ لسنة ٦٤ ق
٦٣	رقابة محكمة لنقض لأحكام الاعدام تشمل عناصر الحكم موضوعية كانت أو شكلية . وجوب نقضها الحكم الخطأ في القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها	١٢٠٤٤ لسنة ٦٤ ق
٦٣	وقوع بطلان في الحكم المطعون فيه يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ من القانون نفسها بنقض الحكم الصادر بالاعدام .	١٢٠٤٤ لسنة ٦٤ ق
٤١١	ادانة الطاعن بجريمة الشروع في سرقة باكراه وأعمال المحكمة في حقه المادة ١٧ عقوبات وتوقيعها عليه عقوبة السجن . إحدى العقوبتين التخريتين للجريمة دون معاملته بالرفقة . خطأ في تطبيق القانون . لمحكمة النقض نقض الحكم وتصحيحه لمصلحة المتهم . من تلقاء نفسها . متى بنى على مخالفة القانون . أساس ذلك ؟	٦٩٥١ لسنة ٦٣ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٢٦	لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها . متى كان بنى على مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله . ثبوت أن الفعل المادى الذى قارفه الطاعن لا يتدرج تحت أى وصف قانونى يجرمه القانون . أثر ذلك : نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعن	٤٦٤٩٧ لسنة ٥٩ق
٤٣٠	أثر إقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها قانونا : انعدام اتصال المحكمة بها . وجوب اقتصار حكم المحكمة الاستئنافية على القضاء بعدم قبول الدعوى . علة ذلك ؟ الدفع بعدم قبول الدعوى للسبب المذكور لأول مرة أمام محكمة النقض . جائز . أساس ذلك ؟ لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها بغير طلب . مادامت عناصره ثابتة فى الحكم دون حاجة الى تحقيق موضوعى . إجازة الحكم المطعون فيه رفع الدعوى بطريق الادعاء المباشر خلاف المادة ١/٥٠ من قانون المحاماة . اتره ؟	٤٢٥ لسنة ٦٠ق
٤٥٣	لمحكمة النقض فى نقض الحكم الخطأ فى القانون أو البطلان . ولو من تلقاء نفسها . عدم تقييدها بحدود أوجه الطعن أو أرى النيابة . وحدة الواقعة وحسن سير العدالة يوجبان امتداد أثر نقض الحكم بالنسبة للمحكوم عليه الآخر .	١٩٨٦١ لسنة ٦٤ق
٤٦٧	نقض محكمة النقض للحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم رخصة استثنائية خولها القانون لها فى حالات معينة على سبيل الحصر . شرط ذلك وأساسه ؟	٥٧٣١ لسنة ٦٣ق
٥١٥	لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا كانت المحكمة التى أصدرته غير مشكلة وفقا للقانون .	٢١٤٢٤ لسنة ٦٢ق
٦٠٨	رقابة محكمة النقض لأحكام الأعدام : شمولها عناصر الحكم موضوعية كانت أو شكلية . وجوب نقضها	٣٧٣٢٠ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	الحكم الخطأ فى تطبيق القانون أو البطلان غير مقيدة بحدود أوجه الطعن أو رأى النيابة . المادتان ٢/٢٥، ٢-٢/٢٩، من القانون سالف الذكر .	
٦١٦	عدم قضاء الحكم المطعون فيه بعقوبة العزل خلافا لما تقضى به المادة ١٨ عقوبات . خطأ فى القانون . لا تملك محكمة النقض تصحيحه . علة ذلك ؟	٢٥٧٨٤ لسنة ٦٢ ق
٦٦٢	حق محكمة النقض فى نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها . متى بنى على خطأ فى تطبيق القانون . أساس ذلك وأثره ؟	١٥٩٤٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٥/١١/١٦
٦٧٤	المادتان ٢٨٨، ١/٢٩٠ عقوبات . مؤداهما : أن جريمتى اختطاف طفل ذكر لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة واختطاف أنثى تتفقان فى أحكامهما العامة . وتختلفان فى صفة المجنى عليه وتشديد العقوبة فى الثانية عن الأولى .	٢٩٥١٠ لسنة ٦٢ ق
	تطبيق المادة ٢٨٨ عقوبات على واقعة خطف أنثى بالتحيل المنطبقة عليها المادة ١/٢٩٠ عقوبات . خطأ لاتستطيع محكمة النقض تصحيحه . مادام لم يطعن عليه من غير المتهم .	
٧١٠	لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون يسرى على واقعة الدعوى . كون مسوغات الحكم بوقف تنفيذ العقوبة من الأمور الموضوعية . أثر ذلك : النقض مع الإعادة .	١٨٦٧٠ لسنة ٦١ ق ٩٦٧١ لسنة ٦٢ ق
٧١٩	كون الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور . يمنع محكمة النقض التعرض لما انساق اليه من قرارات قانونية خاطئة ليس لمحكمة النقض أن تصحح منطوق حكم قضت بنقضه	٢٩٠ لسنة ٦٤ ق

مسئولية مدنية

١١ | اثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه | ٩٨٩٤ لسنة ٦٢ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	يتضمن بذاته الاحاطة بأركان المسؤولية المدنية . التعويض المرفقت . نواة للتعويض الكامل الذى سيطالب له المدعى المدنى على المحكمة التى ترفع أمامها دعوى التعويض النهائى بيان الضرر .	
	مصادرة	
١٢٦	ماهية المصادرة فى حكم المادة ٣٠ عقوبات نطاق عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ خلو الحكم من بيان مبلغ النقود الذى قضى بمصادرته وكيفية ضبطه ومكانه ومقداره وما إذا كانت النقود متحصلة من الجريمة . قصور .	٢٤٢٤ لسنة ٦٣ق
٢٦٥	ماهية المصادرة المنصوص عليها فى المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل حجية الأحكام لا ترد إلا على المنطوق وما يكون من الأسباب مكملًا له ومرتبطًا به إرتباطًا وثيقًا غير متجزى لا يسبب سكوته فى منطوقه عن بيان كنه المضبوطات التى قضت بمصادرتها وبيانها فى أسبابه التى يحمل المنطوق عليها . لا عيب أساس ذلك ؟	٥٦١٩ لسنة ٦٣ق
٥٤٥	ماهية المصادرة فى حكم المادة ٣٠ عقوبات نطاق عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تقدير ما إذا كانت وسيلة النقل قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة . صحيح	٢٣٩٩٩ لسنة ٦٣ق
٥٤٥	حجية الشئ المحكوم فيه لا ترد إلا على المنطوق . لا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان مكملًا للمنطوق . مصادرة ما لا يجوز إحرازه أو حيازته : تدبير عينى وقائى ينصب على الشئ فى ذاته لخروجه عن دائرة التعامل . اساس ذلك ؟ إنتفاء مصلحة الطاعن فى التمسك بخطأ محكمة الإعادة فى القضاء بعقوبة مصادرة المواد المخدرة . والتى لم يسبق القضاء بها . علة ذلك ؟	٢٣٩٩٩ لسنة ٦٣ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
---------------	---------	-----------

معارضة

٢١٤	بدء المعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي من تاريخ اعلانه للمحكوم عليه قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول المعارضة شكلا محتسبا بدء ميعادها من تاريخ صدور الحكم المعارض فيه . خطأ في تطبيق القانون . يوجب نقضه وتصحيحه ولو لم يتر هذا الأمر أمام محكمة الموضوع . علة ذلك؟	٢٩٨٢٨ لسنة ٥٩ق
٢٨٦	يجب أن يتم اخطار المعلن إليه بحصول اعلانه لجهة الادارة بكتاب مسجل في موطنه الاصلى أو المختار . خالفة ذلك : بطلان الاعلان مجرد التأشير بنهاية الاعلان بما يفيد الاخطار . عدم كفايته مجردا تدليلا على تمامه وفق القانون . اثر ذلك : بطلان الاعلان والحكم الصادر في المعارضة بناء عليه . قضت الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي بناء على اعلان باطل . يبطله .	٢٠١١٠ لسنة ٦٢ق

مواد مخدرة

٢٥	قوام القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة أو نقل المخدر العلم بكنهه المادة المخدرة لا يلزم تحدث الحكم عنه استقلا لا متى كان ما أورده الحكم كافيا في الدلالة عليه ادانة الحكم المطعون فيه الطاعنين وفقا لنص المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ إستنادا إلى ثبوت إحرازهما المخدر . بركنيه المادى والعنوى . لا خطأ .	٢٢٥٣٢ لسنة ٦٢ق
٢٧	شرط الاعفاء من العقاب بعد علم السلطات بالجريمة وفقا لنص المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تعدد الجناة المساهمين في الجريمة . فاعلين كانوا أو شركاء وورود الابلاغ على غير المبلغ أتر عدم تحقق صدق البلاغ : إنتفاء موجب الإعفاء .	١٠١٠٦ لسنة ٦٣ق
٩٨	تشكيك الطاعنة فيما اطمأنت إليه المحكمة من أن	١٠٠١٥ لسنة ٦٣ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٩٨	المخدر المضبوط هو الذى جرى تحليله . جدل فى تقدير الدليل . غير جائز أمام محكمة النقض .	١٠٠١٥ لسنة ٦٣ق
١٧٧	مناطق توافر القصد الجنائى فى جريمة احراز المخدر أو حيازته ثبوت علم الجانى أن ما يحزره أو يحوزه مخدر . تحدث الحكم عنه استقلالاً . غير لازم . متى كان ما أورده الحكم كافياً فى الدلالة عليه .	٢٠٣٩ لسنة ٦٣ق
١٧٧	زراعة نبات مخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . استخلاصها موضوعى . مادام سائفاً . متال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر قصد الاتجار فى النبات المخدر المزروع .	٢٠٣٩ لسنة ٦٣ق
١٧٧	قوام القصد الجنائى فى جريمة زراعة نبات من النباتات الممنوعة زراعتها ، علم الزارع بأن النبات الذى يزرعه من تلك النباتات . تحدث الحكم عنه استقلالاً . غير لازم . كفاية أن يكون ما أورده الحكم دالاً عليه	٢٠٣٩ لسنة ٦٣ق
١٧٧	النعى . بأن التحليل لم يشمل جميع الشجيرات المضبوطة موضوعى . لا ينفى عن الطاعنين زراعة كمية الشجيرات المرسله للتحليل .	٢٠٣٩ لسنة ٦٣ق
٢٥٢	كفاية أن يكون سلطان الجانى مبسوطاً على المادة المخدرة لاعتباره حائزاً لها . ولو لم تكن فى حيازته المادية . متال لتسبيب سائغ فى التدليل على نسبة حيازة المخدر للطاعة	١٧٤١ لسنة ٦٣ق
٥٤٥	حيازة أو إحراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . تقديرها موضوعى .	٢٣٩٩٩ لسنة ٦٣ق
٦٢٢	جريمة زراعة النباتات المخدرة ذات قصد خاص يجب استظهاره القول بتوافر الزراعة وعلم الجانى بأن ما زرعه من النباتات المخدرة . غير كاف . إغفال حكم الادانة فى جريمة زراعة نبات الحشيش المخدر بقصد الاتجار استظهار توافر ذلك القصد الخاص . قصور	٢٦٤٧٧ لسنة ٦٣ق
٦٥٢	لا تثريب على المحكمة فى قضائها . متى اطمأنت إلى	٢٩٠٤٩ لسنة ٦٣ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٥٢	أن المخدر المضبوط وجري تحريزه هو ما صار تحليله وكذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل . قصر الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ منه تصدى المحكمة للاعفاء . يكون بعد اسبابها الوصف الصحيح على واقعة الدعوى .	٢٩٠٤٦ لسنة ٦٢ق

موانع العقاب

٢٧٥	حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية . هي التي تحيط بالشخص وتدفعه الى جريمة وقاية لنفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس يجب أن تكون الجريمة هي الوسيلة الوحيدة لدفع ذلك الخطر . مثال لتسبيب سائغ في اطراح دفاع الطاعن بأنه كان مكرها على تنفيذ أوامر رؤسائه الافعال التي يؤثمها القانون .	٥٧٢٢ لسنة ٦٢ق
٤٦٧	طاعة الرئيس بمقتضى المادة ٦٣ عقوبات لا تمتد بأى حال إلى ارتكاب الجرائم . ليس على المرءوس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه .	٥٧٢١ لسنة ٦٢ق

موظفون عموميون

١٦٣	اكتساب العاملين بمرفق عام صفة الموظف العام؟ شرطه	٥٤٨٦ لسنة ٦٢ق
١٦٣	تعريف الموظف العام	٥٤٨٦ لسنة ٦٢ق
١٦٣	قصد الحماية المقررة بمقتضى المادة ٣/٦٣ إجراءات على الموظفين والمستخدمين العموميين لما يرتكبونه من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .	٥٤٨٦ لسنة ٦٢ق
١٦٣	اسباع الحكم صفة الموظف العام على المطعون ضده دون الافصاح عن مسمى العمل الذى يباشره . قصور .	٥٤٨٦ لسنة ٦٢ق
٢٧٥	لا يشترط لتحقيق جريمة التعذيب المنصوص عليها في المادة ١٢٦ عقوبات أن يكون القائم بالتعذيب	٥٧٢٢ لسنة ٦٢ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	مختصا بإجراء الاستدلالات أو التحقيق بشأن الواقعة المؤثمة التي ارتكبها المتهم . كفاية أن يكون للموظف العام سلطة بموجب وظيفته العامة تسمح له بتعذيب المتهم لحمله على الاعتراف . نصب	
٦٦١	ما يشترط لتوافر جريمة النصب . الأقوال والادعاءات الكاذبة . مهما بالغ قائلها في توكيدها . غير كافية لتحقق جريمة النصب . وجوب تدعيمها بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحتها . إغفال الحكم الطرق الاحتمالية التي استخدمها الطاعن والصلة بينها وبين تسليم المجنى عليه المبلغ موضوع الاتهام . قصور	١٧٨١٥ لسنة ٦١ ق
	نظام عام	
٢٥	شرط إتصال محكمة النقض بالأسباب المتعلقة بالنظام العام المحددة بالمادة ٢/٢٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تكون مقوماتها واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبولها بغير حاجة إلى أجزاء تحقيق موضوعي .	٢٢٥٣٢ لسنة ٦٢ ق
١٦٠	الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يتعلق بالنظام العام يجب أن ترد عليه المحكمة ردا سائغا . إعتبار الحكم المطعون فيه أن تاريخ وقوع جريمة الشيك بدون رصيد هو تاريخ تقديم الشيك إلى البنك . خطأ في القانون . أساس ذلك ؟	٦٤٩٢ لسنة ٦٠ ق
٣٤٠	الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، من النظام العام يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه ؟	٤٤٠٤ لسنة ٦٣ ق
٣٧١	قواعد الإثبات في العقود المدنية ليست من النظام العام . أثر ذلك ؟ سكوت وكيل المدعية بالحقوق	٤١٩٨٧ لسنة ٥٩ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٧١٠	المدنية عن الاعتراض على سماع الشهود الذين طلب الطاعن سماعهم . يعد تنازلا منه عن التمسك بوجوب الاثبات بالكتابة . ويمتنع عليه العدول عن هذا التنازل بعد ذلك . مخالفة ذلك . خطأ في القانون الدفع بانقضاء الدعوى بالتقادم . متعلق بالنظام العام . جواز اثارته لدى محكمة الموضوع في أى وقت . اغفال الرد عليه يعيب الحكم .	١٨٦٧٠ لسنة ٦١ق
نقد		
٧١٠	القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بشأن التعامل بالنقد الأجنبي يعد القانون الاصلح للطاعن في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات . علة ذلك ؟	١٨٦٧٠ لسنة ٦١ق
٧١٠	بدء سقوط الدعوى الجنائية في جرائم النقد من يوم ظهور الفعل المخالف للأوضاع المقررة بقانون التعامل بالنقد الأجنبي .	١٨٦٧٠ لسنة ٦١ق
نقض		
٢٧٥	أولا : التقرير بالطعن وايداع أسبابه : عدم ايداع أسباب الطعن . أثره . عدم قبول الطعن شكلا .	٥٧٢٢ لسنة ٦٣ق
٤٥٣	التقرير بالطعن بالنقض دون تقديم أسبابه . أثره . عدم قبول الطعن شكلا . علة ذلك ؟	١٩٨٦١ لسنة ٦٤ق
٥٠٣	التقرير بالطعن من رئيس نيابة دون الافصاح عن صفته فيه . أثره : عدم قبول الطعن شكلا	٢٢٢٨١ لسنة ٦٣ق
٥٢	ثانيا : ميعاد الطعن : قبول عرض النيابة العامة لقضايا الإعدام واو تجاوزت الميعاد المقرر في القانون . علة ذلك ؟	٧٩٧٩ لسنة ٦٤ق
٦٣	عدم أسباب الطعن في الميعاد . أثره . عدم قبوله	١٢٠٤٤ لسنة ٦٤ق
٥٤٥	إمتداد ميعاد الطعن بالنقض إذا صادف نهايته عطلة رسمية إلى اليوم التالى لنهاية هذه العطلة .	٢٣٩٩٩ لسنة ٦٣ق
١٦٦	ثالثا : المصلحة والصفقة في الطعن : إنعدام المصلحة .	٢٥٥٢ لسنة ٦٣ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	مؤداه . عدم قبول الدعوى أو الطعن . اعتبارا بأن أيهما فى هذه الحالة يكون مسألة نظرية بحتة لا يؤيه لها .	
٩٨	لا يجدى الطاعن تعييبه للحكم المطعون فيه بشأن جريمة تعاطى نبات الحشيش المخدر . غير مجيد . متى كان قد دانها بجريمة احراز عقار مخدر بقصد الاتجار . وأوقع عليها عقوبة الجريمة الأخيرة الأشد .	١٠٠١٥ لسنة ٦٣ق
٢٤٢	أترعم تقديم المحامى التوكيل الذى يخوله حق الطعن نيابة عن المحكوم عليه للتحقق من صفته عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟	١٥٠٩٦ لسنة ٦٣ق
٢٦٥	لا مصلحة الطاعن فى النعى على الحكم بشأن مصادرة المبلغ المضبوط لأنه مملوك لغيره . أساس ذلك ؟	٥٦١٩ لسنة ٦٣ق
٢٧٥	لا يقبل نعى الطاعن خطأ المحكمة فى تأويل وتفسير العبارات والألفاظ التى بنى عليها دفاعه بعدم توافر القصد الجنائى لديه مادام لم يكن له تأثير على عقيدة المحكمة .	٥٧٣٢ لسنة ٦٣ق
٢٧٥	عدم جدوى نعى الطاعن بعدم جواز ندب المحكمة للىابة العامة لاجراء المعاينة . مادام الحكم لم يعول فى قضائه على نتيجة تلك المعاينة .	٥٧٣٢ لسنة ٦٣ق
٤١١	النعى على الحكم بالقصور فى الرد على دفاعه بانتفاء صلتة بالاحراز المضبوطة غير مجد مادام لم يتسند فى الإدانة إلى دليل مستمد منها .	٦٩٥١ لسنة ٦٣ق
٥٠٨	قصر الطعن فى الأحكام على المحكوم عليه الذى كان طرفا فى الخصومة وصدر الحكم لغير صالحه بصفته التى كان متصفا بها فى الدعوى . قضاء الحكم المطعون فيه ضد الطاعنين وآخر قضى ببراءته . دون الزام الطاعنة بشئ . أثره : عدم قبول طعنها . أساس ذلك ؟	١٧٦٤٢ لسنة ٦٣ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥١٧	إنعدام مصلحة الطاعنين في المجادلة في توافر الترصد . متى كانت العقوبة الموقعة عليهم تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل العمد مع سبق الاصرار .	٢٤١٤٩ لسنة ٦٤ق
٥٤٥	شرط قبول أوجه الطعن على الحكم . أن تكون متصلة بشخص الطاعن .	٢٣٩٩٩ لسنة ٦٣ق
٦٥٢	انتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره بشأن المخدر المضبوط بمسكنه مادام أن الحكم أثبت مسئوليته عن المخدر المضبوط بمحلله .	٢٩٠٤٩ لسنة ٦٣ق
١٨٦	رابعا : ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام : عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة منها بأي وجه من الوجوه . أساس ذلك ؟	٣٠٤٣ لسنة ٦٣ق
٢٤٢	لا يجوز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في المخالفات وحدها الطعن بالنقض في الحكم الصادر في جنحة ومخالفات . جائز وإن تميزت الواقعة في كل منهما . نقض الحكم في إحدى التهم يقتضى نقضه بالنسبة للتهمة الأخرى . أساس ذلك : حسن سير العدالة .	١٥٠٩٦ لسنة ٦٢ق
٦٠٠	جواز الطعن في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ القرارات والأوامر . لا يجوز الطعن عليها . إلا بنص .	٣١٢٩ لسنة ٦٢ق
٦٠٠	الطعن في الأمر الصادر بتصحيح الأخطاء المادية البحثة في الحكم غير جائز . إلا إذا تجاوزت المحكمة حقها في التصحيح القرار الصادر برفض التصحيح . لا يجوز الطعن فيه على استقلال المادة ١٩١ مرافعات .	٣١٢٩ لسنة ٦٢ق
٦٠٠	تجاوز المحكمة حقها في تصحيح الأخطاء المادية إلى تعديل حكمها والاضافة إليه . أثر ذلك : جواز الطعن في أمر التصحيح .	٣١٢٩ لسنة ٦٢ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٣	خامسا : حالات الطعن :- رقابة محكمة النقض لأحكام الاعداد تشمل عناصر الحكم موضوعية كانت أو شكلية يجب نقض الحكم للخطأ في القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها .	١٢٠٤٤ لسنة ٦٤ق
١٦٠	الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . جوهرى متعلق بالنظام العام . اعتبار الحكم المطعون فيه أن تاريخ وقوع جريمة الشيك بدون رصيد هو تاريخ تقديمه إلى البنك . خطأ في القانون . أساس ذلك ؟	٦٤٩٢ لسنة ٦٠ق
٣٣٤	اقتصار دور الموظف العام بالنسبة إلى عقد الإيجار على إثبات تاريخ تقديمه له . انحصار الرسمية في هذا التاريخ فحسب باقى المحرر يبقى عرفيا	١٢٥٧٢ لسنة ٦٤ق
٣٧٤	قضاء الحكم المطعون فيه خطأ بعدم قبول الاستئناف شكلا . حجب المحكمة عن نظر الموضوع . وجوب أن يكون مع النقض الأعادة .	٢٩٢١٩ لسنة ٥٩ق
٣٧٦	ماهية العقوبة المقررة لجريمة اعداد مكان لألعاب القمار وتهيئته لدخول الناس فيه المادة ٢٥٢ عقوبات قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء عقوبة الحبس المقضى بها بالحكم المستأنف رغم وجوب الحكم بها . خطأ في القانون يوجب النقض والتصحيح . أساس ذلك ؟	٤١٣٦٥ لسنة ٥٩ق
٤١١	ادانته المحكمة الطاعن بجريمة الشروع في سرقة باكره و اعمالها في حقه المادة ١٧ عقوبات وتوقيعها عليه عقوبة السجن دون معاملته بالرفقة . خطأ في تطبيق القانون . لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها . متى تبين أنه بنى على مخالفة القانون . أساس ذلك ؟	٦٩٥١ لسنة ٦٣ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٢٦	يجب أن يكون الجاني في جريمة التعدي على الحيازة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ عقوبات من غير حائزي المكان أو المشاركين في حيازته . خروج المنازعات المدنية بين حائزي المكان الواحد أو المشاركين فيه من نطاق تطبيق المادة ٣٧٠ عقوبات . إذا توافرت لكل منهم شروط الحيازة الجديرة بالحماية .	٤٦٤٩٧ لسنة ٥٩ق
٤٢٥	تغيير المحكمة التهمة بإسناد أفعال للمتهم غير التي رفعت بها الدعوى . غير جائز . إدانة الحكم بنهمة إحداث إصابات أفضت إلى الموت التي لم يسند إليها إرتكابها . خطأ في القانون واخلال بحق الدفاع .	٦٧١٦ لسنة ٦٣ق
٤٥٠	ما هية الملاحظة المقصودة كظرف مشدد في جريمة هتك العرض المنصوص عليها في المادتين ٢/٢٦٧ و ١/٢٦٨ عقوبات لا تتحقق الملاحظة بمجرد الرعاية أو العناية العابرة أو المؤقتة التي يفرضها عمل المتهم . دون أن يتحقق بها الاشراف على سلوك المجنى عليه ومراقبته . قيام الطاعن . كفى أشعة . بالتقاط صور أشعة للمجنى عليها . لا يتحقق به معنى الملاحظة كظرف مشدد في جريمة هتك العرض مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في القانون .	٣٨٧٤ لسنة ٦٣ق
٦١٦	عدم قضاء الحكم المطعون فيه بعقوبة العزل خلافا لما تقضى به المادة ١١٨ عقوبات في القانون . لا تملك محكمة النقض تصحيحه . علة ذلك ؟	٢٥٧٨٤ لسنة ٦٣ق
٦٤٧	الحكم الابتدائي بعدم قبول الدعوى المدنية . يوجب على المحكمة الاستئنافية عند القضاء بإلغائه إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها حتى لا يفوت على المتهم إحدى درجتى التقاضى . المادة ٤١٩ إجراءات . إغفال ذلك . خطأ في تطبيق القانون .	٤١٩٦٤ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٧٤	المادتان ٢٨٨، ٢٩٠/١ عقوبات . مؤداهما : أن جريمتي اختطاف طفل ذكر لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة واختطاف أنثى . تتفقان في أحكامهما العامة . وتختلفان في صفة المحنى عليه وتشديد العقوبة في الثانية عن الأولى . تطبيق المادة ٢٨٨ عقوبات على واقعة خطف أنثى بالتحيل المنطبقة عليها المادة ٢٩٠/١ عقوبات . خطأ . لا تستطيع محكمة النقض تصحيحه . مادام لم يطعن عليه من غير المتهم .	٢٩٥١٠ لسنة ٦٢٣ ق
٦٨٥	وجوب التحرز في تفسير القوانين الجنائية . القياس محظور في مجال التأميم . جريمة إقامة منشآت بدون إذن من الجهة المشرقة على الطريق العام مناطق تحققها ؟ معاقبة الحكم الطاعن عن جريمة غير مؤثمة . خطأ في تطبيق القانون يوجب النقض والغاء الحكم المستأنف والبراءة .	١٠٢١٧ لسنة ٦١ ق
٧١٩	لمحكمة الموضوع تقدير توافر شروط الارتباط بين الجرائم أو عدم توافرها مادام سائغا . كون الواقعة كما اثبتتها الحكم تخالفا ما انتهى إليه من عدم قيام الارتباط . خطأ قانوني . يوجب تدخل محكمة النقض وتطبيق القانون على وجهه الصحيح .	٢٩٠ لسنة ٦٤ ق
٥٢	سادسا : أسباب الطعن :- (أ) ما يقبل من أسباب الطعن :- الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير اكراه جوهري يجب مناقشته والرد عليه سواء وقع الاكراه على المتهم المعترف أو على غيره من المتهمين . متى عول الحكم عليه في الإدانة . شرط الاعتراف الذي يعول عليه . شرطه ؟ الوعد أو الاغراء يعد قرينة الاكراه والتهديد . علة ذلك ؟ تعويل المحكمة على الدليل المستمد من الاعتراف . يوجب عليها بحث الصلة بينه وبين الاكراه المقول بحصوله . اغفالها ذلك . يعيب الحكم .	٧٩٧٩ لسنة ٦٤ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٢	دفاع الطاعن بأن المدعية بالحقوق المدنية تسلمت منقولاتها الزوجية قبل رفع الدعوى وتقديمه تأييدا لذلك محضر صلح موثق جوهرى . بالتفات الحكم عنه يعيبه بالقصور .	٢٣٢٦ لسنة ٦٢ق
٢٠١	تقدير حالة المتهم العقلية . موضوعى . لسلامة الحكم فيها . وجوب تعيين خير للبت فى هذه الحالة وجودا وعدما أو ايراد أسبابا سائغة لرفض هذا الطلب . تمسك الطاعن بانعدام مسئوليته الجنائية لإصابته بالجنون وطلبه وضعه تحت الملاحظة . دفاع جوهرى . وجوب ايراده والرد عليه . اغفال ذلك . قصور واخلال بحق الدفاع . اتصال العيب الذى بنى عليه نقض الحكم بطاعن آخر . أثره . وجوب إمتداد أثر نقض الحكم إليه لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . أساس ذلك ؟	٢٠٥٦ لسنة ٦٢ق
٢٤٠	العبرة بقيام عقد من عقود الأمانة . هى بالواقع . لا يصح تأثيم انسان بناء على اعترافه شفاهة أو كتابة إذا كان مخالفا للحقيقة . دفاع الطاعن أن العلاقة التى تربطه بالمجنى عليه مدنية . جوهرى . اغفال تحقيقه قصور .	١٣١٧٣ لسنة ٦٢ق
٤٠٨	ايراد الحكم فى أسبابه نزوله بالعقوبة المقضى بها . انتهاؤه بمنطوقه إلى عكس ذلك . تناقض وتخاذل يعيب الحكم . وان تضمن محضر الجلسة العقوبة المعدلة . علة ذلك ؟	٢٠١٩٥ لسنة ٦٢ق
٤١٧	وجود الشاهد بالسجن لا يجعل سؤاله غير ممكن . علة ذلك ؟ عدم استجابة المحكمة لطلب الطاعن بسماع شاعد النفى الذى أعلته . يعيب الحكم . مادام تمسك بسماعه فى ختام مرافعته ولم يثبت أنه امتنع عليها سماعه .	٦٦٢٤ لسنة ٦٣ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٤٠	عدم إطلاع المحكمة على الورقة المزورة . يحيب إجراءات المحاكمة . علة ذلك ؟ إطلاع المحكمة على صورة شمسية للسند المدعى بتزويره . غير كاف إلا فى حالة فقد أصل السند .	٨٣٣٥ لسنة ٦٢ق
٤٩١	عدول محكمة الموضوع دون سبب سائغ عن تحقيق دفاع قدرت جديته . يعيب حكمها .	٢٣٩٦١ لسنة ٦٢ق
٦١٢	الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الاكراه جوهري يجب مناقشته والرد عليه . إغفال الحكم ذلك . قصور . لا يعصمه من ذلك . قيامه على أدلة أخرى .	٢٩٠٣٢ لسنة ٥٩ق
٦٢٤	الدفع بتزوير توقيع المحامى على صحيفة الدعوى المباشرة جوهري . وجوب تحقيقه بلوغا لغاية الأمر فيه . إغفال ذلك . إخلال بحق الدفاع .	٤٢١٨٦ لسنة ٥٩ق
٦٣٩	اقتصار الحكم فى بيان واقعة الدعوى على تحديد ما جاء بمحضر الضبط من قيام الطاعن بالبناء فى أرض زراعية دون استظهار أن الأرض زراعية وأدلة استخلاص ذلك وتمحيص دلالة ما قالتها محكمة أول درجة من أن الأرض ليست زراعية أو يرد على طلب الطاعن يندب خبير فى الدعوى . قصور . القصور له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى .	٥٠٢٥٥ لسنة ٥٩ق
٦٨٠	تمسك المدافع عن الطاعن فى ختام مرافعته بطلب ندب خبير لتحقيق دفاعه بأن رئيسه تصرف فى جزء من البضائع موضوع الجريمة بتسليمها للعملاء . جوهري . وجوب أن تحققه المحكمة أو ترد عليه بأسباب سائغة لأطراحه . إغفال ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع .	١٩٠٥٤ لسنة ٦٣ق
٧١٠	الدفع بانقضاء الدعوى بالتقادم . متعلق بالنظام العام يجوز إثارته أمام محكمة الموضوع فى أى وقت . إغفال الرد عليه يعيب الحكم .	١٨٦٧٠ لسنة ٦١ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٥	لا يجوز إبداء أسباب جديدة للطعن أمام محكمة النقض تتيدها بالأسباب المقدمة فى الميعاد . الاستثناء من ذلك . شرطه وأساسه ؟ لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المحكوم عليه . عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ طبيعته ومداه .	٢٢٥٣٢ لسنة ٦٢ ق
٩٨	يسقط الحق فى الدفع ببطلان الاجراءات الخاصة بالتحقيق بالجلسة فى الجنب والجنابات . متى كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه	١٠٠١٥ لسنة ٦٣ ق
٩٨	لا يقبل النعى على المحكمة اخلالها بسلامة اجراءات محاكمة الطاعنة بسماعها أقوال الشاهد دون ترجمة لأقواله . متى كانت المحكمة لم تمنعها أو محاميها من إبداء هذا الطلب	١٠٠١٥ لسنة ٦٣ ق
١٢٩	لا يقبل النعى ببطلان تقرير التسجيلات مادام الحكم لم يتخذ من نتيجة هذه التسجيلات دليلاً أساسياً على ثبوت التهمة قبل الطاعن	١٠٨٥٧ لسنة ٦٣ ق
١٣٦	للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الاتبات بتنازل المتهم صراحة أو ضمناً . عدم حيولة ذلك دون استعانتها بأقوالهم فى التحقيقات . مادامت مطروحة على بساط البحث . تنازل المدافع عن سماع أحد شهود الاتبات . عم جواز النعى على المحكمة قعودها عن سماعه .	١١٠١١ لسنة ٦٣ ق
١٦٦	لا محل للنعى بالتناقض بين الدليلين القولى والفنى . مادامت أقوال شاهد الاتبات التى اطمأنت إليها المحكمة غير متعارضة مع الدليل المستمد من تقرير العمل الكيماوى . انتفاء مصلحة الطاعن فى النعى بالتعارض بين الدليلين القولى والفنى . مادام قد أثبت العثور على آثار لمخدر الحشيش فى جيوبه الثلاثة مما يصح حمل العقوبة على احراز هذه الآثار	٢٥٥٢ لسنة ٦٣ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٦٦	لا يجوز اتارة شئ عن وصف التهمة لأول مرة أمام محكمة النقض	٢٥٥٢ لسنة ٦٣ ق
١٦٦	اجراءات التحريز . تنظيمية لا يترتب البطلان على مخالفتها الجدل الموضوعى . غير جائز أمام النقض .	٢٥٥٢ لسنة ٦٣ ق
١٧٧	نعى الطاعن . بأن التحليل لم يشمل جميع الشجيرات المضبوطة موضوعى . لا ينفى عن الطاعنين زراعة الشجيرات المرسله للتحليل أثر ذلك ؟	٣٠٣٩ لسنة ٦٣ ق
٢١٩	لا يقبل النعى على الحكم قصوره بيان مضمون تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات ولجنة الجرد . مادام لم يعول عليهما فى الادانة .	١٠٨١٤ لسنة ٦٣ ق
٢١٩	يصح الأخذ باقوال الشهود واو كانت بينهم وبين المتهم خصومة قائمة مادامت المحكمة كانت على بينة من ذلك .	١٠٨١٤ لسنة ٦٣ ق
٢٧٥	لا محل للنعى على الحكم اثارته فى مدوناته أن دفاع المتهمين ناقش الطبيب الشرعى واضع تقرير الصفة التشريحية ولم تخرج أقواله عما أثبتته . مادام لم يعول على تلك الاقوال	٥٧٣٢ لسنة ٦٣ ق
٣٤٠	الدفع ببطلان إذن النيابة العامة بالضبط عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات تظاهره	٤٤٠٤ لسنة ٦٣ ق
٣٤٠	الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه .	٤٤٠٤٤ لسنة ٦٣ ق
٤١١	لا يجدى النعى على الحكم بالقصور فى الرد على دفاعه بانتفاء صلاته بالاحراز المضبوط . مادام لم يساند فى الادانة إلى دليل مستمد منها .	٦٩٥١ لسنة ٦٣ ق
٤١١	عدم جدوى النعى على الحكم قصوره فى الرد على الدفع ببطلان الاعتراف . مادام لم يستند فى الادانة إلى دليل مستمد منه .	٦٩٥١ لسنة ٦٣ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٦٧	لا يقبل النعى ببطلان أمر الإحالة لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك ؟	٥٧٣١ لسنة ٦٣ ق
٥١٧	محكمة الموضوع تعيين خبير أو أكثر من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم . لها اعلانهم لتقديم ايضاحات عن تقاريرهم دون أن يتبع ذلك إجراءات تنظيم النذب بمعرفتها . المادتين ٢٩٢، ٢٩٣ إجراءات النعى على الحكم عدم افصاحه عن سبب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين غير سديد .	٢٤١٤٩ لسنة ٦٤ ق
نيابة عامة		
٥٢	قبول عرض النيابة العامة لقضايا الاعداد ولنو تجاوزت الميعاد المقرر فى القانون .	٧٩٧٩ لسنة ٦٤ ق
٩٨	لا يلزم استدعاء وكيل النيابة المحقق وأمين السر لاستجلاء حقيقة توقيعهما على محاضر التحقيق . متى اطمأنت المحكمة إلى صحة وسلامة التحقيقات ومباشرتها بمعرفة وكيل النيابة المخت وتحريرها بمعرفة أمين السر والتوقيع عليها منهما . متال لتسبب سائغ للرد على الدفع ببطلان تحقيقات النيابة العامة لخلوها من توقيع مقروء للمحقق وأمين السر .	١٠٠١٥ لسنة ٦٣ ق
٣٦٣	قرار وزير العدل بإنشاء نيابة أمن الدولة العليا . تنظيمى . لا سلب النيابات العادية اختصاصها الشامل لكافة أنواع الجرائم .	٥٠١١ لسنة ٦٣ ق
٣٦٣	للنيابة العامة سلطات قاضى التحقيق فى تحقيق الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليا .	٥٠١١ لسنة ٦٣ ق
٤٩٤	التماس اعادة النظر طبقا للمادة ٥/٤٤١ إجراءات . حق للنائب العام وحده . شرط ذلك وإجراءاته ؟ تحديد الحالات التى يجوز فيها طلب التماس اعادة النظر على سبيل الحصر . اثر ذلك : عدم جواز القياس عليها .	٨٩٠٣ لسنة ٦٣ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٠٣	عدم افصاح رئيس النيابة فى التزوير بالطعن عن صفته . أتره عدم قبول الطعن شكلا . ولو كان من قرر ذى صفة فعلا مادام لم يثبت بالتقرير ما يدل على هذه الصفة . علة ذلك ؟	٢٢٢٨١ لسنة ٦٣ق
٦٦٣	عدم ايجاب القانون ذكر الاختصاص المكانى . مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش .	١٥٩٤٣ لسنة ٦٣ق

هتك عرض

٨٧	يكفى كشف الجانى جزء من جسم الجنى عليه مما يعد من العورات لتوافر جريمة هتك العرض . وإن لم يقترن بفعل ماذى آخر من أفعال الفحش . علة ذلك ؟ لا يشترط فى هذه الجريمة أن يترك الفعل أترا فى جسم الجنى عليه	٢٠٢٤ لسنة ٦٣ق
----	--	---------------

وصف التهمة

١٦٦	إتارة شئ عن وصف التهمة لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز . تغيير المحكمة للتهمة عن جنايتى ضرب أفضى إلى موت وسرقة بالاكراه إلى جناية قتل عمد مقترن بجناية سرقة بالطريق العام . تعديل فى ذات التهمة . شرطه وعليته ؟ وجوب تنبيه الدفاع إلى هذا التعديل . المادة ٢٠٨ إجراءات . مخالفة ذلك . أثره ؟	٢٥٥٢ لسنة ٦٣ق
-----	--	---------------

وكالة

٢٤٢	عدم تقديم المحامى التوكيل الذى يخوله حق الطعن نيابة عن المحكوم عليه للتحقيق من صفته . أتره : عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟	١٥٠٩٦ لسنة ٦٣ق
٧٠٦	وجود مانع أدبى لدى صاحب الحق فى عقد الوكالة من الحصول على سند بالكتابة ممن تعاقد معه . يبيح له إثبات هذا العقد بالبينة المادة ٦٣ اثبات . السانع قد يكون ماديا أو أدبيا تقديم وجوده . موضوعى . بلا معقب .	٤٦٨٤ لسنة ٦٠ق

لفهرس الأبجدى

للموضوعات

فهرس الجزء الأول

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
(أ)		اقتران	٧٥٣
إنبات	٧٣٩	إكراه	٧٥٣
اعتراف	٧٤٠	التماس إعادة النظر	٧٥٣
إجراءات التحريز	٧٤٣	أمر الإحالة	٧٥٤
إجراءات التحقيق	٧٤٣	أمر بالأوجه	٧٥٤
إجراءات المحاكمة	٧٤٤	(ب)	
أحداث	٧٤٥	بطلان	٧٥٤
اختصاص	٧٤٥	بلاغ كاذب	٧٥٦
اختلاس أموال أميرية	٧٤٦	(ت)	
إذن مراقبة المحادثات	٧٤٦	تبيد	٧٥٦
ارتباط	٧٤٦	تزوير	٧٥٦
إزالة حد	٧٤٦	تسجيل محادثات	٧٥٨
إزعاج	٧٤٦	تعذيب	٧٥٩
أسباب الإباحة وموانع العقاب	٧٤٧	تعويض	٧٥٩
استئناف	٧٤٨	تفتيش	٧٦٠
استجواب	٧٤٨	تقادم	٧٦٢
استدلالات	٧٤٨	تقسيم	٧٦٢
استعراف	٧٤٩	تلبس	٧٦٣
استيقاف	٧٤٩	(ج)	
استيلاء	٧٥٠	جريمة	٧٦٣
استراك	٧٥٠	جلب	٧٦٤
إصابة خطأ	٧٥١	(ح)	
إعدام	٧٥١	حكم	٧٦٥
إعلان	٧٥٢	حيازة	٧٧٢

تابع - فهرس الجزء الأول

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
(خ)		(ض)	
خطأ	٧٧٢	ضرائب	٧٨٥
خطف	٧٧٢	ضرب	٧٨٥
(د)		(ط)	
دعوى جنائية	٧٧٣	طرق عامة	٧٨٦
دعوى مدنية	٧٧٤	طعن	٧٨٦
دفاع	٧٧٥	(ظ)	
دفوع	٧٧٨	ظروف مشددة	٧٨٧
(ر)		(ع)	
رابطه السببية	٧٨٠	عزل	٧٨٧
رد	٧٨٠	عقوبة	٧٨٧
رشوة	٧٨٠	(غ)	
(ز)		غدر	٧٩١
زنى	٧٨٢	غرامة	٧٩١
(س)		(ف)	
سب وقذف	٧٨٢	فاعل أصلى	٧٩٢
سقى إصرار	٧٨٢	(ق)	
سرقة	٧٨٢	قبض	٧٩٣
(ش)		قتل خطأ	٧٩٣
شروع	٧٨٤	قتل عمد	٧٩٣
شيك بدون رصيد	٧٨٤	قرارات وزارية	٧٩٤
(ص)		قصد جنائى	٧٩٤
صلح	٧٨٥	قضاة	٧٩٦

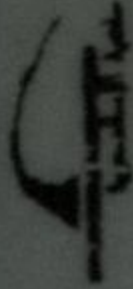
تابع - فهرس الجزء الأول

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
(خ)		(ض)	
خطأ	٧٠٢	ضرائب	٧٨٥
حطف	٧٧٢	ضرب	٧٨٥
(د)		(ط)	
دعوى جنائية	٧٧٣	طرق عامة	٧٨٦
دعوى مدنية	٧٧٤	طعن	٧٨٦
دفاع	٧٧٥	(ظ)	
دفعوع	٧٧٨	ظروف مسددة	٧٨٧
(ر)		(ع)	
رابطة السببية	٧٨٠	عزل	٧٨٧
رد	٧٨٠	عقوبة	٧٨٧
رسوة	٧٨٠	(غ)	
(ز)		غدر	٧٩١
زنى	٧٨٢	غرامة	٧٩١
(س)		(ف)	
سب وقذف	٧٨٢	فاعل أصلى	٧٩٢
سقى إصرار	٧٨٣	(ق)	
سرقة	٧٨٣	قبض	٧٩٣
(ش)		قتل خطأ	٧٩٣
شروع	٧٨٤	قتل عمد	٧٩٣
سيك بدون رصيد	٧٨٤	قرارات وزارية	٧٩٤
(ص)		قصد جنائى	٧٩٤
صلح	٧٨٥	قضاة	٧٩٦

رقم الإيداع بدار الكتب

٢٠٠٣ / ٣٧٢٣

Bibliotheca Alexandrina



0647895